



معهد البحوث والدراسات العربية

رؤية الشباب العربي للحوكمة

أعمال الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات
العربية: ٢٤-٢٥ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٩

د. نيقين مسعود

٢٠٠٠

اهداءات ٢٠٠٢

أ/ أحمد يوسف

رؤية الشباب العربى للعولمة

**أعمال الندوة التى نظمها معهد البحوث والدراسات
العربية : ٢٤ - ٢٥ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٩**

**تحرير
د. نيفين مسعد**

٢٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة المحتويات

٩	مقدمة المحرر
		القسم الأول
		الإشكاليات المنهاجية في دراسة العولمة
	١- البعد الأيديولوجي للعولمة	
١٥	عبد السلام طويل	
	٢- الإشكاليات المنهاجية في دراسة مفهوم العولمة	
٥٩	خالد الشقران	
٩١	تعقيب السيد ياسين	
	<u>الأبعاد السياسية للعولمة</u>	القسم الثانى
	١- أثر العولمة في دور الدولة	
٩٧	أيمن إبراهيم الدسوقي	
	٢- مستقبل الدولة في الوطن العربى في ظل العولمة	
١٥٩	أحمد إبراهيم أمين	
	<u>العولمة وقضية الحماية الدينية في مصر</u>	
١٨٧	هانى لبيب	
٢١٧	تعقيب د. مصطفى الفقى	
	<u>الأبعاد الاقتصادية للعولمة</u>	القسم الثالث
	١- العولمة وضرورة التكامل الاقتصادى العربى	
٢٢١	مراد محفوظ	
	٢- أثر اتفاقية أوجواى للسلع الزراعية على	
	الاقتصادات العربية	
٢٤٥	فيفى مصطفى شحاتة	

٣- دور مؤسسات التمويل الدولية مع التطبيق على
المنطقة العربية

٢٧٧ ميرفت عاطف غزال

٣١١ تعقيب أ.د/ محمد أبراهيم منصور ...

القسم الرابع

الأبعاد الثقافية للعولمة

٣١٧ أمجد جبريل دراسة حالة للوطن العربي

٢- الحركة الإسلامية في عصر العولمة

٣٤٣ الخضر بن عبد الباقي محمد

٣- الأبعاد الثقافية للعولمة : دراسة حالة الإمارات

٣٨٧ السعد عمر سعيد عبيد المنهالي

٤- العولمة وقضايا المرأة-

٣٨٧ هبة أحمد عبد الله

تعقيب د. أحمد يوسف أحمد

٤٨١ أ.د نيفين عبد المنعم مسعد

المحاضرة الختامية الشباب وتحديات العولمة

٤٨٩ أ.د. علي الدين هلال

رؤية الشباب العربي للعولمة

د. نيقين مسعد

٢٠٠٠

مقدمة

نبعت فكرة هذا العمل من الحاجة إلى استطلاع رأى الشباب العربى فى ظاهرة تستهدفه أساساً بنتائجها وثمارها، ومن الشعور فى الوقت نفسه بالحاجة إلى إفادة هذا الشباب من خبرة جيل أكثر حكمة ودراية، تأكيداً لمعنى التواصل بين الأجيال. وفى هذا السياق، بدأ الإعداد لهذه الندوة قبل عامين أى فى عام ١٩٩٧، وتم التخطيط لها على أساس أن يعبر باحثون شباب عن تصورهم للعولمة، وأن يناقشهم فى هذا التصور كبار مفكرينا؛ كل منهم فى مجاله. وبالفعل جاءت الاستجابة الفورية لباحثين من مصر والأردن والمغرب والجزائر وفلسطين، لتؤكد أن لديهم ما يقولونه، كما جاء ترحيب السادة المعقبين ورؤساء الجلسات دليلاً على استعدادهم للإصغاء والإنصات والحوار.

تلك كانت الخلفية الممهدة لانعقاد ندوة (رؤية الشباب العربى للعولمة) يومى ٢٤ - ٢٥ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٩. وجاء انعقادها فى مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إثباتاً لعروبة الرؤية لقضية تطرح نفسها على المجتمعات المختلفة بأشكال مختلفة ولنا فيها ما يخصنا، كما جاءت المحاضرة الختامية للأستاذ الدكتور على الدين هلال وزير الشباب تأكيداً للطابع المتميز للندوة؛ ذلك الطابع المستمد من باحثيها. وفى ما يلى عرض لأهم التساؤلات التى دار حولها النقاش على مدار يومين:

١ - هل نعرف العولمة ؟ وبماذا نعرفها ؟

تحفظ البعض على تعريف العولمة ولفت النظر إلى الاهتمام أكثر بمضمونها وآليات التعامل معها، بينما أكد البعض الآخر على تعريفها بحسبان أن فهم الظاهرة - أى الظاهرة - يبدأ من التعريف، وأن المصطلح هو مفتاح العلم. ومن مناقشة سؤال: "هل نعرف العولمة أم لا نعرفها؟"، انتقل الحضور إلى مناقشة سؤال: "كيف نعرفها؟". ظهر اتجاه يرادف العولمة بالأمركة على أساس أن العولمة تتضمن مجموعة من الأدوات السياسية الاقتصادية والتكنولوجية التى تكرر السيطرة الأمريكية وتؤكددها. وعدّ آخر العولمة والأمركة ليستا صنوانين، واستشهد على ذلك بأن فوكوياما أشار إلى أن الأمريكيين سيغزون سواهم وأن سواهم سيغزونهم، وحذر من الانصراف

إلى محاربة الولايات المتحدة بينما تتقدم العولمة وتكاد تدهمنا بمظاهرها. وميز ثالث بين العولمة وبعض المفاهيم التي ترتبط بها وتتداخل معها مثل الدولية والعالمية، وعَدَّ العالمية تعنى تجاوز ظاهرة ما أو دين ما الحدود السياسية التي نشأ فيها، بينما العولمة هي عملية تاريخية لها أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢ - ما هي الجذور التاريخية للعولمة ؟

ذهب فريق من الحضور إلى أن العولمة ظاهرة قديمة تضرب بجذورها في عمق التاريخ، ومن تجلياتها تجارة أهل بابل مع شعوب وأقوام أخرى. وتوقف البعض أمام ثلاث لحظات أو صدمات تاريخية -بحسب تعبيره- مثل كل منها نقطة فارقة في تطور البشرية. اللحظة الأولى أو الصدمة الأولى كانت حملة نابليون، والثانية كانت الظاهرة الاستعمارية، والثالثة كانت العولمة. وأسهم آخرون بالقول إن العالمية موجودة قبل العصر الحديث، وهذا صحيح، لكن العالمية شيء والعولمة شيء آخر، ومن هذا المنطلق كانت الإمبراطورية الرومانية تعبيراً عن العالمية وليس العولمة. أما العولمة فقد تطورت عبر مراحل ثلاث أساسية؛ هي مرحلة النظام الرأسمالي في القرن الخامس عشر؛ ومرحلة الكشف الجغرافية وتبيين عالم آخر غير العالم الأوربي، ومرحلة اجتياح الاستعمار كثيراً من دول العالم الثالث .

٣ - هل العولمة ديمقراطية ؟

أثير هذا السؤال تحديداً بمناسبة ما ذكر عن أن العولمة تطرح آليات لتطويع وضع الأقليات. ودار نقاش موسع حول العولمة بين النظرية والتطبيق. بمعنى أن العولمة قد تتطوى نظرياً على إجراءات تساعد في حل مشكلات الأقليات، لكن عند تطبيق هذه الإجراءات عملياً نصطدم بازديادية المعايير ومصالح القوى الكبرى، وهذا يطرح إشكالية حقيقية لأنه يجعل العولمة ديمقراطية نظرياً مستبدة عملياً. وتطرق البعض للموضوع من زاوية أخرى؛ زاوية توظيف ما يشاع عن ديمقراطية العولمة سواء على مستوى النظرية أو على مستوى التطبيق من أجل حماية الأقليات الإسلامية في الدول الغربية .

٤- إلى أى مدى تؤثر العولمة على الدولة وسيادتها ؟

برز اتجاه فى التحليل يؤكد على أن العولمة تعصف بسيادة الدولة - كل دولة- وأن تعبيرات الدولة الرخوة أو الزائدة عن الحاجة أو السيادة العابرة أو المفتوحة -تعبيرات لا تعترف بالحدود السياسية. وفى المقابل رفض البعض التعامل مع كل الدول بوصفها كيانات مصمتة، وأشار إلى أهمية التمييز بين تأثيرات العولمة على الدول المختلفة؛ فالولايات المتحدة دولة وإسرائيل دولة والصين دولة، كما أن الصومال وتشاد وجيبوتى دول، وبينما نجحت الفئة الأولى من الدول فى الاستفادة من آليات العولمة لتعزيز سيادتها، فقد أتت مظاهر العولمة أو كانت على سيادة الدولة فى الفئة الثانية، وربما على الدولة نفسها .

٥- ما هو دور مؤسسات التمويل الدولية فى تفاقم مشكلات الاقتصاد العربى عموماً والاقتصاد الفلسطينى خصوصاً ؟

رأى البعض أن سلبيات مؤسسات التمويل العربية؛ من قبيل غياب التشريعات أو تضاربها، وتراخى الطلب على الأدوات المالية، وهروب رؤوس الأموال العربية، وعدم اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، تتفاقم أكثر على ضوء الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأداء مؤسسات التمويل الدولية؛ من قبيل زيادة المديونية وتشجيع الفساد السياسى. وقارن هؤلاء بين حالتين من خارج الوطن العربى؛ إحداهما الحالة الإندونيسية التى أضعفها فساد نخبتها وحالة سنغافورة التى أصلح شأنها محاربتها للفساد وتطبيقها القانون على الجميع بدون استثناء. واستقطب تحليل أسباب هروب الأموال العربية اهتمام المشاركين، وكان تركيزهم فى التحليل على العامل المتعلق بغياب الثقة بين السلطة والأفراد، وهذه خصيصة وثيقة الصلة ببنية النظام السياسى نفسه ولا شأن لها بالعولمة.

أما فيما يتصل بآثار أداء مؤسسات التمويل الدولية على الاقتصاد الفلسطينى بوصفه نموذجاً لاقتصاد جديد فى دولة ناشئة، فقد أشار البعض إلى حالة التراخى التى اجتاحت هذه المؤسسات بعد فترة نشاطها فى أعقاب اتفاقيات أوسلو. ودلل على هذا التراخى بعدم إنجاز ما يزيد على ٧٥% من المشروعات التى كان يخطط لتمويلها. وعلى صعيد آخر، فإن كون نسبة كبيرة من التمويل تتخذ شكل القروض

وليس المنح فإن هذا ينذر بتحميل الأجيال الفلسطينية القادمة عبء المديونية. هذا بالإضافة إلى مشروعية هذه الأموال، بالإصرار على توجيهها للمشروعات الخدمية لا الإنتاجية، ومن قبيل ذلك تمويل الشرطة بهدف تأمين النظام، وذلك دون الحديث عن تفشى الفساد السياسى .

٦ - هل نحتاج إلى استراتيجية عربية لمواجهة العولمة ؟

ذهب أكثر الحضور إلى الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب. وركزوا فى هذا الخصوص على البعد التربوى، وإن اختلفوا حول وجود النموذج من عدمه. رأى البعض أن هناك حالة من غياب النموذج المطلوب التنشئة على نمطه أو على غرار، بينما رأى آخرون أن هناك أكثر من نموذج؛ فالدولة الإسلامية الأولى نموذج، وإيران نموذج، وأفغانستان نموذج، والمهم هو فرز هذه النماذج واختيار ما يصلح منها لأن يقوى مناعتنا فى مواجهة العولمة. وأشاد هؤلاء بنموذج الإمارات التى تعترم إنشاء مدينة ثقافية كاملة، وتتمتع بوجود ثلاث قنوات فضائية، وتمارس المؤسسة التعليمية فيها دوراً مميزاً فى التنشئة. وجرت مناقشة بعض عناصر التنشئة المطلوبة، ومنها الاعتراف بالآخر؛ فالاعتراف بالآخر لا يساوى الانبهار به، وهو حق له تماماً كما نطالب بحق الآخر فى الاعتراف بنا. وعبر عن ذلك أحد الحضور بأن العلاقة مع الآخر تحتاج إلى مزيد من ضبطها، وفى الوقت نفسه تحريرها من بعض الهواجس المحيطة بها .

وفى كل الأحوال، فإن خبرة التواصل مع الشباب كانت خبرة مفيدة لطرفيها، بقدر ما كشفت بينهما عن مساحات اتفاق بقدر ما أفسحت مجالاً لاختلاف مشروع عبّر عنه الباحثون الشباب فى مداخلاتهم وأوراقهم، وهذا ينقلنا من مناقشات الندوة إلى أبحاثها

نيفين مسعد

القسم الأول
الإشكاليات المنهجية
في
دراسة العولمة

البعد الأيديولوجي للعولمة

مقدمة

عبد السلام طویل *

مفهوم العولمة : العولمة (*Mondialisation*) أو (*Globalization*) لغةً هي إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً؛ أى نقله من المحدود المراقب (الدولة القومية) إلى اللامحدود الذى ينأى عن كل مراقبة (الكون).

أما اصطلاحاً فتشير إلى ذلك التداخل الواضح لأُمُور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية، للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.

إذن فالعولمة تمثل ذلك التداخل الكثيف فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مختلف دول العالم، وهو الذى أصبح من المستحيل ضبط تأثيراته والتحكم فيه بالإجراءات التقليدية؛ كإغلاق الحدود وقطع العلاقات الدبلوماسية مثلاً^(١).

فالعلاقات الدولية اليوم لم تعد تقتصر فحسب - كما هو الشأن سابقاً - على العلاقات التجارية (استيراد وتصدير) والدبلوماسية (تبادل البعثات)، وهى تلك العلاقات التى كانت تقررهما الدول بكامل إرادتها فى إطار ممارستها لسيادتها على شعوبها وبلدانها، بل أصبحت اليوم - بفضل التقدم الهائل لوسائل المواصلات وتكنولوجيا الاتصالات - تتخطى كل الحدود، وتحطم كل القيود، لتفرض نفسها على كل المستويات الحساسة، عسيرة على أية مراقبة محكمة. وهكذا فعلى الصعيد الاقتصادى مثلاً أصبح بإمكان رجال المال والأعمال فى أية دولة أن يتواصلوا مع نظرائهم عبر العالم، وأن يبرموا الصفقات ويصدروا ويستوردوا منهم دون مغادرة مكاتبهم، وذلك بفضل مكتسبات ثورة تقنيات الإعلام والاتصال.

* باحث مغربى.

وعلى الصعيد الاجتماعى والثقافى فإن أجهزة الأقمار الاصطناعية اختصرت المسافات الشاسعة بين شعوب المعمورة، وأماطت اللثام عن الكثير من خصائص بلدانها وتقاليدها، فضلا عن أوضاعها السياسية وظروفها الاقتصادية ومنزلة كل واحدة منها داخل المنظومة الكونية.

جذور العولمة :

لا شك أن ثورة الاتصالات باتت تمثل روح عصر العولمة وعمودها الفقرى، بحيث لا يمكن إدراك هذه الثورة إلا بإدراجها فى إطار أشمل هو الثورة التكنولوجية والعلمية عموماً، أو ما يسميه توفلر " بالموجة الثالثة " بوصفها نمطاً حضارياً جديداً قوامه العلم والمعرفة. ولا تمثل هذه الموجة الثالثة قفزة نوعية فى تطوير وسائل الإنتاج، وإنما تتعداه إلى تدشين مرحلة جديدة فى مسار تطور الرأسمالية التى يمكن إجمال أهم أطوارها بعد حركة الإصلاح الدينى والنهضة الأوروبية فى المراحل الآتية:

١ — الرأسمالية التجارية.

٢ — الرأسمالية الصناعية.

٣ — الرأسمالية المالية.

٤ — الرأسمالية ما بعد الصناعية^(٢).

ولكن مع ثمانينيات القرن العشرين تسارعت أحداث تركت بصماتها على العالم، وكانت وراء العمل على تغيير نظمه ومحاولة إفراغها فى إطار نظام عالمى جديد، وتضافرت جميعها مؤشرة إلى سقوط القطب السوفيتى وبداية عهد الأحادية القطبية متمثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

- فى سنة ١٩٨٥ م أعلن جورباتشوف سياسة البيريسترويكا والجلاسنوست (إعادة البناء والشفافية)، وانهار جدار برلين، وتوحدت ألمانيا من جديد.

• وفي سنة ١٩٩١ م اجتاحت العراق الكويت ودعت الولايات المتحدة حلفاءها الغربيين إلى حرب عاصفة الصحراء، ووقف الاتحاد السوفيتي نتيجة أزمته البنيوية المركبة والشاملة مسجلا انسحابه من حلبة التنافس السياسي والأيدولوجي والاقتصادي، وهو ما جعل الرئيس جورج بوش يوظف الانتصار على العراق لمحاولة تكريس مقولة " النظام العالمي الجديد " .

• وفي ٣٠ يناير سنة ١٩٩٢م استجاب مجلس الأمن لدعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد قمة، صدر عنها بيان شكّل الوثيقة الدولية التي أفسحت المجال للمنظمات العالمية المتخصصة لإصدار تقنيات وتنظيمات أخذت تؤلف ما يمكن أن يطلق عليه استراتيجية العولمة^(٢).

أيدولوجية المفهوم :

لم يكلف مارتن وولف (*Martin Wolf*) نفسه في دراسته "ولم كل هذا الكره للعولمة؟ " وضع مفهوم خاص به للعولمة، وإنما اكتفى بتعريف صندوق النقد الدولي لها بوصفها : " التعاون المتنامي لمجموع دول العالم، ويحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية في أرجاء العالم كله " ^(٤).

وهو اختيار غير برىء؛ لأن التعريف يفترض الحديث عن " مجموع العالم " وعن "أرجاء العالم كله "، وكأن دول العالم إزاء عمليات العولمة سواسية كأسنان المشط لا تناقض ولا تفاوت ولا صراع بينها!

والذي يؤكد الخلفية الأيدولوجية للباحث، فضلا عن صيغة عنوان مقالته الاستكارية، نعتّه لمن يعترضون أو يتحفظون على العولمة بالبلادة والادعاء؛ يقول : "إن من البلادة الاعتقاد أن التحررية الحالية غير مفهومة أو غير معقولة عند كثير من الناس. إن دوافع هؤلاء على ثلاثة وجوه؛ كراهيتهم للأسواق، والخوف من الأجانب، والقلق على دخولهم ومواطن عملهم وعلى الأنشطة الاقتصادية" ^(٥) ويواصل: "لم تكن

العولمة قدراً محتوما لا فكاك منه. إنها بالأحرى تبرز انتشار التحررية الاقتصادية عالميا بعد أن كانت بدأت في أوروبا الغربية قبل نصف قرن من الآن مع مشروع مارشال. إنها تحمل إمكانات لا سابقة لها للمليارات من الناس في جميع أنحاء العالم. ومن الطبيعي أن تثير هذه العولمة صيحات أولئك الذين يخشون الأسواق والأجانب، ولذا يتوجب علينا ألا نستمع إليهم. "

بكل تأكيد ليست العولمة، كما يصورها مارتن وولف، غنيمة تاريخية تحمل إمكانات لا سابقة لها للمليارات من الناس في جميع أنحاء العالم، وليست " بالفضاء الاقتصادي العالمي القائم على الاعتماد المتبادل "، وإنما تبرز بوصفها حرباً تجارية ومالية بل وثقافية قاسية، تزيد من حدة الاستقطاب وتؤدي إلى تعميق الهوة في مستوى التطور بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال ^(٦)، وهو ما جعل باحثاً أوروبياً لا يتردد في نعتها " بالحرب العالمية الرابعة. " ^(٧)

يحاول مارتن وولف وأمثاله من دعاة العولمة إقناعنا بأن العولمة تتضمن عملية تحرر تاريخية كبرى من إفسار الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الرحيب، ومن نظام التخطيط الصارم والتقييد إلى نظام السوق الحرة، ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً، وبأنها تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب؛ تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أودين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد الثقافة. ^(٨)

صحيح أن العالم أمسى في زمن العولمة أكثر انفتاحاً، وصحيح أنه مع العولمة ازدادت سرعة النقل والمواصلات، و تطورت وسائل الاتصال، واتسعت الأسواق، وبدأت الحواجز تنهار أمام اندفاع حركة السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار، لكن التساؤل يجب أن يثار حول طبيعة هذه السلع والخدمات التي أصبحت تنتقل بهذه السرعة، وعن نوع المعلومات والأفكار التي يجري بثها وانسيابها بهذه السهولة والكفاءة، وعن خلفيات التقدم التقني الذي يجري توظيفه.

إن ما يجرى عولمته فى حقيقة الأمر نمط معين من الحياة؛ عولمة حضارة وثقافة بعينهما، أدواتها الأساسية الشركات متعددة الجنسيات، ومن ثم فإن محاولة تصوير العولمة على أنها عملية " تحررية " عقلانية شاملة هو محض تهويل؛ ذلك أن العولمة قد تفسح مجالا أوسع لتطبيق العلم وللتقدم التقانى، ولكنها حتما ستبعدنا كثيراً عن العقلانية. إن الاعتراف بأن حضارة معينة أو ثقافة محددة قد اكتسحت العالم لا يعنى الاعتراف بأنها من نتاج العالم بأسره، ولا يعنى أنها تستحق أن تكتسح العالم، أو أنها يجب أن تكتسحه.

بعد أن يحدد السيد ياسين جوهر عملية العولمة فى سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع من الدول على النطاق الكونى، بحيث يؤدى انتشار المعلومات وشيوعها بين الناس إلى تذويب الحدود بين الدول وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات - يتساءل : كيف تحدث العولمة ؟ ليستعير الإجابة من جيمس روزناو الذى يرى أن عملية انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والنقود والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود، تتم من خلال أربع طرق مترابطة :

١ - من خلال التفاعل الحوارى ثنائى الاتجاه عن طريق ثقافة الاتصال.

٢ - الاتصال المونولوجى أحادى الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.

٣ - من خلال المنافسة والمحاكاة.

٤ - من خلال تماثل المؤسسات.

فإذا كانت عملية الانتشار تتم فى " الفضاء الشمالى " المتقدم بهذه الطرق بشكل مستساغ ومفهوم؛ فماذا لو انتقلنا إلى " الفضاء الجنوبى " ؟

لا شك أننا سنجد أنفسنا إزاء مفارقات تعكس عملية إسقاط غير علمية ولا موضوعية لشروط فضاء الشمال قسراً على فضاء الجنوب. إن التفاعل الحوارى الثنائى لا يمكن التعويل عليه لتحقيق عملية الانتشار بالمستوى نفسه والشروط نفسها فى الشمال كما فى الجنوب؛ نظراً لاحتكار الشمال تقانة الاتصال وتحكمه فى تداولها وتوظيفها. ولا يمكن تصور التفاعل الحوارى الثنائى فى ظل غياب الحد الأدنى من التكافؤ والندية بين طرفى التفاعل.

أما التعويل على أسلوب الاتصال المونولوجى أحادى الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة فيضعنا أمام مفارقة أخرى، هذه المفارقة تشير إلى أنه بينما كان التقدم التكنولوجى والليبرالية من الأمور التى تستفيد منها دوماً الطبقة الوسطى فى المجتمعات الرأسمالية، حيث كانت هذه الطبقة غالباً ما تنتعش وتتمو وتزدهر مع كل تقدم تقنى ومع تعميق الممارسات الليبرالية، فإن التقدم التكنولوجى المعاصر والسياسة الليبرالية الجديدة أدبا إلى إلحاق الضرر تماماً بمصالح هذه الطبقة، وتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، فى ظل العولمة والتقدم التكنولوجى المعاصر والليبرالية الجديدة، إلى الحد الذى جعل بعض الدارسين يتوقع اضمحلالها نهائياً. ^(٩) وهذا ما يجعل الرهان على الطبقة الوسطى فى دول الجنوب، ومن ضمنها العالم العربى، من قبيل الرهان على السراب.

وبالمنطق النقدى نفسه يمكننا الوقوف على محدودية المنافسة والمحاكاة بوصفها أسلوباً لتحقيق العولمة؛ ذلك أن شروط المنافسة شبه منعدمة، كما أن المحاكاة فى ظل غياب شروط الاستيعاب والتمثل لن تؤدى إلا إلى فرض نموذج مشوه وسطحى للعولمة، سرعان ما يؤدى إلى إفراغ مضمونها من كل قيم حضارية وإنسانية خلاقة مبدعة.

وأخيراً فإن طريقة تماثل المؤسسات - بوصفها أداة لتحقيق العولمة - تصطدم بغياب بنية مؤسسية حقيقية فى دول الجنوب. ولعل إخفاق مشروع التحديث السياسى والاجتماعى والاقتصادى العربى يرجع فيما يرجع إلى غياب البناء المؤسسى العقلانى

الرشيـد، وسيطرة النزعة التسلطية الشخصية، مما يجعل عملية التماثل متعذرة، إن لم تكن مستحيلة. إن ما يستحق البحث والاهتمام الفكرى المباشر العملى إذن هو مدى تأثير ظاهرة العولمة، ليس على السطح السياسى أو الاقتصادى والثقافى العربى، وإنما فى شبكة العلاقات المجتمعية التقليدية فى " القاع السوسىولوجى " العربى التى تفرز مختلف الأوضاع العربية السائدة وتغوق تطویرها، كما ظلت تقاوم أكثر مؤثرات التحديث. ومن ثم يجب أن ينصب الاهتمام - مثلاً - على كيفية تأثير سيل المعلومات الجديدة فى مستوى البنى القبلية والعشائرية والطائفية الراسخة فى المجتمع العربى^(١٠).

مفهوم الأيديولوجيا :

إن مصطلح الأيديولوجيا لم يبدأ بوصفه مصطلحاً لصيقاً بالاتهام، كما أنه - فى الاستعمال المتداول - ينأى بعيداً عن أية مضامين أو تضمينات تفيد معنى التعريض أو الإدانة، فالمصطلح يعادل أو يقابل أية مجموعة مترابطة من المعتقدات السياسية المتسقة ذاتياً.

ولعل أول من وظف مفهوم " أيديولوجية " "*Ideologie*" بمعنى " علم الآراء " هو الفيلسوف الفرنسى ديستوت دو تراسى (*Antoine Destut de Tracy*) الذى كان ينتمى إلى وسط من المثقفين الفرنسيين نوى النزعة الأنوارية، أى التى ترتبط بدراسة أصول الآراء وطبيعتها وتطورها، ثم استعمله بعد ذلك نابليون - لكن بشحنة قذحية هذه المرة - للحط من شأن هؤلاء المثقفين الأحرار أصدقاء (دو تراسى) أمثال الفيلسوف الحسى كونديللاك (*Condillac*) والطبيب كابانيس (*Cabanis*) (١٨٠٨م) والأخلاقى فولنى (*C. Volney*)، وقد ارتبط معظم هؤلاء بالثورة الفرنسية، وتأثروا بالتقليد التجريبي فى المعرفة، وبفلسفة الأنوار، وبمناهضة الفكر الميتافيزيقى الذى يمثل فى نظرهم طفولة الإنسانية، وكانوا مولعين بتقدم العلوم الطبيعية، ومن الداعين لإقامة نظام سياسى تربوى جديد. لكن - ومع الماركسية - أصبح ينظر إلى الأيديولوجيا انطلاقاً من " الأيديولوجيا الألمانية " لماركس، وصولاً إلى " الأيديولوجيا " وأجهزة الدولة الأيديولوجية لألتوسير (*Althusser*) بصفتها الوعى الزائف أو المغلوط

الذى يتكون للفعل الاجتماعي، تحت تأثير السيطرة الطبقية والنفوذ السياسى للذين يملكون الثروة والسلطة، فيبرر لهم الاندماج فى النظام الاجتماعى أو القبول به أو التعايش معه. إنها تعادل الاستلاب، ويكون لها أثر فى وعى الناس بحسبان البنية الفوقية ليست سوى انعكاس للبنية التحتية.

فالأيديولوجيا فى الخطاب الماركسى مرتبطة بالذات الفردية الفاعلة، وهو ما جعل ميشال فوكو (*Michel Foucault*) ينتقد ربط الأيديولوجيا بالذات الفردية الفاعلة والوعى وعدّ النظر إلى الأيديولوجيا بوصفها وعياً زائفاً نظراً مثالياً ذا نزعة إنسانية، مادامت الأيديولوجيا بالنسبة له تنتمى إلى ميدان اللاوعى واللاشعور أكثر مما تنتمى إلى ميدان الوعى والشعور، فهى مرتبطة ببنى خارجية بالنسبة للذات والوعى، ومندرجة إنتاجاً وتوزيعاً فى إطار مؤسسات وأجهزة اجتماعية تتولى تعهدها ورعايتها وتوزيعها على الأفراد. أما مولينو (*Molino .J*) فيوجه بدوره نقداً لاذعاً للتصور الماركسى للأيديولوجيا الذى يقوم حول مصادرة قوامها أن الرمز انعكاس، وهى المصادرة التى لم يستطع حتى التوسير تخطيطها. إن الأيديولوجيا ليست محض انعكاس. إنها بلورة وإنشاء، وليست معطى جاهزاً مباشراً بسيطاً، ومن ثم يجب فى نظر السيميولوجيين عموماً طرح الأيديولوجيا فى سياق تفكير عام حول الرمزى (*Le symbolique*) والخروج من الدراما الثلاثية: الواقع - العلم - الأيديولوجيا، بمواجهة ما يجمع ويوحد بين العلم والأيديولوجيا وهو طابعهما الرمزى، رغم أن الأيديولوجيا - فى بعدها الإبستمولوجى - تعدّ نقيضه العلم، أو هى ما قبل العلم، كما يؤكد باشلار (*Bachelard*)، أو العلم فى صورته الجنينية قبل أن يحقق قطيعته الإبستمولوجية، ليصبح خطاباً وصفيّاً، حيادياً، كمياً^(١١).

أما عالم الاجتماع كارل مانهايم فيعدّ الأيديولوجيا حصيلة الأفكار والآراء والتصورات المحافظة التى تؤيد الطبقة المسيطرة فى المجتمع وتساند مصالحها.^(١٢)

ينطلق مانهايم فى تحليله للأيديولوجيا من التمييز بين مفهومين ؛ مفهوم جزئى وآخر كلى : فالمفهوم الجزئى يشير إلى "ما يغمر قلوبنا من شكوك وريب، وما يعتور

نفوسنا من تردد، إزاء الأفكار والتمثلات التي يقدمها خصمنا، حيث نعتبرها ترويرا، تزداد درجة الوعي به أو تقل، أما المفهوم الكلى الذى هو أكثر منه شمولاً فيقصد به أيديولوجيا عصر أو جماعة تاريخية معينة، حيث تتجلى لنا مميزات البنية الكلية للفكر فى ذلك العصر أو عند تلك الجماعة^(١٣).

ولعل أبرز العوائق التى تحول دون تحديد مفهوم جامع مانع، أو على الأقل متماسك وواضح لكلمة أيديولوجيا، هو مدلولها الواسع واستعمالاتها المتنوعة إلى حد التضارب، والالتباس الحاصل بينها وبين الكثير من المصطلحات التى تتصادى مضمونياً مع فتوهمنا بأنها تحيل إليه، كالذهنية، والعقيدة، والمذهب، والرأى، والفكر، والمنظومة الفكرية، والسياسة، والثقافة، ورؤية العالم، والرؤية الكونية، فضلاً عن تراوح معنى الأيديولوجيا بين الدلالة المجردة الواسعة - التى تكاد ترادف مفهوم الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجى بحسبان أنه كل مظاهر النشاط والإنتاج الفكرى والروحى فى المجتمع - والمعنى الحصرى الضيق الذى يستعمل فى إطار علم الاجتماع السياسى أو فى علم السياسة الذى يحيل إلى "مجموع حالات الشعور والوعى المرتبطة بالعمل السياسى"،^(١٤) أو هو جملة التمثيلات المصاحبة للعمل السياسى فى مجتمع معين، وهى الهادفة إلى الاستيلاء على السلطة أو الحفاظ عليها، فهى من ثم تشكيلة قولية سجالية وظيفتها تكريس ممارسة السلطة فى المجتمع^(١٥).

وفى هذا الإطار عمل ألتوسير (Althusser) على التمييز بين الأيديولوجيا (المعرفة بال) والأيديولوجيات الجزئية، فالأولى أقرب ما تكون إلى الثقافة أى الإطار الاعتقادى أو الفكرى العام المؤطر للمجتمع، أما الثانية فتعنى الأيديولوجيا الطبقيّة، أو الجزئية العاملة فى المجال السياسى والثقافى، فالمفهوم العام للأيديولوجيا بوصفها ثقافة يماثل ما يدعوه دوركهـايم الوعى الجماعى (La conscience collective).^(١٦)

لكن نتبعنا لحصر التعاريف، مهما تعدد، لن نجدنا فى شىء بخصوص تكوين مفهوم واضح محدد لمصطلح الأيديولوجيا وما يحيط به من غموض والتباس، وعليه

سيكون لزاما علينا الاستعانة ببعض النماذج التتميطية التي تحاول التأليف والجمع بين الاستعمالات والتعاريف المتقاربة، سواء من حيث المعنى أو الهدف أو الوظيفة أو المجال التداولي.

ذلك أن الأيديولوجيا ظاهرة كلية تتعلق بمستويات الوجود الاجتماعي كافة : المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي والمستوى السيكولوجي والمستوى المنطقي.^(١٧) بحيث إن السوسيولوجي يمكنه أن يكشف عن الوظيفة الإدماجية للأيديولوجيا، وعالم السياسة بمقدوره أن يحلل الوظائف الأساسية للأيديولوجيا بوصفها مصدرا للمشروعية وإطارا مرجعيا توجيهيا للعمل السياسي، وعالم النفس يمكنه أن يحلل وظائفها السيكولوجية لدى الفرد وارتباطها باستعاراته السيكولوجية الخاصة، أما المنطقي فبوسعه أن يحلل آليات التفكير الأيديولوجي في كل هذه المستويات الأساسية.^(١٨) وفي هذا الإطار لا بأس من الاستئناس بالتمييز الذي أجراه عبد الله العروى في كتابه "مفهوم الأيديولوجيا" بين ثلاثة مجالات يوازيها ثلاثة معان كبرى للمفهوم تبعا لهذه المجالات؛ ففي مجال الصراع السياسي تعنى الأيديولوجيا كل تفكير خادع أو تضليلي، فالأيديولوجيا هنا تتخذ شكل قناع، وفي مجال الاجتماعيات تحيل الأيديولوجيا إلى حصيلة الأفكار والقيم والمثل والتصورات التي تتبناها جماعة ما، وهي التي تحدد لها رؤيتها للواقع الاجتماعي والتاريخ، فالأيديولوجيا هنا تعنى رؤية كونية، أما في مجال الإبستيمولوجيا أو نظرية المعرفة فليست الإيديولوجيا سوى المعرفة الظاهرية السطحية، في حين أن العلم هو المعرفة الموضوعية العميقة بكنه الأشياء، كما لا بد من الإفادة والاستفادة من محاولة د. محمد سبيلا القيمة لصياغة نظرة تكاملية للأيديولوجيا بوصفها ظاهرة اجتماعية وثقافية وسيكولوجية وسياسية ومعرفية، وليست ظاهرة سياسية وحسب، كما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة.

نقد الأيديولوجيا :

لكن الأيديولوجيا تعرضت لحملة عنيفة من النقد الإبستيمولوجي، انطلاقا من التعارض المطلق بينها وبين العلم ، والنقد الفلسفي الذي يرى في التفكير الأيديولوجي

مجرد تفكير تبسّطى جاهز، ومن ثم فهو أقرب إلى طريقة التفكير الأسطوري حسب "كاسيرر".

أما "كارل بوبر" فيرجع التفكير الأيديولوجي إلى أفلاطون ويعده تفكيراً لا علاقة له بالواقع، وأنه نوع من الهرطقة التي تحل محل فهم الأحداث.

أما "إيسيا برلين" (I. Berlin) فيرى أن نجاح الأيديولوجيا لا يرجع إلى كونها حقيقية صادقة، ولكن يرجع إلى بسلطتها وسذاجتها فحسب، ولهذا تقوم الأيديولوجيا مقام التفكير بالنسبة للجماهير غير الواعية.

وبالنسبة "لهايديجر" (Heidegger) فإن الأيديولوجيا تفكير جاهز تمارسه الجماعة ويعفى الفرد من عناء التحليل والتساؤل، فالذين ينخرطون في أيديولوجيا معينة بوصفها فكراً جاهزاً يشعرون بفخر المعرفة وغبطة امتلاك الحقيقة، ويكتفون بترديد الصيغ الجاهزة.

وإلى جانب هذه الانتقادات الإبستمولوجية والفلسفية هناك دعوات للتبشير بنهاية الأيديولوجيا في محاولة لتتميط الأفكار والقيم والتصورات والمشاعر والمعتقدات. ولعل أبرز من يمثل هذا الاتجاه "فرنسيس فوكوياما" من خلال مقولته حول نهاية التاريخ التي يمكن النظر إليها بحق بوصفها غطاءً أيديولوجياً للعولمة التي تعد محاولة لأمركة العالم. (١٩)

بعد هذا التحديد المركز لمفهومى العولمة والأيديولوجيا سوف نعمل على مقارنة موضوع "البعد الأيديولوجي للعولمة" من خلال العنصرين الأساسيين الآتيين:

أولاً : البنية الأيديولوجية للعولمة (هل العولمة أيديولوجيا ؟)

ثانياً : الغطاء الأيديولوجي للعولمة : نهاية التاريخ وفلسفة التسويغ !

أولاً : البنية الأيديولوجية للعولمة (هل العولمة أيديولوجيا ؟)

رأينا كيف أن معظم المقاربات التي تصدت لدراسة موضوع العولمة رأت أن هذه الأخيرة لا تعدو أن تكون ظاهرة أو نظاما أو مشروع نظام. والتساؤل الآن: إذا كان لكل ظاهرة محددات وعوامل، وإذا كان لكل نظام بنية وعلائق؛ فهل يحق لنا أن نتحدث عن محددات أيديولوجية أو بنية أيديولوجية للعولمة؟ وهل يمكن عدّ العولمة أيديولوجيا ؟

على الرغم من أن مصطلح العولمة برز أول ما برز في عالم المال والتجارة والاقتصاد فإنه لم يعد مصطلحا اقتصاديا محضا؛ " فالعولمة الآن يجرى الحديث عنها بوصفها نظاما أو نسقا ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد. العولمة الآن نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجالات المال والتسويق والمبادلات والاتصال.. الخ، كما يشمل مجال السياسة والفكر والأيديولوجيا" (٢٠).

الأكثر من هذا أن يتحدث محمد عابد الجابري عن العولمة بوصفها أيديولوجيا صريحة تنهض على ثلاثة أسس :

١. تفكك الدولة الوطنية ومن ثم تفتيت العالم لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة والشركات العملاقة متعددة الجنسيات من الهيمنة عليه والسيطرة على دواليبه.
٢. توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول، وذلك بربطه المثقفين والتكنوقراطيين منها، على وجه الخصوص، بدائرة التسيير، التي تصرف العقل عن أي شيء آخر يقع خارجها، فتجعل منه العقل - الأداة. وهكذا تسود النفعية الجديدة التي يكون قوامها ابتكار الأدوات النظرية الكفيلة بتخفيض التوترات، وتطوير الصراعات، واعتماد الحلول التقنية المعلوماتية.
٣. التعامل مع العالم؛ مع الإنسان - مطلق الإنسان - تعامل لا إنسانيا يحكمه مبدأ " البقاء للأصلح " الناجح في الاستحواذ على الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة.

وفى هذا السياق تبدو "الخصوصية" و "المبادرة الحرة" و "المنافسة" إلخ، على حقيقتها بوصفها أيديولوجيا للإقصاء والتهميش؛^(٢١) ذلك أن العولمة تقتضى الخصوصية؛ أى نزع ملكية الأمة ونقلها للخواص فى الداخل والخارج، لتصبح الدولة جهازا لا يملك، ومن لا يملك لا يراقب ولا يوجه.

وانسجاما مع هذه المطابقة بين الأيديولوجيا والعولمة، تم تحديد العولمة بوصفها مشتقة من "العالم"، أى نقل اختصاصات الدولة وسلطتها فى المجال الاقتصادى والإعلامى، ومن ثم فى السياسة والثقافة أيضا، إلى مؤسسات عالمية.

والنتيجة أن العولمة أضحت تعبر عن إرادة لاختراق الآخر، وسلبه خصوصيته، ومن ثم نفيه من "العالم" وتعدد هويته الثقافية وتمييعها^(٢٢). فالعولمة إذن تستبطن بل تبين وتروج لأيديولوجيا معينة؛ من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعى بالتفاوت الطبقي وبالانتماء الوطنى والقومى، ومن ثم الوعى الأيديولوجى.^(٢٣) ذلك أن العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، ويعمل على ربط الناس اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بشيء يقع خارج الوطن وخارج التاريخ.

وتؤكد البنية الأيديولوجية للعولمة عند مقارنتها بالعالمية التى تمثل تفتحا على العالم وعلى الثقافات الأخرى، واحتفاظا بالخلاف الأيديولوجى، خلافا للعولمة التى تمثل نفيا للآخر ومحاولة لإحلال الاختراق الثقافى محل الصراع الأيديولوجى. فالعولمة "Globalization" إرادة للهيمنة وإمعان فى قمع الخصوصية وإقصائه، فى حين أن العالمية (Uniersalité) أو (Universalism) طموح إلى الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمى. العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتح على ما هو عالمى وكونى.^(٢٤) إن الجزم بأنه "لا يمكننا اعتبار العولمة أيديولوجيا معنية أو مذهباً سياسياً أو معتقداً فكرياً"^(٢٥) لا ينفى أن للعولمة بعدا أيديولوجيا أكيدا بالنظر إلى شروط التوسع والهيمنة التاريخية التى حكمت نشأتها وتطورها؛ ذلك أن التطور الرأسمالى وما ترتب عليه وارتبط به من مظاهر التقدم الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى، لم يكن

ليتحقق لولا ما سماه أنور عبد الملك "فائض القيمة التاريخي" الذي تراكم بفعل حركات الاستيطان والاستعمار الغربي في أمريكا وآسيا وأفريقيا وما ارتبط بهما من عمليات نهب واستغلال واسعة النطاق؛ ذلك أن العولمة شكلت بحق مسيرة استمرت على مدى أربعة قرون، وهي مسيرة كانت أوربية وأصبحت أمريكية، ولذلك فالفاشية والنازية والشيوعية والليبرالية لحظات ومراحل في مسيرة العولمة^(٢٦). أليس في هذا ما يكفي للتدليل على البنية الأيديولوجية للعولمة، لدرجة تعريفها بأنها أعلى مراحل الإمبريالية؟ ذلك أن الصلة تظل عضوية بين العولمة والإمبريالية، رغم مظاهر الانقطاع الشكلى التى تتوسل بها الإمبريالية لتحقيق هدف العولمة، فى حين أن الاستمرارية تشكل الثابت الرابط بين الإمبريالية والعولمة، من خلال رسوخ ظاهرتين فى نشأة النظام الرأسمالى هما : الاحتكار والنزوع التوسعى المستمر. (٢٧)

ومن الأبعاد الأيديولوجية للعولمة أنها لفظ يصف ما يجرى على السطح دون أن يفصح عن محتواه الحقيقى؛ إذ أن الكلام يجرى عن العولمة من دون إثارة السؤال عما يجرى عولمته. فالذين " يهللون" لظاهرة العولمة يقعون فى مغالطة فادحة، فهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تتطوى على عملية (تحرر) من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع؛ تحرر من نظام التخطيط الأمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة؛ تحرر من الولاء لثقافة ضيقة متعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا؛ تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أى تعصب وتشنج؛ تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد الثقافة. (٢٨) وهو ما يتناقض مع أبرز وظائف العولمة من حيث كونها وسيلة للسيطرة على الإدارة وتسطيح الوعي وربطه بصور ومشاهدات ذات طابع إعلامى تحجب العقل، وتشل فاعليته، وتتمط الأنواق، وتقولب السلوك.

وعليه فإذا كانت المعرفة الأيديولوجية نقيضا لكل معرفة عقلية فإن العولمة تتولى تبعا لذلك عملية تسطيح الوعي، من خلال الترويج لثقافة إشهارية إعلامية

سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) والرأى السياسى (الدعاية الانتخابية) وتؤسس لرؤية أيديولوجية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ. إنها ثقافة الاختراق، أو بالأحرى "أيديولوجية الاختراق" التى تقوم على نشر جملة أوهام لا عقلانية وتكريسها، وهذه الأوهام هى نفسها "مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية فى الولايات المتحدة الأمريكية" ويمكن حصرها فى وهم الفردية، وهم الخيار الشخصى، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التى لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعى (٢٩).

— وإذا كانت الأيديولوجيا لا تعنى بطرح الإشكالات وتقديم الأسئلة وإنما تقتصر على تقديم الأجوبة الجاهزة وعرض الحلول الناجزة، فإن العولمة والخطاب المبشر بها لا يبتعدان كثيرا عن هذا المنحى.

— أما إذا كانت الأيديولوجيا تركز على الوقائع الإيجابية التى هى فى صالحها وتتعمى عن الوقائع السلبية التى تكذبها؛ أى تقوم بعملية إخفاء لما يكذبها ويسفها وينتقص منها، وإظهار ما يؤيدها ويبرز مزاياها (٣٠)، فإن العولمة تقوم بهذه الوظيفة بمنتهى الدقة، وهو ما يفسر اقتران الحديث عنها بكثرة الحديث عن أشياء براقة تأسر الناظرين؛ من حقوق الإنسان والديمقراطية والانفتاح، إلى الإشادة بالعقلانية والعلم والتحرر، وبقدرة الثقافة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائق ومشكلات، والهجوم على التعصب بكل أشكاله: الدينى أو القومى أو العرفى، والادعاء بأننا فى كل هذه الأمور وغيرها مقبلون على عصر مجيد تنتصر فيه كل القيم الإنسانية الخيرة (٣١). وعليه يجرى تصوير من يقف ضد العولمة كمن يقف ضد التاريخ وضد الحقيقة، مقابل إخفاء الوجه المظلم للعولمة.

— أما إذا كانت الأيديولوجيا مجموعة من التمثيلات الاجتماعية والقيم والتوجهات التى تكونها المجتمعات عن نفسها انطلاقا من واقعها التاريخى وتجربتها الحياتية الخاصة، بهدف تأطير الأفراد وضبطهم اجتماعيا وجعلهم يتصرفون ويسلكون متلائمين معها ومع أهدافها؛ فإن العولمة بهذا المعنى تصبح أيديولوجيا مشددة أو

متطرفة تعمل على تمييط المجتمعات والأفراد وتوحيد رؤاهم وتصوراتهم وأحلامهم وتطلعاتهم بشكل قسري، سواء على شكل " أمركة للعالم " أو تغريب له". ووسيلاتها في ذلك الإعلام السمعي - البصري؛ ذلك أن الصورة هي المفتاح السحري للنظام الثقافي العولمي الجديد؛ نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم. إنها المادة الثقافية الأساسية التي يجرى تسويقها على أوسع نطاق جماهيري، وهي تقوم، في إطار العولمة الأيديولوجية، بالدور نفسه الذي قامت به الكلمة في سائر التواريخ الثقافية التي سلفت. لا تحتاج الصورة دائما إلى المصاحبة اللغوية للتأثير في إدراك المتلقي، فهي بحد ذاتها خطاب ناجز مكتمل يمتلك سائر مقومات التأثير الفعال في مستقبله، أو قل هي نفسها لغة تكتفي بذاتها، فتستغنى عن الحاجة إلى غيرها. وهذا ما يفسر شعبيتها وتداولها الجماهيري الواسع، فالصورة - خلافا للكلمة - باتت قادرة على تحطيم الحاجز الوطني والجمركي، لكي تصل إلى أي إنسان في عقر داره. (٣٢)

- وإذا كانت الأيديولوجيا تقدم لمعتنقيها فكرا جاهزا يجعلهم يشعرون بفخر المعرفة وغبطة امتلاك الحقيقة ويكتفون بترديد القيم الجاهزة بوصفها آليات تقوم مقام جهد التحليل وتغني عن التفكير؛ فإن العولمة تقوم بهذه الوظيفة أخطر قيام، من خلال تحولها إلى وسيلة للسيطرة على الإدراك وتسطيح الوعي وربطه بصور ومشاهدات ذات طابع إعلامي تحجب العقل وتشل فاعليته وتتمط الأنواق وتقولب السلوك (كما سلف ذكره).

نسبية العولمة :

يذهب داني رودريك " *Dani Rodrik* " إلى أن الجدل الدائر حول العولمة ما هو إلا نوع من حوار الطرشان (الأيديولوجي) بعيد تماما عن سمات المناقشة العقلانية. فالمحبذون للتوحد العالمي يعترضون على خصوم العولمة بوصفهم حمائيين (أي من دعاة رفع الضرائب على الواردات لحماية المنتج المحلي)، متعصبين لا يفهمون مبدأ الميزة التفاضلية وتعقيدات قوانين التجارة ومؤسساتها.

هذا بينما يعمد منتقدو العولمة إلى اتهام الاقتصاديين وخبراء التجارة بضيق الأفق التكنوقراطي، ويرون أن الخبراء الاقتصاديين مفتونون بالنماذج الاقتصادية الغربية التي يبتدعونها، ولا يجيدون التعامل مع الحركة الواقعية للعالم. وحصيلة الجدل لا تعدو أن تكون كثيرا من المشادات العدائية ذات الأبعاد الأيديولوجية (٣٣).

وكلا الموقفين؛ الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلي، و القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي واستتباع حضارى - كلا الموقفين لا مفر من تصنيفهما ضمن المواقف اللاتاريخية التي تواجه المشاكل، لا بعقل واثق بنفسه متمكن من قدراته، وإنما تستقبلها بعقل " مستقل "، مع التشديد على أن أيديولوجية الارتماء فى أحضان العولمة و الاندماج فيها، ثقافة تنطلق من الفراغ، أى من اللاهوية، ومن ثم لا تستطيع أن تبني هوية ولا كيانا (٣٤).

فعلى الرغم من الثورة المعاصرة فى مجال المواصلات والاتصالات، والتقدم المحسوس الذى أحرزته عملية تحرير التجارة العالمية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة؛ فإن الاقتصادات الوطنية لا تزال معزولة بعضها عن بعض بدرجة كبيرة، كما أن غالبية الحكومات تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فى ترتيب شؤونها. كذلك توجد أدلة كثيرة على عدم صحة الفرضية التى تذهب إلى أن الاقتصادات المحلية أصبحت غارقة فى سوق عالمية موحدة عديمة الملامح. ويضرب دافى روبريك على ذلك مثلا شديدا القوة انطلاقا من حالة أمريكا الشمالية، حيث العلاقات التجارية بين أمريكا وكندا من أكثر العلاقات تحررا فى العالم، ومن أقلها تأثرا بنفقات النقل والاتصال، ومع ذلك فإن التجارة بين مقاطعة كندية وولاية أمريكية لا تزيد فى المتوسط على ١ : ٢٠ من التجارة بين مقاطعتين كنديتين، والنتيجة أن السوق الكندية لا تزال غير مرتبطة إلا بدرجة جد ضئيلة بنظيرتها الأمريكية (٣٥). ومن ثم فمن المبالغة الحديث عن زمن العولمة الشاملة، وعن " مجتمع الإعلام العالمى " بوصفه واقعا منجزا نهائيا. إننا بصدد ظاهرة فى مرحلة التشكيل؛ ظاهرة يعرف تبلورها تباينا واضحا من حيث الكم والكيف بين الشمال والجنوب، بل وبين دول الشمال

نفسها، فالتجلى العولمى فى أمريكا ليس بالدرجة نفسها والحجم نفسه فى جنوب أوروبا مثلاً^(٣٦).

إن معظم الكتابات العربية حول الموضوع تنحو إلى نوع من التعميم الإطلاقى دون مراعاة تاريخية الظاهرة ونسبية تبلورها وتجليها. وهو ما يفسر طابع التهويل والمبالغة الذى بات يميز خطاب العولمة العربى، الذى غالباً ما يقدم وعياً زائفاً مغلوطة عن الواقع.

ولعل أبرز الإطلاقات أو التعميمات الأيديولوجية حول الموضوع تناول جل الكتابات العربية لأثر العولمة وآثارها السلبية على الدولة بلغة يقينية، وكأن الدولة قد درست فعلاً ولم يعد لها وجود أمام طوفان العولمة الجارف ! وذلك دون تمييز بين أنماط الدولة ومستويات تطورها، لدرجة أن بعض الباحثين لم يتردد فى الجزم بأنه كما شكلت الدولة القومية لحظة نفى للدولة الإقطاعية، فقد شكلت دولة (الشركات المتعدية الجنسيات) لحظة نفى جدلى للدولة القومية^(٣٧). وكان بالإمكان حسابان العولمة وصيرورتها فى إطار قوتها المحركة (التقنية – الإنتاجية – السوق) تعنى أن الدولة القومية الحالية يعاد تفكيكها لحساب الشركات المتعدية الجنسيات.

بل إن بعض هذه الدراسات يميل لإقناعنا بأن عملية التفكيك هذه قد تمت فعلاً وبشكل مبرم، مادامت " الرأسمالية الكوكبية لم تعد بحاجة إلى القوات المسلحة (...)، كما أنها استغنت عن الشرطة وذلك بالاعتماد على وحدات الأمن الخاصة (...)، وأصبحت البنوك المعولمة تصدر النقود على شكل بطاقات ائتمان وشيكات دون الرجوع إلى سلطة الدولة، واستغنت الشركات الكبيرة عن القضاء فى المسائل المدنية التجارية؛ وذلك عبر الالتزام بإجراءات التحكيم، فضلاً عن أن الشركات الكوكبية لم تعد بحاجة إلى هيئة البريد لأنها تستخدم الفاكس العصى على المراقبة وشركات البريد السريع الخاصة^(٣٨).

إن الدارس لأبجديات الفكر السياسى والعلوم السياسية يعلم أن فكرة سقوط الدولة وتلاشيها واختفائها فكرة قديمة، قال بها الفوضويون فى القديم والحديث، وقال بها الماركسيون، وما هى " الحكاية " تتكرر مع العولميين.

وفى المقابل هناك دراسات أكثر موضوعية وأكثر نسبية، ترصد التحول وتحلله، وتنتقده دون تعميمات مطلقة ودون أحكام نهائية، ذلك أن الدولة قائمة وستظل قائمة إلى أجل ليس بالقصير. كما أن " تدخل الدولة لإصلاح الاختلالات الناجمة عن التفاعل الحر لقوى السوق؛ أى أداءها للوظيفة الاجتماعية، غدا أمرا ألزم وأوجب ما يكون، فالدولة وحدها القادرة على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة. والدولة وحدها القادرة على التوسط بين القوى الاقتصادية القومية وغير القومية من جهة، والأفراد المجردين من كل سلاح فى مواجهتها من جهة أخرى.

وإذا كنا نتحدث عن عالم يزيد تكامله وتقل عدالته، فإننا نتحدث فى اللحظة نفسها عن الحاجة للوظيفة الاجتماعية للدولة (...)، كما أن الدولة مدعوة للمشاركة فى الحوار المتصل بين الآن والآخر، لكنها مطلوبة بدرجة أعلى للمحافظة على الآن والحيلولة دون تذييبها (...)، إن سيناريو انتهاء الدولة لحساب الشركات متعددة الجنسيات هو سيناريو لا مستقبل له^(٣٩).

وفى المنحى نفسه نجد " إلى كوهن " *Eli Kohen* يؤكد على استمرار دور الدولة؛ حيث يرى أنه أصبح من المعقول والمقبول عرض مفهوم العولمة من خلال ثلاث مجموعات من العلاقات : العلاقات بين الشركات متعددة الجنسيات، وكذا العلاقات بين الشركات متعددة الجنسيات من جهة والدولة من جهة ثانية، وأخيرا العلاقات فيها بين الدول^(٤٠).

أما أوليفى مونكان (*Olivier Mongin*) فيشدد على أن الشركات متعددة الجنسيات فى زمن العولمة تظل ملتزمة بمجموعة من الواجبات إزاء دولة المنشأ^(٤١).

أما ما عده غسان سلامة، تآكلا للدولة في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء^(٤٢)؛ فليس إلا نوعا من إعادة التّحديد لمفهوم السيادة^(٤٣).

أكثر من ذلك أنه في الوقت الذي يزداد فيه الحديث عن "الهوية الكونية"، وزمان العولمة، وتنامي الاعتماد المتبادل؛ تتفجر مختلف الولاءات التحتية، الأقوامية والعشائرية والدينية والعرقية، وهو ما يؤكد محدودية ظاهرة العولمة ونسبيتها^(٤٤).

العولمة من النزعة الإقصائية إلى التمرکز على الذات :

تبرز النزعة الإقصائية أول ما تبرز حينما يصبح مفهوم "التعولم" مرادفا للتحضر، وتصبح العولمة الطريق الملكي للحضارة.

.. *à mesure que les gens se globalisent ou se civilisent*^(٤٥) .

أى أن فعل "التعولم" يصبح دالا على فعل التحضر وشرطا له. وهو ما ينكشف حينما يتم طرح "التاريخ العالمى" و "الاقتصاد العالمى" و "الحضارة العالمية" على أنها الحضارة الغربية بشكل حصري، ومن ثم يتم استبعاد التواريخ والثقافات والحضارات الأخرى ونفيها، وهو ما يعكس عمق البعد الأيديولوجي للعولمة. يجزم Daryush Shayegan بأنه "ليس هناك اليوم أى تاريخ هندي أو صيني أو ياباني أو إيراني... له بعد عالمي، وأن التاريخ لم يغد عالميا إلا بعد الثورة الفرنسية"؛ إذ أصبحت العولمة حركة غير قابلة للمقاومة ولا للارتداد أو النكوص :

.. *devient un mouvement irrésistible et irréversible à la fois*^(٤٦) .

وإذا سلمنا مع Robert Reich – الأستاذ بجامعة هارفارد ووزير العمل السابق في الإدارة الأمريكية – بأننا نعيش تحولا عميقا سوف يؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والسياسة وبنائهما في القرن المقبل، فمن السابق لأوانه أن نسلم معه بتعميمه الأيديولوجي الذي ينفي – على ضوء التحول السابق – عدم وجود "تكنولوجيا وطنية ولا شركة وطنية، ولا صناعة وطنية ولا اقتصاد وطني". وأن ما سيبقى داخل حدود الوطن لن يتجاوز الشعب الذي يقطنه، وأن رهانه الأساسي هو قدراته الإنتاجية

ورؤيته المستقبلية^(٤٧). ذلك أن أمريكا هي أكثر من يتمسك - إلى حد التعصب وفرض العقوبات - بصناعاتها واقتصادها الوطنيين، وهو ما تجلى من خلال تحفظاتها وشروطها بخصوص بند الملكية الفكرية في إطار اتفاقية الجات (مراكش ١٩٩٤)، ومن خلال حرب الموز الأخيرة مع الاتحاد الأوربي.

ومن المظاهر الأيديولوجية للعولمة تجريدها وكأنها حقيقة فوقية ليس لها أى عمق محلي، وهو ما ينفيه برتراند بادى *Bertrand Badie*^(٤٨) بقوة. فضلا عن تصوير العولمة على أنها تمثل تطورا حتميا آتيا لا ريب فيه، ولا قبل لأحد بدفعه أو الوقوف في وجهه، دون تقديم دليل ذى بال على وجود تلك الحتمية.

ومن الأبعاد الأيديولوجية للعولمة ذلك التناقض القائم بين الدعوة إلى التوافق مع النظام الاقتصادي العالمى الموحد، والدعوة إلى التعددية بوصفها أساسا للنظام الديمقراطي الليبرالى، علما بأن جوهر الدعوة إلى العولمة بالمعنى التبشيري يكمن فى حث الجميع على اللحاق بقطار العولمة الذى لا ينتظر، فى حين أن جوهر الديمقراطية والتعددية يقوم على ضمان الاستقلالية والخصوصية والهوية والتفرد، والاعتراف والاعتماد المتبادلين. يقول فوكوياما : " العالم سيظل منقسما إلى جزء يمر بالتاريخ وجزء تجاوز التاريخ، وتبقى إمكانية الصراع قائمة بين تلك الدول التى لم تنزل فى ثنايا التاريخ، وكذلك بينها وبين الدول التى وصلت نهاية التاريخ، وستظل ثمة أعمال عنف لأسباب عرقية وقومية على درجة عالية من الخطورة.

نجد هنا تمييزا واضحا بين دول لا تزال فى مسار التاريخ وتلك التى بلغت نهايته، حيث يشبه العلاقة بين مجموعتين من الدول بقطار تصل عربته الأولى وتكون عرباته الأخرى سائرة تحتاج إلى وقت للوصول والاستقرار، لكن عربات القطار مترابطة، ولذا ستصل حتما إلى موطن الاستقرار ذاته، والأكد أن موطن الاستقرار والهدف المقصود هو الديمقراطية الغربية التى يراد عولمتها.

ويتجلى الجانب التبشيري في خطاب العولمة، في التأكيد على أن العولمة هي أقرب الطرق وأجداها لتحقيق الحدائة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لأنها تعبر عن دينامية واعدة بمستقبل أكثر رغدا للبشرية، يقوم على التحرير والليبرالية والخصخصة : " لقد غدا هذا الثلاثي هو الوسائل الاستراتيجية فى السياسة الاقتصادية الأوربية والأمريكية التى أعلى من شأنها المشروع الليبرالى الجديد، لتغزو أيديولوجية تتعهد الدولة بفرضها " (٤٩).

ويتوجه منظرو العولمة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم بهذا الخطاب التبشيري دون أن يغفلوا ترسيخ الاقتناع لدى شعوبهم أنفسهم بحسناتها، فالرئيس الأمريكى بيل كلينتون يخاطب الشعب الأمريكى ويقول : " ستكون العولمة حظ الولايات المتحدة الواعد، ولن تشكل أية عرقلة لتقدمها. ستقيم عالما جديدا بحدود جديدة يجب توسيعها، ولن يشكل قيام العولمة أى تهديد لنا " (٥٠).

إن هذه الرغبة فى الهيمنة وتوسيع الحدود — انسجاما مع منطق العولمة الذى يقوم على حرية التنافس، وتمكين الأقوى من ربح الرهان على حساب الأضعف — جعل بعض الباحثين ينعت العولمة " بالداروينية الاجتماعية"، التى لا تعترف إلا بالأقوياء مهما كانت مصادر قوتهم غير مشروعة ولا شرعية ولا أخلاقية، وتدوس على الضعفاء مهما كان ضعفهم ناتجا عن مسلسل الظلم والاستغلال التاريخى من طرف الرجل الأبيض.

الوظيفة الأيديولوجية للعولمة :

تتمثل هذه الوظيفة فى طرح أيديولوجيا العولمة لحدود أخرى غير مرئية ترسمها شبكات الاتصال العالمية، والشركات العالمية؛ بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك. كما تتمثل هذه الوظيفة الأيديولوجية للعولمة فى علاقتها بالهوية الثقافية، من خلال الاختراق الثقافى الذى تمارسه العولمة ولا يقف عند حدود تكريس التبعية الحضارية بوجه عام، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار فى

الهوية الوطنية القومية فى الحاضر والمستقبل؛ ذلك أن الوسائل السمعية - البصرية التى تحمل هذا الاختراق وتكرسه إنما تملكها وتفيد منها فئة معينة هى النخبة العصرية وحواشيها فهى التى تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية بحكم التعليم (العصرى) الذى تتلقاه. أما " عموم الشعب " وعلى رأسه النخبة التقليدية، فهو فى شبه عزلة يجتر بصورة أو بأخرى ثقافة الجمود على التقليد، والنتيجة : استمرار إعادة إنتاج متواصلة للتأنيث نفسها؛ تأنيث التقليدى والعصرى؛ الأصالة والمعاصرة، فى الثقافة والفكر والسلوك (٥١).

وتبرز هذه الوظيفة الأيديولوجية للعولمة - كما سلف الذكر - فى ادعائها رسم صورة نظام دولى يتجه نحو توحيد مناهجه وقيمه وأهدافه، مع طموحه فى الوقت نفسه إلى دمج الإنسانية كلها داخله. وبطبيعة الحال تبدو هذه العملية المستحدثة فى التاريخ وكأنها تدعم فرضية " التقارب " وترسخها. والواقع أنها تكشف عن الكثير من أنواع التناقض وعدم الاتساق حين تعدد نطاق هذا النظام، فلا يظهر " التوحيد " أو التقارب الذى تدعيه العولمة إلا بوصفه عملية إكراهية لمجتمعات وشعوب الجنوب عموماً، نظراً لغياب شروطه الموضوعية، فالتوحيد هنا توحيد استتباعى قسرى يعمل على إلغاء سيادة الآخر ويحول مجدداً دون استقلاله السياسى والاقتصادى والثقافى. وهى الحقيقة التى جعلت برتراند بادى *Bertrand Badie* يعد العولمة قوة قاهرة سلبية لقانون الحماية الدولية، بل مؤسسة لفكرة الاستعمار من جديد (٥٢). وهو ما جعل البعض يتساءل : ألا يجوز أن تكون أزمة الثقافة العربية الراهنة ليست أزمة الطبقة الوسطى، وإنما أزمة الفئات والطبقات والشرائح والقوى الاجتماعية العربية كلها فى محاولتها التكيف المفاجئ، والتأقلم السريع مع البنية العولمية الجديدة وممع شروطها ومتطلباتها وإيقاعها ومستلزماتها التى تضغط علينا من كل الجهات وتتفد فينا من الجوانب كلها؟ (٥٣).

كما يبرز التوظيف الأيديولوجى للعولمة أيضاً من خلال عرضها فى شكل صورة عالم بلا حدود، وبلا دولة، حيث تتعدد السياسة النقدية على ضوء ما تمليه

السوق المالية وحركات رؤوس الأموال، وحيث تحل البيروقراطية والطبقة السياسية محل شركات عديمة الجنسية، شاغلها الأوحـد هو اغتنام الفرص المتاحة فى سوق عالمية تسيطر عليها حركة التكنولوجيا والمعلومات والإبداع والمال.

وما سبق ذكره فى موضع سابق من الدراسة، يؤكدـه برتراند بادى بقوله : "إنها صورة مبالغ فيها إلى حد كبير بالتأكيد، تقلل من قوة المطالب التى توجه إلى السياسة لإعادة تعريف الهوية الجماعية والقيم المعنوية المقابلة للعولمة. ولكنها، إذ تصور الأمور بشكل هزلى، توضح كيف تؤدى العولمة الاقتصادية، ويؤدى تفاوت إمكانيـة الحصول على التكنولوجيا، إلى تعزيز آليات الاستبعاد التى بدأت تمارس عملها بالفعل^(٥٤).

أما إذا تصفحنا تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، فسرعان ما تتكشف هذه الوظيفة الأيديولوجية للعولمة من خلال تحديده لهذه الأخيرة، بوصفها " تعبيراً عن اتساع وعمق التدفقات الدولية فى مجالات التجارة والمال والمعلومات فى سوق عالمية وحيدة متكاملة. أما المبادئ فهى تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو ورفاه البشر. وكل ذلك مطروح فى إطار من الحتمية والاقتناع الراسخ. فالعولمة ماضية فى طريقها باطراد، حتى وإن كانت مزاياها مشكوكا فيها بالنسبة للبلدان الفقيرة، ورغم أن هذه الشكوك تزداد عمقا بالنسبة للفقراء داخل الدول الفقيرة.

ذلك أن العولمة رغم كونها " ظاهرة تاريخية موضوعية "، فإنها موضوعية غير مستوية، وإنما تتفاوت دولها وبلدانها ومجتمعاتها فى مستوى المشاركة، ولهذا فهى تتسم بهيمنة عدد من الدول الرأسمالية الكبرى على العولمة نفسها، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وما أكثر ما يتم فك الصلة بين العولمة والهيمنة، مما قد يغيب طبيعة الصراع المحتدم داخل العولمة نفسها " التى باتت تعبر عن مختلف أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية والإعلامية والأيديولوجية، التى أخذت تسعى الدول

الرأسمالية الكبرى إليها، لتميط العالم تتميطا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وبخاصة بالنسبة للدول النامية»^(٥٥).

التعامل الأيديولوجي العربي مع العولمة :

إن المتابع للواقع العربي المعاصر يلاحظ أن السجال الأيديولوجي القديم ما زال محتدما بين التيارات الفكرية والسياسية الأساسية، ولو على المستوى الفوقي، وهو ما يمكن لمسه بوضوح من خلال معالجة مختلف التيارات القومية والماركسية والإسلامية والليبرالية لموضوع العولمة.

فبينما يعدها التيار الماركسي شكلا جديدا من أشكال السيطرة والهيمنة لدرجة أن كلمة "استعمار" صارت تلازمها كظلمها : "استعمار السوق" "استعمار الصورة"، ومن ثم النظر إليها بوصفها أعلى مراحل الرأسمالية الجديدة، وهو ما يعكس نزعة اقتصادية مادية لا تميز بين العولمة بوصفها ظاهرة موضوعية متعددة الأبعاد لا تزال قيد التشكل وبين التوظيف الأيديولوجي لمنجزات هذه الظاهرة ومعطياتها لتكريس فكر أو حضارة أو نظام؛ فإن الإسلام ينظر إلى العولمة بوصفها محاولة لاقتلاع القيم الروحية والأخلاقية، وعملية فرض لمنظومة القيم ومعايير السلوك المادية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص.

وبنزعة إرادية يعلن أحد أبرز رموز التيارات الإسلامية أنه "إذا كانت العولمة حقيقية فلا بد أن تكون أمريكا أيضا منقوصة السيادة، وكما يضعون أسطولا في الخليج يكون لنا أساطيل هناك. فلماذا تكون سيادتنا فقط منقوصة ويسمى ذلك عولمة؟" ^(٥٦).

وتتكسر هذه النزعة الإرادية التي تعبر عن إحباط حضارى شعورى ولا شعورى، وعن عجز عن الفعل التاريخي أو حتى النقد الموضوعي لدى باحث آخر، وذلك بقوله : " فهذه العولمة التي نتحدثون عنها مجرد كلام فارغ وخدعة كبرى يتم فيها تبرير الهيمنة، فليس صحيحا - كما يقول السيد ياسين - أن تقدمهم التكنولوجي قد صار قدرا، ومن ثم فإن العولمة قد صارت قدرا، فنحن نعترف بسبقهم التكنولوجي

بلا شك، ولكننا نرفض أن يكون ذلك مسوغاً لفرض إرادتهم وإلغاء إرادتنا كاملة".^(٥٧) أما القومي فيرى فيها أساساً عملية اختراق سافر للكيان القومي العربي وطمس للهوية العربية. في حين أن الليبرالي ينظر إلى العولمة نظرة نفعية براجماتية، بوصفها فرصة لتعظيم الأرباح وتوسيع نطاق الاستثمارات والأرصدة، وكل ما يخشاه هو انعدام شروط الإفادة منها، وغياب مقومات القدرة التنافسية الاقتصادية على مستوى الإنتاج والتوزيع في عالم السماوات المفتوحة والحدود المشرعة.

أما على المستوى الرسمي فتمة "موقف من العولمة يتراوح بين الإقرار بالتحدي وسلبية المواجهة من جهة وهم الاستعلاء على أخطار العولمة المحتملة من جهة ثانية، إذ بينما نجد دولة قوية ومتقدمة كفرنسا أو ألمانيا تعلن حالة تأهب قصوى خوفاً على قيمها وخصوصيتها الثقافية، نجد حالة من اللامبالاة أو الثقة الزائدة في قدرة ومناعة الثقافة العربية"^(٥٨).

ثانياً : الغطاء الأيديولوجي للعولمة : نهاية التاريخ وفلسفة التسويغ !

إذا كانت العولمة - لغةً - تعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم بأسره، فإنها غدت تعنى في المجال السياسي - منظوراً إليه من زاوية الجغرافيا السياسية - العمل على تعميم نمط حضارى يخص بلداً بعينه، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع .

ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور " التلقائي " للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضاً، وبالدرجة الأولى، دعوة إلى تبني نموذج معين. وبعبارة أخرى، فالعولمة، إلى جانب أنها تعكس مظهراً أساسياً من مظاهر التطور الحضارى الذى يشهده عصرنا، هي أيضاً أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته^(٥٩). وهو ما تجلى بشكل فج من خلال مقولة نهاية التاريخ والإنسان الأخير لفوكوياما التى تمثل الغطاء الأيديولوجي للعولمة .

لقد شكل انهيار المعسكر الشرقي لحظة ساحة للتويه بالرأسمالية والديمقراطية الليبرالية ومؤسساتها وقيمها وتصوراتها من قبل الكثير من المفكرين والسياسيين الغربيين، بوصفها النموذج السياسى والاقتصادى والاجتماعى الأصلى والأسمى الذى أمكن للعقل البشرى صياغته. وفى هذا الإطار طرح فرانسيس فوكوياما *Francis Fukuyama* نظريته عن نهاية التاريخ بشكل أولى من خلال مقاله المشهور (أهذه نهاية التاريخ ؟) فى مجلة " المصلحة القومية " الدورية الأمريكية؛ قائلاً : " رغم أن انهيار الشيوعية المباشرة فى أوروبا الشرقية، خلال عام ١٩٨٩، فاجأ الكثيرين منا، فإن حتمية هذا الانهيار كانت متوقعة أصلاً، فسقوط أنظمة الحكم فى بولندا والمجر وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا جاء نتيجة مباشرة لموت الماركسية اللينينية فى الوطن الأم للبروليتاريا العالمية، أعنى الاتحاد السوفياتى .. وهو لم يكن موت مؤسسات مادية، ولكن موت فكرة، ويعد بدوره جزءاً من ظاهرة أوسع مدى، وهو ذلك الإجماع اللافت للنظر الذى تنامي عبر القرنين الماضيين، على أن فلسفة الليبرالية الاقتصادية والسياسية قابلة للتطبيق، بل مرغوبة أيضاً، و ذلك الإجماع على فكرة الديمقراطية الليبرالية كحل نهائى لمشكلة الحكم هو ما سميت به نهاية التاريخ ^(٦٠). وهذا يعنى عولمة نظام السوق على المستوى الاقتصادى، والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسى، والقيم الغربية ذات الجذور اليونانية الرومانية المسيحية الأنوارية الحديثة على المستوى الثقافى .

" العلم الطبيعى و " الرغبة فى نيل الاعتراف " أساس اتجاهية التاريخ وعولمته :

يطرح فوكوياما حجتين لإثبات أن التاريخ يمتلك هذا الاتجاه والنهاية؛ أولاهما العلم الحديث والتكنولوجيا، اللذان يؤيدان فى رأيه إلى الرأسمالية؛ ذلك لأن العلم الطبيعى، بوصفه نشاطاً تراكمياً، يمارس علينا سيطرة أكثر وضوحاً من خلال الاقتصاد، لأن عملية التصنيع تركز على ازدهار العلم الطبيعى فتخلق نوعاً من التجانس بين جميع المجتمعات التى تمر بها، بصرف النظر عن نقطة انطلاقها

الحضارية : " ازدهار العلم الطبيعي يقودنا في هذه المرحلة من تطورنا إلى
الرأسمالية" (٦١).

وفي هذا الإطار، وتأكيداً على اتجاهية التاريخ، حرص فوكاياما على الاستناد
إلى علم الفيزياء الحديث بوصفه ضابطاً أو أولية لتفسير اتجاه التاريخ وتماسكه، منطلقاً
من أن الفيزياء الحديثة تشكل في الواقع نقطة انطلاق ممتازة، لأنها النشاط الاجتماعي
المهم الوحيد الذي يتفق الجميع على أنه في الوقت نفسه تراكمي وموجه، حتى ولو أن
تأثيراته النهائية على سعادة الإنسان بقيت مبهمة، مما يكشف انشغاله بحركة التاريخ
ونقطة نهايته، وتغيبه للهدف من الفعل والصيرورة التاريخيين، كما يكرس إحدى
أبرز الإشكاليات التي مازالت تعاني منها العلوم الاجتماعية في علاقاتها بالعلوم
الحقة، ويتعلق الأمر بإشكالية الخصوصية التي غالباً ما تتحول سلماً إلى هاجس غير
علمي يراد منه إخفاء طابع العلمية الذي تتميز به العلوم الحقة ومن ضمنها علم
الفيزياء، عبر تمسح الأولى بالثانية؛ أي تمسح العلوم الاجتماعية بالعلوم الحقة .

إلى هنا يظل المحدد المادي الاقتصادي ذو النزوع الصراعي حاضراً وبقوة
من أجل تأكيد هذه الاتجاهية التاريخية، فالغزو التدريجي للطبيعة، الذي أصبح ممكناً
بفضل تطور المنهج العلمي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، نجح في
استخلاص بعض القواعد الدقيقة التي لا يحددها الإنسان وإنما تحددها الطبيعة
وقوانينها. ذلك أن تطور العلوم الفيزيائية الحديثة قام بدور مركزي في إحداث أثر عام
متناسق على جميع المجتمعات التي عرفتھا. وذلك راجع إلى أنه - وفي ظل نظام
عالمي تحكمه موازين القوى واستمرار مخاوف اندلاع حروب مدمرة - تظل حاجة
الدولة ملحة لتحديث دفاعها، وتحقيقها لتفوق عسكري حاسم، وهو الشيء الذي لا يمكن
تصوره بدون امتلاك الآلية التكنولوجية. كما أن التكنولوجيا تسمح بمراكملة الثروات
بلا حدود وعلى نطاق دولي واسع؛ " لأن البلدان التي تتجه نحو تحديث اقتصادها
تتشابه شيئاً فشيئاً؛ إذ ينبغي عليها أن تتوحد على الصعيد القومي متبعة قواعد الدولة
المركزية. لقد وجدت هذه البلدان نفسها مترابطة فيما بينها بشكل يتزايد باستمرار من

خلال الأسواق العالمية، ومن خلال انتشار ثقافة استهلاكية شمولية، فضلاً عن ذلك فإن منطق العلوم الفيزيائية الحديثة عينه قد يبدو أنه يفرض تطوراً باتجاه الرأسمالية". (٦٢)

لكن فوكوياما سرعان ما يصطدم بحقيقة أن التأويلات الاقتصادية للتاريخ غير كاملة وغير مرضية، لأن الإنسان ليس مجرد حيوان اقتصادي. فإذا كانت الأولوية التاريخية المتمثلة بالفيزياء الحديثة تكفي لتفسير جانب مهم من التغير التاريخي والتجنيس المتزايد للمجتمعات المعاصرة، فإنها غير كافية لفهم ظاهرة الديمقراطية، فليس هناك من سبب ضروري اقتصادياً ولا تكنولوجياً يفرض على تقدم التصنيع أن ينتج الحرية السياسية، مقابل ظهور ديمقراطيات مستقرة في مجتمعات يحكمها النمط ما قبل الصناعي، أو وجود دول تتعايش فيها رأسمالية متقدمة تكنولوجياً وسياسةً تسلطية واضحة. "إن محاولتنا - حسب تفسير فوكوياما - لإقامة ركيزة لاتجاه التاريخ لم تتجح إلا جزئياً" (٦٣). ومن ثم تظهر ضرورة البحث عن تفسير ثانٍ مواز للعملية التاريخية، وهو تفسير يحاول أن يحيط بكلية الإنسان وليس بالجانب الاقتصادي منه فحسب، وذلك من خلال المرجعية الهيجلية التي تعطي للتاريخ تفسيراً غير مادي ينهض على ما يصطلح عليه "بالصراع من أجل الاعتراف".

وثاني الحجتين إذن هو الوجدان الإنساني العالمي الذي يريد أن يجري الاعتراف به واحترامه. ومفهوم الاعتراف وفقاً للتصور الهيجلي ليس بالمفهوم المعقد بشكل رهيب، فهو يشير بكل بساطة إلى واقع أن الإنسان، بالإضافة إلى كونه حيواناً بيولوجياً مثل الآخرين، له كرامة إنسانية ودرجة من الاستقلال والخصوصية، بالنظر إلى الكائنات الأخرى. ففي تصور هيجل أن جميع ظواهر التاريخ الرئيسية لا تحركها قوة اقتصادية مادية، وإنما يحركها النضال من أجل الاعتراف.

فالإنسان يحرص على الاعتراف به بوصفه كائناً إنسانياً؛ أي كائناً مزوداً بكفاءة وكرامة معينتين. هذه الكرامة ترتبط بالدرجة الأولى بإرادته في احتمال تعريض حياته لخطر في صراع من أجل الاعتراف به فحسب، فالإنسان وحده يقوى

على تجاوز غرائزه الحيوانية الخالصة، ومن بينها بشكل رئيسى غريزة البقاء من أجل الالتزام بمبادئ وأهداف أسمى وأكثر تجريداً .

فهيجل يرى أن رغبة الاعتراف هى التى قادت أول خصمين متصارعين إلى السعى المتبادل كي يعترف الآخر بطبيعة الكينونة الإنسانية لخصمه مع تعريض حياتهما لخطر فى صراع مميت. وعندما يؤدى الخوف الطبيعى من الموت بأحد المتصارعين للخضوع والاستسلام، تنشأ حينذاك علاقة السيد والعبد .

إن أسباب هذه المعركة الدامية فى بدايات التاريخ، ليست الغذاء ولا المأوى ولا الأمن، ولكن الهيبة والتقدير فحسب، لأن سبب هذه المعركة لا يتحدد بالبيولوجيا، فهيجل يرى فيه النور الأول للحرية الإنسانية، ذلك أن النزوع إلى شحن الأنا بقيمة معينة وإلى طلب الاعتراف بهذه القيمة يتوافق مع ما نسميه فى اللغة الجارية " احترام الذات " .

و النزوع لاحترام الذات يولد من هذا الجزء فى الكائن الذى يسميه أفلاطون "تيموس"، فهو يمثل بالنسبة للإنسان نوعاً من الإحساس الفطرى بالعدالة، فكلما اعتقد الناس أن لهم قيمة معينة وعاملهم الآخرون وكأن قيمتهم أقل من ذلك يشعرون بانفعال الغضب. وبالمقابل عندما لا يرفع الناس حياتهم إلى مستوى ما يعدونه قيمتهم، فإنهم يشعرون بالخجل، وأخيراً عندما يقيّمون بشكل صحيح يتناسب مع قيمتهم فإنهم يشعرون بالاعتزاز، فرغبة الاعتراف والانفعالات التى يرافقها - الغضب والخجل والاعتزاز - تشكل جزءاً لا يتجزأ من حياة أية شخصية إنسانية .

منطق العولمة : من المطلق الهيجلى إلى المطلق الفوكويامى !

والغريب فى الأمر أن الوظيفة التبريرية نفسها التى يقوم بها فوكوياما فى العقد الأخير من القرن العشرين قد سبق لأستاذه هيجل أن مارسها بشيء فيه غير قليل من التماسك .

تتبلور الدولة في فكر هيجل - مرجعية فوكوياما الأساسية - بوصفها تعبيراً عن انتصار الفكر على المادة وانتصار الوحدة على التشتت، وبوصفها تجسيدا لأرقى القيم المعنوية العامة. وعنده أن الدولة البروسية تمثل مفهوم " الفكرة العامة والإرادة العامة " على غرار الدولة الليبرالية الديمقراطية لدى فوكوياما (٦٤) .

فالدولة لدى هيجل وجود عاقل، لأنها وجود كلي، وهي ليست كلية مجردة، بل هي عينية بقدر ما يتمثل الجزئي الذي هو ضدها في جوفها، وهي من ثم الوجود المطلق النهائي والتجسيد الحقيقي والتحقق بالفعل للفكرة الأخلاقية . والفكرة هنا تصل إلى أعلى تطور لما يسمح به في دائرة الفكر الموضوعي؛ ذلك لأن التطور الأبعد سوف يخرجها من دائرة الأخلاق إلى دائرة الفكر المطلق. ولما كانت دائرة الأخلاق هي دائرة تموضع الإرادة؛ كانت الدولة هي التحقق الفعلي للإرادة؛ فهي هوية الإرادة مع فكرتها الشاملة التي تتكون من لحظتين؛ الكلية والجزئية .

والجمع بين اللحظتين يعطينا اللحظة الثالثة وهي لحظة الفردية، وهكذا تكون الدولة فرداً حقيقياً، فهي شخص أو كائن حي يمايز نفسه ويتفرع بطريقة تجعل حياة الكلي تسرى في الأجزاء، وذلك يعني أن الحياة الحقيقية للأجزاء، وهم الأفراد، إنما توجد في حياة الكل، وهي الدولة وتوحيدها معها في هوية واحدة .

يبدو جليا من خلال تصور هيجل للعلاقة بين الفرد المواطن والدولة أنه يقدم تفسيراً مثاليا أيديولوجيا، يستهدف إخضاع الفرد وتطويعه وضمان طاعته للدولة، مؤسسا بذلك لتبرير فلسفي لهيمنة الدولة وسلطانها، وهي وظيفة تشبه إلى حد كبير وظيفة فوكوياما، مع استبدال الأفراد بالدول الخارجة على الفلك الغربي وهي تسعى للالتحاق بالعربات الخلفية للقطار الأمريكي الواثق !

فليست الدولة الليبرالية هي الجوهر الأخلاقي في أعلى مراحلها فحسب، لكنها أيضا الجوهر الأخلاقي الواعي بذاته، بفضل آليات العولمة المادية والرمزية .

وإذا كان انتقادنا للتصور الهيجلى المطلق والشمولى للدولة شديداً، فمن بلب أولى أن يكون انتقادنا لتصور فوكوياما المطلق وغير المنسجم للدولة الليبرالية الديمقراطية التى يحرص على عولمتها أشد؛ ذلك لأنه لم يكتف بمجرد إخضاع الفرد للدولة الديمقراطية (الهنود الأمريكيون والأفارقة السود ..) وإنما عمل على إخضاع باقى دول المعمورة للنموذج الأمريكى المهيمن بدعوى نهاية التاريخ وعولمته.

إن الحصن الكبير الذى تحتمى به أطروحات فوكوياما يعد حصناً هيجلياً بالأساس، بحيث لو أحسنا الظن إلى مدى بعيد لأمكننا تصنيف الكتاب فى خانة الهيجلية، شريطة أن نربط هذا التصنيف بخاصيته الفجة المتمثلة فى كون هذا التأويل الفوكويامى تبسيطاً إلى حد كبير، وسجالياً، لا يمكن تقبله بوصفه نصاً فلسفياً متماسكاً يضيف شيئاً جديداً إلى التراث الهيجلى. ^(٦٥) ولكنه فى الوقت نفسه يحمل الجدل الهيجلى استنتاجات وتحليلات لا تطبقها مقدمات نصوصه ولا يسوغها منطقها الذاتى.

وأخطر ما يرتكبه التأويل الفوكويامى فى شأن النص الهيجلى هو هذا الإقحام، غير المعلل أبداً، لمذهب الديالكتيك فى أن تكون له هذه النهاية القسرية جداً والمكرسة لانتصار نموذج الدولة الليبرالية الديمقراطية على الطراز الأمريكى المعولم.

إن فكرة كمال التاريخ عبر الالتحام والتماهى بين المفهوم (المساواة والعدالة والحرية والسعادة) والنموذج (النظام السياسى الاقتصادى)، وعلى النطاق العالمى عبر الحكومة الشمولية المنسجمة والمعولمة، هذه الفكرة التى من الممكن استساغتها وتقبلها من داخل المنطق الهيجلى وتطوره، تظل شعاراً معلقاً فوق الحدث، ورغم أنها تتضمن تماسكها المنطقى ذاتياً، فإن المشكلة تبقى فى هذه النقلة الهائلة غير المبررة بين مستواها المفهومى، وشكل تحققها عبر التاريخ اليومى .

والحال أن ما يفعله فوكوياما أنه يحاول سحب البساط نهائياً من تحت قدمى الماركسية؛ فالتاريخ فى نظره قد انقضى فعلاً، ولكن ليس بانتهاء اليوتوبيا، بل بقضاء

الواقع على اليوتوبيا؛ إذ إن نهاية التاريخ لا تعنى شيئاً فى النهاية، من منظور فوكوياما، سوى نهاية اليوتوبيا نفسها وتكريس العولمة بوصفها أمراً واقعاً تاريخياً فعلياً خطوة خطوة .

لقد ظل الخطاب الماركسى - بدءاً من القرن التاسع عشر وحتى اللحظة المعاصرة - يراهن على انهيار النظام الرأسمالى، من خلال تناقضاته الداخلية الحادة التى ستؤدى حتماً للإجهاز عليه عبر اتساع الهوة بين رأس المال والعمل، كما أن نادى روما طلع على العالم سنة ١٩٧٢ بتقريره الكابوسى الموسوم " حدود النمو " الذى كانت توقعاته مفزعة حقاً؛ حيث جاءت مؤكدة على أنه إذا استمرت معدلات النمو بالنسبة للسكان واستخدام الموارد الأولية على ما هى عليه، فإن كارثة تهدد البشرية، سواء من خلال استنفاد الموارد الأولية، أو من خلال استنفاد المواد الغذائية، وإن لم يكن فمن خلال تلوث البيئة بأسرها .

لكن التساؤل الذى يظل مطروحاً هو : لماذا خاب مجمل تلك التوقعات على الأقل فى المدى المنظور ؟ يأتى الجواب من لدن فؤاد مرسى مؤكداً على أن السبب يعود إلى ما وضع من آليات للتصحيح، ضارباً مجموعة من الأمثلة على مثل هذه الآليات. فعلى سبيل المثال وضعت آلية لتصحيح ارتفاع أسعار النفط فى السبعينيات، وذلك بتخفيض الطلب وتحريك نظام الأسعار، ووضعت آلية لتصحيح أسعار الغذاء عن طريق تعجيل البحوث فى التكنولوجيا الحيوية، والتسليم بأن الجوعى جوعى لأنهم فقراء وليس لعدم توفر الغذاء، كما وضعت آلية لتصحيح أسعار الخامات، وذلك بالتغلب على احتمال نضوبها أو ندرتها وعلى " تحكم " البلدان النامية فى أسعارها. وقد نتبعنا فصولاً مكشوفة لتطبيق هذه الآلية من خلال حرب الخليج .

كما أن البلدان الرأسمالية المتقدمة أعادت النظر فى أساليب إدارة الاقتصاد الرأسمالى وتنظيمه على المستويين الدولى والمحلى، بحيث تشكلت الآن آليات من نوعين : نوع يوضع خصيصاً للتطبيق على الصعيد الدولى، ونوع آخر يطبق على الصعيد المحلى. وهما هو تصحيح أسلوب عمل قوانين الاقتصاد الرأسمالى :

فعلى المستوى الدولى اكتسبت التجارة الخارجية أهمية قصوى فى إدارة الأزمة الاقتصادية، وتقديم هذه الأزمة إلى البلدان النامية، كما تم استخدام المديونية الخارجية بوصفها أداة من أدوات التكيف، وتشكلت آليات للنقل الدولى للأعباء التى تواجه الاقتصاد الرأسمالى.

ومن الواضح جلياً أن هذه الآليات التصحيحية على الصعيد الدولى - أينما قامت - تعمل ضد مصالح الدول المتخلفة واستقلالها وتتميتها أساساً، فمن خلال العلاقة المتبادلة، أو ما يسمى " الاعتماد المتبادل " تتحمل الطبقة الأضعف الأعباء. لذلك كانت الساحة الرئيسية للصراع ساحة الموارد الأولية والغذائية، وساحة العلاقات المالية والنقدية ومحور المديونية الخارجية، استناداً على مقولات الأسعار الدولية، وتدفقات المال والائتمان، وأسعار الفائدة وأسعار الصرف. وفى هذا الإطار توصلت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى آليات جديدة لضمان حسن تشغيل الاقتصاد الرأسمالى وتوحيد موقفها الاستنزافى للبلدان النامية .

وإلى جانب هذه الآليات التى استخدمت على الصعيد الدولى أخذت الدول الرأسمالية تعمل على تحسين أساليب مواجهة الأزمات الاقتصادية وتدقيقها، ونشأ عن ذلك ما يسمى الآن بآليات إدارة الأزمة الاقتصادية .

وهذه الطبيعة المنفتحة المرنة للديمقراطية الليبرالية، هى التى جعلت الرأسمالية تستعير من الاشتراكية الماركسية - دونما عقدة نقص - بعض عناصر التخطيط، واستخدمت التضخم عند الضرورة بوصفه آلية لتشغيل الاقتصاد الرأسمالى كلما مالت الأرباح إلى الهبوط، واستعانت بالدولة، بالرغم من كل ما ترفعه من شعارات ليبرالية، لأن الدولة فى نهاية المطاف هى التى تتولى توزيع الجزء الأكبر من الدخل القومى وإعادة توزيعه عن طريق الموازنة العامة، حيث تستفيد الاحتكارات من هذه الموازنة قروضاً وإعانات ومزايا وإعفاءات من الضرائب والرسوم واعتمادات لأغراض الأمن والدفاع. فعلى الرغم من كل ما عبرت عنه هذه الرأسمالية مؤخراً من نزاعات تدعو للحد من دور الدولة على النمط الذى حبذه كينز

فيما مضى، فإن قدرتها على التكيف مع مقتضيات العصر تجعل للدولة دوراً أساسياً في ضبط حركتها والتحكم في الكثير من ألياتها، فما زالت الدولة تحرك كلا من الرافعة المضادة للأزمة والرافعة المضادة للتضخم، وما زالت الدولة تملك نظام ضبط الإنتاج والتغلب على التقلبات غير المرغوب فيها. وبوساطة الدولة يتم تمويل البحث والتطوير في مجالات العلم والتكنولوجيا، وبفضل ميزانية الدولة يجرى تمويل النظام العسكري من الاقتصاد القومي^(٦٦).

ولعلها الحقيقة التي حدث بجورج طرابيشي إلى حساب أن " هذه القدرة التي يتمتع بها المجتمع الديمقراطي الليبرالي على نقد نفسه بنفسه وعلى تصحيح ذاته بذاته، هي التي ترشحه لأن يكون المجتمع " الأخير " بمعنى " النهائي "، فهو مرشح لتأبيد نفسه إلى ما لا نهاية " ^(٦٧).

ورغم عدم الاتفاق مع حكم طرابيشي، غير التاريخي، فإن الباحث الموضوعي لن يسعه أن ينكر أن الرأسمالية استطاعت فعلاً أن تجدد نفسها وتجعل أسسها قيد نقد ومراجعة دائمين. لكن هذه المرونة لم تحصن النظام الرأسمالي - الذي يراد عولمته - من الأزمات البنيوية المركبة، وهي الحقيقة التي جعلت فوكوياما يقر بأن : " مشكلة المجتمع الأمريكي ليست في أنه يعيش أزمة كبرى، بل في أنه لا يعي هذه الأزمة أو يرفض الاعتراف بها، تلك هي حقيقة ما أحب أن أسميه " المأزق الأمريكي ". ^(٦٨)

الديمقراطية الليبرالية لن تواجه بأية معارضة لكنها لن تستطيع بالرغم من ذلك تأمين السعادة للمواطن الأمريكي. فالمشكلة أن المواطن الفرد هنا بات أسير " ماكينة المجتمع " الاستهلاكي التي تسحقه وتستنزفه في كل لحظة وبكل وحشية. هنا تحديداً يبرز وجه آخر من أوجه ما أصر على تسميته " المأزق الأمريكي " بحيث يكفي أن نلاحظ تدهور العلاقات الإنسانية اليومية للاقتناع بأن هذه الحضارة " تدمر الداخل الإنساني "؛ تدمر كيانه وعواطفه ومشاعره. أعتقد أن هناك اليوم حالة إدراك عام في العالم أجمع لهذا الإنهاك الذي يحدث شعوراً عميقاً حاداً بالمأزق .

وفى جوابه عن سؤال : ما هو المخرج من هذا المأزق ؟، أجاب : " لا أعرف، لا أملك المشروع الجاهز .. إنه مستقبل داكن، ليس واضحاً فيه سوى الضياع والبلبله، وبمعنى آخر سيجد الأمريكيون أنفسهم كعملاق فقد بصره فجأة أو على الأقل شح بصره ولم يعد قادراً على رؤية الأشياء كما هى أو كما ينبغى أن تكون، تلك أقسى معالم مرحلة انتهاء التاريخ، مع الإشارة إلى أن تبعات هذه المرحلة لا تقع على كاهل الأمريكيين فقط بل والأوربيين أيضاً " (٦٩) .

إن مسار العولمة وإن بدأ اقتصادياً إلا أن امتداده إلى الميدانين السياسى والثقافى - القيمى يثير سؤالاً حاسماً كبيراً لا يتصور تجاهله أو القفز عليه، ويتعلق الأمر بالبحث عن الأساس الأخلاقى الذى يشكل بنية أساسية تحتية للعولمة. فماذا عساه يكون الأساس الأخلاقى لعالم متوحد نتيجة توحيد السوق وارتفاع الحواجز وتلاقى الثقافات ؟ (٧٠) .

الخاتمة

تشكل العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد (اقتصادية، سياسية، تكنولوجية، ثقافية، أيديولوجية) . وقد حرصت هذه الدراسة المتواضعة على إبراز البعد الأيديولوجى للعولمة بوصفه البعد الحاضر الغائب ! حيث يندر أن نجد دراسة تتناول هذا البعد بطريقة مباشرة بوصفه موضوعاً محورياً لها، رغم خطورته وأهميته فى آن واحد.

وعليه فقد انطلقت الدراسة من محاولة تحديد ماهية كل من مفهومى العولمة والأيديولوجيا، ثم سعت إلى الوقوف على مدى إمكان النظر إلى العولمة بوصفها أيديولوجيا، وكذا الكشف عن الطبيعة النسبية للعولمة بوصفها ظاهرة تاريخية مشروطة بمحددات الزمان والمكان، وما يرتبط بها من نزعة إقصائية وتمركز على الذات، مروراً بالوظيفة الأيديولوجية للعولمة، وصولاً إلى أهم التبريرات التسويغية للعولمة المتمثلة أساساً فى مقولة " نهاية التاريخ " لفرنسيس فوكوياما، وهى التى شكلت

بحق الغطاء الأيديولوجي للعولمة بامتياز، وهو ما استدعى الوقوف على الأسس الفلسفية والأيديولوجية لهذه المقولة، وكشف حقيقة وظيفتها وأبعادها .

وقد حرصت الدراسة على التمييز المنهجي بين مستويين للعولمة :

١ . مستوى موضوعي تاريخي يعبر عن تطورات على أرض الواقع لها وجود مادي ملموس مهما بلغت نسبته من حيث الانتشار والشمول؛ فالعولمة هنا تحيل إلى ظاهرة يمكن رصد نشأتها وبلورتها تاريخيا .

٢ . مستوى أيديولوجي يعبر عن العولمة بوصفها أيديولوجيا من حيث البنية وشروط التشكيل وكذا من حيث الوظيفة والتعامل معها، أى عملية توظيف المستوى الموضوعي الأول من الظاهرة لحساب أيديولوجيا أو دولة أو منظومة دولية معينة .

إن هذا التمييز بين المستويين؛ الموضوعي التاريخي والأيديولوجي، كفيل بمقاربة موضوع العولمة مقارنة علمية تجرد الظاهرة من صفاتها القدرية؛ حيث يجرى الإيحاء بأن الأمر يتعلق بحدث شبيه بالأحداث الطبيعية التي لا قدرة لنا على ردها والتصدى لها، أى أنها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجي واقتصادي ليس بوسعنا إلا الإذعان له .

لقد استخلصت الدراسة أن العولمة نتيجة موضوعية لسياق تاريخي غربي؛ أمريكي تحديداً، جرى توظيفها وشحنها بدلالات ومضامين أيديولوجية تعبر عن حقيقة موازين القوى الفعلية على أرض الواقع الدولي؛ أى أنها نتيجة خلقتها سياسة معينة بوعى وإرادة .

وهذا لا يعنى أن العولمة شر كلها؛ فهي لا تقود بالضرورة إلى الخراب. لكن بدون قيام دفاعات حقيقية ثقافية واقتصادية وسياسية لدى القوى المهمشة؛ فإن أحادية السيطرة لن تولد غير التناقض السلبي والإكراه وتعميق الهوة بين الشمال والجنوب.

ومن ثم فإن المهمة الرئيسية هي فهم الإمكانيات التي تتيحها العولمة من أجل إطلاق آليات التنمية الحقيقية في العالم. علما بأن هامش الإفادة من الإمكانيات الفعلية موجود وممكن شريطة توافر الحد الأدنى من الوعي والفعل التاريخيين*.

* انظر برهان غليون، حوار أجرته معه مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، عدد ٢، مجلد ٢٧، ١٩٩٩، صفحة ٨ - ٩.

الهوامش

١. تعريف اعتمدته إحدى " اللجان الدولية المستقلة " واستعاره إسماعيل صبرى عبد الله، " الكوكبة أساس الظاهرة الاجتماعية "، مجلة النهج، عدد ١٤/١٩٩٨، ص ٧.
٢. ألفن توفلر، " حضارة الموجة الثالثة "، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ١٨.
٣. عبد الهادي بو طالب، " لابد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واحدا ومتعددا "، ندوة " العولمة والهوية "، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، ص ١٢١.
٤. مارتن وولف (M. Wolf)، " ولم كل هذا الكره للعولمة؟ "، لوموند ديبلوماتيك (الطبعة العربية) يوليو ١٩٩٧، ص ٧.
٥. مارتن وولف (M. Wolf)، نفسه، ص ٧.
6. Pierre Bourdieu, " L'essence du Neoliberalisme", Le Monde Diplomatique : No. 528 – 45, Mars 1998.p.3.
7. Sous – Commandant Marcos, " La Quatrième Guerre a Commencé", Le Monde Diplomatique : No. 521 – 44, Août 1997,p. 4 – 5
٨. جلال أمين، العولمة والدولة "، ضمن ندوة " العرب والعولمة " مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦٢.
٩. رمزي زكي، " وداعا للطبقة الوسطى "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦.
١٠. محمد جابر الأنصاري، " العرب والعولمة "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٥٥ – ٥٦.
١١. محمد سبيلا، " الأيديولوجيا : نحو نظرة تكاملية "، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ١١.

١٢. كارل مانهايم، " الميتافيزيقا : العصر والأيدولوجيا "، نقلًا عن عبد السلام بنعبد العالي، الشركة المغربية للناشرين المتحدّين، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٤٩-٥٠.
١٣. محمد سبيلا، " الأيدولوجيا : نحو نظرة تكاملية " مرجع سابق، ص ٤٠.
14. Chaff , "Histoire et Vérité" , Anthropos, Paris, P. 163.
15. J. Beachler , " Qu 'est ce que L' Idéologie ?" , Gallimard, 1976 , p .21.
١٦. انظر تفسيراً لهذه الفكرة عند عبد الله العروى في كتابه : " مفهوم الأيدولوجيا"، ولدى محمد سبيلا، مرجع سابق، ص ١٨٦.
١٧. محمد سبيلا، " الأيدولوجيا : نحو نظرة تكاملية "، مرجع سابق، ص ٢٢١.
١٨. جان جاك روسو، " العقد الاجتماعي "، الفصل الثالث، في حق الأقوي، دار القلم، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٣٩.
١٩. عبد السلام محمد طويل، " إشكالية العلاقة بين الديني والأيدولوجي " مجلة العالم اللندنية، العدد ٥٣٩، ١٩٩٦، ص ٣٦ - ٣٨.
٢٠. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر : أسئلة يجب الوعي بها "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٣٦.
٢١. محمد عابد الجابري، نفسه، ص ١٤٤ - ١٤٥.
٢٢. محمد عابد الجابري، " العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات : ضمن " ندوة العرب والعولمة" مرجع سابق، ص ٣٠١.
٢٣. يجب التمييز بين مختلف المستويات الدلالية والوظيفية للأيدولوجيا، فهي ليست دوماً سلبية .
٢٤. محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص ٣٠٣.
٢٥. سيار الجميل، " العرب والعولمة "، تعقيب، مرجع سابق، ص ٤٢.
٢٦. جميل مطر، تعقيب في ندوة " العرب والعولمة "، مرجع سابق، ص ٦٠.

٢٧. عبد الإله بلقزيز، " تعقيب في ندوة " العرب والعولمة "، مرجع سابق، ص ٦٩.
٢٨. جلال أمين، " العولمة "، سلسلة اقرأ، دار المعارف ، ط ٢، ص ٣٠١.
٢٩. محمد عابد الجابري، " العولمة الهوية الثقافية.. " ، مرجع سابق، ص ٣٠٢.
٣٠. محمد سبيلا، " الأيديولوجيا : نحو نظرة تكاملية "، مرجع سابق، ص ٦٦.
٣١. جلال أمين، " العولمة "، مرجع سابق، ص ٣١.
٣٢. عبد الإله بلقزيز، " العولمة والهوية الثقافية : عولمة أم ثقافة العولمة ؟"، ندوة " العرب والعولمة "، مرجع سابق، ص ٣١٤.
٣٣. داني رودريك Dani Rodrik " المعقول وغير المعقول في الجدل الدائر حول العولمة "، مجلة الثقافة العالمية، العدد ٨٥، ١٩٩٨، ترجمة سعد زهران ص ٩٢.
٣٤. محمد عابد الجابري، " العولمة والهوية الثقافية .. "، مرجع سابق، ص ٣٠٥ – ٣٠٦.
35. J. P. Eitoussi et Pierre Rasouvallon, "Le Nouvel Age des Inégalités" Chapitre: " Les Trois Stades de la Mondialisation" Seuil., 1996, P. 109 – 122. " .. La Mondialisation est un Processus Historique Loin d'être Achevé".
36. Philippe Engelhard, "L'Homme Mondiale" , Les Societes Humaines peuvent – elles Survivre ? "Arlea, 1996, p. 97.
٣٧. متروك الفالح، تعقيب، " العرب و العولمة "، مرجع سابق، ص ١٧١.
٣٨. إسماعيل صبرى عبد الله، "الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربى، عدد ٢٢٢، ١٩٩٧، ص ١٩ – ٢٠.
٣٩. نيفين مسعد، " العرب والعولمة " مرجع سابق، ص ١٨٦.
40. Elie Cohen, " La Tentation Hexagonale : La Souveraineté à l' Epreuve de la Mondialisation" ,Fayard , 1996, p. 27. " en relations firmes – firmes sur le marché

international ,en relations firmres – Etats sur le marché international et en relations économique Etats –Etats dans le système international ”.

41. Olivier Mongin, “ Les Tournants de la Mondialisation : La Bataille des Interprétations,” , Esprit, No. 226, Novembre , 1996 , p. 170.
42. Ghassan Salamé, “ La Recomposition du Monde : Les Rapports Nord – Sud après la Guerre Froide” Entretien, Esprit No. 226, Novembre 1996, p. 150. “Nous assistons a L'érosion de l' Etat dans les sociétés riches comme dans les sociétés pauvres”.
43. “ On assiste moins a une perte de souveraineté qu' à la redéfinition de celle-ci”
44. Olivier Mongin, “ Le Choc des Cultures à l' heure de la Mondialisation, de qui Profite la Grille Culturaliste ?” , Esprit, No. 220 Avril , 1996 ,p.33. “S'il y a bien une mondialisation culturelle qui passe par l'information, la consommation et les communications, il y a simultanément une resurgence des cultures autochtones dans les sociétés qui subissent la mondialisation économique” .

“Cette mondialisation se traduit par une certaine homogénéisation des modes de comportement, mais s'accompagne d'une prolifération de toutes sortes d'identités qui revêtent des masques fort diversifiés : national, ethnique, religieux”, p. 41.

45. Jean –François Bayart, “Du Culturalisme comme Ideologie” Entretien, Esprit N. 220, 1996, p. 59.
46. Daryush Shayegan, “ Le Choc des Civilisations,” Esprit, No. 220, Avril 1996, p. 41.
47. Robert Reich , in Darysh Shayegan, ibid p. 41.

“ Nous vivons une transformation que va restructurer l'économie et la politique de siècle à venir ..”

48. Bertrand Badie, "De la Souveraineté à la Responsabilité" les Conflits dans le Monde, Cahiers Francais, No. 290, p. 6

"... La mondialisation se nourrit de la dynamique des productions locales , des aménagements locaux, de l'initiative des villes, de la coopération active entre collectivités ..., elle s'équilibre aussi dans la formation de region transversales comme de grands ensembles régionaux mondiaux .

٤٩. هانس — بيتر مارتين وهارالد شومان، " فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٢٣٨، ١٩٩٨، ص ٢٠٢.

٥٠. عبد الهادي بو طالب، " لابد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واحدا ومتعدداً، مرجع سابق، ص ١٢٩.

٥١. محمد عابد الجابري، " العولمة والهوية الثقافية .."، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

52. Bertrand Badie, " L' État importé l'Occidentalisation de l'Ordre Politique", Fayard, Paris, 1992, p.11.

٥٣. صادق جلال العظم، " ثقافة و عولمة"، مجلة أدب ونقد المصرية، العدد ١٦٧، ١٩٩٩، ص ١٠٦.

٥٤. برتراند بادى ومارى كلود سميتس، " انقلاب العالم"، ترجمة سوزان خليل، كتاب العالم الثالث، ١٩٩٨، ص ١٩١.

٥٥. محمود أمين العالم، " جدل العولمة والهوية"، مجلة جسور، العدد ١، ١٩٩٩، ص ٦.

٥٦. محمد عمارة، " العولمة وقضايا الفكر الإسلامي"، ندوة " الإسلام والعولمة"، الدار القومية العربية، مصر، ١٩٩٩، ص ١٢٧.

٥٧. محمد مورو، " ندوة الإسلام والعولمة"، المرجع نفسه، ص ١٣٤.

58. Voir : Farouq Hosni, "Paroles" Al-Ahram Hebdo, No. 255/1999, p.18.

٥٩. فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، ترجمة المقال الأصلي بمجلة المجلة : "أهذه نهاية التاريخ" ، عدد ١٩٨٩، ٥٢، ص ٦٢.
٦٠. فرنسيس فوكوياما، " نهاية التاريخ والإنسان الأخير " مترجمة مركز الإنماء العربي، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٩.
٦١. فرنسيس فوكوياما، المرجع نفسه، ص ٣١.
٦٢. فرنسيس فوكوياما، فى مناظرته مع اليكس كالينيكوس ،مجلة القاهرة المصرية، ١٩٩٢، ص ٢٦.
٦٣. نزيه نصيف الأيوبي، " العرب ومشكلة الدولة " دار الساقي، لندن، ط١، ١٩٩٤ ص ٨.
٦٤. والتر ستيس، " فلسفة الروح "، ترجمة : إمام عبد الفتاح إمام، التنوير، ١٩٨٤، المجلد الثانى، ص ١١٢.
٦٥. والتر ستيس، المرجع نفسه، ص ١١٢.
٦٦. مطاع صفدي، " مقدمة ترجمة كتاب " نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، ص ٩-١٠.
٦٧. جورج طرابيشي، " فوكوياما واستعادة نهاية التاريخ"، جريدة الشرق الأوسط، عدد ٥٣٧٦، ١٩٩٣، ص ١٠.
٦٨. فرنسيس فوكوياما فى مناظراته مع اليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص ١٠٢.
٦٩. فرنسيس فوكوياما، المرجع السابق .
٧٠. أحمد كمال أبو المجد، " العولمة والهوية ودور الأديان "، مطبوعات أكاديمية المملكة .

الإشكاليات المنهجية في دراسة مفهوم العولمة

خالد عبد الكريم الشقران^(*)

مقدمة

يعد مفهوم العولمة من المفاهيم التي تثير كثيراً من الإشكاليات المنهجية، وتفتح الباب للجدل واختلاف الآراء عند تناولها، لا سيما أن هذا المفهوم قد تعرض للكثير من التحليلات والتفسيرات المختلفة تبعاً لاختلاف الأطر الفكرية والأيدولوجية والمعرفية للذين تصدوا لدراسته والبحث في عناصره .

فمن خلال اطلاع الباحث على عدد كبير من الدراسات وأوراق الندوات والمؤتمرات التي تناولت ظاهرة العولمة سواء أكانت مع الظاهرة أم ضدها أم كانت محايدة، فقد لاحظ أنه يكاد يكون لهذه الإشكاليات محل في موضوعاتها، وعليه تنحصر مشكلة هذه الدراسة في محاولة تعرف طبيعة هذه الإشكاليات ولفت النظر قدر الإمكان إلى مفاتيح التعامل معها .

وفي حقيقة الأمر يمكن تناول الموضوع ومحاولة الاقتراب من العولمة من خلال مستويين من التحليل، يتعلق أولهما بطبيعة الإشكاليات المنهجية في مفهوم العولمة والعناصر المعرفية الموجودة فيها، بينما يرتبط آخرهما بمنطق أو زاوية النظر لظاهرة العولمة نفسها .

وإذ تنطلق الدراسة من المستوى الأول، فإن الهدف الأساسي لها يكمن في محاولة تذكير من يقترب من دراسة مفهوم العولمة بضرورة الحذر والانتباه لهذه الإشكاليات المنهجية التي قد تؤدي إلى وقوع الدراسة في إرباكات وتعقيدات تؤثر سلباً على مسارها ونتائجها النهائية .

(*) باحث أردني.

وفى هذا الصدد يمكن تحديد الإشكاليات التى تم التعرف عليها فى الدراسات التى تناولت العولمة فى إشكالية تحديد المفهوم، وإشكالية تحديد مصادر المفهوم، وإشكالية علاقة المفهوم بغيره من المفاهيم، وإشكالية منهج دراسة المفهوم، وأخيرا إشكالية تقويم المفهوم .

وقبل البدء بعملية تحليل الإشكاليات وعرضها تباعا وبعيدا عن التعريفات التى تعكس الوجه الإيجابى للعولمة أو تلك التى تعتمد التفسير التأمري، فإنه يمكن القول إن مفهوم العولمة يشير بشكله العام إلى تلك العملية التى يتم من خلالها انتقال السلع والخدمات والثقافة والمعلومات ورعوس الأموال وبعض الأيدي العاملة وأدوات الإنتاج والتبادل التجارى بين الدول بيسر وسهولة بغض النظر عن الحدود القائمة بينها، بما يرافق ذلك من نتائج إيجابية أو سلبية. كما يقصد بمفهوم الإشكاليات فى عنوان الدراسة تلك القضايا التى تثير الالتباس أو التداخل والاختلاط أو الغموض بشكل يصعب معه تعريف مفهوم العولمة وفهم حقيقتها، ويبقى المجال مفتوحا لإثارة كثير من علامات الاستفهام حولها، بينما يتعلق مفهوم المنهاجية بالطريقة التى يتم من خلالها الاقتراب من مفهوم العولمة، فى الوقت الذى ترتبط فيه كلمة دراسة - فى العنوان - بمحاولة تحديد المجال الأكبر الذى تتجه إليه الإشكاليات المنهاجية فى دراسة مفهوم العولمة .

أولا : إشكالية تحديد المفهوم :

يعد تعريف المفهوم (أو المفاهيم) من أساسيات التحليل المنهاجى فى أى دراسة؛ حيث إن المفاهيم هى الركيزة الأصلية للمنهج المستخدم فى التعامل مع الظواهر والأحداث والوقائع، إذ إنه لا منهج بلا ظاهرة ولا ظاهرة بلا موضوع ولا موضوع بلا مفاهيم تجسده وتمثله، وتتحدث باسمه، وبلغة أخرى فإن ضبط المنهج يرتكز بشكل كبير على ضبط المفاهيم، وإن من أهم أسباب ما قد يعترى المنهج من قصور يرجع فى جانبه الذاتى المعرفى إلى حد كبير إلى قصور فى بنائه المفاهيمي^(١)،

وهذا ما يفسر ظهور الكثير من الإشكاليات المنهجية في بعض الدراسات التي تناولت ظاهرة العولمة دون أن تحاول تبني تعريفات واضحة المعالم للمفاهيم المستخدمة فيها.

قلو أمعنا النظر في التعريفات التي قدمت في كثير من دراسات مفهوم العولمة لوجدنا أن الالتباس وعدم الدقة في تحليل دلالات المفهوم وتحديد ما يكاد يكون صفة عامة مشتركة وقعت فيها معظم هذه الدراسات، إضافة إلى ذلك نلاحظ ندرة الدراسات التي حاولت تحليل المفهوم ابتداءً بالمستوى اللغوي للكلمة أو المفهوم^(٢). وفي هذا البعض نلاحظ أن معظم الدراسات التي تناولت العولمة سواء من حيث السياق التاريخي أو المفهوم وسياقه النظري العام أو من خلال السجال الأيديولوجي، قد وقعت في إشكالية سيادة الالتباس العام في مسألة دلالة المفهوم، إضافة إلى ابتعاد معظمها عن محاولة الإحاطة بالمفهوم على مستوى منطوق الكلمة وما يشير إليه أو مستوى الإحالات التي ترتبط بالمنطوق وتؤثر على المرجعيات المختلفة التي أطرت وتؤطر عمليات تشكله المتواصلة^(٣).

فيما يتعلق بموضوع التسمية نجد أن هناك تنوعا ملحوظا في عمليات إطلاق التسمية على المفهوم، وهذا الأمر – إضافة إلى ما يشير إليه البعض من حيث ارتباطه بقضية قبول المفردة الإنجليزية (GLOBALISATION)، أو المفردة الفرنسية (MONDIALISATION)^(٤)، يتعلق بقضية الإطار المعرفي أو الأيديولوجي أو زاوية التفكير التي ينطلق منها الدارس للظاهرة، حيث نجد البعض عند دراسته للظاهرة يميل إلى الحديث عن الكوكبية، بينما يميل البعض الآخر إلى تسميتها بالكونية أو الشمولية أو التدويل أو القولية أو الكوننة أو العالمية، في الوقت الذي نلاحظ فيه اشتراك معظم من تناولوا ظاهرة العولمة بالدراسة في استخدام كلمة العولمة للتعبير عن الظاهرة ولو مبدئيا حتى أولئك الذين أطلقوا تسميات أخرى مختلفة على المفهوم .

وحقيقة الأمر أن تعدد التسميات للظاهرة نفسها أو المفهوم نفسه يعد مازقا قد يقع فيه بعض الباحثين على اختلاف أفكارهم ودراساتهم، ومن ثم ينعكس على كل من يحاول قراءة ما كتب حول الظاهرة المختلف على تسميتها، حيث يمكن أن يؤدي ذلك

إلى تشتيت القارئ وإدخاله فى متاهات تتعلق بتسمية المفهوم وأصله أو أصوله المتعددة هو بالأصل فى غنى عنها؛ إذ إنه من المتعارف عليه أن من يرغب فى معرفة ظاهرة أيا ما كانت فإنه فى الغالب لا يكون معنيا بتسمياتها بالقدر الذى يكون مهتما بكيفية نشوء هذه الظاهرة وعملية تطورها ومجرياتها وأحداثها وتأثيراتها المختلفة؛ أى يكون مهتما بجوهر الظاهرة لا بقشورها .

وإذا كان ذلك لا يعنى بالضرورة قبول تسميات أو مسميات الظواهر على إطلاقها كما هى دون محاولة تحليلها أو الاقتراب من معنى هذه المسميات، إذ إن أى منهج يحتم على مستخدمه الإمام بمفهوم الظاهرة محل الدراسة والإحاطة بمعنى تسميتها، لكن المقصود بالحديث هنا أنه لا يحبذ إطلاق تسميات متعددة على أية ظاهرة، لا سيما إذا كانت هذه التسميات متشابهة فى معناها، كما هو الحال فى التسميات التى أطلقت على ظاهرة (العولمة)؛ إذ تشير جميعها إلى معنى واحد ولا يحتمل أى منها أى معنى آخر مختلف للظاهرة .

أما فيما يتعلق بتعريف مفهوم العولمة فإن الإشكالية هنا تظهر فى عدة أوجه، من أهمها :

١- إشكالية اتجاه السكوت عن تعريف العولمة لدى بعض الدارسين : حيث تجنبت بعض الدراسات بشكل أو بآخر عملية وضع تعريف لمفهوم العولمة، وهذا الأمر هو فى حقيقته يشكل مأزقاً حقيقياً وقع فيه بعض الدارسين للظاهرة، فسواء أكان التبرير لعملية السكوت عن التعريف يثار السلامة عن الخوض فى منعطف عسير تجنباً للدخول فى مزيد من الجدل، أم اقتناعاً بأنه ليس بالإمكان أبدع مما سبق به الآخرون، أو تفضيلاً لخيار أن على القارئ فيه أو الدارس له أن يقرأه أو يدرسه بالشكل الذى يراه مناسباً، أو إهمالاً لأهمية تعريف المفهوم، فإن ذلك لا يعد أمراً مقبولاً فى العلم؛ إذ إنه ليس من العلم فى شئ الحديث عن موضوع أو ظاهرة بمفاهيم مطلقة وغير منضبطة ولو بشكل اجتهدى، حيث إن مفهوم العولمة كما هو معروف لاتزال عمليات تشكله وتطوره مستمرة، وإن إغلاق باب الاجتهاد

فيه قد يؤدي بدلاً من أن يساعد في حل رموز إشكالية موجودة إلى زيادة هذه الإشكالية تعقيداً^(٥).

٢ - إشكالية التعقيد في تعريف العولمة : وتبرز هذه الإشكالية في تلك التعريفات للمفهوم التي تضيف مزيداً من الصعوبة أمام من يحاول دراسة مفهوم العولمة، فتغرقه في متاهات وغموض، بدلاً من أن تأخذ بيديه نحو تسهيل المفهوم وتوضيح جزئياته وعناصره .

وفي هذا يرى البعض أن الصورة الناجمة عن التعقيد في التعريف غالباً ما تأتي على صورتين؛ تتعلق إحداهما بعملية الإقراط في التعريف من خلال الحديث المتعمق عن المفهوم بإيراد تعريف يجعل من فهم المفهوم أمراً غير يسير لكل من يحاول الاطلاع عليه، بينما يرتبط آخرهما بالتفريط في التعريف من خلال التناول العفوي له أو العرضي، على نحو يجعل من فهمه أمراً لا يحرك عقلاً ولا يتطلب أية متابعة^(٦).

ويقع ضمن إطار تصنيف الصورة الأولى على سبيل المثال لا الحصر ذلك الرأي الذي يعرف العولمة بأنها: " محاولة في تشكيل رؤية جديدة ومختلفة نحو العالم، والنظر له ككل واحد وجعله إطاراً ممكناً للتفكير مع وجود آليات وتقنيات لها قدرة التعامل مع حقائقه ومعطياته وعناصره " ^(٧)، وقريب من ذلك الرأي الذي عرفها بأنها: " عبارة عن القولية الكلية للأحادية الأكثر اتساعاً وشمولية، تتجرف إليها الأوضاع الدولية مدفوعة نحوها بالثورتين الاقتصادية والمعلوماتية المذهلة " ^(٨).

بينما يندرج ضمن تصنيف الصورة الثانية ذلك الرأي الذي عرف العولمة بأنها: " أكثر من مجرد علاقة بين دول وأخريات، وأكثر من مجرد دولية فضلاً عن كونها خارج تحكم الدول وليست عملية ثابتة وإنما هي عملية تحول " ^(٩)، ومنها ذلك الذي يعرفها بأنها: " نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، ونظام عالمي يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصال والسياسة والفكر والأيدولوجيا " ^(١٠). كذلك الرأي

القائل إنها " عملية تعزيز التبادلات الاقتصادية بين الأقطاب الرئيسية للنمو الاقتصادي والمتمثلين باليابان وأمريكا الشمالية وكندا وأوروبا الغربية والشعوب الصناعية الجديدة الآسيوية " (١١).

وهنا في إطار هذه التعريفات نكتفى بطرح التساؤلات الآتية، وهى : هل عبرت التعريفات فى كلتا الصورتين السابقتين حقيقة عن ماهية مفهوم العولمة ؟ وهل باستطاعة القارئ العادى أن يفهم من خلال أى هذه التعريفات طبيعة ظاهرة العولمة ؟ وأخيراً أليس من الممكن أن تنعكس الإشكالية فى التعريف على ظهور إشكاليات أخرى فى باقى أجزاء الدراسة ؟

٣ - إشكالية النقل والاستعارة فى تعريف مفهوم العولمة : ويقصد بهذه الإشكالية ذلك الالتباس الذى قد يظهر نتيجة لاستعمال مفهوم ظاهرة العولمة فى مجالات متعددة، حيث إن الظاهرة أصبحت موضع اهتمام فى معظم التخصصات المعرفية، وهو الأمر الذى ستصاحبه عمليات تبلور ونشأة جديدة وتشكل جديد للمفهوم فى كل من هذه التخصصات للتعبير عن حاجتها، وهو ما قد يؤدى إلى ترحيح دلالات المفهوم وتلونها بألوان متعددة وقد تكون أحيانا متناقضة .

وفى هذا يشير البعض إلى أنه إذا كان بإمكان المتخصصين فى المجال الاقتصادى أن يبرزوا بصورة منظمة الكيفيات المختلفة التى تولد بواسطتها المفهوم فى صلب البحث الاقتصادى وهو يتجه للإحاطة بموضوعات وظواهر جديدة فى تاريخ التحولات الاقتصادية الكبرى الجارية فى العالم؛ فإن المجالات المعرفية الأخرى تستعير المفهوم لتمارس باستعارتها إياه عملية توسيع فى دلالاته المرتبطة بمجال تشكله الأول، ذلك أن استعماله السياسى مثلاً ينطوى فى حد ذاته على مغامرة نظرية ينبغى الانتباه إلى آثارها المنتظرة؛ إذ إنها من الممكن أن تقود إلى توسيع دلالة المفهوم بشكل يخرج به عن ثوابته المركزية ويوسع من دلالة معانيه، وهذا أمر معروف فى مجال تداول المفاهيم وهجرتها من حقول التخصص المعرفى الذى تنشأ فى إطاره، فغالبا ما يحدث كثير من التجديد فى مجال النظر بفعل عمليات النقل والاستعارة

والهجرة لكن الأمر الذى يدعو إلى الحذر والحيطه هو إغفال الناقلين ثوابت المفاهيم المركزية، وهى الثوابت التى تحفظ للتسمية تسميتها والمفهوم قوته النظرية والإجرائية وإلا اختلت عمليات الفكر والتفكير وتضاربت الآراء بما لا يترك أى سبيل للحوار المنتج الذى يقود إلى إنشاء الخطاب المنتج فى مجالات المعرفة المتعددة والمختلفة^(١٢).

وهنا لابد من التأكيد على ضرورة إلزام كل من يمارس عمليات نقل المفهوم من أى تخصص معرفى إلى آخر أن يلتزم بقواعد النقل المتعارف عليها علميا، لاسيما أن عدم الالتزام بهذه القواعد قد يعمق من درجات التباس المفهوم بصورة تجعل الحوار انطلقا منه غير مجد؛ إذ إن الحوار الذى لا يعتمد على قواعد مضبوطة لا يسهم فى عمليات الفهم وتطوير المعرفة، فعلى سبيل المثال عندما يستخدم مفهوم العولمة فى مجال الهوية أو الثقافة أو السيادة قد يتحول إلى أداة للتضليل والالتباس بدلا من الإفصاح والتوضيح إذا لم تكن عملية استعارة المفهوم مبنية على تقديرات واضحة، ولم تكن عملية تحليله مبنية كذلك على أسس علمية ومنطقية .

ثانيا : إشكالية تحديد مصادر المفهوم :

ويقصد بهذه الإشكالية الارتباكات التى قد تصاحب اختيار الباحث لنوع معين أو أنواع معينة من المصادر التى يستقى منها معلوماته حول ظاهرة العولمة .

وفى هذا الاتجاه يمكن القول إنه على الرغم من كثرة الدراسات حول مفهوم العولمة وتنوعها فإنه يمكن تقسيم هذه الدراسات من حيث اعتمادها على المصادر إلى أربعة أنواع هى : دراسات تعتمد على نوع واحد من المصادر، ودراسات تعتمد على تعدد الروافد أو المصادر المعرفية، ودراسات تعتمد على مجموعة من المصادر مع العولمة أو ضدها، وأخيرا دراسات لا تعتمد على أية مصادر .

بالنسبة للنوع الأول من هذه الدراسات التى تعتمد على رافد واحد من المصادر فإنها عادة ما تكون منتمية إلى التخصص نفسه لدارسها بحيث يعتمد من هو مختص فى الاقتصاد خلال دراسته لمفهوم العولمة على مراجع اقتصادية أو قريبة

منها بينما يعتمد المتخصصون فى السياسة أو الاجتماع أو الإعلام على مراجع من تخصصاتهم نفسها عند تناولهم المفهوم نفسه^(١٣).

وفى حقيقة الأمر أن الاكتفاء برافد واحد من مصادر المعرفة فى دراسة العولمة فيه صعوبات جمة؛ من أهمها أنه يؤدى إلى تضيق معنى العولمة ومجالاتها وعطائها وموضوعاتها، بل إنه يمكن القول إن فى ذلك افتتات على إبداعات فكرية قد تكون أكثر ثراء وتجديدا مما قد يحمله الرافد الواحد من معلومات، ناهيك عن أن العولمة هى فى طبيعتها ظاهرة يتداخل فى جوانبها الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والقيم والإعلام، هو الأمر الذى يجعل من تناولها بالاعتماد على رافد واحد من المصادر التى تنتمى إلى تخصص واحد أمرا غير مقبول علميا ولا منهجيا، ولا سيما أن ذلك قد ينعكس فى أقل الأحوال على إهمال الدراسة لكثير من الجوانب المهمة فى ظاهرة العولمة التى قد تحملها أو تثيرها المصادر التى تنتمى إلى تخصصات معرفية أخرى.

فعلى سبيل المثال قد يتحدث من يتناول ظاهرة العولمة بالاعتماد على مصادر اقتصادية بحثة عن السياسات المالية لنسبة الـ (٢٠%) من سكان العالم، الذين يملكون ثروات تفوق ما يملكه الـ (٨٠%) الآخرون من سكان العالم، ومن ثم يتحكمون من خلال شركاتهم ومؤسساتهم العابرة للجنسية بسياسات كثير من الدول والمنظمات الدولية والاقتصادية وغيرها، وقد يتناول كذلك بالدراسة عمليات انتقال السلع والخدمات ورعوس الأموال وأدوات الإنتاج بين الدول وعمليات المضاربة فى الأسواق الدولية والعملات وسندات الدين الحكومية، وهذه المعلومات قد تبدو للوهلة الأولى اقتصادية تتعلق بالأرقام والأرباح والخسائر وغيرها من العمليات الاقتصادية، لكن الأمر الباطن هنا أن هذه العمليات تحمل فى طياتها الكثير من الجزئيات المهمة التى تتعلق بسيادة الدول وتوزيع الثروات وانتقال الثقافة والفقر والبطالة وعمليات التنمية وهجرة القوى العاملة وما ترتب عليها من آثار اجتماعية مختلفة، وغيرها من الجزئيات التى قد تبدع فى تناولها مصادر أخرى تنتمى إلى تخصصات معرفية

أخرى. وبالنتيجة فإن الاعتماد على مصادر تنتمي إلى تخصص معرفي واحد قد يؤدي إلى إهمال الجزئيات المهمة الأخرى في ظاهرة العولمة كما أشرنا سابقاً .

وهنا أرجو ألا يفهم كلامنا هذا على أننا ضد عمليات التخصص في تناول جوانب العولمة، وإنما المقصود هنا التحذير من الوقوع في مأزق الاعتماد على نوع واحد من المصادر؛ أي على مصادر تنتمي إلى تخصص معرفي واحد، لما يمكن أن يقود إليه ذلك من التباس ونقص وعيوب قد تكون واضحة في الدراسة.

أما بالنسبة للنوع الثاني من الدراسات فهي تلك التي تعتمد على تعدد الروافد أو المصادر المعرفية حول العولمة^(١٤)، وبقدر ما في هذا النوع من الدراسات من توسيع لمعنى العولمة ومجالاتها وعطائها وموضوعاتها، بقدر ما فيه من صعوبات قد يقع الدارس فيها حال التوفيق بين هذه المصادر، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن لكل مصدر طبيعته الخاصة في لغته وتحقيقه تاريخياً، وأسلوبه في التحليل وحججه وأسلوبه في الدفاع عن أطروحاته، وإطاره المرجعي والمعرفي، وأولوياته في تناول جوانب العولمة وتصنيفها الفرعي داخله .

وهنا على الباحث في هذا المجال أن ينتبه إلى ضرورة عدم أخذ كل ما في هذه المصادر على أنه من المسلمات، وإنما عليه أن يتأكد من دقة المعلومات التي يحصل عليها من خلال مقارنة المعلومة نفسها في مصادر مختلفة، لا سيما إذا كانت هذه المعلومات تتعلق بالحديث في المواقف سواء مع جوانب معينة في العولمة أو ضدها، وعندما يتعلق الأمر بالأرقام حيث تتضارب وتتباين الأرقام حول القضية الواحدة من مرجع لآخر بحسب طبيعة هذا المرجع ونوعية مصادره المعرفية .

أما النوع الثالث من هذه الدراسات فهو النوع الذي يعتمد على مجموعة من المصادر التي تقف مع العولمة أو ضدها^(١٥)، ويتميز هذا النوع بكثرة الدراسات التي يمكن تصنيفها ضمن إطاره، وغالباً ما تكون الدراسات فيه مغلفة بالطابع الأيديولوجي البحث، حيث نجد أن بعض الدراسات التي تأخذ موقفاً سلبياً من العولمة تعتمد في

الغالب على مصادر سلبية الموقف من العولمة، بينما تعتمد الدراسات التى تناصر العولمة على مجموعة من المصادر التى تبرز إيجابياتها، وفى الحالتين فإن هذه الدراسات قد تكون عرضة للوقوع فى إشكاليات قد تضعف أهميتها ودقتها ومصداقيتها.

وفىما يخص النوع الرابع من هذه الدراسات الذى لا يعتمد فيه الدارس لمفهوم العولمة على أية مراجع أو مصادر معرفية^(١٦)؛ فإنه فى حقيقة الأمر يثير إشكالية ذات بعدين؛ يتعلق أولهما بمصداقية الدارس وعلميته، ومن ثم قدرته على الإحاطة بمختلف متغيرات العولمة، بينما يرتبط آخرهما بالنهج العام الذى يمكن أن تخلقه مثل هذه الدراسات عند جيل الدارسين الجدد .

وسواء ارتبط تبرير أصحاب هذه الدراسات بقدراتهم العلمية – التى لن نسمح لأنفسنا بالتشكيك بها – على الخوض فى مفهوم العولمة دون الرجوع إلى مصادر، أو باعتبار أنهم حسب اعتقاد بعضهم، قد وصلوا إلى درجات علمية تسمح لهم بالكتابة فى مثل هذه المفاهيم دون الرجوع إلى مصادر، أو انطلاقاً من أن طبيعة مفهوم العولمة ومتغيراتها بالنسبة إليهم واضحة بدرجة لا تستدعى الرجوع إلى أية مصادر معرفية، فإن ذلك لا يمكن أن يعفى بأى حال من الأحوال أية دراسة لمفهوم العولمة من إيراد مصادر لها العلمية، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بالأرقام أو بالدول أو بالأحداث المختلفة المرتبطة بالشركات متعددة الجنسية أو بالبنك الدولى أو بصندوق النقد الدولى واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو بوسائل الإعلام وثورة المعلومات وغيرها من المتغيرات والآليات المختلفة المرتبطة بمفهوم العولمة، ناهيك عن الصعوبات التى يمكن أن يواجهها أى باحث أو دارس يحاول التحقق من مصدر أى معلومة واردة فى مثل هذا النوع من الدراسات، وما يتبع ذلك من تشكيك فى مصداقية وعلمية هذه الدراسات من كل من يطلع عليها .

من جانب آخر تكمن خطورة مثل هذه الدراسات فى أنها يمكن أن تسهم فى خلق توجه عام لدى الباحثين والدارسين الناشئين نحو اتباع هذا الأسلوب (البحث والكتابة فى مفهوم العولمة وغيره دون الاعتماد على مراجع)، ناتج بطبيعة الحال عن

محاولات تقليد أساتذتهم من كبار الباحثين الذين سبقوهم في هذا الاتجاه، وهو الأمر الذى يمكن أن يشكل ثغرة فى البحث العلمى ومصادقيته بشكل عام .

وإذا كان النوع الثانى من الدراسات - على ما سبق - هو الأقرب نسبياً إلى المنهج العلمى الصحيح الذى يفرض تنوع المصادر بخصوص المفهوم المراد دراسته وفق عملية توفيقية منضبطة منهاجياً، وعلى اعتبار إن النوع الرابع يعد حالة خاصة مرفوضة علمياً حسب اعتقادنا؛ فإن النوعين الأول والثالث يثيران قضية غاية فى الخطورة وهى عملية التحيز فى دراسة العولمة، حيث إن هذه العملية - وبعيداً عن الدفاع عن العولمة - تعد من أهم السلبات التى تهدد مصداقية عمليات البحث والدراسة حول العولمة بشكل خاص، مثلما أنها تشكل اعتداء على مركبات البحث العلمى بشكل عام. فقد أدى تحيز بعض الدارسين فى هذا المجال للمصادر التى تنتمى إلى تخصصاتهم - كما فى النوع الأول من الدراسات - أو لتلك التى تعبر عن توجهاتهم الأيديولوجية أو تؤيد مواقفهم من المفهوم محل الدراسة بغض النظر عن مدى صحة هذه المواقف أو عدم صحتها، إلى إفراغ هذه الدراسات من مضامينها العلمية، وهو الأمر الذى انعكس سلباً على عمليات التحليل فى هذه الدراسات وعلى نتائجها كذلك، فأبعدها عن الموضوعية والدقة والمصداقية، ولا سيما أن الدراسة العلمية هى التى يستطيع الدارس فيها - بعد الاعتماد على مصادر علمية تتناسب وطبيعة الظاهرة محل الدراسة - تناول موضوع الدراسة بالتحليل العلمى المتعمق والموضوعى بعيداً عن المواقف الحدية الراضة أو المؤيدة للظاهرة، وبعيداً كذلك عن التأثير بخلفيته أو إطاره الأيديولوجى .

ثالثاً : إشكالية علاقة مفهوم العولمة بغيره من المفاهيم :

عندما يحاول أى باحث أو دارس الاقتراب من تأصيل مفهوم العولمة قد يجد نفسه محاطاً بنوعين من المفاهيم - يتمثل أولهما فى المفاهيم المرادفة أو قريبة الصلة به لدى بعض الدارسين، بينما يكمن الآخر فى المفاهيم الراضة أو ما يمكن تسميته بمفاهيم رد الفعل - تستدعى نفسها لتمارس على الباحث ضغطاً مفاهيمياً لأجل أن يقف عندها وقفة مشابهة لوقفته أمام مفهوم العولمة، خاصة مفاهيم العالمية

والخصخصة والمعلوماتية ورسملة العالم والإمبريالية العالمية والأمركة والهيمنة الجديدة والاستعمار الجديد والعروبة والأسلمة والأقلمة والنظام العالمي .

وتكمن الإشكالية هنا في أن دراسات العولمة على وفرتها لم يحاول سوى القليل منها فض الاشتباك والتداخل أو الاختلاط ما بين هذه المفاهيم ومفهوم العولمة^(١٧)، بل إن كثيراً منها قد زاد مفهوم العولمة تعقيداً باستعمال بعض هذه المفاهيم بوصفها مرادفات له .

وهنا قد يرى بعض الدارسين أو الباحثين أن تجاوز هذه المفاهيم وعدم الوقوف عندها هو الحل الأسلم، على اعتبار أن ذلك قد يجنبهم الدخول في متاهات وتعقيدات قد لا يستطيعون الخروج منها دون أن تؤثر سلباً على دراساتهم. وقد يبدو هذا الرأي مقبولاً في الظاهر، ولكنه في الحقيقة يثير سؤالاً غاية في الأهمية، وهو : هل يستطيع الدارس استناداً إلى الرؤية السابقة تناول مفهوم العولمة في معزل عن بقية المفاهيم الأخرى ودون أن يتطرق ولو بالذكر لأى منها ؟! إن مجرد ذكر أى من هذه المفاهيم إلى جانب مفهوم العولمة قد يشكل التباساً واضحاً إذا ما اهتم الباحث ابتداءً بفض الاشتباك والتداخل بينها، علماً بأنه لا تكاد تخلو دراسة من الدراسات التى تتناول بشكل أو بآخر ظاهرة العولمة من مثل هذه المفاهيم .

من جانب آخر فإن الإشكالية الكبرى هنا تتعلق بتلك الدراسات التى لا تكتفى بالخلط بين مفهوم العولمة والمفاهيم الأخرى، وإنما تستعملها جميعاً في سياق واحد، حيث نجد أن قرن العولمة بالخصخصة أو بالأمركة أو الإمبريالية أو الهيمنة أو الاستعمار .. إلخ، وإيراد جميع هذه المفاهيم أو بعضها بوصفها مترادفات أمر ظاهر في هذه الدراسات^(١٨). والسؤال هنا كيف يتم قرن مفهوم العولمة بمفهوم الخصخصة واستعمالهما بوصفهما مترادفين لاسيما أن الخصخصة تعد فعلاً جزئياً في عمليات التدبير الاقتصادى، في حين أن العولمة تشير إلى ظواهر متعددة تشمل مختلف نواحي الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع دول العالم ؟

وضمن هذا الإطار يمكن النظر إلى المفاهيم التي تعكس التفسير التأمري لظاهرة العولمة مثل الأمركة والهيمنة والاستعمار والإمبريالية والنظام العالمي الجديد، بحسبان أن هذه المفاهيم — وإن كان البعض يستعملها كمرادفات لمفهوم العولمة لا تعنى أنها بالضرورة ترتبط بعلاقة مباشرة بمفهوم العولمة، حيث إن ربط العولمة بالأمركة أو الهيمنة أو بعملية نجاح الرأسمالية أو الليبرالية أمر يشير إليه البعض^(١٩) بأنه تساهل واجتزاء للمفهوم، خصوصاً عندما يتم الاقتران على أساس الإقرار بحصول الأمر، أى تحول العولمة إلى أمركة أو هيمنة أو استعمار، أى صياغة الحاضر حسب النموذج الأمريكي أو الأوربي. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من امتلاك الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية واليابان تكنولوجيا عسكرية وقوة اقتصادية وقدر كبير على غزو الأسواق العالمية، فإن ذلك لا يعنى ضرورة الإقرار بلزوم مرادفة العولمة للأمركة أو الهيمنة أو الاستعمار؛ إذ إن العالم اليوم تتنوع وتختلف فيه الأقطاب الاقتصادية والتكنولوجية ذات المرجعيات الثقافية والحضارية المتعددة، وهو الأمر الذى يجعل من إمكانية ظهور تحالفات ومحاور اقتصادية جديدة، قد تسهم فى دفع موازين القوى نحو التغيير أمراً وارداً فى أى وقت، ويؤكد صعوبة قرن العولمة بالأمركة أو الاستعمار وغيرهما من المفاهيم، وصعوبة الاستناد إلى أحكام سريعة بمناسبة حدث تاريخي أو سياسى أو عسكري عارض. وبالنتيجة فإنه لا يمكن نقل الصراع على مستوى إرادة الهيمنة كما حصل فى حرب الخليج والصومال والبلقان إلى مستوى التفكير فى العولمة؛ لأن العولمة تستوعب الهيمنة ولا يمكن أن ترادف الثانية الأولى مثلما لا ترادف الأمركة العولمة باستمرار، وهنا نتساءل كم من فكرة أو ظاهرة على مر التاريخ خرجت عن المسار أو الأهداف المرسومة لها، وكم من إمبراطوريات تعاقبت على الكرة الأرضية؟ وإلى متى يمكن أن تظهر أمريكا وأوروبا واليابان بوصفها قوى اقتصادية كبرى؟ أليس من الممكن أن يحدث لأى من هذه الدول وبصورة مفاجئة ما حدث للاتحاد السوفيتي^(٢٠)؟ وهل تستطيع أمريكا وغيرها منع ظهور أقطاب اقتصادية جديدة على الساحة الدولية؟ أليس من الممكن

أن يصبح العرب إذا ما اتفقوا قوة اقتصادية مرتكزة على الثروات الطبيعية المتوفرة في الوطن العربي إذا ما أحسن توظيفها بشكل أو بآخر ؟

أما فيما يتعلق بمفاهيم العوربة والأسلمة والأقلمة التي تناولتها بعض الدراسات ضمن سياقين يتعلق أولهما بصيغة المشروع البديل عن العولمة، بينما يتعلق ثانيهما بمواجهة ظاهرة العولمة نفسها، فيمكن القول إنه مهما كانت الصورة التي يتم تناول المفاهيم ضمن إطارها فلا بد من ضرورة الانتباه والحذر إلى نقطتين أساسيتين هما :

١- ضرورة إيجاد تعريفات علمية واضحة لهذه المفاهيم، وعدم إيرادها بوصفها مفاهيم صماء لا تحمل معنى ولا مضموناً، وهو نادراً ما نجده، خاصة أن في بعضها اشتقاقات لغوية على غير الأصول اللغوية العربية المرعية .

٢- التعامل مع معظمها بحسبانها مفاهيم استحدثت للتخفيف من الآثار السلبية لظاهرة العولمة لا لترادف مفهوم العولمة أو للتصادم مع الظاهرة نفسها؛ أي هي بعبارة أخرى من مفاهيم رد الفعل، خصوصاً أن العولمة ظاهرة كبيرة وشاملة تتخللها عمليات معقدة تحتاج في إطار التعامل مع متغيراتها لمثل هذه الاستحداثات إذا كانت إيجابية تهدف إلى التغلب على الآثار السلبية الناجمة عن الظاهرة لا للتشاك والتباس مع مفهومها.

والخلاصة أن عدم التزام بعض الدارسين بفض الاشتباك والتداخل أو الاختلاط بين مفهوم العولمة وبعض المفاهيم الأخرى قد أوجد بعض الإشكاليات من أهمها :

١- إشكالية تنويب الفوارق بين مفهوم العولمة والمفاهيم الأخرى، حيث يصبح الحديث عن العولمة في إطار هذه الإشكالية مجرد خبط عشوائي لا قيمة له، بفعل الانصهار والتداخل والاختلاط بدلالات مفاهيم أخرى قريبة منها أو بعيدة عنها.

٢- إشكالية تقويض الجهود الرائدة السابقة التي قدمت مساهمات واضحة في دراسة هذه الظاهرة، وانتهت إلى تأكيد أن وجود بعض دوائر الالتقاء بين مفهوم العولمة وبعض المفاهيم الأخرى لا يمنع من احتفاظ كل منها بخصوصيته المعرفية والموضوعية في المضمون والمحتوى .

٣- إشكالية التحيز التي قد تصاحب ترادف بعض المفاهيم ومفهوم العولمة ، لاسيما إذا كانت هذه المفاهيم ترتبط بشكل أو بآخر بمنطق التفسير التأمري لظاهرة العولمة، كالهيمنة والإمبريالية والاستعمار وغيرها من المفاهيم التي تصب في المضمون نفسه .

وفي إطار هذه الإشكاليات المفاهيمية يرى البعض أن تبديد المفاهيم يعد المقدمة الأولى لتبديد المناهج، حيث إنه إذا بددت المناهج وأسقطت الحدود بينها فإن الكلام عن لزوم تعددها وتمايزها والاجتهاد في تطويرها لمواجهة المستجد من المفاهيم وضرورة ذلك وأهميته، كل ذلك يصبح من قبيل الترف الفكري واللغو المكرر وليس من ورائه إلا المزيد من الإشكاليات الأخرى^(٢١).

رابعاً : إشكاليات منهج دراسة المفهوم :

يعد المنهج بمثابة الأداة الكاشفة لطبيعة المادة المدروسة وهو يتأسس - بوصفه بناءً معرفياً - على فلسفة وقيم وثوابت ومتغيرات وضوابط وأحكام، وقد يتضمن مراحل ومستويات، وبطبيعة الحال فإنه كلما كان للمنهج مصداقيته في ذاته وصادف ذلك مصداقية مماثلة في المادة المدروسة صار المنهج أداة كاشفة صادقة وإلا أضحي أداة ومحرقة لبيانات الدراسة وسيئة التعبير عنها^(٢٢) .

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول إن المنهج يشكل حداً فاصلاً ما بين الدراسة العفوية لمفهوم العولمة والدراسة التدبرية الموضوعية، وكذلك ما بين الهوى والتحيز من ناحية والرصانة والاستقامة من ناحية أخرى، حيث إنه لا وسطية بين المنهج واللامنهج. وفي حقيقة الأمر أن قضية إشكاليات دراسة مفهوم العولمة تعد من أكثر

إشكاليات هذا المفهوم تعقيداً بسبب تعدد الحقول المعرفية التي تناولت المفهوم بالبحث والدراسة، إضافة إلى عدم وضوح العلاقة ما بين هذه الحقول المعرفية ببعضها نتيجة عمليات التراجع فيما بينها .

من هنا وفي ضوء صعوبة الوقوف عند جميع المناهج المستخدمة في الحقول المعرفية المختلفة التي تناولت مفهوم العولمة، فإنه يمكن الحديث في هذا الإطار عن عدد من الإشكاليات العامة التي تم التعرف عليها في إطار منهج دراسة المفهوم، وهي كما يأتي :

١- الإشكالية المتعلقة باستخدام المنهج التاريخي : ويمكن جوهر هذه الإشكالية في اعتماد بعض الدراسات^(٢٣) التي تناولت مفهوم العولمة على المنهج التاريخي بهدف سرد المادة التاريخية فحسب، وهو الأمر الذي حرف بشكل أو بآخر مسار هذه الدراسات عن أحد أهم أهداف استخدام المنهج التاريخي وهو الاستفادة من دلالة البيانات التاريخية وتوظيفها لخدمة توضيح نشأة المفهوم وتطوره ومعالمه.

وهنا ينبغي ألا يفهم من ذلك أنه انتقاص من قيمة المنهج التاريخي في دراسات العولمة بقدر ما هو تنبيه للباحثين والدارسين في هذا المجال إلى ضرورة الانتباه إلى أن استخدام المنهج التاريخي في دراسات مفهوم العولمة خاصة في الدراسات السياسية يكون أكثر جدوى في حالة الرجوع إلى التاريخ من أجل الدلالة التاريخية وليس وصف الخبرة التاريخية، أي الاهتمام بالرجوع للمادة التاريخية من أجل تحليل عناصرها وليس من أجل سرد أحداثها فحسب.

٢- إشكالية الاقتراب الذي يدرس العولمة من خلال الأسئلة والأجوبة : ويهدف هذا الاقتراب إلى الدخول الموجز في القضايا التي يتناولها موضوع الدراسة من خلال صياغتها في مجموعة من الأسئلة التي يظن أنها تغطي معظم جزئيات الظاهرة أو المفهوم موضوع الدراسة، على أن يتبع كل سؤال إجابته مباشرة، فيلخص بذلك الباحث أو الدارس موضوع دراسته بطريقة استفهامية خبرية، ويقوم هذا

الاقترب على أربعة أركان أساسية هي : القراءة بامعان وعمق للمصادر المتاحة حول موضوع الدراسة، وتصور مسبق للأفكار الجوهرية فيه، وتصور مترامن معه لمجموعة علامات الاستفهام التي يمكن صياغتها من خلال الأفكار التي تم تصورها، وتصور ثالث لمجموعة الإجابات التي يمكن الرد بها على علامات الاستفهام تلك^(٢٤).

ورغم بساطة الفكرة التي يقوم عليها هذا الاقترب فقد أثارت الدراسات التي تناولت مفهوم العولمة بالاستناد إليه عدة تساؤلات تشكل في مجملها ثغرات في بنى هذه الدراسات، وهي كيف يتم بناء التصورات المتضمنة في أركان المنهج سابقة الذكر؟ وما هي ضوابط البناء؟ وما الذي يضمن أن الأسئلة قد صيغت بشكل يمكن معه القول إنها غطت الجوانب المهمة التي يجب التساؤل عنها في مفهوم العولمة؟ وكيف يستدل على أن إجابات الأسئلة قد جاءت مستوفاة وأنها أحاطت بما يلزم معرفته عن مفهوم العولمة؟ وما هي ضمانات عدم خلط الدارس أو الباحث في الرد على الأسئلة بين آرائه وإجاباته من ناحية، وآراء وإجابات المصادر المتاحة حول مفهوم العولمة من ناحية أخرى؟ ألا يفتح استخدام هذا الاقترب في دراسة مفهوم العولمة الباب لمبدأ الانتقائية والتحيز سواء في الأسئلة أو في الإجابات؟

في الواقع أن هذه التساؤلات تشكل في مجملها إشكاليات يجب على من يحاول دراسة مفهوم العولمة – استناداً إلى هذا الاقترب – الانتباه إليها والحذر من الوقوع فيها، حتى يتمكن في النهاية من الوصول إلى عمل منهاجي علمي .

٣- إشكاليات الاقترب الوصفي في دراسة مفهوم العولمة : يعد وصف الظواهر والأحداث في الدراسات المختلفة أحد أهداف البحث العلمي، لاسيما أن عملية الوصف العلمي تؤدي إلى تكوين تصور واضح لشكل وطبيعة وجزئيات الظاهرة أو الحدث محل الدراسة، ولا يكاد يخلو منهج أو اقترب مهما كانت طبيعته من وصف ولو نسبي للظاهرة أو الحدث محل الدراسة .

وبالرغم من أهمية وصف الظواهر والأحداث في الدراسات المختلفة كما أشرنا، فإن هذه العملية قد تتجم عنها إشكالية في المنهج إذا ما أحسن استخدامها، خصوصاً عندما يتعلق الأمر باستخدام بعض الباحثين الاقتربات التي تميل إلى الوصف وتقتصر دراساتها على عملية جمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة محل الدراسة، والوقوف عند حدود وصف الظاهرة دون الاهتمام بالسياقات الأخرى المرتبطة بها، ودون محاولة تقديم تحليل أو تفسير للقضايا المرتبطة بالظاهرة^(٢٥).

وقد لوحظ أن هناك بعض الدراسات التي تناولت مفهوم العولمة بالاستناد إلى هذه الاقتربات، ركزت على وصف ظاهرة العولمة وصفاً مجرداً^(٢٦)؛ إذ إنه في الغالب تكون افتتاحية هذه الدراسات بسؤال حول ما هي العولمة، ومن ثم يبدأ الباحث بالإسهاب في وصف ماهية هذه العولمة دون الاهتمام بالسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الأخرى المرتبطة بها، ناهيك عن تحييد العوامل الذاتية المرتبطة بالباحث، فلا تجده يبدى رأياً في هذه الظاهرة، ولا يحاول تقديم تحليل أو تفسير أو طرح تصورات معينة حول أي من جزئياتها، حتى إن كثيراً من الدراسات نجدها - نتيجة لعملية الوصف - قد خلصت إلى أن العولمة ليست سوى المزيد من التطور التكنولوجي الفائق، والمزيد من الحركة والحيوية والسرعة المذهلة، والمزيد من التقدم الاتصالي والمعلوماتي والاستهلاكي الباهر!

السؤال الذي يمكن طرحه في إطار هذه الإشكالية هو: هل استطاع مستخدمو هذه الاقتربات في دراسة العولمة الوصول حقاً إلى ماهية العولمة؟ وهل استطاعوا تجذير متغيرات ظاهرة العولمة وربطها وتفسيرها بشكل واضح؟ هل من الممكن أن تقود عملية الوصف إلى تفسير آليات ومحركات العولمة الأكثر عمقاً؟ وهل من الممكن أن تؤدي عمليات الوصف المجرد للعولمة ومتغيراتها إلى بيان حقيقة ما يجوى تحت سطح الظواهر والتطورات المختلفة المرتبطة بالعولمة؟

ليس الهدف هنا التشكيك في أهمية هذه الاقتربات؛ فإن ما يهمنا هو ضرورة التنبيه إلى توخي الدقة والحذر عند تناول مفهوم العولمة بالدراسة استناداً إلى هذه

الاقتربات، واستخدام الوصف وحده لتكوين تصور واضح حول الظاهرة يساعد في عمليات التحليل والتجذير والتأصيل وتفسير الجزئيات والكليات المختلفة المتعلقة بها، وليس الاعتماد على الوصف كهدف معن أو غير معن للدراسة، بحيث يقع الدارس بوصف الظاهرة سواء في جانبها الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي.... إلخ، بدون إصدار أحكام قيمة عليها أو الخوض في تحليل جزئياتها الأكثر أهمية وجدلاً .

٤- إشكالية الاقتراب المقارن في دراسة مفهوم العولمة : يعد الاقتراب المقارن من الاقتربات المهمة التي أسهمت في إثراء البحث العلمي، ويهدف هذا الاقتراب كما هو معروف إلى استشفاف أوجه التشابه أو الاتفاق والاختلاف بين ظاهرتين أو حدثين أو فكرتين أو مجموعة من الظواهر أو الأحداث أو الأفكار المراد المقارنة فيما بينها، وذلك من أجل فهم الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بتطوراتها ومستقبلها^(٢٧).

يتميز هذا الاقتراب رغم صعوبته، بتعدد مستوياته وأبعاده وإضافاته الواضحة في مختلف الحقول المعرفية، لا سيما إذا ما أحسن توظيفه وروعت متطلباته والتزمت قواعده، حيث إن المقارنة - استناداً إلى أسس هذا الاقتراب - لا تكون عشوائية، وإنما تحتاج إلى مفاهيم ومصطلحات محددة بدقة ووضوح وإطار نظري وتصنيف وفئات تحليلية لهذه المفاهيم^(٢٨)، وبدون ذلك تصبح المقارنة ضرباً من التخبط ونقطة ضعف خطيرة تنعكس على مجمل الدراسة، وهذا ما وقعت فيه بعض الدراسات التي تناولت العولمة بالاستناد إلى هذا الاقتراب .

وتكمن الإشكالية في هذه الدراسة في أنه بالرغم من افتراض أن المقارنات في الدراسات المختلفة تسهم في إضاءة الوقائع وجعلها تفصح عن محتواها، فإنه من الملاحظ أن بعض المقارنات حول العولمة قد أدت إلى عكس ما هو مفترض من ورائها، حيث لوحظ أن بعض الدراسات قد حاولت مقارنة العولمة بالمشروع

الإمبريالي أو الاستعمار الذى بلغته رأسمالية القرن الماضى أو حتى بالإسلام والماركسية وغيرها^(٢٩). وفى الحقيقة إن هذه المقارنات لا تمكنا من استيعاب جوهر التغيير الجديد فى الرأسمالية العالمية اليوم، ولا من فهم ظاهرة العولمة بكل ما تحمله من متغيرات .

إن القياس على ظواهر ومعطيات تنتمى إلى قرون وعقود خلت يعد أمراً مضللاً، لا سيما أنه بالرغم من أن الصيرورة التاريخية الجارية فى هذا القرن قد تتضمن فى كثير من جوانبها معطيات شبيهة بما جرى فى نهاية القرن الماضى، فإن ذلك لا يعنى أن هناك تماثلاً بينها وبين إرادة العولمة التى هى فى طور تأسيس معطيات تسمح بترتيب العلاقات العالمية وفق مشاهد جديدة متعددة تسهم فى تفجيرها ثورة المعلومات والاقتصاد والتكنولوجيا.

وفى هذا يرى البعض أنه بالرغم من استمرار إرادة الصراع فى العالم بحكم تناقض المصالح بين البشر وخاصة الأقطاب الاقتصادية الرأسمالية الكبرى، وهى أقطاب لا تستوعب القوى الإمبريالية التقليدية وحدها، بل تضم أيضاً أقطاباً وأحلافاً جديدة - فإن المعطيات الجديدة تشير إلى فوارق متعددة بين روح المشروع الإمبريالي فى صيغته التى نشأت فى القرن التاسع عشر، زمن نشوء المد الرأسمالى، والمشروع الجديد الذى تدعمه معطيات أخرى تتمثل فى الصورة التكنولوجية وثورة المعلومات، إضافة إلى معطيات تاريخية أخرى راكمتها قرون من الصراع بين الأمم على مر التاريخ^(٣٠).

وهذا يؤكد أن استخدام المنهج المقارن على هذا النحو يزيد من التباس الصورة بدلاً من إيضاحها؛ بمعنى أن نتائجه لا تكون بالضرورة مساعدة على فهم الظاهرة أو الحدث محل الدراسة، فعلى سبيل المثال كيف يمكن لمثل هذه المقارنات أن تصل إلى تكوين تصور واضح حول ظاهرة العولمة فى ضوء ما تحمله من مفاهيم ومصطلحات تتعلق باقتصاد السوق ونهب الثروات والسيطرة على المقدرات

والاستعمار وبروز الرأسمالية بعد انهيار المعسكر الشيوعي والعمل المتواصل باتجاه الدفاع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، في صورها المتبلورة في الثقافة السياسية الغربية لا سيما أن هذه المعطيات تزج أصلاً الخطاب الأيديولوجي أكثر مما تسهل فرص الحوار المتكافئ نحو تكوين فهم صحيح للعولمة؟

من هنا فإننا نخلص إلى القول إن استخدام الاقتراب المقارن في دراسة مفهوم العولمة يمكن أن يكون أكثر جدوى في حالة إجراء المقارنات بين جزئيات هذه الظاهرة نفسها التي تماثل بعضها لا بينها وبين ظواهر تاريخية سابقة، لا سيما أن مثل هذه المقارنة لا تخدم البحث العلمي في هذا المجال وإنما تريد من إشكالياته تعقيداً.

خامساً : إشكالية التقويم :

تعد إشكالية تقويم مفهوم العولمة جزءاً من كل يشمل مشكلة عامة أكبر تتعلق بإشكاليات التقويم في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية المختلفة بشكل عام، حيث ترتبط المشكلة في هذا الإطار بالأسئلة الآتية : كيف يمكن فصل الظاهرة محل الدراسة عن شخص الباحث ومقوماته ؟ وكيف يبدو الباحث وكأنه أداة لاكتشاف الحقيقة دون أن يصيب هذه الحقيقة بصبغة عاطفية ؟ وكيف - من خلال كل ذلك - يترك الظاهرة تتحدث عن نفسها هي دون أن يجبرها على الحديث كما يريد هو ؟

من المؤكد أن عمليات التقويم في دراسات العولمة قد اعترأها بعض الإشكاليات، خصوصاً أن الظاهرة نفسها - كما أشرنا في موضع سابق من الدراسة - تثير كثيراً من الجدل، وتزج عمليات استخدام المرجعيات الأيديولوجية في التفكير وإطلاق الأحكام المختلفة حول عناصر الظاهرة وجزئياتها، وتحديدًا عندما يتعلق الأمر بالهوية الثقافية والحضارية للشعوب والثروات والسيادة وعمليات السيطرة والتحكم في السياسات العالمية المختلفة، بالرغم من أن البعض يعد ذلك مبرراً لإطلاق الأحكام الحدية عند تقويمه للظاهرة التي قد يكون كثير منها خاطئاً. لذلك يمكن الحديث في هذا

الإطار عن عدد من الإشكاليات العامة التى وقع فيها بعض الدارسين عند تقويمهم لظاهرة العولمة : —

١ — إشكالية الخلط فى التقويم بين ظاهرة العولمة وبعض الدول التى يعتقد أنها السبب فى إطلاق هذه الظاهرة : وهذا يقود إلى الحديث مجدداً عن تلك الدراسات التى تقرن العولمة بالأمركة أو الهيمنة الغربية والاستعمار^(٣١). والسؤال المطروح هنا ما الذى تقدمه دراسة للعولمة تكيل اللعنات لأمريكا أو أوربا أو الدول الصناعية الأخرى ؟ وما هى جدوى دراسة للعولمة كان أقصى تقويم فيها للظاهرة هو أنها الهيمنة الجديدة ؟ وما الذى تضيفه تلك الدراسات حول العولمة التى تتشغل عن دراسة الظاهرة بتقويم أفعال أمريكا والدول الغربية الاستعمارية ؟ فى الحقيقة إننا هنا أمام ظاهرة كبيرة ومعقدة، ومن الأولى فى هذه الحالة التركيز فى عمليات التقويم على عناصرها وجزئياتها المهمة التى تعد مدخلاً لفهم الظاهرة وكذلك لعملية تقويمها .

٢ — إشكالية إطلاق الأحكام فى التقويم : يتعامل دارس العولمة مع مجموعة من المفاهيم والمناهج والأوضاع والوقائع المختلفة والأزمات والطموحات والآراء والسياسات والقرارات والصراعات وغير ذلك مما يعتل فى الظاهرة، وأمام ذلك فإنه لا يفترض فى الدارس أن يصل إلى اقتناعات دائمة أو تصورات قاطعة، إلا إذا تصور أحد أن هذا الواقع هو آلة صماء لا يحرك ساكناً ولا يخضع لعوامل التغيير والتطور، ومن ثم فإن إطلاق حكم واحد أو أحكام جامدة عند تقويم ظاهرة العولمة كما فى بعض الدراسات أمر لا يمكن التسليم به فى ظل الطبيعة المتقلبة للمجتمعات، وما يعترى الظاهرة نفسها من تغيرات مستمرة ومتسارعة. فصحيح أن التغيير قد لا يمس ثوابت أساسية تركز عليها ظاهرة العولمة، لكن ذلك لا يبرر الابتعاد عن مبدأ النسبية فى التعبير عند تقويمها أو إطلاق الحكم عليها^(٣٢).

٣ — إشكاليات الدخول فى تقويم ظاهرة العولمة بلا مقدمات أو محكات للتقويم: إن من ضرورات أى منهج أن يخضع تقويم الظاهرة محل الدراسة فيه لمحكات؛ ذلك

أن المحكات هي بمثابة الأدوات الاسترشادية في التقويم، وهي الكاشفة لمدى الموضوعية في الدراسة. وقد لوحظ أن بعض محاولات التقويم - في عدد من الدراسات التي تناولت العولمة - تقويمات عشوائية لا تخضع لمثل هذه المحكات، حتى يمكن القول جزافاً إنها لا تعرف عنها شيئاً، وهو الأمر الذى انعكس على نتائج هذه الدراسات؛ إذ إن معظم الدراسات التى بنيت على مقدمات من هذا القبيل كانت قد وصلت فى الغالب إلى نتائج مضللة وغير منطقية^(٣٣).

٤- الإشكالية المتعلقة بالانكفاء على الذات والواقع المعيشى ورفض ما عدا ذلك :
وتوهم أن الانكفاء أسلم المواقف، والتهوين من قيمة أية إضافات خارجية. ويمكن ملاحظة هذه الإشكالية فى تلك الدراسات التى تخلص فى تقويمها لظاهرة العولمة إلى رفض هذه الظاهرة وما يتعلق بها من عمليات، بحسبانها عملية غريبة تهدف إلى قلقلة المجتمعات والدول والسيطرة عليها^(٣٤). وفى حقيقة الأمر إن هذه الإشكالية ناجمة فى مجملها عما يمكن تسميته بالتحيز الأعمى والتعصب من خلال رفض أى شكل من أشكال الانفتاح، حتى ولو كان هذا الانفتاح أو الظاهرة الجديدة فيها ما يمكن أن يودى إلى الحيوية والفائدة للمجتمعات ولو بشكل جزئى أو نسبى، والسؤال الذى يمكن طرحه فى هذا المجال هو هل حقيقة أن العولمة بكل متغيراتها وعناصرها غير مفيدة ؟ وهل توجد دولة على وجه الكرة الأرضية معزولة تماماً عن جميع عناصر العولمة ؟ كيف يتأتى لنا أن نرفض ظاهرة نحن فى الأصل نتعامل بشكل يومية مع عناصرها ؟ هل يستطيع هؤلاء الذين وصلوا بتقويمهم للظاهرة إلى هذا الحد أن يستغنوا عما تقدمه ثورة المعلومات والاتصال التى هى إحدى آليات العولمة ؟

٥- الإشكالية المتعلقة بالحياد : يعد مبدأ الحياد بالنسبة للباحث فى تحليل الظواهر المختلفة وتقويمها من أساسيات البحث العلمى الموضوعى، لكن الحياد فى بعض دراسات العولمة أخذ بعداً آخر وصل إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث لوحظ أن بعض الدراسات تقتصر إلى رأى الباحث فى الموضوعات المطروحة للدراسة^(٣٥)،

وهذا قد يعود إما إلى عدم قدرة الدارس في هذه الدراسات على اتخاذ قرار، والاعتماد بدلاً من ذلك في عملية تقويمه لظاهرة العولمة على ما يطرحه الآخرون من آراء وانتقادات، وهذه القضية هي إشكالية بحد ذاتها، وإما أن يعود إلى الالتزام المفرط للباحث بالموضوعية لدرجة تجرده من خصوصيته ومن التزامه الخلقى ومن حواسه وكيّته الإنسانية فيقتصر دوره على تسجيل الحقائق ورصد التفاصيل بحياد وبرود شديدين وسلبية كاملة، وهنا تكون الإشكالية أكبر؛ ومن ثم يكون السؤال المطروح في هذا الاتجاه هو ما الجديد الذي يمكن أن تضيفه دراسة لا يوجد للباحث فيها أى رأى، وما هي الجدوى من دراسة لا تعدو في الواقع كونها مجرد نقل وتجميع لآراء الآخرين ؟

٦ - إشكالية التحيز في التقويم : وقد تم رصد نوعين من التحيز في عمليات تقويم العولمة في بعض الدراسات التي تناولت الظاهرة، وهما التحيز الواعي الواضح والتحيز غير الواعي (الكامن)^(٣٦). أما التحيز الواعي فإنه يلاحظ في تلك الدراسات التي يقوم الباحث فيها ظاهرة العولمة انطلاقاً من عقيدته الأيديولوجية التي يؤمن بها وينظر للعالم من خلالها، ويقوم بعمليات دعائية وتعبئة ضد ظاهرة العولمة أو معها في إطار هذه الأيديولوجية. أما بالنسبة للتحيز غير الواعي فيتمثل في تلك الدراسات التي حاولت تقويم العولمة بالاستناد إلى منظومة معرفية مستبطنة لدى الباحث بكل أولوياتها وأطروحاتها، وهو الأمر الذي قاد بعض الباحثين إلى الوقوع في إشكالية النظر في ظاهرة العولمة والاقتراب ظاهرياً من مصادرها ونصوصها، ثم الخروج من ذلك كله بتحيز ضدها دون إكمال هذا النظر بمحاولة التدبر واتباع الاقتراب بالتبصر والتحليل العلمي. وعادة ما تتصف هذه الدراسات بالسطحية التي تنعكس على سطحية التقويم، فكيف يكون حال الدراسة علمياً إذا كان التقويم متحيزاً في الأصل؟^(٣٧).

وسواء في النوع الأول أو النوع الثاني؛ فإن عمليات التقويم في هذا الإطار لا يمكن أن تصل بالباحث أو القارئ إلى الحقيقة الواقعية لظاهرة العولمة أو أى من

جزئياتها، ومن ثم فإن هذا النوع من عمليات التقويم يخرج الدراسة من موضوعيتها ومصادقيتها من ناحية، ويحرمها كذلك من الوصول إلى تقويم بناء دقيق يخدم البحث العلمى ويفتح آفاقاً جديدة لدراسة هذه الظاهرة. والمطلوب هو العدل فى الحكم والتقويم، ولا يكون ذلك إلا بكشف سلبيات المفهوم وكشف إيجابياته وفق أدلة واضحة.

خاتمة

لا شك فى أن ما تم استعراضه على مدار صفحات هذه الدراسة كان محاولة لإثبات أن التصدى لدراسة مفهوم العولمة دراسة علمية ومنهجية، يحتاج إلى ضرورة توخى الدقة والحذر بهدف تجنب الإرباكات المتعددة التى وقعت فيها كثير من الدراسات التى تناولت الظاهرة، والوصول قدر الإمكان إلى محاولات علمية جادة خالية نوعاً ما من مثل هذه الإشكاليات باتجاه تفسير المحركات العميقة والآليات الحقيقية لظاهرة العولمة وتفسيرها وتعليلها .

إن ظاهرة كبيرة معقدة متعددة الجوانب كالعولمة التى تشمل بين طياتها كثيراً من المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لا يمكن النظر إليها باستهانة أو محاولة الاقتراب منها اقتراباً سطحياً والتعامل مع مفاهيمها بطريقة عشوائية ثم إطلاق أحكام سريعة استناداً إلى ذلك الاقتراب السطحى؛ إذ إن مثل هذه الظاهرة لا بد من أن تخضع لدراستها لأسس علمية دقيقة ومنهجية واضحة المعالم، تستند فى الأساس إلى مفاهيم محددة بدقة ومصادر تتناسب وطبيعة زاوية تناول الظاهرة بغية الوصول إلى تكوين صورة عامة صحيحة عنها، تسهم إيجابياً — من جانب — فى بيان التعامل مع متغيراتها، وتفتح — من جانب آخر — آفاقاً جديدة للبحث فى متغيراتها وعناصرها دون الوقوع فى الإشكاليات العامة التى وقعت فيها بعض الدراسات السابقة لمفهوم العولمة أو ظاهرة العولمة .

الهوامش

١. منجود، مصطفى، إشكاليات منهجية عامة في دراسة الفكر السياسي، في، المنهج في العلوم السياسية- ندوة تدريس العلم السياسية في الجامعات الأردنية، منشورات جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٨، ص ٦٣.
٢. لم يتطرق إلى محاولة تحليل مفهوم العولمة تدريجياً ابتداء بالمعنى اللغوي سوى عدد قليل من الباحثين نذكر منهم إسماعيل صبري عبد الله ومحمد عابد الجابري، وأحمد عبد الخالق.
٣. عبد اللطيف، كمال، أسئلة حول مفهوم العولمة، الطريق، دار الطريق للنشر، بيروت، العدد الثالث، آيار- حزيران ١٩٩٨، ص ٥٠.
٤. المرجع السابق، ص ٥٠.
٥. نورد من الدراسات التي سكنت عن تعريف العولمة على سبيل المثال لا الحصر ولا التجريح : مطاع الصفدي، مدخل إلى أزمة الفكر السياسي والعولمة بين كتابة النص وكتابة الأئمة، الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الثالث، ١٩٩٨. عزمي بشارة، بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٣١)، آيار ١٩٩٨. بول، سالم، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي (مرجع سابق)، العدد (٢٢١)، تموز ١٩٩٧. الصادق، الرابع، وسائل الإعلام والعولمة، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢٤٣)، آيار ١٩٩٩. هاني، فحص، العولمة بين ثقافة المعايير وثقافة التقويض، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، العدد (٢٢)، شتاء ١٩٩٩. برهان، غليون، العولمة وخطر الانفجار : مقترحات لبناء خيارات بديلة، شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد (٥٢)، حزيران ١٩٩٦. مهدي، الحافظ، العولمة وخيارات التصنيع، المنتدى، منتدى الفكر العربي، عمان، العدد (١٤٤)، أيلول ١٩٩٧. سيار، الجميل، العولمة : اختراق الغرب للقوميات الآسيوية ومتغيرات النظام الدولي القادم - رؤية مستقبلية، المستقبل العربي، مرجع سابق، العدد (٢١٧)، آذار ١٩٩٧. سويم، العزى، العولمة والتبعية والسيادة ودور الثقافة في إعادة الاستعمار، شئون الأوسط، مرجع سابق، العدد (٦٠)، آذار ١٩٩٧. رضوان، السيد، الإسلاميون والعولمة : استراتيجيات الهوية في الصراع على المجتمع والدولة، منبر الحوار بدار الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، العدد (٣٧)، شتاء ١٩٩٩.
٦. منجود، مصطفى، مرجع سابق، ص ٦٣.
٧. الميلاد، زكي، الفكر الإسلامي وقضايا العولمة، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، العدد (٢٠)، صيف ١٩٩٨، ص ٩.
٨. بلخوجة، محمد الحبيب، إيجابيات العولمة وسلبياتها، العولمة والهوية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٩٩٧، ص ٩١. عن السيد ولد أباه، مازق أيديولوجيا العولمة، الشرق الأوسط، ١٩٩٧/٢/٢.
٩. أحمد، عبد الرحمن أحمد، العولمة، المفهوم، المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس البحث العلمي بجامعة الكويت، الكويت، العدد (١)، المجلد (٢٦)، ربيع ١٩٩٨، ص ٥٢.

١٠. الجابري، محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات، المستقبل العربي، مرجع سابق، العدد (٢٢٨)، شباط ١٩٩٨، ص ١٦ .

١١. عبده، محمد، آثار العولمة على الهوية الثقافية، الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان الرابع والخامس، شتاء ١٩٩٨، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

١٢. عبد اللطيف، كمال، أسئلة حول مفهوم العولمة، مرجع سابق ص ٥٠ - ٥١.

١٣. نذكر من هذه الدراسات : رابح، الصانق، وسائل الإعلام والعولمة، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢٤٣)، أيار ١٩٩٩. المولا، منى، ورتاب خوري، العولمة وأثرها على القطاع المصرفي في الأردن، في مؤتمر، العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي، جامعة اليرموك، إربد - الأردن، أيار ١٩٩٩. مرزوق، نبيل، تطور الرأسمالية المعولمة والراهنية المركسية، الطريق، دار الطريق، بيروت، العدد الأول، كانون الثاني - شباط ١٩٩٩. عبد الرازق، مروان، ما هي العولمة؟ التاريخ - التحولات الراهنة - المستقبل؟! الطريق، (مرجع سابق) العدد الثالث، أيار - حزيران ١٩٩٩. غليون، برهان، العولمة وخطر الانفجار : مقترحات لبناء خيارات بديلة، شتون الأوسط (مرجع سابق) العدد (٥٢)، حزيران ١٩٩٦. حنفي، حسن، الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، في مؤتمر "العولمة والهوية"، (تحرير صالح أبو إصبع)، جامعة فيلادلفيا، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩. محمود، حواس، العولمة المركزية والعولمة الطرفية، الطريق، (مرجع سابق)، العدد الثالث، أيار - حزيران ١٩٩٩.

١٤. المسفر، محمد صالح، العرب والغرب والعولمة، جامعة الدوحة، قطر، ١٩٩٨، شذود ماجد، العولمة : مفهومها - مظاهرها - سبل التعامل معها، دمشق، ١٩٩٨، المنذرى سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مذبولي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩. مسعد محيي الدين، ظاهرة العولمة - الأوهام والحقائق، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٩٩، البعاج، هشام، سيناريو إيستمولوجي حول العولمة (أطروحات أساسية)، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢٤٧)، أيلول ١٩٩٩. حسين، حسن علوان، العولمة والثقافة العربية، في مؤتمر العولمة والهوية، (تحرير صالح أبو إصبع)، (مرجع سابق) حقي، سعد، خيارات العرب حيال العولمة في مؤتمر العولمة وآثارها المحتملة على الاقتصاد الأردني والعربي، (مرجع سابق)، عريقات، حربي، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، في (المرجع السابق نفسه). ثابت أحمد، العولمة؛ تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية، سلسلة بحوث سياسية (١١٩)، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، أبريل ١٩٩٨.

١٥. نذكر من هذه الدراسات : الجميل، سيار، العولمة اختراق الغرب للقوميات الأسبوية : متغيرات النظام الدولي القادم - رؤية مستقبلية، المستقبل العربي، (مرجع سابق) العدد (٢١٧)، آذار ١٩٩٧، العزى، سويم، العولمة والتبعية والسيادة ودور الثقافة في إعادة الاستعمار، شتون الأوسط، (مرجع سابق)، العدد (٦٠)، آذار ١٩٩٧. عبد الله، إسماعيل صبري، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢٢٢)، آب ١٩٩٧. الكفري، مصطفى العبد الله، عولمة الاقتصاد والاقتصادات العربية، الفكر السياسي، (مرجع سابق)، العددان الرابع والخامس، شتاء ١٩٩٨.

١٦. نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال : حمدي مصطفى، العولمة - آثارها ومتطلباتها، في ندوة العولمة - الفرص والتحديات، تحرير (صبرى أحمد حسنين)، إدارة البحوث والدراسات بديوان ولي العهد بأبو ظبي، أبو ظبي، ١٩٩٦. الحافظ، مهدي، العولمة وخيارات التصنيع، المنتدى، منتدى الفكر العربي، عمان، العدد (١٤٤)، أيلول ١٩٩٧. شعبان، إسماعيل، العولمة المعاصرة وتأثيراتها الإيجابية والسلبية، في مؤتمر العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي، (مرجع سابق). العظم، جلال صادق، ما هي العولمة، الطريق، (مرجع سابق)، العدد الرابع، تموز - آب ١٩٩٧. سالم، بول، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢٢١)، تموز ١٩٩٧. بلقيز، عبد الإله، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ؟ في ندوة العرب والعولمة، (تحرير أسامة الخولي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨. أمين، جلال، العولمة والدولة، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢٢٨)، شباط ١٩٩٨. العزى، سويم، العولمة أو تقويض سيادة الجنوب، شئون الأوسط، (مرجع سابق)، العدد (١٤٢)، تموز ١٩٩٥. شومان، نعيمة، العولمة في التكنولوجيا الحديثة، الفكر السياسي، اتحاد للكتاب العرب، دمشق العدد الأول، شتاء ١٩٩٧. الجروان، سيف علي، العولمة والسوق العربية المشتركة، في ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، منتدى الفكر العربي وجمعية رجال الأعمال الأردنية ومؤسسة شومان، عمان، نيسان ١٩٩٩. مقبول، الهادي، وآخرون، العولمة وانعكاساتها على العالم العربي - الرهانات والآفاق، في ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإسماعيلية، أيلول ١٩٩٦.

١٧. العظم، جلال صادق، ما هي العولمة، الطريق، (مرجع سابق)، العدد (٤)، تموز - آب ١٩٩٧. ص ٢٦. الجابري، محمد عابد، العولمة والهوية : عشر أطروحات، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢٢٨)، شباط ١٩٩٨، ص ١٤. شمس الدين مهدي، العولمة وأنسنة العولمة، منبر الحوار، دار الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، العدد (٣٧) شتاء ١٩٩٩، ص ٦. إبراهيم، حسنين توفيق، العلاقة بين أطروحتي "نظام عالمي جديد" و "عولمة"، منبر الحوار، (المرجع السابق) ص ٧٠. عبد الرازق، مروان، ما هي العولمة، الطريق، (مرجع سابق)، العدد (٣)، أيار - حزيران ١٩٩٩، ص ١٢، الجميل، سيار، في تعقيب له في ندوة العرب والعولمة (تحرير أسامة الغزالي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ص ٤٢.

١٨. الجميلي، حمدي، الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، الطريق، (مرجع سابق)، العدد الثالث، أيار - حزيران ١٩٩٩. عبد الرازق، مروان، ما هي العولمة ؟ التاريخ - التحولات الراهنة - المستقبل، (مرجع سابق). الكفري، مصطفى العبد الله، العولمة وآثارها الاقتصادية على البلدان العربية، في مؤتمر العولمة وآثارها المحتملة على الاقتصاد الأردني والعربي، (مرجع سابق). بلقيز، عبد الإله، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ؟ (مرجع سابق). الإمام، محمد محمود، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، في ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، (تحرير عبد الباسط عبد المعطي)، مكتبة مدبولي، القاهرة ط ١، ١٩٩٩. هيلان، رزق، العولمة - الشمولة - الهوية، الطريق، (مرجع سابق)، العدد الثالث أيار - حزيران ١٩٩٨.

١٩. عبد اللطيف، كمال، (مرجع سابق)، ص ٥٤ - ٥٥.

٢٠. وفي هذا يرى المؤرخ الأمريكي بول كيندي في كتابه "قيام وسقوط الإمبراطوريات" الذي يضع فيه قانوناً لسقوط الدولة المهيمنة عالمياً - أن الدولة العظمى تبدأ في الانسحاب من دورها العالمي عندما يشرع متوسط الدخل الفردي في الداخل في الانخفاض بسبب نفقات الاحتفاظ بمركز الدولة المهيمنة أو دورها. وهو مقتنع بأن الولايات المتحدة دخلت هذا الطور بدليل اتجاهها المتسارع لخفض معوناتاها الاقتصادية للدول الأجنبية وبحثها المتزايد عن شركاء إقليميين في عمليات حفظ السلام في مناطق مختلفة من العالم، وحثها كلا من اليابان وألمانيا على زيادة المخصصات المالية للأغراض العسكرية لمساعدتها في دور رجل الشرطة العالمي، وفي سبيل ذلك تتبنى الولايات المتحدة نفسها مشروع منح هاتين الدولتين مقعدين دائمين في مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه أصبحت الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على الخارج في النواحي الاقتصادية، وليس ذلك مقصوداً فحسب على الأغراض التقليدية للاعتماد الاقتصادي على الخارج، أي على أسواق التصدير ومصادر المواد الأولية، ولكن يمتد ليشمل الاعتماد المالي على الخارج، ويذكر أن رئيس وزراء الصين قال في حديث لصحيفة الأهرام المصرية إن اليابان بوسعها أن تدمر الاقتصاد الأمريكي ومعه الاقتصاد العالمي كله إذا ما باعت فجأة حصة كبيرة من الأوراق المالية الأمريكية بحوزتها والتي تبلغ (٤٠٠) مليار دولار، ومعنى ذلك أن العولمة الاقتصادية تحت القيادة السياسية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية هي سلاح نوو حدين، فبينما هي تضمن التفوق للولايات المتحدة فإنها في الوقت نفسه تجعلها أكثر عرضة لأن ينال منها الآخرون بل أن يضربوها في مقتل. للمزيد من المعلومات حول القوى المضادة للعولمة الأمريكية انظر : جهاد، عبد العظيم، الاتجاهات المضادة للعولمة المعرفية، وزارة المعارف السعودية، الرياض، العدد (٤٦) نيسان - أيار ١٩٩٩، ص ٤٠ - ٤١.

٢١. منجود، مصطفى، (مرجع سابق)، ص ٦٩.

٢٢. المرجع السابق، ص ٦٩.

٢٣. ننكر من هذه الدراسات على سبيل المثال : عوض، محمد هاشم، الأبعاد الاقتصادية للعولمة قديماً وحديثاً، في العولمة - المدارات الثقافية والاقتصادية والسياسية، (تحرير بهاء الدين حنفي)، سلسلة أوراق استراتيجية (٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ط ١، ١٩٩٨. سالم، بول، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢٢١)، تموز ١٩٩٧. حبيب، كاظم، العولمة الجديدة، الطريق (مرجع سابق)، العدد الثالث، أيار - حزيران ١٩٩٨. بن علوي، حاتم، العولمة والثقافة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨. سلامة، أحمد، العولمة والعوربة - من الصراع إلى الأمل، وكالة التوزيع الأردنية، عمان، ط ١، ١٩٩٠.

٢٤. ننكر من هذه الدراسات : حبيب، كاظم، مفاعيل العولمة بين المراكز والأطراف : هل هي واحدة؟، الطريق، (مرجع سابق)، العدد الأول، كانون الثاني - شباط ١٩٩٨. هاني، إدريس، الثقافة الإسلامية والعولمة.. أي مستقبل، مجلة الكلمة، مندى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، العدد (٢٢)، شتاء ١٩٩٩. الجابري، محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات، (مرجع سابق). عبيد، نايف علي، العولمة والعرب، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢٢١)، تموز ١٩٩٧. أمين، جلال، العولمة والدولة، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢٢٨) شباط ١٩٩٨.

٢٥. عبد الرحمن، حمدي، علم السياسة : التحولات المعرفية والإشكاليات المنهجية، في المنهج في العلوم السياسية - ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، منشورات جامعة آل البيت، عمان ١٩٩٨، ص ١٦-١٧.

٢٦. التازي، عبد الهادي، هل في استطاعة العولمة أن تهدد الهوية، في، العولمة والهوية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، (مرجع سابق). الفول، تمام، العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، في مؤتمر، العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي (مرجع سابق). الجميل، سيار، العولمة : اختراق الغرب للقوميات الآسيوية، المستقبل العربي، (مرجع سابق)، العدد (٢١٧)، آذار ١٩٩٧. بن علوي، محاتم، العولمة والثقافة (مرجع سابق). الريح بله، عوض عبد الكريم، العولمة: سمات الظاهرة، في، العولمة : المدارات الثقافية الاقتصادية والسياسية، (تحرير بهاء الدين حنفي)، (مرجع سابق).

٢٧. المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٧، ص ٣١-٣٩.

٢٨. عبد الغفار، رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ط١، ١٩٩٢، ص ٣٩٢.

٢٩. نذكر من هذه الدراسات : هيلان، رزق، مرجع سابق. السيد، رضوان، الإسلاميون والعولمة: استراتيجيات الهوية في الصراع على المجتمع والدولة، الندوة، جمعية الشئون الدولية، عمان، العدد الثاني، أيار ١٩٩٩، أحمد، حسن إبراهيم، الماركسية والعولمة بين المقاربة وصراع النقائض، (مرجع سابق)، العدد الأول، كانون الثاني- شباط ١٩٩٨. البناء، جمال، الإسلام دين العالمية لا العولمة، في، ندوة الإسلام والعولمة، (تحرير محمد إبراهيم مبروك)، الدار القومية العربية، القاهرة ١٩٩٩. بول، سالم، (مرجع سابق). عبد الخالق، غسان، العولمة الإسلامية بين مقولة التفوق الكوني ومقولة التواصل الإنساني، في مؤتمر، العولمة والهوية (تحرير صالح أبو إصبع)، (مرجع سابق).

٣٠. عبد اللطيف، كمال، (مرجع سابق)، ص ٥٦.

٣١. نذكر من هذه الدراسات : مصطفى العبد الله، (مرجع سابق). بول، سالم، (مرجع سابق). زلوم، عبد الحي يحيى، (مرجع سابق). الإمام، محمد محمود، (مرجع سابق). بلقيز، عبد الإله، (مرجع سابق).

٣٢. شاهين، عبد الصبور، العولمة : جريمة تنويب الأصالة، المعرفة، وزارة المعارف السعودية، الرياض، العدد (٤٨)، حزيران ١٩٩٨. عشقي، أنور، العولمة : الشياطين تختبئ في التفاصيل، (المرجع السابق نفسه). مبروك، محمد إبراهيم، الإسلام والعولمة، في ندوة الإسلام والعولمة، (مرجع سابق).

٣٣. نذكر من هذه الدراسات : الهويل، حسن بن فهد، عولمة أم أمركة؟، المعرفة، (مرجع سابق)، العدد (٤٧)، أيار ١٩٩٩، محمد إبراهيم، الإسلام والعولمة، (مرجع سابق). شاهين، عبد الصبور، العولمة: جريمة تنويب الأصالة، (مرجع سابق). عشقي، أنور، العولمة : الشياطين تختبئ في التفاصيل، (مرجع سابق).

٣٤. نذكر من هذه الدراسات : البازعي، سعد، المتفقون والعولمة: الضرر، المعرفة، (مرجع سابق)، العدد (٤٧)، أيار ١٩٩٩. حبيب، كاظم، العولمة الجديدة، (مرجع سابق). هيلان، رزق الله، العولمة - الشوملة - الهوية، (مرجع سابق).

٣٥. الصفدي، مطاع، مدخل إلى أزمة الفكر السياسي والعولمة بين كتابة النص وكتابة الأقمشة، الفكر السياسي، (مرجع سابق)، العدد الثالث، ١٩٩٨. الحموري، قاس، وأسامة القلعاوي، تأثيرات الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة الجديدة، (في نفس المرجع السابق). المولا، منى، ورتاب خوري، العولمة وأثرها على القطاع المصرفي في الأردن، (نفس المرجع السابق).

٣٦. للمزيد من المعلومات حول أنواع التحيز: المسيري، عبد الوهاب، محرراً، اشكالية التحيز، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية، ط١، ١٩٩٥، ص ٢١-٢٦.

٣٧. نذكر من هذه الدراسات : أمين، سمير، تحديات العولمة، شنون الأوسط، (مرجع سابق)، العدد (٧١)، نيسان ١٩٩٨. الحارثي، فهد العرابي، العولمة : عصر سيطرة الثقافة الأمريكية على سائر الثقافات، عالم الاقتصاد، دار الدراسات الاقتصادية، قبرص، العدد (٨٦)، آذار ١٩٩٩. الإمام محمد محمود، (مرجع سابق). زلوم، عبد الحي يحيى، (مرجع سابق). حبيب، كاظم، العولمة الجديدة، (مرجع سابق). بول، سالم، (مرجع سابق). شاهين، عبد الصبور، (مرجع سابق). هيلان، رزق، (مرجع سابق). مبروك، محمد إبراهيم، (مرجع سابق). عشقي، أنور، (مرجع سابق). عشقي، أنور، (مرجع سابق). البازعي، سعد، (مرجع سابق).

تعقيب

السيد ياسين^(*)

تتبع أهمية هذه الندوة في تقديري من ثلاثة عوامل أساسية ؛ أحدها طبيعة الموضوع نفسه وهو موضوع خلافي يختلف الرأي فيه بتنوع البيئة الثقافية والفكرية للمتداولين، والآخر اللحظة التاريخية التي يدور فيها الحوار، وهي نهاية قرن وبداية قرن ؛ مرحلة سقوط نموذج قديم وأزمة التوصل لنموذج جديد، وهو ما يعيد إلى أذهاننا تحليل توماس كون في كتابه الشهير "بنية الثورات العلمية". نحن في مرحلة يحاول فيها كل تيار أن يفرض نموذجَه : فوكوياما ونهاية التاريخ، وهانتجتون وصدام الحضارات. وفي هذا السياق نفسه يثور الخلاف حول العولمة : ما بين تصورهما شراً مطلقاً، وتصورها خيراً مطلقاً. وتأكيداً على أهمية هذه اللحظة التاريخية، نظمت اليونسكو في عام ١٩٩٨ مؤتمراً بعنوان "حوارات القرن الحادي والعشرين"، ضم خيرة العقول الإنسانية التي دعى أصحابها لتحليل مشاكل القرن الجديد واقتراح سبل التعامل معها، وهذا هو نمط التفكير في نهاية القرن. أما العامل الثالث الذي يفسر أهمية الندوة فهو قيامه على دعوة شباب الباحثين للكتابة في الموضوع تعبيراً عن حوار الأجيال. وكانت الجمعية العربية لعلم الاجتماع قد سلكت مسلكاً مشابهاً من خلال عقد اجتماعات دورية بين جيل الأساتذة المخضرمين والطلاب الذين يقومون بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه .

أنتقل للبحثين موضع التعقيب، وأقارن بخصوصيهما بين استراتيجيتين مختلفتين في الكتابة قبل أن أناقش كل بحث على حدة. بحث خالد الشقران عن "الإشكاليات المنهجية في دراسة مفهوم العولمة" معنى بالمعمار الفكري، وبشيد البحث على أساس منهجي دقيق لا تتخلله ثغرة، وهذا يذكرني بأعمال المفكر المغربي الكبير محمد عابد الجابري، فهو يبدأ بتعريف المفهوم وي طرح عدة مسلمات، لو قبلتها؛ تقبل رأيه، أي أنك لا تستطيع أن تنقده إلا إذا خرجت خارج النص. أما بحث عبد السلام طويل "البعد الأيديولوجي للعولمة" فهو يستخدم استراتيجية تقوم على المغامرة

(*) مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

الفكرية وتوجيه الضربات للظاهرة. كما في قوله إن تطبيق المنهج العلمي سيقود حتماً إلى مشكلة، وإن العولمة تؤدي لتدفق المعلومات دون أن يحدد أى معلومات وأى أفكار. أو كما في اقتباسه من المفكر السوري الكبير صادق جلال العظم فى تقرير تخلفنا بالعولمة بعد انتهاء الاستعمار القديم والجديد، فهل العولمة تفسر لنا استبداد النظم العربية ؟ لا أعتقد.

وبصفة عامة فإن المقارنة بين بحثى خالد وعبد السلام جعلتني أستحضر المقارنة بين نجيب محفوظ ويوسف إدريس ؛ فالأول معمارى خطير أما الثانى فمغامر وفنان قد يحل ظاهرة ويفشل فيصبح عمله عديمياً، أو قد يحللها وينجح فيصبح عمله عالمياً بكل المقاييس. يثير عبد السلام طويلاً فى بحثه السؤال التالى. هل العولمة أيديولوجيا ؟ .. وفى السؤال المثار خلط بين إجراءات العولمة " *globalization* " وأيديولوجيا العولمة " *globalism* "، والتفرقة هنا بالغة الأهمية. فقد يعلن البعض أنه يناضل ضد العولمة (ومجموعة ال - ١٥ تفعل ذلك)، بمعنى أنه ناضل ضد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى، وهذا وارد. لكن كيف يمكن النضال ضد إجراءات العولمة كالإنترنت إلا إذا أغلقته، وبعض الدول العربية أغلقته بالفعل، فسدت باباً أساسياً من أبواب المعرفة والتواصل ؟. فلو ميز عبد السلام بين الصراعات الأيديولوجية لاختللت نتائجه، لكنه لم يفعل، ورغم أنه فرق فى نهاية بحثه بين مستويين إلا أنه لم يستخلص النتائج. وعلى سبيل المثال كان يمكن للباحث أن يتساءل: هل تتطوى إجراءات العولمة على أيديولوجيا ؟ وكان يمكن أن يرد بالإيجاب. فالرأى يختلف فى تقويم الإنترنت كأحد إجراءات العولمة. هناك من يقول إن الإنترنت تمثل الليبرالية لأنها ليست ملكاً لأحد ويمكن للأفراد أن يعبروا عن آرائهم من خلالها. وهناك من يقول إن الإنترنت ليست ليبرالية لأن تدفق المعلومات يأتى من جهة واحدة، ومع تخلف البنية التحتية المعلوماتية فى دول العالم الثالث تنشأ مشكلة حقيقية فى تصدير المعلومة. كما أن حرية السوق بوصفها آلية أخرى من آليات العولمة تحتاج إلى مناقشة علاقتها بالتقدم، على أساس أن توحش الرأسمالية قد يودى إلى مزيد من التهميش .

ويذكر عبد السلام أن الكتابات عن أيديولوجية العولمة كتابات محدودة، وهذا غير صحيح ؛ فالكتابات ذات الصلة وفيرة باللغة الإنجليزية، لكن الأخطر من ذلك أنه اتخذ من فوكوياما نموذجاً لتسويق العولمة، وهذا غير دقيق، فالأكثر دقة هو أن ظهور الداروينية الاجتماعية وما تروج له من أن البقاء للأصلح، يعد تسويقاً أيديولوجياً للعولمة. وألفت النظر هنا إلى أهمية كتاب سوروكين الشهير عن نظريات علم الاجتماع في القرنين التاسع عشر والعشرين .

ثم إن عبد السلام يتعرض في بحثه للعولمة من الناحية اللغوية، والرسالة التي يريد أن يرسلها هي أننا لو نحينا مفهوم العولمة واستعضنا عنه بمفهوم آخر أمكننا حل المشكلة. ويعبر هذا عن رأى التيار الإسلامى الذى يدعو إلى نبذ مفهوم العولمة والحديث عن عالمية الإسلام، بينما أن هناك فارقاً كبيراً بين المفهومين. وربما يساعد كثيراً فى إزالة هذا اللبس التمييز بين العولمة بوصفها مفهوماً والعولمة بوصفها ظاهرة تاريخية. ومن المفارقة أنه بينما ركز عبد السلام على العولمة بوصفها ظاهرة تاريخية تكونت عبر تراكم رأسمالى طويل ؛ فإن خالد اهتم بالعولمة بوصفها مفهوماً ولم يتطرق لها بوصفها عملية تاريخية.

وعلى صعيد آخر، فإن التعريف الذى قدمه خالد ينطوى على كثير من التعميم ويوحى بأن الدولة القومية انتهت، وأنا أتحفظ على هذا التحليل. فمن الصحيح أن البث الفضائى قلل هامش المناورة أمام صانع القرار السياسى، لكن هذا لا يعنى أن الدولة القومية انتهت. ومن الصحيح أنه بعد مفاوضات الجات التى أصبحت اتفاقية، لم يعد بإمكان الدول الموقعة فرض جمارك على السيارات المستوردة أو حماية الصناعة الوطنية وإلا تعرضت للعقاب، لكن هذا لا يعنى أيضاً أن الدولة القومية انتهت. وما قيل عن عولمة الاتصالات والاقتصاد يصح أن يقال عن عولمة القانون الجنائى والمناخ والسياسة. وأذكر فى هذا السياق بجهود تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، ومساعى ضبط نسبة الغازات المتسربة ونضال الولايات المتحدة ضدها بوصفها الدولة الأكثر تسريباً للغازات، والإلحاح المستمر على قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان رغم ما يشوب مثل هذا الخطاب من ازدواجية.

واتصالاً بالجانب التعريفى أو المفاهيمى، أتصور أن الباحث لو عرف الأيديولوجيا تعريفاً أكثر اتساعاً مما فعل لكان شكل البحث قد اختلف. وأنوه فى هذا المقام بتميز أورنته مجلة *L'homme et la société* (أو الإنسان والمجتمع) بين ثلاثة اقترابات رئيسية فى تعريف العولمة ؛ اقتراب يتعلق بالنشأة التاريخية للأيديولوجيا، وآخر ببنية الأيديولوجيا، وثالث بوظيفة الأيديولوجيا. وربما كان من المفيد مراجعة مثل هذا التصنيف .

الملاحظة ما قبل الأخيرة تتعلق بحاجة الباحث للتمييز بين أوزان المراجع والمصادر المختلفة، ومراعاة تخصص الكاتب عند الاقتباس منه. وعلى سبيل المثال فلقد استعان عبد السلام ببعض تحليلات الجابرى فى الاقتصاد وهذا ليس تخصصه الأصيل. أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بالانتميط المتميز الذى قام به عبد السلام للتيارات الفكرية العربية ومواقف المتقنين العرب من العولمة، وهناك بحث مماثل قام به محمد حافظ دياب فى العدد الأخير من مجلة قضايا فكرية يعد من أشمل المحاولات ذات الصلة.

أما بالنسبة لخالد فأنا أعد بحثه بمثابة رسالة تحذيرية للباحثين ؛ تحذير من انسياق الباحث وراء المصادر والمراجع دون انتباه إلى تحيزها فى اتجاه أو فى آخر. لكن على الرغم من دقة الدراسة فإنها جافة تفتقد المضمون، ولا تقدم نماذج. وعلى سبيل المثال فإن إشارة خالد إلى محاولات عوربة العولمة وأسلمتها كانت تحتاج منه إلى تقديم بعض النماذج التى تضى على بحثه طابعاً ديناميكياً، وتنقله من ميثودولوجيا العولمة إلى إيستمولوجيا العولمة. وربما كان من المفيد الرجوع إلى دراسة أعدتها بعنوان " نحو خريطة معرفية للعولمة "، ميزت فيها بين أطروحات العولمة وتعريفاتها وسياساتها، وقمت بالربط بين ثلاثتها، على أساس أن من سوف يعرف العولمة بوصفها أمركة ستأخذ أطروحاته وسياساته اتجاهها معيناً، ومن سيعرفها بوصفها هيمنة ثقافية ستأخذ أطروحاته وسياساته اتجاهها آخر، ومن سيعرفها بوصفها ثورة تكنولوجية ستأخذ أطروحاته وسياساته اتجاهها ثالثاً. وكنت أتوقع فى دراسة خالد، وهى دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث المبادئ والفرضيات والنتائج، شيئاً من هذا التحليل.

القسم الثانى

الأبعاد الثقافية للعولمة

أثر العولمة على دور الدولة

أيمن إبراهيم الدسوقي^(*)

مقدمة

عندما يشيع مفهوم جديد فإن ذلك يعود إلى تغيرات مهمة في العالم، وإلى أنه قادر على وصفها وتفسيرها، وذلك حين يؤكد منظرو العلم الاجتماعي أن الحاجة ماسة إلى مفهوم جديد لوصف حالة (أو حقيقة) جديدة وتفسيرها. وقد صك "جيرمي بنتام *J. Bentham*" مفهوم "الدولية أو العالمية" *Internationalization*، في ثمانينيات القرن الثامن عشر، ليصف حقيقة ظهور الدول القومية والتفاعلات (الدولية) فيما بينها. وفي الحقيقة، لم يتحدث أحد - قبل ذلك التاريخ - عن التدويل (العالمية) أو العلاقات الدولية، لأن البشرية لم تنظم من قبل في مجتمعات قومية، تديرها حكومات مستقلة تمارس سيادة الدولة (*Scholte 97:14*) .

وبعد مائتي عام تقريباً، وبالتحديد في ثمانينيات القرن الحالي، أصبح الحديث عن "العولمة *Globalization*" شائعاً في لغات متعددة، ليس في الدوائر الأكاديمية فحسب، وإنما أيضاً في الدوائر الاقتصادية والسياسية والإعلامية وحتى الفنية. ومن ثم، أصبح شائعاً الحديث عن الأسواق الكونية *global markets* والتهديدات الكونية، والمؤتمرات الكونية .. إلخ. صحيح أن فكرة "globality" كانت ذائعة قبل الثمانينيات، لكنها كانت تعني الكروية *spherical*، أو تشير إلى العالم كله *The whole world* في نهاية القرن التاسع عشر، ورغم أن كلمة *Globalization* ولجت إلى القاموس (قاموس وبستر *Webster*) لأول مرة عام ١٩٦١، فإنها لم تصبح جزءاً من مفردات الحياة اليومية إلا في الربع الأخير من هذا القرن (*Ibid: 14*). فضلاً عن ذلك، أصبحت العولمة مفهوماً مركزياً لتفسير التغيير الاجتماعي في التسعينيات (*New Political Economy, Mar 97:1*) .

(*) باحث مصري .

فرضية الدراسة : العولمة حقيقة :

ثمة اتجاه بين الدارسين يشكك في العولمة، ويراهن محض أسطورة أو خيال؛ فالاقتصاد العالمي الحالي ليس كونياً بحال، وليس فريداً أو غير مسبوق في التاريخ؛ كما أن الدول الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا) تستطيع ممارسة ضغوط قوية على الأسواق المالية وغيرها من وحدات الاقتصاد العالمي. فضلاً عن ذلك، تفتقد العولمة العمق التاريخي (*Hirst and Thompson 96:1-3*)، وهي - في أحسن الأحوال - ليست إلا توسعاً محدوداً، قابلاً لأن يرد إلى ظواهر دولية ترجع إلى قرون مضت (*Scholte, 97a : 431 - 432*). أضف إلى ذلك أن دعاوى العولمة تتضمن أكثر من تناقض؛ فكيف يتم مثلاً ربط العولمة بالتحول الديمقراطي ربطاً آلياً في ضوء ملاحظة أن الوحدات (الكونية)، مثل الشركات متعددة الجنسية وغيرها، غير مسئولة أو لا تخضع للمحاسبة؟! (*Smith and Baylis, 97:10-11*). وفي الحقيقة، فإن العولمة ليست إلا استعماراً جديداً - أو آخر مراحل الإمبريالية الغربية - يتخذ من عولمة الحضارة الغربية أحد أسلحتها (جلال أمين، ٩٨ : ٣٢ - ٣٥).

تتهض هذه الدراسة على افتراض أساسي مؤداه أن العولمة *Globaliztion* حقيقة، وليست وهماً أو أسطورة. ومن ثم يخرج عن نطاقها مناقشة آراء الاتجاه السابق، رغم أنه يسهل مناقشتها وبحضها؛ فأنصارها يخلطون مفهوم العولمة بمفهوم العالمية أو التدويل؛ أو يستخدمون الأول بمعنى مذهب العولمة *Globalism* .

إشكالية الدراسة :

في إحدى محاضرات (تاريخ الأفكار) عن العولمة بجامعة لندن بهولندا، صور طالب كوستاريكي العولمة بباب سحري ذي طلاس! وفي إطار فعاليات بطولة الفيفا للقرارات، باع الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) حق احتكار بث مباريات البطولة إذاعياً وتلفزيونياً لثلاث شركات فضائية كبرى، ولم يبعها للدول أو الحكومات كما كان يفعل دائماً. ومن ثم أصبح على الأخيرة (بما فيها الدول

المشاركة فى البطولة) التى تريد شراء حق البث أن تتفاوض مع ممثلى هذه الشركات الذين وضعوا شرطاً أساسياً للتفاوض، وهو إذاعة الإعلانات الخاصة بالشركات مع المباريات (الأهرام ١٩٩٧/٧/٢٧).

أثار هذان الحادثان إشكالية الدراسة لدى الباحث؛ فما حقيقة مفهوم العولمة ؟ وما الأبعاد المتعددة للمفهوم ؟ وما تأثيرات العولمة على الدولة ؟
تقسيم الدراسة :

لمعالجة إشكالية الدراسة، قسم الباحث دراسته إلى قسمين هما :

القسم الأول – فى مفهوم العولمة :

يتضمن هذا القسم العناصر الآتية :

أولاً – المعنى اللغوى والمفهوم الأكاديمى.

ثانياً – التمييز بين العولمة وبعض المفاهيم المتداخلة معها .

ثالثاً – العولمة بوصفها منظوراً فكرياً (الإطار النظرى لدراسة تأثير العولمة على الدولة).

القسم الثانى – تأثير العولمة على الدولة :

يشمل هذا القسم العناصر الآتية :

أولاً – تأثيرات ذات طابع كونى .

ثانياً – تأثيرات عامة .

ثالثاً – تأثيرات هيكلية .

ثم تأتى الخاتمة بعد ذلك لتناقش فكرة زوال الدولة أو انتهائها، وتثير التساؤل حول تأثير الدولة على العولمة.

القسم الأول - في مفهوم العولمة :

لا ينتمي مفهوم العولمة إلى حقل معرفي معين، لكنه ينتشر بصورة واسعة في كافة الحقول المعرفية، وهو مفهوم مركب ذو أبعاد متعددة (اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية إلخ)، بمعنى أنه مفهوم مظلة، ويعدده البعض أحد المفاهيم الحضارية الكبرى (سيف الدين إسماعيل، ٩٨). وقد لاحظ " هيريل *Hurrell* " و" وودز *Woods* " أنه في مواجهة تحديات نهاية الحرب الباردة بقي مفهوم العولمة مستمراً، بينما انتهى الكثير من المفاهيم الحاكمة والمفسرة الأخرى؛ وهذه الاستمرارية يمكن أن تفسر - جزئياً - بالمرونة الواسعة لمفهوم العولمة، وبقدرته على التكيف مع الكثير من الأطر النظرية المتعارضة الأخرى (*Hurrell and Woods* , 95 : 447). ومن هنا تتبع صعوبة المفهوم وغموضه .

تظهر العولمة في أدبيات العلوم الاجتماعية بوصفها مفهوماً وأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة، ولكنها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية متطورة متعددة الأوجه، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والاتصال .. إلخ (السيد يسين، ٩٣ : ١٤ *Clark* : 1 : 97)، ويلاحظ أن الجانب الاقتصادي يعد أهم جوانب العولمة على الإطلاق .

أولاً : المعنى اللغوي والمفهوم الأكاديمي :

ترجع كلمة " *Globalization* " في اللغة الإنجليزية إلى الفعل " *globalize* "، ويعني جعل الشيء كونياً أو شاملاً العالم بأكمله سواء من حيث النطاق (المدي) أو التطبيق (الاستعمال)، أو جعل الشيء منتشراً في كل أنحاء العالم *World wide* . كما يمكن إرجاعها إلى الاسم *The globe*، بمعنى الأرض والكوكب (أو الشيء المكور أو المدور)، أما الصفة *global* فتعني " كروي " (مدور)، أو صفة تتعلق بـ - أي تشمل - العالم بأكمله في الرؤية والتطبيق، أو تنتشر (تتمدد) في العالم بأسره .

وهكذا تعنى العولمة *Globalization* الفعل أو التصرف الذى من خلاله يصبح الشيء *global* (كونياً)، أو الشرط الضروى لجعله كذلك (*Webster's Dictionary* 86:965). بعبارة أخرى، تشير العولمة إلى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله (عابد الجابرى، ٩٧ : ٣).

وثمة ملاحظة أخيرة فى هذا السياق تتعلق بأن البعض يترجم كلمة *Globalization* بالكوكبة أو الكونية، ولكنى سأستخدم كلمة العولمة لشيوعها، رغم صحة الترجمة الأولى لغوياً؛ لأن الكلمة إذا شاعت غربت - كما يقول النحاة. ولكن فى حالة الإشارة إلى الصفة من "العولمة"، سأستخدم كلمة "كونية"؛ كأن أقول مثلاً: أسواق كونية *global markets*.

وإذا انتقلنا إلى المفهوم الأكاديمى للعولمة، نجد استخداماً قريباً من المعنى اللغوى الفانت؛ حيث يشير "هيلد" و "ماكجرو" *Held and McGrew* إلى أن العولمة تتضمن بعدين متداخلين مرتبطين بعضهما ببعض؛ هما الامتداد والتعمق أو الكثافة. فمن ناحية تصف العولمة مجموعة من العمليات التى تتخطى الدولة والمجتمع، وتغطى أغلب كوكبنا، أو تشيع على مستوى العالم كله؛ ومن ناحية أخرى، تتضمن العولمة تعميقاً أو تكثيفاً لمستويات التفاعل والاعتماد المتبادل التى تشكل المجتمع العالمى الحديث (Dessouki 93:111).

ويركز بعض الباحثين على عدة محاور أو أفكار لتعريف العولمة وفهمها، مثل فكرة تجاوز الحدود أو محور التكامل، كما يأتى :

(١) تعريف العولمة من خلال فكرة تجاوز الحدود أو التفاعلات متجاوزة الحدود
Trans – borders Transactions :

تشير العولمة إلى تفاعلات متجاوزة الحدود، فهى عملية متطورة يتحول العالم عن طريقها إلى وحدة مكانية أو مجال اجتماعى واحد. فالعلاقات الاجتماعية أصبحت ذات خصائص لا تحددها الحدود أو المسافات نسبياً، بمعنى أنها تتم - بصورة متزايدة -

فى العالم بوصفه مكاناً واحداً وتتظم فى وحدة كونية؛ فموقع الدول والحدود والمسافات بينها تصبح أقل مركزية بالنسبة لحياتها، على الرغم من استمرارها، والظواهر والعمليات (الكونية) - السياسية والاقتصادية والاجتماعية - تحدث وتؤثر بصرف النظر عن الحدود والمسافات بين الدول، وتحرك عبر العالم بطريقة فورية (*in no time*) .

بعبارة أخرى، يركز أنصار هذه الفكرة على الطريقة التى تشكل بها ظواهر عدة (كالتجارة والإنتاج وحقوق الإنسان .. إلخ) جزءاً من عملية متكاملة متجاوزة الحدود، وعلى الفورية *The instant* التى تنتقل بها ظواهر وعمليات متعددة (كالأموال والأرصدة والصراعات الإثنية) عبر العالم كله، وعلى ظهور وحدات متجاوزة لأقاليم الدول (أو ما يسمى بظاهرة فوق الإقليمية *Supraterritoriality*، مثل الشركات متعددة الجنسيات *TNCs* والحركات الاجتماعية الكونية وغيرها. *Scholte*) (*97:14-15, — 97a : 433, — 435 — 97b: 437-438*)

(٢) محور التكامل أو الاندماج:

يرى البعض أن التكامل أو الاندماج جوهر العولمة؛ فالأخيرة تشير إلى كل العمليات التى بواسطتها يتكامل أو يندمج سكان العالم فى مجتمع كونى، أو هى تكثيف العلاقات الاجتماعية عالمياً لربط المناطق النائية أو المعزولة بغيرها من مناطق العالم، على نحو يتضمن أن أحداثاً محلية فى منطقة ما تتشكل بواسطة أخرى تحصل فى مناطق تبعد مئات الأميال عنها، والعكس بالعكس صحيح. ويرى " ريكتر " *E. Richter* فى العولمة " هذه الشبكة الكونية *global networking* التى أدت إلى اندماج والمجتمعات النائية والمعزولة فى كوكبنا تلاحمها ، فى إطار اعتماد متبادل وعالم واحد " (*Scholte 97 : 14 – 15*). ويرى آخرون أن العولمة تعنى مجموعة من التدفقات الاقتصادية والمعلوماتية على مستوى العالم، من شأنها أن تخلق اقتصاداً كونياً أو سوقاً كونية واسعة (*Dessouki 92:112*) .

(٣) - العولمة عملية متعددة الأوجه :

ولذلك يذهب بعض الكتاب إلى تفكيك مفهوم العولمة أو تقسيمه إلى عدة عناصر أو عمليات. فمثلاً، ترى " برنرتون *Bretherton* أن العولمة مفهوم مركب من أربعة عناصر؛ هي التغير التكنولوجي، وتشكل اقتصاد كوني، والعولمة السياسية، وعولمة الأفكار. وتشير العولمة السياسية إلى اتجاه متنام بخصوص تصور القضايا (السياسية) بحسبانها كونية النطاق، ومن ثم تتطلب حلولاً كونية، كما تشير إلى تطور المنظمات والمؤسسات التي تتشغل بهذه القضايا، وإلى تطور المجتمع المدني الكوني. أما عولمة الأفكار فتعني أن العولمة قاطرة (أو سير) نقل *Transmission belt* الأفكار والقيم (خاصة الديمقراطية الغربية منها) عبر العالم كله *Clark* (97:1,20,22).

ويحدد البعض أربعة عناصر أخرى لمفهوم العولمة:

- ١- التزايد الدرامي في كثافة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وعمقه .
- ٢- تكنولوجيا المعلومات والثورة المعلوماتية اللذان لعبا دوراً حاسماً في نشر المعرفة والتكنولوجيا والأفكار .
- ٣- وهذه التطورات الفائقة خلقت البنية المادية الأساسية لتقوية الاعتماد المجتمعي المتبادل .
- ٤- وقد أدى هذا إلى إدراك غير مسبوق للمشكلات الكونية، وللانتماء إلى مجتمع إنساني واحد (*Hurrell 95 : 345*).

وقد حازت الفكرة الأخيرة على اهتمام كثير من من الباحثين، وعدوها جوهر العولمة. فيرى "ميشيل مان *M.Mann*" أن كل التغيرات في القرن العشرين انتشرت في كل أنحاء الكرة الأرضية، مما يعني أننا نعيش اليوم في مجتمع كوني، وهو ليس مجتمعاً موحداً، ولا أيديولوجياً، ولا هو دولة، وإنما شبكة قوة واحدة *a single power network*. ويوافق "مارتن شو *M.Show*" على التصور السابق؛ حيث يرى إن

العولمة ترسم خطوطاً واضحة لمجتمع كوني أهم مؤشراتته : نظام اقتصادى كوني ذو أسواق متنافسة وحلقات إنتاج متكاملة على مستوى العالم، وعناصر لتقافة كونية، وإمكان فعل سياسى متناسق (Clark 97 : 22) .

ويرى أحد الباحثين أن العولمة عملية معقدة غير متجانسة، تنظر إلى العالم بوصفه مستوى واحداً، وتتضمن ثلاثة أبعاد؛ هي :

البعد الاقتصادى : وهو يشير إلى بروز هياكل الأسواق المعقدة ومصادر جديدة للميزات التنافسية، بمعنى زيادة عدد الأسواق التنافسية، وإمكان المنافسة فى ظل تعدد الميزات التنافسية التى أصبحت لا تقوم على أساس اعتماد الاقتصاد على الدولة بوصفها وحدة سياسية واجتماعية لتحقيق ميزته التنافسية، ولكن هذا لا يعنى خلق سوق واحدة أو عالم بلا حدود .

البعد الاجتماعى : وهو يشير إلى بزوغ أنماط جديدة من التطويق أو التفكيك، سواء داخل الدول المتقدمة أو النامية، وإلى تغير النظام الطبقي أو الهيراركية الاجتماعية فى دول العالم، وإلى بدايات تبلور نظام طبقي كوني، سواء على صعيد الطبقة الرأسمالية أو العمالية .

البعد السياسى : وهو يعنى انتهاء دولة الرفاهية، وتحول الدولة إلى دولة تنافسية، ثم إلى دولة فضلات. وسأفصل فى هذه الأبعاد جميعاً عند تحليل تأثير العولمة على الدولة (Halliday 96 : 626-636) .

٤- نحو صياغة إجرائية لمفهوم العولمة :

رغم اعتراف " جيمس روزيناو James Roseneau " بصعوبة تطوير تعريف إجرائى للعولمة، قدم محاولة قد يفاد منها عند تعريف المفهوم إجرائياً فى المستقبل. وبعد أن أوضح المشكلات الرئيسية التى ظهرت مع المفهوم، قرر " روزيناو " أنه كى

نقترب من صياغة تعريف إجرائي للعولمة، يجب أن نضع في الحسبان ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها؛ وهي :

١ - انتشار المعلومات، بحيث تصبح مشاعا لدى جميع الناس .

٢- تذويب الحدود بين الدول .

٣- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات .

ثم يطرح " روزيناو " بعض الأسئلة التي تقود التحليل إلى حقل التعريفات الإجرائية؛ وهي :

١- ما الذي ينتشر حين يتجه الأفراد والجماعات، والمجتمعات، والحكومات والمؤسسات، والمنظمات متعددة القومية إلى العولمة ؟

٢- بأي الطرق - أو من خلال أية قنوات - يتم انتشارها ؟ أو كيف تحدث العولمة؟

٣- ما الذي يتراجع حين يتجهون إلى المحلية ؟

٤- ما هي القوى التي تفرض الانتشار، وتلك التي تدعم التراجع ؟

وبالنسبة للسؤال الأول، قسم " روزيناو " المواد والنشاطات التي تنتشر عبر الحدود إلى ست فئات، وهي السلع والخدمات، والأفراد، والأفكار والمعلومات، والأموال أو النقود، والمؤسسات، وأشكال من السلوك والتطبيقات .

وتتم عملية الانتشار - في رأيه - من خلال أربع طرق متداخلة مترابطة؛ هي:

١- التفاعل الحواري ثنائي الاتجاه، سواء حدث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بوساطة التليفون والفاكس أو من خلال المراسلة .

٢- اتصالات أحادية الجانب يدعمها الإعلام .

٣- المنافسة والمحاكاة .

٤- التماثل المؤسسى (وهو نتيجة للطرق السابقة). ويحذر " روزيناو " من أن هذه الطرق يمكن أن تعمل بوصفها قنوات للمحلية؛ حينما يحاول الأفراد والمجتمعات استخدامها للحفاظ على هويتهم وتقريب المسافات بينهم .

وقد ميز " روزيناو " بين العولمة والمحلية؛ فالعولمة تقود إلى إجبار الأفراد والجماعات والمجتمعات والحكومات وغيرها إلى استخدام أشكال السلوك والمشاركة نفسها من خلال عمليات أشمل وأكثر ترابطاً، أما المحلية فهي عكس ذلك. وفى حين تعمل العولمة بوصفها عملية لتوسيع الحدود، تعتمد المحلية إلى تعميق الحدود. وتشير ديناميكيات العولمة إلى المركزية والترابط والتكامل، ومن ثم فهي أشمل. أما ديناميكيات المحلية، فتشير إلى اللامركزية والتفتت، ومن ثم فهي أقل شمولاً (السيد يسين، ٩٨ : ٦ - ٨، *Roseneau 96 : 247-262*)

العولمة والرأسمالية :

ثمة اتجاه يربط بين العولمة والرأسمالية؛ حيث يرى بعض الباحثين أن الأولى ذروة مراحل تطور الأخيرة؛ فقد مرت الرأسمالية بمرحلة المنافسة الحرة، ثم مرحلة الاحتكار (أو المرحلة الإمبريالية)، والآن - فى سياق الثورة التكنولوجية الكبرى - يبلغ التوسع الرأسمالى ذروته، فيطيح بالحدود والقومية داخل المعسكر الرأسمالى نفسه بعد أن أطاح بحدود المجتمعات النامية منذ زمن بعيد. والعولمة هى هذا النمط الجديد من التوسع الرأسمالى الذى يعد من أهم سماته توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة (عبد الإله بلقزيز، ٩٧ : ٦). وثمة من يرى أن ظاهرة العولمة (أو الكوكبية) هى أحدث مرحلة وصل إليها قانون أساسى من قوانين الرأسمالية، وهو الاتجاه الثابت نحو المزيد من تركيز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية (إسماعيل صبرى عبد الله، ٩٧ : ١).

ويحدد أحد الباحثين خمسة أبعاد للعولمة، فى ارتباطها بالرأسمالية، هى :

- ١- الامتداد المكانى للرأسمالية بعد انتهاء الحرب الباردة.
 - ٢ - الاكتساح الأيديولوجى الثقافى للأفكار والقيم الرأسمالية، وهى التى تحدد ملامح العصر الليبرالى الجديد الذى نحياه .
 - ٣ - عملية تشكل طبقة عالمية (رأسمالية بالطبع) من خلال الاندماج متجاوز القومية (الكونى) بين الطبقات الرأسمالية فى العالم .
 - ٤ - المرحلة الجديدة من التراكم الرأسمالى على مستوى العالم، وهى التى تتسم بالتزايد الكبير فى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتجارة، والانتماءان الدولى، والتدفقات النقدية، وتدفق ذلك كله وسرعته.
 - ٥ - تدويل أو عالمية الدولة *Internationalization of the state*، بمعنى أن الدولة أصبحت أكثر استجابة لتدعيم التراكم الرأسمالى على مستوى العالم والتكيف معه (*Panitch 98 : 1-2*) .
- ويرى " شولت " *Scholte* أن العولمة قد أثرت بدرجة كبيرة على الرأسمالية، وقد تبدى ذلك فى خصائص الأسواق المالية الكونية، وعولمة الإنتاج، ومنظمات الأعمال الكونية. ويضيف أنه بفضل العولمة أصبحت المجتمعات فى العالم كله أكثر اتجاهها نحو الرأسمالية من أى وقت مضى (*Scholte 97b:44*) .
- ويرى آخرون أن العولمة عملية تقودها السوق من خلال أشكال متباينة من التنافس والتطورات التكنولوجية الاقتصادية، فهى التجلى الواضح لظاهرة قوى السوق وقد تحررت من قوانين الدولة وقيودها (*Sjolander 99:2,11*)، أو هى عهد السوق الذى سيغدو محاولة جديدة لتوحيد العالم، كما يرى " سمير أمين " (سيار الجميل، ٩٧:٥٣) .

٦- العولمة الاقتصادية:

كما سبق أن أشرت، يعد البعد الاقتصادي أهم أبعاد العولمة على الإطلاق، بل هو البعد المركزي فيها؛ فالعولمة عملية اقتصادية لها جذور ترجع إلى التغيرات الحادثة منذ الستينيات، ولها نتائج سياسية (Sjolander 99:3).

وثمة مظاهر متعددة للعولمة الاقتصادية، هي التجارة الكونية، وعولمة النشاط المالي، ومنظمات الأعمال الكونية. ويشير المظهر الأول إلى الإنتاج متجاوز الحدود، في إطار ما يسمى بالمصانع الكونية (أو عولمة الإنتاج) والمنتجات متجاوزة الحدود أو الكونية (الكوكاكولا على سبيل المثال). أما الثاني فيشير إلى العملات أو النقود الكونية *Supraterritorial Monies*، وعولمة البنوك *Banking*، والضمانات الكونية *Securities*، والمشتقات المالية *Derivatives* (Scholte 97: 435 - 440). أما الثالث فيشير إلى الشركات متعددة القومية، والاندماجات فيما بينها، مما أدى إلى بروز نمط تنظيمي إداري كوني متجاوز للحدود (Scholte 97b:440).

ويشير "عمرو محيي الدين" إلى عدة عناصر، يرى أنها تشكل جوهر مفهوم العولمة، التي بدأت بذورها الأولى في منتصف الستينيات، ثم أخذت تتضح معالمها في السبعينيات؛ وهي:

١- انهيار نظام بريتون وودز (١٩٧١ - ١٩٧٣).

٢- عولمة النشاط الإنتاجي من خلال التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد قامت الشركات الكونية أو متعددة الجنسية بالدور الأساسي في هذا المضمار.

٣- عولمة النشاط المالي، واندماج أسواق المال. ويشير إلى مظاهر ذلك، وهي: نشأة اليورو ماركت للعملات، وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، وإلغاء القيود المصرفية أو تحرير القطاع المصرفي من القيود المفروضة على حركته، وإلغاء القيود المفروضة على سوق الأوراق المالية، مما أدى إلى ظهور سوق كونية

للأوراق المالية، ونشأة أدوات مالية جديدة يطلق عليها المشتقات أو المستندات المالية (عمرو محيي الدين، ١٩٩٧ : ٢٧ - ٥٣).

ثانيا : العولمة بوصفها منظورا فكريا (الإطار النظري لدراسة تأثير العولمة على الدولة :

يشير " توماس كون " *Thomas Kuhn*، في مؤلفه الشهير " بنية الثورات العلمية "، إلى أن كل علم تسيطر عليه في مرحلة معينة من مراحل تطوره ما يسميه بالمنظور الفكري أو الإطار المرجعي *Paradigm*، ويقصد به رؤية متفق عليها بين دارسي العلم حول النظرية العامة والمشكلات الفكرية والأدوات البحثية والمناهج المستخدمة. بهذا المعنى، فإن المنظور الفكري هو طابع فلسفي علمي شامل، وتجري البحوث في إطار ذلك المنظور الفكري المسيطر، بصرف النظر عن اختلاف المدارس أو النظريات التي تنشأ في إطاره، وذلك في كل علم. ويطلق على العلم في هذه المرحلة العلم العادي *Normal Science*. ولكن سرعان ما يصل هذا المنظور إلى مأزق فكري أو منهجي؛ بسبب ثبوت خطأ افتراضاته، أو عدم اتساق مقولاته، أو تخطي الواقع لتلك المقولات، بمعنى يصبح هذا المنظور عاجزا عن تفسير مجموعة من الظواهر أو المشكلات الجديدة في العالم، مما يمهّد السبيل إلى الثورة العلمية، وظهور منظور فكري جديد، وهنا يدخل العلم مرحلة العلم غير العادي. وما إن يستقر المنظور الفكري الجديد ويصبح مسيطرا، حتى يتحول العلم إلى مرحلة العلم العادي، وهكذا .. (Kuhn 70:10-65).

بصرف النظر عن الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى نظرية كون، فإنه يمكن القول إن جوهرها ينطبق على تطور العلم الاجتماعي (خاصة علم السياسة) خلال نصف القرن الأخير. فحتى الستينيات تقريبا، سيطر على تحليل علم السياسة (وفي قلبه العلاقات الدولية) منظور فكري، هو منظور العالمية، منذ أن لاحظ "بنتام" أن ثمة تغييرا حدث في العالم منذ منتصف القرن السابع عشر، وأن ثمة حاجة ماسة إلى مصطلح جديد أطلق عليه التدويل أو العالمية. وكانت أهم ملامح هذا المنظور الجديد

(العالمية) ظهور الدول القومية، ومن ثم تأسيس نظام الدول *The States System* الذى دشّن مفهوم سيادة الدولة، وكونها الفاعل الرئيسى (أو الوحيد) فى العلاقات الدولية، وأرسى نظام حكم يستند إلى ذلك. ولكن منذ الستينيات، شهد العالم ظواهر ومشكلات جديدة، عجز منظور العالمية عن وصفها، فضلا عن وضع تفسيرات لها. ثم إن بعض افتراضات ذلك المنظور ثبت خطأها. من هذه الظواهر الجديدة ظهور الشركات متعددة الجنسية، وثورة الاتصالات الحديثة، وظواهر الأسواق الكونية .. إلخ. ثم إن مشكلات جديدة دهمت سكان العالم، وعجز نظام الدول ذات السيادة عن وضع حلول لها، منها المشاكل البيئية الكونية، والإشعاع النووي، والإرهاب .. إلخ. كما أن بعض افتراضات منظور العالمية، مثل الدولة ذات السيادة، ثبت خطأها، أو على الأقل لم تعد صحيحة تماما .

هكذا ولج علم السياسة (وفى قلبه العلاقات الدولية) منذ الستينيات ،وتأكد ذلك فى الثمانينيات، مرحلة العلم غير العادى، حيث يتعايش منظورا العالمية والعولمة معا. أى أن ثمة منظورا فكريا جديدا فى علم السياسة، وإن لم يكن قد سيطر بعد على العلم، هو منظور العولمة. (Scholte 97 : 14) .

ثالثا : التمييز بين العولمة وبعض المفاهيم الأخرى المتداخلة معها :

ثمة مفاهيم متعددة تتداخل مع مفهوم العولمة، ومن ثم يجب وضع فواصل علمية أكاديمية بينها، أهمها مفهوم التدويل أو العالمية *Globalization*، ومذهب العولمة *Globalism* .

١- التمييز بين العولمة ومذهب العولمة :

تشيع التفرقة بين مفهومين للعولمة : *Globalism, Globalization*، فالأول يشير إلى العملية، والثانى يشير إلى المذهب أو الأيديولوجية أو القيم. وقد سبق أن وضحت مفهوم العولمة بوصفه عملية، أما مذهب العولمة فيشير إلى انتشار القيم الغربية عموما، والأمريكية خصوصا، والترويج لها، كالديمقراطية الليبرالية

والتخصيصية والتعددية وحقوق الإنسان وغيرها. وثمة أطروحات مهمة ترتبط بالعولمة بهذا المعنى، مثل نهاية التاريخ لفوكوياما وصدام الحضارات لهنتجتون، وغيرها (حسن نافعة، ٩٩).

ثمة مرادفات متعددة للعولمة بوصفها مذهباً أو نظاماً قيمياً، مثل فكرة الأمركة، وهي تشير إلى انتشار القيم الثقافية الأمريكية والنمط السلوكي الأمريكي، وسيطرتها على أنواق الناس في أرجاء العالم (بول سالم، ٩٧ : ١٢). بعبارة أخرى تعنى العولمة - بهذا المفهوم - تعميم نمط حضارى يخص بلداً معيناً، هو الولايات المتحدة، على بلدان العالم أجمع (عابد الجابري، ٩٧: ٣). وبصفة عامة ترادف العولمة مذهب التغريب الكونى، أو عولمة الحضارة ودفع الحضارات الأخرى إلى المتاحف والذكريات، وعولمة نمط الحياة الغربى (إسماعيل صبرى عبد الله، ٩٧ : ٢١، جلال أمين، ٩٧ : ٣٢ - ٣٣).

بالإضافة إلى ما سبق، قد يكون مفهوم العولمة - بوصفه مذهباً - مرادفاً لمفهوم "عالم ما بعد التاريخ" عند "فوكوياما"، حيث يرى الأخير أن العالم فى المستقبل المنظور سينقسم إلى عالمين : العالم التاريخى (الذى لا يزال غارقاً فى التاريخ)، وعالم ما بعد التاريخ (الذى تخطى التاريخ). وبالنسبة للمفهوم الأخير، يرى أنه مرادف للديمقراطية الليبرالية، وسيادة النظام الرأسمالى، وسيكون الاقتصاد هو المحور الرئيسى للتفاعل بين الدول فى هذا العالم، فى حين تتضاءل أهمية سياسة القوة، وسيادة السلام بين أرجاء عالم ما بعد التاريخ، بفضل الطبيعة الخاصة للشرعية الديمقراطية الليبرالية، وبفضل قدرتها على إشباع حاجة الإنسان لنيل الاعتراف (فوكوياما، ٩٣ : ٢٤٢).

٢- التمييز بين العولمة والتدويل أو العالمية :

يتداخل مفهوم "التدويل أو العالمية" مع مفهوم العولمة، بل يستخدمهما بعض الباحثين بوصفهما مترادفين، حيث يتم استخدام مصطلح العولمة للإشارة إلى زيادة

التفاعلات أو الحركات عابرة الحدود (البشر والسلع ورؤوس الأموال والاستثمارات والصراعات الإثنية والأفكار وغيرها) بين الدول، بما يؤدي بنا إلى مفهوم الاعتماد المتبادل العميق بين الدول، وهو جوهر مفهوم العالمية، وليس العولمة. فالأخيرة تشير إلى تفاعلات أو حركات متجاوزة للحدود، كما سبق وأشرت (Scholte, 97b : 430 – 431).

بصفة عامة، يشير مفهوم " التحويل أو العالمية " إلى تكثيف التفاعلات بين الدول القومية، التي تتفصل عن بعضها وبعض بحدود مميزة واضحة، وبمسافات معروفة، وبوقت ثابت مطلوب لعبور المسافات بين أقاليمها. وفي إطار منظور " العالمية " يمكن للدول أن يكون لها تأثيرات عميقة واسعة المدى على بعضها وبعض، ولكنها تظل أماكن مميزة منفصلة. وبينما يتكون المجال الدولي من مجموعة من الدول ذات الحدود المميزة، يتكون المجال الكوني من شبكات ووحدات متجاوزة الحدود. وبينما تتطلب التفاعلات الدولية (مثل تجارة القطن مثلا) أن يعبر الناس المسافات بين الدول في وقت طويل نسبيا، فإن التفاعلات الكونية (مثل التدفقات المالية) تتسم بالفورية ولا تقيد المسافات. وتتمدد الظواهر الكونية عبر العالم في الوقت نفسه، وتحرك بين الأماكن بشكل فوري (in no time)، وهي توصف لذلك بأنها " فوق إقليمية " *Supraterritorial*. وبينما يتأثر الاعتماد المتبادل الدولي بشدة بتقسيمات الدولة القومية، فإن التفاعلات الكونية لا تخضع - نسبيا - لهذا التأثير (Scholte, 97 : 15).

من وجهة نظر اقتصادية، تشير العولمة إلى تغير كفي في الاقتصاد الدولي؛ فمن ناحية تكون الاقتصادات الوطنية، على الرغم من استمرارها، جزءا من كل، ويعاد ترتيبها في هذا الكل بالعمليات والتفاعلات الدولية، ومن ناحية أخرى، تتضمن العولمة درجة من التكامل الوظيفي بين الأنشطة الاقتصادية الدولية المتفرقة. بعبارة أخرى، تعد العولمة صيغة أكثر تطورا من العالمية. (Clark, 97:20).

القسم الثاني - تأثير العولمة على الدولة :

ثمة تصورات تذهب إلى أن العولمة تعنى انهيار قوة الدولة، وستؤدي إلى انتهائها أو تلاشيها، أو ستمهد لخروج الدولة من التاريخ، على نحو يذكّرنا بما تتبأ به كل من الليبراليين واللينينيين في مطلع القرن العشرين، وكرره الوظيفيون في منتصفه (Scholte, 97b : 427, *New Political Economy*, Mar 97: 1-6). فيرى أحد الدارسين أن العولمة تشير إلى حقبة ما بعد الدولة القومية، وتدشن لأخرى قد لا تكون حقائق العصر الحديث السائدة منذ قرابة خمسة قرون من مكونات مشهدها، ومن ثم ترسي مداميك ثورة جديدة في التاريخ ستكون قوتها المجموعة الإنسانية بدلا من الجماعة الوطنية والقومية (عبد الإله بلقزيز، ٩٧ : ١).

ولن نعدم تصورات مقابلة تصف التصور الفائق بالخرافة أو الخيال (Economist 97:2)، ففي إطار الصعود المتزايد للعولمة، تشهد الدولة عهد قوتها، كما أنه في أواخر القرن العشرين دعمت سلطة الدولة ولم تضعف، وزادت مجالات سيطرتها ولم تتضاءل (Scholte, 97b : 428).

في الحقيقة لا يمكن - بحال - قبول هذه التصورات؛ فالعولمة لم (ولن) تؤدي إلى انتهاء الدولة أو تلاشيها، كما أنها لم تدعها دون أن تمسها. ويمكن - في هذا الإطار - تقديم رأي توفيقى وسط؛ فالعلاقة بين العولمة والدولة تتدرج في إطار التفاعل بين الاستمرارية والتغير، كما أن استمرار الدولة مرهون أساسا بقدرتها على الإمساك بزمام العلاقات الداخلية والخارجية لها، مع التركيز على أن ثمة تغيرات طرأت على قدرات الدولة وقوتها ووظائفها وأدوارها، وكذلك على عملية صنع القرارات فيها .. إلخ (Scholte, 97b:428-429). بعبارة أخرى، أدت العولمة إلى إعادة هيكلة الدولة (Restructuring of the State, Mar,96:882,Clark,97:1) بمعنى حدوث تغير أو تحول Shift في طبيعة الدولة وقوتها ودورها ووظائفها ومركزها في النسق العالمى. وبعبارة أكثر تحديدا، فإن منظور العولمة *Globalization Paradigm* يعنى انتهاء نظام الدول بمبادئه وقواعده التقليدية - التى تبلورت عقب صلح وستفاليا

١٦٤٨، وهى التى حكمت العلاقات الدولة لما يزيد عن ثلاثة قرون - ويرسى مبادئ وقواعد جديدة للدولة فى ظل العولمة السياسية العالمية. إلى أى مدى تختلف المبادئ والقواعد الجديدة عن نظيراتها التقليدية (فى ظل نظام وستفاليا)؟ هذا ما سأحاول مناقشته فى الصفحات القادمة .

بادئ ذى بدء، يمكن تصنيف تأثيرات العولمة على الدولة إلى ثلاث مجموعات: تأثيرات ذات طابع كونى، وأخرى عامة، وثالثة هيكلية .

المجموعة الأولى : تأثيرات ذات طابع كونى :

أولا - بلورة نظام عالمى (كونى) شمولى :

يرى الكاتب الفرنسى " راموننت *Ramonent* " أنه على شاكلة النظم الشمولية نفسها، وهى التى تقوم على أساس التنظيم السياسى واحتكار السلطة، وتهيمن على كافة الأنشطة السياسية، وتتبنى فيها المعارضة؛ نجد اليوم أن العولمة تفرز نظاما عالميا شموليا، يتسم بخصائص النظم الشمولية نفسها المعروفة فى الداخل، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو غيرها .

من الناحية الاقتصادية، يفرض هذا النظام نماذج معينة للتنمية ولا يعترف إلا بها (النموذج الليبرالى أو اقتصاد السوق)، ومعايير محددة لها (المعايير الغربية) وسياسات اقتصادية يرى أنها مناسبة، ويتحكم فى كثير من الأنشطة والضوابط الاقتصادية من خلال مؤسسات التمويل الدولية والشركات الكونية وأسواق رأس المال وغيرها (*Ramonent* , 97)، ويحكم حركة الاقتصاد الكونى وإدارته. ومن الناحية السياسية، يفرض هذا النظام نمطا معينة من النظم السياسية (الديمقراطية الليبرالى)، ومعايير محددة لها (المعايير الغربية)، ويتحكم فى توجهاته وممارساته، سواء من خلال المؤسسات السياسية الدولية كمجلس الأمن، أو مجموعة السبعة *G 7* التى عددها البعض مجلسا لإدارة العالم. ويتميز هذا النظام بهيمنة عدد قليل من الدول على مؤسساته وعملياته دون مشاركة حقيقية من جانب الغالبية العظمى لدول العالم، وهو مل

يعنى - بطبيعة الحال - أنه نظام غير ديمقراطى (28 - 27 : 97 Scholte). ويرى "هنتجتون" أن الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تهيمن على المؤسسات السياسية والأمنية الدولية، وتهيمن - مع اليابان - على المؤسسات الاقتصادية الدولية، ويتم تسوية القضايا السياسية والأمنية العالمية بطريقة فعالة بواسطة مجلس إدارة مكون من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان (Huntington, 93:39-40)

ثانيا : التقسيم الدولى الجديد للعمل :

يشير " روبرت كوكس R.Cox " إلى أن العولمة تتضمن تدويل الإنتاج والتقسيم الدولى الجديد للعمل .. (15 : 97 Scholte). فما هى ملامح التقسيم الدولى الجديد للعمل الذى أفرزته التطورات الكونية؟

يتسم التقسيم الدولى الجديد للعمل، على عكس سابقه، بزيادة معدلات الإنتاج ذى القيمة المضافة العالية الذى يميز الدول المتقدمة وحجم ذلك الإنتاج. وأهم ما يميز هذا النوع من الإنتاج تكثيف تطبيق المعرفة العلمية، مثل صناعة المعلوماتية والاتصالات والفضاء والأدوية والمواد الجديدة والمخلقة، وتطبيق الهندسة الوراثية، واستخدام أنواع الطاقة الجديدة نسبيا، بينما ازدادت حصة دول الجنوب فى الصناعات كثيفة العمالة أو الملوثة للبيئة، فقد تحولت صناعة المنسوجات من مراكزها التقليدية فى بريطانيا والولايات المتحدة إلى دول شرق وجنوب آسيا، وبرزت كوريا الجنوبية بوصفها أكبر منتج للصلب والسفن فى العالم فى بعض السنوات (مصطفى كامل السيد، ٩٨ : ٢٢ - ٢٣). ويفسر البعض هذه الظاهرة الأخيرة (زيادة حصة الدول النامية فى الإنتاج الصناعى) بعولمة الإنتاج. ففى نطاق عولمة الإنتاج أصبح من الممكن، بل من المرغوب فيه، انتقال عدد كبير من الأنشطة إلى دول الجنوب فى إطار نظام الحلقات، خاصة حلقة الإنتاج، لما يتطلبه من مستويات معينة من المهارة (عمرو محيى الدين، ٩٧ : ٣٥). ويمكن تفسير ظاهرة الدول الصناعية الجديدة فى هذا الإطار .

بالإضافة إلى ذلك، يتسم التقسيم الدولي الجديد للعمل، مثل سابقه، بتراتبية *Hierarchy* واضحة. وإذا كانت التراتبية القديمة وضعت دول العالم داخل طبقتين : أقلية من الدول الصناعية ذات الاقتصادات متكاملة الهياكل (دول المركز) ، وأغلبية من الدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية (دول المحيط)؛ فإن التقسيم الدولي الجديد للعمل أكثر تعقيدا؛ إذ توجد على قمته الدول ما بعد الصناعية التي تكاد تحتكر فيما بينها توليد المعارف العلمية الجديدة وتطبيقها في مجال التكنولوجيا، ويترجع الإنتاج المادى في مجتمعاتها ليعمل أغلب مواطنيها في قطاع الخدمات، وتليها دول صناعية تقليدية لم تحدث النقلة بعد إلى مرحلة ما بعد الصناعة، ثم تأتي بعدها الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية التي لم تتحرر بعد من التبعية التكنولوجية والمالية للفتة الأولى من الدول. ثم تأتي - بعد ذلك - دول الجنوب التي تنتج المواد الأولية وتصدرها، وتقوم ببعض الإنتاج الصناعى، دون أن يحتل القطاع الأخير وصادراته فيه المكانة التي يحتلها في الدول الصناعية الجديدة. وأخيرا، يوجد على قاعدة هذا الهرم ما يسمى بالدول الأقل نموا، أو الدول الفقيرة في الجنوب، وبعضها تدهورت هياكله الإنتاجية على نحو لم يعد يسمح لها إلا بمشاركة محدودة في السوق العالمية. وهكذا، فإن التراتبية الجديدة تتكون من مراكز رئيسية، وأخرى فرعية، وأشباه محيط، ومحيط، ومراكز أخرى تتعرض للتهميش (مصطفى كامل السيد، ٩٨ : ٢٣ - ٢٤)

فى ظل هذا التقسيم الدولي الجديد للعمل، تتزايد أهمية الاقتصاد الرمزى وقطاع الخدمات فى الدول ما بعد الصناعية، بينما تتضاءل أهمية الإنتاج المادى (أى قطاعات الزراعة والصناعة) تدريجيا. وبينما تستزايد أهمية الإنتاج المادى (وخصوصا قطاع الصناعة) فى الدول الصناعية والصناعية الجديدة، يحتل الإنتاج المادى (وخصوصا إنتاج المواد الأولية والطاقة) مكانة مهمة فى دول الجنوب سواء منخفضة الدخل أو الفقيرة (المصدر السابق : ٣٤ ، ألفين توفلر، ٩٥ : ٨٣ - ٨٥ ، عمرو محيى الدين، ٩٧ : ٤٢).

فضلا عن ذلك، يتميز هذا التقسيم بالتنسيق المتزايد في كل الدول لبعض قطاعات المواطنين (مصطفى السيد، ٩٨ : ٢٥)؛ فقد لاحظ بعض الباحثين أننا نعيش في ظل العولمة مرة أخرى، كما كتب ماركس في نهاية القرن التاسع عشر؛ عصر تبلور نظام طبقي عالمي سواء على صعيد الطبقة الرأسمالية أو العمالية. فقد تشكلت طبقة عالمية مرتبطة بالتفاعلات الإنتاجية الاستثمارية وطبقة إدارية عالمية ذات مهارات وقدرات فنية على مستوى العالم، ورغم أنه كان ينظر إلى الطبقة العمالية على أنها مغروسة في إطارها وثقافتها القومية، فإن هذه الخصوصية انتهت مع هجرة العمال، والتوحيد المتواتر لمتوسطات الأجور على المستوى العالمي. بعبارة أخرى، نحن إزاء تشكل طبقات عالمية (Halliday 96 : 630) .

وأخيرا، يتسم التقسيم الدولي الجديد للعمل بالتهميش المتزايد لأعداد متزايدة من الدول في الجنوب، ولأعداد متزايدة من المواطنين في مختلف فئات الدول^(٩). وبالنسبة لهذه النتيجة الأخيرة، يلاحظ أن ظواهر البطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعي توجد في الدول الصناعية، كما توجد بصورة متزايدة في الدول الصناعية. فالعالم الرابع، هو التعبير الذي صك لتسمية الفقراء في الدول المتقدمة (مصطفى السيد، ٩٨ : ٢٥).

ثالثا : الدولة بوصفها فاعلا في السياسة العالمية :

كما هي العادة، سأبدأ بالتصور المتطرف حول وضع الدولة بوصفها فاعلا في السياسة العالمية. ويرى " صمويل هنتجتون " *S. P. Huntington* أن الحضارة *Civilization* تحل محل الدولة بوصفها وحدة أساسية *Primary Unit* في السياسة الكونية (1 : 98 *Drezenr*). ويعرف الحضارة بأنها أعلى تجمع ثقافي للناس، وأوسع مستوى من الهوية الثقافية للشعب، وهي تالية لما يميز البشر عن الأنواع الأخرى. وتتحدد الحضارة بكل من العناصر الموضوعية المشتركة؛ مثل اللغة والدين والتاريخ

(٩) سافرد لتحليل تأثيرات العولمة على دول الجنوب مناقشة مستقلة .

والعادات والمؤسسات والتحديد الذاتي الذى يقوم به الشعب لنفسه. ويضيف أن الناس يستطيعون إعادة تحديد هوياتهم، وهم يفعلون ذلك، والنتيجة هى تغير تكوين الحضارات وحدودها. والحضارات تمتزج وتتداخل، وقد تتضمن حضارات فرعية (مثل الحضارة الإسلامية) ، ولكن تظل كيانات هادفة. ويقسم " هنتجتون " العالم إلى سبع أو ثمان حضارات كبرى، هى الحضارات الغربية والإسلامية والكونفوشيوسية واليابانية والهندية والسلافية الأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية وربما الأفريقية. (Huntington 93 : 22 – 25)، ويرى أن عالم ما بعد الحرب الباردة سيشهد تفاعلا (صراعيا) بين هذه الحضارات. كأنه ينظر إلى الحضارات بوصفها فواعل كونية جديدة، لها حدودها الواضحة التى تفصلها عن غيرها، وأن الدول نفسها ربما تتماهى فيها، دون الحديث عن أن كافة مظاهر التفاعل الكونى ستتحدد فى الأطر الحضارية. ويستند تحليل هنتجتون إلى الأهمية المتجددة للقوى الثقافية، أو الرغبة المتنامية عند البشر لأن يكونوا جزءا من قبيلة أو حضارة تستثنى غيرها، ونادرا ما تتسامح معها (Drezner 98:1). وإن كان هنتجتون يحذر من أنه لا يقصد أن الدول سوف تختفى، ولكن دورها بوصفها فاعلا فى السياسة العالمية سيتراجع لصالح الحضارات (Huntington 93:48). وقد لاقت الأفكار السابقة معارضة واسعة؛ فرأى البعض أن ثمة عيوباً أساسية فى افتراض أن الحضارة تحل محل الأيديولوجية أو الدولة عقب الحرب الباردة بوصف ذلك مرجعا أساسيا للقياس. من أهم تلك العيوب أنه ينطلق من أن الفوارق الحضارية قادرة على الصمود فى وجه اتجاه لا يقاوم نحو توحيد المجتمع البشرى، ثم إن لنا أن نتساءل : هل يمكن لأوجه التكامل فى الاقتصاد العالمى أن تصمد فى وجهها الثوابت فى الحضارات، خاصة أن " هنتجتون " نفسه يسلم بأن الحضارات تتغير" ؟ (محمد سيد أحمد، ٩٣ : ٩٤ - ٩٥). ويرى آخرون أن هنتجتون أحيا جدلا قديما فى دراسة الشؤون الدولية حول العلاقة بين عمليات العالم الأصغر والعالم الأكبر؛ فأنصار النظرية الأولى يختارون الدولة القومية بوصفها الوحدة الأساسية فى السياسة الدولية، أما مشايعو الثانية فينظرون إلى الشؤون الدولية

من خلال المستوى الأرفع للحضارات التي تنتمي إليها الدول القومية. ولكن تبقى صناعة القرار السياسي - الذي تقوم به وحدات الدول القومية - العامل الوحيد الذي يسهل التعرف عليه بوصفه محددًا للأحداث على الساحة الدولية، وتظل الدولة ذات السيادة وتمايزها الظاهرة الكبرى على الساحة الدولية، وليست التكتلات أو الوحدات التي تتجاوزها (ويكس، ٩٦ : ٩٣). وينتقد "عجمي" أفكار "منتجتون"، ويؤكد أن الدول ستظل أكثر الفاعلين قوة في الشؤون الدولية، وأن الحضارات لا تسيطر على الدول، وإنما تسيطر الأخيرة على الأولى، وتصرف الدول نظرها عن روابط الدم والعقيدة حين يكون ذلك من مصلحتها، وتهتم بهذه الروابط حين تحتاج لذلك (*Ajami* 93:2-3).

ومن الناحية المنهجية، ثمة من يؤكد أن مصطلح العلاقات أو السياسات الدولية لم يعد ملائمًا لوصف الحقل، فهو يهتم بالأساس بالعلاقات بين الدول، ويعدّها الفاعلة الرئيسية في السياسة الدولية. ولذلك - وفي ضوء تراجع دور الدولة النسبي بوصفها فاعلاً وبرز فاعلين جدد، تزايد وزنهم النسبي في السياسة العالمية، تم اقتراح مصطلح "السياسات العالمية" *World Politics* (Smith and Baylis 97:3-4) أو ما بعد الدولية *Post - Internationalism* بوصفها أكثر ملاءمة لوصف الحقل (*Roseneau* 95:31).

ويرى "روزيناو" أن التغيرات العالمية أنهت مرحلة "مركزية الدولة" في السياسة الدولية، وأدت إلى تقسيم العالم إلى وحدتين منفصلتين متجانستين؛ فإلى جانب العالم التقليدي الذي كانت اليد العليا فيه للدولة، نشأ عالم آخر متعدد المراكز له سياسات وقواعد خاصة به، يطلق على الفاعلين فيه *The Sovereignty Free Actors (SFAs)* وأهمهم الشركات متعددة الجنسية والأقليات الإثنية والجماعات المهنية والأحزاب السياسية والمنظمات عابرة الحدود وغيرها. هؤلاء الفاعلون *SFAs* قد يتعاونون أو يتنافسون مع الفاعلين المرتبطين بالدول *The Sovereignty-bound Actors (SBAs)*. إذن فقد، أصبح عالم الفاعلين

الدوليين عالمين، لكل منهما مصادر قوته وتحدياته، وهو الأمر الذى يفسر - جزئيا - حالة الاضطراب فى السياسة ما بعد الدولية. (Roseneau 95:41-44)

ويتصور الباحث أنه - بتأثير العولمة - لم تعد الدولة الفاعل الأساسى فى السياسة العالمية، بل ثمة تعددية فى الفاعلين، مع تراجع الوزن النسبى للدولة -باطراد- لصالح فاعلين آخرين. وتعد الشركات متعددة الجنسية *TNCs* أهم الفاعلين فى السياسة العالمية على الإطلاق، سواء من حيث القوة الاقتصادية أو من حيث التأثير والنفوذ الكونى (Ramonent 97, Willetts 97:303). أضف إلى ذلك أن الدولة ذاتها تفقد سيادتها، سواء فى مواجهة الأنشطة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية، أو فى مواجهة التهديد العنيف (أو الإرهابى) من قبل المنظمات الإجرامية والعصابات .

لذلك فإن صنع السياسة الكونية يتضمن نظاما معقدا يشمل الحكومات والشركات الكونية والمنظمات غير الحكومية وغيرها. واقترح البعض مصطلح "*Transnational Actors*" أو الفاعلين متعددى / متجاوزى الجنسية، ليشير إلى كل فاعل غير حكومى من بلد معين، له علاقات مع أى فاعل آخر من بلد ثان أو مع منظمة دولية، ويصنفهم إلى فاعلين شرعيين *Legitimate Transnational Actors* وغير شرعيين *Non-legitimate Transnational Actors*. وتضم الفئة الأولى المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والشركات متعددة الجنسية، أما الفاعلون غير الشرعيين فمن أمثلتهم العصابات وحركات التحرير والمافيا.... إلخ (Willetts 97:287-289). وبصفة عامة، يصنف "شولت" *Scholte* الفاعلين فى السياسة العالمية - غير الدولة - وفقا لمفهوم *governance* (الذى يشير إلى السيطرة على نشاط ما وتحقيق النتائج المرغوبة، وقد يعنى التنظيم *Regulatory*) إلى أربعة أنماط. وفى البداية، يؤكد "شولت" أن العولمة هى التى أدت إلى ظهور عدد هؤلاء الفاعلين أو زيادتهم وتزايد تأثيرهم وأدوارهم فى السياسة العالمية. وهذه الأنماط هى :

١- نمط التنظيم دون مستوى الدولة : *Sub-State Global Governance*

والفاعلون فى هذا المستوى هم السلطات المحلية (الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم ... إلخ) .

٢- نمط التنظيم فوق مستوى الدولة (المستوى الرسمي) *Supra- State Global Governance*

والفاعلون هنا هم المنظمات الدولية (الحكومية أو بين الحكومات)، وهى التى يجب أن يعاد تسميتها إلى المنظمات أو الوكالات الكونية *Global Agencies*

٣- نمط التنظيم الكونى الخاص أو السوقى : *Marketized Global Governance*

والفاعلون هنا الشركات متعددة الجنسية، ومؤسسات التمويل الخاصة، والأسواق المالية، وغيرها من المنظمات الكونية التابعة للقطاع الخاص .

٤- الحركات الاجتماعية الكونية : *Global Social Movements*

مثل حركة السلام الأخضر، ومنظمة الصليب الأحمر، ومنظمات حقوق الإنسان، وحركات المرأة، والخضر، وغيرها (Scholte 97 : 23-26) .

رابعاً - العولمة وفكرة التجانس أو الكونى وتوابعها :

إن فكرة التجانس العالمى أو الكونى *Global or World Wide Homogenization* ليست جديدة، وإنما الجديد ربط هذه الفكرة آلياً بعملية العولمة؛ بمعنى ادعاء أن العولمة ستؤدى إلى التجانس بين شعوب العالم ودوله. وثمة توابع متعددة لفكرة التجانس هذه؛ أهمها المجتمع الكونى أو المجتمع الإنسانى الواحد والثقافة الكونية، والإدراك أو الشعور الكونى، والهويات فوق مستوى الدولة، والتأثيرات المحتملة أو المؤكدة لذلك كله على الثقافات والهويات القومية. وهكذا تتحدد مهمة الباحث فى مناقشة القضيتين الآتيتين :

١. هل أدت العولمة إلى إحداث التجانس بين شعوب العالم ؟ وهل ثمة ثقافة كونية بازغة ؟

٢. ما هي التأثيرات المحتملة للعولمة على الهوية القومية والثقافة الوطنية ؟

١. العولمة والتجانس الكوني والثقافة الكونية :

يرى البعض أن النظرة الكلية للعولمة تتضمن فكرة التجانس أو التماسك، فإننا في ظل العولمة متمثلون بصرف النظر عن أى اختلافات عرقية أو دينية أو ثقافية (Sjolander 99:11). ويرى آخرون أن العولمة خلقت إحساسا متاميا بما يمكن أن نسميه الإدراك الأخلاقي العالمي. وقد سبق أن تحدثت عن فكرة المجتمع الكوني بوصفها محورا من محاور الجدل حول فكرة التجانس هذه.

وبالنسبة لفكرة الثقافة الكونية، نجد أن " باربر Barber " و " فوكوياما " يعتقدان أن القوى الاقتصادية تؤدي إلى خلق ثقافة عالمية متجانسة (Drezner 98:1). ويشير " روبرتسون R. Robertson " إلى أن العولمة تتضمن تطور ما أسماه بالثقافة الكونية (Clark 97:23)، وبطبيعة الحال فإن وسائل الإعلام الدولية قد قامت بدور مهم في هذا الإطار، حيث يشير البعض إلى أنها جعلت من الممكن تصور ثقافة عالمية سواء بالنسبة للنخبة أو للعامة، يتواصل المنتمون إليها عن طريق اللغة الإنجليزية، وليس عن طريق اللغة الوطنية (Hirst and Thompson 96:184). ويقترح البعض مفهوم ثقافة العولمة أو العولمة الثقافية، للإشارة إلى التأثيرات الثقافية للعولمة على الدولة (عبد الإله بلقزيز، ٩٧ : ٤ - ٧) .

وبطبيعة الحال فإن هناك من يرفض التصور السابق، ويؤكد على فكرة الاختلاف وليس التجانس أو التماثل، في ظل عالم تسوده العولمة، حيث تسود فكرة الأنا والآخر، وهي جوهر الاختلاف، وليس التجانس الذى كانت تنشده العولمة. ويحدد البعض معوقات التجانس الذى كانت تنشده العولمة بمجموعة من العوامل؛ هي المزايا التكنولوجية والمعرفية والمعلوماتية، والتخصص فى الإنتاج والعمل، وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها، والظروف الاجتماعية والنزاعات العرقية والقبلية أو النزاعات حول أقاليم اقتصادية (Sjolander 99:10-11). ويؤيد خط التفكير نفسه " روزيناو "، ويؤكد " هنتجتون " : فالأول ينفي فكرة التجانس أو التماثل بين الأفراد

فى العالم، وبعدها من ضمن الآثار الحتمية للعولمة التى يرفضها (Roseneau 95:37).
ويكفى أن أشير إلى أطروحة الثانى حول صراع أو صدام الحضارات، للتأكيد على
تأييده لفكرة الاختلاف والانقسام الثقافى، بل والصراع فى عالم ما بعد الحرب الباردة.
وكان " هنتجتون " أكثر صراحة حينما لفت النظر إلى أن المفهوم القائل بأنه يمكن أن
تكون هناك حضارة أو ثقافة عالمية هو نفسه فكرة غريبة، تتناقض بصورة مباشرة مع
الاختلافات الثقافية الأساسية بين الحضارات (Huntington 93:41). ويؤكد "الجابرى"
أنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد فى يوم من الأيام،
وإنما وجدت - وتوجد وستوجد - ثقافات متعددة متنوعة، يعمل كل منها على الحفاظ
على كيائها ومقوماتها الخاصة. من هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانعكاش،
ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، ومنها ما ينعزل حيناً وينتشر حيناً آخر (عابد
الجابرى ٩٧ : ١). ويلفت باحث آخر النظر إلى أن التنوع الثقافى بصفة عامة فى
أرجاء العالم يعد أحد تحديات العولمة أو معوقاتهما (Scholte 97a : 645) .

يمكن القول، ودون تحيز لهذا الاتجاه أو ذاك، إن العولمة ليست عملية
تصاعدية لإحداث التشابه أو التجانس الثقافى بين شعوب العالم. بعبارة أخرى، إنها لن
تؤدى إلى وضع نهاية للتنوع الثقافى فى العالم. صحيح أن تجاوز الحدود بواسطة
وسائل الإعلام قد أدى إلى توفير قبول عالمى لمجموعة من الموضوعات والأفكار
والمعايير والعادات، وصحيح أيضاً أنه بفعل معدلات العولمة الاقتصادية، أصبح الناس
فى مناطق متباعدة من العالم يأكلون ويشربون ويسمعون ويشاهدون ويلبسون
ويستهلكون الأشياء نفسها فى الوقت نفسه، لكنه من الصحيح أيضاً أن المشاهدين مثلاً
لفيلم كوني مثل " تيتانيك " Titanic من مناطق متباعدة حضارياً سيفسرونه بطرق
مختلفة، كذلك سيستخدمون المنتج الكونى بطرق متباعدة.... وهكذا (Scholte 97 :
18). ورغم ذلك كله، فإن للعولمة - أولاً - تأثيرات على الهوية، وثانياً على الثقافة
الوطنية.

٢- العولمة والهوية القومية (أو العولمة والتفكيك) :

يثير تحليل تأثير العولمة على الهوية القومية أو الوطنية تساؤلا مهما حول علاقة العولمة بالتفكيك *fragmentation*. ويرى البعض أن العولمة أولاً حركة تفكيكية (1 : 97 *New Political Economy* *Fragmentory movement*)، أو أن العولمة والتفكيك مفهومان توأمان : بمعنى أن العولمة تقود اتجاهات تفكيكية داخل الدول، سواء أكانت متقدمة أم نامية، و بصفة خاصة داخل الأخيرة (Clark 97:17). ويتصور البعض الآخر أن التفكيك والعولمة يسيران جنباً إلى جنب (Halliday 96 : 927)، ولكن ثمة اتفاقاً على أن اتجاه التفكيك يؤثر بدرجة أشد وبصورة أكبر على الدولة في الجنوب، بدرجة لا تقارن مع نظيرتها في الشمال (Dessouki 93 : 113). بطبيعة الحال فإننا لن نعدم تصورات مقابلة، تنطلق من الافتراضات الليبرالية حول العولمة، تؤكد على النتائج المفيدة للعولمة، فهي تؤدي إلى توافق مجتمعي (Clark 97 : 17) .

أياً ما كان الأمر، فإنه بتأثير العولمة يتم إضعاف الهوية القومية (أو التكامل الوطني)، وتشجيع هويات تتخطى الدولة *Supra-National*، وتقوية أخرى دون المستوى القومي *Sub-national Loyalties*. فمن ناحية، تواجه كافة الدول مشاكل تتعلق بالتكامل القومي أو الوطني، مع اختلاف في الدرجة - بطبيعة الحال - بين الدول المتقدمة ودول الجنوب، في السنوات الأخيرة، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة (Halliday 96 : 113 : 93 Dessouki 628)، ومن ناحية أخرى، أدت التطورات الكونية إلى تقوية الهويات دون المستوى القومي، أو هويات التجمعات التحتية *Subgroupism* كما يسميها "روزيناو"، ودعمها خاصة بين الجماعات الإثنية داخل الدولة (Scholte 97 : 21-22). ويتجلى هذا الاتجاه في الهويات الإثنية أو القومية التي ظهرت في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، والكثير من دول الجنوب ويوغوسلافيا.... إلخ. ففي عام ١٩٩٥، وفقاً لتقرير "معهد ستكهولم الدولي للسلام"، يتضح أن كل الحروب الخطيرة على مستوى العالم كانت حروباً أهلية، ويتصور البعض أن هذا قد يعنى ارتداد العالم إلى صورته الطبيعية، حيث التقسيم الاجتماعي وتعدد الهويات والولاءات (Halliday

96:628). ومن ناحية ثالثة، أدت العولمة إلى ظهور هويات فوق قومية تتخطى مشاعر التماسك القومى والهوية الوطنية ودعمتها. فنتيجة لنمو وسائل الإعلام متجاوزة الحدود، انجذب الكثيرون من سكان الدولة إلى هويات ربما تتخطى مشاعر التماسك أو الاندماج الوطنى (Scholte 97: 21). وقد لاحظ البعض ظهور ما أسماه "قبائل عالمية" ويقصد بها نمو التفاعلات وزيادة الروابط بين الجماعات القومية عبر الحدود، مثل تجمعات الصينيين عبر البحار، حيث يكونون "جيتوهات"، ويكرسون علاقات وتفاعلات بينية عبر الحدود مع نظرائهم عند حواف آسيا (Halliday 96: 627-628). كما أنه بفضل المؤتمرات الكونية ووسائل الاتصال وغيرها، ربطت روابط مميزة فوق إقليمية حركات المرأة ومنظمات حقوق الإنسان والجماعات الدينية الأصولية وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيرا من الناس فى العالم المعاصر مستعدون - بصورة متزايدة - لأن يعطوا قيمة، مثل النمو الاقتصادى وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة، أهمية أعلى من سيادة الدولة ومبدأ الهوية والنزعة القومية (Scholte 97: 22). وقد تحدث "هنتجتون" عما أسماه بالهوية الحضارية التى تتخطى حدود الدول، وعن ظواهر مرتبطة بها مثل *Civilization Rallying* أو الهبة لمساندة الأقرباء أو التجمع الحضارى (Huntington 93: 35-38).

٣- العولمة والثقافة :

يرى البعض أن العولمة تمثل اختراقا للهوية الثقافية أو الثقافة الوطنية وتمييعا لها، وأن هدف ذلك الاختراق الهيمنة وتكريس التبعية الحضارية (لغرب بطبيعة الحال). ويضيف : " إن العولمة نظام يعمل على إفراغ الهوية الثقافية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التشتيت والتفتت ... (فضلا عن) تكريس الثنائية والانشطار فى الهوية الثقافية بين النخبة وال جماهير، سواء فى الدول العربية أو فى دول الجنوب بصفة عامة" (عابد الجابرى، ٩٧ : ٣-٧).

على الخط الفكرى نفسه، يخلص أحد الباحثين فى دراسته عن "العولمة الثقافية" إلى خلاصة مركزية مؤداها أن "تمدد العولمة (الثقافية) يتلازم مع انحسار

السيادة الثقافية (أو الثقافية الوطنية) فى مجتمعات الجنوب عامة، وفى المجتمعات العربية خاصة ". ويشدد على أن التبادل الثقافى العالمى الجارى تبادل غير متكافئ، ولا يعبر عن أية إمكانية لتحويل العولمة الثقافية إلى ثقاف بين الثقافات والشعوب والمجتمعات، بل يحتفظ لها بتعريف واحد : الغزو والاختراق (عبد الإله بلقزيز ٩٧ : ٤ ، ٧) .

فى الحقيقة، أنا جد متحفظ على الأفكار السابقة، وأعدها من ضمن المبالغات الكثيرة التى ترتبط بالعولمة، ولا أملك إلا أن أشير إلى الاتجاه الذى أؤيده - فى هذا السياق - وهو أن العولمة لا تعنى بحال نهاية التنوع الثقافى فى العالم. أضف إلى ذلك أن ثمة عوامل ذاتية تتعلق بالمؤسسات الثقافية الوطنية فى دول الجنوب أسهمت - ولا تزال تسهم - فى تراجع الثقافة الوطنية .

المجموعة الثانية . تأثيرات عامة :

أولاً : العولمة والتحول الديمقراطى :

هل تؤدى العولمة إلى التحول الديمقراطى فى مختلف دول العالم، خاصة دول الجنوب ؟ بعبارة أخرى : ما هى آثار العولمة على الديمقراطية بصفة عامة ؟ ويتفرع عن ذلك عدة أسئلة فرعية؛ أهمها :

— هل ثمة علاقة آلية أو " أتوماتيكية " بين العولمة والتحول الديمقراطى ؟

— أم تفرض العولمة تحديات على التحول الديمقراطى (والديمقراطية عموماً) وتهدهده ؟

— أم أن العولمة تعمل بوصفها وسيلة ميسرة أو متغيراً مهيئاً لانتشار الديمقراطية وتدعيمها ؟

أتابع الإجابة على التساؤلات الفاتئة بإيجاز .

١- علاقة آلية (أو أوتوماتيكية) :

يرى الليبراليون أن العولمة والتحول الديمقراطي وجهان لعملة واحدة. بعبارة أخرى، فإن ثمة علاقة ارتباطية أو آلية بين العولمة والتحول الديمقراطي؛ بمعنى أن العولمة تؤدي إلى التحول الديمقراطي في أرجاء العالم .

ثمة أسانيد عدة لهذه الرؤية في كتابات " هنتجتون " عن الموجة الثالثة للديمقراطية، أو انتشار القيم الديمقراطية منذ بداية التسعينيات في مناطق عدة في القارات الثلاث (أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية) وأوروبا الشرقية، وفي كتابات "دياموند *Diamond*" الذي يتحدث عن العولمة الديمقراطية (38 - 31 : *Diamond 93*)، وكذلك في أطروحة " فوكوياما " الشهيرة " نهاية التاريخ وخاتم البشر ". فالأخير يحتج بأن التطورات العالمية السياسية والاقتصادية أفرزت الصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وهو الديمقراطية الليبرالية، لخلوها من التناقضات الداخلية. ومن ثم، ستظل الديمقراطية - بوصفها نظاما للحكم - المطمح السياسي الواضح والوحيد لمختلف الدول والثقافات في كوكبنا. ويقدم تتبؤا غير مشروط مؤداه أن الدول غير الغربية الديمقراطية ستجهد إن عاجلا أو آجلا إلى أرض الميعاد أو الديمقراطية الليبرالية (فوكوياما ٩٣ : ١٠-١١).

من هذه الأسانيد أيضا، كما تزعم المدرسة المؤسسية (الليبرالية)، أن الفاعلين في الاقتصاد الكوني، مثل الشركات متعددة الجنسية والمضاربين والمستثمرين وصندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهم، سيمارسون ضغوطا على الحكومات، أو سيقومون بدور الأحزاب السياسية من أجل تأسيس حكم جيد / صالح *Good Governance* ودعم التحول الديمقراطي. وتضيف هذه المدرسة أن السياسة هي مجال نشاط الطبقة المتقنة وأصحاب الأملاك من المواطنين، ومن ثم يجب أن يعطى لهم وزن أكبر من غيرهم في العملية السياسية (*Gill 96 : 214-215*) .

يمكن مناقشة الرؤية السابقة، والتشكيك في أسانيدھا بسهولة. فيظن الباحث أن مناسبتها هي تواكب انهيار النظم غير الديمقراطية في شرقي أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، مع بزوغ التطورات الكونية وانتشارھا في الربع الأخير من هذا القرن، وهما تغيران - فيما أحسب - غير مرتبطين. على أي حال، يستطيع المراقب لأحوال العالم أن ينفي وجود تلك العلاقة الآلية بين العولمة والتحول الديمقراطي؛ فلا يزال كثير من الحكومات ينتهك حقوق الإنسان في ظل العولمة، كما أن إقرار التعددية الحزبية التنافسية، مثل ما حدث في الكثير من دول العالم، لا يضمن بذاته زيادة المشاركة الشعبية وسيطرة المواطنين على الحكم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى الدول التي تحوز على مرتبة عليا في تقارير منظمة العفو الدولية نادراً ما تشرك مواطنيها، خاصة في القضايا الكونية، مثل تطبيق برامج صندوق النقد والبنك (الدوليين) وسياساتهما، والمشاكل البيئية الكونية، وحركات رعوس الأموال الكونية (Scholte 97 : 326-27). وخلص " شولت " - في بحثه حول العلاقة بين أنماط التنظيم / الحكم الكونية، السابق الإشارة إليها، والديمقراطية - إلى أن هذه التنظيمات أو المؤسسات (الفاعلين في السياسة العالمية) ليست مهيئة للديمقراطية أو التحول الديمقراطي؛ لأنها تعاني من قصور (ونقص) فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية، وحرية الوصول إلى المناصب أو السلطة فيها، والمناقشة والتشاور، والتمثيل، والمحاسبة والشفافية، ومطابقة أنشطتها وسلوكياتھا مع مبادئھا الدستورية (Ibid : 27-28).

وحتى لو سلمنا بالرؤية الجديدة الخاصة بأن الفاعلين في الاقتصاد الكوني سيمارسون ضغوطاً على الحكومات من أجل دعم التحول الديمقراطي أو نشره، فإن هذه العملية ستسفر عن نوع من الديمقراطية النخبوية، كتلك التي دعا إليها " شومبيتر Schumpeter "، وتتلاءم مع قواعد الديمقراطية (وخاصة المساواة)، كما تتلاءم مع حضارة الأعمال فحسب (Gill 96:215-218).

٢- العولمة تهديد للديمقراطية :

إذا استثنينا الرؤية الليبرالية الفائتة، فإن جانباً يعتد به من الأدب النظرى حول العولمة والديمقراطية يذهب إلى أنها تمثل تهديداً للديمقراطية. وقد قدمت جانباً من هذا الأدب آنفاً (دراسة شولت ودراسة جيل). بالإضافة إلى ذلك، يرى " هيلد *Held* " أن انتشار التحول الديمقراطي، بعد انتهاء الحرب الباردة في القارات الأربع، حدث عندما أثير التساؤل حول الديمقراطية بوصفها نظام حكم. ويضيف : بتأثير العولمة أصبح مصير الديمقراطية والدولة المستقلة الديمقراطية حقيقة مفعماً بالخطر (*Clark 97*) (193). ويرى باحث آخر أن العولمة تمثل تهديداً للديمقراطية؛ لأنها تقدم في خطاب غير ديمقراطي، وبطريقة شمولية (عمر الفاروق، ٩٩).

يلاحظ " جيل *Gill* " أن اتجاه العولمة يتضمن تناقضاً أساسياً *Paradox*؛ فمن ناحية تضمن اتجاه العولمة زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي، بما يعنيه من اتساع دائرة التفاوت الاجتماعي، الناتج أساساً عن انتشار تطبيق اقتصاد السوق والتخصيصية؛ فقد شهدت الثلاثون عاماً الماضية نمواً هائلاً في التفاوت الاجتماعي، وانهيار القطاعات الاجتماعية العامة مثل التعليم والصحة، وكذلك انهيار الأشكال المختلفة لإعادة توزيع الموارد والمنافع الاقتصادية مثل دولة الرفاهية ونظم إعانة البطالة. ومن ناحية أخرى، تواكب اتجاه العولمة - بصورة ظاهرية - مع انتشار التحول الديمقراطي منذ السبعينيات في القارات الأربع. وبطبيعة الحال، تضمن ذلك الأخذ بالجوانب الشكلية للديمقراطية من انتخابات حرة وتعددية سياسية وضمانات دستورية .. إلخ، مع ملاحظة أن المساواة تعد أهم قواعد الديمقراطية. ماذا يعنى هذا التناقض؟!

يجيب " جيل " : يعنى أن القواعد أو المتطلبات (أو الظروف المهيئة) الأساسية؛ سواء الاجتماعية أو المادية للمساواة السياسية، وهى الفكرة الجوهرية فى التحول الديمقراطي، غير متوافرة، أو أصابها الوهن فى كثير من دول العالم، كذلك تغيرت علاقات القوة فى المجتمع. وهذا يشير إلى أن اتجاه العولمة ربما لا يكون موافقاً للتحول الديمقراطي؛ لأنه يهدم أهم متطلباته أو قواعده : المساواة السياسية.

(Gill 96:218). وهكذا يمكن القول، مع جيل، إن التحول الديمقراطي اتسم بخصائص شكلية فى الكثير من دول العالم .

٣- العولمة متغير مهين للتحول الديمقراطي :

يذهب هذا الاتجاه إلى أن العولمة ربما تقدم إمكانيات أو فرصاً للتحول الديمقراطي؛ فيرى البعض أن العولمة قد أدت إلى إنهاء سيادة الدولة، وثمة علاقة توتر أساسية بين السيادة والديمقراطية؛ فالأولى تتضمن قوة أو سيطرة عليا شاملة وغير مجزأة وملزمة تمارسها الحكومة، بينما تفترض الديمقراطية قوة أو سيطرة محدودة مشتتة ظرفية جماعية تمارسها هيئات متعددة، بالإضافة إلى الحكومة، مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والمجتمع المدني والسلطات المحلية وغيرها. بهذا المعنى فإن انتهاء السيادة - مبدئياً - يقدم فرصاً للتحول الديمقراطي أو دعمه وتوسيعه (Scholte 97 : 26) .

ورغم أن العولمة أدت إلى مزيد من التفاوت الاجتماعى والاقتصادى داخل الدول، فإن الفئات الأقل قوة والفقيرة تستطيع مقاومة الظلم الواقع عليها. فبفضل التطور الهائل فى تكنولوجيا الإعلام والاتصال فى ظل العولمة، شهدت الثمانينيات والتسعينيات ازدهاراً هائلاً للمنظمات التحية grassroots، وشهدت كذلك انتشار المنظمات غير الحكومية، ونمو شبكات مقاومة غير رسمية وشبه تلقائية. وهذه العملية، التى يطلق عليها التسييس من أسفل politicization from below، يمكن أن تؤدي إلى تغيير أساسى فما يتعلق بدعم التحول الديمقراطي (Gill 97 : 218) .

وإذا كانت الهيئات أو المؤسسات الكونية بصفة عامة غير مهينة للتحول الديمقراطي والقيم الديمقراطية عموماً، فإن الحركات الاجتماعية الكونية تبقى ضماناً للديمقراطية فى العالم المعاصر. فهذه الحركات تعنى نمو النشاط المدنى الكونى فى العقود الأخيرة، كما أنها توفر فرصاً للنساء والمعاقين والشواذ والعامة وغيرهم لأن يقوموا بتعبئة أنفسهم وجهودهم، وبالمشاركة فى الشئون السياسية العامة فى بلادهم وفى

العالم (28 : 97 Scholte). ونتيجة لأنشطة هذه الحركات، فإن المشاركة الشعبية فى السياسة (سواء على مستوى الدولة أو العالم) أصبحت أكثر مباشرة وكثافة، بالمقارنة بما كانت عليه فى ظل منظور التدويل أو العالمية (Ibid : 26) .

ثانياً : العولمة ودول الجنوب :

إن أكثر ما يعينى هو تأثير العولمة على الدولة فى الجنوب. وقد سبق أن أشرت إلى الكثير من هذه التأثيرات فى العناصر السابقة، وأضيف هنا بعض الأبعاد الأخرى الأكثر ارتباطاً بدول الجنوب عن غيرها.

طرح أحد الباحثين تساؤلاً مهماً مؤداه : هل تتحول دول الجنوب إلى عبيد للعولمة ؟ وقد أجاب عنه بالنفى من منطلق نظرى أولاً، ثم من منطلق عملى ثانياً. فمن الناحية النظرية، سقطت الحتمية فى مجال الممارسة الاجتماعية والفعل التاريخى مثلما سقطت فى العلم. ومن ثم، ينفى فكرة أن تكون دول الجنوب عبيداً للعولمة. ومن الناحية العملية، يستلزم ذلك مشروعاً حضارياً للنهوض بمجتمعات دول الجنوب فى مختلف المجالات، وذلك ممكن من خلال رؤية استراتيجية تتضمن أولاً إرادة حاسمة للتغيير، تتكامل فيها السياسات سواء أكانت علمية وتكنولوجية أم اقتصادية أم ثقافية أم نظامية (السيد يسين، ٩٨ : ٤ - ٥) رغم ذلك، فإن للعولمة تأثيرات اقتصادية - اجتماعية على دول الجنوب؛ أهمها :

١- انتشار الفقر فى دول الجنوب :

رغم أن الكثير من دول الجنوب فقير، بمعيار نصيب الفرد من الدخل القومى، منذ استقلالها، فإن الملاحظ أن عمليات عولمة العالم أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر فى دول الجنوب من ناحية، وإلى تفاقمها بصورة جد خطيرة فى كثير منها من ناحية أخرى، ولم تؤد إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان فى هذه الدول، كما روج لها. فتركز الملكية فى يد الشركات متعددة الجنسية، مع الاتجاه إلى تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة التى تدعو إلى تقليل دور الدولة فى توفير الخدمات الأساسية للسكان،

وسقوط مفهوم دولة الرفاهية، كل ذلك أدى إلى الانتشار المتزايد للبطالة والتهميش الاجتماعي وتفاقم الفقر في دول الجنوب (مصطفى السيد ١٩٨٥: ٢٥-٢٦). وتصل أعداد الفقراء والمعدمين في دول الجنوب إلى ما يتجاوز مئات الملايين. ويلاحظ أن أكثر من ٥٤ دولة من دول الجنوب يقل نصيب الفرد فيها عن ١٠٩٢ دولاراً سنوياً، أى بمعدل ثلاث دولارات في اليوم الواحد، وهو معدل الفقر طبقاً للمعايير الدولية. وتضم هذه الدول ما يقرب من ٦٣% من إجمالي سكان العالم. ويضاعف من هذه الظاهرة (الفقر) التفاوت الاقتصادي الاجتماعي الحاد في دول الجنوب (إسماعيل صبرى عبد الله، ٩٧ : ٦-٧). ولعل ارتباط ظاهرة انتشار الفقر بالتفاوت الاقتصادي- الاجتماعي الحاد في دول الجنوب، هو الذي دعا " روزيناو " إلى ملاحظة أن دول الجنوب ستصبح مصدراً من مصادر الاضطراب العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة (Roseneau 95 : 54-56) .

٢- التهميش :

أدت التطورات الاقتصادية الكونية إلى تهميش عدد متزايد من دول الجنوب، وخاصة الفئة الرابعة والخامسة في تراتبية التقسيم الدولي الجديد للعمل. ويحذر البعض من أن دولا كثيرة من دول الجنوب قد تتحول إلى دول " عالم رابع " مهمشة ومتعذر إنقاذها من الفقر (Sjolander 99 : 11). وثمة تطورات مهمة قد تؤدي إلى مزيد من إفقار عدد كبير من دول الجنوب، ومن ثم دفعها إلى التهميش؛ منها أن نجاح العولمة وفشل التنمية في الوقت ذاته أديا إلى توجه الدول المانحة نحو تصفية معونات التنمية الرسمية ODA. كذلك فإن الشركات متعددة الجنسية استغنت عن وساطة الحكومات، فهي تفضل التعامل مع المؤسسات والشركات والهيئات في دول الجنوب مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، فقدت المواد الأولية التي تنتجها هذه الدول أهميتها في الأسواق العالمية، لدرجة أن نصيب المادة الأولية في ثمن أى سلعة لا يزيد عن ١٠% (إسماعيل صبرى عبد الله، ٩٧ : ٧-٩). وثمة قيود متعددة لمنع انتقال

العمالة أو هجرتها من دول الجنوب إلى دول الشمال (محمد الأطرش، ٩٨ : ١٠٦).

الخلاصة أن العولمة تقود إلى بداية الاستغناء عن دول كثيرة في الجنوب،
ودفعها إلى الهامش (إسماعيل صبرى عبد الله، ٩٧ : ٨)

المجموعة الثالثة . تأثيرات هيكلية :

أولاً : العولمة وسيادة الدولة وما يتصل بها من قضايا :

يعد مبدأ سيادة الدولة من أهم المبادئ التي انبثقت عن صلح وستفاليا ١٦٤٨م،
ثم إنه أهم قواعد نظام الدول الذي ساد حتى ستينيات هذا القرن تقريباً، في إطار
منظور " التدويل أو العالمية ". ويشير مفهوم السيادة داخليا إلى القوة العليا *Supreme*
Power التي تمارس سلطة شرعية *Jurisdiction* أو سيطرة شاملة مطلقة ملزمة على
إقليم محدد، وتعني خارجياً مبدأ عدم التدخل في شؤون الدولة الداخلية، والمساواة
(الشكلية على الأقل) بين الدول في تعاملها مع بعضها البعض. ويتضمن هذا أن
الدولة - بوساطة مؤسساتها المستقلة - هي التي تنظم الاقتصاد الوطني وتحميه، وأن
لها الحق في استخدام القوة بوصفها آخر وسائل الجبر لحماية إقليمها ومواطنيها
واقتصادها (63 : 95 *Roseneau*). فما هي تأثيرات العولمة على سيادة الدولة بالمعنى
التقليدي الفائق ؟

بادئ ذي بدء، يصرح الباحث بأنه يستبعد التصور القائل إن سيادة الدولة لم
تمس في ظل العولمة؛ لأنه بالإضافة إلى مفارقتها للواقع، يتناقض والإطار النظري
لهذه الدراسة .

١ - انتهاء سيادة الدولة :

رغم أن مفهوم السيادة يظل مهما في المجال السياسي، خاصة بالنسبة لهؤلاء
الذين يريدون أن يبطئوا أو يوقفوا التقليل المتصاعد للهوية القومية في مواجهة
العولمة، فإنه لم يعد نافذ المفعول؛ لأن قدرات الدولة التنظيمية في الوقت الحاضر لا

تستطيع الوفاء بمتطلبات السيادة، كما فهمت تقليدياً. إن سيادة الدولة كانت منطقية في عالم إقليمي؛ فلكي تمارس الدولة (أو الحكومة) سلطة شاملة ملزمة على إقليم محدد، كان يلزم أن تتم الأحداث في مواقع محددة، وأن تكون أقاليم الدول منفصلة عن بعضها وبعض بحدود ثابتة. ولكن العولمة جعلت عالم اليوم متجاوزاً للأقاليم *Supraterritorial*؛ فالعلاقات الاجتماعية أصبحت تتطلب خصائص غير إقليمية (متجاوزة للأقاليم). وبفعل التطورات الكونية أصبحت الحدود والمسافات بين الدول أقل مركزية بالنسبة لحياتنا الاجتماعية، وغير ذات بأس بالنسبة للظواهر والعمليات الكونية. بعبارة محددة، فإن الظروف المهيئة واللازمة لممارسة سيادة فعالة قد انتهت.

فمن ناحية، أصبحت الدولة (المعاصرة) عاجزة تماماً عن السيطرة على ظواهر مثل الشركات الكونية، والبورصات، والأقمار الصناعية، والمشكلات البيئية الكونية، وحركة رؤوس الأموال، والأسواق المالية الكونية وغيرها (Scholte 97:21) ولا تخضع المضاربة في البورصات العالمية – التي تعتمد أساساً على قروض البنوك – لأي سلطة سياسية على أي مستوى (إسماعيل عبد الله، ٩٧ : ٥). كذلك، فإن شبكات المعلومات الخاصة بالكمبيوتر أو خطوط الإنترنت، أو المكالمات التليفونية، أو الإشعاع الذري لا تتوقف عند نقاط تفتيش حدودية !

ومن ناحية ثانية، فإن عدداً من التطورات الكونية الملموسة قد اقتطعت أجزاء من سيادة الدولة. فوسائل الإعلام الكونية قد اقتطعت نصيباً من سيطرة الدولة على اللغة والتعليم، بل أدت إلى تنحية الثقافة الوطنية، أو على الأقل تراجعها، في الكثير من الدول كما سبق أن أشرت. كذلك، فإنه في مواجهة المصارف الكونية والشركات والتحويلات المالية الإلكترونية الكثيفة، فقدت الدولة أهم مظهر من مظاهر سيادتها، وهو تحكمها المفرد في العملة الوطنية (Scholte 97 : 21). فبالإضافة إلى تعدد أنواع النقود في الدولة الواحدة من كروت ائتمانية إلى بطاقات ذكية، فإنه توجد في بلاد متعددة عملات من نوع خاص (تعرف بـ البطاقة المغناطيسية سابقة الدفع) إلى جانب العملة الوطنية. وقد أصيبت وزارات المالية بصدمة سببها أن شركات

خاصة يمكنها إصدار أوراق من البلاستيك تمثل نوعاً من العملة، ومن ثم فإن هذه العملة تعمل خارج النظام المصرفي ولوائحه وقوانينه. أضف إلى ذلك أنه إذا أصبحت الشركات التي تصدر البطاقات حرة في فتح ائتمانات لعملائها باتفاق متبادل، دون أن تأخذ في حسابها القيود والاحتياطات التي تنظم النشاط المصرفي، فإن البنوك المركزية في هذه الحالة توشك أن تفقد سيطرتها على السياسة النقدية (توفلر، ٩٥ : ٨٥ - ٩٠). كما أن نشأة اليوروماركت للعملات يصب في هذا الاتجاه؛ فسوق اليورو هي سوق للعملات خارج حدود الدولة الوطنية، ولا تخضع للقيود والرقابة التي تفرضها السلطات النقدية (عمرو محيي الدين، ٩٧ : ٤٤). وفوق ذلك كله فإن وجود الشركات متعددة الجنسية وأنشطتها، سواء في مجال التدفقات المالية أو التجارية الدولية، وبعض إجراءاتها مثل إجراء الموازنة التنظيمية *Regulatory Arbitrage*، كل ذلك أدى إلى اقتطاع أجزاء مهمة من مظاهر سيادة الدولة، خاصة السيطرة على العملة وعلى التدفقات المالية والتجارة الخارجية، ووضع ضوابط لحركة رؤوس الأموال. أضف إلى ذلك أن هذه الشركات تراوغ الدول، وأحياناً كثيرة تخدعها، سواء عند قيام الشركة بتخفيض السعر المحول *Transfer Price* لتجنب القيود التي تفرضها الدول على حركة رؤوس الأموال، أو عند قيام الشركة بالتجارة عبر طرف ثالث مع الدولة (أ) للتحايل على قوانين أو أوامر تصدرها الحكومة إلى شركاتها بعدم الاتجار مع هذه الدولة (Drezner 98 : 1, Willetts 97 : 293 - 294).

ومن ناحية ثالثة، فإن العولمة قد قللت من شأن بعض الأبعاد الثقافية والسيكولوجية للسيادة : انحسار السيادة الثقافية أو تراجعها، وإضعاف الهوية القومية، وتدعيم الولاءات / الهويات التحتية، وتشجيع ولاءات / هويات فوقية - *Supra-national*، وقد سبق أن تحدثت عن ذلك تفصيلاً.

صحيح أن الدول قد أثرت في الطريقة والمعدل اللذين بهما فقدت سيادتها في مواجهة العولمة، لكنها لا تملك خيار استعادتها. باختصار، فإن الدولة فقدت سيادتها في مواجهة العولمة، ولا تستطيع استردادها. وفي الحقيقة فإن الكثير من الدول

الجديدة (دول ما بعد الاستعمار)، التي تأسست خلال الفترة المبكرة للعولمة، لم تكن أبداً ذات سيادة (Scholte 97 : 22) .

٢ - السيادة الجديدة : *New Sovereignty*

يرى أنصار هذا التصور أنه في مواجهة التغيرات الكونية، اكتسبت السيادة طبيعة جديدة، تختلف عن الطبيعة التقليدية لها في ظل نظام وستفاليا، وهو ما يمكن أن نسميه " السيادة الجديدة ". فما هي ملامح هذا المفهوم الأخير وخصائصه ؟

لقد قللت العولمة من شأن المفهوم التقليدي لسيادة الدولة، وقلصت تلك السيادة إلى أبعاد تنفق أو تختلف حول مداها، ولكن الدولة تمارس وظائف " أقل سيادية " في مواجهة التطورات والوحدات الاقتصادية الكونية، تتلخص في توفير الشرعية وضمان المحاسبة والمسؤولية لهذه الوحدات. وتتجلى خصائص مفهوم " السيادة الجديدة " في أنه بالرغم من أن السيطرة الملزمة للدولة على إقليمها قد قلت بفعل التطورات الكونية، فإنها لا تزال تحتفظ بدور مركزي في السيطرة على إقليمها وتنظيم سكانها. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فإن الدولة لا تزال الجهاز الوحيد الذي يملك حق تنظيم السكان، وإعطائهم الشرعية على المستوى الدولي بطريقة لا تستطيع أى مؤسسة أخرى فعلها ولا تستطيع تلك المؤسسة التحدث باسم السكان نيابة عن الدولة (*Hirst and Thompson 96 : 2-3*)

بعبارة أخرى، فإن الدولة أصبحت تعاني بدرجة واضحة من تقلص سيادتها، ويجب على الحكومات أن تعترف بهذا الوضع، وأن تتصرف وهي تعلم أن معظم القضايا يتم حلها بدرجة ما في إطار كوني، وأنه لم يعد هناك سوى عدد قليل من القضايا المحلية البحتة، وأن ثمة مجالات لم يعد بمقدورها التحكم فيها، كما سبق أن أشرت. فضلاً عن ذلك، فإن استجابة الحكومات للعولمة، والسعي إلى إيجاد حلول مشتركة للمشكلات الكونية، يساهم في هذا الاتجاه (محمد شعبان، ٩٩).

ويلاحظ بعض الباحثين أن انتشار مفهوم حقوق الإنسان، واعتناقه ومناصرتة بواسطة شبكة معقدة من العلاقات الكونية والإقليمية والمحلية منذ أواخر الثمانينيات، يعد خروجاً على نظام وستفاليا الذى أسس مبدأ سيادة الدولة. بعبارة أخرى، فإن مفهوم السيادة أصبح أقل قدرة على اكتساب حقائق جديدة، أو على الأقل فقد بريقه الفكرى، فى مواجهة تأكيد إعلان فيينا ١٩٩٣ وقانون البرنامج، على أن حماية حقوق الإنسان وتطويرها هو المسئولية الأولى للحكومات، أو أنه اهتمام مشروع للمجتمع الدولى. هذه الصياغات تدعم فكرة المحاسبة الدولية للدول فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان (75 : 95 Roseneau).

وفى رأى أن السيادة توجد أو لا توجد، ومن ثم فإننى أرى الاتجاه الأخير تلفيقياً، وليس توفيقاً بين من يرى انتهاء سيادة الدولة والواقعيين وغيرهم الذين لا يزالون يتشبثون بمبدأ السيادة. وعليه، فأنا من أنصار الاتجاه القائل بانتهاء سيادة الدولة بالمفهوم التقليدى لها. ويلاحظ أن الكثير من حجج أنصار " السيادة الجديدة " يصب فى هذا الاتجاه. لكنى أحذر من أن انتهاء سيادة الدولة لا يعنى انهيار قوتها / سلطتها، أو إنهاء دورها ووظائفها، أو زوال حدودها، كما سيتضح حالاً .

٣- تأثير العولمة على حدود الدولة :

تعرف العولمة بأنها تفاعلات متجاوزة للحدود *Trans-border Transactions*، وقد فهمت علاقة العولمة بالحدود السياسية بطرق متباينة. فيرى البعض أنه بدلاً من الحدود الثقافية (الوطنية والقومية) تطرح العولمة حدوداً جديدة غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية، بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأنواق والفكر والسلوك (عابد الجابري، ٩٧ : ٣). ويرى " هنتجتون " أن خطوط التقسيم بين الحضارات أخذت تحل محل الحدود السياسية؛ بوصفها إشارات وامضة للآزمات والمذابح بعد نهاية الحرب الباردة" (93:29 Huntington).

ويرى " روزيناو " أن ثورة الاتصالات قد أدت إلى تآكل الحدود القائمة بين الدول القومية، بحيث أصبح الحكام والمحكومون يحصلون على المعلومات نفسها فى الوقت نفسه، ولم يعد باستطاعة الأولين حجب ما يشاءون من معلومات عن الآخرين، وهو ما يمكن أن نسميه بـ " زيادة درجة الشفافية "، وهو الأمر الذى مكن الأفراد من محاسبة السلطة، وأثار ما يسميه بـ " أزمة السلطة " (*Roseneau 95:47-48*) .

إن مثل هذه الأفكار التى تتصور أن العولمة قد أدت إلى إزالة الحدود السياسية أو تقويضها (ومن ثم تخلصت من مفاهيم المكان والمسافة)، بصرف النظر عن معقولية بعض نتائجها، تشير إلى اتجاه يرى أنصاره أن العولمة تعنى نهاية الجغرافيا! فهل أدت العولمة حقاً إلى نهاية الجغرافيا ؟

يمكن القول إن العولمة لا تعنى نهاية الجغرافيا. بعبارة أخرى، لم تتخلص العولمة بعد من أهمية المكان والمسافة والحدود الإقليمية فى السياسة العليا أو مغزاها جميعاً. صحيح أنها أعطت أبعاداً جديدة للجغرافيا التقليدية من خلال تجاوز الحدود، بمعنى أنها قللت من مركزية الجغرافيا بالنسبة إلى حياتنا الاجتماعية، لكن أبعاد الجغرافيا التقليدية لا تزال موجودة ومؤثرة. فمثلاً، لا تزال الأماكن والحدود مهمة فيما يتعلق بتحديد موقع الموارد القومية، وتشكيل مشاعر الهوية القومية .. إلخ (*Sholte 97: 18*) .

٤- العولمة ومبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول :

رغم أن ميثاق الأمم المتحدة يحرم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول، فإن مبدأ التدخل الإنسانى، سواء كان إكراهياً أو غير إكراهى، أصبح يكتسب أرضاً جديدة بتأثير التطورات الكونية منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، أى بعد انتهاء الحرب الباردة، بل ثمة من يؤكد على شرعيته .

يشير " التدخل الإنسانى " إلى عمل يهدف إلى التدخل فى الشؤون الداخلية لدولة ما، من أجل رفع المعاناة البشرية عن شعب معين أو جزء منه، وقد يكون

إكراهياً أو غير إكراهى. فالأول يركز على استخدام القوة عن طريق دولة (أو مجموعة من الدول) لتحقيق أهداف إنسانية، ومن ثم يتسم بالعنف، ويعد غير رضائى. أما التدخل الإنسانى غير الإكراهى فيركز على الأنشطة السلمية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، سواء عن طريق الدول أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وإن كان الفاعلون الأساسيون - هنا - من غير الدول، وقد يكون رضائياً أو غير رضائى (*Wheeler 97 : 393*) .

واقع الأمر، أنه ثمة مناظرة كبرى بخصوص التدخل الإنسانى الإكراهى فى شؤون الدول بين الرافضين والمؤيدين، ليس هنا مجال الخوض فى تفاصيلها. ومع ذلك يمكن القول إن التطورات الكونية دعمت الاتجاه المؤيد للتدخل الإنسانى، ولو كان إكراهياً، لحماية حقوق الإنسان (خاصة فى حالة الانتهاكات القصوى) ولرفع المعاناة البشرية عن الأقليات (*Ibid : 394 - 397*).

هذا، ويعد التدخل الإنسانى (غير الإكراهى) أحد منتجات العولمة. فبتأثير العولمة تبلور مجتمع مدنى كونى، وهو يعد الفاعل الأساسى لتطوير القيم الإنسانية فى السياسة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، خلقت العولمة إحساساً متنامياً بما يمكن أن نسميه " الإدراك الأخلاقى العالمى ". وهذا يعنى أن أى انتهاك لحقوق الإنسان فى أى مكان يتم الشعور به فى كل مكان. بعبارة أخرى، وكما يرى البعض، خلقت العولمة ثقافة كونية لحقوق الإنسان. وهذا يعكس اعترافاً متزايداً بأن قضايا حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية قضايا كونية، وتتطلب حلاً كونياً. رغم ذلك، فإن التدخل الإنسانى غير الإكراهى مازال انتقائياً، ويتم تنفيذه فى صورة إدارة أزمة، وليس بهدف الكشف عن العوامل الأساسية للمعاناة البشرية (*Ibid 405-406*).

ثانياً : العولمة وقوة الدولة :

ثمة اتفاق واسع بين الدارسين على أن العولمة قد أدت إلى إضعاف قوة الدولة أو سلطتها. فقد أضعف الاتجاه المتزايد نحو التكامل الكونى الدولة بشدة.

ونتيجة لعدد من التطورات الكونية فى مختلف المجالات، فإن المهام التقليدية للحكومات، وهى التى كانت تعد أساسية، قد خرجت من يدها (*Drezner 98:1*). يؤيد هذه الرؤية كل من الاشتراكيين والمحافظين على السواء، فى الدول الكبرى والصغرى. ففى بريطانيا صرح مستشار الخزانة السابق بأن الدولة الوطنية، كما وجدت منذ قرنين تقريباً، يتم تقويضها من أساسها؛ فقدرة الحكومات على تحديد معدل التبادل أو سعر الفائدة أو التدفقات التجارية أو الاستثمارات تم تعطيلها أو شلها بواسطة قوى السوق. ويوافق على ذلك أحد المعلقين السياسيين فى بريطانيا أيضاً، ويضيف: إن سيطرة الدولة على سعر الصرف أو قيمة عملتها، وعلى أسعار الفائدة والسياسة الصناعية ومعدل البطالة، قد أرهقت أو وهنت. وفى الولايات المتحدة، أشار " جيمس كارفيل " *J. Carville* -الذى أدار الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون فى ١٩٩٢ - فى دعاية، إلى أنه كان يريد أن يكون رئيساً أو قسيساً، ولكنه - الآن - يريد أن يكون سهماً فى السوق (أى مسؤولاً اقتصادياً)؛ لأن ذلك " يعطينى سلطة تخويف أى شخص أو إلقاء الرعب فى قلبه " (*Economist, Jul 95: 1*).

بعبارة أخرى، فإن قدرات الدولة (على الحكم والسيطرة)، وشكل هذه القدرات، قد تغير بتأثير العولمة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك فى المجال الاقتصادى الذى سأسير إليه لاحقاً على وجه الخصوص. فضلاً عن ذلك، ثمة مجالات معينة تغير فيها دور الدولة جذرياً، وأولها مجال الحرب أو الحق فى استخدام القوة. فيرى " هرست وطومسون *Hirst and Thompson* " أن الدولة لم تعد قادرة على شن الحرب. ولكن هذا لا يعنى - بطبيعة الحال - أننا سوف نحيا فى عالم مسالم؛ فدول قليلة سوف تحارب بعضها بعضاً، وسوف تكون الدولة المتقدمة مهددة بالإرهاب، وسوف تستمر الحركات الثورية فى إثارة العداءات بين الدول. ما يقصده الكاتبان أن قدرة الدولة على تحمل مخاطر حرب دولية قد وهنت إلى حد كبير، بالإضافة إلى أن الدولة - ذاتها - لم تعد مطلقة اليد فيما يتعلق بقدرتها على تعبئة مواطنيها من أجل صراع خارجى. وهذا بدوره يجعل الدولة أقل قوة بالنسبة

للمواطنين، أو يجعل الآخرين أقل شعوراً بالحاجة إلى دولتهم (*Hirst and Thompson 1-2, 178-180*). ويرى "شولت" أنه على الرغم من أن من المبكر جداً أن تقرر نتيجة قاطعة في هذا الموضوع، فإن العولمة تقلل - بثبات - من دوافع الدول لشن الحرب أو التورط في نزاعات إقليمية. فالحروب بين الدول لا تقدم حوافز (بل تؤدي إلى أضرار عاجلة) لرؤوس الأموال الكونية والسياحة والإدارة البيئية الكونية .. إلخ. ويلفت الكاتب نظرنا إلى أن معظم الحروب المعاصرة يأخذ شكل صراع داخلي ضد الحكومة المركزية (*Scholte 97:22*).

ويرى "كلارك" أن الاتجاهات الكونية فيما بعد انتهاء الحرب الباردة أدت إلى أزمة عميقة جذرية في قدرة الدولة؛ أي أضعفت قدرات الدولة، بما فيها أقوى دولة - الولايات المتحدة -، وجعلتها مكشوفة للقوى الكونية. وهكذا نشهد الآن عملية تراجع الدولة *dis-etatization* أو ضعفها *State - weaking*. فالدولة - باختصار - في تقهقر *In retreat*. ويضيف: إن هذا يخلق أزمة توقعات وأزمة محاسبة في المدى القريب. وتأتي أزمة التوقعات بسبب أن الحكومة أصبحت ذات قدرة منخفضة على الدفع؛ لأنها فقدت سيطرتها على الاقتصادات الوطنية. وتعني "أزمة المحاسبة" تصاعد التباين بين هؤلاء الذين يتأثرون بالقرارات وأولئك الذين يشاركون في اتخاذها. ولذلك كله تأثيرات سلبية على قضية التكامل أو الاندماج الوطني خاصة في دول الجنوب (*Clark 97:193-194*).

ويشير "روزيناو" إلى تراجع قوة الدولة القومية في مواجهة التطورات الكونية (ثورة المعلومات، وثورة التقنيات الحديثة، وعولمة الاقتصادات والإنتاج)، بمعنى أنها أصبحت عرضة للكثير من المشكلات، وأنها أصبحت أقل تأثيراً وكفاءة في إدارة شؤونها الداخلية، ولم تعد قادرة على حل المشكلات الجديدة، مثل قضايا البيئة والإرهاب وتجارة المخدرات والأزمات المالية وغيرها. وقد أدى ذلك إلى نتيجتين؛ أولاً أن الدولة أصبحت مصدراً من مصادر الاضطراب في السياسة ما بعد الدولية، وثانيتهما أنه بسبب تحول مصادر شرعية السلطة من شرعية تقليدية إلى شرعية

الأداء الجيد بفعل التغيرات العالمية، وبسبب ضعف ثقة المواطنين في قدرة دولهم على حل المشكلات الجديدة، فإن هذا أدى إلى أزمة سلطة (Roseneau 95: 50-51, 37-38).

هذا هو الاتجاه الغالب فيما يتعلق بتأثير العولمة على قوة الدولة. ومع ذلك، هناك من يرى أن الزعم بأن العولمة أدت إلى إضعاف الدولة إنما هو محض أسطورة أو خيال. أولاً، لأنه لا يزال معدل الإنفاق العام، الذي يشير إلى مدى سيطرة الدولة على موارد المجتمع وقدراتها على الدفع، مرتفعاً في دول العالم، رغم تباينه من دولة إلى أخرى. فبصفة عامة، تزايد الإنفاق العام منذ الثمانينيات بمعدل يتراوح بين ٣٦% إلى ٤٠% من الدخل المحلي الإجمالي في دول العالم. ثانياً، لأن ضغوط التكامل في الاقتصاد العالمي لا تدفع في اتجاه انكماش الدولة، حتى لو كانت بعض الحكومات تتضاءل قوتها. على العكس من ذلك فإنه بعد ١٥ سنة من التكامل / الاندماج المتسارع، تتجه الحكومات إلى زيادة السيطرة؛ والدليل على هذا زيادة معدل الإنفاق العام منذ الثمانينيات (1: 95 Jul, Economist, محمد الأطرش 98 : 105 - 106). وقد لاحظ أحد الباحثين أن الحكومات في ظل العولمة قد زادت من ميزانياتها ومجال نشاطاتها وقدرات هيمنتها (Scholte 97:22). وثالثاً، لأن ظواهر كثيرة تدعم هذا التصور؛ فانهيار آلية التبادل الأوربي ERM مثلاً يرمز إلى القوة المتهافئة للأسواق، وإلى الأهمية الظاهرة للحكومات. فقد كان واضحاً أن هذا الانهيار كان بسبب سياسات الحكومات لتخفيض قيمة عملاتها ومعالجة العجز في موازينها، ولم يكن راجعاً إلى قوى السوق (2-1: 95 Jul, Economist). كذلك، فإنه خلال أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٨٧، تدخل البنك المركزي الأمريكي بفعالية للحيلولة دون انهيار النظام المصرفي الأمريكي (محمد الأطرش، 98 : 106).

هذا لا ينفي أن التكامل الكوني قد غير أدوار السياسة الاقتصادية الكلية، ولكن تبقى حقيقة أن التكامل الكوني ترك الحكومات بسلطاتها الاقتصادية المتعددة كما كانت من قبل، وذلك في كل المجالات.

ولكن لماذا اكتسبت فكرة تضائل قوة الدولة مزيداً من الأنصار ؟ تجيب "الإيكونومست " إنها مثل معظم الأكاذيب والشائعات تتضمن جزءاً من الحقيقة. فمنذ نهاية السبعينيات، بدأت الحكومات فى تخفيض قيودها على التجارة والتمويل (الدوليين)، ولكن هذا لم يحدث بتأثير قوى السوق أو العولمة الاقتصادية، ولكن لأنه ثبت بالدليل أن هذه القيود ضارة وليست فى مصلحة الدولة (Economist, Jul 95 :2-3)

ثالثاً : التغير فى دور الدولة ووظائفها :

على الرغم من أن العولمة قد أدت إلى انتهاء السيادة بالمعنى التقليدي، وإضعاف قوة الدولة، فإنها لا تعنى - بأى حال - انتهاء الدولة أو تفكيكها. ومع ذلك، لم تدع العولمة الدولة دون أن تمسها؛ فقد غيرت (alter) من نشاطات الدولة ووظائفها ودورها فى التاريخ المعاصر (Scholte 97 : 22).

ثمة اتفاق واسع حول التغير (Shift) فى دور الدولة ووظائفها بتأثير العولمة. وقد سبق أن أشرت إلى بعض ملامح هذا التغير أثناء عرضى للتقسيم الدولى الجديد للعمل، ولتأثير العولمة على قوة الدولة. إذن، ما أهم الملامح الأخرى للتغير فى دور الدولة ووظائفها ؟

١- انتهاء السياسات (أو الإصلاحات) الاجتماعية :

يشار بالسياسات أو الإصلاحات الاجتماعية إلى تلك الإصلاحات التى أدخلت على الرأسمالية الكلاسيكية فى فترة ما بين الحربين وما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة تلك التى تنسب إلى " كينز " Keynes (وهارولد ماكميلان وشومبيتر). وقد نتج عن هذه الإصلاحات التى تبنتها الدول الرأسمالية فى سياستها الداخلية، وظهور طريق وسط (أو ثالث) بين الرأسمالية (الكلاسيكية) والاشتراكية، أطلق عليه الرأسمالية الإصلاحية Reformed Capitalism، وميلاد دولة الرفاهية.

وخلاصة هذه الإصلاحات :

— أخذ المصالح العامة فى الحسبان، جنباً إلى جنب مع المصالح الخاصة .

— تدخل الدولة إلى جانب قوى السوق؛ بمعنى أن تتدخل الدولة في الاقتصاد لتحفزها للسير في الاتجاه المرغوب فيه أو المخطط له، لا لتحل محلها أو تحول وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة، وهو ما يعرف بمفهوم الدولة التتموية .

— إدخال برامج الرفاهية الاجتماعية (الإنفاق العام على التعليم والصحة وإعانات البطالة وغيرها)، والتوظيف الكامل، والإجازات مدفوعة الأجر في السياسة العامة للدولة .

وقد وصفت هذه الإصلاحات بأنها أفضل حل وسط بين الرأسمالية والاشتراكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (49-48 : Marquand 93) .
إن ما هو تأثير العولمة على السياسات (والإصلاحات) الاجتماعية بالمعنى السابق؟
أدت العولمة إلى انتهاء هذه الإصلاحات الاجتماعية، التي انعكست في سياسات الدول أو في مفهوم دولة الرفاهية. فمع الثمانينيات، انتهى تأثير الكينزية، فالسياسات الكينزية فقدت معناها بوصفها فلسفة لإدارة الاقتصاد الوطني، عندما بدأت العولمة الاقتصادية تضعف السياسات الاقتصادية للدولة. وتقدمت الفلسفة النقدية لتقديم السياسات المطلوبة من قبل رأس المال العالمي في إطار الاقتصاد الكوني (Teeple 95) (64-74 : وفي أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، اكتسحت موجة التخصيصية والسوق الحرة (الرأسمالية الجديدة) الكرة الأرضية. فالدول الرأسمالية هجرت أولاً الرأسمالية الإصلاحية (التي استطاعت الصمود أمام الاشتراكية)، فألغت أي دور تنموي أو تخطيطي للدولة، وألغت كذلك سياسات الرفاهية الاجتماعية والتوظيف الكامل ... إلخ، وتبعتها دول العالم واحدة وراء الأخرى , (Marquand 93 : 48-51) (54-56). بعبارة محددة فإنه بتأثير العولمة، انهارت الظروف التي مهدت قبل ذلك للإصلاحات أو السياسات الاجتماعية (Teeple 95 : 74) .

٢- انهيار دولة الرفاهية :

بدأ تفكيك دولة الرفاهية فى كثير من الدول فى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات (Teeple 95 : 104). ومع أواخر الثمانينيات، سقط مفهوم دولة الرفاهية فى الشمال والجنوب على حد سواء (مصطفى كامل السيد، ٩٨ : ٢٦). فثمة تحول فى كل مكان إلى تخصيص *privatize* مجالات كثيرة، وبكل صورة ممكنة، مثل التعليم والصحة ونظم الضمان الاجتماعى (Teeple 95 : 104).

ولكن ما هى التطورات الكونية التى أدت الى انهيار دولة الرفاهية ؟

١- بزوغ الشركات متعددة الجنسية منذ بداية الستينيات التى سعت إلى جعل العالم كله سوقاً لها، وإلى عولمة الإنتاج (جلال أمين، ٩٨ : ٢٨). وقد عد واضعو اتفاقية "بريتون وودز" سيطرة الدولة على رأس المال ضرورة لحفظ الاستقرار السياسى لدولة الرفاهية. ولكن مع بزوغ هذه الشركات، أصبح لا يمكن للدولة أن تسيطر على حركة رؤوس الأموال التى تهيمن عليها هذه الشركات، وهى التى توصف (أى الشركات) بأنها حرة أو طليقة (Bowles & Wogmon 97:3).

٢- كذلك فإن التطورات الاقتصادية الكونية، خاصة فيما يتعلق بزيادة حركة رؤوس الأموال *Capital mobility*، تؤثر سلباً وبشدة على قدرة الحكومات على تنظيم اقتصاداتها الوطنية. كما أن المنافسة على رأس المال وعلى الأسواق تزيد الضغوط على الحكومات من أجل تطبيق سياسة منخفضة الأجور، تتضمن تخفيض تكلفة السلع الاجتماعية. فالافتراض الأساسى هنا أن زيادة حركية رؤوس الأموال والمنافسة (أو تزايد انفتاح التجارة الدولية) بوصفهما أهم مفاتيح العولمة الاقتصادية، أضعفتا السياسة الاقتصادية للدولة، وهو الأمر الذى أدى إلى تفكيك دولة الرفاهية ثم إلغائها .

٣- يعتقد الاقتصاديون أن دولة الرفاهية غير ملائمة لعصر العولمة؛ فمعايير إعادة توزيع الدخل والضمان الاجتماعى غير مرغوب فيها فى أسواق العمل، كما أن

برامج الرفاهية تؤدي إلى تشويه نظام الضرائب، وإلى مساوئ مترامية، وإلى زيادة الديون العامة (*Ibid* : 1-3) .

ولأن القطاع الخاص لا يمكنه الوفاء بمطالب الخدمات الاجتماعية التي كانت متاحة عن طريق الدولة، وبسبب صعوبات سياسية واضحة، فإن تفكيك دولة الرفاهية أو إلغائها تم تدريجياً، من خلال تدخل القطاع الخاص بالتدريج في قطاعات/مجالات كانت محجوزة سابقاً للدولة. واتخذت تخصيصية (أو خصخصة) *Privatization* دولة الرفاهية عدة طرق أو سياسات مباشرة وغير مباشرة، تضمنت شكلاً من أشكال الدعم للقطاع الخاص وأصحاب الملكية الخاصة عموماً، على حساب الذين لا يزالون مرتبطين بالملكية العامة، وهدفت إلى تقليص دور الدولة (انكماش الدولة) عن طريق تقليل مسؤولياتها وموظفيها، وفتح قطاعات الدولة للقطاع الخاص، وتحويل الإيرادات التي كانت تنفق على برامج الرفاهية إلى القطاع الخاص، ومعاقبة الطبقة العاملة أو فرض النظام عليها من خلال إضعاف إنجازات الاتحادات العمالية وإضعاف نظام الضمان الاجتماعي في وجه معدل البطالة المتزايد (*Teeple 95:104-106*) .

ومع تخصيص نظام الرفاهية، فإن عنصر التحديد السياسي حلت محله قوى السوق، وهي قوى غير مشخصة وغير سياسية، خارج سيطرة الدولة، وتم ربط أسعار السلع والخدمات الاجتماعية بظروف السوق المتغيرة. بعبارة أخرى، فإن خصخصة نظام الرفاهية أدى إلى إنهاء إمكان السيطرة السياسية مستقبلاً (*Ibid: 107*) .

٣- ماذا بعد دولة الرفاهية ؟ دولة الفضلات والدولة الرخوة :

لقد تتبع " كارفي " التحول من دولة الرفاهية إلى دولة المنافسة (*Scholteb 97: b:431*) التي أسماها " كلارك " الدولة الليبرالية الجديدة (نسبة إلى السياسات الليبرالية الجديدة التي طبقت في الكثير من دول العالم بعد انهيار دولة الرفاهية) . ولقد واصل آخرون عملية التتبع هذه، فلاحظ تحول دولة المنافسة إلى

دولة الفضلات. أما الباحثون من دول الجنوب، فقد تتبعوا التحول من دولة الرفاهية إلى الدولة الرخوة في الجنوب. وفيما يلي شيء من تفصيل ما سبق إجماله .

أ- من دولة الرفاهية إلى دولة المنافسة إلى دولة الفضلات :

* دولة المنافسة (الدول التنافسية) أو الدولة الليبرالية الجديدة :

تتسم هذه الدولة ،التي تقوم بالضبط، بعكس ما كانت تقوم به دولة الرفاهية، بعدة سمات أهمها :

— مزيد من القمع والقهر للطبقة العاملة، وأصبح غير مطلوب من الدولة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا .

— محاولة زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية؛ ومن ثم أصبح التضخم أسوأ الأشياء لديها .

— تخفيض الضرائب ومن ثم تقليص الإنفاق العام، مع تبرير وجود مستوى مرتفع من البطالة من الناحية الاقتصادية (جلال أمين، ٩٨ : ٢٨).

— تفعيل ميكانزمات العرض والطلب والربح وإعادة الإنتاج (Halliday 96 : 926)

يرى " كلارك " أن الدولة الليبرالية الجديدة خادمة لكل من الاقتصاد الوطنى والاقتصاد العالمى؛ بمعنى أنها توفر احتياجاتهما معاً، ولم تعد جهازاً للإدارة الاقتصادية الوطنية، بل تهدف إلى تكييف اقتصادها مع ديناميكيات الاقتصاد الكونى غير المقيد، وتتنظر إلى نموها الاقتصادى بوصفها مشاركاً أو مساهماً فى الاقتصاد الكونى المفتوح. وفى ملاحظة مبتكرة، يضيف " كلارك " أنه بعد أن هجرت الدولة الليبرالية الجديدة نظم الرفاهية الوطنية، فإنها تقوم بتوفير الخدمات العامة والاجتماعية لمطالب رأس المال العالمى، وبأدنى تكلفة، كأنها أصبحت بمثابة دولة رفاهية لرؤوس الأموال الكونية أو لوحدات الاقتصاد الكونى (Clark 97 : 147 , 194).

دولة الفضلات :

إن تزايد معدلات المنافسة، وتباين المصالح على المستوى العالمى أدى إلى تخلى الدولة طوعاً عن قدراتها الوظيفية وأدوارها الأساسية، وإلى تآكل القدرة والحيوية السياسية للدولة لمصالح معايير المنافسة والحرية الاقتصادية، وإحلال المعايير الخاصة للاستثمارات محل المعايير العامة، أى أصبحت هناك " إدارة خاصة " للمجتمع من قبل الرأسمالية وفقاً لمصالحها وأهدافها. وأصبح الهدف الأساسى للفاعلين - على مستوى العالم - خفض معدلات التضخم لضمان تدفق رؤوس الأموال الدولية؛ كل ذلك يدفع الدولة إلى أن تصبح دولة مديرة للبواقي أو الفضلات (Halliday 96 : 634).

الدولة الرخوة فى الجنوب :

عندما بدأ تيار العولمة، فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وبزغ نجم الشركات متعددة الجنسية؛ كان على الدولة القوية فى الجنوب أن ترخى قبضتها شيئاً فشيئاً عن الاقتصاد والمجتمع تحقيقاً لمصالح هذه الشركات. فالقيود الجمركية يجرى إزالتها، ونظام التخطيط يتم إلغاؤه، وإعادة توزيع الدخل وسياسات الدعم للسلع الضرورية يجرى هجرها. وقد زاد هذا الاتجاه تسارعاً بعد سقوط الكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، فسارعت دول الجنوب، واحدة تلو الأخرى، إلى تطبيق سياسات التخصيصية وبيع القطاع العام، وتطبيق برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى .

ويرى جلال أمين أن هذه المهمة تحتاج إلى دولة من نوع خاص، فهى دولة تفكك ولا تبني، وإنما تترك مهمة البناء لغيرها (الشركات الكونية تحديداً)، وهى تسلم أهلها للأجانب ليفعل بهم ما يشاء. وكل هذا يتطلب سمات قد يعبر عنها اسم الدولة الرخوة *The Soft State*، وهو اسم استخدمه جنار ميردال *Gunnar Myrdal* فى أواخر الستينيات، للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية للفساد،

ولتجاهل حكم القانون، لتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة. لكن هذه السمات متحققة في دول العالم الثالث الآن أكثر مما كانت عليه منذ ثلاثين عاماً (جلال أمين، ١٩٨٠: ٣٠).

٣- الطريق الثالث : مراجعة للسياسات الليبرالية الجديدة :

تبين لبعض القادة الغربيين (أمثال كلينتون وبلير) ولعدد من المفكرين الغربيين مخاطر تجاهل " درس التاريخ "، ويتلخص في أن الرأسمالية (الكلاسيكية أو الجديدة) والاشتراكية أيديولوجيتان أو نظريتان متطرفتان ستسقطان حتماً، وأن الأيديولوجية أو الفلسفة التي انتصرت في الحرب الباردة هي الرأسمالية الإصلاحية. ومن ثم راحوا يفتشون في " الرأسمالية الإصلاحية " عن عناصر تسهم في حل مشكلات المجتمع الغربي، وأطلقوا على ذلك " الطريق الثالث ".

يرى أنصار الطريق الثالث أنه يقوم على الدمج بين الاشتراكية والليبرالية، وتجاوز الثنائيات الشهيرة بين القطاع العام ونظيره الخاص، والتأميم والتخصيصية، واقتصاد السوق والاقتصاد المحكم أو المنظم، والدولة الحارسة والدولة المتدخلة. ويضيفون أن " الطريق الثالث " يكافح من أجل توازن جديد بين الحقوق والواجبات سواء في الرفاهية والتوظيف، أو في مواجهة جرائم الشباب، بأسلوب جديد، من خلال دعم الأسرة. فضلاً عن ذلك، يدعم " الطريق الثالث " التجديد الديمقراطي والإصلاح الاجتماعي - السياسي ودور الدولة أو الحكومة في العمل بالاشتراك مع القطاع الخاص والقطاع التطوعي لتحمل المسؤولية معاً (Blair, Sep 98).

إن ثمة مراجعة في بعض الدول الغربية تحديداً للسياسات الليبرالية الجديدة، التي ازدهرت في ظل العولمة. وهذا أكثر ما يمكن أن يقال عن فكرة " الطريق الثالث ".

٤ - التغير في دور الدولة ووظائفها : ملاحظات أخرى :

يرى البعض أن هذا التغير يشبه، مع فوارق مهمة بالطبع، دور الدولة

وظائفها في عصر الثورة الصناعية الأولى؛ حيث كان الاقتصاديون التقليديون ينادون بتقليص دور الدولة في الاقتصاد. ويضيف هؤلاء أن الوظائف الجديدة للدولة تصب في خدمة المصالح المسيطرة، وهي في الأساس مصالح الشركات متعددة الجنسية (جلال أمين، ٩٨: ٢٨-٣١). ويرى "أومي" *Okmae* و "ريخ" *Reich* "أن الدولة القومية قد أصبحت سلطات محلية لنظام كوني، خاصة السوق الاقتصادية الكونية. فالدولة لم تعد تستطيع أن تؤثر باستقلالية في مستويات التوظيف في إقليمها وغيرها، على العكس فقد أصبحت مقيدة باختيارات رأس المال العالمية. وبصفة عامة، ترى الليبرالية الجديدة أن وظيفة الدولة تشبه وظيفة المقاولين داخل الدول؛ بمعنى أن وظيفتها تقتصر على توفير البنية الأساسية والسلع العامة التي تحتاجها رعاوس الأموال العالمية، وبأقل تكلفة ممكنة (*Hirst and Thompson 96:2-6,185*) . ويرى "كلارك" أن ثمة تغيراً في دور الدولة يوافق عليه كل المراقبين، وهو قيام الدولة بدور السمسار أو الدال *Brokerage role* بين الزبائن *Constituencies*، أو بين رأس المال المحلي ونظيره الكوني، أو بدور الخادمة *Hand Maiden* للرأسمالية الكونية (*Clark 97: 145,146*) . ويرى "روزيناو" أن الدولة أصبحت أداة لتكييف اقتصاداتها الوطنية مع الاقتصاد العالمي (*Roseneau 95 : 49*) . أما "دريزнер" *Drezner*، فيشير إلى أن الوظائف الاقتصادية والأمنية للدولة أصبحت محل تساؤل؛ فلم يعد لدى الحكومات مساحات للاختيار سوى أن تقوم بتخصيص *Privatize* اقتصاداتها، وأن تتشغل بسياسات اقتصادية كلية ثابتة (*Drezner 98:1*) .

وأخيراً، يرى "شولت" أن دولة ما بعد السيادة *The post – sovereign state* غالباً ما تطور قضايا (أو مصالح) قومية وأيضاً كونية، وذلك بتأثير العولمة. وبصورة عامة فإن الدولة المعاصرة تقوم بدور يتمثل في خدمة مصالح رأس المال الكوني، بالإضافة إلى رأس المال الوطني، وأحياناً على حساب الأخير (*Scholte 97: 22*) .

خاتمة

تثير هذه الدراسة قضية كبرى، هي العلاقة بين العولمة والدولة. وقد حاول الباحث، ما استطاع، أن يغطي الجانب الأول لهذه العلاقة، وهو تأثير العولمة على الدولة، وانتهى إلى أن ثمة تأثيرات متعددة (ذات طابع كوني، وأخرى عامة، وثالثة هيكلية) للعولمة على الدولة. رغم ذلك، فإن العولمة لن تؤدي بأى معنى إلى تفكيك الدولة أو زوالها. فباستثناء حالات محدودة لانهايار الدولة (فى الصومال وأفغانستان بالتحديد)، أثبتت الدول أنها عظيمة النشاط فى الآونة الأخيرة. وحتى الاضطراب الناتج عن انهيار الحكم الشيوعى فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق لم يحدث إلا تغييرات معينة فى حدود الدولة. وحتى هذه اللحظة، لا يوجد دليل على أن العولمة تقود إلى حكومة عالمية ذات سيادة، كما يزعم الليبراليون أصحاب النزعة العالمية *Liberal Universalists*، أو إلى فوضى عالمية، كما يدعى الإيكولوجيون الراديكاليون وغيرهم. وعلى الرغم من أن أنصار العولمة *Globalists* تتبأوا بزوال الدولة الإقليمية، فإنهم ليسوا على صواب، لاهم ولا الواقعيون (أنصار مركزية الدولة).

ولكن ماذا عن الجانب الآخر للعلاقة بين العولمة والدولة ؟ أو ماذا عن تأثير الدولة على العولمة ؟ لا يدعى كاتب هذه السطور أنه سيحاول، فى هذه الخاتمة، الإجابة على هذا السؤال الكبير، لكنه يثير عدة نقاط، لعلها تكون مقدمة لدراسة أخرى يقوم بها حول هذا الموضوع .

فى دراسة حول " تحديات العولمة الاقتصادية "، أشار أحد الباحثين إلى أن وجود الدولة يعد أحد أهم هذه التحديات، وأكد أن وضع " الدولة " فى مواجهة "العولمة" نمط من التفكير غير صحيح، وانتهى إلى أن ثمة علاقة ارتباطية بين الدولة والعولمة؛ فكل منهما فى حاجة إلى الآخر (*Scholte 97a : 444-445*) .

ويرى باحث آخر أن العولمة تبلورت وتجنرت من خلال أنشطة الدولة؛ فالدولة هي التي توفر الإطار الذي من خلاله تعمل ميكانزمات الاقتصاد الكونى وأدواته. بعبارة أخرى، فإن العولمة بحاجة مستمرة لوجود الدولة (القوية)، ومصير الأولى مرتبط ببقاء الثانية واستمرارها

على المدى البعيد، وبعيداً عن تصور أن العولمة ستؤدى إلى انتهاء الدولة؛ فإن المنظور العقلانى يرى أن العلاقات الدولية سوف تشجع إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والعولمة أو إعادة التوازن لها. وفى هذا الإطار، يمكن القول، وكما سبق، إن دور الدولة قد تغير بشكل كبير خلال القرن الحالى، وأن مصادر معينة للشرعية قد تم تجاوزها إلى مصادر أخرى جديدة بتأثير عولمة السياسة العالمية. ومن ثم فمن المؤكد، بصورة أكثر واقعية، أن نتوقع تفاعلاً جديداً بين الدولة وقوى العولمة، وليس ادعاء انتصار واحدة على الأخرى.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١. ألبرت ل. ويكس، هل تثبت الحضارات؟، مقال مترجم مجلة الحرس الوطنى، مارس - أبريل ١٩٩٦.
٢. ألفين توفلر، تحول السلطة : الجزء الأول، ترجمة : لبنى الريدى ،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
٣. إسماعيل صبرى عبد الله، " العرب والعولمة والاقتصاد والتنمية العربية"، ورقة قدمت إلى : ندوة " العرب والعولمة " التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧).
٤. بول سالم، "الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين"، فى المرجع السابق.
٥. جلال أمين، " العولمة والدولة "، المستقبل العربى، السنة العشرون، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.
٦. حسن نافعة، " العولمة والتنظيم الدولى"، ورقة قدمت إلى السيمينار الثقافى لقسم العلوم السياسية" العولمة والعلوم السياسية"، ٢٦/٦/١٩٩٩.
٧. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المحاضرات التى أقيمت على طلبه قسم العلوم السياسية فى مادة النظرية السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعى ١٩٩٩/٩٨.
٨. السيد يسين، "مقدمة تحليلية : حوار الحضارات فى عالم متغير"، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٣.
٩. " فى مفهوم العولمة "، المستقبل العربى، السنة العشرون، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.
١٠. السيد يسين " عبيد العولمة"، الأهرام، ١٤ مايو ١٩٩٨.

١١. عبد الإله بلقزيز، "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟" ورقة قدمت إلى: ندوة "العرب والعولمة" مرجع سابق.

١٢. عمر الفاروق، "تفنيد دعاوى العولمة"، الأهرام، ٣٠ يوليو ١٩٩٩.

١٣. عمرو محيي الدين، "المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة"، مخطوط قيد النشر، ١٩٩٧.

١٤. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣.

١٥. مصطفى كامل السيد، "التقسيم الدولي الجديد للعمل: محاولة للاستكشاف"، في مصطفى كامل السيد (محرر)، الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه، مركز دراسات وبحوث الدول النامية القاهرة، ١٩٩٨.

١٦. محمد الأطرش، "العرب والعولمة: ما العمل؟"، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.

١٧. محمد سيد أحمد، "حول تصادم الحضارات"، الهلال، دار الهلال القاهرة، سبتمبر ١٩٩٣.

١٨. محمد شعبان، "العولمة وسيادة الدولة"، الأهرام، ١٦ يوليو ١٩٩٩.

١٩. محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، ورقة قدمت إلى: ندوة "العرب والعولمة"، مرجع سابق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ajami, Fouad, "The Summoning" Foreign Affairs, V.72,N.4(Sep./Oct.93).
2. Baylis, John and Smith, Steve, Introduction, in John Baylis and Steve Smith (eds.), The Globalization of World politics, (New York : Oxford University Press, 1997).
3. Blair, Tony, "The Third Way". Herald Tribune, (Sep. 9,98.)

4. Bowles, Paul and Wagmon, Barnet, Globalization and the Welfare State: Four Hypotheses., Copyright by the Eastern Economic Journal. (<http://www.epent.com/cgi-bin/epwbird/>,97).
5. Canada and the World Backgrounder, When Boundaries Don't Count, Copyright by Canada and the World Backgrounder. ([http://iez.hwwilsonweb. Com/cai bin](http://iez.hwwilsonweb.Com/cai bin),97).
6. Clark, Ian,Gloalization and Fragmentation : International Relations in the Twentieth Century, (NY: Oxford University Press inc., (1997).
7. Dessouki, Ali E. Hillal, ". Globalization and the Two Sphers of Security ", The Washington Quarterly, V.16, N.4 Aut. 1993).
8. Diamond, Larry, The Globalization of Democracy, in Robert O.Slater(ed), Global Transformation and the Third World, (London: Lynne publishers,1993).
9. Drezner, Danile, Globalizers of the World, Unite!, Copyright by the Center for Strategic and International Studies and the Maassachusetts Institute of Technology. (<http://iez.hwwilsonweb. com/cgi-binl>,98).
10. Economist, The Myth of the Powerless of State, Copyright by the Economist. (<http://gw4epnet.com/>,10/7/1995).
11. Gill, Stephen, Globalization: Democratization & Indifference, in James H. Mittelman (ed), Globalization: Critical Reflections, (Boulder and London : Lynne Rienner Publisher, 1996).
12. Halliday, Fred, "Globalization and a New Paradigm for International Relations ", International Journal, Aut. 1996.
13. Hirst, Paul and Thompson, Grahame, Globalization in Question : The International Economy and the Possibilities of Governance, (Cambridge : Polity press, 1996).
14. Huntington, Samuel P., " The Clash of Civilizations " Foreign Affairs, V.72, N.3 (Summer,1993)
15. Hurell, A. and Woods, N., " Globalisation and Inequality" , Millennium, V.27, N.3 (1995).

16. Hurrell, A., " Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics, " Review of International Studies, V.21, N.4 (1995).
17. Khun, Thomas, The Structure of Scientific Revolution, (Chicago : The University of Chicago Press, 1970).
18. Mar, Down D., " National Development and the Discourse : Convergence Nations" Third World Quarterly V. 17, N.5 (1996).
19. Marquand, David, "After Socialism", Political Studies, v.xli, (1993).
20. New Political Economy "Globalisation and the End of the State", Copyright of New Political Economy. (<http://www.epnet.com/cgi-bin/epwbird/Mar97>).
21. Panitch, Leo, The State in a Changing World : Democratizing Global Capitalism? Copyright of Monthly Review. (<http://www.epet.com/cgi-bin/epwday/,98>).
22. Rosas, Allan, " State Sovereignty and Human Rights : Towards a Global Constitutional Project". Political Studies, V.xl 111(1995).
23. Roseneau, James, Post-Internationalism in a Turbulent World, in James Roseneau and Marry Durfee, Thinking Theory Thoroughly Coherent Approaches to an Incoherent World, (New York : Westview press, 1995).
24. " The Dynamics of Globalization : Toward an Operational Formulation " Security Dialogue, V.27,N.3 1996).
25. Scholte, Jan A., 97, The Globalization of World Politics, in John Baylis and Steve Smith (eds),op.cit.
26. ... , Global Trade and Finance, in Ibid.
27., "Global Capitalism and the State, " International Affairs, V.73, N.3(1997).
28. Sjolander, Claire T., "The Rethoric of Globalization : What's in a World? " International Journal, (Autumn99).
29. Teeple, Gary, Globalization and the Decline of Social Reform, (New Jersey and Toronto : Humanities Press and Garamond Press, 1995).

30. Webster's Third New International Dictionary of the English Language, (London :
Marriam - Webster INC Publishers, 1986).
31. Welletts. Peter, Transnational Actors and International Organization in Global Politics,
in John Baylis and Steve Smith (eds.), op. cit.

مستقبل الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة

أحمد إبراهيم أمين (*)

مقدمة :

يمر العالم الآن بمرحلة من مراحل التطور العالمي متميزة عن المراحل التي سبقتها، وتتسم هذه المرحلة بالكثير من السمات والخصائص الفريدة التي تقرب العالم من مفهوم القرية الكونية، وذلك عبر الكثير من " التطورات العلمية ". وساعد على ذلك الثورة التكنولوجية العالمية في مجال الاتصالات والمعلومات والإلكترونيات، وكذلك الدفع الرأسمالي العالمي نحو رسملة العالم، والنظام العالمي الجديد أحادى القطبية بعد انهيار القطبية الثنائية.

ولقد كانت الدولة أحد الجوانب التي انعكست عليها هذه التأثيرات العولمية بما تفرضه من الولوج إلى عالم مفتوح الحدود نسبيا تزداد فيه مجالات التعاون، وتزال فيه عقبات هذا التعاون، ويزداد الاهتمام بالأمور الكونية والمعالجة الكونية للأمور، وهو ما فرض في النهاية تحديات لمفهوم الدولة، ووظائفها، وكذلك للمنظور التقليدي للسيادة، وحتم على الدولة التكيف مع هذه التحديات .

تختلف تأثيرات العولمة على الدول من دولة إلى أخرى. والواضح أن الدول المتقدمة كانت أكثر جنيا لمميزات العولمة، بينما كانت الدول النامية بالعكس أكثر معاناة من سلبيات العولمة، وحتى داخل الدول النامية تختلف التأثيرات من دولة لأخرى .

وتتأثر الدول العربية بالعولمة شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول النامية، وإن لم تتطابق هذه التأثيرات بحكم الاختلاف بين خصائص مجموعتي الدول السابقتين.

(*) باحث مصري .

والفرضية التي سنقوم بدراستها هنا هي علاقة قوة الدولة وسيادتها بالتطورات العولمية. وسوف يكون تقسيمنا للبحث كالآتي :-

• **أولاً: الإطار النظري والمفاهيم المتعلقة بالبحث :**

- ماهية العولمة، وتطورها .

- ماهية الدولة .

- تطور وظائف الدولة .

• **ثانياً: تأثيرات العولمة على الدولة :**

- التأثير على مفهوم الدولة.

- التأثير على السيادة .

- التأثير على وظائف الدولة .

• **ثالثاً: تأثيرات العولمة على الدولة في الوطن العربي :**

- التأثيرات العامة .

- التأثيرات النسبية .

• **رابعاً: مستقبل الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة :**

- مستقبل الدولة .

- مستقبل بعض الحالات الخاصة من الدول العربية.

أولا : الإطار النظري والمفاهيم المتعلقة بالبحث

١- ماهية العولمة، وتطورها :

أود قبل البدء في تعريف المفهوم أن أشير إلى نشأة المفهوم نفسه الذي يعتقده الكثير أن بدايات استخدامه تعود إلى كتابين صدرا عام ١٩٧٠؛ الأول لمارشال مارك لوهان " حرب وسلام في القرية الكونية "؛ والآخر " أمريكا العصر التكنو تروني " لزبيغينو بريزنسكي المسئول السابق في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريجان^(١).

ولكن ما هي هذه العولمة ؟

تعددت تعريفات العولمة بشكل كبير حتى إننا قد لا نجد تعريفا واحدا يتفق عليه أغلبية المفكرين، ويرجع ذلك إلى اختلاف درجة تأييدهم للعولمة ، وكذلك لتعدد أبعاد الظاهرة، ومن ثم يركز كل كاتب على أحد أبعادها، فمنهم من يركز على البعد الاقتصادي فقط مثل صادق العظم بوصفها " رسمة العالم "، ومنهم من يركز على البعد الاتصالي مثل كلود موسى بوصفها زيادة الاتصالات الدولية، ومنهم من يعبر عنها بأنها منظور في طريقه للتشكل في العلاقات الدولية مثل جون بايلز وستيف سميث ، وهناك من يعدها عملية مستمرة مثل السيد ياسين ولها مؤشرات الكمية والكيفية ، ومنهم من يعدها أيديولوجية شاملة مثل محمد عابد الجابري وهي أيديولوجية غربية لتعميم النمط الغربي^(٢)، ومنهم من يعدها عملية تقييم علاقة بين مستويات متعددة، ولها آلياتها لتفعيل ذلك مثل جيمس روزناو، وهناك من يرى أنها ليست بظاهرة جديدة وإنما هي عملية بدأت منذ القدم (وتحديدا منذ حركة الكشوف الجغرافية) مثل جلال أمين^(٣).

ونحن نتفق جزئيا مع كل من النظرة الأخيرة لجلال أمين وكذلك نظرة السيد ياسين وجيمس روزناو وستيف سميث؛ حيث إننا إذا تتبعنا جميع تعريفات العولمة المؤيدة منها والمعارضة ، المتفائلة منها والمتشائمة، فإننا نجد أن العولمة لا تخرج عن

كونها " عملية فتح للحدود بين الدول، وتقليل عقبات التعاون الدولي، وزيادة التفاعلات بين الدول والمجتمعات بشكل كثيف في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والاتصالية والتكنولوجية "، وأن لها الكثير من الإنجازات التي تمت بالفعل في هذه المجالات والكثير من الآليات التي تقوم على تفعيلها، وتختلف درجتها من مجال لآخر، ففي حين تتزايد مظاهرها في مجال الاتصالات والمعلومات تقل نسبياً في مجالات أخرى. وإذا كانت العولمة لم تصل بعد إلى هدفها في جعل العالم قرية صغيرة، فإنها تسير الآن بخطى سريعة نحو هذا الهدف.

إذن العولمة عملية تؤدي إلى تزايد فتح الحدود، وتزايد التعاون. وما دامت كذلك فمن الصعب تحديد بدايتها لأن هناك اتجاهها مستمراً منذ فجر التاريخ نحو مزيد من التفاعل، لكن تطورها ارتبط بالتطور في وسائل الاتصالات، وحركة رأس المال. كما أن العولمة كفكرة ليست جديدة بل أنها ربما بدأت مع دعوة الرواقيين للمساواة العالمية ودعوتهم للجامعة الإنسانية التي أطلقوا عليها " مدينة العالم "، فلقد كانوا يرون أن الدولة ليست بالضرورة الوحدة الأساسية التي يمكن أن تحقق للفرد ذاته أو أن تشيع الفضيلة، وأسبق من ذلك كانت دعوة الإسلام إلى العولمة عبر القرآن والسنة منذ ١٤ قرناً، وتطبيقه لها عبر الكثير من النماذج بل إن دعوة الإسلام للعولمة كانت أكثر شمولاً بوصفه ديناً عالمياً وأكثر مراعاة للأخلاق ومبادئ حقول الإنسان وفي مقدمتها مبدأ المساواة. وهذا شيء ينقص تطبيقات العولمة الحالية .

إذن العولمة الكلية لم تتم بعد، ولكن العالم الآن يشهد الكثير من التطورات العولمية، ويعرف الكثير من الآليات التي تدفع نحو تلك الغاية، ويقوم بتفعيل تلك الآليات الكثير من القوى ذات المصلحة وهذا ما يقودنا إلى النقطة التالية من البحث .

التطورات العولمية :

نقصد بها تلك التطورات التي يشهدها العالم في جميع المجالات والتي تعبر عن خطى واسعة على طريق زيادة التفاعل بين الأمم، ولتوضيح ذلك سنسرد نماذج منها :

- أ. ظهور استخدامات وتطبيقات آلة الاحتراق الداخلى فى السكك الحديدية والبواخر والسيارات .
- ب. ظهور حركة الكشف الجغرافية، وما تلاها من الاستعمار الحديث .
- ج. ظهور الطيران المدنى بوصفه وسيلة للمواصلات .
- د. ظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات (١٨٦٦) .
- هـ. إدخال التنسيق على المستوى العالمى للساعات وفقا لتوقيت جرينتش (١٨٨٤).
- و. إنشاء أول نظام لنقل الأموال عبر الحدود الدولية (١٩٢٩).
- ز. بدء أول إذاعة عالمية للراديو بلندن (١٩٣٠).
- ح. ظهور المنظمات الدولية خاصة عصبة الأمم والأمم المتحدة (١٩٤٥) .
- ط. ظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشارها. وافتتاح أول مطعم لماكدونالدز (١٩٥٥).
- ى. بدء عصر القذائف الباليستية عابرة القارات (١٩٥٧) .
- ك. انتشار المؤتمرات العالمية. كانت أول مؤتمر عالمى هو الذى نظمته الأمم المتحدة عن التنمية البشرية (١٩٧٢) .
- ل. بث أول برنامج تلفزيونى عبر الأقمار الصناعية (١٩٧٦).
- م. الاستخدام التجارى للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية (١٩٧٧) .
- ن. ظهور الدبلوماسية الشعبية .
- س. استخدام شبكة الإنترنت عالميا .
- ع. انهيار الكتلة الشرقية (١٩٩١) .
- ف. ظهور منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥) .

ولكن على الرغم من أن الكثير من هذه التطورات، خاصة التكنولوجية منها، ظهر منذ فترة طويلة فإنه لم يأت كامل ثماره في تقريب دول العالم وجعله قرية مفتوحة، خاصة في ظل وجود سور عال يتمثل في دور الأيديولوجيا وما خلقتة من تناقضات بين دول العالم، ووقوف القطبين الأمريكي والسوفيتي وراء استمرار ذلك الحاجز، وهو ما قسم العالم إلى جزئين مختلفين يتشكك كل طرف فيما يطرحه الطرف الآخر و يسعى إلى إفساده.

لكن تطوراً إيجابياً حدث في مرحلتى الانفراج الدولى الأول والثانى، ولعل الانفراجه الثانية كان لها عظيم الأثر، وهى التى بدأت مع مجيء جورباتشوف إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتى، وتأسيس سياسته الخارجية على مبدأ "عالم واحد أولاً عالم"، وهو ما نعهه أول بلورة سياسية للعولمة، تأكدت مع انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١. لكن لم تسلم العولمة من أسوار أصغر تعوق نموها ألا وهى أسوار "الخصوصية الثقافية" لكل دولة، ورغم ضعف تلك الأسوار فإنها ظلت منيعة حيث إنها تتعلق بالذات والهوية.

وبانتهاء الحرب الباردة أعلن انتصار كامل للنموذج الأوروبى - الأمريكى الرأسمالى الديمقراطى القائم على التعددية وآليات السوق، وقد أسهم ذلك فى حكم بعض الكتاب بصلاحية ذلك النموذج عالمياً، كما جاء فى كتاب "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما و حاول بالفعل العالم الغربى - الأمريكى استغلال قوته وكذلك هيمنته على المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل الدولية الحديثة فى الدفع نحو نماذج عولمية معينة تخدم مصالحه بالأساس.

٢- ما هى الدولة :

تتعدد تعريفات الدولة ولكن شرط الدولة فى جميع التعريفات هو شمولها عناصرها، وسوف نأخذ أقرب التعريفات لمفهومنا، وهو التعريف التالى لدكتور عز الدين فودة للدولة بأنها " كل وحدة سياسية مستقلة تتوفر فيها عناصر تكوينها من إقليم

وشعب وسلطة سياسية مستقلة ذات سيادة، ويسند إلى كل عنصر من العناصر الأربعة بعض الاختصاصات، ولذلك فإن كل تغيير يحدث في أى عنصر منها تترتب عليه نتائج هامة بالنسبة لحياة الدولة ككل".

وعناصر الدولة ثلاثة ويمكن زيادتها إلى أربعة ألا وهى الإقليم، والشعب والحكومة ذات السيادة؛ فالشعب : هو مجموعة من الأفراد الذين يعيشون بصفة أصيلة على إقليم معين، ويخضعون لسلطة رئاسية عليا ألا وهى الحكومة، ويرتبطون بالدولة بعلاقة الجنسية. والإقليم : هو النطاق الذى تمارس عليه الدولة سيادتها. والسلطة العليا : هى هيئة منظمة تقوم بالإشراف على هؤلاء الرعايا وتنظيم العلاقات بينهم ورعاية مصالحهم وتحقيق الغرض المشترك الذى تجمعوا من أجله، كما تقوم بإدارة الإقليم، واستغلال موارده أو تنظيم استغلالها على الوجه الذى تستفيد منه المجموعة، والإبقاء على وحدته والدفاع عن كيان الوطن والمجتمع فى مواجهة التحديات التى يقابلها. والسيادة : هى جوهر فكرة الدولة كشخصية اعتبارية، وتعنى ممارسة الحكومة سلطات فعلية على إقليمها وشعبها بصرف النظر عن شكلها وشرعيتها.

وترجع الأصول الفكرية للسيادة إلى " جان بودان " فى كتابه " الجمهورية " سنة ١٥٧٦، وصف فيه السيادة بخمس صفات هى :

١ . الإطلاق ٢ . الشمول ٣ . الدوام ٤ . عدم التجزئة ٥ . القابلية للتنازل

على أن السيادة تعرضت منذ بدايتها للنقد، إذ يثبت الواقع دائما أنها لم تكن مطلقة، ويؤكد على صادق أبو ضيف أن السيادة لا تتنافى مع الخضوع للقانون أو للشرعية الدولية، بشرط عدم ازدواجية المعايير .

وظائف الدولة

أ. فى الفكر : اختلفت النظرة إلى وظيفة الدولة وكيفية ممارستها لها، وذلك تبعاً للفلسفة أو الأيديولوجية التى يعتنقها الفيلسوف؛ حيث يراها أنصار الحكومة المطلقة مرتبطة بإرادة الملك الذى له أن يفعل ما يشاء، بينما يرى مؤيدو المذهب الفردى أنها يجب أن تقتصر على الحماية دون التدخل فى الشؤون

الاقتصادية وفي حريات الأفراد، أما أنصار المذهب الاشتراكي فيرون ضرورة تدخل الدولة في مختلف جوانب حياة المواطنين، ويراهن فلاسفة الفكر الإسلامى ضرورة لتحقيق سعادة الأفراد فى الدنيا والآخرة.

ب. فى الممارسة : قامت الدولة فعلياً بالكثير من الوظائف التى تتفاوت من حيث الكثافة والدرجة حسب المرحلة والأيدىولوجية، فكما تعقدت الحياة تشعبت وظائف الدولة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

ويلاحظ بصفة خاصة أن المصلحة الاقتصادية كانت دائماً المحدد لحجم وظائف الدولة خاصة فى النسق الغربى، فظهور الدولة القومية ارتبط بالحاجة إلى إزالة العوائق أمام التجارة. ولكن قوة الدولة كانت تضر فى بعض جوانبها بمصلحة رأس المال، الأمر الذى مهد لظهور الدولة الحارسة التى تقلل من التدخل السافر فى توجيه الاقتصاد لكنها ظلت تدعم شركاتها عبر البحار والقارات لتعزيز الإنتاج القومى للدولة. ومع ظهور الدولة الاشتراكية لمواجهة الاستغلال الطبقي، كانت مصلحة رأس المال تقتضى تجنب انتشار الاشتراكية مما دعا إلى قيام دولة الرفاهية. ثم مع الدخول فى المنافسة العالمية وازدهار عصر الشركات العملاقة متعددة الجنسيات كانت المصلحة تدعو لظهور الدولة الرعائية التى تقوم بتشجيع دور الشركات فى عملية التنمية، وبما يقتصر على الضبط والتنظيم، إذ لم يعد مطلوباً تدليل العمال وإنما أصبح المطلوب هو مزيد من القوة تجاههم. والآن تفرض مصلحة رأس المال أن تفتح أسواق العالم كله من خلال منظمة التجارة العالمية وآليات العولمة الأخرى. وهكذا يتضح أن التطور دائماً يبدأ غريباً - ويلقى بانعكاساته على الدول النامية- ويكون تأثيره فى الغالب سلبياً، كما ظهر منذ الاستعمار القديم وحتى العولمة الحديثة.

ثانياً : تأثيرات العولمة على الدولة

طبقاً للمنهج الوظيفى فإننا نرى أن الدولة كائن عضوى يتشكل من نسيج متعدد العناصر. ولذلك فإنها تنمو وتتغير وتتكيف عبر الزمن، ومن ثم فإن السلوك الفطرى للدولة ينحو نحو محاولة توسيع سلطاتها والإبقاء على وظائفها قدر الإمكان وهو ما يستدعى مقاومة التغير، أو تحجيمه أو فى القليل التكيف معه بما يلائمه من

أدوار ووظائف. يصدق هذا التحليل عموماً وعلى ظاهرة العولمة وما تفرضه من تحديات وتتركه من آثار على الدولة خصوصاً. وفيما يلي استعراض لأهم تلك التأثيرات:

١ - التأثير على مكونات الدولة :

أ. التأثير على المجتمع :

- مع التطورات العولمية زادت التأثيرات فوق القومية لأحداث كانت تعد محلية. حتى إنه يصعب الآن الحديث عن أى أمر داخلى بحت .
- أسهمت التطورات العولمية فى الاتجاه نحو مزيد من الديمقراطية، ونحو تدعيم قوة الفرد إزاء الجماعة .
- ظهر الكثير من المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية التى تدعم قيماً عولمية؛ مثل احترام حقوق الإنسان .
- دعمت التطورات العولمية من حقوق الأقليات، وقد وجدت بعض الأقليات فيها الفرصة للمطالبة بالاستقلال، الأمر الذى يفسى انتشار ظاهرة الحروب الأهلية بشكل غير مسبوق.
- شيوع قيم المجتمع الاستهلاكى، وانتشار الثقافة الأمريكية بمكوناتها المختلفة، وتداعياتها بعيدة المدى.
- ظهور انتماءات وولاءات تتعدى حدود الدولة إلى النطاق الإقليمى أو العالمى، مثل جمعيات البيئة وغيرها .
- زيادة الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، سواء محلياً أو عالمياً .
- زيادة أهمية فئات معينة مثل المخترعين والمهندسين ومتداولى تقنيات ثورة المعلومات على حساب الطبقة الوسطى التقليدية من موظفى الدولة.

— ظهور جماعات مؤيدة للعولمة وأخرى متحفظة عليها، وثالثة معارضة لها.
وسوف يفسر ذلك جزئياً ظهور الجماعات الأصولية وينبئ بانتشارها .

ب — التأثير على السلطة :

— استطاعت التطورات العولمية أن تضغط نحو مزيد من تداول السلطة وتوزيعها
لمنع تعسفها وإساءة استخدامها، وبالتالي نحو مزيد من التعددية السياسية.

— أصبح النظام أكثر ديناميكية حيث تقوم فيه الصحافة والرأى العام وقوى المجتمع
المختلفة - من أحزاب ونقابات وجمعيات المجتمع المدني - بدور كبير ولها
تأثير متزايد على عملية صنع القرار السياسى .

— فى ظل التوجه نحو التنمية أصبح لجماعات رجال الأعمال تأثير بعيد المدى
على الحكومة .

ج — التأثير على الإقليم :

— الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية لما تتيحه من ميزات نسبية لأعضائها .

— فتح شبه كامل للحدود بين أعضاء بعض هذه التكتلات، كما هو الحال فى
الاتحاد الأوروبى، بل وإصدار عملة موحدة للدولة.

— قيام (منظمة التجارة العالمية) وفتح الحدود بين الدول .

— فى مقابل الاتجاه السابق نحو توسيع الحدود، هناك الاتجاهات الانفصالية التى
تسعى إلى الاستقلال و الانفصال وهو ما يقزم من حدود الدولة .

د — التأثير على السيادة:

كلما زادت العلاقات بين الأمم كلما فقد ذلك المفهوم المسمى بالسيادة التقليدية
جزءاً من أهميته، كذلك فإنه مع ظهور التطورات العولمية ودخول العالم فى شبكة
كثيفة من العلاقات التى تغطى جميع المجالات، لم يعد ذلك المفهوم التقليدى للسيادة
مقبولاً بالمرة .

ويدعم هذا الاتجاه ظهور الوعي العالمى بالأمور الكونية الإنسانية ومنها:

— منظمة التجارة العالمية، وما تفرضه من قواعد على الدول.

— السماوات المفتوحة، وما تفرضه من إمكانية بث الرسائل الإعلامية والمعلومات عبر العالم مختربة حدود الدول، وافقت أم لم توافق.

— البيئة، وما تفرضه من قيود عالمية على ظاهرة التلوث البيئى، وقد ظهرت الكثير من المنظمات الأهلية غير الحكومية التى تدعم هذه الأهداف. و تطرفت الدول الكبرى فى ذلك بحيث اشترطت معايير بيئية معينة للمواد التصديرية من أى دولة من دول العالم، بما يمثله ذلك من عبء إضافى بالنسبة للدول النامية .

— حقوق الإنسان، ونهوض الكثير من المنظمات الحكومة وغير الحكومية بالدفاع عنها.

— مكافحة الإرهاب، واعتبار الأمم المتحدة له من الأمور التى تهدد الأمن والسلام العالميين، وفرضها من ثم عقوبات على الدول التى ترعاه .

— ترتبط بما سبق قضايا الأمن والسلام الدوليين التى تتيح الفرصة لفرض عقوبات وفقا للبواب السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ورغم أن هذه الأمور فى صالح البشرية فإن الخطورة تتبع من ازدواجية المعايير واستخدامها كآليات فى يد الدول الكبرى (الغرب وأمريكا) فى سبيل دعم مصالحهم وليس مصلحة المجتمع الدولى؛ وهو ما يحتاج مزيدا من الضبط والتقنين العالمى. ومنها مفهوم الشرعية الدولية وغيره، والأمور السابقة تحتاج إلى تقنين جيد والوطن العربى مثال جيد لهذه الاختراقات الخارجية .

٢ — التأثير على وظائف الدولة، ومن أهمها :

أ — وظيفة توفير الأمن والاستقرار ، وهى من أوائل وظائف الدولة وأهمها، وتشمل توفير الحماية الخارجية، وقد تأثرت بالشكل الآتى :

— أدى تطور التكنولوجيا العسكرية وظهور الأسلحة النووية إلى استحالة قيام حرب عالمية ثالثة؛ حيث إن هذا معناه فناء الكون، وهو ما كرس مفهوم الردع العسكرى لتجنب الحروب.

— ولوج العالم حلبة المنافسة على أحدث الأسلحة التكنولوجية، وهو ما قسم العالم إلى دول قليلة منتجة للسلاح وعالم كبير نام محتكر للاستهلاك .

— أدت تكلفة السلاح النووى العالية إلى سعى الدول الفقيرة إلى بدائل تدميرية أقل تكلفة كالأسلحة الكيميائية أو الجرثومية .

— وصل هذا العبء إلى مستويات تعجيزية للدول النامية خاصة فى ضوء كثرة بؤر الصراع مما عطل تدميتها.

— كثرة الحروب الأهلية فى مقابل انحسار الحروب التقليدية .

— كان لظهور الصواريخ العابرة للقارات التى يمكن تحميلها برءوس نووية دور كبير فى إحساس الدول بكثرة التهديدات المحتملة (عدم الأمان).

— وفى المقابل دعم هذا الاتجاه من محاولات ضبط التسليح عبر العالم خاصة فى مجال أسلحة الدمار الشامل ،وهو ما ظهر فى الكثير من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وخلق مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل.

— كذلك راج مفهوم الشرعية الدولية لتفعيل دور الأمم المتحدة فى مجال السلم والأمن الدوليين، بعد جمودها النسبى فى مرحلة الحرب الباردة .

كما تشمل هذه الوظيفة توفير الحماية الداخلية التى تأثرت أيضا بالتطورات العولمية، كما يلى :

— تأثير الغزو الثقافى على التفكك الأسرى وعلى انتشار العنف الاجتماعى أو الجريمة بصفة عامة .

— تأثير زيادة الفوارق الطبقيّة على اشاعة عدم الاستقرار .

— تأثير الأصولية الإسلامية والإرهاب والحركات الانفصالية على أمن الدولة وتكاملها .

— تعقيد تكنولوجيا الجريمة (ظهور جرائم تكنولوجية) مثل فيروسات الحواسيب أو السرقات بالكمبيوتر أو اختراق الشبكات المعلوماتية واتساع أبعادها فوق القطرية.

— تأثير الانضمام إلى الجات.

ب — الوظيفة الاقتصادية، وتمثل التغير الذى طرأ عليها فى الآتى:

— وجب على الدولة أن تواجه ليس اختلالات السوق الداخلية فحسب ولكن أيضا تقلبات السوق العالمية .

— تدفع التطورات العولمية نحو تقليل الإنفاق العام — وتقرم الدولة اقتصاديا .

— زاد دور رجال الأعمال والمستثمرين فى توجيه دفعة الاقتصاد بعيدا عن الحكومة، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق الاجتماعية، فى ظل ضعف المجتمع المدنى بالدول النامية.

— التنافس العالمى على جذب الاستثمارات الأجنبية.

— تبنى الرأسمالية والخصخصة واعتماد آليات الإنتاج للتصدير كاستراتيجية وحيدة للتنمية تدفع إليها المنظمات الدولية والدول الكبرى، وهو ما زاد من انكشاف الاقتصادات الوطنية (ومنها العربية) أمام تقلبات السوق العالمية.

ج — الوظيفة الاجتماعية، ومن جوانب التطور فيها:

— أضرت اختلالات السوق المحلية والعالمية والسياسات التنموية الجديدة والتطورات العولمية بالكثير من الفئات والشرائح. ولذا أخذت عدة دول فى تعويض آثار هذه الاختلالات، بالآليات التى تراها مناسبة (الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر نموذجا).

— تنازل الدولة للقطاع الخاص عن تقديم الخدمات، وبروز بعض مؤسسات المجتمع المدنى لتعويض هذا الخلل.

- د - الوظيفة الثقافية، ومن مظاهر إعادة تشكيلها : -
- كسر احتكار الدول لوسائل الإعلام وسيطرتها على المعلومات.
 - انتشار ثقافة الاستهلاك ، خاصة، فى ظل زيادة ظاهرة التقليد .
 - تعرض الثقافات الوطنية لعملية نقد ذاتى وإعدادها لتتلاءم مع المتغيرات الجديدة، وتطور الأمر فى بعض المجتمعات إلى هجرات للخارج من جانب بعض الفئات التى وجدت فى النموذج الغربى مثالا يحتذى .
 - اختلاف مضمون الرقابة على الإعلام.
 - المنافسة العالمية فى الإعلام والمعلومات، ومن ثم السعى إلى تطوير ما تحت أيديها من هذه الوسائل لتناسب مع هذه المنافسة العالمية القائمة والمحتملة .
 - خلق ثقافة العولمة التى تؤثر على الثقافة المحلية ، وإن كان الأمر يعتمد فى درجة التأثير على قوة ثقافة المجتمع وثقته بها وامتلاكه إستراتيجية شاملة للمستقبل.
- هـ - الوظيفة التنظيمية، التى احتاجت لمواجهة تعقيدات المجتمع باستخدام الوسائل الآتية:
- سن قوانين ولوائح جديدة تحكم الأنشطة الجديدة الاقتصادية والاجتماعية .
 - استخدام تكنولوجيات العصر والإنترنت والكمبيوتر فى المجال الإدارى والتنظيمى .
 - إعداد الموظف المدنى القادر على استخدام التقنيات السابقة.
 - إنشاء هياكل إدارية تغطى الاهتمامات الجديدة مثل وزارة البيئة.
- و - الوظيفة السياسية، ومن عناصر التغير فيها:
- لم تعد نظم الحكم التى لا تكفل الحرية واحترام حقوق الإنسان تحظى بالقبول على المستويين المحلى والعالمى.
 - ونتيجة ذلك انتشرت الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدنى .

و - الوظيفة الدبلوماسية، وقد انعكست عليها التطورات الأخرى في وظائف الدولة على النحو الآتى:

- تعاظم دور المؤسسات غير الحكومية والدبلوماسية الشعبية والمؤتمرات العالمية والاتفاقات الجماعية على حساب الدور التقليدى للدولة .
- زاد دور دبلوماسية التنمية لتدعيم استراتيجية التنمية بالبلاد .

ثالثا : تأثيرات العولمة على الدولة فى الوطن العربى

(١) تأثيرات عامة، وهى تنقسم إلى :

- أ. تأثيرات سبق ذكرها تشترك فيها الدول العربية مع الدول النامية بحكم اشتراكها معها فى عدد من السمات.
- ب. تأثيرات تتبع من تميز الوطن العربى بمجموعة أخرى من السمات، منها أن الوطن العربى أكبر تجمع نام يضم قومية واحدة تتكلم بلسان عربى واحد. وهو يتمتع بموقع استراتيجى خطير غنى عن البيان كما أن إنتاجه للبترول واحتياطيه منه يزيدان على نصف الإنتاج والاحتياطى العالميين. ثم أن وجود إسرائيل بعلاقتها الوثيقة بالغرب يخلق عليه خصوصية مضافة. وفى هذا الإطار تعددت محاولات العالم المتقدم للإسراع بدمج الوطن العربى فى تيارات العولمة ، وهو ما أدى إلى التداعيات الآتية :
- أ. مشاركة دول الوطن العربى فى العولمة ومظاهرها بشكل أقرب للهرولة منه إلى الدخول المتأنى وفق استراتيجىة متناسقة واضحة المعالم متماسكة البنيان تعالج الاحتياجات والمصالح الفعلية الحالية والمستقبلية، ويتضح ذلك من عدد الدول الخاضعة للتكيف الهيكلى؛ وهو ما يعكس خيارا نخبويا لا يترجم بالضرورة خيارات المواطنين.

ب. ظهور الأصولية الإسلامية، في ظل اتضاح سلبيات العولمة وغياب المشروع الحضارى العربى، ومع تدهور أحوال الطبقة الوسطى والدنيا وزيادة التدخل الأجنبى، حيث ظهرت اتجاهات معارضة تتمثل فى الجماعات الإسلامية الأصولية التى رفعت شعار " الإسلام هو الحل " وتعاطفت الجماهير معها، بالإضافة إلى تأثيرات حرب الخليج الثانية، وما تلاها من نتائج ساعدت على انتشارها، مع اختلاف الدرجة فيما بين الدول العربية، فقد وصلت فى الجزائر إلى مستوى خطير تمثل فى المذابح اليومية، وأقل من ذلك فى مصر واليمن، فيما وصلت فى السودان إلى حد المشاركة فى الحكم حتى عام ١٩٩٩.

ج. ضعف الفكرة القومية، حيث أخذت أضواء العولمة تبهر أعين الدول العربية، وبدأ العرب فى التحلل من قوميتهم العربية فى ظل ضعف إنجازاتها، فليبيا تعلى من انتماءاتها الأفريقية على حساب انتمائها العربى، ودول المغرب العربى تسعى إلى زيادة التعاون مع الاتحاد الأوروبى فى ظل ضعف الاتحاد المغاربى، ودول الخليج تجمد فعاليات إعلان دمشق لتستعويض بالأمن الأوروبى والأمريكى عن الأمن القومى العربى، وكثير من الدول العربية كالأردن وغيرها تجد فى إسرائيل أداة لجنى مميزات العولمة والدعم الدولى .

د. تفكك أواصر الوطن العربى، وهو مرتبط بضعف القومية العربية، والسبب الرئيسى فى ذلك يرجع إلى تأثيرات حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت، وهو الغزو الذى قسم الوطن العربى إلى دول مؤيدة للتدخل الأجنبى ودول معارضة له، مما أفقد الوحدة العربية معناها، وبث بذور الخلاف والشقاق بين دول الوطن العربى، وخلق التشكك فى القومية العربية، وأظهر عجز الجامعة العربية، وكشف على الجملة مدى الضعف الذى يعانى منه النظام العربى ومؤسساته. ولقد أسهم السلام العربى الإسرائيلى فى زيادة هذا التفكك، فبمجرد أن لاح فى الأفق إمكان السلام مع إسرائيل، سعت كل دولة منفردة إلى

التفاوض حول مصالحها وحقوقها دون ربطها بباقي الحقوق العربية. وليس أدل على هذا التفكك من عجز الدول العربية عن عقد قمة بعد قمة ١٩٩٦ في القاهرة، على الرغم من إلحاح الظروف الإقليمية الدولية، والأخطر أن العالم العربي أكثر مناطق العالم تعرضا لانتهاكات حقوقه، حيث تم فرض العقوبات الدولية على ثلاث من دول، كما تنتهك سيادة العراق يوميا ويتعرض للقصف الأمريكى والبريطانى بصفة مستمرة، وفى المقابل هناك تخاذل عربى عن مجابهة تلك الانتهاكات.

هـ - السلام العربى الإسرائيلى، وقد أسهمت الظروف الدولية وكذلك الداخلية فى اعتناق السلام بوصفه خيارا استراتيجيا لكل من إسرائيل والدول العربية .

و- فرض صيغ عولمة إقليمية، حيث حاولت القوى الكبرى السيطرة على الوطن العربى وقدراته وجعله يدور فى فلكها، وذلك بالترويج لصيغتين هما صيغتا الشراكة الأوربية المتوسطية والشرق أوسطية .

ولذا كان ما سبق يشير إلى أن جميع دول الوطن العربى تأثرت بالعولمة أو أنها عرضة لتلك التأثيرات، فهل تأثرت بالقدر نفسه ؟ بالطبع لا، فلا يعقل أن تعادل جيبوتى فى تأثرها بالعولمة دولة أخرى مثل مصر، وليست القضية مسألة مساحة بالأساس بقدر ما تتعلق بمسائل أخرى مثل حجم الناتج القومى، ودرجة التصنيع ، وقوة اقتصاد الدولة ، ودرجة اعتمادها على الخارج، وطاقتها التصديرية الحالية والمستقبلية إلخ، وهذه الأمور الاقتصادية تتوقف بدورها على متغيرات اجتماعية من قبيل درجة نمو المجتمع ونضجه وتجانسه وحجم طبقاته والفروق بينها. كما أنها تتشابك بدورها مع عوامل ثقافية تختص بمناعة هذا المجتمع من عدمه ووجود نموذج حضارى أو غيابه وحدود قدرته على ترويج هذا النموذج الحضارى ، إن وجد، وهذا ما ينقلنا إلى النقطة التالية فى البحث .

(٢) تأثيرات نسبية من أبرزها :

أسهمت التطورات العولمية فى التأثير على سيادة الدول العربية بدرجات متفاوتة، ففي حين عانى بعضها من انتهاكات سافرة لتلك السيادة، استرد بعضها الآخر سيادته على أرضه.

أ - الدول التى أفادت من العولمة فى استرداد سيادتها على أراضيها، وتشمل هذه الفئة كلا من مصر والأردن وفلسطين بشكل جزئى، وهناك دول فى طريقها للحصول على ذلك هى لبنان وسوريا ونكتفى بالنموذج الفلسطينى .

فمع تولى الرئيس جورج باتشوف السلطة عام ١٩٨٥ بفكره الإصلاحى (البداية السياسية الفعلية للعولمة) بات احتمال تصفية النزاعات الإقليمية أمرا واردا باتفاق القطيين، وهو ما أسفر عنه مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١. ثم مع الانهيار الكامل للاتحاد السوفيتى، وظهور القطب الأمريكى كقطب أوحده، استغلت الولايات المتحدة اتفاقات "أوسلو" لدفع المساعى السلمية لحل صراع الشرق الأوسط، خاصة على ضوء الضعف والتفكك العربى بعد حرب الخليج الثانية، وقبول الأطراف العربية للرعاية الأمريكية لعملية السلام واعتناقها السلام بوصفه استراتيجية حتمية .

ولقد أسفر هذا عن عقد الكثير من اللقاءات بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى فى ظل الوساطة الأمريكية، مهدت لقيام سلطة فلسطينية على أرض فلسطين تدير شئونها ولو جزئيا، وهى فى طريقها للتفاوض مع إسرائيل حول طرق تنفيذها للالتزامات السابقة وبحث باقى سبل استرداد الحقوق الفلسطينية لتكون دولة فلسطينية محددة على أرض الواقع.

ب - دول انتهكت سيادتها بشكل سافر، ومنها العراق وليبيا والسودان، وبالطبع فإن هذه الدول تعرف انتهاكا لحقوق مواطنها، لكن العقوبات التى تخضع لها هى بتأثير التطورات المرتبطة بالعولمة والازدواجية فى التعامل معها.

جـ - الدول العربية التي تعرضت لاختراق سيادتها، وتدخل في عدادها كل الدول العربية بلا استثناء، ومثال ذلك تدخل الولايات المتحدة في السياسات الداخلية لمصر ومناقشتها قضية حقوق الأقلية القبطية فيها.

رابعاً :مستقبل الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة

لعل مستقبل الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة أمر يصعب التنبؤ به على وجه الدقة، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة بمعدل غير مسبوق يفرض انعكاسات على جميع أوجه الأنشطة الحياتية للدولة، كما أن المجتمع العربي معرض لتغيرات كثيرة بفعل ارتباطه بتلك التطورات العولمية والتفاعل معها. ولكن رغم هذه الصعوبة يمكننا الاسترشاد بعدد من العوامل التي تحكم ذلك المستقبل، وخاصة إذا افترضنا أن المستقبل هو وليد الحاضر وتطور له، كما أن الحاضر وليد الماضي وتطور له، ما لم تحدث مفاجآت عكسية أو أزمات حادة تعكس التطور الطبيعي للأحداث. وستكون معالجتنا للمستقبل هنا في نقطتين هما : -

١) مستقبل الدول العربية (بشكل عام).

٢) مستقبل بعض الحالات الخاصة من الدول العربية.

١- مستقبل الدولة : - ونعني به استمرار التأثيرات السابقة، مع عمقها وشمولها في ظل التطور الطبيعي للعولمة والاندماج العربي في عملياتها، ومن هذه التأثيرات :

أ. استمرار الغزو الإعلامي من الخارج، خاصة من الغرب وأمريكا التي تهيمن على صناعة الإعلام عالمياً. ولكن في المقابل ستتشكل قوى وعناصر إعلامية مناوئة لذلك الغزو تستفيد من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وتستخدم لصالح الثقافة الوطنية والقومية. وقد بدأ بالفعل تشكيل أكثر من نواة لشبكات معلومات وطنية وعربية.

ب. يرتبط بذلك تخفيف الدولة قبضتها على الإعلام، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للمشاركة النسبية في الإنتاج الإعلامي الجماهيري.

ج. يتوقع استمرار انسحاب الدولة من الاقتصاد وتقليص القطاع العام في مختلف أنحاء الوطن العربي ، وإن كان هذا سيخلق للدولة دورا أكبر في التوجيه والإدارة غير المباشرة .

د. يتوقع حدوث تنافس عربي في إعطاء المميزات لجذب الاستثمارات الخارجية، ومن ثم ستكثر الشركات متعددة الجنسيات التي ستجد في الوطن العربي بيئة خصبة للاستثمار .

هـ. في ظل التوجه الرأسمالي سترداد الفجوة بين الطبقات، وستتعرض الطبقة الوسطى للتآكل، وستتضرر الطبقة الدنيا ويزيد الضغط عليها، وهو ما سيفرض على الدولة وظيفة اجتماعية للتعامل مع هذه الاختلالات واحتواء آثارها.

و. يتوقع أن تنتشر استراتيجيات التصنيع للتصدير، وهو ما سيجعل الاقتصادات العربية أكثر اندماجا في السوق العالمية، ومن ثم أكثر عرضة لتقلبات هذه السوق، وهو ما قد يؤدي إلى درجة من عدم الاستقرار الاقتصادي بها .

ز. في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ سيقع الكثير من الأحداث الاقتصادية المهمة التي ستؤثر على مستقبل المنطقة العربية؛ أولها انتهاء الفترة الانتقالية المسموح بها للدول العربية في إطار اتفاقية الجات، وبدء سريانها، وما يعنيه ذلك من فتح أسواقها أمام المنافسة القادمة من الخارج، وكذلك بدء قيام مناطق

تجارة حرة بين الدول العربية المطللة على البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوربي في إطار المشاركة العربية الأوربية، وقد تكون ترتيبات الشرق أوسطية قد ظهرت آثارها مع انتهاء مسارات السلام في المنطقة. كل هذه التحديات سوف تتوقف نتائجها على مدى استعداد الدول العربية لها، وبالطبع ستكون التأثيرات مختلفة، وستعتمد على درجة نجاح الدول العربية في إنتاج آليات العولمة الاقتصادية ورفع كفاءة اقتصادها ومنتجاتها لتتصد أمام المنافسة الأجنبية، بل ولتستغل تلك الفرص التي تمنحها لها، متمثلة في فتح الأسواق الخارجية. لكن هناك صناعات لا تتمتع فيها الدول العربية بميزة نسبية، وتلك ستضعف وربما ستتدثر. وهناك صناعات تتمتع فيها الدول العربية بميزات نسبية وتفضيلية ستزدهر. وهناك صناعات ستؤسسها الشركات متعددة الجنسيات أو تسهم في ترويجها ومن ثم فإنها بدورها ستزدهر. كما ستكون الكفاءة الاقتصادية هي المعيار لتقييم المؤسسات، ومن ثم ستبدل المناهج والسياسات الاقتصادية لتلائم تلك التطورات.

ح. يتوقع أن تدخل دول الوطن العربي في تكتلات اقتصادية (أفريقية و آسيوية) متعددة؛ فردية أو جماعية، تتعدى حدود الوطن العربي، بخلاف الدائرة الشرق أوسطية والدائرة المتوسطية والشراسة الأمريكية.

ط. يتوقع أن يزيد التوجه نحو التكتل العربي وإقامة السوق العربية المشتركة، ولكن ببطء هو من تأثير غلبة الخلافات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية.

ي. يتوقع أن تنمو في الوطن العربي الكثير من الجماعات الوسيطة (نقابات - جمعيات أهلية - أحزاب - جماعات - مصالح)، وأن يكثر عددها بشكل ملحوظ في ظل التشجيع العالمي لها، وفي ظل الحاجة إليها وطنيا بوصفها

جماعات تثري العمل السياسي والاجتماعي في الوقت نفسه، وتعوض الاختلالات التي يتعرض لها الأفراد من جراء التطورات العولمية.

ك. يتوقع أن تنمو الجماعات المؤيدة للعولمة، وستتأثر تلك الجماعات تأييدا عالميا وداخليا. وفي المقابل يتوقع نمو الجماعات الأصولية؛ وهو ما يؤدي إلى احتداد الاستقطاب في المجتمعات العربية.

ل. يتوقع أن تزيد دول الوطن العربي من هامش الحريات المتاحة لمواطنيها، وأن تتخذ خطوات على طريق التطور الديمقراطي ومراعاة حقوق الإنسان، ولو بشكل ظاهري، على أن يتم تفعيلها فيما بعد تماشيا مع التوجه العالمي، خاصة في ضوء تنبه المجتمعات لأهمية الديمقراطية والمطالبة بها. ولكن كما يقول فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ وخاتم البشر: "إنه قد أصبح هدف الدول في ظل التطورات العولمية واضحا وجليا وواحدا، وهو الديمقراطية". ولكنه لم يجزم بحتمية الوصول إلى تلك النهاية، كما أنه لم يحدد زمن الوصول إليها.

م. يتوقع أن تتأثر الثقافات الوطنية والقومية بغيرها من الثقافات العالمية خاصة الأمريكية، ولكن هذا لا يعني إشباعا كاملا، وذلك استرشادا بما حدث في فترات الاستعمار المختلفة في الوطن العربي، حين أتى المستعمر بكل ثقافته وأدواته وثقافته، وحاول تشويه الثقافات الوطنية وفرض ثقافته، ولكنه لم يؤثر إلا بشكل سطحي.

ومن هنا فإن الخوف من فقدان الهوية والثقافة العربية أمر مبالغ فيه، وإن كانت جميع الدول بشتى فئاتها ستتأثر بثقافة الآخر بدرجات متفاوتة.

٢ — مستقبل بعض الحالات الخاصة من الدول العربية :

سبق أن ذكرنا أن دول الوطن العربي التي تأثرت سيادتها من جراء العولمة

انقسمت إلى ثلاث فئات؛ دول استعادت سيادتها على أراضيها أو فى طريقها إلى ذلك، ودول انتهكت سيادتها بشكل سافر، ودول اخترقت سيادتها.

وهنا سنحاول الاسترشاد بالماضى ويتطور الأحداث للتنبؤ بمستقبل هذه الفئات كالآتى :

الدول التى استفادت من العولمة فى استعادة سيادتها أو فى طريقها إلى ذلك وهى:

أ. فلسطين : وربما تسير مفاوضات السلام ببطء فى بعض الفترات وتتعثّر فى فترات أخرى، وربما تشهد ركوداً، كما حدث فى عهد " نيتياهو " رئيس وزراء إسرائيل السابق، لكن هناك دافعا دائما نحو استمرارها. وتشهد عملية السلام الآن انفراجة فى ظل حكومة العمل (اليسار) برئاسة إيهود باراك، وهو ما قد يعنى تنفيذ إسرائيل تعهداتها، واستكمال المرحلة النهائية من المفاوضات، وظهور الدولة الفلسطينية. وربما يكون لهذه الدولة الجديدة تجارب ائتلافية مع غيرها من الدول كقيام " البنيكوس الثلاثى " (الإسرائيلى - الفلسطينى - الأردنى)، كما ستدخل فى علاقات كاملة مع غيرها من الدول العربية.

ب. سوريا ولبنان : أعلنت إسرائيل استعدادها للانسحاب من جنوب لبنان فى شهر يوليو / تموز ٢٠٠٠ بصورة فردية (نظرا لما تتكبده من خسائر من جراء قصف حزب الله لشمالها، ومن العمليات الانتحارية فى الشريط المحتل)، كما أعلنت استعدادها للتفاوض المباشر مع سوريا، ولكن سوريا تشترط استئناف المفاوضات من النقطة التى انتهت إليها من قبل، كما تطالب كل من سوريا ولبنان باستعادة كامل سيادتهما على كامل ترابهما بوصف ذلك أمرا طبيعيا، تقرره المواثيق والقرارات الدولية .

— الدول التى انتهكت سيادتها من جراء العولمة :

أ. ليبيا : وافقت الأطراف على تسليم المتهمين على أن يحاكموا فى " اسكتلندا " وفقا للقانون الهولندى، مع تقديم ضمانات كافية لضمان أمن المتهمين وسلامتهم

وعدالة المحكمة. ومن هنا يتوقع أن يتم حل تلك الأزمة قريباً، ولكنها قد تخلق أزمات أخرى؛ نظراً لأن الدافع وراء تفجير القضية كان العداء الكامن في ثنايا علاقات الدولتين (الولايات المتحدة ليبيا)، وهو عداء مازال موجوداً وتؤكدته التصريحات المتبادلة .

ب. السودان : رغم عدم وجود مبادرات حالية لإنهاء تلك القضية سوى عدد قليل، لكن ذلك لا ينفي عنها حتمية الحل المستقبلي، وإن كنا لا نعرف مداه الزمني وشكله النهائي، وربما سيستغرق زمناً طويلاً، اعتماداً على تغيير النظام الحالي لسياساته وتحسين صورته العالمية.

ج. العراق : هناك عدد من المبادرات الدولية نحو حل الأزمة العراقية، وقد ساعد على ذلك :

— سعى العراق لتحريك الأزمة ورفضه التعامل مع فرق التفتيش، وعده قرارات الأمم المتحدة لاغية، ووضع دول العالم في وضع حرج يفرض عليها التوفيق بين قرارات الأمم المتحدة وحاجة العراق إلى إنهاء العقوبات.

— ظهور مساوئ الانتهاكات الغربية السافرة على الشعب العراقي، وهو ما أدى إلى تبلور رأى عام عربى ضاغط يطالب بحتمية الوصول إلى حل ينهى تلك المعاناة .

— ممارسة الضغط من منظمات دولية متعددة لإنهاء الحظر والعقوبات المفروضة على العراق ووضع حد لمعاناة شعبه.

— تحرك دول وأطراف لها مصالح اقتصادية مع العراق لإنهاء تلك العقوبات، ومن هذه الدول: فرنسا، وروسيا، والصين، وبريطانيا، بالإضافة إلى الشركات الأمريكية نفسها .

ومن هنا نعتقد أن رفع الحصار المفروض على العراق سيكون قريباً، ولكن هل ستنتهى معه انتهاكات سيادة العراق؟! لا أظن ذلك في ظل حرص

الولايات المتحدة على تغيير نظامه.

— الدول التي اخترقت سيادتها :

وهي تشمل جميع الدول العربية. وذلك واضح من ملاحظة تطورات العولمة
وهرولة الدول إليها دون استعداد كاف قطري أو قومي، وهو ما يجعلنا نعتقد باستمرار
تلك الاختراقات بل وشمولها وعمقها في المرحلة القادمة.

المراجع

١. إبراهيم العيسوي : الجات وأخواتها: النظام الجديد لتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
٢. إبراهيم درويش : الدولة، القاهرة بدار النهضة العربية، ١٩٦٩.
٣. أحمد عباس عبد البديع: ظاهرة العولمة : جذورها التاريخية وتداعياتها المعاصرة، مجلة النيل، ع ٧٢.
٤. // // // : تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
٥. السيد ياسين : ازدواجية المعايير، وحق التدخل لأسباب إنسانية، الأهرام، ٢٦ ديسمبر ١٩٩٧.
٦. السيد ياسين : سلسلة مقالات عن العولمة، الأهرام (الأهرام ٧ مايو، ١٤ مايو، ٢١ مايو، ٢٧ مايو ١٩٩٨).
٧. بول سالم : الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، ع ٨٩، نوفمبر ١٩٩٤.
٨. بول هاريسون : العالم الثالث غدا، ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرازق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
٩. جلال أمين : العولمة والدولة؛ تراجع أم تغير في الوظيفة، ندوة العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ١٩٩٧.
١٠. طلال عتريسى: العولمة، مجلة شئون الأوسط، ع ٧١، أبريل ١٩٩٨.
١١. عز الدين فودة : القانون الدولي العام ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٥.

١٢. عمرو الشربيني : حماية البيئة وعلاقتها بحركة التجارة العالمية، السياسة الدولية، ع ١٢٨، أبريل ١٩٩٧.

١٣. على صادق أبو ضيف : القانون الدولي العام، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٠.

١٤. عبد الرحمن صبرى : قراءة البعد الاقتصادى لاتفاقيات المشاركة العربية، أعمال ندوة الترتيبات الإقليمية، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨.

١٥. فرانسيس فوكوياما : نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

١٦. محمد جواد رضا : الدولة ودورها الجديد فى إعادة الهندسة الاجتماعية، المستقبل العربى، ع ١٨٩، نوفمبر ١٩٩٤.

١٧. محمد محمود الإمام : العولمة والنظام الإقليمى العربى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٩.

١٨. محمد نوار : العولمة هيمنة منفردة فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ندوة العولمة، مجلة شئون الأوسط، ع ٧١، أبريل ١٩٩٨.

١٩. محمود إسماعيل وجلال عبد الله معوض : علم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٧، الجزء الثانى .

٢٠. حازم البهلاوى : دور الدولة فى الاقتصاد، دار الشرق، القاهرة، ١٩٩٢.

٢١. حامد عمار : تنمية التعليم ضرورة لمواجهة العولمة ، ندوة العولمة، جريدة العربى، ع ٢٦٢، ٢٠ أبريل ١٩٩٨.

٢٢. حسين معلوم : التسوية فى زمن العولمة، ندوة العولمة والتحوللات الاجتماعية فى الوطن العربى، مكتبة مدبولى القاهرة، ١٩٩٩.

٢٣. حورية مجاهد : الفكر السياسى من أفلاطون لمحمد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢.

٢٤. رءوف عباس : العولمة والغزو الثقافى ، (ندوة العولمة)، مجلة شئون الأوسط، مرجع سابق.

٢٥. سليمان المنفرى : السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة ، المرجع السابق.

٢٦. صالح بشير : مسارح قتل المدنيين ومسرح احتضار الدولة ، الحياة، ٢٣ أغسطس ١٩٩٦.

٢٧. صلاح بسيونى : سيادة كاملة ، أوراق الشرق الأوسط، مايو ١٩٩٨.

٢٨. عبد الله بلقزيز : العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربى، يناير ١٩٩٨.

٢٩. عبد الباسط عبد المعطى : العولمة والتحولات الاجتماعية فى الوطن العربى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٩.

٣٠. مى عبد الله سنو : الإعلام والعولمة ، المستقبل العربى، ع ٢٨٠، أبريل ١٩٩٨.

٣١. نبيل زكى : أيديولوجية الهيمنة على العالم، أوراق للشرق الأوسط، مايو ١٩٩٨.

٣٢. ندوة العرب وتحديات العولمة، مجلة شئون الأوسط، مرجع سابق.

٣٣. مصر وظاهرة العولمة، وزارة الإعلام — الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٩ (مجلة النيل).

٣٤. جريدة العربى، صفحة ثقافة، ع ٢٦٢، الاثنين ٢٠ أبريل ١٩٩٨.

العولمة وقضية الحماية الدينية فى مصر

هانى لبيب

مقدمة

قبل كل شىء، فإن " الحماية الدينية " - وهو مصطلح غربى فى الأساس الأول - يعد إحدى آليات المركزية الغربية، وليست الشرقية، يتم توظيفه واستخدامه كلما دعت الحاجة للاستيلاء على مقدرات الدول الأخرى والتدخل فى شئونها، فما يهمنا هنا أن نؤكد عليه أن المصطلح نشأ فى السياق الإمبريالى الغربى فى المقام الأول، ومن ثم تنتفى عنه لدينا ضرورة أن تكون هناك " حماية دينية " فى مصر، فالقضية فى مصر غير مطروحة على هذا النحو؛ لأن أقباط مصر ليسوا فى حاجة لحماية دينية من أية جهة خارج البلاد.

منذ البداية، لابد أن نؤكد على أن الإطار العام لهذه الدراسة هو الإطار المصرى العربى، وإن أشرنا إلى الإطار العالمى من أجل توضيح العلاقة بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية من جانب، والعلاقة بين الشرق والغرب أيديولوجياً من جانب آخر. ونشدد هنا، بوجه خاص على أن هذا يتم من خلال مبادئ لابد من وجودها فى البداية بوصفها أساساً تاريخياً يقوم عليه البناء، استناداً إلى الحقائق الموضوعية حول أقباط مصر وكنيستهم الوطنية بوصفها نموذجاً .

تعد قضية الحماية الدينية من أكثر القضايا الخلافية التى أثارت سجالات واسعة فى الفترة الأخيرة، ليس لكونها تتعلق بالدين فحسب، بل أيضاً، لما تحمله من تدخل مباشر فى الشأن الداخلى للدول يضعنا فى مأزق شديد الخطورة، وهو مفهوم الوطنية فى ظل (الحماية الدينية) بوصفها إحدى آليات العولمة، وهو ما يطرح بالحاح سؤالا شديد الوضوح حول موقع المواطنة فى ظل العولمة، من حيث ثباتها أو تراجعها أمام هذا التيار الذى يجرف الذى يمتص كل ما يندرج تحت بند الخصوصية.

* باحث مصرى .

أضف إلى هذا، التهديد الخطير الذى تمثله العولمة لمفهوم (المواطنة) فى ظل ذوبان الخصوصيات من جهة، والعمل على تغذية العولمة من خلال هذا الذوبان من جهة أخرى، فتضعف الخصوصية، وتقوى العولمة وهكذا، فإنه فى ظل العولمة تصبح الهوية الوطنية للأمة فى خطر، وهو ما يظهر بوضوح فى علاقة الاستعمار بالإرساليات التبشيرية فى الماضى من جانب^(١)، وفى علاقة العولمة بالحماية الدينية - فى الحاضر - من جانب آخر، وهو ما يمثل تطورا منطقيا وتاريخيا - وربما أيديولوجيا - لما حدث فى الماضى، بوصفه نموذجا سبق تطبيقه .

ولا تعود قضية الاهتمام بالجماعات الإثنية (الأقليات) لكونها أقلية ضعيفة. وعلى سبيل المثال فإن الاهتمام بالمصريين المسيحيين لا يأتى لكونهم ينتمون للديانة المسيحية، بل لأن آلية عمل هذا النظام هى تحقيق أهدافه بوجه عام، بغض النظر عن الدين أو السياسة بتوجهاتها المتعددة أو المتناقضة فى بعض الأحيان *

إن سياسة العولمة على وعى كامل بأهمية عنصر الدين بوصفه محركا لشعوب بعض الدول، وعلى وجه الخصوص فى ظل صحوه الأصوليات الدينية والسياسية على مستوى العالم، فالدين الآن هو البعد الغائب فى سير العلاقات الدولية. وهذا ما جعل الأقليات الدينية أو العرقية (الإثنية) - على مستوى العالم - محط أنظار هذا العالم، بوصفها أحد أهم المحددات التى يمكنه استخدامها وتطويرها، سواء بوعى هذه الأقليات أو بدون وعيها، من أجل تحقيق أهدافه ورعاية مصالحه، ويحدث ذلك عن طريق جعل هذه الأقليات عامل ضغط على الحكومات والدول .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، مشروع قانون الانعتاق من الاضطهاد الدينى الذى يعد فى حد ذاته من أهم أدوات العولمة الأشد خطورة وفتكا بالاستقرار الداخلى للدول التى تنتمى إليها هذه الأقليات؛ لأن مثل هذا القانون يهدف فى المقام الأول إلى إضعاف سلطة الكنائس والمذاهب التاريخية لصالح المذاهب الغربية. ويرجع ذلك لإدراك أن العقبة الأساسية أمام الانتشار السريع لهذه المذاهب الغربية فى دولة مثل مصر هى هيمنة الكنيسة الأرثوذكسية على العقيدة المسيحية، مع مراعاة أن الرأى

السائد الآن هو أن المجتمعات الإسلامية التي توجد بها كنائس شرقية ستقع أكثر فأكثر تحت ضغط سياسى واقتصادى هائل على غرار مشاريع القوانين التي تمت مناقشتها فى الكونجرس الأمريكى .

هذا يجعلنا نقع فى التناقض الكبير بين اهتمام النظام الدولى بموضوع حقوق الإنسان، وما تبعه من تطور إيجابى لخلق ثقافة دولية مدركة لواجبات الدول تجاه مواطنيها من ناحية، وخضوع مفهوم (حقوق الإنسان) للاعتبارات السياسية والدولية لمصلحة الدول الكبرى من ناحية أخرى، وهو ما يظهر فى اختيار الولايات المتحدة الأمريكية طريقة تعاملها مع من تريد التشهير به.

ولكى نصل إلى فهم ما يحدث الآن لابد من العودة إلى السوراء من خلال البعدين التاريخى والسياسى معا بوصفهما منظومة واحدة متكاملة، تمثل مرجعية هـ القضية، التي نتعرف من خلالها على البواكير الأولى للسيطرة من خلال الدين .

الكنيسة واللاهوت الغربى^(٢)

منذ عام ٣١ ق.م - وبعد هزيمة كليوباترا آخر حكام البطالمة عُرِفَت مصر بوصفها ولاية رومانية، ومنذ هذا التاريخ لم يترك الرومان وسيلة واحدة إلا اتبعوها لاستغلال موارد البلاد إلى أقصى حد ممكن، حتى أصبح من سمات النسق المصرى - فى ظل الحكم الرومانى - تبلور النزعة الانفصالية عن بيزنطة وبداية عصر قبطى له مقوماته.

وبعد اعتراف الإمبراطورية الرومانية بالمسيحية بوصفها دينا رسميا لها، بدأ واضحا لمن يتتبع هذه الأحداث التاريخية المتفرقة منذ القرن الأول لميلاد السيد المسيح أن عصر الإمبراطور " قسطنطين الكبير " سنة ٣٢٣ م، يسجل نقطة تحول مهمة فى سياسة الإمبراطورية الرومانية نحو الديانة المسيحية، فقد كان سلفه يعد هذه الأحداث بمثابة حركة ثورية مناهضة لدولة الرومان، ومن ثم فقد اضطهد أشياعها،

وحاربهم حرب إبادة دون هوادة وذلك ابتداء من " نيرون " وانتهاء بـ " دقلديانوس "،
علماً بأن الأخير رسم مخططاً هائلاً يقوم على نقاط أربع :

— قتل رجال الدين — هدم الكنائس

— إحراق الكتب المقدسة — حرمان المسيحيين من الوظائف العامة

ثم عاد وأصدر مرسوماً بالقضاء المبرم على جميع المسيحيين، وجاء بنفسه إلى مصر لينتفى بقتل المسيحيين بيده؛ لأنه كان يعلم أنه في مصر تكمن رأس الحية^(٣)، على حد تعبيره ثم بدأت بعد ذلك المنازعات اللاهوتية التي وصلت إلى ذروتها في القرن الخامس الميلادي، وعلى وجه التحديد في مجمع خلقيدونية سنة ٤٥١م، بتتحية البابا ديسقوروس بابا الكنيسة المصرية حينئذ. غير أنه من المؤكد أن المسألة لم تكن مسألة دينية / لاهوتية وحسب؛ إذ اتخذ الخلاف الديني في مصر بعداً قومياً، فلم يقبل البابا "ديسقوروس" الملقب بحامي الإيمان، كما لم يقبل مسيحيو مصر قرارات مجمع خلقيدونية، ومن وقتها أطلق على الكنيسة القبطية (الكنيسة الأرثوذكسية) وعلى أقباط مصر (الأرثوذكسيين)؛ أي مستقيمي الرأي^(٤)، ولم يستجب " ديسقوروس " لإغراءات الإمبراطور " ثيودوسيوس الثاني، "، أو لضغوط الإمبراطور " مرقيان " من بعده، بجعله بطريركاً وحاكماً في الوقت نفسه. وبقي " ديسقوروس " إلى يومنا هذا رمزاً للصمود في وجه الأجنبي^(٥).

وبعد ذلك أيضاً حاول " هرقل "، بعد أن غزا الفرس مصر سنة ٦٢٣ م تحت موكب النصر، توحيد الكنيستين المصرية والبيزنطية، ولم تفض محاولاته الدامية التي استمرت عشر سنوات إلى نتيجة، وعين بطريركاً جديداً، لكن الكنيسة القبطية المصرية انتصرت في نهاية الأمر بتقليدها الفكرى الثقافى الحضارى السارى فى شرايين العقل والضمير .

نذكر أيضاً في هذا السياق، كلا من البابا " أثناسيوس " والأنبا " شنودة "؛ فالأول كان مفكراً من طراز خاص، وقد طورد بسبب فكره من جانب الإمبراطور

الرومانى " قسطنطين " مطاردة عنيفة، لأنه كان يؤسس الفكر الوطنى للكنيسة القبطية^(٦)، أما الآخر فقد حمل لواء المقاومة فى عصر الإمبراطور " ثيودوسيوس " حينما تعرضت العقيدة الأرثوذكسية للشطط والهزات والاضطهاد، و رافق البابا " كيرلس الرابع " لمحاكمة النسطوريين، وعلى الرغم من إجادته للغة اليونانية، فقد كان يخطب باللغة القبطية اعتزازا بقوميته .

لقد كان " أنثاسيوس " يعلم أن استقلال الكنيسة المصرية ينهى حيلة المستعمرين باسم الدين^(٧) لذلك خاطب الإمبراطور الرومانى بكل شجاعة بقوله :

" لا تقحم نفسك فى المسائل الكنسية، ولا تصدر إلينا أمرا بشأن هذه المسائل، لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمر الكنيسة، وليس مسموحا لنا بأن نمارس حكما أرضيا وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسى " .

وقد كان هذا الانصهار فى الوطن و الاستقلال عن السلطة فى آن واحد هو الذى يفتح أمام الكنيسة طريق النهضة من جانب، ويدفع بها إلى الصف الأول من صفوف مقاومة الأجنبى المستعمر من جانب آخر، وهو ما حدث على مر التاريخ. فيذكر أنه فى أواخر القرن السابع عشر أرسل بابا روما (الفاتيكان) جماعة من الرهبان لنشر المذهب الكاثوليكي بين الأقباط، وزاد عددهم فى أوائل القرن الثامن عشر لدرجة أن بعضهم استوطن مدن الصعيد، ونشطوا فى جذب الأقباط، وتبعهم عدد غير قليل من القبط، الأمر الذى أحدث انقساماً مذهبياً بين الأسر القبطية، ونشط الكاثوليك فى استغلال هذا الانقسام لتقليص سلطة البطريرك القبطى فى مسائل الأحوال الشخصية، ولكن الكنيسة القبطية وقفت ضد هذا الأمر، ولجأت إلى الحكومة، فصدر من المحكمة الشرعية الكبرى فى مصر سنة ١٩٣٨ حكم بأن تكون سلطة الفصل فى هذه المسائل للبطريرك القبطى الأرثوذكسى، وحشدت الكنيسة جهودها للتصدى لهذه الحملة التى شنتها الإرساليات الكاثوليكية؛ حيث ارتبط نشاط هذه الإرساليات فى آسيا وأفريقيا عامة بسعى الدول الأوروبية والغربية إلى غزو هذه البلاد

اقتصاديا وسياسيا لتخلق فيها (أقليات) ترتبط بها وتكون مرفأ الوصول لجيوشها
وسياساتها وإنتاجها الاقتصادي^(٨).

ونذكر هنا بوجه خاص موقف البابا " كيرلس الرابع " الذى كان على رأس
سدة البطريركية، حينما استشعر وقتها الخطر الشديد الذى يهدد الكنيسة من جراء
شير الغربى بالمسيحية، وهو التبشير الذى أخفق فى تحويل المسلمين عن دينهم
إلى الأقباط ليحولهم عن مذهبهم الأرثوذكسى. فشرع البابا فى تحديث الكنيسة،
واشتدري مطبعة، وكانت هذه هى أول مظاهر الحداثة فى هذا العصر^(٩).

وبعد ذلك، وفد إلى مصر — عن طريق الشام — أهم إرساليتين بروتستانتيتين
فى القرن التاسع عشر؛ إحداهما من إنجلترا والأخرى من أمريكا، وإن كانت خطة
الأمريكيين هى القضاء على الكنيسة القبطية وضم أبنائها إلى الكنيسة البروتستانتية
الجديدة، بينما كانت خطة الإنجليز هى الإبقاء على كنيسة مصر مع التغلغل فيها
والسيطرة عليها من داخلها^(١٠).

وحينما نتتبع بدايات هذا القرن، نجد قائد حركة التعليم والنهضة والثقافة فى
الكنيسة المصرية " حبيب جرجس " صاحب المبادرة لتحديث الكنيسة المصرية^(١١) يقع
تحت ضغط أربعة تحديات :

الأول : الإرساليات الأجنبية (الأمريكية منذ سنة ١٨٥٥)، التى اجتذبت بعض الأقباط
الأرثوذكس خلال نصف قرن بسبب حداثتها فى الخدمات التعليمية والصحية .

الثانى : النهضة العلمانية بداية من " الطهطاوى " و " على مبارك " ومروراً بالإمام
" محمد عبده " و " عبد الله النديم " وصولاً إلى " محمود سامى البارودى " .

الثالث : التيارات الإسلامية التى احتضنها الحزب الوطنى .

الرابع : الانقطاع عن تقاليد الكنيسة المصرية فى النسخ والطباعة و الدور العالمى فى
الحوار اللاهوتى .

من هنا، واجه " حبيب جرجس " هذه التحديات بإحياء مدرسة الإسكندرية (الكلية الإكليريكية) لتخريج الوعاظ والكهنة المثقفين، بالإضافة إلى إسهاماته في إنشاء مدارس الأحد لحماية النشء القبطي من الإرساليات الأجنبية .

وقد صمدت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ولم تحافظ على استقلالها اللاهوتي فحسب، ولكن أيضاً حافظت في كثير من المواقف على الاستقلال الوطني من خلال استقلالها الكنسي .

على هذا النحو، لا يمكننا فهم دور الغرب في علاقته بالمسألة الطائفية في مصر دون الاقتراب من السياق التاريخي الذي وفد فيه الغرب إلينا، وفهم السبب الأساسي والدافع الرئيسي لقدمه، خاصة أن علاقة (الغرب) بالمسألة الطائفية - التي تعد في مجملها سلبية - كانت الذريعة التي هيأت له القدوم إلينا والبقاء على أرضنا في مرحلة سابقة، والتدخل في شئوننا في مرحلة لاحقة^(١٢)

وإذا كان الإلحاق الاقتصادي هو الهدف الرئيسي من صراع الغرب الاستعماري معنا، فإن عملية التجزئة كانت هي الآلية التي يتم بها هذا الإلحاق من خلال محورين :

المحور الأفقي : بإحداث انفصام حضاري بين نموذجين للتطور والتنمية مما يؤدي إلى (الهيمنة) .

المحور الرأسي : بشق الجماعة الوطنية على أساس طائفي إلى أقباط ومسلمين من خلال استراتيجيات / مراحل^(١٣) يمكن حصرها فيما يأتي :

- ١- استراتيجية الرعاية المذهبية (بوصفها تطوراً للامتيازات الأجنبية) .
- ٢- استراتيجية الاقتناص والتفكيك (التغيير المذهبي لأقباط مصر، وتفكيك الكنيسة القبطية الوطنية) .
- ٣ - استراتيجية تدويل مصر (حماية مصالح الغرب الرأسمالي وحماية

الأقليات الأجنبية والدينية في مصر .

- ٤- استراتيجية التفيت والغزو من الداخل (تفتيت الجماعة الوطنية وحملات التشكيك على الجانبين المسيحي والإسلامي).
- ٥- استراتيجية التوسع (من خلال التدخل في ظل الشرعية الدولية وحماية حقوق الأقليات) .

إن هذه الرؤية تمثل خطوط الخريطة المصرية وطريقة التعامل معها من قبل الغرب في التاريخ المعاصر، وهو ما سنتوقف عنده بعد الرجوع قليلاً إلى الماضي القريب في ظل الحكم العثماني عندما أسس محمد الفاتح (نظام الملة) عام ١٤٥٣ الذي عهد بمقتضاه إلى كل بطريك من بطاركة الطوائف المسيحية بحقوق الولاية على جميع الأمور الدينية والتعليمية والاجتماعية للطائفة، أما فيما يتعلق بالأقباط فقد تعاملوا مع نظام الملة في سياق ثقافي واقتصادي مختلف^(١٤).

ومع استثناء النفوذ الأوربي في ولايات السلطنة (الإرساليات التبشيرية) حصلت الدول الأوربية على امتيازات ترتب عليها تحول مفهوم الملة غير الإسلامية إلى مفهوم (الأقلية)، وبذلك بدأ غزو الإمبراطورية العثمانية باسم الدين خلال تعاون فرنسا مع الفاتيكان في دفع الطوائف الكاثوليكية إلى أحضان الكنيسة الرومانية. وقد امتنع عن التعاون مع الإرساليات، ورفضت الكنيسة المصرية الاعتراف بسيادة كرسى روما على الكنيسة القبطية في مقابل بسط الحماية على الأقباط^(١٥).

وباستقراء تاريخنا المعاصر، نجد أن محمد علي عندما أراد تنفيذ مشروعه الخاص، قام بخلق إطارات من أبناء البلاد الأصليين (الأقباط والمسلمين) لتجسيم حلمه على أرض الواقع، وفي ظل حكم الخديوى سعيد عام ١٨٥٥ م أسقطت الجزية عن الأقباط، وفي عام ١٨٥٦ م صدر الأمر العالى بدعوة أبناء الأقباط إلى حمل السلاح أسوة بأبناء المسلمين^(١٦).

وأثناء الاحتلال الاستعماري البريطاني اتخذت مكونات الجماعة - الأقباط والمسلمين - موقف الوحدة بأجلى بيان، الأمر الذي جعل السلطات البريطانية تشجع نشاط المبشرين للعمل على احتواء المؤسسة الدينية الوطنية (الكنيسة - الأرثوذكسية) وتفكيكها (١٧).

هذه لمحة سريعة من الماضي القريب تقدم خلفية تاريخية لجذور العولمة بمفهومها الحديث في ظل الهيمنة الغربية الاستعمارية التي تجلت من خلالها الإرساليات التبشيرية بوصفها إحدى صورها.

الوعي الكوني :

على الرغم من أننا نستطيع أن نرصد الصراع الغربي من أجل الهيمنة على الكرة الأرضية في القرن العشرين؛ فإنه من الواضح تبلور أحداث ومفاهيم جديدة تتحو نحو الإنسانية بشكل عام، وهو ما يظهر من خلال بسط السيادة الغربية على دول العالم الثالث .

ويتعين التأكيد على حقيقة أولية وجوهرية، لا أحد ينازع فيها، وإن كان البعض يغفل وجودها، أو يجانب الصواب في الحكم عليها، وتتمثل هذه الحقيقة في كون العولمة تشكل مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية؛ فالنظام الرأسمالي، منذ بداياته الأولى إلى الآن، تمكن من الاستمرار والتوسع بفضل قدرته على إنتاج نمط مغاير للتراكم، وهو ما كان يحدث كلما تعرض نمط التراكم القديم لأزمة أو لاختلال.

لقد اختلفت الشروط المرجعية للسياسة الدولية، واختلفت المنافسة الأيديولوجية بين الرأسمالية الغربية وكل شيء آخر بانتهاء الحرب الباردة. وانفردت هذه الرأسمالية بالعالم، وظهرت فوراً أول محاولة لملء الفراغ الناتج عن زوال الحرب الباردة، وهي المحاولة التي قام بها فرنسيس فوكوياما عندما قدم فكرة "نهاية التاريخ" مبشراً بانتصار الرأسمالية والديمقراطية، ولكنه فشل في إزالة مفهوم ما بعد الحرب الباردة.

وعلى الرغم من ذلك الفشل، فإن فوكوياما لم يكن هو الرائد الذى دشّن موضوع العولمة، وكانت فكرته الأولى بين الأعمال الكبرى، وتعد من أهم ما كتب فى العولمة، ثم جاء صمويل هانتجتون بفكرته عن " صدام الحضارات "، التى تتبأ فيها بأن نهاية الحرب الباردة ستؤدى إلى تجديد الصراعات الدينية والعرقية^(١٨).

ولقد تبلور الوعى الكونى من خلال شيوع المؤسسات الكونية و المجتمع المدنى. وهو ما ظهر بوضوح من خلال العولمة *Globalization* وهو المصطلح الذى شاع فى التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما يعرف فى اللغة الفرنسية باسم *Mondialisation*، وذلك فى مجال الإنتاج والتبادل : المادى والرمزى، مع التنقل من المجال الوطنى إلى المجال العالمى .

إن البعض يسميها (عولمة) والبعض الآخر يسميها (كوكبة) أو يسميها (النظام الكونى). بيد أن الجميع لا يختلف على أن ما يحدث منذ نهاية القرن هو سيطرة عنيفة تأخذ شكل (حكومة عالمية)، وتسمى باسم العولمة، بينما لا تخرج قط عن الطموح الأمريكى و إمكاناته الضخمة، وهو ما يتلزم وحركة التاريخ المعاصر ويرتبط به إلى حد بعيد، فلم تصل إمبراطورية فى التاريخ إلى ما وصلت إليه الإمبراطورية الأمريكية من اتساع فى مجالات النفوذ والسيطرة والهيمنة، ومن انتشار للقيم، ومن زيارة درجة خضوع الآخرين. والعولمة تتخذ أبعاداً لغوية وفلسفية وجغرافية وتاريخية، وما يهمنا هنا البعد التاريخى الدينى للظاهرة فى إطارها الذى عرفت به فى نهاية القرن العشرين .

لقد تجلّى فى القرن العشرين السعى إلى (أمركة العالم) حسب تعبير الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت، ومن بعده جورج بوش أثناء أزمة الخليج، ثم بيل كلينتون فى خطاب ترشيحه للرئاسة الأمريكية. ومن الملاحظ أنه منذ بدايات هذا القرن أطلقت صورة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بثوبها الجديد بوصفها حاملة لواء الدعوة والرسالة، وفى الصدارة نجد تمثال الحرية وشعلة الحق المستتير كدليل للإنسان الحائر فى طريقه من ظلمات الجهل والجمود إلى نور العلم و التطور الارتقائى،

وحملت الرياح الطائرات كما دفعت الأساطيل تباعاً البضائع والجنود، فى وقت كان هدف العقل الأمريكى فيه هو إهدار التراث الحضارى بوجه عام، وإهدار القيم الحضارية لعصر النهضة والتتويج بوجه خاص فى مقابل سيطرة الثقافة الأمريكية^(١٩).

على هذا النحو، تعد إشكالية بسط الحماية الدينية الأمريكية على العالم من أهم القضايا التى أثرت فى العام الماضى على الإطلاق، لا لأنها ترتبط بالمفهوم الدينى (الطائفى) فحسب، وإنما أيضاً لأنها ترتبط بما يطلق عليه "العولمة" والجدل الدائر حول ما إذا كانت قدراً محتوماً أم خياراً مطروحاً^(٢٠).

ومن الواضح أن العولمة – فى مفهومها الأمريكى – تعنى، بصورة أو بآخرى، سيادة الثقافة الأمريكية وهيمنتها على شتى صور الحياة والسلوك الإنسانى فى جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى سيادة المسيحية السياسية (الأمريكية) بمفهومها الغربى بوصفها إحدى أدوات السيطرة، ولكن ليست كل أدوات أمريكا فى دعم العولمة و أمركتها تافهة هامشية، بل إن هذه الأدوات إنما تقع عند نقطة على أحد طرفى خط مستمر، طرفه الآخر غنى بأدوات شديدة الأهمية والحساسية والتأثير^(٢١). إنها الأدوات التى يراها المرء مقلقة، بل يراها محتوية على قدر هائل من قوة التفجير والتغيير، وبين الطرفين المتباعدين – أى بين الأدوات التافهة والأدوات شديدة التفجير – تنتشر عشرات من أدوات نشر العولمة بطعم وذوق أمريكيين. ويبدو أن هناك صلة تكاد تكون حتمية بين العولمة الأمريكية وتصادم النزعات العرقية والدينية، وهو ما يمكن فهمه بسبب الصدمات التى تتلقاها مشاعر الهوية والانتماء خلال عمليات العولمة^(٢٢).

أما النوع شديد التفجير من أدوات العولمة – كما يظهر فى الأفق – فهو النوع الذى يشتمل على الدين وعلى أدوات أخرى، وقد ظهر فى ثلاث حملات سياسية متتاسقة ومتراصة، كان مصدرها واشنطن، وموضوعها كل الحكومات وكل الشعوب وكل الأديان؛ فقد قرر المشرعون الأمريكيون إصدار قانون يفرض على حكومات العالم احترام حرية الأديان، وانضم هذا القانون إلى ترسانة القوانين الأمريكية سيئة

السمعة، وهي مجموعة قوانين تلزم الدول بتنفيذ إرادة المشرع الأمريكي من خلال حق التدخل في أمور سيادية هي من صميم الاختصاص الداخلي للدولة، بوصف ذلك نوعاً من التعظيم للمستولية الدولية في وقف انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأقليات^(٢٣) ضمن دواعي التدخل الدولي للأغراض الإنسانية، وإلا تعرضت تلك الدول لعقوبات وحصارات تختلف قسوتها من قانون إلى قانون، وهو ما عرف فيما بعد بقانون التحرر من الاضطهاد الديني Free from Religious Persecution.

ومع هذه الحملة ترافقت حملتان؛ الحملة الأولى تشهير ضد قانون كان يعده برلمان روسيا ثم عدل، ولم تتوقف الحملة لأن التعديل لم يستجب لكل الاعتراضات والمطالب الأمريكية، والحملة الأخرى كانت ولا تزال ضد مصر، تلوح باتهامها بالتقصير في احترام حرية الأديان. وقد لفتت الحملتان المخصصتان لروسيا ومصر النظر إلى الكثير من الحملات الفرعية التي شنت ضد دول في شرق أوروبا وفي أمريكا اللاتينية وفي آسيا، خصوصاً الحملة ذائعة الصيت ضد الصين والحملة ضد ألمانيا.

ما تطلبه أمريكا في كل هذه الحالات أن تمتنع حكومات هذه الدول عن وضع القيود على أنشطة أفراد يبشرون بأفكار يزعمون أنها أديان جديدة. فلا يريد المشرع الأمريكي أن تقوم أي دولة بحرمان أي مواطن أمريكي، أو غير أمريكي، من التبشير بفكرة تدعو إلى الانتحار الجماعي بسبب قرب حلول يوم القيامة، أو بفكرة تنادي بتقديس الشيطان والأهرامات وأبي الهول. ويتصور المشرع الأمريكي أنه من الممكن، بل من اللازم، أن تسمح أي حكومة إسلامية أو مسيحية - مهمتها حفظ النظام العام - بأن يندس بين الشباب من يبشر بعقائد وينشر أفكاراً من هذا القبيل. ويقول أحد تبريرات هذه الحملة الأمريكية - خصوصاً ضد ألمانيا لرفضها السماح لأعضاء ديانة "العلميين" بممارسة التبشير في ألمانيا - إن مسيرة العولمة تفرض التزام جميع الحكومات والشعوب بمبادئ عامة، تأتي في مقدمتها حرية التبشير لأي عقيدة - حتى وإن دعت لعبادة الأصنام - في أي بقعة وبين أي بشر .

على هذا النحو، احتلت قضية الدفاع عن حقوق المسيحيين في الشرق الأوسط بوجه عام، وأقباط مصر بوجه خاص اهتماماً ملحوظاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة، في محاولة لاختراق الكنائس الشرقية عامة والقبطية منها خاصة وتفكيكها، وسعت الإرساليات التبشيرية (الكاثوليكية والبروتستانتية) للتبشير بين المسيحيين العرب، وهو ما ترتب عليه تحويل التمايز الديني والمذهبي من ظاهرة اجتماعية مضمونها الاختلاف في الاعتقاد والاجتهادات وتفسير النصوص، إلى معضلات وطنية قومية^(٢٤).

غير المعلن

ويبقى من هذه الحملة ما هو غير معلن - كما تؤكد الشواهد - وهو ما قد يكون أشد خطراً وفتكاً بالسلام الداخلي في عدد من المجتمعات، حيث يعتقد أفراد في الكنيستين الروسية و المصرية أن المشرع الأمريكى يهدف - بين أشياء أخرى - إلى إضعاف سلطة الكنائس والمذاهب التاريخية لصالح مذاهب غربية، وأن العقبة الأساسية في وجه الانتشار السريع للمذاهب الغربية في كل من روسيا ومصر تكمن - حسب تصور المشرع الأمريكى - في هيمنة الكنيسة الأرثوذكسية على العقيدة المسيحية في كلا المجتمعين؛ إذ لا ترحب الكنيستان بجهود البعثات التبشيرية الغربية لكسب أنصار جدد على حسابهما. والرأى السائد الآن هو أن المجتمعات الإسلامية التي توجد بها كنائس مسيحية شرقية ستقع أكثر فأكثر تحت ضغط سياسى واقتصادى هائل؛ لكي تسمح بحرية الأجانب في ممارسة التبشير بين المسيحيين الوطنيين لصالح كنائس غربية تنمى الروح و المبادرات الفردية، ولا يزال هناك اقتناع راسخ بوجود علاقة بين الرأسمالية والمذاهب الدينية لدى منظرى الرأسمالية والديمقراطية في الغرب، وتجدد هذا الاقتناع ليصبح إحدى أهم أدوات تسريع مسيرات العولمة. ولا يخفى بعض المسئولين في مصر قلقهم، فالكنيسة الأرثوذكسية القبطية المصرية، مثل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، جزء أصيل ومكون ثابت وقوى من بنية الوحدة الوطنية في كلا المجتمعين .

كانت هذه هي البداية؛ بداية تلك الحملات المنظمة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية لقمع أى دولة لا تدور بكامل إرادتها - في فلك الدولة العظمى بالدين و من خلاله، وهو ما تم من خلال جلسة (الاضطهاد الدينى فى الشرق الأوسط) التي عقدت فى مايو ١٩٩٧ بمبنى الدير الكنسى التابع للكونجرس الأمريكى تحت رعاية اللجنة الفرعية للشرق الأدنى وجنوب آسيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ .

وقد اشترك فى هذه الحملات : السيناتور سام براونباك، وأراين سبكتر (عضوا مجلس الشيوخ الأمريكى)، وفرانك وولف (عضو مجلس النواب) . بالإضافة إلى بعض الباحثين، وعلى سبيل المثال : نينا شى (مؤلفة كتاب " عرين الأسد ")، وجون إسبوسيتو (رئيس مركز التفاهم الإسلامى - المسيحى بجامعة جورج تاون)، ومايكل هورويتز (بمعهد هرسون الأمريكى)، وجيمس وجسون (رئيس منظمة التركيز على العائلة)، وجارى باور (رئيس منظمة مجلس أبحاث العائلة)، وكيث رودريك (رئيس منظمة الدفاع عن حقوق المسيحيين تحت الأسلمة).

وبدأت بعد ذلك ربود الأفعال تتوالى من المؤسسات الأصولية المسيحية / اليهودية حيث نظمت حملة إعلامية من أجل^(٢٥):

- الدفاع عن المسيحيين فى كل مكان فى العالم، وعلى الأخص العالم الإسلامى .
- الضغط على الإدارة الأمريكية بهدف إصدار قوانين تنص على فرض عقوبات صارمة على أنظمة الدول التى يضطهد فيها المسيحيون .
- وفى سبيل تحقيق ما سبق بدأ الخطاب الفكرى المسيحى — اليهودى الأصولى يركز على^(٢٦):
- إعلاء الدين فوق الوطن بإثارة النزعة الدينية فى العقل الجمعى الأمريكى، والخضوع للصليب قبل العلم الوطنى للبلاد .

— الحديث عما يمكن أن نسميه (الأممية المسيحية) وذلك من خلال الاهتمام بالمسيحيين المضطهدين في العالم تحت وصف " أخوة الإيمان " .

وقد وجدت هذه الأفكار صدى واسعا لدى بعض السياسيين الاستراتيجيين (المعروفين باسم المحافظين الجدد)، وعلى سبيل المثال لا الحصر^(٢٧) : جين كيركباترك (السياسى المعروف)، وروبرت تيكير (أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جونز هوبكنز)، وصموئيل هانتجتون (المفكر الاستراتيجى) .

واستطاعت الحركة الأصولية أن تكون لها عناصر مؤثرة داخل الإدارة الأمريكية حتى فى ظل حكم الديمقراطيين، بالإضافة إلى الدور الذى يلعبه الكثير من اليهود من خلال ما كتبوه حول اضطهاد المسيحيين فى الدول الإسلامية؛ منهم : روزنتال (الكاتب بالنيويورك تايمز)، وبات يؤول مؤلف كتاب " انقراض المسيحيين الشرقيين فى ظل الحكم الإسلامى "، ونينا شى مؤلفة كتاب " عرين الأسد "، وستيفن أمرسون مؤلف كتاب " الأسلمة وأثرها على العلاقات الدولية وحقوق الإنسان " .

وقد زعم روبرت سايبيل المستشار الأمريكى لشئون الحريات الدينية أن الولايات المتحدة الأمريكية لها الحق فى التدخل فى مسألة الأقليات الدينية، مشيرا إلى أن بلاده تدافع عما وصفه بأنه حقوق كونية، تتعدى الحدود الوطنية، وتقيّد سلوك الدول جميعا لما تتميز به من حقوق منصوص عليها فى الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان^(٢٨) .

مشروع القانون الأمريكى

ونعود إلى مشروع القانون الذى اشترك فى طرحه كل من السيناتور بول كوفريدل والسيناتور هاتشينسون، حيث ينص على أن حكومة الولايات المتحدة ملتزمة بحق حرية العبادة، ويجب أن تكون سياستها تجاه الحكومات الأجنبية وعلاقاتها معها منسجمة مع الالتزام بهذا المبدأ .

وجاء فى ديباجة مشروع القانون^(٢٩) أن اضطهاد معتقى بعض الأديان مثل المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت فى بلدان شيوعية (روسيا والصين وكوريا الشمالية على وجه الخصوص)، يزيد بصورة تدعو إلى القلق، كما أن البلدان الإسلامية تقوم باضطهاد غير المسلمين بمن فيهم المسيحيين، وتعاقب من يرتد من المسلمين، وقد وردت فى ديباجة القانون أسماء جميع الدول العربية ما عدا قطر وسلطنة عمان .

واحتلت مصر المركز الخامس والعشرين فى القائمة، وذكر أمام اسمها أن الحكومة تمنع المسيحيين من الممارسات الدينية التى تتعارض مع الإسلام، الدين الرسمى للدولة، مثل : التبشير، بالإضافة إلى عدم حماية الشرطة لممتلكات الأقباط. كما احتلت إسرائيل المركز السابع والثلاثين فى القائمة، بسبب عدم تحقيق الجهات الرسمية الإسرائيلية فى شكوى جماعة شهود يهوه من نهب أحد ممتلكاتهم^(٣٠).

ولم يهتم الإعلام المصرى بالقانون إلا عندما ذكر اسم مصر فى ديباجة مشروع (وولف – سبكتر)، وليس فى متن القانون، والمهم هنا أن ذكر اسم دولة محددة من عدمه لا يغير شيئاً؛ لأن العقوبات سوف تطبق على أى دولة تنطبق عليها المعايير التى حددها مشروع القانون. وتعد السودان الدولة الوحيدة التى تناولها مشروع قانون (وولف – سبكتر) فى متن القانون، كما حدد العقوبات المفترض تطبيقها عليها، ثم حذف اسم جميع الدول من الديباجة، ما عدا ما ذكر عن دولة السودان فى المتن .

والقانون – كما نعتقد – نوع من التعبير عن أحد المنطلقات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية التى برزت منذ انتهاء الحرب الباردة، وهى المنطلقات التى تستند إلى الدور الأمريكى فى دعم الديمقراطية والحقوق والحريات الإنسانية بمختلف صورها وأشكالها، متضمنة مالها من مغزى سياسى ذى دلالات تبقى مثيرة للجدل وخصوصا الاستغلال السياسى للكثير من المبادئ و الأهداف المثالية لتحقيق أغراض

أخرى تدخل ضمن إطار المصالح الخاصة للولايات المتحدة، بالإضافة إلى أنها صورة مباشرة لإحدى أدوات الهيمنة و السيطرة .

ولكى نتعرف على أصل قانون (التحرر من الاضطهاد الدينى)، لابد أن نتعرف على آلية التشريع فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهى التى ينص فيها الدستور على أن أى مشروع قانون لابد أن يوافق عليه كل من : مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ثم يصدق عليه الرئيس الأمريكى بعد ذلك، قبل أن يصبح قانونا .

وتسمح آلية التشريع الأمريكى بأن يناقش كل مجلس على حدة مشروع قانون يختلف فى كثير من النصوص عن المشروع الذى يناقشه المجلس الآخر، وإن كانا يعالجان الموضوع نفسه. وهو ما حدث لمشروع قانون (التحرر من الاضطهاد الدينى) الذى ناقشه مجلس النواب و وافق عليه، ويعرف باسم مشروع (وولف – سبكتر)، أما المشروع الآخر، فهو مشروع (دون نيكلز) الذى تمت مناقشته فى مجلس الشيوخ.

وقد بدأ المشروع بالحديث عن اضطهاد المسيحيين دون غيرهم على مستوى العالم، وبسبب الانتقادات التى وجهت له تم ضم الأقليات الأخرى فى العالم.

ولكى يصدر مشروع القانون لابد أن يمر بمراحل متعددة يصبح فى نهايتها قانونا، وهذه المراحل من شأنها أن تجمد القانون، وهو ما يعنى تدعيم الإدارة السياسية الأمريكية لهذا القانون بعد ما تم فيه من تعديلات (سواء بالحذف أو الإضافة).

وبالطبع، فإن هناك محددات أساسية يمكننا من خلالها رصد الأسباب المباشرة لإخراج هذا القانون، ولعل أهم هذه الأسباب على الإطلاق :

– التحول فى توازنات القوى داخل الحزب الجمهورى من خلال ثقل كفة الأصولية المسيحية اليمينية، حتى أصبحت تيارا يقوم بدور محورى فى صنع سياسات حزب الأغلبية فى الكونجرس، حيث نجح فى عرض أجندته على السياسة الخارجية الأمريكية بعد أن نجح فى العمل السياسى الداخلى.

— اختلال التوازن بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السيطرة على صنع القرار السياسى فى واشنطن .

وإذا كانت إحدى مشكلاتنا الرئيسية نحن العرب فى التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية هى المبالغة الأسطورية فى نفوذ اللوبى الصهيونى فى صنع القرار الأمريكى؛ فإن الخطر الحقيقى يكمن فى أسلوب إدارتنا للعلاقات المصرية / العربية الأمريكية بسبب الأسطورة التى صنعتها إسرائيل، ويروج لها البعض فى بلادنا العربية، والتى لا تستفيد منها سوى إسرائيل وحدها . ويدخل مشروع القانون فى صلب الموضوع ليؤكد على عدة نقاط على النحو الآتى :

- إن الولايات المتحدة تتعهد بحماية حرية العقيدة، وسوف تتحدد علاقاتها بالدول الخارجية على أساس التزامها بهذا المبدأ .

- إن أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وجميع أعضاء الحكومة الأمريكية يهتمون كثيرا بالاضطهاد الدينى الذى يمارس ضد المسيحيين على مستوى العالم، ويوضح مشروع القانون أن الاضطهاد الدينى يشمل التدخل المباشر وغير المباشر من جانب الحكومات و مكاتبها الرسمية وعمالها.

وتشمل العقوبات المقررة على الدول التى تمارس ما أسماه المشروع بالاضطهاد، حرمانها من المعونة الأمريكية والاستثمارات الخاصة، وسوف تشمل هذه العقوبات : إعادة النظر فى مساعدة الكوارث ونظام المعونات الغذائية ومساعدات اللاجئين، وكذلك التعاملات التجارية فى بنوك الاستيراد والتصدير الأمريكية .

ويحدد مشروع القانون المهمة التى يقوم بها رئيس مكتب مكافحة الاضطهاد الدينى فى قيامه برصد التقرير السنوى لحرية العبادة والاعتقاد الصادر عن وزارة الخارجية و ربطه بصورة مباشرة بالمساعدات الخارجية. وبالتشاور مع وزارة الخارجية الأمريكية يكون لرئيس المكتب سلطات تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه

الدول التي تقوم بالاضطهاد الدينى، ويتم فى إطار ذلك التنسيق بين وزارات الخارجية والتجارة والمالية والنائب العام للتأكد من أن الإجراءات التي تم اتخاذها ذات فاعلية .

ويحذر مشروع القانون من أن أى شخص ينتهك العقوبات المفروضة على الدول التي تمارس الاضطهاد الدينى يعرض نفسه لفرض عقوبات مشددة طبقا لقانون (تحريم التجارة مع الأعداء)، ويذكر أنه سوف يتم تطبيق العقوبة بعد ٩٠ يوما من إصدار تقرير اضطهاد الأديان .

على هذا النحو، يمكننا حصر المخاطر المترتبة على تطبيق تلك العقوبات فيما يأتى :

- الرفض التام للنظام العالمى الجديد من حيث الشكل والمضمون .
- التشكيك فى وطنية المسيحيين المصريين، ودرجات ولائهم و انتمائهم .
- التشويش على مفهوم المواطنة .
- ترسيخ مبدأ الهويات الدينية، وليست المصرية .
- التسبب فى مازق جديد، وهو الولاء للمرجعيات الدينية الغربية للطوائف غير الأرثوذكسية، ومدى تطابق هذا الولاء مع المصالح الوطنية بوجه عام والمصالح السياسية بوجه خاص .

وإن كان هذا لا يعنى التشكيك فى وطنية الكنائس غير الأرثوذكسية فى مصر الآن أو تأويل مواقفها تأويلا خاطئا .

ثم نجد بعد ذلك أن المخابرات المركزية الأمريكية قد أعدت استطلاعا للرأى^(٣١) بين أقباط المهجر بالولايات المتحدة الأمريكية، يتضمن أسئلة عن الاضطهاد الدينى لأقباط مصر، وتحديدًا لنوع العقوبات المقترحة لدفع مصر إلى تنفيذ مطالب الإدارة، بالإضافة إلى أسباب عدم تدخل البابا شنودة الثالث لوقف الاضطهاد الدينى للأقباط فى مصر، وما إذا كان ممنوعا من ذلك. وقد جاءت نتيجة الاستطلاع فى

صالح مصر؛ حيث أكد الأقباط رفضهم فكرة فرض عقوبات على مصر. وقد أشارت مصادر دبلوماسية حينئذ أن عمرو موسى وزير الخارجية أكد أن اللعب بهذه الورقة (أى الأقباط) سوف يزيد من الأزمات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

كما بدأت السفارة الأمريكية بالقاهرة إعداد تقرير خاص عن الأقباط فى مصر، تمهيدا لتقديمه مع نهاية عام ١٩٩٧ للكونجرس الأمريكى الذى يدرس مشروع قانون لفرض عقوبات صارمة على بعض الدول تحت ستار اضطهاد الأقليات بها، وتم ذلك عبر لجنة دائمة تتلقى التقارير السنوية من السفارات الأمريكية الموجودة فى هذه الدول.

كذلك ناقش الكونجرس الأمريكى مشروع قرار خاص بتأسيس مكتب حكومى يكون من صلاحيته إعلان المقاطعة الاقتصادية الكاملة لأية دولة فى العالم بدعوى اضطهاد المسيحيين، وهو أسلوب جديد يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ إليه لفرض قرارات معاقبة الدول العربية والإسلامية التى تخالف سياستها تحت هذه الدعوى المصطنعة .

ويشمل العقاب فى هذا القانون منع أى تعامل تجارى مع أية دولة، بل ومنع إرسال المساعدات الإنسانية إليها، وتأتى خطوة هذا القرار من أن رئيس المكتب سيكون موظفا تنفيذيا يصدر بتعيينه قرار من الرئيس الأمريكى .

وقد بدأت ربود الأفعال حول هذا الموضوع تتوالى بصورة سريعة؛ حيث أعربت جهات سيادية مصرية عليا^(٣٢) عن أسفها واستنكارها حيال ما ورد فى تقرير الخارجية الأمريكية بشأن وضع الأقباط فى مصر، وعدته بمثابة مغالطات ومعلومات (مكذوبة) لا أساس لها من الصحة .

وهو ما يجعلنا نقترح بعض المحددات التى يمكن رسمها للتكيف الهيكلى ما بين متغيرات النظام العالمى الجديد ومكونات الوحدة الوطنية المصرية، ويمكن تحديدها كالاتى :

— ندعو إلى الانفتاح على النظام العالمى الجديد، مع الحرص الشديد على خصوصيتنا الثقافية والقومية بوصفنا مصريين وعربا، فى ظل انفراط عقد الدول من خلال المناخ العالمى الراهن، طالما أن ذلك لا يتعارض مع مصالح القوى المهيمنة فيه .

— لقد ولى ذلك الزمن الذى كان فيه استقطاب الحرب الباردة يضمن السلامة الإقليمية للدول، فلم يكن مسموحا أن تتفكك الدول متعددة الجماعات الثقافية، وعلى سبيل المثال: تشيكوسلوفاكيا أو يوغسلافيا فى زمن الحرب، طالما أن تفككهما كان يعنى هزيمة استراتيجية وسياسية للاتحاد السوفيتى (٣٣).

— ندعو إلى التأكيد على ثوابت محددة للمصريين جميعا فى معنى الوطن والانتماء لكل من يعيش فى مصر، أى صياغة المصريين التاريخية لمفهوم المواطنة .

— ندعو إلى التأكيد على التاريخ المشرق للكنيسة الوطنية المصرية، من خلال مواقفها التاريخية فى الأحداث الوطنية والسياسية المهمة التى مرت بها البلاد .

— رفض مصطلحات تفتيت الفكرة الوطنية وعدم ترويجها، وعلى سبيل المثال : الأقلية والأغلبية — الثقافة القبطية والثقافة الإسلامية — الأدب القبطى والأدب الإسلامى — الرعاية الدينية والحماية الدينية .

— انفتاح الكنيسة بصورة أكبر على المجتمع المصرى، حتى يتعرف المجتمع على تاريخها وعقائدها، وآلية عملها وطقوسها، وهى جوانب مازالت مبهمة عند الكثير من المسلمين فى مصر .

— إزالة القيود المفروضة على الحريات السياسية والحقوق المدنية للمصريين جميعا أقباطا ومسلمين، والعمل على زيادة الهامش الديمقراطى .

— أن تحسم الطوائف غير الأرثوذكسية فى مصر مسألة مرجعيتها الدينية أو السياسية فى قضايا وطنية مهمة، منها على سبيل المثال : مشروع قانون الانعتاق من الاضطهاد الدينى — القدس . والتأكيد على أن ترصد الطوائف غير الأرثوذكسية دورها ومواقفها الوطنية فى مصر، التى لا يعرف الكثيرون عنها شيئا (لا يوجد كتب

واحد يرصد هذه المواقف حتى الآن بصورة منهجية وتاريخية). وذلك للتأكيد على أن ولاء هذه الطوائف للمصالح الوطنية المصرية، وليس للغرب ومرجعياته التي تتعارض في كثير من الأحيان مع مصالحنا وأهدافنا .

— أفضل الوسائل للتكيف مع النظام العالمي الجديد هو اكتشاف نقاط الضعف والمشاكل في منظومتنا المصرية، فيما يتعلق بالمصريين بوجه عام والأقباط بوجه خاص، والعمل على حلها على أسس وطنية .

— تمثل العولمة، مع كل التحولات الممكنة، واقعا عنيدا، لا يحمل معه، على ما يبدو، بشائر ومؤشرات جيدة، ويمثل ذلك حتى الآن مواقف الممانعة والتبرم بوصفها مواقف مضادة للرأسمالية المعولمة، وذلك إزاء الاختلالات التي أصبحت تنتجها سياسات العولمة والضغط الكبرى التي تمارسها على اختيارات الدول، فلا يبقى لأصحاب القرار في البلدان الصغيرة والمتوسطة سوى إمكان التشبث بضرورة خلق قوة تضامنية وتشكيل تحالفات اجتماعية وسياسية في الداخل، للاحتماء من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تصاحب العولمة، وليس بالإمكان إنجاز ذلك دون إعادة تحديد الأدوار الجديدة للدولة الوطنية .

المواطنة : رعاية أم حماية !!

تعد قضية الحماية الدينية من أكثر القضايا الخلافية التي أثارت سجالا واسعا كما أوضحنا قبل ذلك، ومن خلال رصد هذا السجال يظهر في الأفق اتجاهان رئيسيان تعاملتا مع هذه القضية:

الاتجاه الأول؛ تمثله القيادات المصرية؛ المسيحية والإسلامية بوجه عام، وهو الذي رفض القضية من أساسها، ويضم هذا الاتجاه قوى أخرى مثل اليسار بجميع طوائفه، علما بأن ما يجمع الكل هو الوطن ومفهومه .

أما الاتجاه الثاني : فهو اتجاه التأييد الذي تمثله قلة قليلة جدا، تصف تلك القوانين بأنها قوانين حضارية .

إن قضية الحماية الدينية إشكالية شائكة الأبعاد والمفاهيم، ولنا عليها عدة ملاحظات :

— لقد رفض الأقباط في مصر طيلة تاريخهم أى نوع من أنواع التدخل، التى أراد الغرب فرضها عليهم سواء تحت عنوان : الرعاية (قديما) أو الحماية (حديثا).

— إن الغضب العام للقوى السياسية المصرية تجاه هذا القانون هو موقف إيجابى بالطبع، ولكن هذا الغضب لن يكون له أى تأثير إلا إذا صاحبه عمل منظم داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وعلى سبيل المثال يجب توضيح الموقف المصرى الحقيقى لأعضاء الكونجرس وللإعلام الأمريكى من خلال توفير معلومات دقيقة بصفة دائمة ومستمرة، والتنسيق مع الأمريكيين العرب لخلق قوة موجهة فى مقابل اللوبى الصهيونى، ثم استخدام ورقة رجال الأعمال الأمريكيين الذين لهم مصالح فى مصر بوصفها ورقة ضغط تحكمها المصالح المالية، بالإضافة إلى أهمية التنسيق والتشاور بين قيادات المنظمات العربية والمسئولين العرب؛ لأنه فى غياب موقف عربى موحد ستبقى المنظمات العربية الأمريكية تقوم بواجبها متحيرة على ما يمكن أن يكون وعلى الفرص الضائعة^(٣٤).

— إن العولمة فى مجال حقوق الإنسان تعنى تعميم مفهوم حقوق الإنسان فى الثقافة الأمريكية بوصفها ثقافة الأمة الصاعدة الساعية للهيمنة على العالم كله. أما عالمية حقوق الإنسان، فتعنى الالتزام فى هذا المجال بالمفاهيم التى أقرها المجتمع الدولى^(٣٥).

— إن مسألة (الحماية الدينية) قد بدأت بالفعل بصور متباينة منذ نهاية القرن الثامن عشر، عند تدهور أوضاع الخلافة العثمانية من خلال مخطط للإحراق والتجزئة للمنطقة العربية، وقد ارتبط مخطط الإحراق اقتصاديا بالغرب الاستعمارى بوصفه أحد أهدافه الرئيسية، فضلا عن بداية ظهور مفهوم الملة وترسيخه .

— على الرغم من أن النظام الاشتراكي تعامل مع قضية الإثنيات بالكبت والضغط، وتعامل النظام الرأسمالي معها بالمساواة والانفصال؛ فإن العولمة تعاملت معها بوصفها (ورقة ضغط) على الدول للاستخدام وقت الحاجة، بإثارة النزعات العرقية والانفصالية .

— إن ثمة محاولات خارجية لإثارة مشكلات الأقليات هنا وهناك، حسب الظروف المصلحية للقوى الخارجية، بل لقد بلغ الطموح بالقوى الخارجية، وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية، أن أخذت بعض القوى السياسية في مصر تعزف عزفاً ممجوجاً على وتر اضطهاد الأقباط في مصر، وهو الأمر الذي دفع البعض من غير الواعين من المسلمين في مصر إلى الرد بالحديث عن (تميز) أقباط مصر، فوقعوا دون أن يدروا في شرك قبول فكرة فاسدة من حيث أصلها^(٣٦) .

— لقد حدث ما يشبه الانفراط الثقافي وتعرضت الثقافة الوطنية أو المحلية إلى عمليات تفكيك، وتعرضت الثقافة الوافدة — غازية كانت أم مدعوة — إلى حملة تشكيك، وفي الحاليتين كان الهجوم عنيفاً على الكليات؛ أي على مجمل الثقافة سواء كانت وطنية أم وافدة^(٣٧)، ولم تكن النتيجة حتى الآن لصالح الثقافة الوطنية، وخير ما يدل على ذلك الانحسار الذي نشهده في كافة أنحاء العالم في فروع كثيرة من الثقافة، وعلى سبيل المثال: السينما والمسرح، كما تأثرت صناعة الأدب لصالح صناعات النقد الأدبي أو لصالح صناعات أخرى مربحة مالياً، وعلى سبيل المثال: الفيديو كليب، وما يسمى بالصحافة الصفراء أو المواد الصفراء في الصحافة الوطنية.

— إن العنف الثقافي — بوصفه أحد أبرز تجليات (العولمة) — قد امتد ليصل إلينا بظواهره السلبية (الحماية الدينية نموذجاً)، من خلال تغيير القوانين الأمريكية، ثم تهديد الدول المستهدفة بالإجراءات الانتقامية في حالة عدم الالتزام بالتعليمات الأمريكية، وتكثيف وسائل الضغط التي تستخدمها لتحقيق مصالحها الخاصة؛ مثل : قضية حقوق الإنسان، لتبرير التدخل في شئون الدول الداخلية. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بالعولمة الثقافية — فيما يبدو — أن تسيطر على

الصناعات الثقافية فى شتى الميادين، بالأدوات التكنولوجية والمعلوماتية، لكى تدور الدول المستهدفة — فى نهاية الأمر — فى فلك اللاعب الأول اليوم فى العالم. أضف إلى هذا التهديد الخطير الذى تمثله العولمة فى عنفها ضد مفهوم (المواطننة) فى ظل ذوبان الخصوصيات من جهة، والعمل على تغذية العولمة من خلال هذا الذوبان من جهة أخرى؛ فتضعف الخصوصية، وتشتد شراسة العولمة.

— إن أهداف الإدارة الأمريكية — كما يشير أصحابها — هى : النفط وأمن إسرائيل والاستقرار الإقليمى، أما مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهى البند الأخير فى الأجندة السياسية الأمريكية، فالقانون هو انعكاس صادق للمعايير المزدوجة التى تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية فى تعاملها مع الدول، وهو ما يثير مخاوف من توظيفه إسرائيليا بوصفه ورقة ضغط على مصر والدول العربية.

— إن قانون الانعتاق من الاضطهاد الدينى ليس موجها لمصر فحسب، بل لكل دول العالم التى تريد الولايات المتحدة الأمريكية إحكام قبضتها عليها، وعلى سبيل المثال روسيا والصين، وإن كانت مصر تأتى فى المقدمة، وهو ما يعد لطمة لكل شعوب العالم .

— يعتمد تنفيذ العقوبات الاقتصادية التى ينص عليها القانون من عدمه على مدى الضرر الذى يمكن أن يلحق بالمصالح القومية الأمريكية !! وهو ما يمكن أن نستغله فى صالحنا .

— لا يمكننا أن نتعامل مع السياسة الأمريكية بوصفها كتلة واحدة لا يجيد التعامل معها إلا اليهود.

— يجب ألا يغيب عن بالنا أن المسئولية الأولى فى استمرار — إن لم يكن تفاقم — اختلاق مشكلة وضع الأقليات فى مصر بوجه خاص والوطن العربى بوجه عام، تقع على عاتق الأطراف العربية ذاتها، ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل حصول كافة أبناء الشعوب العربية على كافة حقوقهم دون استثناء، شريطة بقائها ضمن كيانات دولها، حتى لا نفتح الطريق لحلقة مفرغة من التمزق والتكسر فى الوطن العربى^(٣٨).

— يجب وضع حد لمخاطر التفكير لدول الوطن العربى فى ظل الأوضاع العالمية الراهنة .

— إن قضية الحماية الدينية اختبار حقيقى للشعوب التى تقع تحت طائلة هذا القانون فى مفهوم المواطنة ومعانيها.

فهل المواطنة — كما طرحنا — : رعاية أم حماية !!؟

سؤال مهم يجيب عنه المستقبل .

الهوامش

١. هذا لا ينفي الدور الوطنى للطوائف المسيحية ذات المرجعية الغربية فى انتمائها الدينى، على الأراضى العربية، فى الوقت الحاضر.
٢. لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى : هانى لبيب، الكنيسة والمجتمع المدنى، تقرير المجتمع المدنى، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٧.
٣. الأنبا غريغوريوس، تاريخ الفكر الدينى المسيحى (ما بين الإسكندرية وروما وبيزنطة)، سلسلة المباحث اللاهوتية والعقائدية ١٣ - منشورات أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافية القبطية والبحث العلمى، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣ .
٤. سمير مرقس، الأقباط : من هم ؟ مجلة اليسار، العدد ٨٢، ديسمبر ١٩٩٦.
٥. المطران غريغوريوس بولس بهنام، البابا نيسقوروس الإسكندرى : حامى الإيمان، سلسلة التاريخ الكنسى وسر الآباء، منشورات أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافة القبطية والبحث العلمى، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٨٢ .
٦. الأنبا غريغوريوس، تاريخ الفكر الدينى المسيحى، مصدر سابق، ص ٩.
٧. د. غالى شكرى، الأقباط فى وطن متغير، دار الشروق، القاهرة، ط ٢، ١٩٩١م، ص ٣٧ .
٨. طارق البشرى، المسلمون و الأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨، ص ص ٣٤-٣٥.
٩. د. غالى شكرى، الأقباط فى وطن متغير، مصدر سابق، ص ١٢٥ .
١٠. د. وليم سلمان قلادة، الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية، دار الكتاب العربى، القاهرة، د.ت، ص ٩-١١.
١١. د. غالى شكرى، الأقباط فى وطن متغير، مصدر سابق، ص ٤٢.
١٢. المصدر السابق. وسمير مرقس المسار التاريخى لمخطط الإلحاق - التجزئة للمنطقة العربية، ملف (الأقباط : الوطن - الحضارة - الإسلام)، مجلة " القاهرة " ، العدد ١٤٠، يولية ١٩٩٤.
١٣. سمير مرقس، الغرب و المسألة الطائفية فى مصر، مجلة اليسار، العدد ٨٩، يوليو ١٩٩٧.
١٤. سمير مرقس، الأقباط : من هم ؟، مصدر سابق .
١٥. المصدر السابق .

١٦. المصدر السابق .
١٧. المصدر السابق .
١٨. جميل مطر، العولمة : حتميات وبلاغات، مجلة الكتب .. وجهات نظر، يوليو ١٩٩٩، العدد ٦.
١٩. د. مصطفى عبد الغنى، حينما يفكر الشعب الأمريكى، مقالات، صحيفة الأهرام، ١٠ / ٨ / ١٩٩٨.
٢٠. جميل مطر، أمريكا تقم الدين فى السياسة لإضعاف الكنائس الشرقية، صحيفة الحياة ١٧/١٠/١٩٩٧، العدد ١٢٦٤٩، لندن. وأيضاً مجلة الشاهد السياسى ٣-٩ / ٨ / ١٩٩٧م، العدد ٧٣، لندن.
٢١. المصدر السابق .
٢٢. جميل مطر، العولمة : حتميات وبلاغات، مصدر سابق. وكذلك د. نيفين مسعد، قضايا الأقليات فى ظل الليبرالية الجديدة، سلسلة بحوث سياسية، ع ١٠٦، مركز البحوث والدراسات السياسية، مايو ١٩٩٦، القاهرة .
٢٣. د. نيفين مسعد، نفسه .
٢٤. عونى فرسخ، جدلية الوحدة والتجزئة تاريخيا فى الواقع العربى المعاصر، مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٣٦، أكتوبر ١٩٩٨.
٢٥. سمير مرقس، الأقباط والأسد الأمريكى الأصولى (نحو المواطنة)، مجلة اليسار، العدد ٩٦ فبراير ١٩٩٨، القاهرة .
٢٦. المصدر نفسه.
٢٧. المصدر السابق.
٢٨. صحيفة العربى، العدد ٤٣٠ ١٣ / ٨ / ١٩٩٩.
٢٩. صحيفة الأسبوع ٩ / ١١ / ١٩٩٧.
٣٠. مجلة روز اليوسف العدد ٣٦٧١ ١٩ / ١٠ / ١٩٩٨.
٣١. صحيفة الدستور ١٥ / ١٠ / ١٩٩٧، القاهرة .
٣٢. صحيفة الشعب ٢٥ / ٧ / ١٩٩٧.
٣٣. د. نيفين مسعد، قضايا الأقليات فى ظل الليبرالية الجديدة، مصدر سابق .

٣٤. هالة سلام مقصود، خطوات مهمة في الطريق الصحيح، صفحة الرأي، صحيفة الحياة، العدد ١٣٣٠٣ ١٠/٨/١٩٩٩.
٣٥. محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٥ يوليو ١٩٩٧.
٣٦. د. أحمد يوسف أحمد، العرب ومخاطر التفكير، ملحق خاص (لا)، مجلة سطور، العدد ٣٣ أغسطس ١٩٩٩.
٣٧. جميل مطر، العولمة: حتميات و بلاهات، مصدر سابق .
٣٨. د. أحمد يوسف أحمد، العرب ومخاطر التفكير، مصدر سابق .

تعقيب

د. مصطفى الفقى

أبدأ بتسجيل ملاحظات عامة حول العولمة، قبل أن أنتقل إلى الأبحاث الثلاثة التى كلفت بالتعقيب عليها. الملاحظة الأولى أن كلمة العولمة وفدت لنا فى السنوات الأخيرة بشكل طارئ، وجرسها لا يوحى بحجم أهميتها فى تحديد المستقبل. وبالنسبة لى فإن العولمة تعبير كرية، مطاط، مشتق كتعبير الفهولة. الملاحظة الثانية أن العولمة من ثمار السياسات الرأسمالية، ومن ثم فإنها لم تتبلور إلا مع سقوط الاتحاد السوفيتى. الملاحظة الثالثة أن العولمة، شأنها فى ذلك شأن كل الأطروحات والنظريات الشاملة، تتجه إلى الأممية وعدم احترام الحدود والانتقاص من سيادة الدولة. والعولمة بدورها تتطوى على انتقاص أكيد من سيادة الدولة، فهى نقيض للهوية القومية. وعلى سبيل المثال فإن موقف مصر فى حرب الخليج الثانية كان ينطوى على تغليب الميل للاعتبارات الدولية على حساب الاعتبارات القومية. الأكثر من ذلك أن العولمة لا تكتفى بالانتقاص من سيادة الدولة، لكنها تختزل الإحساس بالذات الوطنية. وعلى سبيل المثال صار حجم الاختلاف بين الشاب المصرى و الشاب الأمريكى محدوداً، عكس ما كان عليه الحال قبل ثلاثين عاماً. وذلك لأن الاتصال بالعالم من داخل المنزل (عبر الإنترنت والفضائيات والفاكس إلخ) أدى إلى تغيير الجغرافيا كما عرفناها وألفناها .

وفيما يتعلق بالبحثيين الخاصين بالدولة، أتفق كما قلت معهما فى تأثيرات العولمة على الدولة وسيادتها. لكننى كنت أتوقع فى البحث الخاص بمستقبل الدولة فى الوطن العربى فى ظل العولمة، أن يكون هناك تأصيل نظرى للدولة فى الوطن العربى، وتحليل لدور الإسلام والخلافة العثمانية فى إضعاف مفهوم الدولة وكذلك إضعاف الشعور بالانتماء للدولة. وإذا كان أحمد أمين يتساءل هل دشن وصول جورباتشوف للسلطة بداية عصر إضعاف الدولة فى العالم، والوطن العربى جزء منه؟

* مساعد وزير الخارجية للشئون العربية، وممثل مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية.

فأنا أرى أن جورباتشوف قام بدور تاريخي مماثل للدور الذي قام به مصطفى كمال أتاتورك في تقويض الخلافة العثمانية. وعلى صعيد آخر، لا أتفق مع أحمد في حسابان الشرق أوسطية من تجليات العولمة؛ فالشرق أوسطية صيغة إقليمية، بغض النظر عن العولمة. ربما استفادت إسرائيل من العولمة في أن تجعل نفسها عضواً في المنطقة العربية كما سبق أن استفادت الحركة الصهيونية من الماسونية، لكن تدعيم الظاهرة شيء واستحداثها أو ابتداعها شيء آخر. أما بالنسبة للبحث الخاص بالعولمة وقضية الحماية الدينية في مصر، فأنا أرى أن رفع شعار الحماية الدينية للأقليات هو أحد التعبيرات النظرية عن ديمقراطية العولمة، مع إدراكنا للتوظيف المزدوج لهذا الشعار ولسياسات العولمة عموماً. وبخصوص أقباط مصر فإن ثم تطوراً ملموساً في وضعهم خلال السنوات القليلة الماضية، من نماذج تغير الوضع بشأن بناء الكنائس، وإذاعة القداس عبر القناة الفضائية المصرية. والأخطر مما سبق إعادة الأوقاف القبطية؛ حيث أعيد ما بين ٨٠٠ و ٩٠٠ فدان في المنوفية إلى الكنيسة بعد أن استولت عليها الدولة في فترة تاريخية معينة. ويهمني في هذا الخصوص التأكيد على عدة نقاط أساسية؛ أولاً أنه بالنسبة لقيادة الكنيسة تأتي الحقوق الدينية للأقباط في المقام الأول، ومن ثم فإنها تريد من قيمة التيسيرات التي تمتع بها الأقباط مؤخراً في مجال ممارسة شعائرهم الدينية. والثانية أن استنفار الأقباط يرتبط بالتمييز ضدهم بوصفهم جماعة، في الوقت الذي لم يستنفروهم التضييق على حريات عموم الشعب المصري؛ بقول آخر، فإن موقع الأقباط في الجماعة الوطنية هو المحك لتحديد علاقتهم بالنظام السياسي. والثالثة أن الأقباط في عمومهم كانوا ضد محاولات التدخل الأجنبي عدا استثناءات محدودة، ولكل أمة استثناءاتها سواء من أبناء الأقلية أو من داخل الجماعة المسيطرة نفسها.

القسم الثالث

الأبعاد الاقتصادية للعولمة

العولمة وضرورة التكامل الاقتصادي العربي

مراد محفوظ^(*)

مقدمة

أدت التطورات التي تراكمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قرب نهاية القرن العشرين إلى تغيرات شاملة في كل جوانب حياة البشر، وكان أهم ما يميز هذه التطورات السرعة غير المسبوقة في معدلات التغيير وتعدد مجالاته. ونحن مثل بقية شعوب العالم نعرف أن أوضاع البشر على ظهر الكرة الأرضية تغيرت من خلال حصولنا على بعض الأدوات الحديثة (من الحاسوب إلى الهاتف المحمول)، كما لو كانت فعل سحر كبير، أو إذا تحدثنا قلنا إنها التكنولوجيا، وليس في هذا القول ما ينفي تماماً مفهوم السحر مادامنا لا نعرف بشكل محدد قدرة تلك الأدوات^(١).

أولاً : الرأسمالية والسيطرة على العالم وظهور العولمة^(٢):

إن الظواهر محل البحث لم تهبط علينا من السماء ولا حملها إلينا نبي مرسل، وإنما هي من صنع البشر، ومن ثم لا مفر من البحث عن القوى الاجتماعية - الاقتصادية التي دفعت إلى التغيير، وكانت المستفيد الأول منه. وأطرح فيما يلي عدة أمور أراها واقعاً حاكماً للتطورات التي نشهدها :

١- سعت الرأسمالية التي نشأت في غرب أوروبا منذ صورها الأولى في القرن ١٦ إلى مد نفوذها ونشر أفكارها وتعميم آلياتها خارج القارة الأوروبية، على حساب شعوب أخرى. فهي التي مولت " الاكتشافات الجغرافية " في ذلك القرن. والدليل القاطع على ما أقول أن اكتشاف " العالم الجديد " برحلة " كولومبس " الشهيرة كان بمباركة من الكنيسة الكاثوليكية، وتأييد قوى من فيليب الثاني ملك إسبانيا، وكان الهدف المعلن للكنيسة نشر المسيحية بين أهل القارتين. أما الملك فكان يتطلع إلى الحصول على أموال طائلة. وبنمو الرأسمالية الصناعية انتشر الاستعمار

^(*) باحث جزائري .

الأوربي في آسيا وأفريقيا والاستيطان في الأمريكتين، فقد كانت الصناعة الحديثة في حاجة للسيطرة على المواد الأولية، وكذلك فتح أسواق جديدة للمنتجات^(٩) .

٢- وفي النصف الثاني من القرن ١٩ سيطرت الرأسمالية الغربية على كل أقطار الأرض، وقسمتها إلى إمبراطوريات بين بريطانيا وروسيا أساساً ثم ألمانيا بعد توحيدها، وبقى للبرتغال جزء بسيط من القسمة بعد استقلال البرازيل، وحاولت إيطاليا بعد توحيدها أن تتال فتات الغنائم، فاحتلت ليبيا وقطعة من أرض الصومال وغزت أثيوبيا دون أن تستطيع البقاء فيها. وفي داخل الدول الاستعمارية عمل الاتجاه الطبيعي للرأسمالية نحو تركيز الثروة والإنتاج على ظهور احتكارات كبيرة في داخل كل إمبراطورية .

٣- كانت الحرب عنصراً أساسياً في تطور الرأسمالية، حتى إن تاريخها حتى ١٩٤٥ كان سلسلة من الحروب : الحروب الإقليمية لتوسيع مملكة على حساب أخرى، ثم الحروب الاستعمارية لغزو أقطار خارج أوربا، أو لإعادة اقتسام المستعمرات، وقد انتهت تلك الحروب بحربين عالميتين لم يفصل بينهما إلا عشرون سنة. وكان تكرار الحروب يفرض على الشعوب التعصب القومي وتمجيد الأمة وإعلاء قيمة الاستشهاد في خدمتها مما يحفظ جنوة كراهية الآخر وتقبل الثأر منه بالقتال، وظهر في كل دولة اعتقاد بأن بينها وبين دولة أو دول أخرى عداً أبدي .

وكان الحدث التاريخي الذي غير مجرى كل الأحداث، استخدام القنبلة الذرية. فالطاقة التدميرية للسلاح النووي تجعل الحرب بين الدول الكبرى التي تملكه مدمرة للجميع؛ الغالب والمغلوب على حد سواء، ولم يكن أمام الرأسمالية الغربية إلا أن تستبعد الحرب بوصفها وسيلة لحل الصراعات فيما بين دولها، بل إنها اعتمدت على سياسة الردع، حتى في مواجهة العدو المشترك (الاتحاد السوفيتي) .

(٩) كانت صناعة الغزل والنسيج أول سلاح للميكنة. وكانت أوربا تنتج الصوف والحرير الطبيعي، ولكن ازدهار تلك الصناعة اعتمد على القطن المستورد من المستعمرات .

ومنها أهداف التنمية المستدامة الضرورية لتحسين مستوى حياة الفقراء والمعوّزين وحماية البيئة و تنقيتها .

ضمن هذا الإطار تشير بعض الإحصاءات إلى أن مقدار التلوث الذى يسببه المواطن الأمريكى للبيئة ١٠ أضعاف ما يسببه المواطن الهندى، ولكن مع هذا نجد أن الدولة الأمريكية تحمل مسئولية التلوث البيئى للبلدان النامية وتطالبها بالحد منه .

سادساً : العولمة والشركات متعددة الجنسية: (٧)

تختلف الشركات التى تهيمن على اقتصاد العالم فى عصرنا الراهن عن الاحتكارات الكبيرة التى كانت السمة الأساسية فى مرحلة الإمبريالية. وتظهر أوجه الخلاف فى أكثر من جانب؛ أهمها :

■ أن الاحتكارات السابقة كانت تعنى بشكل أساسى بتركيز نشاطها داخل إمبراطورية استعمارية، باذلة كل جهد لتحقيق نمو فى الاقتصاد القومى فى الدولة الاستعمارية، ومحاولة حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية ما أمكن ذلك، وكان لبعضها فروع أساسية داخل أراضى الإمبراطورية وأحياناً خارجها فى بعض المجالات كالتعدين والطاقة، ونشاطات مالية وتجارية فى حدود ضيقة. أما الشركات متعددة الجنسية فينتشر نشاطها فى عشرات الدول بهدف الاستفادة من أية ميزة نسبية توفرها أية دولة. وهى غالباً ما تحصل على تمويل محلى من كل بلد يمتد إليه نشاطها، وينتفى فى الشركة متعددة الجنسية انتساب الشركة إلى جنسية معينة ويكتفى باسمها سواء حين التعريف بها أو بإنتاجها .

■ كانت الاحتكارات السابقة تكتفى بنشاط أساسى محدد، أما الشركات متعددة الجنسية فإن من أهم سماتها تعدد الأنشطة دون أى رابط بين هذه الأنشطة .

■ الاحتكارات السابقة لم تكن تعطى البحث والتطوير العناية اللازمة كما هو الحال بالنسبة لهذه الشركات متعددة الجنسية، إنما تسهم إسهاماً متزايداً فى تمويل عمليات البحث والتطوير إلى جانب الدولة.

فوجد مثلاً أن الإنفاق المحلي على البحث والتطوير في ألمانيا يبلغ ٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي (٢٧,٢ مليار دولار) يسهم فيه المال العام بنسبة ٣٧% والصناعات المختلفة بنسبة ٦٣%، وفي اليابان ٢١,٨% و ٦٨,٢% على التوالي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٣٩,٢% و ٥٨,٧% على التوالي .

وبدلاً من أن تقوم البلدان النامية بتنشيط هذا المجال وتطويره لحاجتها الماسة إلى ذلك، فإنها تقوم بدفع فاتورة التكلفة للبلدان المتقدمة أثناء الاستيراد من خلال اتفاقية الجات *GATT* و حقوق الملكية الفكرية التي أصبحت مدفوعة الثمن .

زيادة هيمنة الشركات متعددة الجنسية على اقتصاد العالم، ففي عرض مجلة فورشن (يوليو ١٩٩٦) لمجمل بيانات الخمسمائة (٥٠٠) شركة متعددة الجنسية، نتبين أن من بينها ٤٢٦ شركة موجودة في الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وكندا، كما يأتي :

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	نسب الزيادة
الأصول	٣٠,٩	٣٢,٢ تريليون	٤,٢%
إجمالي قيمة السهم	٣,٢	٣,٤ تريليون	٦,٢%
إجمالي الإيرادات	١٠,٣	١١,٤ تريليون	١٠,٧%
إجمالي الأرباح	٢٨١,٢	٣٢٣,٤ تريليون	١٤,٨%
العمالة	٣٤,٦	٣٥,٣ تريليون	١,٧%

ويتضح من الجدول أن إيرادات الشركات - البالغة في عام ١٩٩٥ ١١,٤ تريليون دولار تعادل ٤٥% من الناتج الإجمالي للدول السبع، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ البالغ (٢٥,٣ تريليون دولار) . وإذا ما تم استبعاد (٢٤) دولة، أي الدول ذات الدخل المرتفع، يكون إيراد هذه الشركات - معادلاً لمجموع الناتج المحلي لـ (١٠٩) دولة .

ومع تزايد سطوة النخب التكنوقراطية والإدارية التي تتحكم في هذه القدرات الهائلة، ومع خروج قوى السوق عن سيطرة الدولة القومية – يتشأ وضع متناقض، فالنخب السياسية المنتخبة ربما لن يعود بوسعها أن تتحكم في سير الاقتصاد المعولم. فيما ستملك هذا الحق النخب التكنوقراطية الاقتصادية غير المنتخبة. ويشكك هذا الوضع في مصداقية الانتخاب والمساءلة والضغط في إطار النظام السياسى والحقوقى، كما يثير التساؤل حول قدرة المؤسسات الدولية والدول المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها على ضوء ما ينجم عن نشاطها من أخطار اقتصادية واجتماعية وبيئية وعسكرية .

سابعاً : العولمة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٨) :

بغض النظر عن التوازن بين الفرص والمخاطر، فإن الحقيقة الواقعة هى أن العولمة وجدت لتبقى. و لقد أثرت القوى التي تدفعها بالفعل على العلاقات الاقتصادية على الصعيدين الوطنى والدولى بطرق من غير المرجح عكس مساراتها. ومن ثم لم يعد السؤال المطروح بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو ما إذا كانت تشارك أو لن تشارك فى الاقتصاد العالمى، بل كيف تفعل ذلك بصورة فعالة. وهذا سيكون موضوع الجزء الثانى للبحث .

ويتعين علينا أن ندرك أن إرث المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثل فى رعاية الدولة للتنمية المنغلقة نسبياً لم يعدها إعداداً جيداً للمشاركة مبكراً – أو بسهولة – فى عملية العولمة التى تسارعت خطاها فى الثمانينيات، وبصورة مستزايدة فى أوائل التسعينيات؛ إذ كبحت أنظمة التجارة الحمائية شبه الشاملة القدرة على التنافس، بينما تسببت هيمنة المؤسسات العامة على القطاعات الإنتاجية فى الكثير من البلدان فى امتصاص الموارد الاستثمارية ومزاحمة التنمية الفعالة والفعالية لمؤسسات القطاع الخاص المفعمة بالنشاط .

إضافة إلى ذلك فإنه بحلول منتصف الثمانينيات، بلغت المنطقة حدود النمو الاقتصادى الذى تصدره الدولة والذى حقق أغراضه على وجه جيد نسبياً خلال

الجزء الأكبر من ربع القرن الماضي، كما أن المكاسب غير المتوقعة من الزيادات الكبيرة في أسعار النفط ابتداءً من سنة ١٩٧٣ - والتي حركت النمو في كل أنحاء المنطقة في البلدان النفطية وغير النفطية - أعقبها انخفاض حاد في أسعار النفط ابتداءً من سنة ١٩٨٥ وما بعدها. وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي :

▪ ركود اقتصادي وتزايد هشاشة الاقتصاد الكلي في كل أنحاء المنطقة تقريباً، وهو ما جعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اختياراً غير مغرٍ إلى حد ما للمستثمرين ورجال الأعمال الباحثين عن أماكن محتملة لتكون قواعد لتوزيع سلعهم وخدماتهم في الاقتصاد العالمي الناشئ .

▪ ولكن ابتداءً من أواخر الثمانينيات في المغرب و الأردن، وفي التسعينيات في كل من مصر والجزائر واليمن وبلدان الخليج العربي كالمملكة العربية السعودية وعمان، تسرعت الحكومات في كل أنحاء المنطقة في اتباع نماذج جديدة للتنمية المتجهة نحو النمو بالتركيز على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي. وتغير التوازن بين القطاعين العام و الخاص في الاقتصادات الوطنية، بحيث شجعت هذه الدول القطاع الخاص على المزيد من التركيز على مصادر الإنتاج الجديد وفرص العمل الجديدة، وانفتحت على العالم الخارجي من خلال تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومن خلال أنظمة الاستثمار المصممة بالدرجة الأولى لاجتذاب تدفقات رأس المال الأجنبي

وكانت النتائج إيجابية بالفعل في عدد من الجوانب المهمة؛ إذ انخفض حجم العجز المالي انخفاضاً حاداً، وكانت أكبر الانخفاضات في البلدان التي كان فيها العجز عالياً على وجه الخصوص. ومضت خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، رغم بطئها في البداية، على قدم وساق في عدد من البلدان، وبدأت تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة (التي كانت ضئيلة في الجزء الأكبر من عقد الثمانينيات) تنمو نمواً كبيراً في التسعينيات، وبلغت أفضل مستوياتها في سنة ١٩٩٦.

ولكن رغم كل هذه النجاحات، لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه تحديات رئيسية على الطريق المؤدية إلى الاندماج المنتج في الاقتصاد العالمي، وسوف نتطرق الآن للبحث عن عناصر الضعف والقوة في الاقتصاد العربي، وكذلك خصائص السياسات التنموية في الدول العربية وأهم الخطوات الجادة لتحرير التجارة بينها .

ثامناً : العرب والعولمة: (٩)

تتباين مواقف الدول العربية من العولمة ، وهذه المواقف يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات : موقف رافض، وموقف ومؤيد من دون تحفظ، وموقف وسط بين الاتجاهين.

ففي الاقتصاد أكدت معظم الآراء أن لا حياة للاقتصادات الضعيفة في أسواق مفتوحة تتنافس فيها سلع " كثيرة ومتنوعة" صنع معظمها بتقنيات إنتاجية عالية، وأن اتخاذ موقف ملائم في هذه السوق لا يكون إلا من خلال التركيز على رفع الكفاية الإنتاجية، ودخول البلدان العربية في كتل اقتصادية عربية موحد .

ومن أجل توضيح ذلك سنورد البيانات التالية مبينين عدد السكان ونقارنه بالنتائج القومية الإجمالية، وبالنتائج في بعض الدول الأوربية في فترة بداية التسعينيات .

البيان	الوطن العربي	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	هولندا
السكان (مليون نسمة)	٢٤١	٥٧,٥	٥٧	٣٩,٥	١٥,٥
الدخل القومي (مليار دولار)	٣٢٣	١٢٣٩	١١٣٣	٥٣٦	٣٢٠

ويتبين من هذه المقارنة أن إنتاجية المواطن العربي تقل بحوالى ٢٠ مرة عن إنتاجية الفرد الهولندى، وبحوالى ١٧ مرة عن إنتاجية الفرد الفرنسى، و١٥ مرة عن إنتاجية الفرد الإيطالى، و١٠ مرات عن إنتاجية الفرد الإسبانى .

والحالة تشير إلى أن موقع الاقتصاد العربى على خريطة الاقتصاد العالمى لا يبدو مريحاً؛ فالانخفاض فى الإنتاجية يضعف من قدرة السلع المنتجة على المنافسة، ويجعل من السوق العربية سوقاً جانبية للسلع الإنتاجية وطاردة للسلع العربية .

ولذلك فإن التخطيط السليم يفرض التعاون العربى ومنح المنتجات العربية ميزة تفضيلية تتيحها السوق العربية المشتركة، إلى جانب العمل الجاد - وفى كل بلد - لرفع الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج .

ولقد تنبه الكثير من البلدان بما فيها البلدان المتقدمة إلى أهمية إقامة التكتلات فيما بينها لتدخل السوق العالمية موحدة، وكان من الأولى أن تحذو الدول العربية حذوها، لكنها حتى الآن لم تستجب لمقتضيات العصر، وبقيت الآراء والتوصيات المختلفة - التى توصلت إليها الندوات العربية مؤكدة أهمية التنسيق والتعاون العربى وإقامة سوق عربية مشتركة - حبراً على ورق، بينما كانت استجابة بعض الدول لتوصيات صندوق النقد الدولى ولتطبيق الوصفات الخارجية سريعة الوتيرة. فإذا بالدول العربية تبدأ بالتخلي عن الاقتصاد المبنى على دور القطاع العام، وتفتح أسواقها أمام الشركات الأجنبية لتزيد من فقر الجماهير فى بلدانها.

تاسعاً : عناصر ضعف الاقتصاد العربى^(١٠) :

ليس من المفيد للدول العربية الآن إضاعة الوقت فى صياغة المبررات للتشكيك فى مسألة العولمة وأخطارها على العرب، مع كثرتها وتنوعها. كما أنه ليس من المفيد بالمقابل استهلاك الوقت الثمين للتسيب بحمد العولمة والنوم على وعودها (أو وعود أصحابها) ورعاتها الأقوياء فى الساحة العالمية الذين يبشرون بخيرها البشرية جمعاء والعالم بمراكزه وأطرافه .

فالقضية الجوهرية بالنسبة للدول العربية الآن ليست وقف زحف العولمة أو التعلق بركابها، وإنما أن نتعامل مع هذه الظاهرة بمنتهى الحكمة والواقعية والموضوعية، ويتوقف ذلك على تجاوز عناصر الضعف واستثمار عناصر القوة .

وتتلخص أهم عناصر الضعف فيما يأتي :

١. إن اقتصادات الدول العربية، عموماً، تعد اقتصادات محدودة - بالمقاييس الدولية المعاصرة - نمت وترعرعت في ظل كيانات سياسية صغيرة. ولذلك فإن هامش المناورة والمناقسة المتاح لها يتميز بمحدوديته في السوق الرأسمالية العالمية التي تهيمن عليها القوى الاقتصادية الضخمة، وفي طليعتها الشركات متعددة الجنسية التي تبلغ حصيلة إحداها في حالات كثيرة ما يعادل حصيلة النشاطات الاقتصادية لعدد من الدول العربية .

٢. تتصف الأسواق الداخلية للدول العربية بضعف شديد لعناصر التكامل فيها، وشدة تبعيتها للأسواق الخارجية المتقلبة في أغلب الأحيان لغير مصلحة هذه الدول. والأمثلة في هذا المجال كثيرة، وأبرزها:

■ أن التجارة الخارجية تشكل أكثر من ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ومن خلالها - أي من خلال تدهور شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي - تتكبد هذه الدول خسائر تقدر بعشرات المليارات من الدولارات سنوياً، فلقد تراجعت إيرادات النفط مثلاً في التسعينيات بصورة مخيفة مقارنة بالسبعينيات.

■ وفي الزراعة، التي يتوقف عليها تحقيق الأمن الغذائي العربي، نلاحظ أن مؤشراتها سواء بالنسبة للإنتاج أو للتجارة الخارجية، تدعو للقلق الجدى؛ إذ يلاحظ تراجع المحاصيل الأساسية لصالح محاصيل قد تدر عائداً على أصحابها - ولكنها ليست ذات جدوى ، وتراجع زراعة البن في اليمن، وتبقى مساحات مزرعة في السودان من دون استثمار يذكر لضعف الاهتمام بالزراعة عموماً .

وهكذا تزداد قيمة الفاتورة الغذائية وتتضاعف مع زيادة عدد سكان الوطن العربي وزيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة. ووفقاً لتقرير صندوق النقد العربي، فقد سجلت الدول العربية مجتمعة عجزاً غذائياً قيمته ١٨٠ مليار دولار بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٢، كما أن الدول العربية استوردت منتجات غذائية خلال هذه الفترة

بما يعادل ٦٠% تقريباً من إجمالي الواردات في العالم، التي تقدر قيمتها بـ ٣٠٠ مليار دولار. والأخطر من ذلك أن العجز الغذائي في الوطن العربي أصبح يتضاعف كل عدة سنوات؛ إذ ارتفع من ٦٠٠ مليون دولار في أوائل السبعينيات إلى ١٦ مليار دولار في أواسط التسعينيات .

٣. إن أبرز مؤشر لضيق الأسواق المحلية العربية وانعزاليتها الشديدة الناجمة عن تأخر البنى التحتية الأساسية لاقتصاداتها، يتجلى في التناقض القائم بين وجود فوائض مالية عربية ضخمة تستثمر في الخارج من جهة، والالتزامات الضخمة التي تتحملها الدول العربية من جراء خدمة ديونها الخارجية باهظة التكاليف من جهة أخرى .

وعلى العموم فإن المنطقة العربية التي ضخت إلى الأسواق المالية العالمية مئات المليارات من الدولارات من عائدات النفط وأدت إلى تصحيح أسعاره منذ عام ١٩٧٣، تقع الآن تحت عبء مديونية خارجية تصل إلى حوالي ٢٥٦ مليار دولار، وتضطر دولها لدفع نحو ٢٠ مليار دولار سنوياً لخدمة هذه الديون، أي ما يعادل ٣١,٠٤% من مجموع صادراتها. ومما يثير الدهشة والإحباط في الوقت نفسه أن هذه الالتزامات المرهقة تترامن فرضها على الدول العربية مع تزايد قيمة فوائض الأموال العربية المستثمرة في الخارج، وهي التي تقدر الآن بحوالي ٧٠٠ مليار دولار، وتوفر مئات الألوف من فرص العمل في الدول الأجنبية الغنية بالمال، في الوقت الذي تعلن في أكثر الدول العربية من انتشار البطالة التي وصلت نسبتها إلى حوالي ١٥%-٢٥% في الكثير من هذه الدول ذات الكثافة السكانية العالية .

٤. ومن عناصر الضعف الأساسية في الدول العربية انخفاض معدل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، وذلك يعود بصورة عامة إلى ضعف مستوى الإنفاق على التعليم ويؤدي إلى هجرة الأدمغة. وتشير الدراسات إلى أن الإنفاق على التعليم في هذه الدول هو في حدود الإنفاق في الدول النامية الأخرى والذي يبلغ حوالي ٠,٢% من إجمالي ناتجها المحلي، وقد يصل في أحسن حالاته - كما هو الأمر

فى مصر - إلى ٠.٧%، بينما تتفق الدول المتقدمة ما بين ٢ - ٤% من إجمالى ناتجها .

كما تشير الدراسات إلى أن ٧٠% من المبعوثين العرب إلى الدول الأجنبية لا يعودون إلى بلدانهم بعد انتهاء الدراسة، الأمر الذى يضيف عبثاً جديداً على ميزانيات الدول العربية يقدر بأكثر من مائة مليون دولار سنوياً. ويترتب على هذه الظاهرة تركيز الإنتاج العلمى لعلماء الدول العربية خارج بلادهم، إذ تقدر الأبحاث العربية التى أنجزت خارج الوطن العربى بحوالى ٦٠% من إجماليتها .

وفى هذا المجال لابد أيضاً من الإشارة إلى انتشار ظاهرة الأمية. فالبيانات الرسمية وشبه الرسمية التى تتعرض لمعدلات الأمية فى معظم الأقطار العربية تضع هذه المشكلة الاقتصادية - الاجتماعية على رأس الظواهر السلبية.

٥. ومما يزيد من تعقيدات نقاط الضعف المذكورة استمرار النمو السكانى بمعدلات عالية فى معظم الدول العربية؛ حيث تتجاوز ٣% سنوياً، هذا يعنى الحاجة إلى قدرات اقتصادية إضافية لتوفير مزيد من فرص التعليم والصحة والعمل والسكن والنقل... إلخ .

عاشراً : أولويات السياسات التنموية فى الدول العربية : (١١)

بعد تسليطنا الضوء على نقاط الضعف الأساسية فى الاقتصادات العربية بهدف ترتيب الأولويات التى يجب أن تركز عليها السياسات التنموية فى الدول العربية كى تصبح هياكل اقتصاداتها أكثر تماسكاً وفعالية من جهة، ولكى تصبح هذه الاقتصادات القطرية أكثر تفاعلاً مع آليات التكامل الاقتصادى العربى فى مراحله المختلفة من جهة أخرى .

أضف إلى ذلك أن النهوض بالاقتصادات العربية من الداخل أولاً هو الطريق الأكثر أماناً للتفاعل مع الاقتصاد العالمى المعاصر، وبما يتناسب مع المصالح الاقتصادية العربية الحيوية.

وخلصه هذه الأولويات :

■ الاهتمام بالزراعة إلى أقصى الحدود بمدخلاتها ومخرجاتها الأساسية، بما يعنيه ذلك من تحسين مختلف أوجه الخدمات في الريف، وترشيد استخدام مياه الري والتوسع في الميكنة الزراعية وغيرها من مستلزمات الزراعة، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية والمحاصيل الزراعية الرئيسية .

■ الاهتمام بإقامة صناعات تستفيد من المواد الأولية المحلية أو الطاقة الرخيصة، أو لها حدود مقبولة اقتصاديا لقيمتها المضافة لإشباع السوق المحلية من السلع الأساسية أو للتكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة الزراعة والبناء، أو لتوفير فرص عمل كثيرة .

■ الربط بين العملية التعليمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديث البرامج التعليمية لجعلها قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها، وتحديد نسبة معينة معقولة (١% مثلا) من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على أعمال البحث العلمي والتطوير، وكذلك وضع برنامج زمني صارم يجعل من الأمية الأبجدية في الدول العربية خلال سنوات من ملفات الماضي.

■ جعل المواطنين جميعاً الهدف الأساسي للتنمية، بحيث يشعر الجميع ويلمسون أنهم يقطعون ثمار التنمية بزيادة ثقافتهم وتحسين ظروف معيشتهم، وأنهم يخلقون معا مجتمعا قوياً يقوم على الحق والعدالة وله القدرة على الاستمرار الحضارى .

■ إيلاء قضية " الانفجار السكاني " أهمية بالغة، بوضع برامج ثقافية وإعلامية هدفها السيطرة على هذه الظاهرة الخطيرة التي يمكن أن تؤدي - إن تفاقمت - إلى التهام قسم مهم من إمكانات النمو الاقتصادي المتوازن .

إذا كانت تلك عناصر الضعف في اقتصادات الدول العربية التي يجب التغلب عليها أو التخفيف من آثارها السلبية، فما هي عناصر القوة التي يجب استغلالها لتقوية مواقعها وجعلها في قلب الموازين العالمية ؟

حادى عشر : عناصر القوة فى اقتصادات الدول العربية^(١٢) :

تتلخص أهم عناصر القوة فيما يأتى :

١. تبلغ مساحة الوطن العربى نحو مليار ونصف مليار هكتار، أى حوالى ١٠% من أراضى العالم، وتتوزع هذه المساحة على ثلاث قارات : آسيا، أفريقيا، أوروبا.
٢. يبلغ عدد سكان الوطن العربى نحو ٢٥٠ مليون نسمة، أى حوالى ٤,٥% من سكان العالم، وتجمعهم ثقافة واحدة ولغة واحدة وتاريخ مشترك .
٣. يملك الوطن العربى ٦٢% من الاحتياطي النفطى العالمى، وينتج ٢٨% من إنتاج النفط الخام العالمى و ١٢,٥% من إنتاج الغاز الطبيعى فى العالم .
٤. يبلغ الناتج المحلى الإجمالى للوطن العربى نحو ٥٣٠ مليار دولار (وهو مرشح لأن يتضاعف عدة مرات إذا تحقق التكامل الاقتصادى العربى).
٥. تبلغ قيمة الصادرات السلعية للوطن العربى نحو ١٤٠ - ١٥٠ مليار دولار (وهى مرشحة لأن تتضاعف عدة مرات إذا تحقق التكامل الاقتصادى العربى). وتبلغ قيمة الواردات السلعية ١٢٥ مليار دولار (وهى مرشحة لأن تتضاعف إذا ما تم تحقيق التكامل الاقتصادى العربى). علماً بأن التجارة البينية العربية لا تتجاوز حالياً نسبة ٩ % من إجمالى التجارة الخارجية للوطن العربى (وهى مرشحة لأن تكون أبرز مؤشر اقتصادى عربى فى حال تحقيق التكامل الاقتصادى العربى).

ثانى عشر : التكامل الاقتصادى العربى :

لا جدال حول أهمية التكامل الاقتصادى العربى لكافة الدول العربية، صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها؛ وخاصة فى هذه المرحلة الحرجة التى تريد فيها قوى خارجية نافذة أن تجعل من مشاريع أجنبية مسوقة إلى المنطقة بديلاً عن المشروع العربى كالشرق أوسطية وغيرها. لقد آن الأوان لوضع جدول زمنى صارم من قبل

الدول العربية للتدرج في التعاون الاقتصادي العربي نحو الهدف الكبير؛ التكامل الاقتصادي، ولا بأس في هذا المجال من تجربة الوحدة الأوروبية، وهي تجربة تحققت فيها إنجازات مهمة برغم تعقيدات الوضع في الدول الأوروبية واختلاف ثقافتها وأنظمتها وظروفها. وقد بدأت هذه التجربة بخطوة أقل؛ هي إقامة السوق الأوروبية المشتركة، وتدرجت صعوداً في سلم التكامل والوحدة .

وتميل معظم الدول العربية وأغلب أصحاب الاختصاص العرب إلى القول بالتدرج في اتخاذ الخطوات التكاملية الاقتصادية. وكان المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي قد توصل في إطار الجامعة العربية إلى قرار يقضي بإقامة " منطقة تجارة حرة عربية شاملة "، اعتباراً من أول عام ١٩٩٨. ويقضي هذا القرار في شقه التنفيذي بأن تبدأ الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة فيما بينها بنسب متساوية على مدى ١٠ سنوات، بمعدل ١٠% سنوياً، بحيث يتحقق الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في عام ٢٠٠٧. كما ينص البرنامج التنفيذي على إمكانية اتفاق دولتين عربيتين أو أكثر على تبادل أفضليات أو إعفاءات تسبق قاعدة السنوات العشر، وبذلك يتم اختصار الفترة الانتقالية التي يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية. ويلاحظ وجود مثل هذا التوجه لدى عدد من الدول العربية مثل سوريا ومصر ولبنان وتونس، وهو يساعد على أن تكون القوائم السلبية التي يمكن أن تطلب كل دولة إرجاء إعفائها من الرسوم الجمركية في أضيق نطاق .

وتعد الخطوة السابقة ذات مغزى خاص في هذه المرحلة من عدة زوايا. فمن الزاوية القطرية فإنها تتيح مواجهة الصعوبات المتزايدة في اختراق الأسواق بالاستعانة في حدود لا بأس بها بالأسواق العربية، وخلق مناخ أفضل للاستثمار والإنتاج في الدول العربية .

ومن الزاوية الإقليمية، تعد هذه الخطوة تصميماً عربياً على تعزيز المصالح العربية المشتركة من خلال آليات تكاملية عربية، ورداً عربياً موحداً على الترتيبات

الأجنبية التي يجرى إعدادها لإعادة هيكلة أوضاع منطقة الشرق الأوسط، وما سوف
ينجم عن اتفاقات السلام مستقبلاً من تغيرات .

وعلى المستوى الدولي ستؤدي هذه الخطوة والخطوات التكاملية التي ستلتحقها
إلى زيادة قدرة العرب على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الأوربي
الذي يضم ١٥ دولة أوروبية، ومنطقة التجارة الحرة " النافتا " التي تضم الولايات
المتحدة وكندا والمكسيك، وهي تسعى الآن لإقامة منطقة تجارة حرة مع دول أمريكا
اللاتينية عام ٢٠٠٥ تضم ٣٤ دولة، كما أرست ١٨ دولة عضواً في منتدى التعاون
الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ قاعدة إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها في
عام ٢٠١٠، وتسيطر هذه التكتلات على ٨٠% من التجارة العالمية .

والأهم من ذلك أن الدول العربية - بإقامة سوقها المشتركة - تكون قد
ضمنت لنفسها معاملات تفضيلية خاصة بها في إطار أحكام منظمة التجارة العالمية
واتفاقية *GATT*؛ إذ نصت المادة ٢٤ من هذه الاتفاقية على السماح للدول العربية أو
للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة
بتبادل المعاملات التفضيلية دون أن تكون ملزمة بنشرها أو تطبيقها على بقية الدول
في منظمة التجارة العالمية .

والخلاصة أن المتغيرات الدولية والإقليمية تفرض على الدول العربية أن تعيد
ترتيب البيت الداخلي والبيت العربي الأوسع بصورة تمكنها من الاستفادة من كافة
الإمكانات والاحتياطات الداخلية، ومن أفضليات الاندماج في كتل اقتصادي عربي
قادر على استثمار عناصر القوة العربية في زمن التغيرات الدولية العاصفة .

ثالث عشر : شروط مشاركة الدول العربية في الاقتصاد العالمي ^(١٣) :

وأخيراً يمكن أن نقول إن هناك منطلقين مجتملين ومهمين بالنسبة للدول
العربية على طريق المشاركة في الاقتصاد العالمي .

المنطلق الأول :

هو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي داخل المنطقة. وهو أمر ذو شأن فى إطار العولمة؛ لأن منطقة ذات سوق كبيرة متكاملة نسبيا - تكون أكثر إغراء للمستثمرين من الخارج أكثر من المنطقة المجزأة إلى سلسلة من الأسواق الصغيرة. وبينما لا أريد معالجة هذه النقطة بالتفصيل، أود أن أشير إلى أن تخفيض الحواجز التى تعترض طريق التجارة داخل المنطقة، وتوصيل شبكات الكهرباء والنقل مع بعضها، والتركيز على المصالح المشتركة أكثر من المصالح المتنافسة - سيحقق مكاسب بالغة الأهمية .

المنطلق الثانى :

أمكانية الانتساب إلى الاتحاد الأوروبى. فلقد وقع المغرب وتونس والأردن بالفعل اتفاقيات انتساب إلى الاتحاد الأوروبى، وتتفاوض الآن مصر ولبنان وسوريا بشأنه. وتكمن أهمية الانتساب إلى الاتحاد الأوروبى فى تأثيره على التبادل التجارى (حيث يسمح بالفعل لمعظم المنتجات الصناعية من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدخول أسواق الاتحاد الأوروبى)، وفى المنافع الجانبية الأخرى التى تجنيها المنطقة من إقامة شراكة عريضة القاعدة مع منطقة تجارة عالمية رئيسية، شاملة تحسين آفاق الحصول على التكنولوجيا والخبرات الدولية الإدارية والتسويقية، وإقامة تحالفات استراتيجية مع شركات الاتحاد الأوروبى (واغتنام الفرص من أنواع التعاقد على مراحل عمليات الإنتاج بوصف ذلك سمة من السمات الجديدة للعولمة فى أواخر القرن العشرين)، وزيادة تدفقات الاستثمارات من مصادر القطاع الخاص، إلى جانب المساندة المقترحة من الاتحاد الأوروبى والبنك الأوروبى للاستثمار من أجل تحسين القدرة على التنافس .

وعندما نأخذ " الشراكة الأوربية المتوسطة " بأكملها، و التي تعد عملية الانتساب حجر الزاوية فيها، سنجد أنها تمثل ساحة تمهيدية بالغة الأهمية على تحدى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها للتكامل مع الاقتصاد العالمى الأوسع.

الهوامش

١. د. إسماعيل صبرى عبد الله، أبرز معالم الجدة فى نهاية القرن العشرين، مجلة علم الفكر.
٢. المصدر السابق .
٣. معلومات دولية (مجلة فصلية تصدر عن ج. ع. السورية)، خريف ١٩٩٨.
٤. المصادر السابق، ص ٦٢.
٥. المصادر السابق، ص ٦٥ .
٦. المصادر السابق، ص ١١.
٧. المصادر السابق، ص ١٠ .
٨. الأهرام الاقتصادى، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٥، رقم ١٥٥٩، ص ٣٨ .
٩. معلومات دولية، مصدر ذكر سابقاً، ص ١٦.
١٠. النهج، (مجلة فكرية سياسية، شتاء ١٩٩٩، العدد ١٧، ص ١٢٠.
١١. المصادر السابق، ص ١٢٣.
١٢. المصادر السابق، ص ١٢٤.
١٣. الأهرام الاقتصادى، مصدر ذكر سابقاً.

أثر اتفاقية أوجواي للسلام الزراعية على الاقتصادات العربية

فيفى مصطفى شحاته^(*)

مقدمة :

اهتمت دول العالم، خاصة الغنية منها، بتحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية التي تعترض طريق هذه التجارة عبر أسواق الدول المختلفة، وفي سبيل ذلك بذلت جهود كبيرة - وعلى مدى زمنى طويل - بغرض تحرير التجارة العالمية، ويعد تأسيس منظمة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة التي يطلق عليها الآن "الجات" ثمرة هذه الجهود. والمتتبع لهذه الجهود يمكن أن يرصد بدايتها مع بيان مؤتمر جنيف لسنة ١٩٢٧ المطالب بالقضاء على زيادة الرسوم الجمركية. كما يمكن تتبع ذلك مع ما خلفته الحرب العالمية الثانية من خراب في اقتصادات معظم دول العالم، واتجاه العالم الرأسمالى إلى التفكير فى إنشاء صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٤٧ ليكون مصرفاً عالمياً يمد الدول الأعضاء بالموارد التي تمكنها من مواجهة العجز فى موازين مدفوعاتها. وكان هذا الصندوق، بمثابة الضلع الأول لمثلث النظام الاقتصادى العالمى الجديد. كذلك كان الاتجاه إلى تأسيس البنك الدولى للإنشاء والتعمير للقيام بالمشروعات الزراعية والصناعية فى الدول الأعضاء، بمثابة الضلع الثانى فى ذلك المثلث. وفيما يتعلق بالتجارة العالمية اقترح عقد مؤتمر دولى فى هافانا فى نوفمبر عام ١٩٤٧، وهو المؤتمر الذى اشتركت فيه ٥٥ دولة (بدون الاتحاد السوفيتى) واهتم بالسياسات التجارية للدول الأعضاء، والمساواة فى المعاملة الجمركية، وخفض رسومها عن طريق المفاوضات، و إلغاء نظم الأفضلية المعمول بها تدريجياً، مع جواز إنشاء اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة، وهكذا أصبح هذا الميثاق هو الضلع الثالث المختص بالتجارة العالمية بالإضافة إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير. وفى دراستنا هذه سوف نركز تفصيلاً على اتفاقية "الجات" وتطورها

(*) باحثة مصرية.

وصولاً إلى اتفاقية أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على جانب واحد منها ألا وهو جانب تحرير تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية، لما له من تأثير بالغ على اقتصاداتها ، لذلك سوف نقسم دراستنا إلى عدة أجزاء، الأول عن تطور الجات من الاتفاقية إلى منظمة التجارة العالمية. والثاني عن هيكل قطاع الزراعة في الأقطار العربية وخصائصه. والثالث عن آثار تطبيق أحكام اتفاقية الجات للمنتجات الزراعية على الاقتصادات العربية.

أولاً: تطور الجات من الاتفاقية إلى منظمة التجارة العالمية

١ - أسباب نشأة الجات:

شهد الاقتصاد العالمي الكثير من المصاعب خلال فترة الكساد العالمي الكبير في بداية الثلاثينيات، وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية، حيث خسرت أوروبا أغلب مراكزها الصناعية والتجارية، كما خسرت مستعمراتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي حصدت كل المكاسب وتقدمت لقيادة العالم، فقامت مصانع الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع مشروعاتها الإنتاجية لتلبية الطلب العالمي، وخاصة في أوروبا، وأخذت السلع الغذائية والرأسمالية الأمريكية تتدفق إلى أسواق العالم؛ وهو ما حقق لها فائضاً كبيراً في ميزانها التجاري مع مختلف بلاد العالم، وامتدت نشاطاتها الإنتاجية والتجارية فيما بعد عبر شركات عملاقة عابرة للقارات متعددة الجنسيات بالاشتراك مع حليفاتها الأوربيات^(١)، ولهذا فقد تميزت العلاقات الدولية بهذه التبعية التي عاقت حركة الدول النامية نحو التقدم والاستقلال التام. ولكي تكتمل أسس هذا النظام الاستعماري الجديد كان لابد للولايات المتحدة من إعادة تنظيم العلاقات الدولية على أسس تؤمن لها استمرار السيطرة والقيادة. لهذا فقد عقدت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة على أرضها مؤتمراً دولياً في ولاية نيو هامبشر عرف تحت اسم مؤتمر بريتون وودز " *Bretton Woods* " الذي تمت فيه الموافقة على إقامة نظام عالمي اقتصادي يهدف إلى :

أ - تعمیر ما دمرته الحرب العالمية الثانية فى أوربا واليابان .

ب - خلق مناخ ملائم لتيسير التبادل التجارى العالمى .

ج - حماية مصالح الشركات متعددة الجنسيات^(٢).

ويقوم هذا النظام على ثلاثة أعمدة :

أ - إنشاء صندوق النقد الدولى " IMF"، بوصفه مصرفا عالميا يضع موارده فى متناول الدول الأعضاء لمواجهة العجز فى موازين مدفوعاتهما .

ب - إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير للقيام بالمشروعات الإنمائية الصناعية والزراعية فى الدول الأعضاء .

ج - ولكى يستكمل هذا النظام كان لابد من إقامة منظمة دولية للتجارة لتنظيم عملية التبادل التجارى وتيسيرها بين الدول لضمان حرية تبادل السلع وحماية مصالح الدول الصناعية المنتجة لهذه السلع، ولم يتم فى ذلك الوقت تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بسبب معارضة الكونجرس الأمريكى^(٣)، غير أنه تم إنشاء منظمة مؤقتة عام ١٩٤٧ للعناية بشئون التجارة الدولية عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات *GATT* وهى الأحرف الأولى من عنوان هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية .

" The General Agreement of Tarrifs and Trade "

وقد أصبحت الاتفاقية نافذة المفعول فى أول عام ١٩٤٨، واتخذت مدينة جنيف بسويسرا مقرا لها.

ولم يمض وقت طويل على تطبيق بنود الاتفاقية حتى انضم إليها عدد كبير من الدول، فارتفع عدد أعضائها من ٢٣ فى سنة التأسيس ١٩٤٧، إلى ٤٨ فى علم ١٩٦٧، ثم ٩٩ فى عام ١٩٧٩ ثم إلى ١١٨ دولة فى عام ١٩٩٤ وفى علم ١٩٩٥ بلغ عدد الأعضاء ١٢٤ عضوا^(٤).

٢ - أهدافها :

حددت اتفاقية الجات والموقعة في جنيف في عام ١٩٤٧ أهداف الجات التي يمكن تلخيصها فيما يأتي :

أ - تهدف الجات إلى تكوين نظام تجارة دولية حرة تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء .

ب - الوصول إلى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة واستغلالها الأمثل .

ج - العمل على زيادة الإنتاج وتشجيع التجارة على المستوى العالمي.

د - حسم المنازعات والخلافات التجارية عن طريق التفاوض ^(٥).

٣ - مبادئها :

تشتمل مبادئ الاتفاقية على ما يأتي:

أ - مبدأ الدولة الأكثر رعاية :

نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن تلتزم كل دولة عضو في الاتفاقية بمنح بقية البلدان الأعضاء المعاملة التفضيلية نفسها فيما يتعلق بالرسوم وحقوق الاستيراد والتصدير التي تمنحها إلى أية دولة أخرى من دول الاتفاقية دون تمييز.

ب - مبدأ المعاملة الوطنية :

نصت المادة (٣) من الاتفاقية على منح المعاملة الوطنية للسلع المستوردة مما يقضى بإخضاعها فور دخولها الحدود الوطنية لشروط المنافسة نفسها التي تخضع لها السلع المنتجة محلياً ^(٦).

ج - الحماية من خلال التعريفات الجمركية وحدها :

ينص هذا المبدأ على أن الحماية للسلع الوطنية يجب أن تتم من خلال التعريفات الجمركية دون غيرها من الإجراءات، ويتم تحديد التعريفات بالتفاوض من خلال آلية عمل الجات ^(٧).

د - منع ممارسة سياسة الإغراق :

المقصود من هذا المبدأ منع بيع السلعة في سوق التصدير بسعر أقل من السعر الذى تباع به في بلد إنتاجها، وقد نصت الاتفاقية على تحريم هذه الممارسات، وذلك لتحقيق المنافسة المتكافئة .

هـ - مبدأ عدم التمييز :

تنص المادة الثانية من الاتفاقية على أنه لا يجوز لأية دولة عضو أن تستخدم التعريفية الجمركية بطريقة تمييزية بين الدول الأعضاء في الجات التى تتعامل معها تجارياً ^(٨) .

هذا إلى جانب عدد من المبادئ الأخرى مثل مبدأ فرض حظر على القيود الكمية على المستوردات، وإمكان الإعفاء من بعض الالتزامات في حالات اضطرارية، حيث يجوز طلب استثناءات من هذه الالتزامات بموجب شروط معينة: كأن يكون الغرض منها إنشاء مناطق تجارية حرة أو اتحادات جمركية، أو لأسباب تتعلق بالصحة والسلامة أو لدواعي الأمن القومي. كما تضمنت الاتفاقية قواعد لحل المنازعات والخلافات التجارية بين الدول الأعضاء ^(٩).

٤ - تطور اتفاقية الجات والجولات السبع :

تطورت الجات من خلال إجراء عدة جولات من المفاوضات الواحدة منها تلو الأخرى، حيث تم خلال السنوات الأربعين الماضية (١٩٤٧ - ١٩٨٦) وقبل البدء في مفاوضات جولة أورجواي، تطوير اتفاقية الجات وتوسيعها من خلال سبع جولات تفاوضية متتالية، خصصت الجولات الست الأولى منها لبحث مسألة تخفيض الرسوم الجمركية على سلع الصناعات التحويلية التى تشكل النسبة الكبرى من تصدير الدول الصناعية المتقدمة .

♦ فى الجولة الأولى التى عقدت فى (جنيف - سويسرا) عام ١٩٤٧ تم تخفيض ٤٥ ألف تعريفية جمركية تشمل سلعا تمثل ٥٠ % من مجموع التجارة العالمية.

♦ فى الجولة الثانية (نيس - فرنسا ١٩٤٩) تم تخفيض خمسة آلاف تعريفية جمركية على السلع الصناعية .

♦ فى الجولة الثالثة (توركى - إنجلترا ١٩٥١) تم تخفيض ٧٨٠٠ تعريفية جمركية، بما يعادل ٥٥ % من مستوى التعريفية الذى كانت عليه فى عام ١٩٤٨^(١٠).

♦ فى الجولة الرابعة (جنيف - سويسرا ١٩٥٤)، والخامسة (أيضاً جنيف - سويسرا ١٩٦٠) تم تخفيض عدد كبير من التعريفات، وقد سميت الجولة الخامسة باسم جولة ديلون، نسبة إلى وزير التجارة فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى مثل دولته فيها وكان له دور كبير فى تحريك المفاوضات .

♦ أما بالنسبة للجولة السادسة (جنيف - سويسرا ١٩٦٤) التى سميت بجولة كنيدي نسبة إلى رئيس الولايات المتحدة فى ذلك الوقت جون كنيدي الذى دعا لعقدها، فقد تم الاتفاق فى نهايتها على تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٣٥ % تدريجياً على مدى خمس سنوات لعدد من السلع الصناعية ^(١١) .

أما الدورة السابعة التى عرفت بدورة طوكيو (جنيف - سويسرا ١٩٧٣) - وكان عدد المشاركين فيها ١٠٢ دولة - فقد اهتمت إلى جانب مشاكل التعريفات بالمشاكل غير التعريفية؛ حيث اهتم المفاوضون بمحاولة التوصل إلى اتفاق يقضى بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وعلى بعض السلع الزراعية فى الدول التسع الأكثر تصنيعاً فى العالم، وذلك بنسبة ٣٤ % من مستوى التعريفية ١٩٤٨^(١٢) .

وقد ظهر على جدول أعمال هذه الجولة عدد من الموضوعات الجديدة، كان أهمها :

أ - رفع أسعار السلع الغذائية والتعويضات .

ب - حماية المستهلك والبيئة.

ج - تبسيط إجراءات السماح بالاستيراد.

د - تحرير التجارة الدولية في مجال اللحوم والحيوانات و الألبان.

هـ - تحسين آلية عمل الجات والاهتمام بالإجراءات التي تتعلق بتحسين ميزان المدفوعات للدول النامية .

إلى غير ذلك من الموضوعات التي نوقشت في هذه الجولة وحظيت باهتمام كبير من جانب الأعضاء (١٣).

جولة مفاوضات أورجواي :

بدأت جولة المفاوضات الثامنة لمنظمة الجات في مدينة يونتيا - دل - اسنته في أورجواي واستغرقت ثماني سنوات، حيث كانت بداية الجولة في عام ١٩٨٦ وتم التوصل إلى اتفاقاتها في نهاية عام ١٩٩٣، التي وقعت عليها في مراكش عام ١٩٩٤ حوالي ١١٧ دولة. وتعد جولة أورجواي من أهم جولات مفاوضات الجات، وقد تضمنت المبادئ العامة للمفاوضات ما يأتي :

أ - تتعهد الدول المشاركة في المفاوضات بالتوقف عن فرض أى قيود جديدة على التجارة الدولية اعتباراً من تاريخ هذا الإعلان وخلال مفاوضات جولة أورجواي (١٤).

ب - تمنح الدول النامية تمييزاً خاصاً بالنسبة إلى التخفيضات في التعريفات الجمركية ولا تفرض عليها التزامات لا تتفق مع احتياجاتها المالية والتجارية والتنمية .

ج - تتم المفاوضات من خلال لجان متخصصة تشكلها الأمانة العامة للجات تحت إشرافها، وتكون علنية ومفتوحة لأي من الدول الأعضاء .

د - لا تفرض الدول المتقدمة على الدول النامية مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالالتزامات التي تقدمها في المفاوضات التجارية لتخفيض القيود التعريفية أو إلزالتها.

واتفق الوزراء المؤتمرون على جدول أعمال لجولة مفاوضات أورجواي، وتم تصنيف القضايا التي ستناقشها المفاوضات في مجموعتين؛ الأولى مجموعة تحرير تجارة السلع، والأخرى مجموعة تحرير تجارة الخدمات^(١٥).

المبادئ العامة التي أقرت في جولة أورجواي :

كانت جولة أورجواي بدون شك أهم جولات المفاوضات التي عقدت تحت مظلة الجات؛ إذ صدر عنها عدد كبير من الاتفاقيات بلغ عددها ٢٨ اتفاقية وعدد كبير من الملاحق والقرارات، وكان ما يميز نتائج أورجواي المبادئ العامة للاتفاقية وهي التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

أ - المعاملة الوطنية : المقصود بها منح الخدمات الأجنبية ومورديها من الدول الأعضاء معاملة لا تقل عن المعاملة التي تحظى بها الخدمات الوطنية.

ب - معاملة الدولة الأولى بالرعاية : وتعني أنه لا يجوز لأي طرف في الاتفاقية تقديم امتيازات يكون من شأنها التمييز بين موردي السلع والخدمات من الدول الأطراف الأخرى .

ج - مبدأ الشفافية : ويقضي بتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية التي قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع^(١٦) .

د - مبدأ التحرير التدريجي : ويعني التزام الأطراف في الاتفاقية بفتح أسواقها على أساس قوائم إيجابية يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات.

هـ - مبدأ الشمولية : بحيث تقبل الدول الأعضاء نتائج الجولة التي تضمنتها الوثائق الختامية بكاملها .

و - مبدأ الالتزام : ويعني أنه على جميع الدول الأعضاء - سواء حضر العضو المفاوضات أو لم يحضر - الالتزام بجميع نتائج أورجواي بما فيها الاتفاقيات وملحقاتها^(١٧) .

ه - الظروف الاقتصادية العالمية التي أحاطت بدورة أوجواي :

دخل الاقتصاد منذ أوائل عقد السبعينيات في موجة من الاضطرابات وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والنقدية التي كانت تحكمها اتفاقية بريتون وودز، ومن أهم مظاهر هذه الاضطرابات :

أ - انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة عام ١٩٧٣، والأخذ بنظام أسعار الصرف العائمة. حيث أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (نيكسون) في ١٥ أغسطس عام ١٩٧١ عن قرار الولايات المتحدة بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، وكان ذلك بمثابة سقوط نهائي لنظام ثبات أسعار صرف العملات وفق اتفاقية (بريتون وودز). وقد أدى هذا القرار إلى حدوث فوضى واضطرابات في أسواق العملات الدولية (١٨).

ب - تراجع معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار والادخار وتزايد البطالة مع التضخم الركودي في أغلب البلدان الصناعية في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو الذي هدد النظام الاقتصادي العالمي بالانهيار. وقد صاحبت موجة الركود هذه اختلالات في موازين المدفوعات وأسعار العملات امتدت إلى البلدان النامية .

وقد أدى ذلك إلى نكسة شديدة في النظام التجاري العالمي، كان من نتائجها الاتجاه إلى اعتناق سياسة الحماية الجمركية في البلاد المتقدمة صناعيا، خاصة في الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، حيث لجأت هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات لتقييد وارداتها من السلع الصناعية؛ وذلك لتعظيم الأهمية النسبية لليابان بالنسبة للولايات المتحدة وتقدمها في الكثير من الصناعات، حيث أصبحت الصناعات اليابانية (التقليدية والتكنولوجية) موجودة في جميع أسواق العالم (١٩) .

لهذا لجأت الولايات المتحدة إلى فرض بعض السياسات الحمائية الجديدة التى تضمن من خلالها دخول كميات قليلة من الصناعات اليابانية الأسواق الأمريكية، حتى لا تؤثر على مثيلاتها الوطنية. وعموما فقد وصفت هذه الإجراءات بالرمادية؛ لأنها لا تتعارض صراحة مع أحكام الجات ولا تتفق معها تماما فى الوقت نفسه.

ج - ارتفاع أسعار النفط نتيجة ظهور منظمة الأوبك التى كان من أهم قراراتها رفع سعر النفط بمعدلات كبيرة .

د - اتباع بعض الدول سياسات مختلفة لدعم المنتجين الزراعيين مما أدى إلى بروز عدد من المشاكل التجارية، ودعا الولايات المتحدة إلى الإسراع فى طلب تخفيض نسبة الدعم على السلع الزراعية المتعامل بها فى الدول الأوروبية (٢٠) .

هـ - انتشار الشركات متعددة الجنسيات، وهى التى لا تخضع لأى معايير أو قوانين دولية، حتى أصبحت تشكل خطرا على السوق الدولية .

لهذه الأسباب كان لابد من الدعوة إلى جولة مفاوضات جديدة، للتعامل مع المستجدات والمشكلات التى ظهرت على الساحة الدولية، ولوضع قوانين وضوابط تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول وتنظم التبادل التجارى بينها؛ ولهذا توحدت المصالح لعقد هذه الجولة (٢١).

نقاط الخلاف فى مفاوضات اتفاقية أوجواي :

من هنا نستطيع القول إن الأهداف المتوخاة من عقد اتفاقية أوجواي لابد وأن تختلف تبعا لمواقف مجموعات الدول المختلفة، بل وتبعا لمواقف دول المجموعة نفسها. فلم تعد أهداف الولايات المتحدة من الاتفاقية تحرير التجارة الدولية للسلع الصناعية فحسب، بل إدخال مشاكل التجارة الدولية فى السلع الزراعية كذلك داخل المفاوضات، وهو ما لم تستطع الدورات السابقة علاجه، الأمر الذى أدى إلى تشوه نمط التخصص الدولى فى السلع الزراعية. (٢٢)

من هنا نجد أن هناك قضايا خلافية حول المفاوضات التجارية فى دورة أوروغواى؛ من أهمها :

أ - المسألة الزراعية؛ إذ رأى القائمون على شئون الاتفاقية أن هناك توسعا فى السياسة الحمائية التى تتخذها بعض الدول لحماية منتجاتها الزراعية .

ب - قضية الدعم الذى تقدمه المجموعة الأوربية للإنتاج الزراعى والصادرات من السلع الزراعية، والحماية الشديدة التى تفرضها على الواردات من السلع نفسها؛ حيث كانت هذه المسألة محل نقد من الولايات المتحدة؛ لأنها تضيق الخناق حول الصادرات الأمريكية .

ج - إن الدول النامية لن تجنى أى فائدة من هذه الاتفاقية، وأنها ترى فيها أداة تفرض بها الدول الصناعية الكبرى هيمنتها على البلاد النامية وتفتح الباب أمام الشركات الدولية للنفاذ إلى أسواق البلاد النامية واكتساح صناعتها الوليدة .

د - خوف بعض الدول النامية من عدم قدرة الاتفاقية الجديدة على التصدى لعدد من القضايا مثل الخدمات والمصالح المتعلقة بالبنوك وشركات التأمين والمقاولات، وخوفها من أن يكون لتحرير الإنتاج الزراعى والتجارة الدولية فى السلع الزراعية تأثير سلبى على أسعار المواد الغذائية (٢٣).

٦ - أحكام الاتفاقيات الخاصة بالزراعة :

أ - تختص هذه الأحكام بكل ما يتعلق بإزالة العقبات فى تجارة السلع الزراعية ومراجعة السياسات المحلية المرتبطة بالتجارة؛ وذلك لتحقيق التوازن بين مصالح المصدرين والمستوردين (٢٤) .

ب - أخذت هذه الأحكام أوضاع الدول النامية فى الحسبان، وذلك بالسماح لهذه الدول باتخاذ الإجراءات التى من شأنها التخفيف من آثار تطبيق القواعد العامة للمنظمة والمرونة فى تطبيقها. ويمثل الاتفاق الخاص بالزراعة خطوة جديدة نحو

تحرير تجارة السلع الزراعية وإخضاعها لقواعد ومبادئ الجات^(٢٥). وأهم العناصر التي تم الاتفاق عليها هي :

النفاذ إلى الأسواق :

تم الاتفاق في بنود الاتفاقية على ربط الرسوم الجمركية (أى تثبيتها وعدم زيادة الفئات التي تحددها كل دولة) وتخفيض هذه الرسوم بنسب محددة على مدى فترة زمنية معينة، ويرتبط ذلك بتحويل كافة القيود والإجراءات غير الجمركية التي تفرضها الدول على وارداتها من السلع الزراعية في إطار اتباعها للسياسات الحمائية إلى رسوم جمركية محددة تخضع للربط والتخفيضات، شأنها في ذلك شأن الرسوم الجمركية العادية^(٢٦). ومن أمثلة هذه القيود (الحصص - تراخيص الاستيراد - حظر الاستيراد - الحصص الموسمية .. إلخ)، وتلتزم كل من الدول المتقدمة والدول النامية بهذا القيد .

فبالنسبة للدولة المتقدمة تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦% على وارداتها من الرسوم التي كانت مفروضة في عام ١٩٨٦، على ألا تقل نسبة التخفيض على أى سلعة عن ١٥%، ويتم التخفيض بأقساط متساوية على مدى ست سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٠). ويحقق هذا الالتزام نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة من السلع الزراعية .

أما بالنسبة للدول النامية فتلتزم بتخفيض الرسوم الجمركية المربوطة على وارداتها التي كانت مفروضة عام ١٩٨٦ بنسبة ٢٤% على مدى ١٠ سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٤)، وبالنسبة للسلع المفروضة عليها رسوم جمركية غير مربوطة فإنه من حق الدول النامية ربط الرسوم الجمركية عند المستويات التي تحددها بما يحقق الحماية لمنتجاتها وإنتاجها الزراعي من المنافسة غير العادية من الواردات من الدول الأخرى .

تخفيض قيمة الدعم المعنوي الممنوح لمنتجات السلع الزراعية :

وهو الذى يأخذ شكل مبالغ مخصصة فى الميزانية، أو المبالغ التى تم التنازل عنها لصالح المنتجين الزراعيين، وهو ما يسمى بالدعم الإجمالى بنسبة ٢٠% من متوسط قيمة الدعم لفترة (١٩٨٦-١٩٨٨) على مدى ست سنوات للدول المتقدمة^(٢٧). أما بالنسبة للدول النامية (ومن بينها الدول العربية الأعضاء) فتلتزم بتخفيض الدعم النقدى المباشر للإنتاج الزراعى بنسبة ١٣,٣% على أقساط متساوية على مدى عشر سنوات، اعتباراً من عام ١٩٩٥؛ أى بواقع ١,٣% سنوياً تقريباً .

تخفيض قيمة دعم تصدير السلع الزراعية :

وذلك بنسبة ٣٦% من متوسط قيمته للفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) على مدى ست سنوات، وتخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة ٢١% من متوسط كمياتها للفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) على مدى ست سنوات للدولة المتقدمة، وبنسبة ٢٤% من القيمة، و ١٤% من الكمية، خلال عشر سنوات فى حالة الدول النامية، وتستثنى الدول الأقل نمواً من هذا الإجراء^(٢٨).

تحقيق عملية تناسق بين إجراءات الوقاية الصحية والوقاية النباتية :

يتم تحقيق التناسق بين إجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية التى تتخذها الدول المختلفة لتوفير الحماية لإنتاجها المحلى، وتستخدمها بوصفها وسيلة للحد من وارداتها من الخارج، وهو ما يعنى فى النهاية عدم استخدام هذه الإجراءات والقيود على التجارة الدولية فى السلع الزراعية^(٢٩).

ثانياً : هيكل قطاع الزراعة فى الأقطار العربية وخصائصه

تعانى غالبية الدول العربية من عجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية، وقد أدى ذلك إلى وضع الزراعة العربية فى حالة من الانكشاف تجاه التغيرات المفاجئة التى كانت ولا تزال تطرأ على الأوضاع الاقتصادية الدولية، وأن تتفاوت الدول العربية فى درجة تأثرها تبعاً لمدى توفر الموارد والإمكانات. فالدول العربية

غير النفطية تتأثر كثيراً بهذه التغيرات الدولية أكثر من الدول النفطية، فالدول العربية بوجه عام تعاني من أعباء الديون، وآثار ارتفاع معدلات الفائدة بالأسعار الحقيقية، ومن التدفق الصافي للموارد إلى الخارج، ومن القيود التي تفرضها أسواق المال الدولية، كما تعاني من ضعف الطلب على صادراتها في الوقت الذي تعاني فيه الزراعة من الجفاف والقصور في الأساليب الإنتاجية والتكنولوجية^(٣٠).

١ - الخصائص المهمة التي يتصف بها القطاع الزراعي في البلاد العربية

أ - قدرت المساحة المزروعة في الوطن العربي عام ١٩٩٣ بنحو ٦٣,٧ مليون هكتار، منها حوالي ١١,٣ مليون هكتار تحت النظام المروي ومساحة تقدر بنحو ٥٠,٤ مليون هكتار تحت النظام المطري؛ أي أن نسبة المساحة المزروعة بالنسبة لمساحة الأراضي القابلة للزراعة تقدر بنحو ٣٣% .

ب - يقع ٨٢% من مساحة الأراضي الزراعية المروية في الوطن العربي في كل من السودان ومصر والعراق والسعودية .

ج - ثمة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في الوطن العربي لم تشغل زراعياً^(٣١).

د - قدرت مساحة المراعي في الوطن العربي بحوالي ٢٨٢ مليون هكتار، وتمتلك الدول العربية ثروة حيوانية هائلة ومتنوعة قدرت بحوالي ٢٢٧ مليون رأس من الماشية في عام ١٩٩٣، و لا يوجد نقص في هذه الثروة من حيث تعداد الحيوانات، في حين أنه يوجد انخفاض واضح في إنتاجية الحيوانات من اللحوم والألبان .

هـ - زادت الفجوة الغذائية العربية بالنسبة للسلع الرئيسية من ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٤ مليار دولار عام ١٩٩٠. ومن الملاحظ أن الوطن العربي مازال يعاني من عجز في سلع الغذاء الرئيسية باستثناء الأسماك والفاكهة. وبالنسبة للهيكل السلعي للفجوة الغذائية فإننا نلاحظ تزايد الفجوة الغذائية، وخاصة بالنسبة للسلع الأساسية مثل القمح والسكر والذرة الشامية، أما بالنسبة للحوم فقد

بلغت الفجوة من اللحوم حوالى ٨٦١ ألف طن عام ١٩٩٣ مقابل ٦٩ ألف طن عام ١٩٧٠. (٣٢)

٢ - الخصائص العامة للتجارة الخارجية العربية

أ - إن أهم ما يميز التجارة الخارجية العربية هو اعتمادها على السوق العالمية فى الغذاء؛ بحيث إنها تعد من أكثر الاقتصادات فى العالم انفتاحا على العالم الخارجى. إذ تشكل التجارة الخارجية العربية نحو ٦٧,٧% من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية (٣٣)، وتتراوح نسبة واردات الغذاء إلى إجمالى الواردات العربية ما بين ١٦% و ٢٤% فى الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩١، بينما نجد أن الصادرات العربية الزراعية للفترة نفسها لا تمثل إلا ٣,٤% من الصادرات الكلية العربية. وتواجه غالبية الدول العربية عجزا فى معظم السلع الزراعية الرئيسية، وفى مقدمتها الحبوب وخصوصا القمح، ثم الألبان والسكر والزيوت واللحوم والشاي .

ب - تتخفف أهمية التجارة الخارجية العربية الزراعية بالنسبة إلى جملة التجارة الزراعية فى العالم، فقد قدرت بالنسبة للصادرات بنحو ١,٢٥% فى عام ١٩٨٠ مقابل ١,٠٥% فى عام ١٩٩٠؛ وذلك لأن معظم صادرات الدول العربية من المواد الأولية التى تكون الغالبية العظمى منها ذات أسعار منخفضة وغير عادلة ولا تساهم حركة الارتفاع فى أسعار المعدات والسلع الصناعية التى تستوردها الدول النامية من البلدان الصناعية؛ حيث قدرت النسبة بين ما تحصل عليه الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة بنحو ١٥%، بالإضافة إلى التقلبات الشديدة التى تحدث بشكل مفاجئ فى أسعار المواد الأولية، الأمر الذى ينعكس فى شكل انخفاض مفاجئ فى حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية (٣٤)، أما فيما يتعلق بالواردات فقد قدرت بنحو ٦,٥٣% عام ١٩٨٠، وبنحو ٤,٧% فى عام ١٩٩٠. (٣٥)

ج - تشكل التجارة العربية البينية نسبة ضئيلة من مجمل التجارة العربية؛ إذ بلغ المتوسط السنوى لنسبة الصادرات العربية البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية

(٣٦) حوالى ٨% ، مقابل ٩% للواردات العربية البينية من نظيراتها الإجمالية، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :

- الأوضاع الاقتصادية السائدة فى الدول العربية والتي تعوق عمليات الاستيراد والتصدير .

- المشاكل السياسية والحدودية للدول العربية، الأمر الذى يعسر من عمليات التبادل التجارى .

- القيود الجمركية وغير الجمركية التى تتمسك بها بعض الدول العربية .

- تأتى معظم الواردات الزراعية العربية من أسواق الدول الصناعية؛ فالسوق الأوروبية تعد من أكبر الأسواق التى تحصل منها الدول العربية على احتياجاتها من السلع الغذائية؛ حيث تحتل المركز الأول لسبع مجموعات سلعية رئيسية من ١٥ مجموعة، وهى اللحوم والألبان والسكر وأعلاف الحيوانات والأغذية والجلود والأخشاب. وتحتل السوق الأوروبية كذلك المركز الثانى لواردات الحبوب والزيوت النباتية والبن والشاي والتوابل^(٣٧). على الجانب الآخر تسهم الولايات المتحدة الأمريكية - كما هو موضح فى الجدول رقم (١) - بحوالى ٢٢% من الواردات الزراعية العربية، وتعد السوق الرئيسية للواردات العربية من الحبوب ومشتقاتها، بينما تحتل السوق العربية المركز الأول للواردات العربية من الحيوانات الحية والألبان والتبغ .

- وعلى الجانب الآخر نجد أن أسواق الصادرات تتسم بشيء من التركيز؛ حيث إن ٢٥% منها يوجه إلى الدول الصناعية، كما هو موضح فى الجدول رقم (٢)، فنجد أن السوق الأوروبية تحتل المركز الأول بالنسبة لصادرات اللحوم والفواكه والأسماك والعلف .

وبشكل عام فإن العلاقات التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول العربية تتركز فى أن الدول العربية تعد مصدرا للمواد الأولية وسوقا سلعية واسعة

لتصريف منتجات الدول الصناعية، ومن جهة أخرى لا تزال التجارة الخارجية العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسواق الدول الصناعية المتقدمة. وبملاحظة تطور حجم التجارة الخارجية العربية والتكتلات الاقتصادية والسياسة العالمية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) يتبين أن إجمالي التبادل العربى مع كل من الاتحاد الأوروبى ودول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى (سابقا) بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان قد زاد من نحو ١١٣ مليار دولار إلى ١٦٦ مليار دولار عام ١٩٩٠^(٣٨). أضف إلى هذا الأهمية النسبية للتكتلات الاقتصادية والسياسية فى التجارة الخارجية، حيث يتراوح نصيبها بين ٦٥% إلى ٧٢% من إجمالي التجارة الخارجية العربية، كما أن حجم التعامل للدول العربية مع باقى دول العالم - بما فيها التجارة البينية العربية - ينحصر فى نحو ثلث حجم التجارة العربية .

ومن هنا نجد أن الاعتماد الكبير على سوق الدول الصناعية يوحى بأن الانغلاق الأخير لتحرير التجارة الزراعية الدولية فى إطار مفاوضات الجات سيكون ذا أثر كبير على التجارة الزراعية العربية .

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية للأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية الرئيسية

في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠

١٩٩٠				١٩٨٠				المجموعات السلعية
الدول العربية	الدول النامية (*)	الولايات المتحدة الأمريكية	السوق الأوروبية المشتركة	الدول العربية	الدول النامية (*)	الولايات المتحدة الأمريكية	السوق الأوروبية المشتركة	
٩٩,٩٨	٠,٠٢	-	-	٩٩,١١	٠,١٢	-	٠,٧٧	الحيوانات الحية
٢٣,٨٧	١٠,٨٥	٠,٠٤	٦٥,٢٤	٤٧,٩٥	٣,٨٩	٠,٠١	٤٨,١٦	اللحوم ومستحضراتها
٩٩,٧٥	٠,١٦	٠,٠٩	-	٧٩,٥٧	٧,٣٠	٠,٠١	١٢,٩٦	منتجات الألبان والبيض والعسل
٦٩,٢٧	٢,٧٨	٠,٤٠	٢١,٤٤	١٢,٧٣	١٧,٠٦	٤,٨٢	٥٨,٢٩	الأسماك ومستحضراتها
٤٨,٠١	١,٤٨	٠,٥٣	١٤,٨٣	٢٣,٩٦	١,٠٧	٠,٤٩	٥٨,٠٣	الفواكه والخضر
١,١٦	٨,٢٥	١,٥٦	٤٠,٣٦	٧٧,٢٢	٧,٨٥	٠,٠٠١	٥,٥١	الحبوب ومستحضراتها
٣,٣٠	-	٠,٠٧	٩٨,٦٥	٦٦,٢١	١١,٢٩	٠,٠٠٢	١٩,٠٦	السكر ومصنوعاته
٢٠,٤٧	٧٥,٨٣	١,٣١	٧,٣٦	٥٣,٧٧	١٢,٤٨	٢,٧٢	٢٨,٤٩	قهوة وشاي وكاكاو وتوابل
٣٢,٥٦	٠,٥٣	-	-	١٠,٨٠	١,٦٢	-	٨١,٨٤	أعلاف حيوانات ما عدا الحبوب
٨١,٥٣	٢,٧٨	٠,٤٥	٢,٨٨	٩٤,٧٢	٣,١٣	-	٢,١٤	مواد غذائية أخرى
٣,٩٠	٣٦,٢٩	٠,٤١	٠,١٠	٥٣,٩٧	٤,٢٣	٠,٠٣	٧,٦٢	مشروبات
٢٤,٨٨	٤,٩٦	-	٨,٧٨	٨٦,٥٥	١١,٠٤	٠,٠٣	٢,٣٧	تبغ ومستحضراته
١,٦٤	٩,٣٧	٣,٣٨	٦٢,٤٦	٢٢,٣٢	٠,٤٠	١٢,٨٣	٥٧,٣٢	جلود
٢٥,٢٩	٧,١٧	٤,٣٤	٨٤,٦١	١٣,٥٨	٠,٨٠	٢,٣٥	٨٣,٢٧	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
-	-	٣,٢٥	٦٠,١٢	٧٦,٣٩	-	-	٢٣,٦١	خشب وخشب الحطب والفلين

(*) لا تشمل الدول العربية .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، الخرطوم، مارس ١٩٩٤.

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية للأسواق الرئيسية للصادرات الزراعية العربية الرئيسية

في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠

١٩٩٠				١٩٨٠				المجموعات السلعية
الدول العربية	الدول النامية (*)	الولايات المتحدة الأمريكية	السوق الأوروبية المشتركة	الدول العربية	الدول النامية (*)	الولايات المتحدة الأمريكية	السوق الأوروبية المشتركة	
٠,٧٢	٤٣,٧٣	٠,٦٤	١٦,١٤	٤٤,٨٠	١١,٣٦	٠,١٨	٢٤,٨٣	الحيوانات الحية
٢,١٢	٤٠,٨٨	٠,٨٠	٤٢,٤١	١,٢٧	٣٢,١٧	١٤,٤٨	٤١,٠٥	اللحوم ومستحضراتها
٢,٠٣	٢٠,٤٩	٠,٢٧	٧١,٤٨	٤,٧٣	٢,٥٧	٢,١٥	٨٤,٨٠	منتجات الألبان والبيض والعلف
١٠,٢١	٦١,٥٨	٠,١٩	١٨,٠٨	٤,٨٣	٢٨,٦٣	٣,٩١	١٠,٩٠	الأسماك ومستحضراتها
٢٤,٧٠	٣٨,٠٠	٣,١٧	٣٠,٢١	٢٥,٥٥	٣١,٠٩	١١,٤٣	٢٠,٨٧	الفواكه والخضار
٣,٨٤	٧,٤٦	٤١,٣٩	٣٠,٣٥	٥,٠٥	١٣,٥٧	٣٤,١١	٤٥,٣٧	الحبوب ومستحضراتها
٤,٧٠	٢٨,٥١		٥٨,٣٥	٣,٨٨	٢٩,٩٨	٢,٠٩	٣٥,٢٥	السكر ومصنوعاته
٦١,٨٠	٣٥,٩٢	٠,١١	١,٦١	١,٩١	٧٦,٦٠	٢,١٠	١٠,١٧	قهوة وشاي وكاكاو وتوابل
٤,١٠	١٧,٣٤	٢٠,٨٥	٥٤,٤٧	٧,٤٣	١٥,٧٩	١٣,٦٣	٦٢,٨٠	أعلاف حيوانات ما عدا الحبوب
٣,٠١	٣٧,٧٢	٧,٠٢	٤٩,٧٩	٧,٥٦	١١,٠١	١٨,٠١	٥٩,٦٠	مواد غذائية أخرى
١١,٢٤	٣,٢٩	١,٣٢	٧٩,٧٤	٥٨,٣٨	٣,١٠	٨,٥٩	١٧,٣٠	مشروبات
٤,٦٠	١٢,٣٦	١٥,٥٦	٦٧,٠٤	٥٢,٤٥	٧,٦	١٥,٥٠	٢٢,٨٣	نسيج ومستحضراته
٤٨,٠١	٣٣,٣١	١,١٤	١٤,٨٩	٨,٨١	٢٠,٩٤	٢٦,٥٦	٤٣,٦٨	جلود
٤,٦٢	٦٧,٥٦	٣,٧٤	١٢,٠٤	٢,٦٩	٤٢,٦٨	١٦,٧٦	٢٦,٤٨	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
٨٧,٨٠	٣,٩٤	٠,٢١	٢,٩٤	٠,١٩	٤٤,٦٤	٨,٠٦	٤٢,١٦	خشب وخشب الحطب والفلين

(*) لا تشمل الدول العربية .
المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، الخرطوم، مارس ١٩٩٤.

ثالثا : آثار تطبيق أحكام اتفاقية الجات للمنتجات الزراعية على الاقتصادات العربية

تدل الشواهد التاريخية على أن اتفاقية الجات قد أسهمت فى نمو التجارة العالمية، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار والدخل، وسوف تظل تسهم فى ذلك حيث إن المنفعة المباشرة التى سوف تتحقق من إتمام جولة أورجواى سوف تؤدى إلى تفادى تكاليف كبيرة سوف تأتى من وراء فشل المفاوضات التى كان من المؤكد أنه ستتربى عليها آثار خطيرة فى العلاقات التجارية الدولية. أما بالنسبة للمنفعة المباشرة الثانية فهى انتشار الثقة بين أطراف التجارة العالمية لتخفيض درجات عدم التأكد من السياسات التجارية، الأمر الذى يؤدى إلى تنشيط مبدأ عالمية التجارة. ولكن معظم هذه المنافع سوف يتحقق فى الأجلين المتوسط والطويل؛ وذلك لأن تنفيذ بنود الاتفاقية سوف يتم تدريجيا خلال خمس سنوات إلى عشر سنوات؛ نظرا لأن الاتفاقية - وإن كان قد بدأ العمل بها فى يناير ١٩٩٥ - إلا أن تنفيذ بنودها بالكامل سيستغرق فترة السنوات العشر المقبلة، وهذا هو المدى الزمنى المحدد للدول النامية لتكييف أوضاعها خلالها^(٣٩).

وفى مقابل ذلك سوف تعاني الدول النامية فى البداية من الترتيبات التجارية الجديدة، وهو الأمر الذى يتطلب الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية حتى تستطيع الصمود والمنافسة. ويمكن القول إن اتفاقية الجات يمكن أن تكون لها آثار سلبية فى الأمد القصير، ولكن إذا ما التزمت الدول النامية بالارتقاء بالإنتاج وجودته والعمل على التنظيم والتنسيق الاقتصادى فى ما بينها ، فسوف تكون لهذه الاتفاقية - فى الأمد الطويل - آثار إيجابية على الاقتصاد العربى^(٤٠).

إن التنبؤ بالآثار على اقتصادات الأقطار العربية ليس بالأمر اليسير؛ لأن ذلك يقتضى حسابات معقدة مبنية على مدى توفر البيانات ودقة التنبؤ باتجاهات الأسعار وحدة التنافس فى الأسواق، فضلا عن أن درجة تأثر الدول بتلك الاتفاقية تتحدد طبقا لعوامل متعددة منها :

- الهيكل الاقتصادي للدول، حيث تكون الفوائد للاقتصاد التصديري أكبر من مثيلتها للاقتصاد الذى تفوق وارداته صادراته .
 - تتوقف درجة التأثير كذلك على نوع السلع التى تدخل فى التجارة العالمية .
 - الأسواق التى يتم فيها تداول تلك السلع .
 - نوع القيود الحمائية المفروضة على تلك السلع بالأسواق المختلفة وحجمها.
 - متوسط حجم الالتزامات التى ستوضع للتخفيض أو للتحرر من جانب الدول المختلفة .
 - مدى القدرة التنافسية للسلعة فى ظل التجارة العالمية الحرة ^(٤١).
 - مدى التغير فى اتجاهات الإنتاج الزراعى بالدول المختلفة .
 - مدى الاستجابة لإعادة توزيع الموارد المتاحة فى الاتجاه الصحيح وهو ما يساعد على تجنب الآثار السلبية للاتفاقية .
- ١- الآثار السلبية لتطبيق أحكام اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية على الدول العربية:
- أ - من الآثار السلبية المباشرة لتخفيض الدعم الزراعى بموجب الاتفاقية الزراعية، ارتفاع أسعار السلع الزراعية التى تستوردها الدول العربية؛ كالحبوب والألبان والسكر واللحوم. وهو ما يؤدى إلى إحداث آثار سلبية على موازين المدفوعات العربية، وذلك للأسباب الآتية:
- ارتفاع أسعار هذه السلع فى السوق العالمية .
 - اختلال الميزان التجارى للسلع الغذائية فى الدول العربية، واعتمادها على المصادر الخارجية لتأمين احتياجاتها الغذائية .
 - احتلال كل من السوق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية الصدارة بالنسبة لواردات الدول العربية من السلع الغذائية؛ حيث إنه من المعروف أنهما تدعمان

إنتاجهما دعما كبيرا^(٤٢).

وهكذا يتبين مدى الضعف الذى سوف يواجهه الموقف التجارى الزراعى فى معظم البلدان العربية، وهو ما يجعل الأخيرة عرضة للتأثيرات السلبية. وبالفعل فقد أضررت بعض البلدان العربية من جراء تحرير التجارة وزيادة أسعار السلع الغذائية، وكانت الخسارة فى مصر بنسبة ٢٩% والمغرب بنسبة ٢٨%، الأمر الذى دفع هاتين الدولتين وغيرهما إلى المطالبة بتعويضات عن هذه الأضرار أثناء جولة مفاوضات أورجواي^(٤٣).

ب - من الآثار السلبية الأخرى المحتملة للاتفاقية زيادة الامتيازات التى حصلت عليها الدول العربية، بموجب اتفاقية التعاون مع دول الاتحاد الأوروبى، وهو الشريك التجارى الأول للبلدان العربية .

والأمر يتطلب من كل دولة أوروبية تعطى ميزات تجارية لإحدى الدول أن تعمم هذه الميزات على كافة الدول الأعضاء فى الجات . والقصد من تطبيق هذا المبدأ توسيع نطاق مكاسب تحرير التجارة، ليشمل جميع الأطراف المتفاوضة، وذلك بالطبع لن يحدث، لأنه سوف يجعل الدول الأوروبية تقدم بعض التنازلات فى سبيل أن تعطى ميزة معينة لدولة معينة. فعلى سبيل المثال نجد أن هناك الكثير من اتفاقيات التعاون الثنائى بين أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكل من مصر والمغرب و تونس والأردن والبحرين ولبنان وسوريا، وهى تقرر لهذه الدول أنواعا من المزايا؛ منها الإعفاءات من التعريفات الجمركية لصادراتها إليها أو خضوعها لتعريفات جمركية أقل من تلك المقررة على صادرات الدول الأخرى إليها. ولاشك فى أن فقدان هذه المعاملة التفضيلية أو تقلصها يودى إلى إضعاف المركز التنافسى للدولة فى مواجهة الدول الأخرى، ومن ثم يحدث تحول فى التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة ولم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة^(٤٤).

ج - إن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية للجات مع استمرار ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات منها، يأتي لغير صالح الدول العربية؛ وذلك لأنها على رأس قائمة السلع القليلة التي لدى عدد من الدول العربية فوائض تصديرية مهمة منها، وذلك بالرغم من تننى الإنتاج فى هذا المجال حاليا .

د - قد يؤدي الانخفاض التدريجى فى الرسوم الجمركية إلى عجز - أو زيادة عجز - الموازنة العامة فى الدول العربية، أو عدم نمو الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة الضرائب أو الرسوم على الأفراد والمشروعات، وهو الأمر الذى تكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج .

هـ - صعوبة تصدى الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وجودة أعلى، وهو ما ستكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية وسترتب عليه زيادة معدلات البطالة فى تلك الدول (٤٥) .

٢ - الآثار الإيجابية لتطبيق أحكام اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية على الدول العربية :

أ - فيما يتعلق بمبدأ النفاذ إلى الأسواق تضمن الاتفاقية إلزام الدول المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦% على وارداتها على مدى ست سنوات، وبنسبة ٢٤% على مدى عشر سنوات للدول النامية، فضلا عن أن نظام القيود غير الجمركية ستستبدل به رسوم جمركية محددة. كما تضمن الاتفاقية فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الواردات الخاضعة للقيود غير الجمركية، بحيث تصل نسبة هذه الواردات إلى ٣% عام ١٩٩٥ ثم ترتفع إلى ٥% فى عام ٢٠٠٠، وذلك من متوسط استهلاك تلك الدول خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٨٨) . وتضمن الاتفاقية كذلك أحقية الدول النامية فى اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة على وارداتها من السلع إذا زادت تلك الواردات عن حد معين؛ وذلك فى حالة قيامها بتحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية (٤٦) .

ب - يمكن القول إن تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل الدولي وحركته، ومن ثم يؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي في معظم بلدان العالم، حتى في الدول الصناعية التي تعاني من كساد في اقتصادها^(٤٧)، وتشير التقديرات المبدئية إلى أن الناتج القومي العالمي زاد بمقدار ٣٠٠ مليار دولار، نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية، وهو ما يؤدي إلى خروج البلاد الصناعية من حالة الكساد ويعود بالنفع على البلدان النامية، لكننا نجد بعض الدراسات التي تظهر محدودية هذا الأثر وعدم امتداده إلى كل الدول النامية .

ج - زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، وذلك لأن اتفاقية أورجواي ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول العالم، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية وتحسين جودة الإنتاج بها، حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية .

د - إمكان الاستفادة من مجموعة الإجراءات الاستثنائية التي تتيحها اتفاقية التجارة في السلع الزراعية خلال الفترة الزمنية المحددة قبل التطبيق الكامل للاتفاقية. ومن هذه الاستثناءات مبدأ عدم التمييز في حالة الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الدولية، حيث يتسع نطاق الإعفاء من عدم التمييز بالنسبة للدول النامية المتكاملة اقتصادياً، دون تطبيق شروط الانتماء إلى إقليم جغرافي معين، والاستثناء من تخفيض الدعم المخصص لتقليل تكاليف التسويق، والاستثناء من مبدأ تخفيض الدعم المقدم للزراعة في صورة إعانات للمدخلات وللائتمان الزراعي^(٤٨).

هـ - تتضمن اتفاقية الخدمات واتفاقية الاستثمار إلغاء كثير من القيود والشروط التي كانت بعض الدول العربية تضعها أمام الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات إلى هذه الدول، ومنها بالطبع الاستثمارات في القطاع الزراعي^(٤٩). ولكن يمكن التشكيك في هذا الغرض لأن الكثير من الاستثمارات يوجه إلى الدول الصناعية لا إلى الدول العربية .

و - يمكن لأي دولة عربية تعاني من ضغوط أو تتعرض لممارسات سلبية من جانب الدول الصناعية اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية لفض هذا النزاع .

٣ - كيف يمكن للدول العربية أن تواجه الآثار السلبية لاتفاقية الجات وتعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة السياسات الوقائية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الدول العربية وتعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية، وهناك سياسات وقائية على المستوى المحلي وأخرى على المستوى الإقليمي العربى .

أ - السياسات الوقائية على المستوى المحلى :

- للدولة دور مهم فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية، حيث إنه من الضروري أن يتم تنفيذ برنامج التحرير بالسرعة المناسبة، كما أنه من المهم أن يتسم بالشمولية والاتساق والتدرج المناسب، وأن يتم تبنى سياسات اقتصادية كلية سليمة مستندة إلى أسعار صرف واقعية، وأن يكون هناك اهتمام بتعزيز القدرة التنافسية عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى والحد من الإجراءات البيروقراطية (٥٠).

- تطوير نظم الرقابة على الصادرات لضمان سلامة المنتج المصدر وجودته، والعمل على مراجعة نظم الضرائب بما يضمن الحد من تأثيرها السلبى على تكلفة الإنتاج، والتخلص من الحصص والقيود الكمية المفروضة على الواردات وأن تستبدل بها تعريفات جمركية تماشيا مع اتفاقية الجات (٥١).

- العمل على زيادة الإنتاج وتنوعه، وتعدد الأسواق التى يتعامل معها، والرصد الدقيق لتقلبات السوق العالمية للسلع الزراعية، حتى تتمكن من التخطيط السليم لإحداث التغيرات المطلوبة فى التركيبة الإنتاجية للسلع الغذائية والنمط الاستهلاكى، وهى التغيرات التى تمكن من دعم الصادرات الزراعية ذات الأسعار المتصاعدة وتقليص الواردات الزراعية .

- بالنسبة للدول العربية ذات الدخل المنخفض لابد من التقليل من استيراد الحبوب، ولكن لابد مسبقاً من التخطيط السليم لدعم بدائل الغذاء المحلية^(٥٢).

ب - السياسات الوقائية على مستوى الإقليم :

لقد أجازت اتفاقية الجات منح التكتلات الاقتصادية استثناءات خاصة فى المعاملات فيما بين بلدان التكتلات وبعضها، ومنحت هذا الاستثناء للدول النامية سواء أكانت متجاورة جغرافياً أم متباعدة، ويترتب على هذا ما يأتى :

- إن وجود كتل اقتصادى عربى - السوق العربية المشتركة على سبيل المثال - أصبح ضرورة ملحة، لكى تستطيع دول تلك المجموعة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية المختلفة، ولكى يتم تعزيز القوة التفاوضية للدول العربية وتوفير درجة أعلى من الاستقرار والأمان فى وجه المخاطر الناجمة عن تحرير التجارة الدولية^(٥٣).

- وأولى الخطوات التى يقتضيها العمل العربى المشترك والتكامل العربى هى دعم التجارة البينية العربية، من خلال إزالة التعريفات الجمركية والقيود الإدارية، وتوفير البنية الأساسية المناسبة لتسهيل نقل البضائع، والاستفادة من فرص التمويل القائمة وتطويرها لتلبى الاحتياجات الاقتصادية .

- إن لجامعة الدول العربية دوراً مهماً فى توحيد التشريعات الجمركية العربية، وإقامة سوق المال العربية الموحدة لإعادة فتح الباب أمام الاستثمارات العربية فى المنطقة العربية، حتى نستطيع الاعتماد على استثماراتنا لا على تدفق الاستثمارات الأجنبية .

نظرة مستقبلية :

تعد النتائج النهائية لجولة أوروغواى حدثاً اقتصادياً عالمياً بالغ الأهمية؛ إذ إن هذه النتائج تشكل بداية مرحلة جديدة فى النظام العالمى وجزءاً من هندسة الاقتصاد

العالمى خلال القرن الحادى والعشرين. وإذا كان البعض يرى أن نتائج جولة أوروڭواى تمثل إنشاء لنظام تجارى حر متعدد الأطراف يفضى إلى استثمارات أكبر، فإن البعض الآخر يرى فى هذه النتائج مخاطر كبيرة تقيد حركة اقتصاد البلدان النامية. وترغمها على التخلّى عن بعض قراراتها الاقتصادية التى هى من قبيل أعمال السيادة الوطنية لصالح القرارات الاقتصادية العالمية، فضلا عن أن هذه النتائج تفضى إلى مزيد من المركزية الاقتصادية فى إدارة الاقتصاد العالمى، خاصة أن دور المنظمة الجديدة التى حلت محل اتفاقية أوروڭواى - منظمة التجارة العالمية - سىكمل مهام مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) فى إدارة الاقتصاد العالمى .

المراجع

١. James M. C Ypher, Militarism, Monetarism and Markets, Response to the Structural Crisis, Merip Report, Nov. Dec., 1984. p.8.
٢. محمد جميل الشبشيرى، (الجات) المنظمة الدولية للتجارة الحرة، آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد العربى والكويتى ، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثالث، خريف ١٩٩٥.
٣. مصطفى أحمد مصطفى، الجات: من الاتفاقية إلى المؤسسة الدولية المتعددة الأطراف، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، يونيو ١٩٩٤، ص ٧٥.
٤. The Economist, "From Uruguay to Marrakesh" 1994, pp.79-80.
٥. د. إجلال راتب، أثر تطبيق أحكام أورجواى للسلع الزراعية على الاقتصادات العربية، مجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، العدد الثانى، ديسمبر ١٩٩٧.
٦. د. هناء خير الدين، انعكاسات دورة أورجواى على الدول العربية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مؤتمر قسم الاقتصاد، يناير ١٩٩٦.
٧. د. حميد الجميلى، دراسات فى التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، الجماهيرية الليبية، ١٩٩٨، ص ٣٥.
٨. GATT., Marrakesh , 1994, " The World Trade Organization, Uruguay , April 1994.
٩. مصطفى العبد الله، نقلا عن د. عدنان شوكت شومان، اتفاقية الجات الدولية : الرابحون دوما والخاسرون دوما، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثانى عشر، صيف ١٩٩٨.
١٠. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنمية التبادل التجارى للسلع الزراعية بين الأقطار العربية، الخرطوم، أكتوبر ١٩٩٣، ص ٦٥.
١١. GATT Secretariat, Final Act Embodying the Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations ,Agreement on Agriculture, Dec.,1993.
١٢. The Economist , Opcit., p.85
١٣. GATT Secretariat, Opcit., p. 133

١٤. Focus, GATT Newsletter. No.107 May 194.
١٥. مصطفى العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.
١٦. GATT Marrakesh, Opcit., p.57.
١٧. د. مصطفى أحمد مصطفى، مرجع سبق ذكره ص ٥٩.
١٨. د.إجلال راتب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.
١٩. د. هناء خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.
٢٠. Stefan Tang Ermann, Timothy, Josling, T.K. Warley, Agriculture in the GATT, Great Britain, 1996.
٢١. د. جمعة محمد عام، ورقة عمل بشأن أهم مقرارات الوثيقة النهائية لاتفاقية الجات ما بعد جولة أورجواي وموقف حسابات المنافع والتكاليف للاقتصاديات العربية، مجلة البحوث التجارية، السنة السابعة عشرة، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، يوليو ١٩٩٥، ص ١٦٩.
٢٢. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية : المستجدات العالمية، الجات وأوربا الموحدة وتأثيراتها على تدفقات رعوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية دراسة حالة مصر، أغسطس ١٩٩٥، ص ٨.
٢٣. Stefan Tang Ermann, Timothy, Josling , T.K. Warley , Opcit., p. 35.
٢٤. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.
٢٥. د. جمعة محمد عامر، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥.
٢٦. Stefan Tang Ermann, Timothy, Josling, T.K. Warley , Opcit., p.38
٢٧. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.
٢٨. المنظمة العربية للتنمية والتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.
٢٩. التقرير الاقتصادي العربى الموحد، سبتمبر (أيلول) ١٩٩٥، ص ١٢٩.
٣٠. د. محمد جميل الشبشيرى، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥.

٣١. د. إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد : دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٧١.

٣٢. د. نبيل حشاد الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى، مصرف قطر المركزى، ١٩٩٦، ص ٢٤.

٣٣. د. محمد جميل الشبشيرى : مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

٣٤. Focus , Opcit., p.33.

٣٥. التقرير الاقتصادى العربى الموحد، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

٣٦. Development and Cooperation, Who Are the GATT. Winners and Losers?, No.(2), 1994,pp.12-14.

٣٧. د. هناء خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

٣٨. د. نرمين السعدنى : دورة أورجواى وانعكاساتها على الدول النامية ، السياسة الدولية، العدد ١١٥ ، ١٩٩٤.

٣٩. السيد جيسوس سياد، الندوة الدولية المشتركة السابعة، آثار اتفاقية الجات على البلاد العربية، الكويت يناير ١٩٩٥، ص ٩٣.

٤٠. Development and Cooperation, Opcit., p. 15.

٤١. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، أثر التكتلات والاتفاقيات الدولية على قطاع الزراعة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

٤٢. د. محمد جميل الشبشيرى، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

٤٣. - Development and Cooperation,. Opcit., p.17.

٤٤. د. هناء خير الدين ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

٤٥. المنظمة العربية للتنمية الزراعية : استشراف صورة الزراعة العربية لعام ٢٠٠٠ تحت مشاهد بديلة، الخرطوم، يناير ١٩٩٤، ص ٢٢٩.

٤٦. I.M.F. International Trade Policies “ The Uruguay 1994.

٤٧. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية لعام ٢٠٠٠ تحت مشاهدة بديلة مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢.
٤٨. د. حميد الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.
٤٩. د. منير الخطيب، آثار اتفاقية الجات مرة أخرى ، المجلة الزراعية، أبريل ١٩٩٤.
٥٠. د. إجلال راتب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.
٥١. د. هناء خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.
٥٢. سعيد عبد المقصود، برنامج عمل وقائي للحماية من سلبيات الجات، المجلة الزراعية، مارس ١٩٩٥، ص ٦٣ .
٥٣. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنمية التبادل التجاري للسلع الزراعية بين الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.
٥٤. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية: أثر التكتلات والاتفاقيات الدولية على قطاع الزراعة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

دور مؤسسات التمويل الدولية مع التطبيق على المنطقة العربية

ميرفت عاطف غزال^(*)

لعل شمولية ظاهرة "العولمة" تمثل أحد أبرز أسباب خطورتها على العالم عامة، وعلى المنطقة العربية بوجه خاص، لاسيما في مجالي الاقتصاد والثقافة. ثم سبب آخر من أسباب خطورة الظاهرة، يتمثل في اتجاه تشكلها الغربى، وذلك بفعل مجموعة من العوامل والشروط على المستوى العالمى، مثل توافر أسباب القوة والسيادة لدى مروجى العولمة، فضلاً عن امتلاكهم أدوات الاختراق لشتى مناطق العالم.

يقصد "بالعولمة" لغة^(١) "جعل المحلى عالمياً، أو القفز بالمعلومات والمعارف والسياسات والثقافات.. إلخ، من نطاق محلى محدود إلى نطاق عالمى لا محدود، أو أنها تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله".

استناداً إلى التعريف السابق تعتمد العولمة على ثلاث خطى رئيسية؛ هى : الانتشار، وإزالة الحدود، وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات.

على الصعيد الاقتصادى، تنتهج العولمة نظام السوق، الذى يعتمد على وحدة المعاملات التجارية وسياسات التنمية وحركة العمالة، ويحتكم إلى شروط المؤسسات العالمية. كما تعد مؤسسات التمويل الدولية، التى نشطت فى العالم النامى، إحدى أهم أدوات الترويج للعولمة الاقتصادية وتنفيذها، إلى جانب تأثيراتها فى المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

استناداً إلى ما سبق، وبغرض إلقاء الضوء على دور مؤسسات التمويل الدولية، فى عولمة أسواق المال العربية، قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث؛ وهى :

(*) باحثة فلسطينية.

أولا : سمات الواقع العربى المعاصر، وهو يتناول السمات العامة للمنطقة العربية، اقتصاديا، وسياسيا، وماليا، مع التعرض لمواطن الضعف فى بنية المجتمع العربى، حيث تشكل هذه المواطن المناخ الملائم لتسهيل مهام مؤسسات التمويل الدولية. ويتضمن المبحث الأول :

١- مدى التقارب السياسى العربى.

٢- الواقع المالى العربى.

٣- إيجابيات التكامل الاقتصادى العربى.

ثانيا : مؤسسات التمويل الدولية فى المنطقة العربية .

١- أشكال التمويل الدولى للدول النامية .

٢- أهداف التمويل الأجنبى للدول النامية .

أ- الأهداف الاقتصادية .

ب - الأهداف السياسية .

٣- تداعيات التمويل الأجنبى على الاقتصادات العربية .

أ - النتائج الإيجابية .

ب - التداعيات السلبية .

ثالثا : محاور التحرك العربى إزاء عولمة أسواق المال العربية .

١- جذب الفوائض المالية العربية عربيا .

٢- فرض الرقابة الإدارية والحكومية على أسواق المال العربية .

٣- إحياء السوق العربية المشتركة .

أولاً : سمات الواقع العربى المعاصر

بداية لابد من نظرة متفحصة للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية، داخل المنطقة العربية، وذلك لدور هذه الأوضاع فى تحديد مدى فاعلية المنطقة فى مجريات الأحداث على المستوى العالمى. وتأتى ضرورة رصد الواقع السياسى العربى، من منطلق صعوبة الفصل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية، ومن مدى أهمية الاستقرار السياسى فى رفع معدل الأداء الاقتصادى، ومن ثم إفساح المجال أمام الدول العربية، لدخول الأسواق العالمية، تمهيداً لمرحلة جديدة من مراحل التطور الاقتصادى.

١- مدى التقارب السياسى العربى :

لا تزال الأمة العربية، تعيش أشد حالاتها تفككاً، حيث تتعدد مواطن النزاع العربية - العربية، ما بين : (٢)

أ - مواطن نشطة النزاع، وتشمل كلا من النزاع المصرى - السودانى، والنزاع الأردنى - العراقى، ثم النزاع القطرى - البحرينى .

ب - مواطن تمت تهدئتها، حيث أسهمت (قمة القاهرة) فى إسدال الستار على عدد من النزاعات العربية - العربية، لاسيما النزاع السورى مع كل من الأردن وفلسطين.

ج - مواطن ساكنة، مثل النزاع العراقى - الكويتى، والنزاع الجزائرى - المغربى، بالإضافة إلى عدد من النزاعات الداخلية، فى أكثر من قطر عربى، بخاصة النزاع الدائم بين السلطة الجزائرية وعناصر إسلامية معارضة داخل الجزائر.

وعلى الرغم من بؤابر المصالحة العربية - العربية، التى يتسم بها الخطاب السياسى العربى - منذ منتصف التسعينيات - والجهود المبذولة لتسكين مجموعة من النزاعات، وحل جملة أخرى، لا يزال العمل الفعلى العربى محدوداً. يرجع ذلك إلى مجموعة من عوامل الضعف، التى تبقى المنطقة العربية فى دائرة التفكيك والتردى. ومن هذه العوامل :

أ - ضعف الإرادة الشعبية للقاعدة العريضة من الجماهير العربية، لاسيما فى مجال المشاركة فى صنع القرارات السياسية، مما يؤدى إلى زيادة لامركزية الدولة فى اتخاذ القرارات، ويتعارض مع مبدأ الديمقراطية، ومن ثم يهيئ المناخ الملائم، أمام عدد من المؤسسات الدولية، لممارسة نشاطاتها بدعوى إقرار حقوق الإنسان، والديموقراطية.. إلخ .

ب - غياب الإرادة السياسية للنظم الحاكمة، فى معظم الدول العربية، وتحديدًا فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بتقرير المصير.. إلخ.

ج - تردى الأوضاع الاقتصادية العربية، مما يشكل مع العاملين السابقين مجالاً خصباً لتسهيل الاختراق الأجنبى للمنطقة العربية .

مع بداية التسعينيات جاءت أحداث أزمة الخليج الثانية، نتيجة حتمية لمجموعة من تراكمات الخلافات والمنازعات والاضطرابات، على المستويين القطرى والإقليمى العربيين، ومن ثم باتت الأجواء العربية مهيأة ومفتوحة على مصاريحها، أمام القوى الخارجية الكبرى. ومن هنا جاءت مشاريع التسوية التى استندت فى حيثياتها إلى "اتفاقية كامب ديفيد"، بين كل من مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩، ثم "اتفاقية أوسلو" بين كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ثم "اتفاقية وادى عربة" بين كل من الأردن وإسرائيل، عام ١٩٩٤، وكذلك اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل من جانب وعدد من الدول العربية من جانب آخر.

منذ منتصف عام ١٩٩٦، ومع صعود اليمين الإسرائيلى (الأشد تطرفاً) للحكم، وجدت الأمة العربية نفسها أمام جملة من المخاطر؛ الداخلية والخارجية؛ منها :

أ . تفاقم حالات العنف والعنف المضاد، فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، على سبيل المثال ظاهرة الإرهاب فى كل من مصر والجزائر والسعودية .

ب . حالات الحصار الاقتصادى والسياسى، المفروضة على كل من ليبيا والعراق .

- جـ . تعثر عمليات إعادة الإعمار في كل من لبنان ومناطق السلطة الفلسطينية .
- د . صعود " بنيامين نتنياهو " للحكم، مع تسويق تنفيذ بنود الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الفلسطينية، واستمرار عمليات النهب والتهديد والمصادرة .
- هـ . الاحتكار النووي الإسرائيلي .
- و . هرولة بعض الدول العربية نحو التطبيع مع إسرائيل .
- ز . الاختراق الأجنبي للمنطقة العربية، تمهيداً لإقرار أحد الطرحين المرسومين لإدماج إسرائيل ضمن نسيج المنطقة العربية وإنجاحه، سواء من خلال " الشرق أوسطية " أو " المتوسطية " .
- ح . تصاعد العجز في قدرات الدولة القطرية في مجال الأمن، حيث أصبح الوطن والمواطن مستباحين من الداخل والخارج .
- بتدافع مجموعة " المخاطر " هذه، جاء التحرك العربي الجاد، من أجل إعادة ترتيب البيت العربي، حيث دعت كل من مصر، وسوريا، والسعودية، إلى عقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة وقد عقد بالفعل، في عام ١٩٩٧، ثم جاء تنفيذ اتفاق " النفط مقابل الغذاء " استجابة لنداءات عربية، وذلك في محاولة لتخفيف معاناة الشعب العراقي، مما دفع بالعراق نحو إعادة صياغة علاقاتها بدول الجوار؛ وعلى الرغم من المساعي المبذولة لتحقيق المصالحة العربية - العربية، يظل الفعل بل ورد الفعل السياسي للجماهير العربية غائباً، وإن بدا في الأفق بعض مؤشرات مهمة على عودة الجماهير العربية إلى المسرح السياسي، لاسيما في مجالات الصراع العربي / الإسرائيلي؛ و حقوق الإنسان .. إلخ. ويستدل على ذلك من خلال، الندوات؛ والتحالفات؛ والمنظمات؛ ومقاومة التطبيع .. إلخ .

٢- الواقع المالى العربى :

لا يزال الاقتصاد العربى عامة، وأسواقه المالية خاصة، يعاني من المديونية الخارجية، حيث تلتهم المدفوعات السنوية لخدمة الدين جانبا مهما من حصيللة النقد الأجنبى، فى عدد من الدول العربية، كما ترتبط معظم العملات العربية بمعدلات تحويل؛ ثابتة أو شبه ثابتة، مع الدولار الأمريكى، ومن ثم فإن هذه العملات تتذبذب أمام حركة العملات الرئيسية الأخرى المرتبطة بالدولار الأمريكى؛ مما يتسبب فى نقل الآثار التضخمية والتقلبات الاقتصادية الحادثة فى الدول المتعاملة بتلك العملات. كذلك تعاني حركة الاستثمار المالى فى الوطن العربى من مجموعة من عوامل الطرد، ترتب عليها تحول القطاع الخاص نحو استثمار فوائضه المالية فى الدول الأجنبية. من عوامل الطرد المذكورة ^(٣) :

أ - استغلال النفوذ السياسى والاقتصادى، من قبل القائمين على السلطة ومؤسسات القطاع العام، فى بعض الدول العربية .

ب - ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات، مما يدفع القطاع الخاص إلى توجيه استثماراته إلى أسواق المال الأجنبية .

ج - رغبة بعض أصحاب رؤوس الأموال فى تهريب فوائضهم الناجمة عن أنشطة غير مشروعة، إلى الخارج، سواء تلك المتولدة من تجارة السلاح أو المخدرات أو عمليات نهب القطاع العام .. إلخ .

د. ضعف الاستعداد للمخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال، مما يدفعهم إلى الاستثمارات محدودة المخاطر، فضلا عن عدم استقرار قوانين الاستثمار، مما يخلق لدى المستثمرين شعورا بعدم الاطمئنان .

تجدر الإشارة، إلى أن مجموعة عوامل الطرد سابقة الذكر - إلى جانب جملة المشكلات التى تعانيها أسواق المال العربية- تسببت جميعها فى توجيه نسبة كبيرة من

رؤوس الأموال العربية إلى أسواق المال الأجنبية، حيث بلغت جملتها نحو (٨٥٠) مليار دولار^(٤)، وقد حال ذلك دون توظيف هذه الأموال في التنمية الاقتصادية العربية، ومن ثم أعاق تحسين شروط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول العربية للاندماج في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن دفع الدول العربية للاستعانة بمصادر التمويل الأجنبي، لتعويض العجز المالي في موازناتها العامة، بهدف تطوير الاقتصادات العربية لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي .

هذا فيما يتعلق بحركة الاستثمار المالي، أما فيما يتعلق بأسواق المال العربية عامة، فإنها لا تزال تعاني جملة من المشكلات، يمكن حصرها في أربعة محاور؛ هي^(٥):

أ. قلة المعروض من الأدوات المالية، وذلك بسبب تملك الحكومة نسبة كبيرة من أسهم الشركات المساهمة، إلى جانب بدائية عملية توزيع الاكتتابات، نظراً للافتقار إلى مؤسسات ضمان التغطية والتوزيع، ومركزية الإصدار والحيازة .

ب. تراخي الطلب على أدوات الاستثمار، بفعل عدد من العوامل المؤثرة؛ مثل :

- انخفاض معدل الدخل النقدي، والاندثار الفردي، وعدم استقرار أوضاع فئات المدخرين، وفضلاً عن قصور الوعي الاندثارى .
- منافسة الحكومات ومؤسساتها لجمهور المدخرين في الطلب على أسهم الشركات وحيازتها، مع حرمان السوق المالية منها .
- انخفاض العائد الصافي على الأوراق المالية، بالقياس إلى أشكال الاستثمار الأخرى، عدم ملائمة التشريعات الضريبية .
- منافسة مؤسسات التمويل المشتركة التي تحد من اللجوء إلى أسواق المال، إلى جانب منافسة الوسائل البديلة للاستثمار، مثل الاستثمار في الموجودات المادية، على غرار بنوك الإسكان .

• تخلف الأطر القانونية، وقصور التشريعات المنظمة لأصول العمل في أسواق المال وقواعد ذلك العمل، مع غياب تام لبعض القواعد الضرورية المنظمة لسوق المال .

من الملاحظ، إذن، أن أسواق المال العربية في مجملها، لا تزال تتسم بمحدودية الأداء، ومعاناتها من جملة من المشكلات التي تتسبب في طرد الاستثمارات، ومن ثم تضطرها للاستعانة بمصادر تمويل أجنبية، مشروطة في معظم حالاتها، مما يسهل تطويع أسواق المال العربية، لخدمة الأسواق المالية العالمية، ويسهل مهام مروجي العولمة، وهو ما يؤكد ضرورة إقرار درجة من درجات التعاون الاقتصادي العربي في كافة المجالات، لاسيما إذا تعمقنا في الوقوف على الإيجابيات المترتبة على حدوث التكامل الاقتصادي العربي .

٣- إيجابيات التكامل الاقتصادي العربي :

تتنمى مجموعة الأقطار العربية إلى العالم النامي بكل مشاكله ومصاعبه وطموحاته، لكن المنطقة العربية وحدة جغرافية متصلة، تمثل حوالى (١٠%) من إجمالي مساحة العالم، وهى ذات موقع استراتيجى متميز، يضم نحو (٢٥٠) مليون نسمة، يشتركون فى الدين واللغة والتاريخ والثقافة، كما تتحكم المنطقة العربية فى عدد كبير من المنافذ البحرية والبرية الاستراتيجية. فضلاً عن ذلك تحتوى المنطقة العربية على ثروات طبيعية استراتيجية متنوعة، فيبلغ الاحتياطى النفطى العربى حوالى (٦٢%) من إجمالى الاحتياطى النفطى العالمى...إلخ.

لكن مجموعة الأقطار العربية فى مجملها تتسم بجملة من مظاهر التخلف، والمشكلات^(٦)؛ مثل :

أ. تدنى مستويات الإنتاج من حيث الطرق والأحجام ومعدلات النمو، إلى جانب محدودية مساهمة قطاعات الإنتاج الرئيسية فى الناتج الإجمالى المحلى، مع انخفاض معدلات التكوين الرأسمالى، وغلبة الطابع الاستهلاكى .

ب. صغر حجم الأسواق المحلية العربية، و تبعيتها للأسواق العالمية، مع ما يمثلـه ذلك من تأثير الأسواق العربية بالتقلبات الحادثة في الأسواق العالمية.

ج. اعتماد عمليات التنمية الاقتصادية على مصادر تمويل غير ثابتة، فتعتمد مجموعة الدول النفطية على عائدات النفط، في حين أن المجموعة غير النفطية تتجه إلى استثمار تحويلات العاملين في الخارج، وتدفقات رأس المال الأجنبي، والاقتراض من السوق المالية الدولية، فضلاً عن حصيلة بيع صادراتها من السلع الأولية .

د. تزايد معدلات النمو السكاني، إلى حد يتجاوز (٣%) سنوياً، في معظم الدول العربية، مما يؤدي إلى استهلاك ثمار المجهودات التنموية المحدودة، أولاً بلول، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي إلى هجرة الكفاءات العربية والحيلولة دون إسهامها في مجالات التنمية .

بناء على ما سبق، وفي إطار التطورات الاقتصادية العالمية، من قبيل ظهور مجموعة من التكتلات الاقتصادية العالمية، والمحاولات الجادة لإعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي، يعد دخول الاقتصادات العربية فرادى في البنية الاقتصادية العالمية الحديثة، بمثابة عملية انتحارية، سوف تنعكس سلباً على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الاقتصادي للبلدان العربية. لذلك ثمة ضرورة ملحة لإعادة هيكلة الأداء الاقتصادي العربي، مع أخذ عدة عوامل في الحسبان؛ منها^(٧) :

أ . عدم الاقتداء بأى من التكتلات الإقليمية القائمة على المستوى العالمي، فكل تكتل له خصوصياته ومعايير و ظروف نشأته، ومن ثم لا يتلاءم مع الظروف الخاصة بالمنطقة العربية .

ب . الوقوف على طبيعة الترابط بين كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي، في إطار العلاقات الاقتصادية العربية .

جـ. الدراسة المتعمقة للبدايل المطروحة على المنطقة العربية، بغية احتواء اقتصاداتها سواء في ذلك الطرح (الشرق الأوسطى) أو فى الطرح (المتوسطى) .

وتتأكد أهمية إعادة هيكلة الاقتصادات العربية، من خلال الإيجابيات المترتبة على التكامل الاقتصادى العربى. ومن هذه الإيجابيات :

أ . فتح أسواق العمل العربية أمام قوة العمل المتزايدة، مما سيساعد على القضاء على البطالة المطردة، ومن ثم التخصيص الأمثل للموارد البشرية وإمكان تطوير الكفاءات المحلية وتهيئة الظروف الملائمة لجذب الكفاءات العربية المهاجرة .

ب . متابعة عمليات إعادة الإعمار فى عدد من الدول العربية، لاسيما لبنان، ومناطق السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال توفير مصادر التمويل العربية، حيث تعاني الدول المذكورة وغيرها من الدول العربية من نقص مصادر التمويل المحلية، وتخضع عمليات التنمية فيها لمصادر التمويل الأجنبية .

جـ . إمكان التنسيق بين سياسات التنمية على الصعيدين القطرى والإقليمى، ومن ثم توفير الوقت والجهد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، إلى جانب تحقيق العدالة فى توزيع الموارد وتخفيف حدة التبعية^(٨) .

د . تطوير الأسواق المحلية العربية، ورفع مستوى كفاءتها الاقتصادية، من خلال تخفيض موانع دخول السوق، وتحسين العملية الإنتاجية .

هـ . إقامة المشروعات الإنمائية التكاملية، والتركيز على مجالات الاستثمار فى القطاعات القائمة، والصناعات الوسيطة، مع إمكان رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى إجمالى الناتج المحلى، حيث لم تزد النسبة المذكورة عن (١٠%) تقريباً، وبذلك تتأكد حاجة الاقتصادات العربية إلى قفزة صناعية، حتى تتجنب التهميش فى مجالى الإنتاج والتصدير^(٩) .

و .تطوير القطاع الزراعى، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات الملائمة، والقضاء على مشكلة المياه، ورفع مستوى الميكنة الزراعية .

ز .تصحيح العجز المزمن فى موازين المدفوعات مع معالجة الاختلالات الهيكلية التى تعاني منها بعض الاقتصادات العربية^(١٠) .

ح .إجراء التغييرات الهيكلية فى بنية الاقتصاد والمجتمع، عن طريق استثمار الوفورات الناتجة عن عمليات التكامل الاقتصادى بين الأنشطة الصناعية، ومن ثم إقامة الهياكل الصناعية التى يتيحها التكامل، وتمكين الأقطار العربية من المساهمة فى بناء قواعد صناعية تعتمد على التخصيص والاعتماد المتبادل^(١١).

ط .تنشيط التجارة العربية البينية، ومن ثم إقامة اتحاد جمركى عربى .

ى .تحقيق التعاون فى مجالات البحث العلمى والتكنولوجى، مع توفير الميزانيات المشتركة، وإجراء الأبحاث التطبيقية والميدانية، وتبادل الكفاءات البشرية .

ك .الحيلولة دون خصخصة هيئات البترول، وغيرها من القطاعات القومية الاستراتيجية .

كل ذلك بهدف التوصل إلى محاور التحرك العربى، فى إطار عولمة الاقتصادات النامية عامة، والأسواق المالية خاصة. وبعد استعراضنا السريع لإيجابيات التكامل الاقتصادى العربى، يجب الوقوف على مؤسسات التمويل الدولية ونشاطاتها فى الدول النامية، وتحديدًا فى المنطقة العربية، وذلك بغية تحديد الأطر العامة للفعل العربى، من خلال تعظيم دور التمويل المحلى، وانتقاء الاستثمارات الأجنبية التى تتلاءم مع ظروف الأسواق العربية ومتطلباتها.

ثانيا : مؤسسات التمويل الدولية فى المنطقة العربية

تعد المنطقة العربية مجالا مهما وحيويا لعمل مؤسسات التمويل الدولية، مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولى .. إلخ، التى تستهدف إدماج

الاقتصادات العربية ضمن مخطط اقتصادى إقليمي، ومن ثم عالمى، يخدم المصالح الغربية فى المقام الأول. ولمزيد من التوضيح، نركز خلال المبحث الثانى على بعض نشاطات مؤسسات التمويل الفاعلة فى المنطقة العربية، من حيث أشكال التمويل، وأهداف مؤسسات التمويل، ثم النتائج المترتبة على تمويلها للاقتصادات العربية .

١ - أشكال التمويل الدولى للاقتصادات النامية :

ثمة مظاهر وأشكال متعددة، تتجهها مؤسسات التمويل الدولية، لتمويل اقتصادات الدول النامية. من هذه الأشكال :

أ . الاستثمارات الخاصة المباشرة، التى يمتلكها المستثمر الاجنبى داخل الدولة النامية، سواء كانت ملكية كاملة أو جزئية، وذلك من خلال إنشاء فروع الشركات والمؤسسات الأجنبية داخل الدولة النامية المقرضة، وفى هذه الحالة يتحمل المقرض عبء الإدارة والتوجيه والإشراف الكامل على القرض، مثل الإشراف على فروع البنوك والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات^(*)، داخل الدولة النامية المقرضة .

يتفق كل من صندوق النقد الدولى (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، على تعريف الاستثمارات الخاصة المباشرة " بأنها استثمارات فى مشروعات داخل بلد ما، وتأخذ هذه الاستثمارات غالبا أشكال فروع شركات أجنبية أو مشروعات مشتركة " (١٢) .

يضيف صندوق النقد أن " الاستثمارات المباشرة تقضى بتملك الأجانب نسبا معينة من أصول المشروع، أو نسبا معينة من القوة التصويتية فى إدارة المشروع، أو المعيارين معا، ويترتب على هذه الملكية اكتساب حقوق أخرى، مثل تحويل الأرباح إلى الخارج، فضلا عن التحكم فى طرق الإنتاج والتسويق " .

(*) تجمعات رأسمالية إنتاجية - عبر الدول - ولها سيطرة شبه كاملة على بعض صناعات الدول الصناعية، خاصة الصناعات التى تتطلب تكنولوجيا متطورة مثل صناعة الحاسبات الآلية.

كما تنقسم الاستثمارات الخاصة المباشرة إلى :

* الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية (المشتركة)^(١٣)، وتتمثل في المشروعات المشتركة بين رأس المال الوطنى ورأس المال الأجنبى، الذى يكون فى الغالب مستثمرا خاصا، وقد يكون حكومة، أو منظمة دولية وذلك فى حالات نادرة .

فيما يختص بتفضيلات المستثمر الأجنبى، فإنه يفضل مشاركة حكومة الدولة النامية المضيفة، خاصة فى مصادر الثروة المعدنية، حيث تكون مشاركة هذه الحكومة -من وجهة نظر المستثمر- تأييدا رسميا للحصول على التسهيلات الجمركية والضريبية والتسويقية، لكن المستثمر الأجنبى -من ناحية أخرى- يخشى إلى حد ما من هذه المشاركة، نظرا لاحتمال توقف العمل فى المشروع، عند تغيير الحكومة المشاركة، أو تحويل المشروع القائم لخدمة الأغراض السياسية للحزب الحاكم فى حل تعدد الأحزاب السياسية، داخل الدولة النامية المشاركة .

أما حكومة الدولة النامية، فترى أنها أقدر من الأفراد على التحقق من المركز المالى للمستثمر الأجنبى، كما يمكنها إعادة استثمار نصيبها من أرباح هذه المشروعات المشتركة فى تطويرها أو توسيعها .

* الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبى^(١٤). يعد هذا النمط الأكثر تفضيلا بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، فقد تطور حجم الاستثمار الأجنبى بنوعيه السابقين، فى الدول النامية، بمعدلات كبيرة، حيث ارتفع من معدل سنوى (٢,٤) مليارات دولار أمريكى، عام ١٩٦٢، إلى أكثر من (٩) مليار دولار، فى أواخر السبعينيات، ثم ارتفع إلى (٢٧,٧) مليار دولار عام ١٩٩٣^(١٥) .

ب . الاستثمارات الخاصة غير المباشرة^(١٦) : وهى تتمثل فى القروض الخاصة المقدمة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الموردين الأجانب، وذلك لتمكين الدولة المقترضة من استيراد السلع والخدمات المقدمة من هؤلاء الموردين، كذلك ثمة قروض خاصة مقدمة من البنوك التجارية الخاصة، مثل التسهيلات المصرفية،

لتمويل العجز في حصيللة النقد الأجنبي للدولة النامية المقترضة، فضلا عن اكتتاب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم والسندات الصادرة في الدول النامية المقترضة، أو من قبل المشروعات الاستثمارية لتلك الدول، بشرط عدم حصول المكتتبين على حق إدارة هذه الشركات . يتضح مما سبق أنه في هذا الشكل الاستثماري، لا يحق للمستثمر الأجنبي التملك في الدولة النامية المقترضة، وليس له حق الإدارة والتنظيم .

يعد الشكلان السابقان الأكثر استخداما من قبل الشركات متعددة الجنسيات، تمهيدا لدخولها مرحلة الاستثمار المباشر في المشروعات الإنتاجية، ومن ثم ضمان وجود الشركات داخل الدول النامية المقترضة، ثم السيطرة على أسواقها.

تتخذ الاستثمارات الخاصة غير المباشرة، أشكالا عدة منها : الاستثمار في مجال التصنيع والإنتاج، مثل التراخيص (الامتياز)، واتفاقيات المشروعات (تسليم المفتاح)، وعقود التصنيع وعقود الإدارة، كذلك الاستثمار في مجال التجارة، مثل عقود الوكالة .

جـ . المعونات الخارجية، وتتمثل في كل تدفق رأسمالي أجنبي يرد إلى الدول النامية، بدوافع غير ربحية، وتشمل كلا من المنح والقروض الميسرة، وتقدم لدعم الجهود الإنمائية، في الدول النامية .

د . القروض الخارجية، تتكون من مجموعة القروض؛ العامة والخاصة؛ المقدمة من قبل الحكومات والهيئات والأفراد، إلى الدول النامية، وتقدم تلك القروض على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة، وفقا لظروف السوق، مع التعهد بردها ودفع فوائد عنها بشروط معينة .

وتنقسم القروض الخارجية، من حيث مصادرها إلى^(١٧) :

• القروض العامة (الحكومية الثنائية)، التي تعقد بين حكومات الدول المانحة وحكومات الدول النامية، أو أحد أشخاصها العامين أو الخاصين، مع مراعاة

الأوضاع السياسية السائدة، داخل البلد المقترض، وتقدم هذه القروض على أسس تجارية تتعلق بأسعار الفائدة ومدد السداد .

• القروض الخاصة، أو قروض مؤسسات التمويل الدولية، المقدمة إلى الدول النامية، من الأفراد والهيئات الأجنبية الخاصة، أو من خلال الاكتتاب في مشروعات الدولة المقترضة. وتتخذ القروض الخاصة صوراً عدة؛ منها تسهيلات الموردين، وقروض الصادرات، وقروض البنوك الأجنبية الخاصة، والاكتتاب في الأسهم والسندات الصادرة في الدولة .

يضاف إلى ما سبق، أن ثمة قنوات متعددة لتمويل المناطق النامية من العالم، سواء من خلال تقديم المنح أو القروض بنوعيتها، أو بالاستثمارات المباشرة وغير المباشرة .. الخ .

وفضلاً عن تعدد قنوات التمويل، يمكن تصنيف جهات التمويل الدولية إلى :

• هيئات دولية ذات طابع عالمي، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسات المالية المعادلة المتفرعة عنه، مثل المؤسسة المالية الدولية، والهيئة الدولية للتنمية، وصندوق النقد الدولي .

• هيئات دولية ذات طابع إقليمي، ومنها البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأمريكي العالمي للتنمية .. الخ .

• المنظمات الأوروبية متعددة الأطراف، على غرار صندوق التنمية الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي .

• الهيئات الدولية ذات الطابع النوعي، ومن أمثلتها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات .

• أخيراً بعض مؤسسات التمويل المملوكة لتنظيمات خاصة، تعمل في مجال حقوق الإنسان وتنمية المجتمعات .

وبالنسبة للمنطقة العربية في مجملها، فإنها تعد المجال الملائم لنشاطات معظم مؤسسات التمويل الدولية لاسيما كلا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير^(*)، وصندوق النقد الدولي^(**)، والشركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى بعض مؤسسات التمويل الداعية إلى الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. ويعد البنك الدولي، من أهم مؤسسات التمويل الدولية الفاعلة في المنطقة العربية، وذلك على صعيد الاقتصادات القطرية وتنمية المجتمعات، حيث يعد البنك وسيطا بين المقرضين والمقرضين، كما تعد قروضه المقدمة إلى الدول النامية، أقرب إلى القروض التجارية، بينما تعد قروض مؤسسة التنمية الدولية، قروضا ميسرة^(١٨).

٢- أهداف التمويل الأجنبي للاقتصادات النامية :

نركز في هذا السياق على جملة الأهداف الاقتصادية والسياسية التي تحرص مؤسسات التمويل الدولية، على تحقيقها داخل الدول النامية المقترضة .

أ. الأهداف الاقتصادية، وتتمثل في :

- القضاء التدريجي على النشاط الاقتصادي للدولة القطرية، مقابل تعظيم القطاع الخاص، داخل الدولة ذاتها، مع تقليص نظم الرقابة الحكومية، تمهيدا لإنشاء مؤسسات اقتصادية عالمية، يمكنها اتخاذ القرار الاقتصادي العالمي .
- فتح السوق العالمية للمنافسة وانتقاء الأنواع الجيدة، بما يخدم أهداف مروجي العولمة .
- تمكين الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، من إدارة الاقتصاد العالمي وتسييره، لتحل محل الدولة، مع تعميق الاختلاف بين

(*) من أهم نشاطاته القيام بالمشروعات الإنمائية والصناعية والزراعية، والسعى لإدخال اقتصادات الدول النامية في نظام الاقتصاد الحر .

(**) مصرف عالمي يضع موارده في متناول الدول الأعضاء، لتمكينها من مواجهة العجز المؤقت أو قصر الأجل في ميزان مدفوعاتها، وقد بدأ كلامها عمله، في واشنطن، في عام ١٩٤٥.

اقتصادات العالم النامي، تمهيدا لإلحاقها بالاقتصاد العالمي للقيام بوظائف معينة.

• تمكين المنظومة الرأسمالية من إحكام السيطرة على الاقتصاد العالمي، مع دفع الأخير إلى حل أزمة الرأسمالية التي عجزت الكينزية عن حلها^(١٩).

• الحيلولة دون اندماج اقتصادي إقليمي عربي، ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث ترمى مؤسسات الاقتصاد والتمويل العالمية، إلى احتواء الاقتصادات العربية فرادى في إطارها.

• استهداف مؤسسات التمويل الدولية، من خلال نشاطاتها الاقتصادية والمالية في الدول النامية عامة، والعربية خاصة، والتحكم في اقتصادات هذه الدول، مما قد يعرضها للصدمات الخارجية، كما حدث في جنوب شرق آسيا، خلال صيف ١٩٩٧، حيث اضطرت مجموعة الدول الآسيوية، في أعقاب أزمتها، إلى تقييد حركات رؤوس أموالها، وفرض صور مختلفة من الرقابة على الاستثمارات المالية والنقد الأجنبي وتغيرات سعر الصرف، وذلك فضلا عن مطالبتها بإجراءات دولية لوضع ضوابط على عولمة أسواق المال.

• تشويه نمط التنمية الاقتصادية وأولوياتها في الدول العربية، حيث تنمو الاقتصادات العربية طبقا لشروط المنظومة الرأسمالية، وليس طبقا لشروط التنمية الوطنية .

• تعميق هوة الخلاف بين أصحاب رؤوس الأموال، وقوة العمل داخل الاقتصادات النامية، حيث تتزايد معدلات البطالة في الدول النامية خاصة، وفي العالم عامة، بينما تتزايد سيطرة رأس المال على الحكم، وذلك من خلال نشاطات الشركات متعددة الجنسيات .

يتضح مما سبق، أن عولمة أسواق المال العربية، من خلال نشاطات مؤسسات التمويل الدولية بأشكالها المتعددة، إنما تستهدف بالدرجة الأولى، تحويل المنطقة العربية

برمتها إلى مستودع صناعي كبير ذي عمالة زهيدة الأجر، مرتفعة الإنتاجية، منخفضة في تكلفة مواردها، مقابل رفع معدلات الأرباح التي تحققها المؤسسات الدولية، وتحول الجزء الأكبر منها إلى الدول الأم. وتكتمل أبعاد الصورة، بعرض الأهداف السياسية، التي ترمى إليها المؤسسات المذكورة عند انتقائها منطقة ما من العالم، لممارسة نشاطاتها، وتحديدًا، جملة الأهداف السياسية للمؤسسات المذكورة داخل المنطقة العربية.

ب. الأهداف السياسية :

ذكرنا أن العولمة تقتضي الخصوصية، أي نزع ملكية الدولة ونقلها إلى القطاع الخاص، ومن ثم تحويل الدولة إلى جهاز هيكلي لا يملك، ومن ثم لا يكون له أية سلطة في اتخاذ القرارات. كما تضع العولمة مسؤولية السياسة الخارجية للأقطار المستهدفة، ضمن اختصاصات ما يسمى بمؤسسات المجتمع الدولي، وعلى رأسها مجلس الأمن. يتضح من ذلك أن العولمة تفرض منهاجًا سياسيًا فكريًا واحدًا، ألا وهو الليبرالية التي تعنى الخصخصة والعولمة .

أما في الدول النامية -وعلى رأسها الدول العربية- فمن الملاحظ أن العولمة بشتى مفرداتها، تستهدف توظيف دولة الفرد أو دولة الحزب، لخدمة مصالح مروجي العولمة، وذلك بغرض نقل الجماهير العربية إلى عالم اللامبالية. بناء على ذلك يمكن حصر الأهداف السياسية المترتبة على عولمة أسواق المال العربية، ونشاطات مؤسسات التمويل الدولية، في النقاط الآتية :

- دعم الاستقرار السياسي والأمني في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم، وذلك بهدف وقف تصدير التوتر السياسي، إلى المناطق المتقدمة من العالم، مثل وقف نزوح المعارضة الجزائرية إلى فرنسا .

• ضمان وصول مروجى العولمة إلى المصادر الأساسية للموارد الطبيعية، وذلك من خلال عمليات الخصخصة والإقراض طويل الأجل، ونشاطات الشركات متعددة الجنسيات .

• مساعدة الدول الحليفة لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، مع دعم الجهود الرامية إلى حل الصراعات بالطرق السلمية، بما يخدم المصالح الأمريكية على المدى البعيد .

• تحويل الدولة بكل أجهزتها القائمة إلى أجهزة أمنية، تحمى المصالح الاقتصادية لمروجى العولمة، وذلك عن طريق تعظيم الدور المالي والاقتصادي لمؤسسات التمويل الدولية من ناحية، وتعظيم دور القطاع الخاص، من ناحية أخرى، بغض النظر عما إذا كان القطاع الخاص أجنبياً أو محلياً .

• تعميق الفجوة بين الدولة -بأجهزتها الحاكمة- وأفراد المجتمع، من خلال تعظيم الفساد الحكومي، وتخصيص البرامج الإنمائية والاستثمارية، التي تدعم الفئة الحاكمة، مع تسهيل مهمات المؤسسات المساندة لحركات التحرر، بدعوى إقرار حقوق الإنسان ودعم مؤسسات المجتمع المدني .

مما سبق يتضح أن عولمة أسواق المال العربية - التي تعد مؤسسات التمويل الدولية أبرز مروجيها وفاعليها في المنطقة العربية - نمط جديد من أنماط إعادة استعمار المنطقة العربية أو إدماجها ضمن منظومة عالمية. وحتى تتمكن مؤسسات التمويل الدولية من تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية، في الدول النامية عامة، والعربية خاصة، فإن المؤسسات المذكورة، تفرض جملة من الشروط على الدول المقترضة، وتختلف هذه الشروط باختلاف أشكال التمويل المقدم وأحجامه، ولكن يمكن إجمالها في النقاط الآتية^(٢٠) :

• الحق في الإدارة والإشراف الكلي على القروض المقدمة، مثل الإشراف على فروع البنوك والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، كما هو الحال في الاستثمارات الخاصة المباشرة .

• اشتراط مؤسسات التمويل - في بعض الأحيان - تخصيص المبالغ المقدمة إلى الدول العربية، في قطاعات معينة دون سواها، مما يعوق استخدام الدولة المضيفة لتلك المبالغ استخداماً أمثل. وفي كثير من الحالات، تشترط الجهة الممولة استثمار الأموال المقدمة في مشروعات محددة. ينطبق ذلك على المعونات المقدمة للمناطق الفلسطينية. حيث توجه معظم الأموال المقدمة لتغطية بنود النفقات الجارية، والوقوف دون استخدامها في مشروعات استثمارية منتجة، تمكن السلطة الفلسطينية من تغطية فوائد خدمة الديون، فيخصص الجزء الأكبر من النفقات مثلاً للإنفاق على جهاز الشرطة الفلسطينية، في حين أنه تقدم مليارات الدولارات لتنمية قطاعات البحث والتكنولوجيا والصناعات الأساسية داخل إسرائيل، وبدون أية شروط من قبل مؤسسات التمويل الدولية. يترتب على ما سبق، عدم تمكين الفلسطينيين من متابعة عمليات التنمية والإعمار فضلاً عن تحميل الأجيال اللاحقة أعباء خدمة الدين .

• اشتراط بعض مؤسسات التمويل - خاصة في حالات الاستثمار المباشر - تطوير الخدمة أو المنتج، داخل الدولة المقرضة، إلى جانب اقتصار صلاحيات التشغيل والتطوير على كوارر تابعة للجهة المقرضة .

إن، وفي إطار الأهداف التي تحرص مؤسسات التمويل الدولية على تحقيقها، بواسطة استثماراتها متعددة الأشكال داخل المنطقة العربية، وفي سياق جملة الشروط التي تفرضها على هذه المنطقة، يمكننا عرض بعض النتائج المترتبة على التمويل الأجنبي للاقتصادات العربية، وذلك في محاولة منا لتقييم مدى جدية التمويل الدولي

للاقتصادات العربية، والتعرف على مدى نجاح تلك المؤسسات فى عولمة أسواق المال العربية .

٣- تداعيات التمويل الأجنبى على الاقتصادات العربية :

إذا نظرنا إلى العولمة بكل مفرداتها وتعاملنا معها بموضوعية؛ تأكد لنا أنها واقع قائم بالفعل، بغض النظر عما إذا كان سيستمر أم لا. بناء على ذلك فإن العولمة فى إطارها العام، والعولمة الاقتصادية تحديدًا، مثل كل المتغيرات، لها جوانبها الإيجابية وتحمل فى طياتها عددًا من السلبيات .

أ. تأثيراتها الإيجابية : تتباين إيجابيات العولمة الاقتصادية والمالية، بتباين الظروف الخاصة بكل منطقة من مناطق العالم. وفى منطقتنا العربية، يمكن إجمال إيجابياتها، فى النقاط الآتية :

- خلق فرص عمل جديدة، وذلك نتيجة نشوء علاقات التكامل الرأسية الأمامية والخلفية، مما يترتب عليه إنشاء الصناعات الوسيطة أو نصف المصنعة .
- استثمار حصيلة الضرائب المفروضة على استثمارات الشركات متعددة الجنسيات - داخل المنطقة العربية - فى مشروعات إنتاجية جديدة، من شأنها زيادة فرص العمل، ومن ثم المساهمة فى حل مشكلة البطالة .
- إحداث التنمية الإدارية والمهنية، مع خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وتنمية قدرات الطبقة القائمة، مما يكفل تحسين الأداء الإنتاجى لقطاع الخدمات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والكفاءات البشرية، ويعظم مساهمة قطاع الخدمات، فى الناتج المحلى الإجمالى .
- تطوير المجال التكنولوجى، بفعل الانفتاح الاقتصادى والثقافى، واستقدام الكفاءات الأجنبية، مع تطوير الكوادر المحلية داخل المشروعات المشتركة مع الممول الأجنبى .

• تشجيع المدخرات المحلية واستقطابها، بفعل زيادة معدل تدفق المنح والمساعدات والاستثمارات المالية المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية؛ الحكومية والخاصة .

• تلبية حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات، نتيجة تدفق التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية، سواء في شكل نقدي أو عيني أو استثمارات مباشرة، داخل الأقطار العربية .

• المساهمة في ترشيد الواردات وتنشيط الصادرات، من خلال رفع درجة الكفاءة الإنتاجية المحلية، مما يحدث تقدماً ملحوظاً في ميزان مدفوعات الدولة المتلقية للتمويل .

• تطوير أسواق المال العربية، وتشجيع إصلاح السياسات الاقتصادية الكفيلة بجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، مع إلغاء القيود واللوائح التي تعوق دخول المستثمرين الأجانب إلى أسواق المال العربية .

• تعزيز قدرات الدول العربية للتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية، وذلك في حال القروض الميسرة الموجهة إلى قنوات إنمائية صحيحة .

• تشجيع عجلة التنمية الاقتصادية ودفعها ، بفعل تنشيط القطاعات المالية .

وبرغم جملة النتائج الإيجابية المترتبة على فتح أسواق المال العربية، أمام حركة انتقال رؤوس الأموال^(٢١)، فثمة مجموعة من التداعيات السلبية المصاحبة لعولمة أسواق المال؛ منها :

ب - التداعيات السلبية، ومنها :

• تآكل القيمة الحقيقية للفوائض المالية العربية، بسبب التضخم النقدي العالمي، وتراجع قيمة الدولار الأمريكي، حيث تعد الفوائض العربية فوائض دولارية

ترتبط بشكل مباشر - كما ذكرنا آنفا - بمعدلات صرف ثابتة أو شبه ثابتة بالدولار الأمريكي^(٢٢) .

• خروج نسبة كبيرة من رؤوس الأموال العربية - خاصة الأموال النفطية - إلى أسواق المال الأجنبية، مما يحول دون توظيف هذه الأموال في تنمية الاقتصادات العربية، كما يعرض تلك الأموال للتذبذب والتراجع المطرد في أسعارها، كما حدث في البورصة الآسيوية .

• انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني - في حالات الاستثمار المشترك مع الممول الأجنبي - مما يؤدي إلى تضائل حجم المشروعات المشتركة، ومن ثم انخفاض إسهامها في تحقيق أهداف الدولة. وهنا يكمن سبب ضالة حجم المزايا المتحققة من الاستثمار المشترك، بالقياس إلى الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أو لمؤسسة التمويل الدولية .

• تخفيض الإيرادات العامة للدولة المقترضة، من خلال الإعفاءات الضريبية والحماية الجمركية، اللتين تمنحهما الدولة المضيفة المقترضة، لمؤسسات التمويل الدولية المقرضة، أو للشركات متعددة الجنسيات المستثمرة، ومن ثم يتراجع حجم كل من الاستثمار والادخار، مما يحدث خللا في ميزان المدفوعات على المدى البعيد .

• خلق أنماط استهلاكية، تتعارض مع أنواق العامة، لاسيما في حال تخصيص التمويل المقدم في مجالات معينة، ومن ثم تحميل اقتصادات الدول أعباء خدمة الدين .

• زعزعة الاستقرار السياسي، في عدد من الدول المتلقية للتمويل، نتيجة اختراق مؤسسات التمويل مؤسسات المجتمع المدني، بدعوى إقرار الديمقراطية، ودعم المظلومين .. إلخ .

• لجوء القيادات السياسية في عدد من الدول العربية، إلى المعونات الخارجية، للتغلب على المعارضة السياسية، مما يضعف قدرة حكومات هذه الدول على تجنب الضغوط الاقتصادية والسياسية، من قبل الدولة الأم لمؤسسة التمويل .

• تعميق تبعية الدولة المقرضة أو المتلقية للتمويل، للدولة المقرضة أو الممولة، ويعزى السبب في ذلك، إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وقصر آجال السداد، مع عجز الدول النامية عن تنمية صادراتها، بسبب الحماية المفروضة من قبل الدول المقرضة على دخول تلك الصادرات إلى أسواقها .

يتأكد مما سبق - وبرغم جملة الإيجابيات المترتبة على عولمة الاقتصادات عامة، وأسواق المال خاصة - حرص مؤسسات التمويل الدولية على تعظيم أرباحها وتحقيق أهدافها، بما يضمن مصالحها الخاصة، في المقام الأول. من هنا تأتي ضرورة العمل العربي ضمن محاور أساسية، تمكن المنطقة العربية من اجتذاب ثمار الانفتاح وتنظيم إيجابياته مع الأخذ في الحسبان، تأهيل الاقتصادات العربية للدخول إلى ساحة الاقتصاد العالمي .

ثالثاً : محاور التحرك العربي إزاء عولمة أسواق المال العربية

من المؤكد أنه في إطار الإمكانيات العربية المتاحة على كافة الأصعدة، وفي غمرة التطورات العالمية، في مجال عولمة الاقتصادات العالمية والأسواق المالية، ثمة محاور عدة يمكن للمنطقة العربية أن تتحول من خلالها، إلى قوة فاعلة في النظام العالمي، حيث مقومات الفعل متوافرة، بالقدر الذي يفوق إمكانيات أنجح التكتلات الاقتصادية العالمية .

١ - جذب الفوائض المالية العربية

تأتي آلية الجذب المقترحة، من منطلق التعامل مع عوامل طرد الاستثمارات العربية وتهجيرها، ومن ثم علاج مواطن الخلل والضعف، التي تعانيها أسواق المال

العربية، حيث لابد من اتباع مجموعة من الخطوات الكفيلة باجتذاب الأموال العربية، المهجرة والمهربة والمتسربة. من هذه الخطوات أو الآليات :

أ. إعادة النظر في قوانين الاستثمار، تمهيدا لتطويرها في ضوء التجارب العملية والمتغيرات المستجدة، مع إشراك كافة الأطراف ذات الصلة في دراسة هذه القوانين ومناقشتها وتطويرها .

ب. إصلاح الخلل القائم داخل أسواق المال العربية، مع دعم الهياكل والأنشطة الكفيلة بزيادة التعاون المالي والنقدي، بما يضمن اجتذاب الأموال والمدخرات.

ج. ضرورة إشراف الحكومات العربية على تشجيع الاستثمارات العربية، وذلك بتوفير التجهيزات الأساسية، وضمان حرية التحويل والمنافسة، وتعزيز دوال الأرباح داخل المنطقة العربية .

د. الإصلاح الهيكلي لأسواق المال العربية، مع توفير الوسائل الجديدة لجمع المدخرات المحلية، وبعض المدخرات الأجنبية، وذلك من خلال تأسيس صندوق باسم الدولة، مهمته انتقاء الاستثمارات الملائمة، وتوجيه المدخرات إليها، بضمانات ملائمة، على أن يسبق تلك المرحلة، توزيع المخصصات الاستثمارية بنسب متجانسة مع كل من القطاعين العام والخاص، وهو الأمر الذي يسهل على المستثمر العربي، توجيه استثماراته .

هـ. فتح الأسواق العربية أمام منتجات المشروعات العربية المشتركة ومعاملة هذه المنتجات معاملة المنتجات الوطنية، خاصة أن كثيرا من هذه المشروعات يتسم بطاقة إنتاجية كبيرة، ويحتاج إلى سوق استهلاكية ضخمة .

و. تخفيف العبء الضريبي عن الاستثمارات المحلية والعربية، تشجيعا لتوطين الاستثمارات العربية، وإحلالها محل الاستثمارات الأجنبية التي تحظى بإعفاءات ضريبية معتبرة، يترتب عليها تحويل جزء كبير من الأموال العامة، إلى الدولة الأم للممول الأجنبي .

ولضمان فعالية الأداء والتنفيذ للخطوات المقترحة سابقا، لابد من وضع مجموعة من الضوابط على أداء ونشاطات أسواق المال العربية .

٢- فرض الرقابة الإدارية والمالية على أسواق المال العربية : ويتحقق ذلك من خلال :

أ . متابعة الاستثمارات العربية، مع توفير الحماية الملائمة من المشروعات المنافسة، إلى جانب التحقق من تطبيق قوانين الاستثمار، فضلا عن تحقيق فعاليات مؤسسات التمويل، بما يتفق مع أهداف الدولة في جذب الاستثمارات .

ب . إنشاء أجهزة للإشراف على الاستثمار في عدد من الدول العربية، مع التأكيد على أهمية دور هذه الأجهزة، وذلك بمنح الجهات المشرفة صلاحيات تخولها الحق في فض المنازعات، وتحديد اختصاصاتها، بما يمكنها من القيام بدور فعال في الإشراف على العملية الاستثمارية .

ج . الحيلولة دون عبث الأموال الساخنة في البورصات العربية، ووضع الضوابط الإدارية والقانونية، على العمليات الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بحجم الاستثمارات ومجالاتها ونوعية منتجاتها، وحماية حقوق العاملين فيها، مع مراعاة احتياجات المجتمعات العربية .

د . مراقبة النشاطات الجانبية لمؤسسات التمويل الدولية والشركات متعددة الجنسيات، لاسيما في المجالات التي تستهدف زعزعة الاستقرار السياسي، داخل الدولة المضيفة، أو في حال إقرار المشروعات ذات الطبيعة المتنافية مع التكوين الثقافي والأيدولوجي للمجتمعات العربية، مما يؤدي إلى إهدار الطاقات البشرية والمادية للأمة العربية .

هـ . وضع الضوابط الحكومية على الأموال المحولة لخزينة المستثمر الأجنبي، سواء في شكل أرباح، أو إعفاءات جمركية، أو تخفيضات ضريبية، مع انتقاء الاستثمارات الأجنبية غير المشروطة لصالح المستثمر الأجنبي .

٣- إحياء السوق العربية المشتركة :

فيما يتعلق بإحياء السوق العربية المشتركة، فإنه يجب على منظري الاقتصاد والمال، في المنطقة العربية، وضع الأسس والخطوات الكفيلة بتنفيذ فعلى لأولى مراحل السوق، ومن ثم إرساء القواعد الاقتصادية العربية، التي تؤهل هذه الاقتصادات لأن تصبح قوة فاعلة، يمكنها التفاوض لتحسين شروط استخدام رؤوس الأموال الأجنبية. ولكن هل تمتلك الأمة العربية، المقومات الأساسية للسوق المشتركة؟

ذكرنا، خلال المبحث الأول، جملة من الخصائص التي تتميز بها المنطقة العربية، وعليه فإن ثمة خطوات يجب اتباعها لتحقيق أولى درجات التعاون الاقتصادي العربي، تمهيدا لتحقيق التكامل الاقتصادي، وإقرار السوق العربية المشتركة. من هذه الخطوات .

أ. القضاء على بؤر الخلل العربى^(٢٣) :

لقد تسببت مجموعة من بؤر الخلل هذه في تشويه البنيان الهيكلي لمجمل المنطقة العربية، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .. إلخ، مما أعاق التطور العربى، فى مجالات عدة، كما حال دون تأسيس كتلة اقتصادية عربية. ومن بؤر الخلل المشار إليها:

• التفكك الاجتماعى والسياسى .

• غياب التنظيم ومحدودية القدرة التكنولوجية.

ويمكن التغلب على هاتين المشكلتين، من خلال إنشاء مؤسسة عربية للإشراف على الإصلاح الاجتماعى، وإقرار الاستقرار السياسى، وهذا يتحقق من خلال جامعة الدول العربية، فى حال إعادة النظر فى تشريعاتها ونظم تعاملها مع التطورات والمشكلات الحادثة داخل المنطقة العربية، كذلك يمكن تطوير التكنولوجيا العربية، من خلال إنشاء مؤسسات البحث العلمى وتخصيص الميزانيات الملائمة لانتقاء الأساليب التكنولوجية وتطويرها، بما يخدم متطلبات المنطقة العربية .. إلخ.

ب. تحقيق الأمن الغذائي :

يقصد بذلك مدى الاطمئنان إلى قدرة الاقتصاد القومي، على إشباع الاحتياجات الغذائية للسكان، داخل المنطقة العربية، سواء من خلال الإنتاج المحلي، أو تمويل الاستيراد. لكن تشجيع الاستثمار المحلي، يعد الضمان الأجدى لجذب الاستثمارات العربية، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة. ولتحقيق الأمن الغذائي العربي، يجب^(٢٤) :

• تنمية القطاع الزراعي، على المستويين القطري والإقليمي، مع ضرورة التعامل مع المرحلة الحالية، بوصفها مرحلة لاستيراد المواد الغذائية من الخارج، وتوظيف كبر حجم الطلب العربي على المنتجات الغذائية العالمية، في تحسين القوة التفاوضية العربية، داخل الأسواق العالمية .

• توظيف الفوائد النفطية العربية في استثمارات مباشرة ضمن المجال الزراعي العربي، وكما ذكرنا فقد نجح العرب أخيراً، في عقد مؤتمر (النفط مقابل الغذاء)، مما يؤكد أن توافق الإرادات السياسية العربية، على إقرار التكامل الاقتصادي العربي، وتطوير المجال الزراعي، سيتمكن المنطقة العربية من توظيف كل من سلاح النفط، وسلاح الغذاء .

ج. تحرير النفط العربي :

تتبين أهمية النفط العربي في مجالات العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول العربية، من خلال ما أحدثه رفع أسعار النفط - أثناء عقد السبعينيات - من تحويل جزء مهم من الدخل المتحقق، لتمويل البرامج التنموية الضخمة، لاسيما في مجال المرافق العامة، والبنية الأساسية. وعليه فقد حلت الأموال العربية محل الاستثمارات الأجنبية، ولكن مع تزايد التوقعات حول نضوب كثير من حقول النفط العالمية - مع انتهاء القرن الحالي - ومع وجود أكثر من نصف الاحتياطات النفطية المؤكدة، من إجمالي احتياطي النفط العالمي، في باطن الأرض العربية، فضلاً عن عدم توقع

اكتشاف بدائل أخرى مماثلة للنفط؛ فإنه يجب على الدول العربية الإجماع على اتخاذ التدابير الآتية :

• توحيد الإرادة السياسية العربية، فيما يتعلق بتحرير النفط العربي من سطوة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

• إنشاء صندوق طوارئ لبلدان الأوبك، مهمته تقديم القروض الميسرة، ليس للدول الأعضاء فحسب، بل كذلك للدول العربية التي تعاني مشكلات اقتصادية في مجال التنمية كذلك .

د . ضرورة التوجه العربي نحو التصنيع، لاسيما تصنيع النفط، على أن تدعم هذه الخطوة بتحرير الأموال العربية لدى البنوك الأجنبية، بغية استثمارها في مجالات التصنيع المستهدفة .

هـ . محاولة وضع الحلول الشاملة الجذرية لعدد من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة العربية؛ مثل تزايد معدلات النمو السكاني، وارتفاع معدلات البطالة، ونفشي الأمية .. إلخ، حيث إن هذه المشكلات تمثل عبئا متزايدا على كاهل الدول، وعنصرا من عناصر الاستهلاك المطرد لثمار مجهودات التنمية.

الخاتمة

من المؤكد أن "العولمة" لم تعد خطرا قادما يهدد عالمنا المعاصر، حيث أضحت واقعا نعيشه - في بداياته - وبكافة أبعاده، وتأثيراته. والعولمة لكل المتغيرات التي تطرأ على مجتمع ما، لها جوانبها الإيجابية، كما أن لها تداعياتها السلبية.

بناء على ذلك، وفي سياق الحديث العالمي والمحلي حول مغانم العولمة ومغارمها، تتأرجح المنطقة العربية، بين فرقتها السياسية، وتعاضم مديونيتها، وتفاقم

مشكلاتها الاجتماعية؛ مثل البطالة وتزايد معدلات السكان، وتفشى الأمية .. إلخ، ناهيك عن التردى فى مستويات الأداء الاقتصادى، لمجمل الدول العربية.

من هنا، تتطلق مؤسسات التمويل الدولية، فى نشاطاتها، سواء من خلال الاستثمارات، أو تقديم القروض، أو المعونات .. إلخ، مستهدفة - كأي مؤسسة ربحية - تعظيم عوائدها المالية، وتسكين مواطن التوتر السياسى، فى المناطق النامية من العالم، بغية وقف تصدير هذا التوتر، إلى مقارها الرئيسية، ومن ثم يترتب على نشاطاتها كافة، جملة من التداعيات، السلبية فى مجملها، نظرا لعدم التكافؤ بين طبيعتها وطبيعة المتلقى لأحوالها. حيث إن المنطقة العربية - محل البحث - لا تزال تدور فى فلك العالم النامى، بمشكلاته، وتخلفه، وضعف فعاليته على المستويين الاقتصادى والمالى، مما يؤهله - بمواصفاته الحالية - لأن يصبح مستودعا للنهب والاستغلال.

بناء على ذلك، كان لا بد من وقفة، يعقبها تحديد محاور للتحرك العربى، من أجل إعادة هيكلة العمل وتخطيطه، فى هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، تمهيدا لإقامة كتل اقتصادى فاعل، لا تنقصه سوى الإرادة السياسية الفاعلة، لكل من الحاكم والمحكوم.

المراجع

١. خضر هارون، "العولمة" : قراءة فى المقدمة، أوراق استراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم ط١، ١٩٩٨، ص٣.
٢. أحمد يوسف أحمد وآخرون؛ حال الأمة العربية : الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٦، المستقبل العربى ، العدد ٢١٩، آبار/ مايو ١٩٩٧، بيروت ص ٩٠-٩٢.
٣. أحمد السيد النجار، "تقلبات الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية وآثارها على الاقتصادات العربية السياسية الدولية"، العدد ١٢٥، تموز / يولية ١٩٩٦، القاهرة ص ٢٠٤.
٤. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة فى تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩١، ص٤٢١.
٥. أحمد السيد النجار وآخرون، الاقتصاد العربى فى مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٥ - ٧.
٦. محمود عبد الفضيل، "الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادى العربى"، المستقبل العربى ، العدد ٢٢٠، حزيران / يونية ١٩٩٧، بيروت ص ٨٧-٩٠.
٧. النجار وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٧.
٨. المصدر السابق، ص ١٢.
٩. معالى حسن إبراهيم، "دور الإعلام العربى فى نشر ثقافة التكامل الاقتصادى"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد ١٧، تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة ص ٢٣.
١٠. محمود عبد الفضيل وآخرون، "حلقة نقاشية حول التحديات المستقبلية التى تواجه اقتصادات المنطقة العربية"، المستقبل العربى، العدد ٢٢٠، حزيران / يونية ١٩٩٧، بيروت ص ٩٧.
١١. سليمان المنذرى، السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص ١٢.

١٢. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩١، ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

١٣. عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٣ - ٣٢٤.

14. Michael ,P. Todaro, Economic Development ,New York Uni., Fifth Edition, New York and London, 1994,p.400

١٥. أبو قحف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٦.

للمزيد، أنظر :

صفوت عبد السلام عوض الله، دروس فى العلاقات الاقتصادية الدولية : التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٦٤.

١٦. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثى، التنمية الاقتصادية : مفاهيمها؛ نظرياتها؛ سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٢٣٥.

١٧. البنك الدولي، تقرير التنمية فى العالم لعام ٩٦، واشنطن، آب / أغسطس ١٩٩٦، ص ١٢٠.

١٨. حميد الجميلى، الاقتصاد السياسى للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربى"، الطريق العدد الثالث، آيار - حزيران / مايو - يونية ١٩٩٩، بيروت، ص ٤١.

١٩. نايف بلوز، قراءة واسعة حول العولمة : دوافعها ؛ مقاصدها، المسار، أيلول/سبتمبر، ص ٩، ٨.

٢٠. عوض الله، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

٢١. المنذرى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩.

٢٢. النجار وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

٢٣. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار : دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة إلى الدائنية والمديونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩، ص ٣٠٦ - ٣٠٩.

٢٤. المصدر نفسه، ص ٣٠٩ وما بعدها.

تعقيب

أ.د محمد إبراهيم منصور^(*)

عند تقدير أثر تطبيق دورة أوجواي على الاقتصادات العربية، من المهم العودة إلى الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية، التي شهدت الاتفاق على إقامة نظام دولي ثلاثي الأركان؛ وهذه الأركان هي : إيجاد إدارة دولية للنظام النقدي العالمي، عهد بها للبنك الدولي، وإيجاد إدارة دولية لنظام التمويل العالمي، عهد بها لصندوق النقد الدولي، وإيجاد إدارة دولية، لنظام التجارة الدولية، وقد أرجئ تنفيذ ذلك بفعل الخلافات بين القوى الكبرى وموقف الولايات المتحدة من مفاوضات الجات. وبعد نصف قرن من هذا التاريخ استطاعت الدول المنظمة للجات إعلان قيام منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥ .

ونظام التجارة الدولية في صورته الحالية له أحكام قاطعة، لا تملك الدول اتخاذ قرار بشأن الانصياع لها أو عدم الانصياع، فهناك هيئة تحكيم، لها قضاة، توقع العقوبات على المخالفين، وهذا أمر مستجد يعطى النظام التجاري الدولي صفة الإكراه مع الأخذ في الحسبان أن معظم العقوبات تتجه للدول النامية، مما يعمق علاقات عدم التكافؤ بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة. ومؤدى هذا أن للعولمة - كأي خيار غانمون وغارمون - وأن حرية التجارة ملائمة تماما لمن لهم حظ كبير في الحياة .

وتقودنا الملاحظة السابقة إلى استخلاص عدة سمات للنظام الدولي من واقع الأبعاد الاقتصادية المميزة له؛ السمة الأولى هي الانتقائية؛ فبينما تفتح أبواب حرية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، يتم غلقها أمام حركة العمالة. فالمدافعون عن التحرير السلعي وتحرير رأس المال هم مناهضو التشديد على حركة الأيدي العاملة مخافة اجتياح المهاجرين دولهم. والسمة الثانية هي إزاحة الدولة القومية لصالح الشركات متعددة الجنسيات والقطاع الخاص ومنظمات قطاع الأعمال. فحسب منظري

(*) أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة أسيوط ومدير مركز دراسات المستقبل.

العولمة تعد الدولة شرا دائما؛ من الصعب الاستغناء عنها لكن يجب تعليمها أصول تجارة الأعمال. والسمة الثالثة هي توسيع الفجوة وتعميق عدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية. فالدول المتقدمة تتمتع بميزة نسبية في قطاع الخدمات التي جرى تحريرها (كالبنوك، والسياحة، والنقل، والإعلام)، بينما لم يتم تحرير الخدمات كثيفة التشغيل (كالمقاولات، والبناء) التي تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية. والسمة الأخيرة هي أن التشديد على حقوق الملكية الفكرية يحقق مكاسب صافية للدول المتقدمة، وذلك لأن نحو ٩٠% من الاختراعات تسجل فيها، بينما تستورد الدول النامية قائمة طويلة من السلع والمواد التي تبدأ بالأدوية وتنتهي بمواد مكافحة الحشرات الزراعية، ولا تحصل عليها إلا بعد دفع قيمة هذه الاختراعات. وفي المقابل لا تتمتع اختراعات القطاع العام في الدول النامية بأى حماية؛ نظرا لأن اتفاقية الجات لا تحمى سوى الملكية الفكرية الفردية .

المدخل السابق بدا ضروريا لمناقشة ورقة فيفى مصطفى، وهي ورقة موقفة محكمة البناء، تضمنت تقويما لاتفاقية الجات بجوانبها الإيجابية والسلبية، لكنها تحتاج إلى مزيد من الأدلة للتدليل على صحة النتائج التي توصلت إليها. وليس صحيحا أن الدراسات المعنية محدودة، فهي كثيرة ومتاحة، وتحضرنى منها دراسة صندوق النقد العربى حول آثار الجات على المجال الزراعى، والتي قدرت الخسائر المتوقعة بنسبة ٣٠% يتكبدها الاقتصاد العربى فى العقد الأول لتطبيق الجات. وعلى صعيد آخر، فإن الاتفاقيات الدولية تحتاج فى قراءتها إلى نظرة نقدية لا إلى نظرة محايدة، وذلك لأن القراءة المحايدة لا تكشف عورات هذه الاتفاقيات وميلها لتحقيق مصالح الدول المتقدمة. وعلى سبيل المثال، اشترطت اتفاقية الجات تحويل القيود غير الكمية إلى قيود كمية، وهو شرط حقق حماية أكبر لمنتجات الدول الغربية. كما حاولت الدول ذات الإنتاج الزراعى الكبير فى مواجهة خفض الدعم المقرر للإنتاج الزراعى، باختيار سنة الأساس اختيارا متعمدا مما يخدم مصالحها. هذا بالإضافة إلى لجوء الدول الصناعية إلى صور غير مرئية للحماية تسمى الحماية الرمادية، من قبيل المواصفات القياسية، والشروط البيئية، وحماية حقوق الإنسان إلخ.

إذا انتقلت إلى ورقة ميرفت غزال واجهتني مشكلة أساسية بخصوصها، ألا وهي اختلاف العرض المقروء عن البحث المكتوب؛ فالأول أكثر تكاملاً من الثاني، لكن التعقيب سينصب على البحث المكتوب على أية حال. وفي هذا السياق يلاحظ أن الباحثة وصفت الوضعين السياسى والاقتصادى للدول العربية، وفي هذا شىء من التزيد. فليس ثمة علاقة واضحة للنزاع المصرى - السودانى أو الجزائرى - المغربى بسياسات مؤسسات التمويل الدولية. كما تعرضت الباحثة لتعريف العولمة لغوياً أو اصطلاحياً، وهو ما لم تكن مطالبة به، على أساس أن المشكلة حددت نفسها بنفسها. والدراسة ينقصها التكامل المنهجى بين أجزائها. وينقصها التسلسل المنطقى، هذا بالإضافة إلى إيراد بعض المقولات غير الدقيقة؛ كالقول إن العولمة تدعو للاستقرار السياسى والأمنى، وهى المقولة التى تنفيها الباحثة فى موضع آخر من بحثها، وكالدعوة لإنشاء مؤسسات اقتصادية يمكنها اتخاذ القرار الاقتصادى العالمى، وبهذا تتحول الدولة إلى جهاز هيكلى. فما هو المقصود بذلك ؟ لكن الأخطر مما سبق أن البحث لا يتطرق لقضايا خطيرة فى عولمة أسواق المال العربية تجعلها أقل الأسواق العالمية جذباً للاستثمارات (١% فقط من هذه الاستثمارات). ولا تتأقش وضع الجهاز المصرفى العربى، ومنافسة الجهاز المصرفى الدولى له، وأهمية تطوير آليات لاسترداد رأس المال العربى المستثمر فى الخارج. وكان من المفيد التعرض لمثل هذه القضايا وللسلسلة الأزمت التى أطلقتها مثل أزمة جنوب شرق آسيا، وأزمة البرازيل، وأزمة روسيا، مما يؤكد ضرورة التمسك بسلطة الدولة. وفى المقابل تضمن البحث إشارات لتحريك النفط العربى، وتحقيق الأمن الغذائى، والسوق العربية المشتركة، دون ربط هذه الإشارات بسياق البحث ومعمار ه .

أما ورقة مراد محفوظ عن العولمة وضرورة التكامل الاقتصادى العربى، فأسجل إزاءها ملاحظتين؛ إحداهما تتصل بسلامة اللغة العربية للباحث، والأخرى تنصب على تضارب البيانات، وهى ملاحظة تتعلق بدورها بالبحثين السابقين.

القسم الرابع

الأبعاد الثقافية للعولمة

العولمة والهوية الثقافية

دراسة حالة للوطن العربي

أمجد جبريل (*)

مقدمة

لم تكن ظاهرة العولمة التي برزت بشدة في السنوات العشر الأخيرة مفاجأة إلا لأولئك الذين لم يستوعبوا جيداً دلالة الأحداث الكبرى التي وقعت خلال القرن العشرين، وكان لكل منها أثره الواضح على تجمع سحب تلك الظاهرة وبداية سقوط أمطارها على كل مكان في العالم. وقد شهد العالم خلال القرن العشرين عدة ثورات متلاحقة في مجال الاتصال والإعلام، كان آخرها ظهور شبكة الإنترنت التي أصبحت بمثابة مائدة ثقافية مفتوحة لكل إنسان في العالم. وقد كان لكل واحدة من هذه الثورات أثرها الواضح على تدفق المعلومات، ومن ثم على ثقافة الأفراد والمجتمعات. وعلى سبيل الإسهام المتواضع في الجدل العربي حول العولمة، تحاول هذه الورقة أن تقترب من الظاهرة من مدخل الهوية الثقافية. وتبدأ هذه المقاربة بمحاولة تعريف كل من العولمة والهوية الثقافية في المبحث الأول، ثم البحث في تأثير العولمة على الثقافة في المبحث الثاني، وصولاً إلى استعراض قضايا العولمة الثقافية وتناقضاتها في المبحث الثالث. وتنتهي الورقة بعرض بعض المقترحات التي يمكن أن تشكل خطوطاً عامة لرسم استراتيجية عربية للتعامل مع العولمة.

وتنطلق الورقة من فرضيتين أساسيتين هما :

- ١- أن الولايات المتحدة التي تشكل قطبا وحيداً في عالم اليوم تسعى إلى قيادة الآخرين ثقافياً مثلما تقودهم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وتحاول من خلال هيمنتها على وسائل الإعلام والثقافة العالمية أن تؤثر على الأنساق القيمية لشعوب العالم، وصبغها بثقافة أمريكية، بغية تشكيل أفراد هذه الشعوب وتطويعهم وفقاً للمنظور الأمريكي.

(*) باحث فلسطيني

٢- أن محاولات التميّط الثقافي والاعتداء على خصوصيات الثقافية للشعوب لن تؤدي إلا إلى زيادة استمساك الشعوب والأمم بهوياتها الثقافية؛ ذلك لأن الثقافة والهوية تشكلان دعامتين أساسيتين في بناء أي مجتمع من المجتمعات، وتستطيعان الوقوف في وجه منظومة العولمة .

أولاً: في تعريف العولمة والهوية والثقافة

شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات العشر الأخيرة من هذا القرن، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتغير تركيبة النظام الدولي ثنائي القطبية، لكن الظاهرة ليست حديثة كلياً بالدرجة التي توحى بها حداثة استخدام اللفظ، إذ إن العناصر الأساسية في فكرة العولمة - المتمثلة في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، وتبادل السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال، وانتشار المعلومات والأفكار، وتأثر أمة بقيم غيرها من الأمم وعاداتها - كلها عناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون .

لكن الجديد في أمر العولمة في هذه المرحلة التاريخية وضوح آثار الثورة العلمية والتكنولوجية، والتطورات الهائلة التي حدثت في عالم الاتصال، ويمكن القول إنها أحدثت ثورة في العالم من خلال تطور الحواسيب الإلكترونية، والأقمار الصناعية، وظهور شبكة الإنترنت بكل ما تقدمه للاتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فرص ووعود^(١).

ولعله من الصواب أن نستهل هذه الورقة بالإشارة إلى أن تداول لفظ العولمة لم يحدث هكذا فجأة، وإنما تدرج الأمر من الفكرة التي طرحها فرانسيس فوكوياما حول "نهاية التاريخ"، ثم ظهر مصطلح "النظام العالمي الجديد"، ثم ظهرت نظرية "صراع الحضارات" التي صاغها عالم السياسة الأمريكي الشهير صامويل هانتجتون. ولأن هذه المصطلحات أو الأطروحات السابقة لم تلق قبولا لدى سامعيها، فقد بدأ البحث عن بديل يحتويها جميعاً، فكانت العولمة .

لكن بدايات استخدام مصطلح العولمة تعود إلى كتابين صدرتا عام ١٩٧٠، الأول لمارشال ماك لوهان وعنوانه (حرب وسلام في القرية الكونية)، والثاني

(أمريكا والعصر الإلكتروني) لزبغينو بريجنسكى المسؤول السابق فى مجلس الأمن القومى الأمريكى فى عهد الرئيس ريغان. حيث ركز الكتاب الأول على دور التطورات الواسعة فى وسائل الاتصال فى تحويل العالم إلى قرية كونية، فى حين أن الكتاب الثانى يبحث فى الدور الذى ينبغى أن تقوم به الولايات المتحدة لقيادة العالم، وتقديم نموذج شامل للحدائق، مادامت هى مصدر انطلاق ٦٥ ٪ من مجموع الاتصالات العالمية، ومادامت ثورة الاتصالات تؤدي إلى التغيير الاجتماعى وإلى مجتمع جديد^(٢).

١. فى تعريف العولمة :

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً لتعدد تعريفاتها التى تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولا، كما أن كل مختص يسعى للاقترب من المفهوم من زاوية معينة .

وبحسب تعريف صندوق النقد الدولى، فإن العولمة هى : التعاون الاقتصادى المتنامى لمجموع دول العالم، الذى يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية فى أرجاء العالم كله^(٣).

وفى تعريف آخر يرى صادق جلال العظم أن العولمة هى " حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء، فى ظل سيطرة دول المركز الصناعية وفى ظل سيادة نظام عالمى غير متكافئ " ^(٤).

هذا، بينما يرى البعض أن العولمة هى " تحول نوعى فى تدويل العالم، وقد حدث هذا التحول النوعى نتيجة لثورة الاتصال والمعلومات وأثرها فى سرعة انتقال المال والاستثمارات " ^(٥).

ويعتقد روبرتسون أن العولمة بوصفها مفهوم تشير إلى ضغط العالم وتصغيره من ناحية وتركيز الوعي به من ناحية أخرى ^(٦).

وجملة القول أن دلالة هذا المصطلح قد استقرت إجمالاً على أن "العولمة هي ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية، وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر في حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان، ويسهم في صنع هذه التحولات ظهور فعاليات جديدة هي الشركات متعددة الجنسيات، التي تتسم بالضخامة وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي والاعتماد على المدخرات العالمية وتعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات. وتبرز بفعل هذه التحولات قضايا لها صفة "العالمية" مثل قضية الممتلكات العامة للبشرية من بحار وفضاء وقارة قطبية جنوبية، وقضايا صيانة البيئة وتحركات سكان الأرض، وقضية الفقر في العالم، وقضية الجريمة المنظمة. كما تثار تساؤلات لها صفة العالمية حول دور الدولة في ظل هذه التحولات، ودور الجماعات الأهلية في أوطانها، ودور المنظمات الأهلية متعددة الجنسيات، فضلاً عن دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المنبثقة عنها"^(٧). وتستعين العولمة في تمدها بعديد من الأدوات والوسائل التي تأتي في مقدمتها الآلة الإعلامية، بما تشمله من وكالات أنباء عالمية عملاقة وقنوات تليفزيونية فضائية وصحف دولية واسعة الانتشار، كما تمثل الإنترنت حلقة اتصال مهمة في عصر العولمة.

وثمة أداة مختلفة من أدوات العولمة، ألا وهي المؤتمرات الدولية؛ إذ تمثل ملتقى دولياً للتباحث بشأن القضايا والاهتمامات العالمية. لكن هذه المؤتمرات لا تخلو في كثير من الأحيان من محاولات فرض مواقف معينة، بهدف خلق ثقافة عولمية واحدة، وهو ما سنشير إليه لاحقاً.

٢. في تعريف الهوية :

تستعمل كلمة "هوية" في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى كلمة *Identity* التي تعبر عن خاصية المطابقة؛ الشيء لنفسه، أو مطابقته لمثله^(٨). ولا تخرج المعاجم الحديثة عن هذا المضمون، فالهوية هي حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة، المشتملة

على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره. ويمكن تعريف الهوية بأنها الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون بوصفه منتبياً إلى تلك الجماعة^(٩). وإجمالاً يمكن القول إن الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم، هي القدر الثابت الجوهرى المشترك من السمات والقسمات العامة، التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، وتجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعاً تميز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى .

ثانياً : تأثير العولمة على الهوية الثقافية

تحتل الثقافة أهمية كبيرة متزايدة في عالمنا المعاصر؛ لذا فإن الصناعات الثقافية تحظى باهتمام كبير اليوم، نظراً لما تتميز به من قدرة عالية على بلورة الرأى وتشكيل العقل. وتشكل الولايات المتحدة أضخم مركز لاحتكار الصناعات الثقافية فى العالم، فهي القطب المسيطر على إنتاج الصورة والمعلومات، حيث تتمركز بها مجموعات الصناعات الثقافية الضخمة التي يسيطر عليها عدد ضئيل من أصحاب رؤوس الأموال، بينما يمتد نفوذهم إلى كامل أرجاء المعمورة. هذا، وتسعى الصناعات الثقافية والإعلامية فى الولايات المتحدة إلى تكريس نمط المجتمع الاستهلاكي برغم بعدها المعلوماتى فى الظاهر^(١٠).

"ومن أكثر ما يلفت الانتباه من ظواهر العولمة، المدى الذى بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أنواق الناس فى العالم. فالموسيقى الأمريكية والتلفزيون والسينما أصبحت منتشرة فى مختلف أنحاء العالم، كما أن النمط الأمريكى فى اللباس والأطعمة السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشر على نطاق عالمى واسع، بالأخص بين الشباب. إضافة إلى ذلك أخذت اللغة الإنكليزية - وخصوصاً اللهجة الأمريكية - تصير لغة عالمية"^(١١). ومن الجدير بالذكر أن الخوف من محاولات التتميط الثقافى الأمريكية ليس مقصوراً على الدول النامية فحسب، فقد باتت الدول الأوروبية تحذر من مخاطر "المطرقة الثقافية الأمريكية" على الثقافات الوطنية لهذه الدول، "فى فرنسا - على سبيل المثال - صدر كتابان،

أحدهما عنوانه " الحرب الثقافية " بقلم هنرى جوبار، والآخر بعنوان " فرنسا المستعمرة " بقلم جاك تيبو، والقاسم المشترك بينهما هو لفت النظر - بالتحذير - إلى مخاطر الاختراق الثقافي الأمريكى لفرنسا والدول الأوربية الأخرى، وتهديده لهوياتها الثقافية، ومسحه التدريجى للمواطن الأوربى ليصبح تدريجياً عاشقاً ومقلداً لنموذج الحياة الأمريكى، فالصناعة الثقافية الأمريكية تخرق أسواق هذه البلاد، ومشاعر أهاليها واهتماماتهم (١٢).

وفى محاولة جادة لإيقاف مسيرة أمركة أوربا، أصدر الاتحاد الأوربى قانوناً توجيهياً أطلق عليه " تليفزيون بلا حدود ". وهو يفرض على القنوات التليفزيونية الأوربية أن تكون أغلبية البرامج (٦٠%) التى تبثها من أصل أوربى. وقد تم بالفعل تغريم بعض القنوات التى لم تلتزم بهذا القانون، كالقناة السادسة الفرنسية المعروفة ببثها المكثف للإنتاج الأمريكى (١٣).

وإذا تركنا الأمركة جانبا وانتقلنا إلى معالجة مسألة التبعية الثقافية عموماً، لرأينا أن البعض يتوقع أن يتم إحكام الحصار مستقبلاً لا سيما بعد توقيع اتفاقية الجات، فبالرغم من ظاهر الاتفاقية الاقتصادية، فإن لها باطناً سياسياً وطابعاً ثقافياً. ويرى البعض أن الاتفاقية بنصوصها الخاصة بحماية الملكية الفكرية ستؤدى إلى تدهور الحركة العلمية بالدول النامية، نظراً لتشديد القيود والإجراءات بشأن الترجمة، كما أن النصوص الخاصة بحماية المعلومات والتكنولوجيا تصب فى اتجاه استمرار الدول المتقدمة فى احتكار التكنولوجيا، وحرمان الدول النامية من نقلها والاستفادة منها (١٤).

١. التجليات الثقافية للعولمة :

أ. تتمثل أولى تجليات العولمة الثقافية فى " الاتجاه لصياغة ثقافة عالمية، لها قيمتها ومعاييرها، والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب. والسؤال هنا : هل تؤدى هذه الثقافة العالمية - حال قيامها وتأسيسها - إلى

العدوان على الخصوصيات الثقافية، مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة ؟ (١٥)

ب. سيطرة الصورة السمعية والبصرية في ظل العولمة بوصفها وسيلة لتنميط الوعي والإدراك، وارتباط ذلك بتراجع أهمية المصادر المكتوبة كالكتب والمجلات والصحف (١٦).

ج. إن ما جرى في ظل العولمة هو التركيز على التعددية الصورية أو الشكائية، حيث تتزايد القنوات التليفزيونية والصحف والمجلات وعدد الأحزاب المسموح بها، في حين أنها جميعاً تروج لأفكار متماثلة أو على الأقل متقاربة، ويحدث ذلك متزامناً مع الإصرار على قمع التعددية الثقافية بمعناها الحقيقي (١٧). ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك اتجاهاً عاماً لتسطيح مصادر المعرفة، وإضعاف ما تحمله من مضمون. فعلى سبيل المثال "يقل المضمون الإخباري المنتظم لكثير من الصحف عن نسبة ١٠ %، وتتزايد اليوم صحف (التابلويد) للتسلية والإعلان" (١٨).

د. تكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربية، حيث تستطيع فئة معينة -هي النخبة العصرية- التعامل مع منتجات العولمة الثقافية بحكم إتقانها للغات الأجنبية، أما عموم الشعب وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو في شبه عزلة، يجتر بصورة أو بأخرى ثقافة " الجمود على التقليد"، والنتيجة هي استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاضمة لثنائية التقليدي والعصري، أو ثنائية الأصالة والمعاصرة، في الثقافة والفكر والسلوك (١٩).

هـ. يبدى بعض المفكرين العرب تخوفاً من الآثار المحتملة لشبكة الإنترنت، إذ يمكن أن تمثل في رأيهم شكلاً جديداً من السيطرة السياسية بأسلوب جديد، حيث يزداد ارتباط مستخدمي الإنترنت بالولايات المتحدة، بحسبانها قلب الشبكة والمتحكمة بالمعلومات المتدفقة من خلالها (٢٠). كما يرى آخرون أن المعلومات المتاحة على الشبكة عديمة المنفعة على الصعيد

الاستراتيجى، ولا تتعدى فى كثير من الأحيان معلومات التسلية والترفيه (٢١).

٢. العولمة وحق التغير الثقافى :

تمثل العولمة فى جوهرها استمرارا لفكرة المركزية الغربية، إذ يعانى الغرب منذ زمن من تأصل النزعة المركزية لديه، وهو ما يتجه به إلى نفى الآخر، أو احتلاله، أو الهيمنة عليه واستتباعه ثقافيا (٢٢).

لا تقف المركزية الغربية عند حدود تقديم رؤية للعالم، بل تتجاوز ذلك لتصل إلى تقديم مشروع لتجانس الإنسانية من خلال تعميم النموذج الغربى (٢٣). وهكذا فإن "التنوع أو الاختلاف الثقافى والحضارى يمثل تحديا للاعتقاد الغربى والأمريكى، بخاصة فى عالمية الثقافة الغربية. فالمعتقدات الغربية العالمية تفترض أن شعوب العالم بأسره لابد لها أن تعتق القيم والمؤسسات والثقافة الغربية، لأنها تجسد أرقى فكر، ولأنها أكثرها استنارة وليبرالية وعقلانية وحدانية وتحضرا" (٢٤).

وإذا كانت الإنسانية لا تملك أن تتحرر فى الوقت الراهن من ضغوط العولمة، نظرا إلى حاجتها الشديدة إلى مسايرة النظام العالمى الجديد فى اتجاهاته الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، فإنها تستطيع إيجاد تيار ثقافى مضاد يقف فى مواجهة روح الهيمنة التى تتطوى عليها هذه العولمة فكرة ونظاما، وتطبيقا وممارسة، وفى التعامل مع الآثار المترتبة عليها .

وفى انتظار زوال روح الهيمنة التى تتطوى عليها المرحلة الراهنة من العولمة، فإنه لا مناص من التأكيد على حق الأمم والشعوب فى المحافظة على هويتها الثقافية وأنساقها الحضارية. كما أن حق التنوع الثقافى هو حق مكفول، نص عليه إعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى الذى أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فى دورته الرابعة عشرة يوم ٤ نوفمبر ١٩٦٦، حيث جاء بمادته الأولى :

" أ . لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها .

ب . من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته .

ج . تشكل جميع الثقافات، بما فيها من تنوع خصب، وبما بينها من تباين وتأثير متبادل، "جزءا من التراث الذى يشترك فى ملكيته البشر جميعا"^(٢٥).

وفى الوقت الذى بدأ فيه القرن الحادى والعشرين، فإن البشرية تواجه خيارات مختلفة؛ إما إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم تحت شعارات العولمة، وإما خلق نظام ما بعد الهيمنة، الذى سيستمد مضمونه من البحث عن أرضية مشتركة بين التقاليد المكونة للحضارة الإنسانية .

" ولكى يتحقق نظام ما بعد الهيمنة فلا بد من تحقق شرطين :

أ. الاعتراف المتبادل بالتقاليد المميزة للحضارات الإنسانية المتعددة .

ب. تجاوز نقطة الاعتراف المتبادل، والاتجاه نحو تقبل التفاعل بين الهويات الثقافية المتعددة التى تسمح بالتعايش بين مختلف التقاليد الحضارية"^(٢٦).

من كل ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن سيادة ثقافة معينة أخرى بصورة مطلقة أمر مرفوض، كما أنه متعذر المنال على أرضية الواقع الثقافى، نظرا لأن الثقافة شيء لصيق بذاتية المجتمع، ومن ثم لا تستجيب لخاصية التعولم^(٢٧)، والشيء الممكن حدوثه بالنسبة للثقافة هو أن تتطور وتغتنى بالتفاعل مع الثقافات الأخرى، لكن دون أن تفقد سماتها الأساسية المميزة لها عن غيرها .

ثالثا : قضايا العولمة الثقافية وتناقضاتها :

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية كان من اليسير على المنتصرين فيها الحديث عن نظام عالمى جديد. ولكن الحوار حول نظام ثقافى جديد لم يكن كذلك، ذلك أن الثقافة ليست كالسياسة أو الاقتصاد؛ فالثقافة تستطيع - بما لها من قوة وقدر على الاستمرارية والاستقلالية - أن تقاوم محاولات تدميرها أو مسخها أو تهيمشها .

والحق أن النواحي الثقافية فجرت كثيرا من التناقضات الداخلية فى العولمة، وكشفت الرغبة فى الهيمنة وازدواجية المعايير التى تحكم عالم اليوم - أو ما يسمى

بالنظام العالمى الجديد - وهو ما سنحاول إبرازه من خلال عرض بعض القضايا الثقافية للعولمة .

وربما تبدو بعض هذه القضايا - للوهلة الأولى - سياسية الطابع، لكن إمعان النظر فيها يكشف عن جوانب ثقافية كامنة، كما أنه من الخطأ الفصل تماما بين السياسة والثقافة، لأننا نعيش عصر تسييس الثقافة .

ولعل قضية " ديزنى لاند " التى أثارت خير شاهد على ما نقول، فالمعرض الذى أقامته شركة والت ديزنى العالمية بمناسبة الألفية الثالثة معرض ثقافى بالأساس، لكنه أبرز القدس بوصفها عاصمة لإسرائيل، تماشيا مع السياسة الأمريكية الجديدة التى أضحت تسلم فى الواقع بالقدس بشقيها عاصمة لإسرائيل، وإن كانت تمهد لذلك بالتدريج تارة عن طريق قرارات الكونجرس المطالبة بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وأخرى بتصريحات السيدة هيلارى كلينتون، وثالثة بالأدوات الثقافية كمعرض ديزنى .

ويبقى أن نؤكد أن ما سنعرضه من قضايا لا يمثل كل قضايا العولمة الثقافية، وإنما اخترنا بعضها لضيق الوقت والمقام .

١- قضايا حقوق الإنسان :

اقترن انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء حرب الخليج الثانية ب بروز الدعوة لنظام عالمى جديد، ورافق ذلك تصاعد الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية. وأخذت الولايات المتحدة على عاتقه، بحسبانها زعيمة العالم الحر، إلزام كافة الدول بتطبيق معايير معينة فى مسألة حقوق الإنسان. ولكن الولايات المتحدة لم تكتف بذلك -بل سعت إلى تعميم مفهوم الإنسان فى الثقافة الأمريكية على العالم أجمع. وبذلك أصبحنا أمام عولمة أو أمركة لحقوق الإنسان، وهو ما يختلف جذريا عن عالمية حقوق الإنسان التى تعنى الالتزام فى هذا المجال بالمفاهيم التى أقرها المجتمع الدولى، وعدم تجزئة حقوق الإنسان التى هى كل مترابط يضمن للإنسان حياة كريمة^(٢٨).

الأمر اللافت للنظر في هذه المرحلة هو سعي القوى الكبرى في النظام الدولي إلى استخدام خطاب حقوق الإنسان سلاحاً في سياستها الخارجية، لتحقيق أهداف أيديولوجية استراتيجية أو اقتصادية خاصة بها. " ولقد أدى هذا الاستخدام المصلحي لخطاب حقوق الإنسان على المستوى الخارجى إلى ازدواجية المعايير، عند تطبيق هذه الحقوق أو الدعوة إلى الالتزام بها من جانب الدول الكبرى في النظام الدولي، ... وقد أضعف هذا الاستخدام من المصداقية الفكرية والقيمية - في دول الجنوب - من ضرورة الالتزام بخطاب حقوق الإنسان" (٢٩).

ومما يظهر الانتقائية الأمريكية وتوظيف حقوق الإنسان لتحقيق مآرب ومصالح خاصة، خطاب الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش أمام الأكاديمية العسكرية " بوست بونيت " الذى قال فيه : " إننا - أى الأمريكان - يجب ألا نذهب فى كل حالة من حالات العنف الإجرامى وانتهاك حقوق الإنسان ... إن مبادئ أية أمة يجب ألا تتعارض مع مصالحها" (٣٠) .

مما يثير الانتباه فى المرحلة الراهنة نجاح الولايات المتحدة فى تسيير مجلس الأمن الدولى، نحو إصدار قرارات مجحفة تجانب المبادئ والمقاصد الأساسية لحقوق الإنسان، من خلال التعسف فى تطبيق الجزاءات الواردة فى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما أفضى إلى نتائج كارثية فى حالتى العراق وليبيا. هذا، وقد أصابت قرارات مجلس الأمن الدولى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب العراقى بأضرار بالغة، لاسيما ما ورد فى القرار ٦٦١ الخاص بفرض المقاطعة الاقتصادية للعراق، وهو ما أدى إلى عجز شبه كامل فى المرافق الصحية والهيكل التربوية والتعليمية، أعادت الحياة فى العراق ٥٠ عاماً إلى الوراء، بحسب التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة ووزارة الصحة العراقية (٣١). كما أدى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٧٤٨ و ٨٨٣ إلى إلحاق أضرار بالغة بحقوق الإنسان الليبى .

٢- قضايا المرأة والسكان :

ارتبطت سنوات التسعينيات، التي تبلورت فيها ظاهرة العولمة، بتنظيم الأمم المتحدة لعدد من المؤتمرات الدولية حول قضايا مهمة كالسكان والمرأة والبيئة. وقد اتضح من خلال هذه المؤتمرات حدوث انزلاق في العمل الدولي من طبيعته الدولية المحايدة إلى الطبيعة الموجهة، بهدف خلق ثقافة عولمية واحدة. وبذلك تم سحب غطاء العولمة وتعميمه من الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، إلى البنية الثقافية والاجتماعية للشعوب^(٣٢). وقد ظهر ذلك جليا في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ سبتمبر ١٩٩٤، حيث نجح منتقدو المؤتمر في إيصال رسالة للرأى العام العالمى، جوهرها أن الغرب إنما يفرض قيمه، ويصدر أمراضه الاجتماعية إلى ثقافات العالم، بوصف ذلك جزءا من التطويع الثقافى للعالم الثالث لمقتضيات النظام العالمى الجديد^(٣٣).

لقد أظهر المؤتمر استحالة توحيد المواقف والثقافات المختلفة، كما أوضح مدى التسييس الجارى للقضايا الاجتماعية والثقافية العالمية. وقد عكس المؤتمر خوف الدول النامية من سيطرة الثقافة الواحدة الغربية، بأنماط تفكيرها وعاداتها وتسويقها المتميز لمنتجاتها وسلعها^(٣٤). وفى بكين عقد المؤتمر العالمى للمرأة فى الفترة ٤ - ٥ سبتمبر ١٩٩٥، حيث دعت الأمم المتحدة إلى المؤتمر كلا من الحكومات الأعضاء فى الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وأحدث هو الآخر ضجة واسعة، وكشف عن خلافات عميقة بين رؤية الشعوب والثقافات المختلفة لموضوع المرأة. وبدلا من أن يتدارس المؤتمر حقوق المرأة وواجبات المجتمع نحوها، تحول المؤتمر إلى اتخاذ المرأة جسرا تساق على منته مرجعيات الثقافة الغربية، وتسوق به معايير القيم الغربية. وقد طرح هذان المؤتمران على المثقفين العرب تحديات كبيرة، حيث كان يتعين عليهم إظهار حرصهم الشديد على الدفاع عن المرأة والأسرة، مع الدفاع عن المرجعية القيمة للمجتمعات العربية والإسلامية فى الوقت نفسه^(٣٥).

٣. قضايا الأقليات والاضطهاد الدينى :

تتدرج قضية الأقليات ضمن القضايا الداخلية التى تم تدويلها وعولمتها مع بروز النظام العالمى الجديد. وقد تطورت هذه المسألة مع صدور إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، حيث روج الإعلام العالمى لقدرة الإعلان بمواده التسع - على صيانة حقوق " الأقليات القومية والعرقية والدينية واللغوية "، ثم اعتزم أحد مراكز الدراسات بالقاهرة تنظيم " مؤتمر تقييم إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات وشعوب الوطن العربى والشرق الأوسط "، فى شهر مايو ١٩٩٤، بالتعاون مع جماعة حقوق الأقليات فى لندن وبدعم من الاتحاد الأوروبى. ولما لم يستطع المؤتمر أن يعقد أعماله بالقاهرة، فقد انتقل المشاركون فيه إلى ليماسول بقبرص، بعد مقاطعة كثير من المثقفين للمؤتمر؛ لاستشعارهم بخطرهم، وسوء توقيت عقده، وما يكمن فى ثنياه من أهداف خفية^(٣٦). ثم قفز موضوع الأقليات قفزات كبيرة مع التشريع الذى زكاه الكونجرس الأمريكى المسمى " قانون التحرر من الاضطهاد الدينى " الذى يقضى بإنشاء مكتب فى البيت الأبيض، لمراقبة الاضطهاد الدينى فى العالم، وفرض عقوبات اقتصادية على الدول التى تصنف من قبل الولايات المتحدة بوصفها تنتهك حقوق الأقليات الدينية، مع إعطاء الرئيس الأمريكى صلاحية تطبيق التشريع بما لا يضر بالمصالح الأمريكية فى الخارج .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإدارة الأمريكية أبدت عددا من التحفظات على مشروع القانون، كما أقرت لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس عددا من التعديلات والاستثناءات؛ من أهمها استثناء استيراد مادة الصمغ العربى من السودان - الذى ينتج منه ٨٠ إلى ٩٠ فى المائة من الإنتاج العالمى - من العقوبات الاقتصادية، نظرا لأهمية الصمغ الذى يستعمل فى الكثير من الصناعات مثل مستحضرات التجميل والمرطبات^(٣٧).

وقد أدرج مشروع القانون الأقباط المصريين فى قائمة الأقليات الدينية التى يتعين العمل على مساعدتها والدفاع عن وجودها ومصالحها، بينما قوبل ذلك بسخط

مصرى شديد وتحركات رسمية وشعبية، ونشرت المجلات والصحف تعليقات تحت عنوان " أمريكا تعلن الأحكام العرفية على العالم : العولمة الدينية" (٣٨).

لقد أثارت مسألة الأقليات أوجاعا من الواقع، ولكنها استتفرت بعد ذلك أوجاعا من الافتراء على الواقع، وهو ما يطرح التساؤل الآتى : هل ما " يحفز مدبرى النظام العالمى، ومخططى الأممى الثقافية، على العناية بالأقليات والاهتمام بظروفهم والانكباب على طبيعة العلاقات القائمة بينهم وبين سياقاتهم القومية والعرقية والدينية واللغوية- هو الحرص على حمايتهم من اضطهاد الأغليات وتمكنهم من حق تقرير المصير، أم أن الحافز الحقيقى اتخاذهم مطية لسلب الأغليات ما تبقى لهم من حق فى تقرير المصير ؟ " (٣٩)

ويكتسب موضوع الأقليات بطرحه الراهن أهمية متضاعفة، إذا أخذنا فى الحسبان أن الأقطار العربية تفتقر إلى الاندماج الوطنى، إذ ثمة أقليات وطوائف دينية وثقافية وعرقية داخل القطر الواحد فضلا عن شيوع القبلية، وهو ما يجعل الأقليات مدخلا محتملا لتدخلات خارجية، لاسيما فى ظل وجود القنوات الفضائية التى يمكن أن تعتمد إلى بث رسائل موجهة، بغية ترسيخ العزلة الثقافية للأقليات (٤٠).

٤. قضية الإرهاب :

تعتبر قضية الإرهاب عن إحدى أبرز تناقضات العولمة الثقافية. ومع أن أحدا لا يجادل فى تجريم الإرهاب وتأثيره، فإن جدلا واسعا يدور حول تحول تحديد الأفعال التى تتدرج تحت وصف مصطلح " الإرهاب ". ومن المثير للدهشة أن مطالبة المغلوبين على أمرهم بحقوقهم المشروعة ومقاومتهم، للاحتلال والعدوان أصبحت توصف بالإرهاب، فى حين أن الصمت غير البليغ يظل سيد الموقف حال ممارسة الأصدقاء والحلفاء لإرهاب أصيل يلحق بالمدينين الأبرياء العزل .

يعنينا فى هذا المقام أن نؤكد أن الدفاع الشرعى عن النفس والمقاومة والكفاح من أجل تحرير الأرض وتقرير المصير كلها أفعال مشروعة ونبيلة، لكن كل ذلك يتحول فى لحظة واحدة على لسان رعاة الكونية الثقافية إلى " فعل إرهابى " تحت

وطأة فضائيات الإعلام الأخاذ، حيث يتحكم الإعلام العالمى الجديد فى الألفاظ ومعانيها ودلالاتها^(٤١).

لا بد لنا عند هذا الحد أن نتوقف قليلا أمام الممارسات الإسرائيلية. فعلى أثر سلسلة من العمليات التى قامت بها حركة حماس أسقطت زهاء السبعين قتيلا من الإسرائيليين، انعقدت قمة شرم الشيخ، وبعد انتهائها اتخذت إسرائيل حجة مقاومة الإرهاب ذريعة لشن عدوان واسع النطاق ضد لبنان، وهو ما سمي بعملية "عناقيد الغضب" التى أدت إلى استشهاد ١٥٣ مدنيا و ٥ عسكريين و ١٣ مقاتلا من حزب الله، وجرح ٣٥٩ مدنيا و ٩ عسكريين، ويشمل العدد الأول ضحايا مجزرة قانا الذين زادوا على المائة^(٤٢). وهو عدوان تكرر ثانية فى شهر يونيو ١٩٩٩، وأسقط قتلى وجرحى، لكنه زاد هذه المرة بقصف المنشآت المدنية والبنية التحتية. والحق أن الممارسات الإسرائيلية لا يمكن أن توصف سوى بإرهاب الدولة الذى هو سمة ملازمة لإسرائيل، وله تدين بفضل وجودها من العام ١٩٤٨، وتاريخها حافل بارتكاب المجازر والمذابح فى دير ياسين وبحر البقر وقانا وغير ذلك^(٤٣).

ومع أن أحدا لم ينصب الولايات المتحدة حكما دوليا فى شئون الإرهاب، فإنها تصدر منذ ثلاثة عقود تقارير ولوائح دورية بأسماء المنظمات التى تعدها "إرهابية" والدول التى تلصق بها تهمة "رعاية الإرهاب". وللعام الخامس على التوالى، أكد التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول النشاطات الإرهابية فى العالم خلال عام ١٩٩٨، أن واشنطن لا تزال تعد إيران وسوريا وليبيا وكوبا والعراق وكوريا الشمالية والسودان من الدول الداعمة للإرهاب^(٤٤).

وليس من المعروف المعيار الذى تعتمد الولايات المتحدة لإصدار مثل هذه الأحكام. وإذا كان الإرهاب يعنى استخدام القوة ضد أبرياء من أجل تحقيق غايات أو أهداف سياسية، فبماذا يوصف استخدام الولايات المتحدة السلاح النووى ضد اليابان فى الحرب العالمية الثانية، ثم استخدام الأسلحة الكيماوية والجرثومية والقنابل

المحظورة خلال حرب فيتنام، وأخيرا حصار العراق وتجويع شعبه وقصف منشآته المدنية وفرض الحظر الجوي على شمال وجنوبه ؟ (٤٥)

إن إرهابا جديدا برز مؤخرا، وهو المتمثل في محاكمة المفكر الفرنسي روجيه جارودى، بتهمة مخالفة " قانون جيسو " الذى يحظر مناقشة قرارات محكمة "تورمبرج" التى عقدت بعد الحرب العالمية الثانية .

على أثر ضغوط متزايدة مارسها اللوبى الصهيونى فى فرنسا، صدر قرار بإدانة جارودى؛ لتشكيكه فى حقيقة الإبادة التى تعرض لها اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ووجود غرف الغاز، وحكم عليه بأداء غرامات متعددة قيمتها ١٢٠ ألف فرنك فرنسى^(٤٦). وفيما يعد إرهابا ثقافيا وفكريا نال جارودى عقوبة صارمة فى عاصمة الأنوار وهو ما يخشى معه أن يكون الحدث بدءا لعصر جديد من عصور محاكم التفتيش، وعودا إلى القرون الوسطى المظلمة، وسحقا للجهود الكبرى التى بذلها رعاة التحرير وحقوق الإنسان وحرية التعبير^(٤٧) .

من كل ما سبق نستطيع أن نخلص إلى أن الإرهاب من القضايا المختلف عليها، لكن من الصواب أن نقول إن إرهاب الدول وإصرارها على قمع الآخرين والتحكم فى مصائرهم، يدفع الطرف المستضعف إلى إبداء المقاومة واستخدام العنف للحصول على الحقوق المسلوقة، وهو ما يدعو البعض إلى الاعتقاد بأن الإرهاب المزعوم هو " فيتو " الضعفاء والمحبطين واليائسين ضد استمرار الظلم وتفاقمه، وغياب العدل عن مجريات الأحداث الدولية^(٤٨).

خاتمة

نحو استراتيجية عربية للتعامل مع العولمة

إن التعامل مع العولمة يقتضى بداية التفريق والتمييز بين مستويين للعولمة؛^(٤٩) الأول هو المستوى الموضوعى الواقعى للعولمة، وهو الذى يتضمن حركات ملموسة وتوجهات إنسانية إيجابية كالمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية البيئة وسلامة الكوكب الأرضى ، والحركات والجماعات الداعية لمكافحة الفقر وحوار

الحضارات واحترام التنوع الثقافي وحقوق المرأة والطفل ..الخ. وكل ما سبق يمكن أن يسهم في تكوين "مجتمع مدنى عالمى"، وهو اتجاه يجب دعمه وتعزيزه من قبل الدول العربية .

أما المستوى الثانى فهو الجانب السياسى الأيديولوجى للعولمة، حيث تجرى محاولات لفرض هيمنة قوة ما أو دولة محددة، أو تسويق ثقافة ونمط حياة محددين، أو حماية مصالح سياسية واقتصادية معينة، وهو ما بات يعرف بالأمركة أو الهيمنة الغربية. ولعل من البديهى القول إن رفض هذا المستوى ومقاومته أمر مشروع، بل هو واجب ملح أيضا .

وإذا كانت العولمة تستطيع التحكم فى اقتصاد العالم وسياسته، فإنه ليس بوسعها التحكم فى عقول البشر وثقافتهم، وإن أول ما ينبغى فعله لمواجهة العولمة الثقافية تدعيم الهوية الثقافية للأمة العربية، وإعادة تأكيد الثقة فى الحضارة العربية الإسلامية وتاريخها المجيد ذى الإسهام الفعال فى حضارة الإنسان المعاصر. وفى هذا الصدد تبرز أهمية تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة، وبين الموروث الثقافى للدول العربية ومعطيات العصر التكنولوجية. وهى مهمة يقع عبء تحقيقها على الأسرة أولا، ثم المدرسة والجامعة وأجهزة الإعلام والمؤسسات الاجتماعية والثقافية الأخرى فى المجتمع؛ كالجمعيات الأهلية والنوادر الرياضية والثقافية .

غنى عن البيان أن الحفاظ على خصائصنا الثقافية العربية والإسلامية لا تضمنه وتكفله إلا قدرتنا على تجديد قوانا الاقتصادية والسياسية، وتطويرها، وتحقيق التنمية الاقتصادية التى لا تعنى - وفقا لتقارير اليونسكو - مجرد الحصول على مزيد من السلع والخدمات، وإنما تعنى اختيار أسلوب الحياة، الذى يعنى حرية المجتمع فى اختيار ثقافته والحرص على تنميتها ونقلها للأجيال التالية (٥٠).

وتحتاج الدول العربية لكى تتكيف مع العولمة إلى إيجاد منظومة وطنية للعلم والتكنولوجيا، لأنهما متغيران جوهريان يحركان الاقتصاد العالمى. ومن الصعب أن

تبقى لنا حياة فى اقتصاد عالمى معلوم بدون الإفادة من سياسات وطنية للعلوم، موضوعة بعد إمعان تفكير لتوجيه منظومة علوم وتكنولوجيا فعالة^(٥١).

" وقد آن الأوان للنظر إلى العلوم والتكنولوجيا بوصفها متغيرا؛ إذ مازال العرب ينظرون إليها بوصفها متغيرا عرضيا يكفى استيراد منتجاتها من الخارج ولا توجد ضرورة لتنميتها من الداخل، ويرى البعض أن البلدان العربية لم تبدأ فى التجاوب مع مضامين ثورة التكنولوجيا المعلوماتية، وأنها ستدخل القرن الحادى والعشرين بتوزيع وظيفى لقطاعات الإنتاج مشابه لما كان عليه فى القرن الثامن عشر، وعلى سبيل المثال، فإن حصة الزراعة فى مصر ٣٩,٩%، وفى المغرب ٤٣,٤%، وفى تونس ٢٦,٢%، وفى اليمن ٧٠,٢%، وهى نسب تثير القلق^(٥٢).

وبالمقارنة مع إسرائيل نجد أن العائدات الزراعية كانت تشكل ٧٠% من صادرات إسرائيل فى الأربعينيات والخمسينيات، فى حين أنها لا تتجاوز حاليا ٤% من صادراتها. كما تمكنت إسرائيل فى العقد الأخير (١٩٨٨-١٩٩٧) من التوافق مع عملية العولمة إنتاجا وتبادلا واستهلاكا، وانتقلت إلى الصناعات الإلكترونية بالغة التعقيد، وحدثت عملية اندماج لرأس المال المحلى مع نظيره العالمى^(٥٣).

وفى مجال البحث العلمى تتفق الأقطار العربية على البحث والتطوير ما يعادل ٠,٢% من إنتاجها الإجمالى (أى سبع المتوسط العالمى الذى يفترض أن يعادل ١,٤%، وفى المقابل يرتفع المؤشر فى إسرائيل عن المتوسط فيتجاوز ٢%، أى أكثر من عشرة أمثال العرب، وتصنف إسرائيل حاليا كثانى محطة للإنترنت فى العالم بعد الولايات المتحدة مباشرة، وذلك فى الوقت الذى لا تزال فى بعض الدول العربية تبحث فى دخول الإنترنت^(٥٤).

ومن المهم -والحال كذلك- أن نؤكد أن حاجتنا بوصفنا عربا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التى لابد منها لدخول عصر العلم والتكنولوجيا^(٥٥). ويثير الحديث عن العلم قضية أخرى مهمة هى ضرورة القضاء على الأمية فى الوطن العربى، حيث تشير التقديرات إلى أن عام ٢٠٠٠

سيشهد وجود ٦٥ مليون عربي يرزحون تحت نير الأمية^(٥٦)، وذلك بسبب ما يشهده التعليم الأساسي من تسرب كبير، وهو ما يجعل العولمة بالنسبة لهؤلاء مجرد شعار يعجزون عن إدراك حقيقته، ولفظة لا قدرة لهم على تجاوز ظاهرها إلى باطنها. وما دمنا بصدد المقارنة فمن الملائم أن نشير إلى أن نسبة الأمية في العالم العربي تبلغ ٤٥%، بينما لا تزيد في إسرائيل على ٥%^(٥٧).

إن تحديات العولمة تطرح على الأمة العربية ضرورة إعادة بناء النظام العربي على قواعد التضامن والتكامل بدلا من واقع التفكك السائد حاليا، ومن ثم فلا مناص من استنهاض مؤسسات العمل العربي المشترك لتكون إطارا يحقق التكامل العربي من أدنى درجاته إلى أعلى مراتبه، ولن يتم كل ذلك -ولعله لا يمكن أن يبدأ- إلا من خلال تحقيق تكامل اقتصادي عربي تكون السوق العربية المشتركة منطلقه، وتكون غايته تحقيق تنمية عربية مستقلة^(٥٨).

وإذا كانت العولمة تتطوى في بعض جوانبها على قهر الشعوب ثقافيا وتحجيم الوعي الوطني لديها، فإن ذلك يستلزم إحياء مفاهيم ثقافة التحرر الوطني ومقاومة الاستبعاد والتهميش اللذين تقوم بهما العولمة، تحت ذريعة أن أنماط التفكير والسلوك وأنساق القيم لدى بعض الشعوب تتسم بالانغلاق وعدم التسامح^(٥٩).

ويتطلب النهوض بالثقافة العربية اهتماما خاصا باللغة العربية التي : تمثل أم المرجعيات^(٦٠). كما تبدو الحاجة ماسة إلى تحرير الثقافة من عبء السياسات الرسمية؛ فالثقافة لا تزدهر وتتطور إلا في مناخ الحرية والديمقراطية بما توفرانه من تعدد الآراء وتنوع الاجتهادات^(٦١). وفي هذا الصدد نشير إلى أن أية استجابة حقيقية للتحديات التي تفرضها العولمة لابد أن تبدأ بالإنسان العربي الذي يشارك بفعالية كما يمثل أمضى أسلحة المواجهة مع العولمة^(٦٢).

والحقيقة أن الإعلام العربي منوط به في هذه المرحلة الحرجة القيام بمهام متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي :

١. العناية بالبرامج الموجهة للطفل العربي، وزيادة الجرعة التنقيفية له؛ لتحقيق هدف تنمية وعيه وتعزيز انتمائه لوطنه وأمتة، مع عدم إهمال تقديم برامج ومسلسلات ترفيهية تتناسب مع القيم العربية .
٢. إنشاء قناة فضائية عربية مشتركة، تسعى لصياغة خطاب إعلامي عربي متكامل، يستفيد من عنصر اللغة المشتركة، ويقرب الأمة من بلوغ أهدافها المأمولة، ويقدم للآخرين الصورة الحقيقية للعرب والإسلام بعيدا عن المحاولة المغرضة لتشويه الواقع .
٣. استمرار التبصير والتوعية بقضية فلسطين، والتأكيد على الحقوق العربية الثابتة، بوصف ذلك كله من نقاط الإجماع العربي، هذا مع عدم إغفال القضايا العربية الأخرى .
٤. الاستفادة من المبدأ الذي تدعو إليه العولمة بإقامة التكتلات الاقتصادية، لتجسيد حلم الوحدة العربية والتكتل الاقتصادي العربي على أرض الواقع^(٦٣).
ويبقى في الختام أن نؤكد أن الثقافة العربية - التي صمدت في وجه الخبرة الاستعمارية في الماضي القريب - قادرة على تخطي عقبات العولمة والاستمرار في العطاء الحضاري، إن أحسن أبناء العروبة الاستعداد لغدهم، وعملوا على تحقيق آمالهم المشروعة .

الهوامش

١. انظر : السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، ص ٢٣.
٢. حسين جلعاد، الحلقة الأولى من كتاب " دور العولمة وانعكاساتها في الصراع العربي الإسرائيلي"، صحيفة الزمان (لندن)، ١٩٩٩/٨/٢٤.
٣. نقلا عن : عمرو عبد الكريم، "العولمة : عالم ثالث على أبواب قرن جديد"، مجلة المنار الجديد، القاهرة، العدد الثالث، يوليو ١٩٩٨.
٤. انظر : السيد يسين، في مفهوم العولمة، في أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٨، ص ٢٨.
٥. حسين جلعاد، مصدر سابق، ص ١٣.
٦. رونالد روبرتسون، العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.
٧. د. أحمد صدقي الدجاني، تفاعلات حضارية وأفكار للنهوض، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٧، ص ٣٤.

وللمزيد من تعريفات العولمة انظر :

Jam Art Scholte, "The Globalization of World Politics" (in) John Baylis and Steve Smith (ed) The Globalization of World Politics , Oxford : Oxford University Press, 1997, p.p 14-15 .

- محمد الأطرش، "العرب والعولمة : ما العمل ؟" مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢٩، مارس، ص ١٠١.
- نايف على عبيد، "العولمة والعرب"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢١، يوليو ١٩٩٧، ص ٢٨.
- مارتن وولف، "ولم كل هذا الكره للعولمة ؟"، لوموند ديبلوماتيك، نشرة فصلية بالعربية، باريس، العدد ٣٥، أغسطس ١٩٩٧، ص ١٢.
- ٨. انظر الموسوعة الفلسفية العربية، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦، الطبعة الأولى، المجلد الأول، ص ٨٢١.

٩. د.رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب ٢٢٤، أغسطس ١٩٩٧، ص ٧.
١٠. الحبيب الإمام، "صناعة الثقافة والاحتكار العالمي"، مجلة العربي، الكويت، العدد ٤٣٤، يناير ١٩٩٥، ص ٣٣.
١١. بول سالم، "الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢٩، مارس ١٩٨٨، ص ٨٦، ٨٧.
١٢. أيمن منصور ندا، "الاختراق الثقافي عن طريق البث الوافد، في : سعد لبيب (محرر) أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦، ص ٢٤ - ٢٥.
١٣. انظر: الصادق رابح، "وسائل الإعلام والعولمة"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤٣، مايو ١٩٩٩، ص ٢٤ . الهامش -
١٤. د. مصطفى عبد الغنى، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ٤٥ - ٤٩.
١٥. السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، مصدر سابق، ص ٣٠ - ٣١
١٦. يصف البعض ثقافة العولمة بأنها ثقافة ما بعد المكتوب أو ثقافة الصورة، وهو ما يجعل المتلقي في وضع سلبي، حيث لا يبذل جهدا في أعمال قدراته الذهنية. انظر : د. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، مارس ١٩٩٨، ص ٩٥.
١٧. د. جلال أمين، العولمة، سلسلة اقرأ، العدد ٦٣٦، القاهرة، دار المعارف، ط ٢، ١٩٩٨، ص ٣٥.
١٨. رايموند ويليامز، طرائق الحداثة ضد المتوائمين الجدد، ترجمة : فاروق عبد القادر، الكويت سلسلة عالم الفكر، العدد ٢٤٦ يونية ١٩٩٩، ص ١٧٩.
١٩. د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مصدر سابق، ص ٢٠.
٢٠. انظر : د. عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، القاهرة، كتاب سطور، ١٩٩٩، ص ٣٠٧.

٢١. د. مصطفى النشار، ضد العولمة، القاهرة، دار قباء للطبع والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٩، ص ٦٠. وإن كنا لا نتفق مع د. النشار في هذا الرأي .
٢٢. حول فكرة المركزية الغربية انظر : د. عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص ٢٥٨ - ٢٧١.
٢٣. المصدر السابق، ص ٣٢٧.
٢٤. صامويل هنتجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشليب، القاهرة، كتاب سطور، ١٩٩٨، ص ٥٠١.
٢٥. د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، بحث ضمن أعمال الدورة الأولى لعام ١٩٩٧ لأكاديمية المملكة المغربية، التي كان موضوعها "العولمة والهوية"، الرباط :مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٩٧، ص ١٦٥.
٢٦. السيد يسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية .. حوار الحضارات في عالم متغير، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٥، ص ١٧٩ .
٢٧. د. محمد عباس إبراهيم، الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات، العدد ٦١، ربيع ١٩٩٩، ص ١٤١-١٤٢.
٢٨. محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، المستقبل العربي ببيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤٥ يوليو ١٩٩٩، ص ٦.
٢٩. هشام جعفر، "قراءات في الدلالات السياسية والفكرية للجدل الدائر حول قانون الاضطهاد الديني وتوابعه " ،في: تقرير أمتي في العالم، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩، ص ١١٥.
٣٠. روجيه جارودي، الولايات المتحدة طليعة الانهيار، ترجمة : كمال جاد الله، القاهرة، النهار للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ٩٧.
٣١. حول تفاصيل الوضع الإنساني في العراق أنظر :
- د. هاني الياس خضر الحديثي، "آثار العقوبات والحصار على حقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٩٨، يونيو ١٩٩٩، ص ٢١-٢٣.
- تقرير عن دراسة اليونيسيف التي أوضحت تضاعف نسبة وفيات الأطفال في العراق دون سن الخامسة، حيث صلت إلى ١٣١ في الألف .

انظر : الحياة، لندن، ١٣/٨/١٩٩٩.

تصريحات الدكتور سلطان الشاوس مندوب العراق لدى الجامعة العربية التي أوضح فيها أن سبعة آلاف وخمسمائة طفل يموتون شهرياً من جراء الحصار، وهو ما يعنى أن طفلاً عراقياً يموت كل ثمانى دقائق، العالم اليوم، القاهرة، ١٧/٨/١٩٩٩.

جيف سيمونز، التتكيل العراق: العراق والقانون والعدالة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، مواضع متفرقة من الكتاب.

٣٢. د. عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص ١٦٢.

٣٣. أنظر : د. محمد السيد سعيد، "السكان والتنمية فى إطار المنظومة العالمية الجديدة"، مجلة العربى، الكويت، العدد ٤٣٤، يناير ١٩٩٥، ص ٩٠ - ٩٦ .

٣٤. غسان الإمام، موقع العرب فى حوار وصراع الثقافات، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٧/٩/١٩٩٤.

٣٥. د. عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص ١٧٧.

٣٦. المصدر السابق، ص ١٤٧ وما بعدها.

٣٧. السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، مصدر سابق، ص ٦٨ ، ٦٩.

٣٨. د. عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص ١٥٧.

٣٩. المصدر السابق، ص ١٤٩.

٤٠. انظر د. محمود شمال حسن، "بث برامجى أم تشكيل نسق قيمى : دراسة الأنساق القيميّة المترتبة على البث الفضائى فى المجتمع العربى"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٩٧، مارس ١٩٩٩، ص ٥٣.

٤١. د. عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص ٣١٠.

٤٢. انظر : محمود سويد، الجنوب اللبناى فى مواجهة إسرائيل، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨، ص ٢٤-٢٥.

٤٣. د. هيثم الكيلانى، الإرهاب يؤسس دولة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦، صفحات متعددة من الكتاب .

٤٤. صحيفة الأهرام، ١/٥/١٩٩٩.

٤٥. انظر : عدنان بدر، "من إيادة الجنس إلى العقوبات الجماعية"، صحيفة العرب، لندن، ١٩٩٩/٣/٢٤.
٤٦. صحيفة الحياة، لندن، ١٩٩٨/٢/٢٨.
٤٧. انظر : محمد عبد العزيز، "محاكمة جارودي: محاكمة الفكرة وآليات الانتقاء"، في: تقرير أمّتي في العالم، القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩، ص ٧٦.
٤٨. محمد سيد أحمد، "حول تعريف الإرهاب" الأهرام ١٩٩٩/٧/٢٢.
٤٩. د. رسلان خضور و د. سمير إبراهيم حسن، "مستقبل العولمة"، القاهرة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة قضايا راهنة، العدد ٧، يوليو ١٩٩٨، ص ٢٥.
٥٠. محمد يونس، "كيف نحافظ على الهوية الثقافية للأمة بدون عزلها عن العالم"، صحيفة الأهرام، ١٩٩٨/١٠/٣٠.
٥١. د. سعد حقي توفيق، "خيارات العرب حيال العولمة"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٩٨، يونيو، ١٩٩٩، ص ٣٩.
٥٢. المصدر السابق، ص ٤٠.
٥٣. د. عزمى بشارة، "بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٣١، مايو ١٩٩٨، ص ٤٠ - ٤١.
٥٤. فهمى هويدي، "بلاغ لمن يهمه الأمر"، الأهرام، ١٩٩٨/٧/٢٨.
٥٥. د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية ...، مصدر سابق، ص ٢٢.
٥٦. د. أحمد الربيعي ومحمود المراغي، وجها لوجه، مجلة العربي، الكويت، العدد ٤٣٤، يناير ١٩٩٥، ص ٦٤.
٥٧. فهمى هويدي، مصدر سابق.
٥٨. سمير مصطفى الطرابلسي، "العرب في مواجهة العولمة"، مجلة المعرفة، الرياض، وزارة المعارف، العدد ٤٧، مايو - يونيو ١٩٩٩، ص ٨٠.
٥٩. انظر : حلمى شعراوي، "ثقافة التحرر الوطنى في مواجهة العولمة"، مجلة الطريق، بيروت، العدد ٦، نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٨، ص ٤ - ٢٥. وأيضاً : د. أحمد ثابت، العولمة والخيارات المستقلة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤٠، فبراير ١٩٩٩، ص ١٠.

٦٠. د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، اللغة العربية .. قضية وجود، الأهرام ١٩٩٩/٨/٦.
٦١. د. عدنان السيد حسين، متطلبات الأمن الثقافي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤٦، أغسطس ١٩٩٩، ص ٢٩ - ٣٠.
٦٢. انظر : د. ناظم عبد الواحد الجاسور، "الثقافة العربية بين الحنين للماضي وتلمس آفاق المستقبل"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٩٧، مارس ١٩٩٩، ص ١٢٢. وأيضا : سمير مصطفى الطرابلسي، مصدر سابق، ص ٨١.
٦٣. حول هذا الموضوع انظر : نبيل سالم، قى مواجهة العولمة والهجمة الإعلامية المضادة .. الإعلام العربي سلاح ينتظر شحذه، صحيفة البيان، الإمارات، ١٩٩٩/٨/١٢. وأيضا : أعمال ندوة " الإعلام العربي وتحديات العولمة " التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة في ١١/٤/١٩٩٩.

الحركة الإسلامية في عصر العولمة

الخضر بن عبد الباقي محمد (*)

مقدمة

الحركات الإسلامية جزء من الحركات الاجتماعية التي ترمى إلى إحداث تغيير شامل أو نوعي في المجتمع، فهي لا تشذ عن كونها جماعة من الناس تقوم بمجموعة من النشاطات المتصلة، تستهدف التأثير في الأوضاع العامة نتيجة لعدم رضاها، ويتم ذلك في إطار عملية تنظيمية منسقة^(١).

على غرار ذلك، ظهرت دعوات في البلاد العربية والإسلامية منذ العقد الثاني من القرن العشرين، تنادي بضرورة العودة إلى الإسلام وتطبيق تعاليمه في كافة مناحي الحياة، وترعمت الدعوة إلى صحة العالم الإسلامي جماعتان؛ أولاهما : جمعية الإخوان المسلمين في مصر بقيادة المرحوم حسن البنا (١٩٢٨م) في مدينة الإسماعيلية. وثانيتهما : الجماعة الإسلامية لأبي الأعلى المودودي رحمه الله - (١٩٤١م) في شبه القارة الهندية، وقد انتقلت أصداؤهما إلى أنحاء مختلفة من العالم العربي والإسلامي^(٢).

وقد انطلقت الحركات الإسلامية تدعو إلى إعادة الحيوية إلى موقف الانتماء للإسلام والاعتزاز به، والدفاع عنه، والتمسك به، والولاء المطلق له، كما ترفض التيار التغريبي والتصدي له، مع بذل محاولات حثيثة لصياغة تصورات وحلول لمشاكل المجتمع من منظور إسلامي، وقد أثر ذلك كله في تربيتها للأجيال، بالإضافة إلى نشر روح التضحية والبذل في سبيل تحقيق هذه الأهداف، مع الاهتمام والمساهمة بالمشاركة في ميادين القتال المختلفة في البلاد الإسلامية؛ في فلسطين وفي مصر (أثناء مقاومة الإنجليز في قناة السويس) وفي أفغانستان وغيرها^(٣).

(*) باحث نيجيري.

كل هذه المساعي أكسبتها ولاء شعبياً بين الجماهير، وأوجدت لها مكانة في الساحة الاجتماعية، في الوقت الذي سادت فيه الأجواء أوضاع متوترة بينها وبين النظم الحاكمة في البلاد. أثناء هذه الحالة المتوترة فوجئ العالم بإعلان أمريكي عن "النظام العالمي الجديد" الذي تسترت العولمة الأمريكية بعبأته، ويهدف إلى دمج المجتمعات المتباينة المختلفة وتطبيعها بطابع أمريكي في كافة الجوانب؛ سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها .

وبتأمل معاني العولمة المتعددة وتجلياتها وأبعادها المتشعبة، تبيّن أن مجال الصراع الحقيقي والتحدى الخطير الذي تطرحه العولمة هو " المجال الثقافي "، الذي تمثل في ترويجها لنظم وقيم ثقافية معينة تثير الاستفزاز وتهدد المنظومات الثقافية في البلاد العربية الإسلامية والعالم الثالث عموماً .

وكما تتحدى العولمة القوى المحافظة في المجتمعات النامية تطرح تحديات لا تقل خطورة للأنظمة الحاكمة في تلك البلاد، لكن القوى المحافظة - ممثلة في الحركات الإسلامية والتيار الإسلامي الحركي السياسي الذي أخذ على عاتقه مسؤولية إعادة البلاد إلى الإسلام من جديد - أكبر قلقاً وانزعاجاً من هذه الظاهرة وتحدياتها، وأكثر معارضة لها ولتداعياتها .

إذن : ما هي المخاطر والتحديات التي تفرضها العولمة على الحركات الإسلامية ؟ وما هي الفرص المتاحة أمام الحركات الإسلامية في ظل العولمة ؟ وما مستقبل الحركات الإسلامية في ظل استمرار اختراق العولمة للعالم العربي والإسلامي ؟ تلك أسئلة وطروحات تحاول هذه الورقة الإجابة .

أولاً : الملامح العامة للحركات الإسلامية في عصر العولمة

انعكست ظاهرة العولمة على الحركات الإسلامية المعاصرة بشكل أو بآخر في نشاطاتها وبنائها التنظيمي واستراتيجيتها، سعياً لمواكبة التطورات وظروف العصر، ويمكن رصد ذلك في الآتي :

١. تحولت تيارات الحركات الإسلامية -على اختلاف مناهجها ونشاطاتها وأماكنها- من حالة خلاقات ونزاعات بينية، إلى تبني استراتيجية التحالف والتعاون لمواجهة العدو المشترك ولتحقيق المصالح الكبرى، وقد تمثل ذلك في إيجاد شبكات تعاون على شتى الأشكال بين رموز الحركات وقادة التيار الإسلامي .

٢. في ظل تنامي النفوذ الغربى وتأثيره وتغلغله فى الوطن العربى والإسلامى، أوجدت الحركات الإسلامية المعاصرة أرضية مشتركة لتوسيع دائرة القبول أو الانتشار الشعبى لها، وذلك من خلال معيار عالمى يحظى بقبول كافة الشعوب هو شعار " مناهضة الغطرسة والهيمنة الأجنبية على الوطن العربى "، ويعد تمركز القوات الأجنبية فى الخليج وما تبعه من أعمال عنف واحتجاجات، نموذجاً حياً لذلك، كما يعد ميثاق المبادئ ضد الولايات المتحدة الأمريكية بين إيران وشبكة بن لادن عام ١٩٩٨ من هذا القبيل (٤) .

٣. اتجهت الحركات الإسلامية نحو التوسيع النسبى لقواعدها بتتويع تلك القواعد فى الكثير من التجمعات والاتحادات والنقابات الموجودة داخل المجتمع، وأوجدت لها بذلك متنفساً ما، وقد استفادت من ذلك لتحسين صورتها وتعزيز دعوتها بإضفاء الشرعية على وجودها، كما هو الحال فى الكويت والجزائر ومصر .

٤. توظيف نظرية " اقتصاد السوق " بتغليب الاعتبارات الأيديولوجية والمصلحية واختفاء الاعتبارات الجغرافية، وقد برز ذلك بشكل كبير فى النشاطات الخارجية للتيارات المنتهجة " للعنف "، فقد طورت نشاطاتها عبر دوائر وأوساط جديدة، فظهرت ممارسات من جرائم العنف المنظمة والمشاريع فوق القومية " العابرة للقارات والحدود "، لهذا شهدت عدة عواصم أوربية عدة "أعمال عنف " منها مقتل " دبلوماسى مصرى " فى جنيف عام ١٩٩٥، ثم تفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد، وكانت هناك اتصالات وتحركات دولية

فى كل من بلجىكا وإيطاليا وسويسرا والسويد وبريطانيا وفى أفريقيا، إضافة إلى ما شهدته اليمن فى الآونة الأخيرة (٥).

٥. الحركات الإسلامية المعاصرة جزء من القوى والتيارات المحافظة فى المجتمع العربى، وتتباين هذه القوى والتيارات وتختلف من حيث الوسائل والأشكال والآليات، لكن القاسم المشترك بين فصائلها هو " الارتباط بالدين والسعى لتحقيق غايات أيديولوجية ثابتة " (٦).

٦. يظل التيار الحركى الإسلامى السياسى خارج نظام الحكم فى كثير من البلاد العربية الإسلامية، وذلك باستثناء السودان وإيران وأفغانستان، مما جعله فى مصاف الأقلية الراديكالية وفى حالة عداء وصراع مع النخبة الحاكمة (٧).

ثانياً : تحديات العولمة والحركات الإسلامية

بداية هناك سؤال يطرح نفسه وهو : هل أضرت العولمة بالحركات الإسلامية ؟ وبمعنى آخر، ما هى الخسائر والمخاطر التى تكبدتها من جراء تأثيرات العولمة ؟ ولعل الإجابة المناسبة لذلك تتمثل فى قول الشاعر :-

ونلت من الزمان ونال منى

وكان مناله حلواً ومرأ

نعم، ألقت العولمة بظلالها الكثيفة على الحركات الإسلامية، وأثرت على نشاطاتها وأوضاعها سلبياً، ودفعتها إلى مواجهة مواقف صعبة ومخاطر جسيمة تتطلب تفهماً عميقاً ومعالجة عقلانية. ويمكن - بقراءة سريعة لخريطة الحركات الإسلامية ونشاطاتها المتنوعة وفصائلها المتعددة - أن نشير إلى بعض هذه التحديات والمخاطر فى السطور الآتية .

١. التحدى الديمقراطي :

هناك عدة إشكاليات رئيسية تثار حول الديمقراطية وقضية حقوق الإنسان وموقف الحركات الإسلامية إزاءها وهي بالطبع تمثل تحديات لها؛ وهي :

أ. الموقف من الديمقراطية :

علاقة الحركات الإسلامية المعاصرة بالديمقراطية وموقفها من قضاياها لا يزالان غامضين بعض الشيء، وهو ما يشكل تحدياً وعقبة أمام تفاعل وانطلاق نشاطاتها، لأنه لم يتحدد بعد موقف صريح لها سواء بالمواجهة أو التلاقى، مع أن بعض فصائلها تتفاعل مع الديمقراطية مرة بالحوار وأخرى بالاحتواء، وفي أحيان كثيرة بالصراع وحسبانها رجساً من عمل الشيطان وبدعة غريبة غريبة، في الوقت الذي ظلت فيه طروحات المشروعات الحضارية المقدمة من تيارات أخرى معاصرة تعلن بوضوح اعتماد الديمقراطية^(٨).

الواقع أن المبادئ الفلسفية التي تركز عليها الديمقراطية لا تزال تشكل تحدياً كبيراً للحركات الإسلامية، وتثير الكثير من الضبابية والشكوك في جدية التيار الإسلامى والأحزاب الإسلامية المعاصرة في الممارسة السياسية، ومن تلك المبادئ الفلسفية : التعددية الحزبية وسيادة القانون وفصل السلطات والاحتكام للأغلبية، ثم احترام حقوق الإنسان الذي يضمن حرية الرأي والتعبير والعقيدة، (وكل هذه المبادئ أو بعضها بالمفهوم الديمقراطي المعاصر يتعارض مع مبادئ دينية ثابتة، أو قد يهدر تماسك الدين ووحدته، ويشكك في مسميات الإيمان، ويستفز الأخلاق والمشاعر الدينية)^(٩)، وهو الأمر الذي يجعل الحركات الإسلامية تتعامل مع الديمقراطية بوصفها أداة أو وسيلة لبلوغ السلطة^(١٠). ويقودنا ذلك لمناقشة موقف هذه الحركات من آليات الشورى. فأدبيات الحركات الإسلامية تقصر آليات الشورى على فئة معينة من " أهل الحل والعقد "، معتمدة في ذلك على نصوص ونقول دينية تمجد القلة ذات الخبرة

وتوبخ الكثرة الغنائية: " وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ". " وإن أكثر الناس لا يعلمون " (١٢).

وقد اعترض على هذا الاتجاه أصحاب " الاتجاه المعاكس " بحجة أنهم " لا يرغبون في استبدال ديكتاتورية عسكرية بأخرى تكتسى رداء الدين " (١٣). فهذه عقبة أمام طروحات التيار الحركي الإسلامي السياسي، في عصر تزحف الديمقراطية فيه زحفاً لاسيما عند المتقنين الذين يعدون أنفسهم من النخبة المتعلمة وصفوة المجتمع .

ب - ازدواجية المواقف تجاه منظمات حقوق الإنسان :

تناصب الحركات الإسلامية المنظمات الدولية لحقوق الإنسان العداء، بسبب انتقادها لها بعدم احترام حقوق الإنسان، وتكمن حقيقة التحدى في لجوء عناصر الحركات الإسلامية إلى هذه المنظمات والاحتفاء تحت عباؤها، عندما يقع على عناصرها ضغوط أو قمع أو تعذيب، ومثال ذلك واضح في سلوك فصائل الحركة في كل من الجزائر وتونس وغيرهما .

٢ - التحدى القانوني:

إن إشكالية التحدى القانوني تتمثل في تراجع مكانة المؤسسات التشريعية في المجتمعات العربية والنامية ووكالاتها التي تضمنها، بسبب سيطرة بعض عناصرها عليها، فهي تتمسك بشرعية مستمدة من هذه المؤسسات، في الوقت الذي مازالت فيه أنظمة الحكم من الناحية الفعلية تفرض هيمنتها متجاهلة هذه المرجعية الهامة. وهكذا أصبحت هناك مرجعيتان: إحداهما تستند إلى الشرعية والأخرى تستند إلى القوة، فالحكومات والقادة السياسيون يستجيبون إلى الرغبة الشعبية في الموافقة على مشاركة جماهيرية أوسع في معظم الدول العربية الإسلامية، ولكن تظل المعادلة الصعبة قائمة: ما حدود " الديمقراطية " وما حدود " القطعي " التي يرغب الناشطون في الحركات الإسلامية السياسية في أن يحققوها ؟ (١٤). ويمثل وضع كل من الجزائر وإيران وتركيا واندونيسيا أوضح شاهد على هذا التحدى الخطير.

٣- تحدى اختراق سيادة الدول :

أخذت دول عربية كثيرة تحتاط من تعرض سيادتها على حدودها للاختراق من قبل شرطى العالم " الولايات المتحدة الأمريكية "، حيث لم تعد الدول تحظى بالسيادة المطلقة على شؤونها الداخلية والخارجية، بعد أن أوجد الغرب عدواً جديداً هو "الإرهاب" الذى قدمه للعالم بوصفه "ريبية" الحركات الإسلامية التى تدعو إلى نشر مشروعية الجهاد الإسلامى^(١٥).

وباتت الولايات المتحدة تهدد الدول - المحافظة أيديولوجيا أو سياسياً أو التى تمكن للحركات الإسلامية وتتعاطف معها - بإمكانية الهجوم وتوجيه ضربات مفاجئة إليها، وبالفعل تعرضت السودان وليبيا وأفغانستان لشيء من هذا الهجوم المباغت، بحجة رعايتها للإرهاب ودعمها للحركات الإسلامية . وهذا ما دفع الدول والأنظمة المتعاطفة مع الحركات الإسلامية إلى إعادة النظر فى موقفها، وجعلها تنتهج تجاهها سياسة الحد وتضييق الخناق عليها.

٤- التجدى العسكرى :

من التحديات الداخلية التى تقف أمام الحركات الإسلامية موقف العسكرين المعارض لطروحات تيار الإسلام السياسى. وتعد تجربة الإسلاميين فى الجزائر عام ١٩٩١ وحزب الرفاه الإسلامى فى تركيا ١٩٩٦ تجربتين ماثلتين فى الأذهان، فقد حال العسكريون دون وصول الأول إلى سدة الحكم فى الجزائر بعد أن رجح فوزه فى الانتخابات التشريعية حينذاك، وخنقوا الثانى حتى تمكنوا فى النهاية من إسقاط أول حكومة يقيمها التيار الإسلامى المعاصر بعد سقوط الدولة العثمانية. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن خطورة التجدى العسكرى للحركات الإسلامية من رجال السلك العسكرى مازال قائماً، لا سيما بعد أن برز التيار الإسلامى بوصفه منافساً وشريكاً منافساً لهم فى السلطة، وبعد ما أحرزه من قبول شعبى، فى الوقت الذى تأسلت فيه الروح العلمانية فى أوساط العسكرين، حتى صرح كنعان إيفرين - المسئول العسكرى

التركي - بوضوح : " إذا جاءت الشريعة فالانقلاب يكون مشروعاً " (١٦). وفي بعض الأقطار يحظى التيار الإسلامي بتأييد وقبول وشبه "إجماع" في الأوساط العسكرية كما هو الحال في السودان، ويحظى بشيء من ذلك في مصر والأردن وغيرهما .

٥- التحدي المادي التقني :

التوفيق بين الاعتناء بالروح والاستجابة لمتطلبات الجانب المادي، إشكالية أخرى تطرحها العولمة أمام التيار الإسلامي السياسي الذي يدعي أن في طروحاته حلولاً لمشاكل المجتمعات المعاصرة. فالحركات الإسلامية بكافة اتجاهاتها لا تملك أو لا تتوافر لها - حتى في الدول التي يحركها التيار المحافظ - قدرات تقنية علمية، بالإضافة إلى فقدان أرضية اقتصادية صلبة تقوم عليها دعائم البناء التقني، فتقليص قيود العولمة و مخاطرها أو نجاح مشروع بناء حضارى قد أصبح رهناً إلى حد بعيد بالمقدرة على زيادة الحصة من الثروة العالمية، لأنه بقدر ما يحقق أى مجتمع من قيمة مضافة عبر مشاركته في المصنع العالمى، ومدى نوعية تلك المساهمة فى المحتوى العرفى ومدى اعتماد الآخرين عليها، تتحدد مكانته على الصعيد الحضارى (١٧).

٦- تحدى الاختراق الثقافى :

هناك تعال وطغيان من الثقافة الأمريكية على الثقافات الأخرى، عن طريق نمطية المضامين المقدمة للمجتمعات الأخرى، بهدف تكوين أنساق من الاتجاهات السلوكية والقيمية وأنماط من التفكير والرؤية، ويتبع ذلك ميل تلك المجتمعات والشعوب نحو ما يخدم المصالح الأمريكية (١٨)، وهو بالطبع يثير الاستفزاز والمخاوف من فقدان الهوية الثقافية والذاتية الوطنية المميزة (١٩)، ولا شك أن ذلك يشكل خطورة على مشروع التيار المحافظ والحركات الإسلامية على وجه خاص، فقد شهدت الأوساط الاجتماعية - ولا تزال تشهد - تنامياً وتزايداً مطرداً للقيم الأجنبية الدخيلة والثقافات المستوردة، فاللغات الأجنبية ترحف زحفاً كبيراً وتجد إقبالاً وتمكيناً على حساب العربية التي تشكو من الضمور والتقلص، فالاتجاه العام يميل نحو

المسميات والمصطلحات الأجنبية، بالإضافة إلى الهالة المحيطة " بالذات الأخرى " مقابل تهوين " الشخصية العربية"، وشاعت بين الشباب أنواع الموسيقى والملابس المثيرة وصيحات قص الشعر من الأنماط الثقافية المستوردة، مما يثبت بالفعل أن الثقافة العربية تم اختراقها والتمكن منها .

كل ذلك يثير قلق الحركات الإسلامية، مما قد يدفع الفئة المتهورة منها نحو مزيد من الإحساس بالاغتراب في وطنها، ومن ثم إلى تصاعد " نشاطات مناهضة " كما هو الحال في بعض المناطق، فالجزائر شهدت أعنف عمليات عنف في التاريخ الحديث لأن الصراع الدائر فيها " صراع هوية من حيث مضمونه ضد المسخ والاغتراب، ففي الجزائر والمغرب يعد الإسلام - بالإضافة إلى كونه ديناً وعقيدة - هوية وانتماء " (٢٠)

٧- الأقليات الدينية وتحدياتها :

يشوب موقف الحركات الإسلامية شيء من الغموض حيال الأقليات الدينية، لالتسامه بعدم الثبات على نهج واحد مما يوقع في الحيرة، حيث نجدها تتحدث بوضوح عن انتقاد نهج السلطات الفرنسية في منعها المسلمات ارتداء الحجاب، مطالبة تلك السلطات بتطبيق القواعد الديمقراطية التي تدعيها، وبالمنطق نفسه تخاطب الحكومة الفلسطينية للسماح للأقلية المسلمة هناك بتقرير مصيرها .

وتبرز مخاطر الإشكالية في القضية عندما تطرح قضية الأقليات غير المسلمة في المجتمعات العربية، مع المطالبة بإعمال القواعد الديمقراطية نفسها في التعامل معها، على الرغم مما تبديه أدبيات التيار المحافظ من احترام حقوق الأقليات في بلاد المسلمين، والتي -للأسف - نادراً ما يرى له ترجمة في واقع الممارسات (٢١).

ولعل من كبريات المخاطر التي تجلبها القضية أنها تمكن التدخل الأجنبي وتسوغه في الشؤون الداخلية بحجة حماية تلك الأقليات، وهذه استراتيجية جديدة تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية لتمكين لعولمتها وسيطرتها على العالم، وقد تدخلت فعلاً في كوسوفا والعراق ويوغسلافيا و الصومال، ودافعت عن الطائفة البهائية في

إيران، ومؤخراً في تيمور الشرقية. كل ذلك ليس من أجل سواد عيون الأقليات، ولكن سعياً إلى كسب التعاطف والتأييد من قبل هذه الأقليات، بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها الاستراتيجية في النهاية (٢٢).

٨ - التحدي الإعلامي :

الاتجاه العام للإعلام الغربي نحو قضايا التيار الإسلامي ليس في صالح الأخير - فقد أخذت التغطيات الإعلامية في الغرب تميل نحو محاربة التوجه الإسلامي والبحث عن نقاط ضعف في حركاته، مع تضخيمها والترويج "لأسطورة المواجهة" بين التيار الإسلامي المحافظ والتيار التقدمي الحاكم. بالإضافة إلى تعميم الصورة السلبية لأحاد العرب وعناصر الحركات الإسلامية على جميع المسلمين، بالنظر إليهم على أنهم "إرهابيون" يمارسون العنف، والعمل على تكريس الوضع المزرى واستغلاله لخلق أجواء متوترة، بإطلاق أسطورة جديدة تحت مسمى (*Islamophobia*) أى (الخوف من الإسلام) (٢٣)، وتقديم صوراً قاتمة مجانية للصواب في غالبها، لقولية صور نمطية سيئة عن الإسلام عامة، والداعين إلى العودة لتحكيمه في الحياة، الذين وصفهم بأنهم مترمطون، أصوليون، إرهابيون، متشدون، متطرفون، وهابيون .. إلخ خاصة .

ويمكن التدليل على مخاطر الإعلام الغربي فيما يتعلق بالحركات الإسلامية من خلال الآتى :

أ. يتسم الإعلام الغربي عموماً والأمريكى خصوصاً بالتفوق والسيطرة؛ حيث تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية الوكالات والشبكات العالمية المؤثرة والأكثر نفوذاً وفاعلية (٢٤)، بالإضافة إلى أن أكثر العوامل تأثيراً في صناعة الإعلام المعاصر نو منشأ أمريكى (٢٥).

ب. النظم الإعلامية الوطنية في البلاد العربية التي قد تتفهم الأوضاع والسياق الاجتماعي لقضايا الحركات الإسلامية، لم تبلغ حد الكفاية والاستقلالية بحيث تعتمد كلية على نفسها، مما أوقعها في فخ التبعية للآخرين .

جـ. أثبتت الدراسات والبحوث الإعلامية أن نسبة تفضيل الفضائيات الأجنبية على الفضائيات العربية المحلية في ارتفاع وصعود، لدى الجمهور العربي، في ظل زحف تأثيرات العولمة، مما يوسع دائرة نفوذها ومكاسبها. (٢٦) يضاف إلى ذلك أن غالبية المضامين المقدمة من وسائل الإعلام الغربية وتكنولوجياتها الاتصالية- يتعارض مع المبادئ الأخلاقية والقيمية والثقافية التي يدعو التيار الإسلامي إلى تكريسها، فهناك على " شبكة الإنترنت العالمية" أكثر من ٣٥ ألف موقع إباحي يحتوى على صور خليعة على نحو فاضح.

هذه العوامل مجتمعة تمثل مخاطر جسيمة تضعف من فاعلية طروحات التيار الإسلامي، وتشوه خطابه السياسي نتيجة لهذه الإعلام المضادة له، كما أكد ذلك زعيم حركة مجتمع المسلمين في الجزائر، حين قال إن الإعلام الغربي قد شوه صورة عناصر الحركات الإسلامية أمام العالم، بسبب أسطورة " الإرهاب " المختلفة التي يتم تغذيتها عبر حملات العنف (٢٧).

٩- تحديات " الذات "

التكوين الذاتي لشخصية الحركات الإسلامية ينطوى على سمات سلبية، تعد في حد ذاتها معوقات تقف دون تفاعلها مع الواقع، ومن بينها :

أ. عدم قبول " الآخر " المختلف أو الاعتراف به بوصفه كياناً له احترامه، أدى إلى إيجاد حالة من الجفاء في التعامل مع هذا " الآخر"، نظراً لتجاهل الأول للثاني وعدم إتاحة الفرصة له واللجوء إلى إسكاته بأى وسيلة. هذه إشكالية كبيرة تواجه التيار الحركي في عصر تتعايش فيه الآراء المختلفة جنباً إلى

جنب، ولا ملاذ من قبول التعددية، حتى على مستوى الأنظمة الحاكمة ولو بشكل صوري.

ب. فقدان القدوة وغياب النموذج الصحيح للدولة الإسلامية المعاصرة، إشكالية أخرى تقلل من فرص رواج فكر التيار الإسلامي في الأوساط الثقافية. ولعل ما انتهت إليه تجربة " الثورة الإيرانية " في " بعض " ممارساتها، وما تشهده الساحة الأفغانية من صراعات بشعة بين فصائل " الجهاد " - أكثر تشويها لصورة الدولة الإسلامية المتخيلة، التي يدعو إليها الحركيون. هذا بالإضافة إلى عدم انعكاس ملامح الثقافة الإسلامية وتعاليمها على السلوك والحياة العامة لأفراد الحركات الإسلامية، حيث لم يزددهم انتماءهم تهذيباً في المعاملة، ونظافة في المحيط والجو العام، وصدقاً في التجارة واجتهاداً، وإتقاناً في العمل، غير رفع شعارات لا اختلاف عليها أصلاً بين الجميع .

ج. الارتجالية وعدم الاعتماد على دراسات موضوعية نتيجة ضعف التخطيط سمة سلبية أخرى، وقد ترتبت عليها سلبية تكبدت الحركات خسائرها؛ لأنها اندفعت وتهورت بالإقدام على أمور جعلتها تصطدم " بالآخر "، منطلقة من عاطفة جياشة، دون تدبر العواقب والتفكير العميق فيما إذا كان الصراع في صالحها أم لا ^(٢٩)، وهذا نابع من كون عناصرها رجال حركة أكثر من كونهم رجال بحث علمي .

د. الخلافات والاجتهادات المتباينة خلقت تنافساً شديداً بين فصائل الحركات الإسلامية ونقلتها من التنافس إلى التصارع العلني أحياناً، فهناك خلاف حول عدة قضايا منها: تحديد الثوابت والمتغيرات وضوابط المصالح المرسلّة للناس، والفرق بين الاجتهاد ومواءمة العصر بأهداف الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى اجتهادات متناقضة في مجال العمل السياسي؛ فبعض الحركات يقبل العمل السياسي لممارسة العمل الدعوى من خلاله، و يتبنى الآخر نهج المعارضة

السياسية بشكل سلمى، فى الوقت الذى يعد فيه فريق ثالث الخوض فى قضايا سياسة معاصرة رجسا وبدعة فى الدين (٣٥).

هـ. تبنى بعض الفصائل الحركية نهج التغيير بالعنف باستخدام القوة، وتجاوز ذلك إلى ترويع المدنيين وإرباك المواطنين وقتل الأبرياء وتخريب المنشآت والمرافق العامة، مما تسبب فى حالة قطيعة وتعبئة للرأى العام الرسمى والشعبى ضد التيار الإسلامى عامة دون تفريق بين الممارس للعنف وغيره، فأغلقت المنافذ أمامه. ولا تخرج سلسلة عمليات العنف -التي شهدتها مصر والجزائر والسعودية وباكستان واليمن وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وتنزانيا ونيروبي وروسيا، عن هذا الإطار.

هذه السمات السلبية فى تكوين شخصية التيار الحركى تعد خلافاً جوهرياً، لا تقل مخاطره عن التحديات الخارجية التى تفرضها تداعيات العولمة، لأنها تضعف من مواقفه وفاعليته فى كثير من القضايا، وتتعرض للطبع على الواقع العملى فى الممارسة السياسية، إذ لا يمكن طرح برنامج سياسى ناجح فى ظل تضارب الآليات والاختلاف الكبير فى الاستراتيجيات، وهو ما قد يقضى على الحركات الإسلامية نفسها !!!.

ثالثاً : الفرص المتاحة للحركات الإسلامية فى ظل العولمة .

أفرز الوجه الآخر للعولمة عدداً من التداعيات والنواحي الإيجابية يمكن استثمارها لو تفاعلت معها الحركة الإسلامية بشكل إيجابى وحسنت مواقفها تجاهها فكرياً وعملياً، ويمكن رصد بعض تلك الإيجابيات فى الآتى :

١. انتصار قضايا حقوق الإنسان والتعددية

أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان من أولويات المجتمع الدولى وأحد المعايير الهامة فى تحديد العلاقات والمعاملات الدولية، بالإضافة إلى كونه أحد مؤشرات التطور السياسى فى الوقت الراهن، وقد اكتسب هذا المفهوم عالمية جديدة ذات تأثير

أكبر في ظل العولمة،^(٣١) وأفسح المجال أمام التعددية السياسية والفكرية والتعبير الحر في إطار " السوق الحرة للأفكار ". فهذا الانتصار الكاسح للتعددية فرصة سانحة أمام الحركات الإسلامية تكفل البقاء والاستمرار والصمود، لتتطلق بخطابها السياسى والفكرى وتحمى رجالها ورموزها إلى حد كبير مما قد يتعرضون له من ضغوط وتهديد وغيرها، وتستفيد من خدمات المنظمات والهيئات الدولية تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان، كفرص اللجوء السياسى المقدمة لزعمائها أمثال الشيخ عمر عبد الرحمن الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية في مصر المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، والمعارض السعودي المسعري مؤسس جمعية حقوق الإنسان الإسلامية والمعارض اليمنى حمزة المصري المقيم في بريطانيا، وخالد الفوز المتحدث الرسمي باسم جمعية النصيحة والإصلاح في بريطانيا^(٣٢).

٢. التفاعل داخل المؤسسات الديمقراطية

الحياة الديمقراطية والمشاركة الفاعلة داخل مؤسساتها فرصة .. تستفيد منها الحركات الإسلامية، كالحرص على الوجود الإيجابي في مجالس النقابات المختلفة (الأطباء / المهندسين / الصيادلة / التجاريين / جماعات المصالح ذات التأثير الاقتصادي / الغرف التجارية / الغرف الصناعية / جماعات رجال الأعمال)، مع الحرص على توجيه النشاط النقابي نحو مجال الخدمات لاستقطاب الأجيال الجديدة التي تتطلع إلى تحسين وضعها من خلال عملية الحراك الاجتماعى،^(٣٣) بالإضافة إلى توسيع قاعدتها الشعبية لمناصرة قضاياها^(٣٤).

٣. الاتجاه نحو الانفتاح والخصخصة

من تداعيات اتجاه الحكومات العربية نحو الانفتاح وخصخصة الشركات والمرافق العامة في الدول سعيًا للإصلاح الاقتصادى - تسريح عدد كبير من العمال، فأكثر من ٢٥ ألف عامل مهددون بفقد أعمالهم في مصر، وسيكون لهذا الفصل تداعيات سلبية داخل الدولة؛ حيث تزداد بذلك قاعدة العاطلين عن العمل مما يخشى

معه أن تتزايد قاعدة تنظيمات العنف، نتيجة للحرمان والاحتقان الاجتماعى، بسبب الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، " فكلما تزايد الحرمان الاجتماعى والإحباط السياسى تزايد التشدد الدينى " (٣٤).

٤. خصخصة وسائل الإعلام

بتحرر وسائل الإعلام وتوجهها نحو " إعلام السوق " فإنها تحللت من احتكار السلطات، ومن المتوقع أن يشجع ذلك الحركات الإسلامية ويفتح الباب أمامها لإسماع العالم و " الآخر " صوتها، وشرح قضاياها، واستغلالها فى نشر الخطاب السياسى. وهناك احتمال كبير أن تجد إقبالا كبيرا فى الأوساط الإعلامية بدعوى تقديم " الرأى الآخر " الذى طالما حجب وحرّم منه الجمهور العربى، ولعل المقابلة التلفزيونية لقناة الجزيرة القطرية مع " أسامة بن لادن " المعارض السعودى شاهد على ذلك .

٥. تنامى النفوذ الغربى

النفوذ المطرد للدولة الأجنبية عامل أساسى فى تزايد النشاط الحركى المنلهض لكل نفوذ أجنبى، ويترتب على ذلك تنامى ظاهرة " الاغتراب الوطنى " لعناصر الحركة التى ترى هذا النفوذ امتدادا للاستعمار فى شكل جديد، وليس أدل على ذلك الاغتراب مما شهدته بلاد عربية متعددة على أيدى أبنائها من ردود أفعال صريحة تستنكر الحكم فى قضية (الإسلاميين الخمسة) المتهمين بالضلوع فى سلسلة من الانفجارات فى اليمن، وعمليات تفجير استهدفتا الأمريكيين فى المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ بأيدى أبنائها بدعوى تزايد النفوذ الأمريكى فى المنطقة، وأسهم هذا فى بروز ما يسمى بـ (العمليات الدولية الإسلامية) ضد الولايات المتحدة الأمريكية (٣٦) .

٦. تطور تقنيات الاتصال

إن معطيات تقنيات الاتصال وتطوير وسائله - كالاتصال المباشر بقواعد المعلومات (مثل الإنترنت و التليفون الجوال والبريد الإلكترونى وعقد المؤتمرات عن

بعد) - تقدم فرصة للحركات الإسلامية يمكن استغلالها في التخطيط والتنظيم لنشاطاتها، وتوظيفها في نشر الخوف والذعر والرعب من أهداف عمليات العنف، وفي إشاعة مناخ التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي (٣٧).

٧. تعثر عملية التسوية السلمية

وقفت الحركات الإسلامية من عملية التسوية السلمية مع إسرائيل موقف معارضة، وانتقدت اتفاقيات كامب ديفيد، وانطلقت في ذلك من منطلقات وتصورات عقائدية دينية حول اليهود، وعدت جوهر الصراع مع اليهود ليس على أرض وحدود فحسب، بل صراع وجود وحضارة ومستقبل، (٣٨) ورأت أن الحل الوحيد لتحرير الأراضي المحتلة هو " الجهاد " (٣٩).

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول إنه كلما تعثرت عمليات التسوية السلمية زاد ذلك من فرصة الحركات الإسلامية في تصعيد حملاتها ضدها، وأكسب تصوراتها وآراءها مصداقية وواقعية أكثر لدى الجماهير، ويتمثل ذلك في طروحات حركة " حماس " الإسلامية الفلسطينية، وجماعة " حزب الله " اللبنانية. وما قرار السلطات الأردنية بإغلاق مكاتب " حماس " واعتقال رموزها وزعمائها مؤخراً، إلا لما يخشى منها من تصعيد لحملاتها، خاصة إزاء مفاوضات " الحل النهائي " التي يأتي موضوع " القدس " في مقدمة جدول أعمالها (٤٠). هذه الإقرارات تتيح للحركات الإسلامية ترويج نظرياتها وتهيئ لها فرصة لإقناع الجماهير بخطابها السياسي .

رابعاً : مستقبل التيار الإسلامي الحركي في عصر العولمة

على ضوء قراءتنا لأدبيات الفكر الحركي وتحليلاتنا لخريطة عمله ونشاطاته وتداعيات العولمة ونفوذ " الكوكبية " - بات واضحاً أنه ليس بمقدور هذا التيار أن ينأى بنفسه عن تأثيرات العولمة، وإن فعل ذلك فلا يعود عليه إلا بزيادة التهميش، لذا فإن مستقبله في خضم هذه التطورات العالمية الخطيرة مرتهن بالآتي :

- ١- المبادرة إلى حسم موقفه فكرياً وعملياً بشأن خيارات المستقبل، مستنداً على رؤية موضوعية نقدية، بعيداً عن نظرة أحادية وأفكار مسبقة .
- ٢- العمل الجاد للبحث عن سبل الارتقاء بآليات التأقلم الإيجابي مع مخاطر العولمة، والإسراع بخطى وثقة للوصول إلى جوانبها الإيجابية.
- ٣- العمل على تقليص التداعيات المترتبة على الانكشاف الخارجي، نتيجة ضعف المناعة.
- ٤- وجود قناعة ثابتة واستعداد للتضحية والتنازل عن مصالح وقتية لأخرى مصيرية وعن مكاسب ظنية لأخرى متحققة .
- ٥- الاتسام بالواقعية والابتعاد عن الفروض والأحلام المثالية، ويتطلب ذلك إعادة النظر في المتطلبات النموذجية، بتعديلها وبرمجتها على خطط مرحلية تدريجية.
- ٦- إعادة التأهيل " للذات " على ضوء متطلبات العصر (سوق العمل)، وذلك يتطلب:
 - أ . إعداد كوادر بشرية مؤهلة على كافة المستويات .
 - ب . نشطاء سياسيين يجيدون اللعبة السياسية .
 - ج . صناعة الزعامة المقتدرة (القيادة الكارزمية) .
- ٧ - المرونة ومراعاة الخصوصيات الزمانية والمكانية، ووضع ظروف كل مجتمع في الحسبان، فما يصلح للسودان قد لا يناسب الجزائر .
- ٨ - إعادة النظر في موقف " الذات " من الآخر من خلال :
 - أ. تجديد لغة المخاطبة وفتح باب الحوار " المنضبط " .
 - ب. تقدير إيجابيات " الآخر " مقابل الاعتراف بقصور " الذات " .

ج. التوجه نحو العمل الجماعي؛ مبادرة وإسهاماً وتشجيعاً، على شكل (التحالف / التكتل / التعاون).

٩- الاقتناع بضرورة تقديم مشروعات حضارية مادية وتبنيها، دون الاقتصار على مشروعات روحية فحسب .

١٠ - العمل على احتواء المؤسسات الدينية الرسمية لتعديل مواقفها، مما يسهم في تقليص فرص الصدام .

١١- العمل على توسيع المشاركة الفاعلة داخل المؤسسات والمنابر الديمقراطية، والحرص على تحديد خطاب الجيل الوسط، واستيعاب الكوادر الغاضبة، وبذل أقصى جهود لتجنب كل أنواع العنف (مواجهات .. صدامات..)

١٢- إجراء مراجعة نقدية شاملة لمسيرة العمل الحركي تقوم على الاعتدال والالتزان والموضوعية - لكشف مواطن الخلل والضعف في الفكر والممارسة. ولعل من الموضوعات المطروحة للمراجعة الدقيقة :

أ. الخطاب السياسي شكلاً ومضموناً .

ب. الثوابت والمتغيرات في قاموس العمل الحركي .

ج. مقاصد العمل الحركي وغاياته من العمل السياسي .

د. التيار الحركي ووهم الصدام مع أنظمة الحكم، على ضوء موازنات شرعية (المصالح / المفاصد).

هـ. المقاصد الشرعية من مشروعية " الجهاد "، وواقع الأقليات المسلمة .

و. الصواب والخطأ ونظرية " احتكار الحق والصواب " في فقه التيار الحركي .

وهناك عشرات من الموضوعات التي يمكن أن تطرح وتدرج في أجندة عملية " النقد الواعي " . وهذه مجرد خطوط عريضة تحتاج إلى دراسات ومناقشات مستفيضة لبلورتها.

الموامش

١. عبد العاطى محمد أحمد، "نحو تعريف الحركة الإسلامية"، فى : الحركات الإسلامية فى آسيا، ط ١ ، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨، ص ٦.
 ٢. هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة، ط ١ ، القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٩٥.
 ٣. عبد الله أبو عزة، "نحو حركة إسلامية علنية فى : الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية ، ط ١ ، القاهرة، مذبولى، ١٩٨٩، ص ١٨١ – ١٨٢.
 ٤. ريتشاد ليبيا فيرى، "تولات الرعب : الولايات المتحدة الأمريكية والجماعات المتطرفة"، عرض وتقديم : سعيد اللاوندى فى جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٩٩ ، ص ٧. وانظر : فرانسوا بورجا، الإسلام السياسى، صوت الجنوب : قراءة جديدة للحركات الإسلامية فى شمال أفريقيا، ترجمة : د. لورين زكرى، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٢.
- و انظر : -

Nacos, L. Brigitte, Terrorism & the Media (New York : Colombia University Press, 1994)
pp. 151 – 152 .

٥. ريتشاد ليبيا فيرى، مرجع سابق، ص ٧.
6. Thacrah, John Richard : Encyclopedia of Terrorisim and Political Violence (New York & London, 1987) p. 125
7. Ibid p. 125.
٨. حيدر إبراهيم على، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط ١، بيروت، دار العالم الثالث، ١٩٩٦، ص ٢١.
٩. المرجع السابق، ص ١٣.

١٠. المرجع السابق، ص ١٣.
١١. سورة الأنعام، الآية ١١٥.
١٢. سورة يوسف، الآية ٢١.
١٣. حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص ١٤.
١٤. محمد الرميحي، "الديمقراطية في مواجهة تجربة جديدة"، مجلة العربى الكويتية، الكويت، وزارة الإعلام الكويتية، يوليو ١٩٩٩م العدد ٤٨٨، ص ٢٣.
١٥. ليلي تكلا، "فرصة العرب في المطالبة بحقوق لكل إنسان"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي لحقوق الإنسان والتنمية، القاهرة، ١٧ - ٩ يونية ١٩٩٩م، ص ٢.
١٦. محمد نور الدين، "الحركة الإسلامية في تركيا"، في: الحركات الإسلامية في آسيا، مرجع سابق، ص ٢٠٦.
١٧. طه عبد العظيم، "العولمة : هل يملك العرب رؤية استراتيجية؟"، مجلة العربى، الكويت، وزارة الإعلام الكويتية، أبريل ١٩٩٩، العدد ٤٨٥، ص ٣٧.
١٨. أيمن منصور نداء، الاختراق الثقافى عن طريق البث الوافد : "دراسة مسحية لأدبيات الاختراق"، فى أعمال ندوة الاختراق الإعلامى للوطن العربى، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٦م، ص ١٤.
١٩. فؤادة البكرى، "الثقافة العربية بين الإعلام والعولمة"، بحث مقدم إلى مؤتمر الوطن العربى وتحديات العولمة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، أبريل ١٩٩٩م، ص ٢.
٢٠. عبد الباسط دربور، "العنف السياسى فى الجزائر وأزمة التحول الديمقراطى"، فى: مجلة السياسة الدولية المصرية، القاهرة، عدد ١٢٦ أكتوبر ١٩٩٦م، ص ٢٤٧.
٢١. فهمى هويدى : "الأقليات الدينية"، فى : الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربى، ط ١، عمان، منتدى الفكر العربى، ١٩٨٨م، ص ٢١٠.
٢٢. ريتشارد ليبيا فيرى، مرجع سابق، ص ٧.

٢٣. مرعى مذكور، "الاتجاهات الحديثة فى بحوث الصورة الذهنية للعالم الإسلامى عند الغربيين"، ورقة مقدمة إلى ندوة الإعلام الدولى وقضايا العالم الإسلامى، القاهرة، رابطة الجامعات الإسلامية، نوفمبر ٢٨ - ٢٩ - ١٩٩٨، ص ١٦.
٢٤. ليلا حسين محمد السيد، "عولمة وسائل الأخبار وانعكاساتها على تدفق الأخبار فى الولايات المتحدة الأمريكية ومصر"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الإعلام العربى وتحديات العولمة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩، ص ١٤.
٢٥. حمدى حسن، "التحديات الإعلامية لأنظمة الإعلام الوطنية فى العالم الإسلامى"، ورقة مقدمة إلى ندوة الإعلام الدولى وقضايا العالم الإسلامى، القاهرة، رابطة الجامعات الإسلامية، نوفمبر ٢٨-٢٩ - ١٩٩٨، ص ٢.
٢٦. سوزان القلبنى، "استخدامات الجمهور العربى للقنوات الفضائية فى عصر العولمة : دراسة مقارنة بين القنوات العربية والأجنبية"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الإعلام العربى وتحديات العولمة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩، ص ١٠ و ٣٠.
- أيضاً : حمدى حسن، "التحديات الإعلامية لأنظمة الإعلام الوطنية فى العالم الإسلامى، مرجع سابق، ص ٢٥.
٢٧. مرعى مذكور، مرجع سابق، ص ١٧.
٢٨. حيدر إبراهيم على، مرجع سابق، ص ١٤ - ١٥.
٢٩. إسماعيل صبرى عبد الله، الحركات الإسلامية المعاصرة فى الوطن العربى، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧ م، ص ٨٣.
٣٠. محمد الرميحى، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٤.
٣١. عزام المحجوب، "علاقة التنمية بحقوق الإنسان"، ورقة مقدمة إلى ندوة حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٧ - ٩ يونيو - ١٩٩٩، ص ٧.

٣٢. ريتشارد لييا فيري، مرجع سابق، ص ٧. وانظر : رفعت السعيد، ضد التأسلم، كتاب الأهالي، ط١، القاهرة، دار الأهالي، ١٩٩٦م ، ص ٢٢٣ - ٢٢٦.

٣٣. هالة مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٣٢. وانظر : "التيار الإسلامى داخل جماعات المصالح" فى : الإسلام السياسى، الكتاب الثامن، قضايا فكرية، ١٩٨٩، ص ٩٧.

٣٤. محمد أحمد خلف الله، "الصحوة الإسلامية فى مصر" فى: الحركات الإسلامية المعاصرة فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٨١ .

35. Thcrah, John Richard, o.p cit pp. 258-259

٣٦. ريتشارد لييا فيري، مرجع سابق، ص ٧.

٣٧. نبيل عبد الفتاح، الوجه والقناع : الحركات الإسلامية؛ العنف والقناع، ط١، القاهرة ، دار شات للدراسات والنشر، ١٩٩٥ ، ص ٦٣٠.

٣٨. المرجع السابق، ص ١١٤.

٣٩. خالد صلاح الدين، "الاتجاه الإسلامى : الموقف العام من القضية الفلسطينية (١٩٤٨- ١٩٨٦) نقد وعرض"، فى : الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية ط١، القاهرة ، دار ومكتبة مدبولى ١٩٨٩.

وانظر :

أ — مادية فيمتوه، الإسلام السياسى والولايات المتحدة الأمريكية، عرض وتقديم : زياد الحكيم، هيئة الإذاعة البريطانية، لندن، ١٩٩٩ . والكاتبة ايطالية الأصل.

ب — محمد نزال، الحركات الإسلامية فى مواجهة التسوية، ط١، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٥.

٤٠. جريدة الوطن القطرية، السبت ٢ أكتوبر ١٩٩٩ .

الأبعاد الثقافية للعولمة

السعد عمر سعيد عبيد المنهالي*

مقدمة

تشغل العولمة بكل أبعادها فكر الكثير من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد بل والرأى العام فى مختلف دول العالم. وذلك لأن انهيار الاتحاد السوفيتى ١٩٨٩، وانحسار المد الشيوعى فى الدولة الأولى الممثلة له فى العالم، قدم النموذج الغربى بكل معايير وقيمه سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية بوصفه النموذج الأفضل فى العالم، وهذا ما حاول البعض تأكيده بحسبان المرحلة الراهنة تمثل نهاية التاريخ، وأن الليبرالية الرأسمالية ستكون القيمة الإنسانية الأعلى على الإطلاق .

ومهما كان الأمر فإن العولمة اليوم أصبحت أمراً ملموساً على أرض الواقع، غير أن ما يمكن أن نطلق عليه الثقافة العالمية هو الأمر الذى ما زالت آثاره محل جدل ونقاش واسع بين مختلف القوى، سواء الوطنية أو العالمية .

لقد أصبح للبعد الثقافى دور مهم فى العالم خلال الفترة الراهنة، لا سيما بعد تأكيد التطورات العالمية أن الاختلافات الثقافية هى الصخرة المحلية التى تتحطم عليها المؤثرات الخارجية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ومن ثم فإن السيطرة الثقافية أصبحت من وجهة نظر الكثير من القوى الدولية هى المفتاح الذى يضمن التأثير السياسى والاقتصادى.

بعد انهيار سور برلين وسقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار الشيوعية، برزت فى العالم رؤى مختلفة تنظر إلى العامل الثقافى من عدة زوايا، محللة إياه من خلال عدد من المنطلقات، إلا أن منطلقاً واحداً فحسب هو الذى ثبت على أرض الواقع، وما يجرى الآن على الساحة الدولية ما هو إلا تأكيد عليه. فما يجرى فى العالم اليوم يعتقد أنه محاولة جادة وكاسحة لتكون للعالم كله ثقافة واحدة تتبع من داخل الولايات المتحدة

* باحثة إماراتية .

الأمريكية، بوصف ذلك طريقة للتأثير على العالم، بعد أن فشلت القوى السياسية والاقتصادية في إحداث هذا التأثير. ونحاول من خلال هذا البحث التأكد من صدق الفرضية السابقة، وذلك من خلال دراسة مضمون هذه الثقافة وأسباب انتشارها، وأثرها على عدد من الدول، تحليل أسباب استجابة الدول لها .

أولاً : اختلاف الرؤى الثقافية في العالم

شهد العالم بعد انحسار الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الرأسمالية الكثير من الرؤى الفكرية، فلم يتردد الكثير من المفكرين في تقديم رؤاهم لما سيكون عليه العالم في المرحلة المقبلة بعد هذه التغيرات على الساحة الدولية.

وبناء على هذا يمكن تصنيف الرؤى التي قدمها المفكرون لما سيكون عليه أثر البعد الثقافي على السياسات العالمية في الفترة الراهنة، إلى ثلاثة تيارات :

١. صدام الحضارات

يبني أنصار هذه الرؤية فرضيتهم على أساس أن النزاعات التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الأولى نزاعات بين الأيديولوجيات؛ أولها النزاع بين الشيوعية والفاشية / النازية و الديمقراطية الليبرالية، ثم بين الشيوعية والديمقراطية الليبرالية، وخلال الحرب الباردة أصبح النزاع بين القوتين العظميين اللتين مثلتا الأيديولوجية الشيوعية في الاتحاد السوفيتي (سابقا) والأيديولوجية الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال فترة الحرب الباردة انقسم العالم إلى ثلاثة عوالم حسب نظمها السياسية والاقتصادية، غير أنه - وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار المد الشيوعي - سوف ينتهي الصراع الأيديولوجي وتختلف التمايزات الأيديولوجية بين هذه القوى ليحل محلها التمايز الحضاري.

ويرى صامويل هانتنغتون صاحب فكرة صدام الحضارات أن الانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، وستكون النزاعات الدولية بين الأمم والمجموعات التي لها حضارات مختلفة، وستكون الخطوط الفاصلة بين الحضارات هي خطوط

المعارك في المستقبل^(١). ويرى أنصار هذه الرؤية أن العالم تنقسمه سبع أو ثماني حضارات، منها الغربية والكونفوشية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية والأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية وربما الإفريقية، وستكون خطوط التقسيم الثقافية بينها هي خطوط الصراع^(٢).

وعلى صعيد آخر، فإن الخلافات السياسية ستؤدي إلى تكريس الصراعات الثقافية التي صنفها أحد أساتذة العلاقات الدولية إلى ثلاث فئات عريضة: الحروب الدينية، والصراعات العرقية، والصراعات بين أبناء العمومة الثقافية. أما الصراعات الدينية فتتدخل بين أصحاب الديانات المختلفة من مسيحية وإسلامية وهندوسية وبروتستانتية وكاثوليكية، في حين تتدخل الصراعات العرقية بين أصحاب العروق المختلفة، مثل الصراعات بين الأرمن والأتراك، والأرمن واليونانيين، والروس والشيشان، والصرب والبوسنيين، والسود والبيض، والفرس والعرب. أما الصراعات شبه الثقافية فهي أيديولوجية أساسا، وأفضل أمثلتها الحرب الباردة^(٣).

وترجع الصراعات بين الحضارات في العالم إلى عدد من الأسباب أبرزها تزايد التفاعلات بين شعوب العالم المختلفة، ووعي الحضارات بنفسها نتيجة الاحتكاك مع الآخر، وإدراكها أوجه الاختلاف والتشابه مع الحضارات الأخرى، وهو ما عزز الاختلافات والعداوات التي تضرب بجنورها في أعماق التاريخ^(٤).

العولمة الثقافية

على الجهة الأخرى برز تيار يرى أن العالم - بما يجري فيه من تفاعلات عملت على إزالة الحدود والفواصل بين الشعوب المختلفة - ستسوده ثقافة عالمية واحدة، وستعمل هذه الثقافة بما تمتلك من سمات على صهر شعوب العالم في ثقافة واحدة، وهو الأمر الذي سيكون له مردوده الإيجابي على السلام والأمن في العالم، لكن يوجد داخل هذا التيار نفسه رافدان يختلفان في تعريف مضمون هذه الثقافة العالمية.

يرى أحد الرافدين أن مضمون الثقافة العالمية هذه سيكون نتاج صهر ثقافات العالم المختلفة في بوتقة ثقافية واحدة، ومنطقه في ذلك أنه نتيجة " للأبعاد التعاونية في الطبيعة الإنسانية وفي العلاقات بين الدول؛ فإن نموذج الاعتماد المتبادل، الذي يستند إلى قوى التعليم والتفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي، سيعزز إمكانات السلام الدولي والحريات الإنسانية، ويمثل في الوقت ذاته مجتمعا من الدول التي تتفاعل فيما بينها على مستوى عال ". (٥)

ويستطرد أنصار هذا الرأي قائلين إن هناك الكثير من المجهودات التي تبذل لإيجاد تجانس وتكامل بين الثقافات العامة، وصولاً إلى ما يسمى بالعالم المفتوح، ولهذا ظهرت محاولات مختلفة لصياغة تقاليد دولية في الألعاب الأولمبية ونهائيات كأس العالم.

ونتيجة لهذا التفاعل ستعمل الثقافات في شكل هرمي، وستجمع كل مزايا الحضارة والفكر الإنساني على الإطلاق. ويعني هذا الاعتراف المتبادل بين سائر الثقافات وإقامة الحوار والتفاهم بين أصحابها. ويرى أصحاب هذا الرافد أن هذا هو الخيار الإنساني المتاح والمفتوح أمام مستقبل البشرية. (٦)

أما أنصار الرافد الآخر فإنهم لا يرون أي دور يذكر للثقافات المختلفة في إطار الثقافة العالمية التي ستسود العالم، ومن ثم فهم يطرحون نمودجا منفردا على العالم وهو النمودج الغربي بكل قيمه وأفكاره، خاصة أن دوافع أنصار هذا الرافد تحكمهم العوامل الاقتصادية إلى أبعد الحدود، ومذهبهم يعتمد في الأساس على حرية السوق وتحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال في الانتقال بين الحدود، فالعولمة الاقتصادية تشترط الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتركز على الفردية. وهذه القيم كانت ولا زالت القاعدة الذهبية التي وجهت سلوك البشر في المجتمعات الغربية، ولنشر هذه القيم يسعى أنصارها إلى صياغة ثقافة عالمية تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني (٧).

٢. التمايز والخصوصية الثقافية

لا يختلف أحد على أن الفترة الراهنة تشهد أكثر فترات التاريخ الإنساني على الإطلاق تنامياً في التفاعلات الإنسانية؛ فبفعل التقدم التكنولوجي، لاسيما في مجال الاتصال، أصبح الأفراد في مختلف بقاع الأرض يمكنهم مشاهدة ما يفعله الآخر وسماعه في أي منطقة أو دولة أو حتى قارة أخرى. وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن لهذا العامل دوراً كبيراً في تجانس الثقافات المختلفة ودمجها مع بعضها البعض فإن ما يكتسح العالم اليوم من مد قومي يثبت عكس ذلك .

وعلى عكس ما يرى مروجو الثقافة العالمية الواحدة من الدور الإيجابي للعولمة في صهر الثقافات العالمية في بوتقة واحدة، وإذابة الفروق بين الحضارات والثقافات المختلفة، يرى هؤلاء أن هناك أثراً آخر للعولمة. فلقد أدت زيادة التفاعلات بين الشعوب المختلفة إلى زيادة وعي الناس بحضارتهم، وإدراكهم للفروق بينهم وبين غيرهم، مما زاد من تمسكهم بثقافتهم وهويتهم في مقابل الآخر الغريب خاصة الغربي. وفي دراسة لصامويل هانتنغتون تحت عنوان "الغرب متفرد وليس عالمياً" يؤكد أن "التحديث والنمو الاقتصادي لا يمكن أن يحققا التغريب الثقافي في المجتمعات غير الغربية، بل على العكس يؤديان إلى مزيد من التمسك بالثقافات الأصلية لتلك الشعوب"^(٨).

وبالفعل لقد تولد لدى بعض المجتمعات ما يمكن أن يصطلح عليه بالاستفزاز الحضاري لشخصية المستهدف بالعولمة، مما خلق لديه تشبهاً بثقافته وهويته وظهور شكل من المقاومة برز في الانكفاء الثقافي لدى الشخص المقاوم وعودته إلى منظومته المرجعية التقليدية^(٩). وبذلك حملت العولمة الثقافية في طياتها بذور فنائها .

ثانياً : العولمة الثقافية : مضمونها، وأدواتها

اختلف المفكرون حول المقصود بالعولمة الثقافية، ولذلك ظهر اتجاهان في تفسيرها؛ الأول يرى أن المقصود بها أن يسود العالم نموذج ثقافي واحد، وانفقوا على

أنه النموذج الغربي. بينما يرى الاتجاه الثانى أن الثقافة العالمية ستجمع كل مزايا الحضارة والفكر الإنسانى على الإطلاق، ومن ثم فهى ثقافة هرمية تتكون نتيجة تراكمات الحضارات المختلفة. ويمكن أن نرد الاختلاف بين هذين الاتجاهين إلى تعريف الثقافة .

١ - ماذا يقصد بالثقافة ؟

استند أصحاب الرافد الأول - الذين يرون أن الثقافة العالمية يقصد بها فرض نموذج ثقافى واحد على مختلف شعوب الأرض - على تعريف الثقافة بأنها " ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التى تحفظ لجماعة بشرية "، كما عرفوها بأنها " المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، وعن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه. " (١٠)، ونتيجة لهذا التعريف لن تكون هناك ثقافة واحدة تجمع بين كل هذه الاختلافات الجوهرية بين شعوب العالم، ومن ثم فإن ما سيسود العالم ثقافة واحدة وليس مزيجا من إيجابيات ثقافات العالم .

أما أنصار الرافد الثانى الذين يرون أن ما سيسود العالم هو ثقافة عالمية تصهر جميع الثقافات المختلفة فى شكل هرمى، فهم يعتمدون على تعريف الثقافة فى قاموس ويبستر بأنها " نموذج كلى لسلوك الإنسان ونتاجه المتجسد فى الكلمات والأفعال وما تصنعه يده، وتعتمد على قدرة الإنسان فى التعلم ونقل المعرفة للأجيال التالية (١١). وهذا التعريف للثقافة يجعل من الثقافة شيئا يمكن أن يسود العالم .

والواقع أن العولمة الثقافية تتوافق مع المعنى الثانى للثقافة، خاصة إذا عرفت العولمة بأنها " إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل الشيء أو تطبيقه عالميا " (١٢).

ومن ثم فالعولمة الثقافية ليست الانتقال من ظاهرة الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هى الثقافة العالمية أو الكونية كما يحلو للبعض أن يسميها، بل

هى اختراق يجرى باستخدام التقنية، يهدر سيادة الثقافة فى سائر المجتمعات التى تبلغها عملية العولمة^(١٣). ويرى أصحاب هذه الرؤية أن العولمة الثقافية إقصاء لثقافة الآخر، وتتلازم مع معنى الإكراه والعدوان، وهى فى مفهومهم سيطرة الثقافة الغربية أو الأمريكية خاصة - لاسيما أن داخل الحضارة الغربية ذاتها من يحارب الأمركة ويحتج عليها^(١٣).

٢ - فى مضمون العولمة الثقافية

إن القوى الاقتصادية التى تحكم السوق العالمية اليوم تدعم العولمة بكل أشكالها سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، فلا توجد أهمية تفوق أهمية انتقال السلع بحرية تامة وبدون معوقات، ولذا فإن الحاجة تزداد إلى توحيد قوانين النقل والمعايير الجمركية وتصنيف السلع، وتوضع اتفاقيات للنقل الجوى وغيرها من النشاطات التجارية التى تعد المحرك الرئيسى للعولمة. ولهذا فإن عالما تذوب فيه الحدود التى تفصل بين الأمم هو الغاية الأولى للقوى العالمية التى تتحكم فى السوق. إن من مصلحة القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، أن تزول الفواصل بين الدول وأن يتحدث العالم لغة واحدة، هى بالتأكيد اللغة الإنجليزية، وأن يدفع العالم باتجاه معايير مشتركة فى مجالات الاتصال والتفاعل، وهذه المعايير يجب أن تكون أمريكية، وأن يصبح العالم مترابطا من خلال الإذاعة والتلفزيون الموسيقى، طالما أن البرامج ستكون أمريكية^(١٤).

ولعل البعض يرى فى هذه التطلعات الأمريكية مبالغة كبيرة، لكن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على حركة المرور الكونية فى مجال المعلومات والأفكار تؤكد الهيمنة الأمريكية على الثقافة التى تصب فى مختلف بقاع الأرض، فالموسيقى الأمريكية والأفلام الأمريكية وبرامج التلفزيون الأمريكية أصبحت شديدة الهيمنة والرواج، وهى تؤثر بصورة فعلية على أنواق كل الأمم وحياتها وتطلعاتها^(١٥).

ويمكن القول إن الصادرات الثقافية الأمريكية تميزت بنفوذ عالمي واسع، بسبب بعض العناصر الإيجابية التي لم تتوفر لغيرها من الثقافات، مما سهل عليها أمر تسويق ثقافتها، ومن هذه العناصر :

أ. لقد قامت شركات الإعلام الأمريكية التي تهيمن على السوق العالمية بدور كبير في التسويق للثقافة الأمريكية، ولما كان للدعاية والتسويق دور أساسي في تشكيل أذواق الناس في الأزياء والطعام وفي كل أساليب الحياة الأخرى؛ أصبح العالم يتطلع إلى النمط الأمريكي بوصفه الأفضل .

ب. الرواج الذي لاقته الأفلام والموسيقى وغيرها من الصناعات الترفيهية الأمريكية في السوق الخارجية، والدور الذي قام به انتشار التلفزيون والبريد الفضائي في مختلف أنحاء العالم^(١٦).

ج. تختلف الثقافة الأمريكية عن مختلف الثقافات الأخرى في العالم، فإذا كانت كل ثقافة هي تعبير عن بيئتها ومن ثم لا تصلح إلا داخلها، فإن الثقافة الأمريكية هي نتاج مزيج عالمي من المؤثرات والمناهج والمجموعات العرقية والدينية من مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لهذا المزيج يستطيع أي شخص في العالم أن يخال نفسه أمريكيا ما دام من هم من نفس عرقه أو دينه هم من مكوني هذه الثقافة .

د. لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين هيمنة الجامعات الأمريكية بدون منازع، فمن خلال أكثر من ٢٠ ألف جامعة ومعهد في الولايات المتحدة استطاعت الثقافة الأمريكية أن تجد طريقها إلى الانتشار، بفضل الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين أقبلوا على الدراسة فيها من أبناء مختلف النخب في العالم، وحملوا إلى أوطانهم أساليب ثقافة وطرائق تفكير وسلوك تعلموها خلال سنواتهم الدراسية^(١٧).

هـ. لا يمكن تجاهل الدور الذي قام به العامل السياسى فى الترويج للثقافة الأمريكية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانحسار المد الشيوعى والاشتراكى، وظهور الديمقراطية الليبرالية بوصفها نموذجا منتصرا وصيغة مثلى للتنظيم السياسى،^(١٨) ومن ثم بوصفها صيغة مثلى للتنظيم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لاسيما من وجهة نظر المهزوم .

ومن جانبها، امتلكت الثقافة الأمريكية أدوات ترويجها، ومن أهمها:

أ. الاتصال والإعلام والدعاية :

إن أحدث منجزات الثورة الاتصالية فى العالم اليوم هى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؛ فقد عمل هذا الإنجاز على ربط أطراف العالم بعضها ببعض دون أى عوائق أو حواجز بين أصحاب الثقافات المختلفة. ومن خلال الكثير من التسهيلات التى أوجبتها الإنترنت - مثل البريد الإلكترونى - أمكن تغيير مستوى المعرفة الإنسانية ومجالها، وبما أن الإنترنت نتاج المجتمع الغربى، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فهى وبدون منافس الأداة الرئيسية للعولمة الأمريكية.^(١٩) فداخل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عدد من المشتركين فى الشبكة العالمية، ومن ثم يمكن تخيل شكل المعلومات وكماها الذى يمكن بثه إلى مستخدمى الإنترنت فى العالم.

وبالإضافة إلى الدور الذى تقوم به الإنترنت بوصفها أداة لنشر الثقافة الأمريكية، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الكثير من مشاريع الاتصال وخدمات المعلومات. وحاليا فى الولايات المتحدة الأمريكية تعرض خمس عشرة شركة أمريكية كبيرة فى مجال الاتصال - بما فى ذلك شركات عملاقة مثل موتورولا ولورال سبيس أند كومينيكيشنز وتيلديسك (وقد نشأت هذه الأخيرة بعد انصهار شركتى مايكروسوفت وجريج مكاو رائدة الهواتف المحمولة) - مشاريع تنافسية ستؤدى إلى

تطويق العالم بكوكبة من الأقمار الصناعية، مما يمكن أى فرد على الكرة الأرضية من الاتصال الفوري بأى شخص آخر دون الحاجة إلى بنية أساسية للاتصالات. (٢٠)

وتقوم الأقمار الصناعية كذلك بدور فى تمكين البث التلفزيونى من الوصول إلى طرفى الكرة الأرضية، مع ملاحظة ما يحمله التلفزيون من قيم وأفكار تبث عن طريق البرامج الغربية لاسيما الأمريكية. إن السينما الأمريكية - بما تملك من تقنية هائلة خاصة فى مدينة هوليوود بأفلامها ومسلسلاتها - قد قامت بدور مركزى يراه البعض أكبر من الدور الذى أداه الإنترنت، لاسيما أنها أرخص بالنسبة للمستهلك، فقد استطاعت السينما أن تصل إلى كل زاوية فى العالم، وتغلغلت من أحياء بيفرلى هيلز ونيويورك وهونج كونج الراقية إلى مدن الصفيح فى بومباى وكلكتا وغيرها من المدن المسحوقة بؤسا. وفى ظل هذا الوضع قامت هوليوود - التى تتربع على قمة السينما إنتاجا وتوزيعا وسيطرة على الأسواق والأنواق - بدور كبير؛ لكونها وسيلة تأثير على رأى العام وعلى إرادة الشراء والاستهلاك، إضافة إلى أثرها الأعمق والأبقى المتمثل فى التأثير على الذوق - والطباع والاعتقاد ورؤية النفس والآخر على مستويات مختلفة تتراوح بين شخص وآخر وثقافة وأخرى. (٢١) وإضافة إلى دور هوليوود قامت وكالات الإعلان الأمريكية والمحطات التلفزيونية - لاسيما "سى إن إن" التى يعدها الكثيرون بمن فيهم النخب مصدرا رئيسيا للأخبار العالمية وحتى المحلية منها - بدور فى اختراق العالم بكل ما فى هذه الكلمة من معنى .

ب. الأداة الاقتصادية :

على الرغم من المشاكل الاقتصادية التى واجهت اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات، فإنها استعادت فى أوائل التسعينيات قوتها الاقتصادية، بعد أن استردت حصتها المرتفعة فى أسواق السيارات والكمبيوتر، وأعادت تأكيد موقعها بوصفها أكبر دولة مصدرة فى العالم. ونتيجة لهذا أصبح الكثير من الدول الرأسمالية مرتبطا بالاقتصاد الأمريكى وتابعا له (٢٢). وشجع هذا الولايات المتحدة على الإنفاق بسخاء على برامج الأبحاث فى حقل التقنية الرفيعة والتطوير،

ووضع نفسها فى موقع يخلو لها الاستمرار فى السيطرة على الأسواق العالمية لبرامج الحاسب وشبكة الاتصالات العالمية .

وقد قام هذا الاقتصاد الأمريكى الرائد بدور بارز فى نشر الثقافة الأمريكية؛ فالوضع الاقتصادى الأمريكى خلق مستوى معيشيا مرتفعا للأمريكيين أصبح هدفا يتطلع إليه أغلب سكان العالم، ونتيجة لهذا التطلع سعى الكثيرون إلى تقليد الحياة الأمريكية بكل تفاصيلها المادية .

ج. السلع الاستهلاكية :

لاقت السلع الاستهلاكية ذات الطابع الأمريكى رواجاً ليس له مثيل بين منتجات أى ثقافة أخرى؛ إذ فرض الذوق الأمريكى نفسه على عالم الأزياء والموضة وكذلك الطعام، وانتشرت سلاسل مطاعم ماكدونالد والكنتاكى فرايد تشيكن على مستوى العالم، مختربة بذلك أقصى الحصون الثقافية لدول ظلت صامدة لفترات طويلة فى وجه هذه الثقافة^(٢٣).

د. المنظمات والمؤتمرات الدولية :

قامت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المؤسسات الدولية الكبرى بدور بارز فى التأثير على العالم بقيمها الحضارية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، لاسيما دورها فى منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية - وهى المؤسسة التى تقوم بدور حاسم فى مجال العولمة الاقتصادية بحكم سياستها المتمثلة فى حرية التجارة وآلياتها القانونية الملزمة للدول التى وقعت معاهدتها - إضافة إلى دورها فى المؤتمرات الاقتصادية، مثل مؤتمر دافوس الدولى، الذى أصبح من تقاليد حضور الشخصيات السياسية الأمريكية مثل الرئيس الأمريكى نفسه أو وزيرة خارجيته كما حدث فى المؤتمر الذى عقد فى قطر، وذلك نتيجة علاقته الوثيقة بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكى فى نيويورك^(٢٤). كذلك كانت هناك محاولات أمريكية دائمة للقيام بدور قيادى فى مختلف

أشكال التنظيمات التي تكون عضوا فيها، ومنها على سبيل المثال إملاء شروطها عند اختيار الأمين العام للأمم المتحدة، ورفضها إعادة ترشيح بطرس غالي لفترة ثانية، كذلك دورها القائد مؤخرا في حلف الأطلسي. وإضافة إلى ذلك هناك دورها الذي تقوم به من خلال المنظمات المشاركة فيها، فهي تقوم بصورة منفردة بفرض العقوبات الاقتصادية والتشريعات وإلزام دول العالم بتنفيذها وإن لم يكن للأخيرة مصلحة في ذلك. فمنذ عام ١٩٩٣ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية وتشريعات وتهديدات من جانب واحد ، على دول تمثل ما يقارب ٤٠% من سكان العالم^(٢٥).

كذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنظيم المؤتمرات الدولية التي تعمل من خلالها على نشر أفكارها ونموذجها وترويجها. ومن هذه المؤتمرات المؤتمر الدولي الذي استضافته في أبريل ١٩٩٩ تحت رعاية نائب الرئيس الأمريكي آل جور لمحاربة الفساد الحكومي في دول العالم، ودعت إليه ٧٠ دولة، بدعوى البحث عن الوسائل المثالية للتخلص من الفساد الحكومي واللجوء إلى المحاسبية والشفافية في الأداء الحكومي.

ثالثا : أنماط استجابة الدول للعولمة الثقافية .

تعددت أشكال استجابة دول العالم المختلفة للعولمة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، لكن العولمة الثقافية كانت أكثر أشكال العولمة حساسية، خاصة في ظل الجدل القائم بين العالمية والخصوصية الثقافية المهددة، فعولمة النظام الديمقراطي تجلت في الموجة الثالثة التي اكتسحت العالم مع تحول الكثير من النظم إلى الديمقراطية، أما العولمة الاقتصادية فتبرز فيما يشهده العالم اليوم من نجاح باهر للرأسمالية وقوى السوق وحرية التجارة .

وتثير العولمة الثقافية نقاشا حول الشكل الثقافي المناسب الذي يجب أن ندخل به القرن المقبل، وقد برزت داخل هذا الجدل ثلاثة نماذج مختلفة لمواقف دول العالم من العولمة الثقافية، هي التالية:

١. دول النموذج الأول

هي مجموعة الدول التي تقف موقف الرفض للعولمة الثقافية بوصفها غزوا حضاريا، والتي تنظر إلى ثقافتها المحلية بوصفها جوهرًا خالصًا يصلح لأن يكون قاعدة حضارية مكتفية بذاتها عن فكر الآخر. فلقد سادت بعض دول العالم نزعة محلية أخذت في التزايد مع زيادة الحديث عن ثقافة عالمية واحدة تنوب في بوتقتها كل الحضارات، وتعلو من شأن الحضارة الأكثر تناسبا مع الإنسانية ومع متطلبات العصر. ولذا فقد دخلت هذه الدول في صراع مع العولمة الأمريكية على وجه التحديد، وفي هذه المجموعة يمكن أن تتدرج الصين وإيران وكوريا الشمالية وغيرها من دول العالم .

٢. دول النموذج الثاني

على الرغم من التأثير الحضاري الغربي على الكثير من ثقافات الدول التي تنتمي للحضارة نفسها، فإن الثقافة الأمريكية - التي تعد امتدادا للحضارة الغربية - وجدت صدا وإعراضا من هذه الثقافات التي تنتمي لنسيج الثقافة الأمريكية الحضاري نفسه. فقد واجهت الثقافة الأمريكية مقاومة لبعض أطروحاتها، بل وعدّها البعض غزوا لثقافتهم العريقة التي تؤهلهم لدور قيادي حضاري على مستوى العالم. ولهذا فإن نظرهم للثقافة الأمريكية لم تكن رفضا كاملا ولا قبولا كاملا، ومن هذه الدول فرنسا وعدد من الدول الأوربية، كما يمكننا أن نصنف الهند داخل هذه المجموعة .

٣. دول النموذج الثالث

وهي مجموعة الدول التي انصهرت في الثقافة الأمريكية بكل قيمها المادية والمعنوية، دافعة ثقافتها المحلية في اتجاه الدمج المطلق مع الثقافة الأمريكية بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات. ويعد هنا نموذج الدولة الإسرائيلية أوضح مثال على هذه المجموعة التي يمكن وضع كوريا الجنوبية ضمنها كذلك .

وعلى الرغم من سهولة هذا التقسيم الذى عمدت إليه الدراسة، فإن هذا الأمر ممكن نظرياً، لكنه ليس كذلك على أرض الواقع، فالكثير من الدول يمكن أن يندرج تحت أكثر من نموذج فى آن واحد، خاصة إذا أولينا اهتمامنا لوجهة النظر الشعبية التى تم تجاهلها فى التقسيم السابق، فالموقف الشعبى، لا يقل أهمية عن الموقف الرسمى، لكن لا يمكن قياسه بالسهولة التى تقاس بها وجهة النظر الرسمية لأى دولة. ونتيجة لهذا التداخل فإنه يمكن إدراج بعض الدول (ومنها الدول العربية) تحت النماذج الثلاثة فى آن واحد. ويعود هذا إلى الوضع الضبابى الذى تعانيه الثقافة فى الدول العربية، بسبب عدم تمكن الدول العربية من تحديد النهج الذى تبتغيه فى مواجهة المستجدات العالمية لاسيما الثقافية منها، والنتيجة هى فقدان الهوية. ففي الوقت الذى تعلن فيه الدول العربية اعتزازها بمجدها الحضارى، أخذت تتخذ نهجا مخالفا تماما لادعاءاتها، سواء بإهمال هذا الإرث الحضارى أو بمحاولة انصهارها فى ثقافات تختلف عنها كل الاختلاف .

وبين هذا وذاك كانت هناك تجارب استخدمت أدوات العولمة الجديدة فى تثبيت ثقافتها والتمسك بموروثها الحضارى، ومحاربة كل من يحاول التهوين من شأن ما لديها من رواسخ سواء كانت دينية أو ثقافية .

رابعا : العولمة وأثرها على الإعلام فى دولة الإمارات العربية المتحدة

ظل المواطن الإماراتى وحتى قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة مرتبطا بالثقافة العربية الإسلامية الأصيلة، وعلى اتصال مستمر بها، سواء عبر ما يصل إليه من مفردات ثقافية فى الصحف والمجلات والإذاعات العربية، أو عن طريق الالتقاء بالمتقنين سواء كانوا إعلاميين أو فنانين أو أبناء أو غير هؤلاء من العرب الذين زاروا منطقة الخليج للتعرف على أوضاع أهل المنطقة، أو عن طريق أهل المنطقة أنفسهم ممن سنحت لهم فرصة زيارة الدول العربية سواء للعمل أو للدراسة، ونتيجة لهذا الوضع كان لابد من أن تتأثر الدول بالثقافة العربية رغم وجود الاستعمار البريطانى.

وعندما قامت دولة الإمارات العربية في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ بعد يوم واحد من رحيل الاستعمار، حدث تطور ملموس في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، والثقافية على وجه الخصوص. والآن - وبعد مرور ما يقارب ٢٩ عاما على قيام الدولة الاتحادية - كان لا بد أن تتأثر دولة الإمارات بما يجرى في العالم من متغيرات ومستجدات أثرت بلا شك على مختلف الأجهزة والمؤسسات.

فمنذ تكوين الدولة الاتحادية عام ١٩٧١ أطلق سمو رئيس الدولة دعوته التاريخية لبناء الإنسان، وإعداده لتحمل مسؤوليته في التنمية الوطنية الشاملة، ولذا بدأت رحلة بناء المواطن الإماراتي وترسيخ هويته المرتبطة أساسا بالهوية العربية والإسلامية الأصيلة. وبناء على هذا انتشرت المراكز الثقافية في مختلف أنحاء الدولة. فعلى المستوى التلفزيوني نجد أن في الدولة ست محطات تلفزيونية فضائية في كل من إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان، إضافة إلى المحطات الأرضية، كما توجد أكثر من سبع محطات إذاعية في مختلف أنحاء الدولة تقوم جميعها بخدمة الثقافة عبر الكثير من البرامج التي تبثها والتي حصد الكثير منها الجوائز العربية والعالمية. أما في مجال المطبوعات فإن في الدولة خمس صحف عربية يومية وثلاث بالإنجليزية، إلى جانب أكثر من ١٦٠ مطبوعة دورية .

وتتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوصية معينة، بسبب التجربة الاتحادية المتميزة التي تكاد تتفرد بها عن المنطقة بأكملها، والظروف التي أحاطت بهذه التجربة لاسيما عامل الزمن في أعقاب زوال الاستعمار الإنجليزي وفراغ القوى في المنطقة، وغير ذلك من الظروف الداخلية، خاصة إقناع حكام كل إمارة بالاستغناء عن بعض صلاحياتهم المتمثلة في إدارة شؤون بلادهم الخارجية لصالح الحكومة المركزية، في مقابل احتفاظ كل حاكم بإدارة شؤون الإمارة الداخلية وخاصة إدارة ثروات إمارته .

وقد فرضت هذه الظروف على دولة الإمارات نهجا إعلاميا معيناً في اتجاه الإشادة بالمنجزات وأفعال القادة والمسؤولين، وتمجيد التجربة الفريدة، بالإضافة إلى

إقصاء أى انتقاد قد ينال من هذه التجربة، وشأنها فى ذلك شأن أى تجربة جديدة فى مرحلة النمو والتطور، ولهذا صدر قانون النشر والمطبوعات بعد عامين من تكوين الاتحاد فى يوليو ١٩٧٣، وهو القانون الذى حد من حرية الصحافة والرأى آنذاك .

بناء على هذا أنشأت الدولة المراكز الثقافية المتخصصة لتقوم بدور بكملى للمؤسسات الأخرى مثل المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التى لها دور فى هذا المضمار. وقامت وزارة الإعلام والثقافة بدور محورى فى ترسيخ الهوية الوطنية بما تملكه من مؤسسات تخدم أهدافها. وسيتم التركيز هنا على تلفزيون وإذاعة "أبو ظبى" وصحيفة الاتحاد، بوصفها نماذج للإعلام الرسمى فى دولة الإمارات العربية المتحدة .

والواقع أن وزارة الإعلام والثقافة فى دولة الإمارات العربية المتحدة قد تعرضت لعدد من التحولات التى أثرت بشكل أو بآخر على أهدافها بل على توجهاتها. وأول تلك التغيرات الجذرية فى هذه الوزارة استلام سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان قيادتها، وما تبع ذلك من تغيرات داخلها. وجاء على رأس هذه التغيرات إنشاء مؤسسة الإمارات للإعلام، وإلحاق تلفزيون وإذاعة "أبو ظبى" بها، إضافة إلى جريدة الاتحاد وعدد من المجلات التى كانت تابعة لمؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر.

١ - تلفزيون "أبو ظبى" :

يعد تلفزيون أبو ظبى التلفزيون الرسمى المتحدث باسم الدولة الاتحادية. ولقد شهد طفرة كمية ونوعية كبيرة خلال الآونة الأخيرة، بعد أن انضم إلى مؤسسة الإمارات للإعلام وأصبح تلفزيون "أبو ظبى" - لاسيما المحطة الفضائية - يبيت الكثير من البرامج التى غدت تنافس برامج الفضائيات الأخرى، ووصلت إلى مستواها الحالى بعد فترة طويلة. وقد استولت البرامج السياسية والاقتصادية بمساحة لا بأس بها فى تلفزيون "أبو ظبى"، لاسيما البرامج الساخنة التى تثير الكثير من ردود الفعل وتتمتع بهامش كبير من الحرية لم يكن متاحا فى برامج تلفزيون أبو ظبى من قبل؛ مثل برنامج فى الصميم وضد التيار وسجلات الصمت ومانشيت والمنتدى، وغيرها

من البرامج التي أصبحت لها قاعدة جماهيرية كبيرة سواء في الداخل أو على مستوى الوطن العربي .

وقد تأثر تليفزيون "أبو ظبي" بالتطورات والأحداث العالمية وتجاوب معها وتناولها بالنقد والتحليل، وذلك على الرغم مما كانت أجهزة الإعلام في السابق تحرص على تجنبه، خوفاً من تعكير صفو العلاقات مع الدول الأخرى، وهذا ما نص عليه كذلك قانون المطبوعات والنشر في مادته ٣٢ في الفصل الخامس "بحظر نشر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو تعكير صفو العلاقات بين الدول أو بين البلاد العربية أو البلاد الصديقة".

وعلى الرغم من هذا التطور الجذري في تناول تليفزيون "أبو ظبي" للأحداث والقضايا العالمية، فإنه على المستوى الداخلي وتناول القضايا المحلية - كان كالطير الذي يغرد خارج سربه. وذلك على عكس الصحف المحلية التي استغلت إيجابيات العولمة وأدواتها في تعزيز الخصوصية الثقافية والحضارية للمواطن الإماراتي .

٢ - صحيفة الاتحاد

وكما يعد تليفزيون "أبو ظبي" التليفزيون الرسمي المتحدث باسم الدولة الاتحادية، تعد "صحيفة الاتحاد" الصحيفة الرسمية المتحدث باسم الدولة الاتحادية، لكن "صحيفة الاتحاد" استطاعت أن تفيد من إمكانات العولمة وأدواتها في ترسيخ الهوية الوطنية والخصوصية الحضارية لمواطني الدولة، ومن هذا المنطلق تنبّهت الصحيفة للدور الذي تقوم به العولمة وثقافتها في اختراق الهوية الوطنية، فوقفت في وجه هذه الاختراقات الإعلامية للحفاظ على هوية الدولة وقيمها ولغتها.

وكان للصحيفة هذا الدور في أعقاب الحرية التي أعطيت لها، بعد تصريحات كبار المسؤولين في الدولة بأهمية دور الصحافة وأهمية استغلالها لهامش الحرية المسموح لها به، لاسيما في كشف سلبيات مؤسسات المجتمع وتقديم المشورة لخدمة المواطن الإماراتي. وقد استغلت الصحيفة أدوات العولمة في استقاء المعلومات من مصادرها، فطالبت الصحيفة الجهات المسؤولة بفتح أبوابها للتفاعل مع المواطن مباشرة والخروج من برجها العاجي الاستجابة لطموحات المواطن .

وتشهد هذه الصحافة - على صفحاتها الأولى - سجالا علنيا بين المسؤولين والمواطنين، إضافة إلى الأعمدة اليومية التي أخذت تتأدى بمطالب لم يعتد عليها المجتمع الإماراتي؛ مثل مطالبة المسؤولين بالشفافية والدعوة إلى المحاسبة، ليكون المجتمع على بينة من أمره، بل ومطالبة الوزارات - لاسيما التي تمس المجتمع - بإبراز إنجازاتها وإخفاقاتها، مقابل ما تصرفه الدولة عليها من الميزانية الاتحادية. يضاف إلى ذلك دخول الكثير من الجهات الحكومية - التي لم يكن المواطن الإماراتي يسمح بها أو حتى يدرى ما هو دورها - إلى المعترك الصحفي، ويأتي هذا التطور الكبير والتركيز على القضايا المحلية في صحافتنا المحلية - لاسيما الصحيفة الرسمية الأولى - بعد أن كانت قبل عام تحجب حتى أسماء ضحايا حوادث المرور.

٣ - إذاعة "أبو ظبي" :

وقد انتهجت إذاعة أبو ظبي نهجا مماثلا للصحف المحلية، حيث استفادت من معطيات العولمة، باستغلال برامج البث المباشر بوصفها حلقة وصل بين المواطن والجهات المسؤولة في النقد والمحاسبة، وغيرها من الأمور التي غيرت من عادات المواطن الإماراتي، بدفعه في اتجاه المشاركة والتفاعل مع قضايا المحلية، بعد أن كان لا يلقى لها بالا؛ وذلك لعدة أسباب، منها مثلا عدم توافر قناة اتصال بينه وبين المسؤول، أو تأكده من عدم استجابة أي جهة لمطالبه أو شكواه، ومن ثم لا يكون هناك جدوى من ذلك، أو بسبب الخوف، وهو الأمر الذي يمكن أن نلاحظ أنه قد زال بدرجة أو بأخرى في الوقت الراهن، بسبب استجابة المسؤولين في الدولة لمطالبه، وبسبب تعدد قنوات الاتصال بين المواطن والمسئول .

ويبدو لنا هنا من الدور الذي تحاول دولة الإمارات العربية المتحدة انتهاجه أنها ترفض أن تكون هدفا لغزو ثقافي يفرض عليها ثقافة واحدة بديلة عن ثقافتها، بل ترضى بثقافة عالمية يكون لها دور فيها، مستفيدة من معطيات العولمة، وهذا ما يؤكد النهج الإعلامي الرسمي وما تسعى إليه الدولة عن طريق الأسابيع الثقافية التي تقيمها في دول العالم، سواء العربية أو الأجنبية، والتي تحيي من خلالها تراثها وثقافتها الأصيلة .

خاتمة

تناولت النماذج سبعة سحر وظيفة الدولة الثقافية فى عدد من الدول وأوضحت أنه بينما أصرت دول مثل الصين على الالتزام الكامل بالوظيفة الثقافية للدولة، تركت دول أخرى الوظيفة الثقافية للتيار السائد فى العالم والقوى الثقافية فوق القومية، وارتأت دول ثالثة أن عليها دورا ثقافيا وإن لم يكن على مستوى دورها نفسه قبل التغيرات التى طرأت على العالم وما فيه من قوى العولمة.

وفى البحث حول أسباب قدرة دول معينة على القيام بوظيفتها الثقافية، نجد أن الدول التى لها حضارة أصيلة وعريقة واجتمعت لها القوة الاقتصادية التى قاومت بها التدخلات الخارجية، استطاعت الوقوف فى وجه سلبات العولمة الثقافية وتجاوبت مع إيجابياتها خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقد كان احتكار الدولة لقنوات الإعلام المختلفة فى الماضى سببا فى الحد من قدرة المؤثرات الخارجية - لاسيما الثقافية - على الانتقال داخل حدود الدولة القومية، ومع معطيات الزمن الراهن وقوى العولمة أصبح تجاوز هذه الحدود من الأمور اليسيرة بعد أن كان من المحرمات.

ومن هذا المنطلق فإن الدول التى لا تزال تقف فى وجه التأثيرات الثقافية الخارجية بحسبانها شرا كاملا، لن تصمد طويلا فى ظل السماء المفتوحة لكل الأقمار الصناعية، وفى ظل السهولة المطلقة لانتقال المعلومات ومن ثم انتقال الأفكار والقيم والمبادئ. لكن الدول التى سمحت لهذه القيم والأفكار بدخول حدودها، مع إدراك عيوب هذه العولمة الثقافية وإيجابياتها، نجحت فى إحياء وظيفتها الثقافية بما يتناسب مع معطيات العصر، فكان دورها فى إحياء ثقافتها، فى مقابل الثقافة الأخرى الدخيلة، أولى خطواتها لإحياء وظيفتها الثقافية، فى ظل عالم بدأت فيه الدول بالتنازل عن هذه الوظيفة. بينما أن الدول التى اندمجت فى أطر العولمة، بكل سلبات وإيجابياتها، كانت قد تنازلت عن وظيفتها الثقافية لقوى العولمة لاعتبارات معينة، قد يكون منها - كما فى مثالنا (دولة إسرائيل) - غياب التراث الحضارى العريق الذى يمكن أن تدافع عنه الدولة فى مقابل الثقافة الوافدة .

ومن الخلاصة يتبين لنا صحة فرضية البحث، في كون العولمة تعمل بكل ما لديها من قوى مختلفة على خلق منظومة ثقافية لتسهيل إحداث التأثيرات في دول العالم سواء الاقتصادية أو السياسية، وهذا ما تنبّهت له دول متعددة بإعادة إحيائها وظيفتها الثقافية .

وكان لدولة الإمارات العربية المتحدة النهج نفسه الذي انتهجته الدول التي استفادت من أدوات العولمة في الحفاظ على إرثها الثقافي، وهذا باستغلال ما تدعو إليه العولمة من شفافية ومحاسبة وقدرة على استيعاب ثقافة الآخر ومحاورته. وعلى الرغم من أن نموذج تليفزيون أبو ظبي وصحيفة الاتحاد وإذاعة أبو ظبي ليس كافياً لقياس أثر العولمة الثقافي على الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه - إلى حد ما - يعطينا فكرة عن وضع الإعلام الإماراتي في ظل المستجدات العالمية، وقدرة هذه الدولة الناشئة على الإفادة مما يجرى حولها، بما يتناسب مع خصوصيتها وتميز تجربتها وإرثها الحضاري المستمد من الحضارة العربية والإسلامية .

المراجع

١. صامويل هانتنغتون، الصدام بين الحضارات، شؤون الأوسط، عدد ٢٦، شباط ١٩٩٤، ص ٧٩ - ٨٠ .
٢. صامويل هانتنغتون، المرجع السابق، ص ٨٠ .
٣. دافيد روثكوبف، في مديح الإمبريالية الثقافية، ترجمة أحمد خضر، الثقافة العالمية، عدد ٨٥، نوفمبر ١٩٩٧، ص ٢٨ .
٤. صامويل هانتنغتون، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠ .
٥. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية : دراسة في سياسات التعاون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٠ .
٦. عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٣ .
٧. السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٠ - ٤١ .
٨. Samuel Huntington, The West : Unique, Not Universal, Foreign Affairs, Nov. / Dec. 1996, Vol. 75, pp. 28 - 46.
٩. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ٣١٩ .
١٠. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسة العولمة في المجال الثقافي، العرب والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٨ .
١١. دافيد روثكوبف، في مديح الإمبريالية الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧ .
١٢. Webster's Nuth New Collegiate Dictionary, 1991, p. 521.
١٣. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨ .
١٤. المرجع السابق، ص ٣١٨ - ٣١٩ .
١٥. دافيد روثكوبف، مديح الإمبريالية الثقافية، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢ .
١٦. انظر : في مديح الليبرالية، المرجع السابق، ص ٢٩ - ٣٠ .

١٧. بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، العرب والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١ .
١٨. المرجع السابق، ص ٢٢٣.
١٩. المرجع السابق، ص ٢٢٣.
٢٠. العرب والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢.
٢١. فى مديح الإمبريالية الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.
٢٢. ناصر الرباط، نرجسية السوق المؤدلجة : السينما وهوليوود وجوائز الأوسكار، الحياة الدولية، ع ١٣١٨٧، ١٦ أبريل ١٩٩٩، ص أ، ملحق سينما وقضائيات .
٢٣. بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة ...، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٧ - ٢١٨ .
٢٤. جورج تادونكى، أفريقيا ليست وحيدة فى العالم، الثقافة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠ .
٢٥. محمود عوض، العولمة على كف عفريت، الحياة الدولية ع ١٣١٤١، ٢٨ فبراير ١٩٩٩، ص ١٥.
٢٦. السيد أمين شلبى، فى الهيمنة الأمريكية، الحياة الدولية، ع ١٣١٨١، ١٠ أبريل ١٩٩٩، ص ١٦ .

العولمة وقضايا المرأة

مقدمة تحليلية

هبة أحمد عبد الله^(*)

طرأت تغيرات جوهرية لا يمكن إغفالها على الواقع النسائي العربى خلال السنوات الماضية، تمثلت فى الكثير من الجهود الحكومية وغير الحكومية للنهوض بأوضاع المرأة العربية، فى إطار التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى شهدتها المجتمعات العربية المعاصرة. إذ لا يمكن إغفال الزيادة المطردة فى نسبة الفتيات المتعلّقات ونسبة النساء العاملات فى الوطن العربى كله. لكن هذه الزيادة الكمية الملحوظة - سواء فى عدد النساء المتعلّقات أو العاملات - ليست فى حد ذاتها دليلاً على التغيير الجوهرى فى الوضع الاجتماعى للمرأة أو دليلاً على تحررها الشامل بصورة حقيقية. فما زالت المرأة العربية تواجه كثيراً من العقبات التى تحول دون انطلاقها بكامل قدراتها ومواهبها للمشاركة فى صياغة شكل المجتمع العربى وعلاقاته. ولا تزال المرأة العربية تعاني من إشكال عدم التوافق بين إمكاناتها الحقيقية والحقوق المعترف لها بها، قانونياً واجتماعياً. وبرغم حصولها على الكثير من الحقوق فإن بعض الباحثين لأوضاع المرأة يرون أن ما اكتسبته لا يعبر عن الدور الحقيقى الذى يفترض أن تقوم به داخل المجتمع هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فقد أصبحت هذه المكتسبات مهددة اليوم، أكثر من أى وقت مضى؛ وذلك نتيجة صعود الحركات الدينية المتطرفة وتأثيرها على المجتمع، بصفة عامة وعلى المرأة على وجه الخصوص، وهو الأمر الذى أصبحت معه قضية المرأة تحتل اليوم أكثر من أى وقت مضى أهمية كبرى على الصعيدين الداخلى والخارجى.

الآن تشهد كل دول العالم، ومن ضمنها الدول العربية، تطوراً متواصلاً للحركات النسائية ذات الأهداف العامة أو الخاصة، للحصول على المساواة الحقيقية

(*) باحثة مصرية.

بين الرجل والمرأة فى كافة الحقوق، خصوصا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يعيشها العالم اليوم وتؤثر بالضرورة على أوضاع المرأة.

وسوف يتناول هذا البحث تأثيرات العولمة على المرأة العربية، من خلال تحليله تأثير العولمة على واقع المرأة فى بلدان العالم النامى ومن ضمنها الدول العربية.

فى البداية سنتناول الباحثة أوضاع المرأة العربية الحالية على الصعيدين الاجتماعى والسياسى، ثم تنتقل إلى شرح مفهوم العولمة وتداعياتها على دول الجنوب والدول العربية، وسوف ينقسم البحث إلى عدة أجزاء تصنف على الوجه الآتى:

- أولا: عولمة الاقتصاد وتأثيره على المرأة: تهتم الباحثة فى هذا الجزء بإبراز دور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والشركات عابرة الحدود فى عولمة الاقتصاد، وتأثيرها على الدول النامية، فضلا عن الجهود التى يجب أن تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية للعمل على تنمية المرأة ومساعدتها اقتصاديا.
- ثانيا: التأثير السياسى للعولمة على المرأة، ويشمل: تداعيات العولمة على المرأة فى مواقع السلطة والقرار. ويركز هذا الجزء على التغيرات التى طرأت على الأوضاع السياسية للمرأة الخليجية، بالإضافة إلى التدابير التى ينبغى اتخاذها من قبل الحكومات والمنظمات النسائية والمنظمات الدولية، للوصول بالمرأة إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار.
- ثالثا: عولمة العلم، وتأثير ذلك على المرأة، وضرورة الاهتمام بتعليمها وتدريبها على وسائل التكنولوجيا الحديثة.
- رابعا: عولمة الإعلام والهوية الثقافية، وتأثير ذلك على المنطقة العربية بوجه عام وعلى المرأة بوجه خاص، فضلا عن الإجراءات التى يجب اتخاذها، لزيادة مشاركة المرأة، وتحسين فرصها للتعبير عن آرائها وصنع القرارات فى وسائل الإعلام.

- خامسا: العلاقة بين الرجل والمرأة والعنف الموجه ضد المرأة وكيفية مواجهته.
- سادسا: المرأة وحقوق الإنسان. بالإضافة الى جزء أخير يتناول العولمة والصحة وتأثيرها على زيادة الضغوط الأسرية على المرأة.
- سابعا: الخاتمة التى تتناول رؤية الباحثة لما ينبغى القيام به لمواجهة تأثير العولمة على المرأة.

الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة العربية

تعترف دساتير أغلب الدول العربية بمبدأ المساواة بين الجنسين، وهذا الاعتراف ليس دائما صريحا، فدساتير تونس والمغرب ولبنان والأردن تعترف ضمنا بمبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون، ويقرر دستور مصر صراحة عدم التمييز بين الجنسين، ويذهب إلى النص على أن "الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية" (المادة ١١).

ولأن معظم الدساتير تعترف بالمساواة بين الرجل والمرأة وتعد المرأة مواطنا كاملا الحقوق، فإنها تعترف لها أيضا بكل الحريات العامة والحقوق التى تقرها للمواطنين بصفة عامة؛ كالحق فى التعليم والحق فى العمل والحق فى الصحة ومجموع الحقوق السياسية.

ويرى بعض الباحثين أن هذا التوجه الليبرالى لأغلب الدساتير العربية محدود التأثير والفاعلية، ويعود ذلك إلى أن القوانين الداخلية التى يمنحها الدستور مهمة تطبيق المبادئ المنصوص عليها داخله، تتجاوز فى كثير من الأحيان هذا الدستور وتتناقضه أحيانا أخرى، ولا توجد دائما محاكم دستورية مكلفة بمراقبة مدى دستورية القوانين وتكون قادرة على إلغاء هذه القوانين اللادستورية. لذا تحتوى عدة قوانين على أشكال مختلفة من التمييز ضد المرأة وتكون لصالح الرجل.

الحق فى العمل

تشارك كل التشريعات العربية فى النص على بعض القوانين التى تحمى المرأة: مثل منع عمل النساء فى الليل أو فى الأعمال الشاقة أو المضرة بصحتها أو بأخلاقيها وتقر لها^(*) بعض الحقوق منها:

- تمتع المرأة الحامل بإجازات للوضع.
- العمل نصف الوقت أو التغيب لبضع ساعات للرضاعة.
- الحق فى إجازة بدون مرتب.
- تمتع العاملات بكل الحقوق المعترف بها للعمال من منحة تقاعد وإجازات سنوية.

مع ذلك توجد بعض السلبيات التى تميز قوانين العمل فى بعض البلدان العربية؛ منها معاملة هذه القوانين المرأة والطفل بالطريقة نفسها وكأنهما متساويان. فينص مثلاً قانون العمل المغربى على منع عمل النساء فى المحلات التى يمنع فيها عمل الأحداث دون ١٦ سنة.

بالنظر إلى نسبة النساء العاملات فى مختلف الدول العربية، نجد أن هذه النسب لا تزال ضعيفة بالمقارنة مع نسب الرجال العاملين، وهذا الانخفاض لا يتفق مع الحقيقة. ويرجع بعض الراصدين لأوضاع العاملات ذلك إلى أن مراكز الإحصاء عندما تقوم بدراسات حول نسبة النساء العاملات، لا تحتسب النساء اللاتى يمارسن أعمالاً غير معلنة رسمياً (وهى الأعمال التى تقوم بها النساء فى منازلهن والتى تدر عليهن دخلاً مالياً).

(*) التشريع العربى الوحيد الذى يشذ عن القاعدة هو التشريع السارى فى الضفة الغربية. حيث تحرم العاملات اللاتى تشتغلن بمؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال من الإجازة السنوية، ومن إجازة الأمومة مدفوعة الأجر، ومن صرف منحة الولادة، ويوم العطلة المدفوع الأجر، بينما يتمتع العامل بالمؤسسات بإجازته السنوية.

وتتركز أكبر نسبة من النساء العاملات في القطاع الإداري وقطاع الخدمات وقطاع التعليم. فمثلاً تمثل نسبة النساء العاملات في قطاع التعليم في الأردن ٥٠,٣% من مجموع النساء العاملات، وترتفع النسبة نفسها إلى ٥٧,٥% في البحرين.

ويستقطب القطاع الصناعي نسبة كبيرة من الأيدي العاملة النسائية، وتعمل أكبر نسبة من النساء العاملات في القطاع الصناعي في ميدان النسيج. أما القطاع الزراعي فلا يزال في بعض الدول العربية يستغل اليد العاملة النسائية بشكل كبير، ففي مصر على سبيل المثال تمثل النساء العاملات في القطاع الزراعي ٥٠,٧% من جملة العاملين في هذا القطاع نفسه، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٤,٤% في تونس.

الحقوق السياسية للمرأة العربية

تتص معظم دساتير الدول العربية على كونها تكفل للمرأة والرجل على حد سواء حق الترشيح وحق التصويت في الانتخابات وإبداء الرأي في الاستفتاءات، وطرأت حالياً تغيرات في منطقة الخليج العربي، حيث ظهرت بوادر إعطاء المرأة حقوقها السياسية ومشاركتها بشكل إيجابي في الحياة السياسية داخل المنطقة (سنتحدث عن ذلك لاحقاً).

لكننا نستطيع القول إن المرأة العربية لا تمارس حقوقها السياسية بصورة جدية ولا تتمتع بمشاركة فعالة في الحياة السياسية، وذلك لعدة أسباب، أرجعها البعض إلى:

- أن التشريعات العربية لم تقم بوضع تدابير خاصة لحث النساء على العمل السياسي (تخصيص نسب للنساء داخل المؤسسات المنتخبة).
- أن العمل السياسي في البلدان العربية لا يزال في حد ذاته يشكو عدم العمق والفاعلية، فحتى مشاركة الرجال تتصف بالكثير من النقائص.
- أن المجتمع ما زال برغم تطوره لا يقبل الاعتراف بقدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية وتقلد مراكز قيادية، فيقع إبعادها من قبل الناخبين.

ولكن على الرغم من وجود هذه النقائص والعوائق، فإن أكثر البلدان العربية اليوم تولت فيها النساء بعض المناصب العليا كالوزارات، ودخلت فى المجالس المنتخبة (كما حدث فى مصر والكثير من الدول العربية)، وإن كان وجودهن لا يتساوى مع حجمهن العددي وقدراتهن الفعلية.

وضع المرأة العربية فى الأسرة

لا يزال قانون الأحوال الشخصية (قانون الأسرة)، من أكثر القوانين التى تكرر التمييز واللامساواة بين الجنسين. ويعود ذلك أساساً إلى أن معظم هذه القوانين إن لم يكن كلها وضع فى فترة كانت المرأة فيها عنصراً مهماً، ولم تكن تطورت بعد نظرة المجتمع لضرورة حصول المرأة على حقوقها بوصفها إنساناً كاملاً أهلية، وهو الأمر الذى كان يجعل بعض الدول العربية التى صدقت على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمرأة تضع دائماً تحفظات حول كل ما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية، وتبرر هذا التحفظ بمخالفة أحكام المعاهدة لما جاء فى الشريعة الإسلامية.

علاقة المرأة والرجل داخل الأسرة العربية:

أما على مستوى علاقة المرأة بالرجل داخل الأسرة، فيرى بعض القانونيين أن أغلب التشريعات تنص على مبدأ توزيع الأدوار بين المرأة والرجل، فالرجل هو المنفق على العائلة وله حق الإشراف والولاية عليها، بينما تقوم المرأة بدور الأم، وللزوج عليها حق الطاعة والمعاشرة. وكما أنه لا حق للزوج فى أموال زوجته، ولا تجبر المرأة على الإنفاق على العائلة، فإنه بالمقابل لا يحق لها الامتناع على زوجها أو العمل دون موافقته، أو الإخلال "بواجباتها" المنزلية، وهو ما يسمى بواجب الطاعة. (ويرى البعض أن هذا التوزيع التقليدى للأدوار لا يتفق مع طبيعة تنظيم الأسرة اليوم فى الدول العربية، حيث إن الإنفاق على الأسرة أصبح من الأدوار المشتركة بين الزوجين).

كما تمنح التشريعات العربية للرجل (باستثناء تونس) حق تعدد زوجاته، ولا تعطى بعض هذه التشريعات المرأة الحق في طلب الطلاق بسبب وجود زوجة أخرى (أو عدة زوجات)، فتجبر المرأة على تحمل ذلك الوضع دون أن تكون لها القدرة على الخروج منه.

وللتخفيف من آثار هذا الحق (تعدد الزوجات) المعترف به للرجل العربي، فقد قامت بعض التشريعات باعتماد بعض الإجراءات، لا لمنع تعدد الزوجات بل لغاية إعلام المرأة بوجود زوجة أخرى، فينص التشريع المصري على ضرورة إبلاغ الزوجة من قبل زوجها بزواجه بأخرى، ويتم هذا الإعلام بصورة رسمية، ويحق لها طلب الطلاق في حال عدم إخبارها، كما يحق لها الاختيار بين الاستمرار أو الانفصال.

أما فيما يخص حق الطلاق فتوجد ثلاثة اتجاهات رئيسية في الدول العربية:

في بعض البلدان العربية تحرم المرأة من حقها في الطلاق والانفصال عن الزوج إلا في حالة تمتعها بالعصمة؛ إذ يمكنها في هذه الحالة تطليق نفسها بنفسها، ومثالنا في ذلك القانون اللبناني الذي يطبق على الطائفتين السنية والشيعية، حيث تبيح هاتان الطائفتان الطلاق بإرادة الزوج وحده، دون الوقوف على رأي الزوجة أو المثل أمام القاضي. كما يتمتع الزوج لدى هاتين الطائفتين في حالة الطلاق الرجعي بحق إعادة زوجته خلال فترة عدتها ودون رضاها.

في بلدان عربية أخرى (منها مصر والمغرب) يمكن المشرع المرأة من حقها في طلب الطلاق في حالات خاصة هي حالات اختفاء الزوج لمدة معينة، أو عدم إنفاقه عليها وعلى الأسرة، أو وجوده في السجن لمدة معينة، أو لحالة الضرر الناتجة عن سوء معاملة الزوج وتعنيفه لزوجته. أما البلد العربي الوحيد الذي يمنح فيه القانون للمرأة الحق في أن تطلق دون وجود أي شرط أو سبب فهو التشريع التونسي، ويسمى هذا الطلاق طلاق الإنشاء.

شكل الأسرة العربية:

وتشير بعض الدراسات إلى أنه بالرغم من وجود بعض الأشكال التقليدية للأسرة في بعض الدول العربية، كالدولة الموريتانية، التي لا تزال فيها الأسرة تأخذ شكلاً ممتداً، وتتفشى فيها ظاهرة الزواج بين الأقارب، فإن أغلب الأسر في الدول العربية أصبحت أسراً نووية، فعلى سبيل المثال تمثل نسبة الأسر النووية في تونس ٦٩% من مجموع الأسر، وهو الأمر الذي أوجد عدة تغييرات تتمثل في:

- مشاركة المرأة في اتخاذ القرار داخل الأسرة.

- تعاون الزوجين في الإنفاق على الأسرة.

وبرغم خروج المرأة إلى سوق العمل فإن ذلك لم يغير كثيراً في العلاقات داخل الأسرة، ففي أغلب الأسر العربية لا يزال اتخاذ القرار في يد الزوج وهو رب الأسرة (لا يزال الرجل يتحكم في مصروفات البيت بنسب كبيرة تصل إلى ٥٨% من الأسر التونسية على سبيل المثال، ولا تزال الأعمال المنزلية من الأعباء الخاصة بالنساء (وترى الأغلبية الساحقة من الرجال في مجتمعاتنا العربية أن سلطة الأب هي التي تأتي في الدرجة الأولى بالنسبة إلى الأطفال)، وهو الأمر الذي زادت معه أعباء المرأة العاملة التي تقوم بدورين معاً في الوقت نفسه الأول دورها بوصفها ربة منزل بوصفها امرأة عاملة ومنتجة داخل مجتمعها.

المرأة وظاهرة العنف^(٢)

التشريع المصري لا يعامل ارتكاب المرأة لجريمة الزنا بالعقوبة نفسها التي يعامل بها زنا الرجال، فقد نص قانون العقوبات في المادة ٢٣٧؛ على أنه من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس لمدة تتراوح ما بين ثلاث سنوات إلى سبع سنوات، طبقاً للعقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤، ٢٣٦ لكن المرأة التي تقتل زوجها في حال تلبسه بالزنا هو ومن يزني بها لا

(٢) طرحت الباحثة جرائم الزنا والشرف بوصفها نموذجاً للعنف ضد المرأة.

تستفيد من العذر المخفف طبقاً لنص المادة ٢٣٧؛ أى لا تعاقب بالحبس، بل تعاقب وفقاً للعقوبات الأخرى الواردة فى المادتين ٢٣٤، ٢٣٦ حسب طبيعة الجريمة التى تصل فيها العقوبة إلى الإعدام أحياناً. كذلك يعاقب الزوج فى حالة الزنا فى منزل الزوجية بمدة لا تزيد عن ستة أشهر (م ٢٧٧)، بينما يحكم على المرأة التى يثبت زناها فى أى مكان بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين (م ٢٧٤). كما أن التشريع اللبنانى لا يعامل زنا الرجل على أنه جريمة إلا إذا قام به الزوج فى بيت الزوجية واتخذ له خلية جهارا فى أى مكان آخر. أى يكفى أن يعاشر الرجل اللبنانى المتزوج امرأة أخرى فى السر ويتصل بها جنسياً فى مكان آخر غير بيت الزوجية حتى يعد غير مخطئ ويفلت من عقاب القانون، أما المرأة اللبنانية فتعد زانية بمجرد اتصالها برجل آخر فى أى مكان وإن كان سرا، وتعاقب بالحبس من ٣ أشهر إلى سنتين.

فضلا عن وجود الكثير من مظاهر العنف الاجتماعى ضد المرأة من الضرب إلى القتل، خاصة فى جرائم الشرف التى توجد فى مصر والأردن على سبيل المثال لا الحصر؛ حيث تصل إلى درجة قتل الأنثى فى حال الشك فى سلوكها أو فى حال إقامتها علاقة مع رجل خارج مؤسسة الزواج، أو فى حال فقدانها عذريتها أو حملها سفاحا دون معرفة الأسرة.

نظرا لكل هذه الاعتبارات، ونظرا لتفشى ظاهرة العنف بكل أشكاله ضد المرأة، بدأت كل المنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية، وكذلك المنظمات النسائية فى كل الدول العربية بالقيام بحملات توعية ومطالبة بطرح هذا الموضوع للبحث وإيجاد الحلول السريعة له. فشكل موضوع العنف أهم المواضيع التى طرحت فى فيينا فى ١٩٩٣، وكذلك فى صدارة اهتمامات مؤتمر بكين الذى عقد مؤخراً فى سبتمبر ١٩٩٥.

وقامت بعض الجمعيات النسائية فى بعض الدول العربية منها (مصر، والأردن، وتونس) بتكوين مراكز استماع لمساعدة النساء اللاتى تعرضن للعنف، وأصبح موضوع العنف الممارس ضد المرأة من المواضيع المحورية فى أنشطة

الحركات النسائية العربي، خاصة في المغرب وتونس ومصر والأردن، خلال السنوات الأخيرة.

خطاب العولمة:

تواجه العولمة بخطابها العالم كله بعد أن سقطت معاقل الأيديولوجيات المناهضة لليبرالية الاقتصادية. ويقول الخطاب الأمريكي إن العولمة ليست مجرد خيار قابل للتبني والرفض بل هي حتمية لا مناص عنها في توجه النظام العالمي الجديد، ولا خيار للعالم النامي غيرها إلا خيار بقائه محبوسا في تخلفه. ويضيف هذا الخطاب أن العولمة هي أقرب الطرق وأجداها لتحقيق الحداثة السياسية والاجتماعية والفكرية للعالم المتخلف. وهي أنجح الوسائل لطيه بسرعة مراحل التنمية الشاملة؛ لأنها وحدها الكفيلة بتأهيله اقتصاديا، ومن ثم فكريا واجتماعيا، بل يذهب الخطاب إلى القول إن تغيير العالم إلى الأفضل مرهون بتطبيقها. وبذلك يأخذ شكل الهجوم وإحكام الطوق على حرية الاختيار؛ لأن العولمة بمقتضى هذا الخطاب هي السبيل الوحيد إلى تنمية عالم بلا حدود اقتصادية، عالم لا يسوده إلا قانون السوق، ولأن برنامجها وحده الكفيل بتضييق الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء، وبين المجتمعات المتقدمة اقتصاديا والأخرى الطامحة إلى النمو.

ويضيف الخطاب الأمريكي مدلا على العولمة أنه لم يعد في إمكان الدول الصغرى أن تستغل تناقضات الكبار كما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة، وأن الانفتاح السياسي الذي تحقق بين العالم بعضه على بعض لا ينفصل عن الانفتاح الاقتصادي، فهما معا أساسان في مفهوم العولمة، لذلك تربط الولايات المتحدة بينهما ربطا عضويا، وترهن تعاونها مع الغير بمدى احترامه والتزامه بالانفتاحين معا.

حول مفهوم العولمة:

برز مصطلح "العولمة" *Globalization* خلال السنوات العشر الماضية، وهو يشير إلى علاقات القوة والاقتصاد والاتصال الذي يمتد عبر العالم بما ينطوي عليه من

ضغط للزمن والمسافة، وإعادة تكوين العلاقات الاجتماعية نتيجة تحرير السوق العالمية ، وظهور طبقة جديدة من السلع الثقافية وتكنولوجيا المعلومات والترفيه.
(Schiller, 1996: 12)

ويرى "بويد باريت" أن العولمة عبارة عن خطاب *Discourse* يستخدم الأوجه المتعددة للخبرة الإنسانية التي أقرزها العقد الأخير من القرن العشرين، وهي أبعاد لا يمكن حسابها في إطار الدولة ذات السيادة، ومع ذلك فإن وسائل الإعلام تلعب دورا رئيسيا في تحقيق العولمة، ذلك أنها الوسائل التي تقدم العالم إلى العالم.
(Boyd-Barrett, 1997: 21)

وتتطوى ظاهرة العولمة على نوعين من التيارات الفكرية، النوع الأول يرى أن العولمة هي تطور من أجل صالح الإنسانية جمعاء. ومن أنصار هذا الرأي "هارفي" الذي يرى أن ظاهرة العولمة تعكس التطور السريع للترابط بين المجتمعات والمؤسسات والأفراد على نطاق العالم، لكي تجعل المسافات الجغرافية أقصر والشعور الإنساني أقرب، كما أنها توسع من العلاقات الاجتماعية التي تحكم حياتنا اليومية، وتعتبر بها من السياق المحلي الضيق إلى السياق الدولي الضيق الشامل.
(Harvey, 1989: 38)

ويذهب "فوكوياما" إلى أن العولمة أصبحت ظاهرة حتمية *Inevitable*، وهي تعتمد على ثلاثة أسس: تكنولوجيا المعلومات، وحرية التجارة الدولية، والتوسع في الأسواق العالمية. فقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة في التجارة العالمية، ثم حدث نوع من التكامل بين التجارة الحرة وارتفاع أداء القطاع الاقتصادي بعد التحرر من التنظيمات الحكومية *Deregulations*، وأسفر ذلك عن فتح الأسواق العالمية، وهو ما يعد انتصارا كبيرا للنظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث.
(Fukuyama, 1996: 349-352)

أما التيار الثانى المضاد للعولمة فينتمى معظمه إلى دول الجنوب النامية، وهو يرفض العولمة بإطلاق، على أساس أنها ليست سوى استمرار لنظام الهيمنة الرأسمالى القديم الذى يستهدف تحقيق أعلى معدلات الربح على حساب الفقراء من شعوب العالم الثالث. ولعل من أنصار هذا التيار محمد سيد أحمد الذى يرى أن "العولمة" نوع من "العالمية" استقرت له ملامح فى أعقاب سقوط القطبية الثنائية بمعناها التقليدى، وفى أعقاب انهيار نظام دولى قام على أيديولوجيتين متعارضتين غاية كل منهما وضيع نهاية للأخرى. (محمد سيد أحمد، ١٩٩٨: ٣٥)

ويعتقد "جلال أمين" أن ظاهرة العولمة ليست حديثة، حيث تعتمد عناصرها الأساسية على ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، وانتقال رءوس الأموال، وانتشار المعلومات والأفكار، وتأثر أمة بقيم غيرها من الأمم وبعاداتها وكل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشف الجغرافية فى أواخر القرن الخامس عشر. ويرى "جلال أمين" أن الذين يهللون لظاهرة العولمة يقعون فى خطأ فادح؛ فهم يفهمون العولمة على أنها عملية "تحرر" من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع؛ تحرر من نظام التخطيط الأمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة إنسانية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً. ويضيف أن العولمة تتطوى على تعددية صورية فى التعبير عن رأى لا تزيد فى الحقيقة عما يتفق مع استراتيجيات الشركات العملاقة متعددة الجنسيات. (جلال أمين، ١٩٩٨: ١٣-٣٥)

تفرق "عواطف عبد الرحمن" بين العولمة والعالمية مؤكدة على أن العولمة هي احتواء للعالم وفعل يستهدف اختراق الآخر وسلبه خصوصيته الثقافية، فى حين أن العالمية تعد تفتحاً على ما هو كونى، وتستهدف إغناء الهوية الثقافية. (عواطف عبد الرحمن، ١٩٩٨: ٦١)

بناء على التعريفات السابقة ترى الباحثة أن التعريف الجامع للعولمة هو "أن العولمة عبارة عن ظاهرة متعددة الأبعاد، سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى،

وهي تقتحم أربعة عناصر أساسية للدولة ذات السيادة هي: الاحتكار، والسلطة، والتشريع، والحدود الجغرافية. ويتحكم فيها البعد الاقتصادي الذي يستهدف تحرير الأسواق العالمية بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بهدف تكريس الهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية على باقي المجتمعات " (ليلي السيد، ١٩٨٩: ٣) إدارة العولمة:

للعولمة إدارة اقتصادية عالمية تمارسها بحزم وقوة وبتقنيات علمية مؤسسات دولية على صعيد التنظيم والممارسة، أكبرها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي يقال عنها إنها نادي الأغنياء.

لقد تم تأسيس صندوق النقد الدولي أصلاً للمساعدة في ضمان الاستقرار المالي في العالم، من خلال المراقبة والمساعدة، في الحفاظ على نظام ثابت لأسعار الصرف، دفعت إليه الرغبة في تجنب التنافس على خفض العملات، وتحاشي سياسات "أفقر جارك" اللتين رافقتا عقد الثلاثينيات. أما المنظمة الشقيقة للصندوق وهي "البنك الدولي" فكان المقصود منها أن تركز جهودها على المساعدة في التنمية والمعونة في مجال التكنولوجيا.

غير أنه لا صندوق النقد الدولي ولا البنك الدولي كان يملك الموارد المالية الكافية التي تجعله قادراً على مواجهة مشاكل ما بعد الحرب. في حين كانت الولايات المتحدة، تملك الموارد، فاستجابت لذلك في صورة خطة مارشال، التي كان المقصود منها إعادة تدوير الفائض التجاري الضخم المتوفر لديها، وفي الوقت نفسه مواجهة النقص في الدولار، الذي أصيبت به أكثرية البلدان الأوروبية بين أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٢. وفي هذا السياق، قدمت خطة مارشال المساعدة إلى ١٦ بلداً من بلدان أوروبا الغربية وعلى نطاق واسع بواقع ١٧ بليون دولار حسب سعر الدولار في ذلك الحين.

حتى هذه المرحلة كان صندوق النقد الدولي لا يزال على الهامش، فحتى في الخمسينيات والستينيات استمرت الولايات المتحدة ومجموعة صغيرة من الدول المهمة

فى السيطرة على السياسات النقدية. وكان كبار المسئولين فى تلك البلدان يجتمعون بصورة منتظمة سرية، فى مقر البنك فى مدينة بازل لإجراء التسويات الدولية. وفى سنة ١٩٦١ أوجدوا منتدى ثانيا هو مجموعة العشرة التى تضم: بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وبعد ذلك أوجدت هذه المجموعة "الاتفاقية العامة للإقراض"؛ وهى مجموعة ترتيبات مقصورة على أعضائها. ثم تمت تقوية مجموعة العشرة هذه بطرف ثالث هو منظمة التعاون الاقتصادى والتنموى التى كان وزراء المال والاقتصاد ينسقون سياساتهم فيها. وتواصل جميع هذه المنتديات، فى الوقت الحاضر، ضمان إدارة النقد الدولى من قبل حلقة قوية مغلقة ذات امتياز.

كان تطوير مؤسسات مالية رئيسية أمرا استدعته، وإلى درجة كبيرة، أزمة الدين فى أوائل الثمانينيات. فالولايات المتحدة (وهى الدولة الأكثر تأثرا بالعجز المالى للعالم الثالث) شكلت مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ائتلافا مركبا، ضم مصالح المقرضين الكبار الذين جاء معظمهم من بلدان مجموعة السبعة (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة). وهذا هو التجمع الذى يمكن الإشارة إليه بـ "رابطة مجموعة السبعة"، وإن كان من المهم التأكيد على أن قوتها ونفوذها يمتدان على نطاق العالم، وأنها تضم أفرادا ومؤسسات من عدة بلدان.

ويرى البعض أنه ينبغى عدم النظر إلى رابطة السبعة بوصفها تعنى أن جميع الحكومات والمؤسسات المشاركة فيها تتبع جدول أعمال واضحا وثابتا، أو أنها على المستوى نفسه من الالتزام السياسى. بل هى تمثل تركيبة من قوى سياسية اجتماعية، منهمكة فى عملية تعلم تدريجى. وهى تحاول أن تتحرك صوب نوع من الإجماع الدولى على المكونات الأساسية لتعامل دولى. وهذا يتطلب إيجاد دولة، ذات تدخل حكومى أقل، وخدمات رفاه عام أقل سخاء، ووزن أكبر للتكنوقراطيين الاقتصاديين التقليديين الجدد، والإداريين الماليين، ومدراء البنوك المركزية ممن يعتقدون أن إطلاق

العنان لقوى السوق سوف يعود بأفضل حصيلة، ومن لهم مثل تفكيرهم حول قضايا التعاون الاقتصادي الدولي.

بالمقارنة مع إدارة شئون النقد نجد أن هناك تعاملًا عالميًا أوسع في مجال التجارة الدولية. والمنبر الأساسي هنا هو الاتفاقية العامة للتجارة "الجات" التي وقعت سنة ١٩٤٧. والمبدأ الأساسي "لجات" هذه مبدأ "الدولة الأكثر رعاية" الذي يعني أنه إذا منحت إحدى الحكومات الموقعة على الاتفاقية امتيازًا تجاريًا أو تنازلاً لأية دولة أخرى، فإنه يتوجب عليها أن توسع ذلك حتى يشمل جميع الدول الموقعة على الاتفاقية. وفي الأمور المتعلقة بفرض الضرائب والقواعد التنظيمية، والتوزيع، على الحكومات الموقعة أيضاً أن تعامل السلع المستوردة المعاملة ذاتها التي تطبقها على السلع والخدمات المنتجة محلياً. علاوة على ذلك وضعت منظمة الجات مجموعة قواعد تتعلق بالمنازعات التي قد تنشأ حول دعم السلع وإغراق السوق بها، وعدم تشجيع نظام الحصص أو أية قيود أخرى تتعلق بالكميات في التجارة.

لكن هناك عدداً من الاستثناءات من قواعد "الجات" هذه. فالتفاقيات التفضيلية القائمة حالياً، والاتحادات الجمركية المستقبلية، وجمعيات التجارة الحرة (مثل السوق المشتركة والجمعية الأوربية للتجارة الحرة) قد أعفيت من مبدأ المعاملة بالمثل. إذ وضعت شروطاً منفصلة للتجارة الزراعية، تسمح لأشكال حماية الرفاهية الوطنية أن تستمر وتتدعم. وهناك جوانب معينة أخرى من التجارة تم حنقها أيضاً، بما فيها اتفاقيات البضائع الاستهلاكية، والمتاجرة بالخدمات. لكن حتى المجالات التي كانت تشملها القواعد التنظيمية للجات غالباً ما استُخف بها الأعضاء، كما أن الآليات الموضوعية لفض المنازعات كثيراً ما قامت بتأجيل أعمالها، ولأمد طويل.

لذلك يرى بعض الباحثين أن التقدم الظاهر الجارف للعولمة ليس الحصيلة النهائية لعملية طبيعية. فلا شك أن التقدم التكنولوجي كان سيسرع الاتصالات الدولية ويكتفها، لكن "شكل" العولمة قد صاغته العلاقات بين القوى الدولية القائمة، وهو مازال يتبع خطوطها.

وفى حين أن الكثير من المؤسسات القومية أخذت تضعف، نمت الشركات عابرة الحدود بشكل ملحوظ، فخلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٢ تضاعفت مبيعات تلك الشركات أكثر من مرتين؛ إذ قفزت من ٢,٤ تريليون دولار إلى ٥,٥ تريليون دولار أمريكى. وبحلول عام ١٩٩٤ كانت هناك ٣٧٠٠٠ شركة أم بلغ عدد فروعها أكثر من ٢٠٠ ألف فرع - تسيطر على ٣٣% من أصول الإنتاج فى العالم، مع أنها - بحكم ميلها إلى التركز فى الصناعات ذات الرساميل المكثفة - لا تستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من ٥% من القوى العاملة فى العالم.

وتتعرض الشركات العابرة للحدود للانتقاد فى كثير من مناطق العالم، فقد اتهمت مثلا بأنها تستغل العمل الرخيص فى الأقطار النامية، وتطرح منتجات خطيرة فى السوق، كما تقوم بالتهرب من دفع الضرائب^(٢) وتخلف تدميرا خطيرا للبيئة.

ومع ذلك فإن تلك الشركات لا تزال، وإلى حد بعيد، خارج نطاق أى شكل من أشكال التنظيم الدولى. فقد يتقدم المواطنون فى قطر ما بمطالبة حكومتهم بمراقبة الشركات المحلية، على أن مساعيهم تتوقف عادة عند حدود بلدهم. وتكمن مشكلة تلك الحكومات فى أنها شديدة الحاجة إلى الاستثمارات، فإذا هى حاولت، توجيه أى ضغط إلى تلك الشركات، فإنه فى مقدور الأخيرة الانتقال إلى موقع آخر.

ومن الطرق التى تتبعها تلك الشركات لاتقاء الرقابة الرسمية، ممارسة التنظيم الذاتى - أو أن تتعهد بذلك على الأقل - وتضع نظم سلوك خاصة بها. وهناك أرضية أصلب من هذا لضمان المسؤولية المشتركة، ألا وهى قيام شكل من تنظيم دولى بخصوصها. على أن آفاق قيام ذلك التنظيم تبدو ضعيفة فى الوقت الحاضر. ففي بداية السبعينيات أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة بالشركات عابرة الحدود. فوضعت اللجنة عدة مسودات لتنظيم قواعد عمل تلك الشركات. لكن حكومات البلدان الصناعية وحكومات البلدان النامية عجزت عن التوصل إلى اتفاق حين عرضت عليها المسودة النهائية فى سنة ١٩٩٢. ولم يتم تعليق إصدار تشريع فحسب، بل يبدو أنه تم قلب

(٢) تودى ٩% من مجموع الضرائب العالمية بينما تحتكر ٨٠% من التجارة الدولية.

العملية إلى عكس ما قصد منها (حسب رأى بعض الاقتصاديين)، فقدمت منظمة "الجات" للمؤسسات حريات أوسع، ووضعت قواعد من شأنها معاقبة الحكومات التي قد تحاول ممارسة رقابة أشد على تلك الشركات.

تداعيات العولمة على دول الجنوب:

ينوه بعض الباحثين إلى أن تداعيات العولمة على دول الجنوب ومنها الدول العربية تتمثل فيما يأتي:

١. تكمن قوة "العولمة" في تحويل السلطة بعيدا عن الحكومات ذات السيادة إلى شركات دولية ذات أصول غربية، تجعل السوق الدولية محققة لفائدة الدول الأقوى التي تحتكر تدفق المعلومات، وتزيد من صعوبة تحكم الدول النامية في مواردها الاقتصادية.

٢. تعدد الفاعلين من خارج الدولة ويمكن تصنيفهم في فئتين عريضتين على النحو الآتي :

أ. الفاعلين من دوائر القطاع الخاص في الشركات دولية النشاط والشركات عابرة القوميات.

ب. المنظمات التي لا تهدف إلى الربح وتمتد من المنظمات الأهلية أو التطوعية، إلى ما يطلق عليه الجماعات العابرة للقوميات. (يسين ١٩٩٨ : ٣٢).

٣. يوجد ٣٥٨ مليارديرا يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار نسمة من سكان المعمورة (حوالي نصف سكان العالم). وعلى مستوى الدول تستحوذ ٢٠% من دول العالم على ٨٥% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى ٨٤% من التجارة العالمية، وعلى ٨٥% من مجموع المخدرات العالمية (بيتر - مارتن وشومان ١١: ١٩٩٨،).

٤. إن نسبة ٢٠% من حجم القوى العاملة ستكفى في القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي، ويبقى ٨٠% من قوة العمل عاطلين، وكما يقول بيتر مارتن وشومان في كتابهما "فخ العولمة" فإن المسألة في المستقبل ستكون إما أن تأكل أو تؤكل *to have lunch or to be lunch* (بيتر-مارتن وشومان، ١٩٩٨: ٢٦).

٥. في ظل تحرير التجارة العالمي، هناك حسابات دولية مستقرة للأرباح والخسائر، تصب غالبيتها العظمى كأرباح في خانة الدول الأكثر تقدماً، وتصيب خسائرها الغالبة في خانة الدول الأقل تقدماً، وتصل جملة الأرباح وفقاً لتقرير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى المصرى إلى نحو ٢٤٧ مليار دولار. كذلك يؤكد تقرير التجارة والتنمية الصادر عن منظمة "الأنكتاد" انخفاض متوسط الدخل الفردى في الدول النامية إلى نحو ٣٢٥ دولار سنوياً بمعدل عام ٢٠٣٠، في حين تصل تقديرات متوسط الدخل الفردى في الدول المتقدمة إلى أربعين ألف دولار سنوياً. (غيث، ١٩٩٨: ١٥)

٦. انخفاض ما تقدمه الدول الصناعية من معونة إلى الدول النامية. ففي عام ١٩٩٤ قدمت ألمانيا ما يعادل ٠,٣٤% من مجموع ناتجها القومى الإجمالى ثم انخفضت القيمة إلى ٠,٣١% عام ١٩٩٥ أى بمقدار ١٠% تقريباً. كذلك ارتفع المجموع الكلى لمديونيات الدول النامية، على الرغم من تعهدات حكومات الشمال بأنها ستتخذ الخطوات اللازمة لشطب نسبة كبيرة من هذه الديون. ففي عام ١٩٩٦ بلغت هذه الديون ١,٩٦ ألف مليار دولار؛ أى أنها ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه قبل عشرة أعوام. (بيتر-مارتن وشومان، ١٩٩٨: ٦١)

٧. جعل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وقيم وسلوك ونظرة إلى الكون والحياة شيئاً نمطياً. والتكنولوجيا الحديثة تزيد من درجة "النمطية" *Standardization* التى هى بطبيعتها نقيض التفرد (أمين، ١٩٩٨: ٥٣-٥٥).

٨. إن قدرات المشاركة بفاعلية في المنافسة التكنولوجية على نطاق العالم موزعة بطريقة غير متوازنة، حيث تستأثر ثلاثة مراكز رئيسية: أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، واليابان بأكثر من ٩٠% من جميع الاستشارات في البحوث والتطوير التكنولوجي، وبنسبة أكبر من براءات الاختراع. وعدا استثناءات قليلة، فإن الفجوة بين مراكز الحضارة التكنولوجية والأطراف تتعمق بسرعة متزايدة. ويعد هذا الاستقطاب جبهة مقابلة للنزاعات التي نشأت نتيجة للفروق التكنولوجية الصارخة، وكذلك الاختلافات السياسية والاقتصادية التي صاحبتهـا.

(Turek, 1993: 65-81)

٩. أدى تركيز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في دول الشمال الغنية إلى تحول دول الجنوب إلى سوق الاستهلاك الإعلامي والإعلاني، وتجسد ذلك في زيادة اعتماد دول الجنوب على الأخبار والمسلسلات والإعلانات الغربية - وعلى الأخص الأمريكية - كما أدى إلى تدفق الثقافة المركزية الغربية بلا ضوابط، وفي إطار تجاري تنافسي بحت. (عبد الرحمن، ١٩٩٨: ٧٢)

١٠. إن تأثير العولمة على دول الجنوب يرتبط مباشرة بعملية "الخصخصة" *Privatization*، ومن ثم تحرير الشركات والمؤسسات من التنظيمات الحكومية، حيث تنمو الأنشطة الاستهلاكية في الدول النامية بسرعة شديدة بالمقارنة بالدول الغربية المتقدمة. ولم تعد الأسواق الاستهلاكية محصورة في السلع والبضائع الاستهلاكية، وإنما امتدت إلى المنتجات الثقافية والإعلامية، وقد أدى ذلك إلى اهتمام شركات الإعلان الدولية العابرة للقارات بالموزعين والمنتجين في الدول النامية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن عولمة تكنولوجيا الاتصال قامت بدور مهم في زيادة استهلاك السلع والخدمات في الدول النامية، كما انطوت عملية العولمة على زيادة تدفق الإعلانات عن السلع والخدمات في الدول النامية، وقد خلق هذا الرغبة لدى دول الجنوب في إنشاء قنواتهم التلفزيونية الفضائية

وتطويرها، وتم ذلك في ظروف عدة، من خلال قبول سياسات القروض المشروطة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. (Mohammadi 1997: 78).

١١. إن الخطة الحالية لبناء طريق سريع للمعلومات في الدول الغربية تستهدف المزيد من تغلغل المؤسسات العالمية الغربية في السوق العالمية، فهي حالياً في وضع مسيطر، وسيكون الطريق السريع للمعلومات في خدمة من يستطيع دفع مقابل هذه الخدمة (الأغنياء)، ومن ثم تستفيد منه المؤسسات الغربية حتى تواصل احتكارها للسوق العالمية. (Mohammadi 1997: 3-4)

تداعيات العولمة على الوطن العربي:

١. تشير المؤشرات الديموغرافية إلى أن سكان الوطن العربي سيتزايدون من ٢٤٥ مليون نسمة إلى ٢٩٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو سكاني ٢,٥% وهو من أعلى المعدلات في العالم، إذ لا يتجاوز هذا المعدل ١,٩% في الدول النامية، و٠,٧% في الدول المتقدمة. ومع أن متطلبات النمو السكاني المتزايد تفرض أن تكون معدلات النمو الاقتصادي متزايدة هي الأخرى، فإن الواقع يشير إلى أن الوطن العربي يخضع لعجز غذائي كبير يتجاوز ٢٠ مليار دولار سنوياً، وتمثل البنية الهرمية السكانية نسبة ٤٥% دون ١٥ سنة، ومع إضافة نسبة الشيوخ فوق ٦٥ سنة تصل النسبة إلى ٥٣% وهذا يعني أن أكثر من نصف سكان البلدان العربية ليس سوى معطل ومستهلك في المسيرة التنموية.

٢. تبلغ قيمة إجمالي الدخل القومي للدول العربية ٣٨٠ مليار دولار سنوياً بما يعادل ٢١% من دخل ألمانيا، و٣١% من دخل إيطاليا. وتتكون صادرات الوطن العربي من ٨٩% من المواد الأولية، و١١% من السلع الصناعية، في حين أن استيراد العالم العربي يتكون من ٧٤% من السلع الصناعية، و٢٦% من المواد الأولية. وتتضح المقارنة بصورة أكبر إذا ما عرفنا أن مجمل الدخل المحلي

لإسرائيل يبلغ ٧٥ مليار دولار تصدر منه ١,٨ مليار دولار في شكل سلع صناعية، في حين تبلغ قيمة صادرات الدول العربية بكاملها ٩,١ مليار دولار فقط.

٣. تتجاوز مديونية الوطن العربي الخارجية ١٧٠ مليار دولار (دون العراق)، ومن المتوقع أن يصل حجم الفجوة الغذائية إلى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، كما تمثل المجتمعات العربية أدنى نسبة في العالم فيما يتعلق بتعليم المرأة.

٤. يقول روبرت د. كابلان الخبير الأمريكي بشئون العالم الثالث: "إن نسبة ٩٥% من الزيادة السكانية في العالم تتركز في أفقر مناطق المعمورة، لذا لم يعد السؤال يدور حول ما إذا كانت ستتدلع حروب أم لا، وإنما صار يدور حول طبيعة هذه الحروب، وحول من سيحارب من، فمن بين اثنتين وعشرين دولة عربية ينخفض الناتج القومي في سبع عشرة دولة منها، هذا في الوقت الذي يتوقع فيه المرء أن يتضاعف حجم السكان في بعض هذه الدول في السنوات العشرين القادمة. من ناحية أخرى ستكون المياه أشد ندرة في الكثير من المناطق، وعلى وجه الخصوص في أواسط آسيا والسعودية ومصر وأثيوبيا". ويعلق كابلان على هذا السياق قائلاً: "في هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام أكثر جاذبية بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين، فهذا الدين مطرد الانتشار على المستوى العالمي هو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح".

٥. بلغ حجم التجارة الإلكترونية في أوروبا عام ١٩٩٧ نحو مليار دولار، ومن المتوقع عام ألفين أن يصل إلى ٢٠ مليار دولار، بينما لم يتجاوز حجم هذه التجارة بين الأقطار العربية ١,٥ مليون دولار فقط.

٦. لم تستخدم حتى الآن تكنولوجيا المعلوماتية بالقدر الكافي في الوطن العربي، وما زالت هناك عوامل متعددة تؤثر في أنشطة المعلومات العربية. وقد حدد تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال بعنوان "الإعلام العربي حاضرا

ومستقبلاً" الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذه العوامل على النحو الآتى:

- أ. الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية، فهناك دول غنية يمكنها اقتناء أحد نظم تكنولوجيا المعلومات، ودول فقيرة ترى تكنولوجيا المعلومات رفاهية غير مطلوبة قبل توفير الغذاء والسكن لشعبها.
- ب. التباين الشديد فى الكثافة السكانية للدول العربية، حيث تستطيع بعض الدول أن توفر القوى العاملة المدربة فى مجال تكنولوجيا المعلومات، فى حين أن هناك دولاً تفتقر إلى القوى البشرية المدربة.
- ج. التباين الكبير فى مستويات العلوم والتكنولوجيا والمعرفة بشكل عام بين الدول العربية.
- د. اختلاف المفاهيم والمعانى المتصلة بتكنولوجيا المعلوماتية.
- هـ. ضعف دور المنظمات العربية المتخصصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات.
- و. نقص مصادر المعلومات، وخطط وأساليب التنسيق فى خدمات المعلومات بين الهيئات العربية، وهو ما يؤدي إلى تكرار الخدمات والجهود والنقائص نفسها.
- ز. هجرة بعض الكفاءات التى يتم إيفادها إلى الدول المتقدمة نظراً لتوفر فرص عمل وحياة أفضل.
- ح. عدم وجود خطط شاملة ومنظمات للتدريب فى مجال تكنولوجيا المعلوماتية.
٧. يقابل الاهتمام العربى الملحوظ بالمجال السمعى البصرى ضعف فى ميدان المكتوب، فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة توزيع الجرائد اليومية فى البلدان العربية

عام ١٩٨٤، ٣٥ نسخة لكل ألف نسمة، وذلك أقل بكثير من المتوسط العالمى الذى حددته منظمة اليونسكو حداً أدنى، ويصل إلى ١٣٦ نسخة لكل ألف نسمة. وتتمثل هذه الظاهرة فى استهلاك الأنواع الأخرى من الورق للطباعة والكتابة، إذ لم تتجاوز حصة الفرد الواحد فى الوطن العربى ٢,٨ كيلو جرام من الورق عام ١٩٨٤، بينما بلغت ٣٥,٣ كيلو جرام فى البلدان المصنعة فى السنة نفسها، ويحمل هذا الضعف فى الوسائل المكتوبة عدة دلالات، ذلك أن المكتوب هو الذى يسمح بالتراكم المعرفى ومن ثم الحضارى، بالإضافة إلى نمط التعليم والثقافة التى ينشئها والذى يعتمد على التفكير والمشاركة.

أولاً : عولمة الاقتصاد :

اتسع حجم عولمة الاقتصاد مع بداية التسعينيات نتيجة الترابط بين رؤوس الأموال العالمية والأسواق، وبفضل مسارعة الدول التى لم تلتحق بمنظمة التجارة إلى الانخراط فيها والالتزام باتفاقية التجارة العالمية، وزاد حجم عولمة الاقتصاد بعد الجولة الثانية التى عقدتها المنظمة العالمية للتجارة، وقد جاءت أوراقها تؤكد على مبادئ حرية منافسة رؤوس الأموال والإلغاء التدريجى للحواجز والقيود التى تعترض حرية تنقلها وتدفقها على الأسواق.

كما جاءت تؤكد حرية تبادل الإنتاج الوطنى بين الأسواق، وبذلك تدرج الاقتصادات الوطنية شيئاً فشيئاً فى نطاق الاقتصاد العالمى، وهو ما أصبح يطلق عليه اسم "الانفتاح الاقتصادى الشامل"، الأمر الذى أدى إلى تخلق القطاع العام عن دوره لفائدة رأس المال الخاص الوطنى والأجنبى.

نتيجة لذلك تزداد أحوال الكثير من المؤسسات الوطنية فى السنوات الأخيرة، ولم تستطع الحكومات أن تحمى مواطنيها ضد نزعات الاضطراب فى الوسط الاقتصادى الدولى.

وتعد الشركات عابرة الحدود الآن أقوى ماديا من الاقتصادات الوطنية، فعلى سبيل المثال تجاوزت مبيعات شركة جنرال موتورز السنوية إجمالى الناتج المحلى لجمهورية إندونيسيا، كما أن المبيعات السنوية لشركة "سونى" تساوى إجمالى الناتج المحلى لمصر، بينما زادت المبيعات السنوية لشركة *IBM* عن إجمالى الناتج المحلى لكل من تشيلى وكوستاريكا والإكوادور مجتمعة.

ويدافع البعض عن الشركات عابرة الحدود، لأنها من وجهة نظرهم تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا باعتبارها توفر العمل، وتدفع الضرائب التى يمكن استخدامها فى البرامج الاجتماعية، كما تنقل التكنولوجيا، وتساعد فى بناء قاعدة صناعية فى البلدان الفقيرة. كذلك يسهم الكثير من تلك الشركات فى النشاطات الخيرية، وهم يؤكدون أن بوسع هذه الشركات أن تقوم بدور إيجابى أقوى مما تقوم به الآن، فى هذه المجالات وفى المجالات الأخرى.

وتشير الإحصائيات إلى أن الشركات عابرة الحدود تستخدم فى الوقت الحاضر ٧٣ مليون إنسان، منهم ١٥ مليون شخص فى الأقطار النامية، ويشكل هذا الرقم ٢% إلى ٣% من قوى العمل العالمية. كذلك فهى تشغل أكثر من هؤلاء بصورة غير مباشرة بإيجاد عمل للموردين المحليين والمقاولين من الباطن، كما أنها توفر الموارد المالية التى يستطيع البلد المضيف أن يستخدمها للإنتاج بصورة أخرى، فهى تستخدم ما يصل إلى ٥% من قوى العمل فى العالم، وهى نسبة تعد ضعيفة؛ حيث إن هذه الشركات تسيطر على ما يزيد على ٣٣% من أصول الإنتاج العالمية.

ويعلل المدافعون عن الشركات عابرة الحدود استخدامها أعداداً قليلة نسبياً من العمال بأنها تركز فى مشروعاتها على الرأسمالية الكثيفة. فمثلاً فى الصناعات التى لا تعتمد على الزراعة، تشغل تلك الشركات خمس كامل العمالة مدفوعة الأجر، فبرغم توسع نشاط هذه الشركات فإنها لم يزد فيها عدد العمال كثيراً، فمنذ عام ١٩٧٧ على سبيل المثال لم يزد عدد العاملين فى الصناعة لدى الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات فى الأقطار النامية عن ٦٠.٠٠٠ وظيفة فقط.

وتشير الشركات على كل حال، إلى أن هذه الوظائف حسنة الأجور نسبيا. ففي البلدان الصناعية والنامية على السواء، تدفع الشركات عابرة الحدود أجورا أعلى، وتوفر ظروف عمل أكثر سلامة، ومزايا أفضل، إذا ما قورنت بالمؤسسات المحلية. ويعود هذا أساسا إلى أن تلك الشركات تتركز في المجالات الاقتصادية التي تتطلب مهارات أرفع، والعادة أن تتوفر لديها تكنولوجيا أرقى، وخبرات إدارية أفضل من المؤسسات المحلية، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الحسابات السياسية، فالشركات عابرة الحدود تحظى باهتمام أعلى مما تناله الشركات الأخرى، وتخضع لضغوط تجعلها تدفع رواتب مجزية لتحمي نفسها من الانتقاد من بعض الرافضين وجودها داخل البلد.

بينما يرى بعض المعارضين لهذه الشركات أنه حتى لو كانت الشركات عابرة الحدود تعامل مستخدميها بأفضل مما تفعل الشركات المحلية، فإن ذلك لا يعنى الكثير؛ إذ إن ظروف العمل في مصانع الشركات عابرة الحدود والمقاولين الذين يعملون معها من الباطن لا يمكن تبريرها، فالمستخدمون في مواقع التصنيع المخصص لتصدير البضائع مثل المنسوجات، والإلكترونيات، والأحذية وتوابعها، ولوازم النشاط الرياضي يعملون بانتظام لساعات طويلة في ظل ظروف خطيرة لقاء أجر قليل جدا. ففي إندونيسيا، مثلا، تعمل النساء اللاتي يشتغلن في خياطة الأحذية الخفيفة، لحساب شركة *Reebok* أكثر من ٦٠ ساعة في الأسبوع لقاء ٨٠ دولاراً في الشهر؛ هي تقريبا سعر زوج واحد من الأحذية.

نقل التكنولوجيا

مثلما تقوم الشركات عابرة الحدود بتوفير فرص عمل فإنها تقوم أيضا بنقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، وذلك عن طريق استيراد أجهزة حديثة، أو إدخال أفكار حديثة في تصميم السلعة وعملية تصنيعها. ومن شأن هذا أن يساعد الصناعة المحلية. فعلى سبيل المثال فإن توسع الشركات عابرة الحدود في إقامة معامل أشباه الموصلات بعيدا عن الساحل قبالة سنغافورة، دفع إلى ظهور صناعة محلية لأشباه الموصلات

ضمن حدود سنغافورة نفسها. ولكن فى حالات كثيرة أخرى قد لا تتمكن التكنولوجيا من مد جذور محلية عميقة خصوصا فى الأقطار الأشد فقرا التى قد تعجز عن الاستفادة من التكنولوجيا التى تتطلب رأس مال كبيراً.

أيضا بمقدور الشركات عابرة الحدود أن تسهم فى تدريب العمال المحليين على أساليب عمل أفضل فى شئون الإدارة والتسويق، وضبط الجودة، كذلك أن تعزز قدرات البحث والتطوير لدى البلد المضيف (والواقع أن إنجازات الشركات فى هذا المجال متفاوتة). ويؤخذ على الشركات عابرة الحدود أن معظمها يوظف عدداً قليلاً نسبياً من أهل البلاد التى تعمل بها فى مراكز مهمة، ولا تمرر إليهم إلا الحد الأدنى من الخبرات الإدارية التى تتمثل فى أعمال البحث والتطوير التى لا يكون لها سوى تأثير ضئيل؛ حيث إن الشركات الأجنبية تقوم بجزء ضئيل من بحوثها فى البلدان النامية، لما تتطلبه معظم هذه البحوث من تعديل التكنولوجيا المتوفرة وفق الظروف المحلية، وهو أمر صعب.

الموقف الضريبى للشركات عابرة الحدود:

برغم أن الشركات عابرة الحدود قد تسهم فى تنمية البلد المضيف عن طريق دفع الضرائب، فإن الإحصاءات تؤكد على تهربها من دفع الضرائب الحقيقية، وذلك لتمتعها بقدر كبير من الحرية بخصوص موعد دفع الضرائب وطريقة هذا الدفع، فمن خلال عملية تعرف بـ "نقل التسعيرة" تستطيع الشركات بكل سهولة نقل أرباحها المعلنة إلى أقطار يكون فيها مستوى الضرائب أكثر انخفاضا. فمثلا، قد ترغب شركة تباشر العمل الصناعى فى فرنسا تجنب دفع الضرائب المستحقة عليها هناك، فتقوم ببيع المنتج أولا بسعر أدنى من سعر التكلفة إلى فرعها الذى يشتغل بالتجارة فى بورتوريكو، فيقوم ذلك الفرع بطبع تسعيرة أعلى ويعيد بيع المنتج نفسه مرة أخرى إلى فرنسا. وبعد ذلك يعلن عن جميع الأرباح فى بورتوريكو، حيث الضريبة منخفضة. وقد تعلن الشركة فى فرنسا، حيث الضرائب أعلى كثيرا، أنها عانت خسارة

فى العمل. ولما كان حوالى ثلث التجارة العالمية يتألف من صفقات مالية تتم ضمن شركات فردية، فإن الإغراء للقيام بمناورات كهذه لا يقاوم.

ولقد بذلت بعض الحكومات جهودا للتصدى لهذا التحايل عن طريق "الضرائب الموحدة"؛ محددة نسبة نشاطات الشركة على نطاق العالم ، وطالبة أن تدفع ضريبة عن شريحة معادلة لتلك النسبة، من أرباحها العامة فى العالم. وعلى كل حال، فإن الضرائب الموحدة تثير قضايا بالغة التعقيد، كما أن الشركات قد تكتلت بنجاح ضدها فى معظم البلدان.

ويؤكد بعض الخبراء أنه مع زيادة الشركات عابرة الحدود لأهدافها ومراميها أصبحت الاقتصاديات الفردية أكثر حساسية لنجاح تلك الشركات أو فشلها، يبرز هذا بشكل جاد عند حدوث الإفلاسات. فانهيار شركة فى أحد البلدان يستطيع أن ينتقل كموجة عارمة عبر الحدود الوطنية، لكن المؤسسات التقليدية لإدارة الإفلاسات فى سوق وطنية لبلد ما لا ترقى إلى درجة حماية الأقطار والمواطنين فى مكان آخر^(٩).

وبرغم أن الشركات العابرة للحدود قد تعطى فرصاً للتشغيل داخل بلد ما فإنه حين تبقى إحدى الشركات خاملة، قد تترك عملياتها أثرا غير متوازن على الاقتصاد الوطنى. وفى حين أنه قد ترحب حكومة ما أول الأمر بشركة عابرة للحدود على أمل توفير فرص عمل فورية، فإنه ليست هناك أية ضمانات لخططها المستقبلية. فقد تخرج الشركة عابرة الحدود المصانع الوطنية متدنية الكفاءة من سوق العمل، لكنها قد تقوم بعد ذلك بالانسحاب أو تقوم بإعادة هيكلة، وهو الأمر الذى ينجم عنه تأثير مدمر على الاقتصاد الوطنى.

حقوق الشركات عابرة الحدود ومسئولياتها:

أفادت الشركات عابرة الحدود فى السنوات الأخيرة من التوسيع الذى لا سابقة له فى حقوقها وامتيازاتها. فقد حددت اتفاقية "الجات" السلطات التنظيمية التى تتمتع بها الحكومات على تلك الشركات، بينما وسعت امتيازاتها إلى مجالات أخرى. كما أن

الاتفاقية المتعلقة بالنواحي التجارية لحقوق الملكية الثقافية، مثلا، تعزز سلطة الشركات المعنية في فرض حقوق براءات الاختراع، و"الماركات" المسجلة، وحقوق النسخ، في حين أنها في الوقت ذاته تعوق جهود الحكومات في مطالبة تلك الشركات بأن تساعد على تطوير تقنيات محلية. وبالمثل، فإن الاتفاقية الخاصة بقوانين الاستثمار التجاري تقيد حكومات الأقطار النامية التي ترغب في وضع شروط على الاستثمار.

بيد أن الشركات عابرة الحدود استفادت فعلا من الإجراءات التي وضعتها الحكومات الوطنية بصورة طوعية حرصا منها على جذب المزيد من الاستثمارات. فمعظم الأقطار الأفريقية تقريبا، حررت الآن القوانين الخاصة بنظم الاستثمارات الأجنبية عندها، فألغت الرقابة على سعر الصرف، والقيود على تحويل الأرباح، والالتزام بنقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، وحتى الدول الأخرى في قارة آسيا- ومنها ألبانيا وفيتنام والمملكة العربية السعودية- قد حررت بدورها نظم الاستثمار منذ عهد قريب.

ويحاول كثير من الشركات عابرة الحدود تعزيز التنمية الاجتماعية عن طريق الهبات العامة، إما بصورة مباشرة وإما عبر مؤسسات يتم الإشراف عليها بصورة مشتركة. وليست هناك بيانات تتعلق بالأنشطة الخيرية التي تقدمها الشركات عابرة الحدود، وإن كانت المعلومات عن تقديم الشركات للهبات في الولايات المتحدة ذات التقليد القديم والقوى في فعل ذلك، تشير بصورة عامة إلى حجم تلك الهبات. ففي عام ١٩٩٣ كان في الولايات المتحدة ما يزيد على ٦٠٠ شركة تقدم برامج لهذا الغرض، وأكثر من ١٧٠٠ مؤسسة خيرية أقامت الشركات (ففي سنة ١٩٩٢ كانت قائمة المانحين الكبار تضم IBM التي قدمت ١٤٢ مليون دولار، وشركة أكسون التي قدمت ٤٦ مليوناً، وشركة ATFT وقدمت ٣١ مليوناً)، لكن هذه الأرقام أخذت في الهبوط (فبين ١٩٨٧ و ١٩٩٢ هبطت قيمتها الحقيقية بحوالي ١٤٪، برغم أنها تمثل جزءا صغيرا جدا من دخل الشركة، ففي ١٩٩٢ مثلت ١,٦١٪ من الدخل قبل دفع الضريبة).

معظم هذه النفقات يكون في الولايات المتحدة. ورغم وصول الهبات إلى مختلف أرجاء العالم، فإن شركة *IBM* توزع ٢٢% فقط من مخصصات الخير والإحسان على نطاق دولي، أما الشركات الأخرى فتوزع نسبة أدنى من ذلك. هذا إضافة إلى أن معظم أموال الإحسان الدولية إنما تذهب إلى البلدان الصناعية الأخرى، أما البلدان النامية فلا تتال منها إلا أقل القليل.

وتغطي هذه الأموال مجموعة كبيرة من الاهتمامات، بما فيها الصحة، والتعليم والإسكان وتنمية المجتمع، وكذلك الخدمات الترفيهية والمناسبات الثقافية. لكن بعض هذه المصروفات يكون ذا علاقة مباشرة بمصالح الشركة، فقد تساعد شركات النفط في بناء البنية التحتية التي تنقل إنتاجها، والشركات الكيماوية قد تساعد على إقامة مشاريع الإسكان قليل الكلفة قريبا من منشآتها كي يتيسر تشغيل العمال ساعات أطول، وشركات الأدوية قد تساعد العاملين في المجالات الصحية في البلدان النامية لحثهم على ترويج إنتاجها بين المرضى.

ومع أن شعوباً كثيرة أفادت من سرعة وتيرة التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي تم في السنوات الأخيرة فإن ملايين لم يفيدوا شيئاً. ومع أنه ليست هناك بيانات إحصائية تستطيع التعبير بصورة وافية عن الوضع الإنساني الدولي فإن البيانات الآتية تشير ما يكفي من القلق:

- يعيش ثلث السكان في الأقطار النامية تقريباً في حالة مطلقة من الفقر.
- يعوق سوء التغذية النمو البدني والعقلي لطفل واحد من كل ٣ أطفال في الأقطار النامية.
- ما يقرب من ١,٣ بليون إنسان في الأقطار النامية محرومون حتى من الحد الأدنى المناسب من مياه الشرب.
- في ١٩٩٢ مات ٦ ملايين طفل دون الـ ٥ سنوات من العمر من مرض الرئة أو الإسهال.

• إن موارد عيش حوالى بليون إنسان من سكان الريف فى خطر نتيجة تدهور البيئة عندهم.

• عدد السنوات التى تقضيها الفتيات فى الأقطار النامية فى المدرسة يبلغ نصف عدد السنوات التى يقضيها الفتيان.

وهذا الواقع ذو مضاعفات معقدة تعود بالفائدة على البعض وتفرض صعوبات على الآخرين. فقد جلب التوجه العالمى نحو تعزيز المشاريع الخاصة فوائد كثيرة، وخاصة بالنسبة لتوزيع الموارد بصورة أكثر كفاءة وفعالية، لكن امتداداته أبعد من تلك الفعالية؛ إذ قاد إلى تحول كبير فى علاقات القوة. فعلى المستوى الدولى، عمل بـروز قوى السوق، إلى درجة كبيرة، على تقوية تحكم المستثمرين الدوليين والدول المقرضة، كما زاد من قوة المؤسستين المالييتين الكبيرتين: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وفى الوقت ذاته، أضعف موقف البلدان التى تعتمد بشدة على رأس المال أو المساعدة الأجبيين.

كذلك حدثت تحولات كبرى فى القوى داخل الدول ذاتها، فأصحاب رأس المال وبعض فئات الإداريين، والمجموعات المهنية حققوا مكاسب بشكل عام، بينما عانت الطبقة العاملة المنظمة من خسارة كبيرة.

هناك نتيجة أخرى ترتبت على الليبرالية، وهى أنها أطلقت عقال المنافسة الحادة ضمن الأمة الواحدة، وفيما بين الأمم. وقد زاد هذا من الكفاءة الإنتاجية.

من إيجابيات العولمة ما ضمنته اتفاقية "الجات" من المطالب والمقاصد للدول الصناعية والنامية على السواء، وما قامت بتنفيذه على فترات فى المرحلة الانتقالية، وما وعدت بالوفاء به وفاء تاما ابتداء من سنة ٢٠٠٥. من ذلك تخفيض الضرائب الجمركية، وتعزيز المنافسة بين الدول والشركات الكبرى المصدرة، ومكافحة أسلوب إغراق الأسواق، وتوسيع قاعدة التجارة الدولية يجعلها تشمل الخدمات، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والمواصلات التى مكنت من تصميم المنتجات أينما تتوفر

المهارات، والمعرفة الضرورية، وإنتاج أجزائها المطلوبة في أرخص مكان يمكن صناعتها فيه، ثم شحنها للتجميع في أرخص مكان يمكن تجميعها فيه، وكذلك فتح الأسواق العالمية أمام سلع ومنتجات السلع للدول العربية وغيرها من الدول النامية.

ولقد تجلت آثار ذلك في ارتفاع حصة التجارة بسرعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد النامية من ٢٣% في منتصف الثمانينيات إلى ٤٣% حالياً (نهاية التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة).

وتبع الاندماج المتزايد للبلاد النامية في التجارة العالمية اندماجها المتنامي في التمويل العالمي. فتدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى البلاد النامية تضاعف أربع مرات من ١٩٩٠-١٩٩٤، لكن ذلك أدى إلى خفض الأجور ورفع معدلات البطالة، وانتشار الفقر. ففي معظم الأقطار النامية ومنها الدول العربية، شهدت الأجور تدنياً ملحوظاً، وبصورة خاصة في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية وفي أمريكا اللاتينية. ولقد تعقدت مشكلات الناس الأشد فقراً من جراء التراجع المستمر من جانب الدولة، التي واصلت خفض دعمها للمواد الأساسية، مثل دعم المواد التموينية، والنقل، وقطع خدمات الرفاه الاجتماعي الأخرى. فقد تسبب انتشار الانكماش الاقتصادي، في بعض المناطق، في إعاقة أهداف التنمية في كثير من البلدان، وهو ما أدى إلى انتشار الفقر المدقع. وتمثل النساء الأغلبية الساحقة من السكان الذين يعيشون تحت وطأة الفقر المدقع، وعددهم يزيد على البليون. كما أدت عملية التغيير والتكيف السريعة في جميع القطاعات إلى زيادة البطالة والعمالة غير الكافية، بما لها من أثر على المرأة على وجه الخصوص. وفي حالات كثيرة، لم تصمم برامج التكيف الهيكلي بشكل يحد من آثارها السلبية على الفئات الضعيفة والمحرومة أو على المرأة، كما أنها لم تصمم لتكفل آثارها إيجابية على تلك الفئات عن طريق الحيلولة دون تهميشها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكدت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف على ترابط الاقتصادات الوطنية المتزايدة، إلى جانب أهمية تحرير التجارة والنفاذ إلى أسواق نشطة مفتوحة. وكان هناك أيضاً إنفاق عسكري

ضخم فى بعض المناطق منها الخليج العربى، وسجلت المساعدة الإنمائية الرسمية فى جملتها انخفاضا فى الفترة الأخيرة، بالرغم من الزيادات فى تلك المساعدة التى قدمتها بعض البلدان.

الفقر المدقع، وتآنيث الفقر، والبطالة، وتزايد هشاشة البيئة، واستمرار العنف ضد المرأة، والاستبعاد واسع النطاق لنصف البشرية من مؤسسات السلطة والحكم، إنما هى أمور تؤكد الحاجة إلى مواصلة السعى إلى تحقيق التنمية والسلام والأمن، وإلى إيجاد طرق لضمان أن يكون الناس محور التنمية الدائمة. ومشاركة نصف البشرية الأنتوى واضطلاعه بدور قيادى أمر ضرورى لنجاح ذلك المسعى.

كان للتطورات الاقتصادية والدولية الأخيرة فى كثير من الحالات أثر غير متكافئ على النساء والأطفال، الذين يعيش أغليتهم فى بلدان نامية، منها الدول العربية. ففي الدول التى تزرع تحت عبء دين خارجى ثقیل، أدت برامج التكيف الهيكلى وتدابيره، بالرغم من كونها مفيدة فى الأجل الطويل، إلى تقليص النفقات الاجتماعية، وكانت لها من ثم آثار سيئة على المرأة، ولا سيما فى أفريقيا وأقل البلدان نموا. وهذا الأمر يزداد حدة عندما تتحول مسئوليات توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من الحكومات إلى المرأة التى زاد عليها العبء. نتيجة ذلك فقد نجمت عن الانكماش الاقتصادى الذى ألم بكثير من البلدان المتقدمة والنامية، وعن عمليات إعادة الهيكلة الجارية فى البلدان التى تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية- آثار سلبية غير متناسبة على المرأة. وغالبا ما تجد المرأة أنه ليس أمامها من سبيل إلا قبول عمل يفتقر إلى الأمن الوظيفى طويل الأجل أو تحيط به ظروف تتطوى على مخاطر، أو دخولها فى نشاط إنتاجى منزلى يفتقر إلى الحماية، أو بقاءها عاطلة عن العمل. وتدخل نساء كثيرات سوق العمل حيث تلتحقن بوظائف يدفع مقابلها أجر أقل من أعبائها الحقيقية أو يبخر قدرها، وذلك سعيا منهن إلى تحسين دخل أسرهن المعيشية، بينما يقرر بعضهن الهجرة سعيا وراء هذا الهدف. ونظرا إلى أن عمل المرأة لا يقابله

خفض فى المسئوليات الأخرى المنوطة بها، فإن محصولته تكون زيادة جملة العبء الواقع على عائتها.

وعند وضع سياسات الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى وبرامجهما، بما فيها سياسات التكيف الهيكلى وبرامجه، لا يراعى دائما ما يترتب عليها من آثار على المرأة والطفلة، وبخاصة المرأة والطفلة اللتين تعيشان فى فقر. ولقد زادت معدلات الفقر من حيث أرقامها المطلقة والنسبية، وزاد عدد النساء اللاتى يعشن فى حالة فقر فى معظم المناطق. وثمة نساء فقيرات كثيرات يعشن فى الحضر، وبرغم ذلك فإن محنة المرأة الفقيرة القاطنة فى الريف وفى المناطق النائية تستحق اهتماما خاصا، مع الأخذ بعين الاعتبار الركود الحاصل فى عملية التنمية فى هذه المناطق. وفى البلدان النامية، بما فيها البلدان التى تنبئ مؤشراتها الوطنية عن حدوث تحسن، ما فتئت أغلبية الريفيات يعشن فى ظروف التخلف الاقتصادى والتهميش الاجتماعى.

المرأة شريك رئيسى فى مكافحة الفقر سواء بعملها المأجور أو غير المأجور الذى تضطلع به فى البيت وفى المجتمع المحلى وفى مكان العمل. وقد استطاع عدد متزايد من النساء تحقيق استقلاله الاقتصادى عن طريق العمل الذى يدر عائدا. كما أن ربع الأسر فى أنحاء العالم ترأسه نساء. ويعتمد كثير من الأسر على الدخل الذى تتكسبه المرأة حتى مع وجود الرجل. وتلك الأسر التى تتحمل مسئوليتها النساء هى فى الأغلب الأعم من أشد الأسر فقرا بسبب التمييز فى الأجر، وأنماط التمييز الوظيفى فى سوق العمل، وغير ذلك من الظروف القائمة على أساس التمييز بين الجنسين. وثمة أيضا عناصر أخرى تسهم فى زيادة عدد الأسر التى تتحمل مسئوليتها النساء ومنها التفكك الأسرى، وتحركات السكان بين المناطق الريفية والحضرية داخل البلدان، والهجرة الدولية، بالإضافة إلى الحروب، وعمليات التشريد الداخلى.

وخلال عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥) تم إنشاء كثير من المؤسسات المخصصة تحديدا للنهوض بالمرأة على كل من الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى. فعلى الصعيد الدولى، أنشئ المعهد الدولى للبحث والتدريب من أجل

النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولجنة رصد تنفيذ الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولقد أصبحت هذه الهيئات، بالإضافة إلى لجنة مركز المرأة وأمانتها وكذلك شعبة النهوض بالمرأة، بمثابة المؤسسات الرئيسية في الأمم المتحدة المخصصة تحديداً للنهوض بالمرأة على الصعيد العالمي. وعلى الصعيد الوطني قام عدد من البلدان بإنشاء آليات وطنية أو تعزيزها للتخطيط والدعوة لإحراز تقدم في مجال النهوض بالمرأة ورصد خطى هذا التقدم.

الضغوط في نطاق الأسرة والقلق الدولي حيالها:

يشعر الكثير من الناس بالقلق خاصة بالنسبة للعائلة التي ليس بها سوى أحد الوالدين، ترأسها الأم عادة. خصوصاً في حالات الطلاق والثرمل والهجرة. وكثيراً ما يصف الباحثون الأسر التي ترأسها نساء بأنها فقيرة نظراً لإنفاقها كل دخلها على تغذية الأطفال، في حين يرى البعض الآخر أن مثل تلك الأسر ليست على الدوام هي الأشد فقراً، والواقع أن الأطفال في بعض الظروف يكونون أحسن حالاً في العائلة ذات الوالد المنفرد منهم في العائلات ذات الوالدين؛ لأن العائلة التي تضبط فيها المرأة سبل الإنفاق يغلب أن تخصص نسبة من دخلها للطعام ورفاه الأطفال أعلى مما تخصصه لغير ذلك. لكن هذا لا يعني بأية حال أن الأسر التي ترأسها النساء لا تعاني الحرمان؛ فالنساء يواجهن عدة أشكال من التمييز ضدهن: في الملكية، والأرض، والدخل، والاقتراض. لذلك فإن الأسر التي ترأسها النساء تدخل ضمن فئة المحرومين، ليس لأن النساء يعوزهن الشعور بالمسؤولية تجاه أسرهن، بل لأن البنين الاجتماعية والاقتصادية متعاملة ضدهن في أغلب الأوقات.

لقد كانت النساء على الدوام هن اللواتي يرعين العائلة؛ ومن ثم فإنه حين تطالب الحكومات بأن تتحمل العائلات مسؤوليات أكبر للرفاه الاجتماعي فإن تلك الحكومات إنما تحمل النساء قدراً أكبر من الضغوط، خصوصاً في حالة عمل النساء خارج منازلهن، وحين تتعرض العائلات الفقيرة للضغط، ينتقل هذا بدوره إلى أطفالنا. ويرصد بعض الباحثين أن حوالي ١٠٠ مليون طفل تحت سن الخامسة عشرة يمارسون

عملا ما فى الدول النامية. وهو الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تفكك العائلة وضياع قيمها نتيجة الصعوبات وانعدام الفرص التى تضع الناس فى ظروف يسهل فيها انهيار العلاقات الأسرية.

المشاركات الأسرية غير المتكافئة:

تسهم الأسرة بنصيب كبير جدا من الوقت والمال الضروريين لإيجاد أفراد معافين، متعلمين، قادرين على الإنتاج، لصيانة "رأس المال البشرى". ومع أنه كثيرا ما يفترض أن الأسرة كلها تقوم بهذا الدور، فإن النساء فى الواقع هن اللواتى يقمن بمعظم العمل، وخاصة خدمة الأطفال، ورعاية المسنين، والعناية بالمرضى. هكذا ظل الحال على الدوام، فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة جعلت الحياة الأسرية أثقل عبئا على كاهل النساء.

وتشير الإحصاءات فى الأقطار النامية إلى أن قلة من النساء يعملن خارج بيوتهن، ولا يتعدى العمل الرسمى لهؤلاء ٣١%. وأيا كان الحال، فإن عددا كبيرا من النساء يعملن فى القطاع الخاص، فلا يراهن جامعو بيانات الإحصاء. وحين يفقد الرجال وظائفهم، يكون أسهل على النساء أن يجدن عملا، وبخاصة فى القطاع الخاص، حيث يعد عمالة رخيصة.

وبصرف النظر عن اضطرار عدد أكبر من النساء لكسب دخل عائلتهن، فإن الأزمة الاقتصادية فى كثير من البلدان زادت أعباء المرأة فى عدة نواح أخرى. فهن لا يستطعن شراء الكثير من الأطعمة الجاهزة مثلا، وعليهن أن يقضين وقتا أطول فى التسوق لشراء أصناف أرخص، كما يشتريّن كميات قليلة منها إذا لم يكنّ قادرات على شراء ثلاجة، كذلك عليهن أن يصنعن الكثير من طعامهن الخاص.

والأغلب أن تعاني النساء أكثر من الرجال من جراء خفض مستوى الخدمات العامة؛ فتدهور الخدمات الصحية يدفع إلى استدعاء النساء للعناية بالأقارب المرضى، وحين تخفض ساعات الدراسة، تضطر النساء إلى قضاء وقت أطول فى الإشراف

على الصغار سواء كانوا أولادهم أو أخواتهن. والواقع أن الطرق المتعددة التي امتصت النساء بها آثار الأزمة الاقتصادية ترقى إلى ما أسمته منظمة اليونسيف وبعض عالقات الاقتصاد "التصحيح الخفى".

ويتعرض الأطفال فى البلدان النامية لضغوط أكبر. فلقد تحسنت معدلات حياة المواليد فى تلك البلدان كثيرا خلال السنين الثلاثين الأخيرة، وهى فترة هبطت فيها وفيات الأطفال الحديثى الولادة والذين هم دون الخامسة إلى أقل من النصف، ومع ذلك فإن الأطفال الذين يقون أحياء كثيرا ما يعيشون تحت ضغط عظيم وخاصة حين يضطرون إلى العمل. وتقدر منظمة العمل الدولية (ILO) أن حوالى ١٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة عشر يعملون الآن، ٩٥% منهم فى الأقطار النامية، ونصف هؤلاء فى آسيا. لكن أعلى نسبة للأطفال العاملين - واحد من ثلاثة - موجودة فى أفريقيا، أما فى أمريكا اللاتينية فتتراوح النسبة ما بين ١٥% إلى ٢٠%. ولا شك أن الأطفال عموما يقومون بعمل ما - قد يكون عملا خفيفا لديهم - فلا يجب أن ينظر إلى جميع أعمال الأطفال على أنها من النوع المؤذى؛ فالأطفال فى المناطق الريفية يشاركون فى أنشطة أهليهم فى العائلة منذ عهد مبكر جدا، وهكذا يتعلمون المهارات التى ربما احتاجوها فى مستقبل حياتهم.

لقد أكدت المناقشة التى دارت فى مايو ١٩٩٨ برعاية اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى جنيف - أن العولمة جلبت عدداً من التغيرات فى العلاقات الاجتماعية خصوصا علاقات العمل. فطبقا لـ ILO يتراوح معدل مشاركة الرجال فى سوق العمل ما بين ٨٣ و ٨٨%، بينما يصل معدل مشاركة النساء إلى ٦٠% على مستوى العالم. وقد أرجعت الأسباب التى تضطر المرأة لدخول سوق العمل إلى سببين، الأول رغبته فى أن تثبت ذاتها بوصفها مواطنة فى المجتمع من خلال عملها والتعريف بها بوصفها عاملاً ينتج فى سوق العمل. والآخر احتياجها للعمل نظراً لظروفها العائلية التى قد يكون من أسبابها ضعف دخل الرجل فى الأسرة، وعدم تمتعها بالميزات الاجتماعية التى يتمتع بها الرجل بحكم أنه عائل الأسرة أو له

القدرة على الكسب. ومع ذلك تحدث هذه المشاركة في جو من التفرقة العنصرية التي وضعت جذورها منذ القدم، والتي تنظر للمرأة بوصفها احتياطي *reserve labour* وتعرض عليها شروط عمل غير مرضية ومرتبات ضعيفة قد تضطر إلى قبولها.

وفي الوضع الحالي والمستقبلي تحاول الشركات تقليل تكاليف إنتاجها لكي تزيد من منافستها في السوق الدولية، ولذلك تهتم بالتوجه للعمل في الدول النامية أو الدول التي يقبل عمالها مرتبات ضعيفة، وهو ما يطلق عليه *Export Processing Zones* وتستخدم عدم التوظيف العالي لتحديد تكاليف العمال،^(٤) وبناء عليه سوف تكون النساء أول من يقبل العمل بمرتبات ضعيفة أو بوصفهن *part time* في ظل عدم وجود أي تأمين اجتماعي.

ليس الأمر مقتصرًا على الدول العربية فحسب، بل إن العولمة في دول أوروبا الغربية ودول مثل شيلي وأوكرانيا والصين ومالي والهند والفلبين وجنوب أفريقيا، غيرت العمالة الكاملة بأجور إلى عمالة مؤقتة أو عمالة من الخارج. ويعد عدم وجود عقود عمل بمرور الوقت وسيلة للخروج من العمل.

طبقاً لاتحاد التجارة السويسري تزداد نسبة مشاركة النساء في معظم البلاد الصناعية في العمل لنصف الوقت حيث تصل في ألبانيا إلى ٩٠% و إلى ٦٥% في إيطاليا واليونان وأمريكا، ويتميز معظمهن بكونهن أمهات لأطفال صغار، ونظراً لطبيعة عملهن فإنهن لا يفدن من الفوائد والفرص التي يتيحها العمل الكامل.

من تأثيرات العولمة كذلك اتجاه الشركات الكبرى إلى رفض توظيف هيئة كاملة يرأسها مدير تنفيذي كما كان يحدث سابقاً قبل أن يملأ العمل المؤقت احتياج التوظيف، وبناء عليه أيضاً لم تعد هناك فرص أمام العامل للاختيار بين العمل الكامل *full time* أو العمل المؤقت. وأصبحت المرأة في هذا الوضع جزءاً رئيسياً من

(٤) على سبيل المثال في عام ١٩٨٤ عندما قررت الحكومة البرازيلية أن تضع تشريعاً يحد أدنى لأجور العمال وصلت نسبة عمالة المرأة إلى ٦٦% من العمالة في السوق، الأمر الذي أجبر الرجل على الاستمرار وقبول الحد الأدنى حتى لا يتم اللجوء إلى بديل نسائي.

المصادر الخارجية للعمل، ومن العمال الذين لا يحصلون على أى فوائد اجتماعية ويعملون على نحو لا يعطيهم أى ضمانات للحصول على حد أدنى للمعيشة.

ومع كثرة عدم التوظيف (البطالة) سوف يتجه بعض النساء إلى العمل المحلى أو المؤقت بالإضافة إلى العمل المنزلى. وهناك كذلك العمل فى القطاع غير الرسمى للنساء بوصفهن *street vendors* وأى عمل خاص غير معلن، وينتشر هذا الأمر فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ حيث يعيش بعض النساء ويساعدن أطفالهن على المعيشة فى ظروف صعبة وفقر، الأمر الذى يضطرهن إلى مثل هذه الأعمال، التى تستفيد منها الشركات الكبيرة حيث لا توجد عقود عمل. وتتورط هذه الشركات فى استغلال النساء والأطفال، خصوصاً فى ظل وجود حماية دولية لهذه الشركات أو اتباع بعض الحكومات والجهات الاقتصادية الموجودة بالبلاد سياسة غض البصر لزيادة الاستثمارات.

وقد اتجهت النساء كذلك إلى العمل المنزلى الذى يسمح لهن بالعمل داخل منازلهن ومراعاة حياتهن الأسرية، وهو الأمر الذى يتركز فى صناعات المنسوجات التقليدية والملابس والجلود أو عمل الأجزاء التى تدخل فى بعض الصناعات الأخرى. ورغم عدم وجود معلومات متاحة فى الدول النامية، فإن بعض الخبراء يشيرون إلى أن الإحصاءات والأرقام فى هذه الدول تبدو مثل الأرقام نفسها التى توجد فى الدول الصناعية، وهى كالتى :

٩٠% فى ألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا.

٨٤% فى فرنسا.

٧٠% فى إسبانيا وبريطانيا.

٩٣,٥% فى اليابان.

٩٧% فى الجزائر.

ويؤدي هذا النوع من العمل إلى الحصول على مادي الحد الأدنى للأجر، حيث تكون ساعات العمل أكثر مما يفرض القانون، فضلاً عن أن العمل بالقطعة يجبر العمال على إنتاج أكبر عدد ممكن من القطع لكسب معيشتهم.

ويكون من الصعب تنظيم ذلك أو رصده، فعمال المنازل يمثلون فرصة للاستغلال، حيث توجد شبكة من الوكلاء والمتعاقدين الذين يسعون إلى الكسب من مثل هذا العمل، وهناك تأثير آخر للعولمة في الحياة والعمل للنساء وهو الهجرة للدول الأخرى. وطبقاً لمصادر دقيقة، هناك ٨ ملايين عامل يعملون خارج بلادهم عام ١٩٩٤، ففي آسيا وحدها كل عام يعبر حوالي ٣٠٠ ألف عامل الحدود للعمل في الخارج وهم يعملون في شركات صغيرة أو في قطاع الخدمات.

ويرتفع عدد النساء في بعض الدول كالفلبين عن الرجال، وتتميز آسيا عادة بارتفاع نسبة هجرة النساء منها وتستقبلهن منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص للعمل بوصفهن خادمات، وقد ظهر وكلاء منظّمون لمثل هذا العمل.

كذلك الأمر بالنسبة للأراضي الزراعية، فقد أدى وجود التكنولوجيا إلى تقليل عمل النساء؛ حيث يأخذ الرجال الصدارة كما حدث في إندونيسيا والهند وبنجلاديش. وبرغم أن النساء يوجدن بموقع أفضل في الدول غير المتقدمة في الزراعة فإنه باستخدام التكنولوجيا يسوء وضعهن، بالإضافة إلى أن جلب محاصيل من الخارج يعتمد أيضاً على الرجال بشكل أساسي.

ويمثل هذان عنصرين ضد عمل المرأة في المجال الزراعي، ويساعدان على تقليل فرصتها للحصول على دخل. وطبقاً لبعض الآراء فإن زيادة الفقر والبطالة تؤدي إلى العنف ضد النساء، ويرجع ذلك إلى نقص طاقتهن الاقتصادية وزيادة أعبائهن بسبب نقص الخدمات الاجتماعية.

إن المرأة في العالم عليها مهام كثيرة، ليست الولادة وحدها بل أيضاً إعداد الطعام، والتعليم، والعناية بالأطفال، والاهتمام بأفراد الأسرة. و دخول المرأة في سوق

العمل قلل من وقتها في قضاء هذه المهام وقلل من وقتها في الراحة وتعليم الأطفال ومشاركة أسرتها وتقديم الخدمات الخاصة بها، وهو الأمر الذي يعد عاملاً قوياً سوف يدفع المرأة إلى قبول العمل في وظائف نصف الوقت في الفترة القادمة، خصوصاً أنها تضطر في بعض الأحيان إلى ترك أطفالها لأسر نسائية أو حاضنات وهو ما يزيد العبء عليها. كما أن خصخصة الخدمات الصحية سوف يعنى أن النساء سيقعن عليهن عبء الاعتناء بأقاربهن المرضى.

ويؤكد بعض الخبراء أنه عندما لا يكون لدى المرأة وقت لكل مهام العمل، ويكون عليها إنجاز هذا العمل، فإنها تتجه إلى أن تحمل أطفالها خاصة الفتيات عبء بعض هذه الأعمال، وأن تجبرهن على ترك المدرسة، وتستمر الدائرة التي تعيشها المرأة في ظروف صعبة.

لقد أدت العولمة في المجال الاقتصادي إلى عالمية الإنتاج والخدمات، وساعد على ذلك إمكان الانتقال من دول إلى أخرى في وقت قصير، وتكون الرابطات الدولية عبر الحدود، ونتيجة لهذه الرابطات وأسلوب عملها، أصبحت لا توجد فرصة أمام الموظفين والعمال للحصول على المساواة الاجتماعية، وقد أدت الفرص المتاحة أمام هذه الشركات للانتقال من أماكن إلى أخرى أو الانسحاب من ضغط المطالبة بزيادة المرتبات، فضلاً عن أن الدولة المضيفة نفسها قد تحد من حقوق عمالها رغبة منها في تحريك الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة، مما يؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية بين الموظفين الذين يعملون في هذه الشركات ويتبعون الدولة المضيفة. ففي جمهورية الدومينيكان على سبيل المثال، وجد أن ٩٠% من الشركات متعددة الجنسيات، ووجد أن ٧٦% من العمال كانوا نساء عام ١٩٨٥، وواصلت الزيادة حتى بلغت ٨٠% الآن.

وطبقاً للتقرير السنوي الخاص بالاتحاد الدولي للتجارة الدولية وجد أن بالولايات المتحدة -التي يوجد بها أغلب الرابطات الدولية على الأقل- فرد واحد من كل ١٠ أعضاء في اتحاد تجارى، وأكد التقرير أن هذه الدولة لم توقع معاهدة *ILO*

الخاصة بحق التنظيم والمساواة الجماعية. ونستطيع القول إنه برغم توغل الرابطات الدولية فى اقتصاد العالم وزيادة استثمارات، فإن معدل البطالة (عدم العمل) زاد بوصفه أكبر مرض اجتماعى يواجه عصرنا الحالى، حيث توجد الآن أكثر من ١٠٠ رابطة دولية تتحكم فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصدر للعالم كله مبيعاتها التى تمثل معاً جملة تصدير العالم كله، وقد كان لهذا تأثير على دول العالم النامى، ومنها الدول العربية، فقد زادت نسبة التوظيف من ٧ ملايين وظيفة إلى ١٢ مليوناً، ومثل توزيعهم ٣% من قوة العمل فى العالم، و ٢% من قوة العمل فى هذه الدول وهو ما استمر فى الفترة من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٩٢، ومثلت هذه الوظائف عمل أقل من ٥% من عدد العاطلين والمسجلين فى هذه الدولة و ١% من العاطلين الحقيقيين. وبرغم وجود هذه الوظائف فإن لها تأثيراً سلبياً على العمالة فى هذه الدول والصناعة بها حيث تسبب فى اختفاء بعض الصناعات المحلية وتشجيع الشركات الفرعية على الاندماج فى هذه الرابطات الدولية.

ويعد انتقال الشركات من بلد لآخر فرصة للبحث عن مزايا نسبية فى عدد الوظائف، لكن معدل إنشاء الوظائف لديها غير كافٍ إذا ما قورن بحجم استثمارات التى تنمو، حيث تتجه استثمارات إلى التكنولوجيا والإلكترونيات. فمعدل استثمارات رأس المال إلى خلق الوظائف يكون أكبر إذا ما قورن بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعندما تنتقل الرابطات من دولة إلى أخرى، يحدث نتيجة تصاعد استخدام الإلكترونيات تقليل الأيدي العاملة.

كما تدخل الحصة الكبرى من الاستثمارات المباشرة للرابطات إلى مناطق التصدير التى تمثل ١٧٦ منطقة فى ٤٧ دولة نامية، وطبقاً لبعض الخبراء فإنه لا يوجد سبب لتأكيد أن فرص العمل سوف تتغير كثيراً فى الأعوام القادمة، بل على النقيض سوف تستمر وتنمو الزيادة السكانية بمعدل ٢% سنوياً، وطبقاً لنتائج ILO على الأقل فإن ٦٠٠ مليون وظيفة سوف تخلق عام ٢٠٠٠ فى سوق العمل، ولكن بشروط الشركات الدولية التى ستحقق مصلحتها فى الأساس.

وسوف يكون للاتجاه العام تأثير على حق المرأة في العمل وفي النواحي الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يكون للحكومة دور ضئيل في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أصحاب العمل والعمال، وبرغم اتساع دور المرأة في الصناعات التصديرية والخدمات سوف تكون ظروف عملهن صعبة حيث الأجور أقل وساعات العمل أطول والضمان الاجتماعي ضعيف (إن لم ينعدم). خصوصاً أن التقليد السائد هو اعتماد العمل على الرجال وبحيث لا تتساوى المرأة معهم رغم أن معظم تشريعات مؤسسات العمل الدولية والإقليمية ولوائحها تمنحها حقها في المساواة.

وبرغم أن الجماعات ذات الدخل العالي سوف تفيد من ارتفاع الأسعار، فإن الطبقات الضعيفة سوف تعاني، فحرية السوق أدت إلى تفاوت ارتفاع الدخل، ونتيجة ذلك يرى الخبراء أن حق المرأة في الفرص المتساوية في العمل ومصادر الإنتاج والتعليم والتدريب، يفرض على المؤسسات الدولية أن تبحث عن سياسات تأخذ في حسابها أجر (وعدم أجر) عمل المرأة في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

وعلى العولمة من منظور اجتماعي أن تعمل (تجارياً) ضد نفسها، من خلال دعم المرأة وإعادة مراجعة العمل المحلي والمؤقت والدخول المنخفضة وأعباء الأسرة وكل ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة. ففقر النساء له صلة مباشرة بانعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتي وانعدام إمكان الحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الائتمان وامتلاك الأراضي وإرثها، وخدمات التعليم والدعم، واشتراك المرأة بالحد الأدنى في عملية صنع القرار. كذلك فإن الفقر يضطر المرأة إلى الوقوع في حالات تجعلها عرضة للتحرش بها.

وفي الكثير من البلدان متقدمة النمو، حيث يعد المستوى العام للتعليم والتدريب المهني للمرأة والرجل متماثلاً، وحيث توجد نظم للحماية من التمييز، أدت التحولات الاقتصادية التي شهدتها العقد المنصرم في بعض القطاعات إما إلى زيادة قوية في بطالة المرأة وإما إلى جعل عمالتها محفوفة بمخاطر قوية، لذلك زادت نسبة النساء في أوساط الفقراء. وفي البلدان التي يوجد فيها مستوى عالٍ لانخراط البنات في التعليم،

تعد البنات اللاتي يتركن النظام التعليمي في وقت مبكر، دون أن يكتسبن أى مؤهلات، من أضعف الفئات في سوق العمل. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان التي تشهد تحولات جذرية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كثيراً ما أدت هذه التحولات إلى خفض دخل المرأة أو إلى حرمانها من الدخل كلية.

وبصفة خاصة ينبغي زيادة قدرة المرأة على الإنتاج في البلدان النامية لتمكينها من الوصول إلى رأس المال والموارد والائتمان والأرض والتكنولوجيا والمعلومات والمساعدة التقنية والتدريب؛ كي يتسنى لها زيادة دخلها وتحسين تغذيتها وتعليمها ورعايتها الصحية ومركزها داخل الأسرة. ويعد إطلاق سراح الطاقة الإنتاجية للمرأة أمراً حيوياً للخروج من دائرة الفقر بحيث تستطيع المرأة أن تجنى فوائد التنمية وثمرات عملها بالكامل. ومن ثم يوجد كثير من الإجراءات الإنمائية التي يتعين اتخاذها من قبل الحكومة والمؤسسات الدولية للنهوض بالمرأة ومساعدة النساء اللاتي يعشن تحت خط الفقر على وجه الخصوص ويستدعي ذلك اتخاذ جملة إجراءات من جانب أطراف مختلفة.

من جانب الحكومة:

(أ) تحليل السياسات والبرامج، بما في ذلك السياسات والبرامج ذات الصلة بتحقيق الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي، والتكيف الهيكلي، ومشاكل الدين الخارجي، والضرائب، والاستثمارات، والعمالة، والأسواق وكافة القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد، من حيث أثرها على الفقر والإجفاف بالحقوق وخاصة حقوق المرأة، وتقييم أثر تلك البرامج والمشاكل على رفاه الأسرة وأحوالها، وتكييفها، حسب الاقتضاء، بحيث تؤدي إلى توزيع الأصول الإنتاجية والثروة والفرص والدخل والخدمات بصورة أكثر إنصافاً.

(ب) انتهاج سياسات اقتصاد كلي وقطاعي سليمة ومستقرة وتنفيذها، على أن يجرى وضعها ورصدها باشتراك المرأة اشتراكاً تاماً وعلى قدم المساواة، وأن تشجع

على النمو الاقتصادى الدائم عريض القاعدة، وتعالج الأسباب الهيكلية وراء الفقر، وتكون موجهة نحو استتصال شأفته، والحد من حالات الإجحاف القائم على التمييز على أساس الجنس فى إطار تنمية دائمة محورها البشر.

(جـ) توفير شبكات السلامة المناسبة، وتعزيز نظم الدعم المستدة إلى الدولة وإلى المجتمع المحلى بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية، بهدف تمكين المرأة التى تعيش تحت وطأة الفقر من تحمل الظروف الاقتصادية السلبية، وصون رزقها وأصولها وإيراداتها فى أوقات الأزمات.

(د) القيام، حيثما يقتضى الأمر، بصياغة سياسات محددة وتنفيذها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية من أجل دعم الأسر التى ترأسها إناث.

(هـ) إقامة نظم للضمان الاجتماعى عندما لا توجد، أو استعراضها بهدف تحقيق المساواة بين الأفراد من النساء والرجال، فى كل مرحلة من مراحل الحياة.

من جانب المؤسسات المالية والإئتمانية متعددة الأطراف، بما فى ذلك البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والمؤسسات الإئتمانية الإقليمية وعن طريق التعاون الإئتمانى متعدد الأطراف:

(أ) السعى -وفقاً للالتزامات التى وردت فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية- إلى تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية تكون كافية ويمكن التنبؤ بها.

(ب) إيجاد حلول فعالة لمشكلتى التنمية والدين الخارجى وذلك بالمساعدة فى تمويل البرامج والمشاريع التنموية، ومن بينها النهوض بالمرأة، والتنفيذ الفورى لشروط الإعفاء من الدين المتفق عليها فى نادى باريس فى ديسمبر ١٩٩٤.

(جـ) استعراض آثار برامج التكيف الهيكلى على التنمية الاجتماعية عبر تقييم المردود الأثر الاجتماعى والنتائج الأخرى ذات الصلة التى تراعى الفروق بين الجنسين من أجل وضع سياسات ترمى إلى الحد من الآثار السلبية لتلك البرامج، وإلى

تدعيم آثارها الإيجابية، وهو الأمر الذى يكفل عدم تحمل المرأة قسماً غير متناسب من عبء تكاليف زيادة؛ واستكمال الإقراض لأغراض التنمية الاجتماعية.

الأدوار الواجبة على المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية والجماعات النسائية:

(أ) تنظيم جماعات ضغط^(*)، وإنشاء آليات للرصد على النحو الملائم، والاضطلاع بغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة التى تكفل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالقضاء على الفقر، و ترمى إلى كفالة المساواة والوضوح من جانب القطاعين الحكومى والخاص.

(ب) الاشتراك، بالتعاون مع الحكومة والقطاعات الخاصة، فى وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية كى يتسنى للفتيات والنساء الفقيرات فى جميع الأعمال الإفادة بشكل كامل من هذه الخدمات والسعى إلى الحصول على تمويل لكفالة الوصول إلى الخدمات من منظور يراعى فارق الجنس، وتوسيع نطاق هذه الخدمات لتبلغ المناطق الريفية والمناطق النائية التى لا تغطيها المؤسسات الحكومية.

(ج) الإسهام، بالتعاون مع الحكومات، وأرباب العمل، وغيرهم من الشركاء الاجتماعيين، فى وضع سياسات خاصة بالتعليم والتدريب وإعادة التدريب لضمان اكتساب المرأة مجموعة واسعة من المهارات بغية مواجهة المتطلبات الجديدة.

(د) التعبئة من أجل حماية حق المرأة فى الوصول، بصورة كاملة وعلى قدم المساواة، إلى الموارد الاقتصادية، بما فى ذلك الحق فى الميراث وتملك الأرض والممتلكات الأخرى، والائتمانات، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الملائمة.

(*) معظم الحركات النسائية فى الدول العربية تمارس ضغطاً من أجل تحسين وضع المرأة العربية وإعطائها المزيد من الحقوق التى تقرها الشرائع الدينية والمواثيق الدولية.

هذا فضلاً عن فتح المصارف التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة والقطاع الخاص منافذ لإقراض النساء، بما في ذلك إقراض الشابات، اللاتي يفتقرن إلى سبل الوصول إلى المصادر التقليدية للضمانات، وكفالة مشاركة النساء المقترضات في عملية صنع القرار في المؤسسات التي توفر الائتمان والخدمات المالية، ومشاركتهم في ملكيتها حيثما يمكن ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تهتم كل المؤسسات السابقة بما يأتي لتعزيز قدرة المرأة الاقتصادية والتجارية:

من جانب الحكومات:

(أ) تشجيع المرأة ودعمها في العمل لحسابها الخاص وقيامها بمشاريع صغيرة،^(٢) وتدعيم سبل حصول المرأة على الائتمان ورءوس الأموال بشروط مناسبة على قدم المساواة مع الشروط التي تمنح للرجل؛ وذلك عن طريق الزيادة التدريجية في نسبة المؤسسات المكرسة لتشجيع المشاريع النسائية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، نظم الائتمان غير التقليدي ونظم الائتمان المتبادل، فضلاً عن إقامة روابط جديدة مع المؤسسات المالية.

(ب) تعزيز دور الدولة بوصفها ربة عمل لإتاحة الفرص المتساوية للمرأة والرجل.

(ج) تعزيز قدرة المرأة الريفية على تحقيق الدخل، على الصعيدين الوطني والمحلي، بتيسير سبل وصولها على قدم المساواة إلى موارد الإنتاج، والأراضي، والائتمان، ورأس المال، وحقوق الملكية، وبرامج التنمية، والهيكل التعاونية، وسيطرتها عليها.

(٢) تهتم الجهات الرسمية وغير الرسمية الآن في الدول العربية بإعطاء المرأة قروضا ومساعدتها في معرفة كيفية إدارة المشاريع، ويأتي ذلك اتساقاً مع الاتجاه الدولي المعنى بتطوير المرأة.

(د) تشجيع المشاريع متناهية الصغر، والأعمال التجارية الصغيرة الجديدة^(*)، والمشاريع التعاونية، والأسواق الموسعة، وفرص العمل الأخرى والقيام، حيثما كان ذلك مناسباً، بتيسير الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، ولا سيما في المناطق الريفية.

(هـ) وضع البرامج والسياسات التي تعترف بدور المرأة الحيوى فى الأمن الغذائى وتعززه، وتيسير الفرص المتساوية للمرأة المنتجة بأجر وبدون أجر، ولا سيما المرأة التي تشارك في إنتاج الأغذية، ومن مصادرها الزراعة، وصيد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، وكذلك المشاريع الحضرية، للوصول إلى التكنولوجيات المناسبة، وخدمات النقل وخدمات الإرشاد ومرافق التسويق والائتمان على الصعيدين المحلي والمجتمعي.

(و) زيادة نسبة النساء بين العاملين في مجال الإرشاد والموظفين الحكوميين الآخرين الذين يقدمون المساعدة التقنية أو يقومون بإدارة البرامج الاقتصادية.

(ح) إزالة ما تشكله السياسات والأنظمة من عقبات تواجه المرأة في البرامج الاجتماعية والإنمائية مما يثبط المبادرة الخاصة والفردية.

من جانب المصارف المركزية ومصارف التنمية الوطنية والمؤسسات المصرفية الخاصة:

(أ) تعبئة القطاع المصرفي لزيادة الإقراض وإعادة التمويل عن طريق تقديم الحوافز وإيجاد مؤسسات وسيطة تلبي احتياجات النساء اللاتي ينظمّن المشاريع والمنتجات في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، وإشراك المرأة في قيادة تلك المؤسسات والتخطيط لها وصنع قراراتها.

^(*) يرى بعض المعنيين بالمرأة ضرورة تنمية قدرتها على العمل واستخدامها التكنولوجيا الحديثة قبل إقراضها أموالاً، وذلك لإعطائها الفرصة كاملة لاختيار ما يتناسب مع رغبتها العملية على العلم. (نيفين عبّيد. مركز قضايا المرأة المصرية)

(ب) تصميم خدمات للوصول إلى المرأة الريفية والحضرية العاملة فى مشاريع متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة الحجم، مع إيلاء اهتمام خاص للشابات منخفضات الدخل اللاتى لا يتيسر لهن سبل الحصول على رءوس الأموال والأصول؛ وتوسيع نطاق وصول المرأة إلى الأسواق المالية عن طريق تشجيع الإصلاحات الإشرافية والتنظيمية المالية التى تدعم الجهود المباشرة وغير المباشرة المبذولة من جانب المؤسسات المالية لتلبية الاحتياجات الائتمانية والاحتياجات المالية الأخرى على نحو أفضل.

(جـ) ضمان إدراج أولويات المرأة فى برامج الاستثمار العام المتعلقة بالهياكل الأساسية الاقتصادية، مثل المياه، والصرف الصحى، والكهرباء وحفظ الطاقة، والنقل وإنشاء الطرق، وتشجيع زيادة مشاركة المرأة فى مراحل تخصيص المشاريع وتنفيذها لكفالة توفير سبل الحصول على الوظائف والعقود.

من جانب الوسطاء الماليين، ومعاهد التدريب الوطنية، والاتحادات الائتمانية، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات النسائية، والمنظمات المهنية، والقطاع العام:

(أ) تعزيز مشاركة النساء، بمن فيهن النساء المهمشات، فى التعاونيات الإنتاجية والتسويقية، عن طريق توفير الدعم التسويقي والمالى، وخاصة فى المناطق الريفية والمناطق النائية.

(ب) تشجيع المشاريع النسائية متناهية الصغر، والأعمال التجارية الجديدة الصغيرة، والمؤسسات التعاونية، وتوسيع الأسواق وفرص العمل الأخرى والقيام، حسب الاقتضاء، بتيسير الانتقال من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى، فى المناطق الريفية والحضرية.

(جـ) استثمار رءوس الأموال وإنشاء حوافز استثمارات لتمويل المشاريع التجارية النسائية.

(د) إيلاء الاهتمام الكافي لتوفير المساعدة التقنية، والخدمات الاستشارية، والتدريب وإعادة التدريب للنساء فيما يتعلق بانضمامهن إلى الاقتصاد السوقى.

من جانب القطاع الخاص، بما فى ذلك الشركات غير الوطنية والشركات الوطنية:

(أ) اعتماد سياسات وإنشاء آليات لمنح العقود على أساس غير تمييزى.

(ب) تعيين المرأة فى المناصب القيادية، ومناصب صنع القرارات، والمناصب الإدارية، وتوفير برامج تدريبية؛ كل ذلك على قدم المساواة مع الرجل.

(جـ) احترام القوانين الوطنية المتعلقة ببيئة العمل، والمستهلك، والصحة، والسلامة، لاسيما ما يتعلق منها بالمرأة.

ثانياً التأثير السياسى للعولمة على المرأة:

تؤدى التداعيات الاقتصادية (لعولمة الاقتصاد) إلى تأثيرات على الصعيد السياسية والاجتماعية والثقافية، وتشغل تداعيات (عولمة الاقتصاد) أهل الرأى فى مختلف المجتمعات، من واقع ما يرونه من محاولات قوى الهيمنة الاقتصادية "تتميط سلوكيات البشر وثقافتهم فى المجتمعات كافة وإخضاعها لمركزية نظم المفاهيم والقيم والأنماط السلوكية السائدة فى الغرب فى ظل النظام الرأسمالى"، بغية الإقبال على استهلاك المنتجات الغربية وتحقيق الانتصار المنجز النهائى للرأسمالية الذى رمز إليه (بجعل المواطن فى براغ بالنشيك وفى رانجون ببورما وفى طهران بإيران يرقص على أنغام موسيقى الروك، ويأكل سندويشات ماكدونالدز ويشرب الكوكاكولا ويشاهد CNN) (محمود عبد الفضيل فى ورقته "حقوق الإنسان الاقتصادية").

أمام هذا الواقع الحضارى يؤكد بعض الباحثين أنه- وبمرور الوقت- يصبح لا مناص من تطبيق الديمقراطية الغربية؛ مضمونا وشكلاً، بحيث يتعولم شكل الحكم ونوع المشاركة فيه، وتتعولم الآليات الموصلة إلى إقرار اقتراح شعبى سليم، وتتكفل المنظمات الدولية بعولمة القانون الدولى والشرعية الدولية وحقوق الإنسان، وتعولم

مواثيقها نظم الحرب والسلام وطرائق التعاون الدولي. وبذلك تتعولم السياسة في أوسع معانيها التي تشمل تنظيمات الحكم وشروط التعاون الدولي والعلاقات الدولية. وهكذا يضبط المجتمع الدولي دقائق هذه العولمة ويتحكم فيها من أصغر مكوناته إلى هيئة الأمم المتحدة بمرافقها، وعلى رأسها مجلس الأمن.

ويرى البعض الآخر أن عولمة القانون الدستوري تظل مسألة بديهية، ومن هنا تسارع أغلب الدول إلى وضع دساتير لها تكون بمثابة شعار للسيادة والاستقلال عن كل تبعية خارجية. وقد أصبحت الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة مفاهيم مشتركة بين كل الدساتير رغم أن مضمونها لا يكون موضوع إجماع تام، كما أن تفاصيل العمل السياسي وآلياته تظل على درجة كبيرة من الاختلاف، في حين تسعى نتائج الممارسات الدستورية، رغم اختلاف الآراء القانونية، إلى سن نظام للدولة يتضمن جهازاً تقريرياً يعبئ الرأي العام الوطني لصالح برنامج عام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويصاحبه جهاز آخر للتداول والمتابعة.

وبرغم أن الدول، خاصة النامية، كانت ناجحة نسبياً في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي، فإنه كانت هناك بعض المآخذ حيث شهد توسيع الدولة تمداً في مجال البيروقراطية، التي مالت إلى تقييد مبادرات الأفراد والمجتمعات المحلية. ونتيجة للأزمة المالية في السبعينيات والثمانينيات، زاد الركود والبطالة مما أدى إلى تفاقم الصعوبات أمام الدول في إدارة اقتصاداتها.

لذلك تفككت الروابط الرسمية أو شبه الرسمية بين الدولة والمجتمع، وأخذت تحل محلها ترتيبات أكثر انتشاراً تضم أنماطاً جديدة من التجمعات والتحالفات الاجتماعية. ومما زاد من تسارع هذه العملية تكاثر الإصلاحيين الليبراليين الجدد الذين شنوا هجوماً أيديولوجياً على الدولة، عبروا فيه عن عدم رضاهم عن طريقة عمل الدولة، والدعوة للحد من تدخلها في الشؤون الاقتصادية خصوصاً.

ونظراً للصعوبة التي تواجهها بعض الحكومات في تقديم الخدمات فقد أخذت في الابتعاد عن المركزية ومنح مسؤوليات أكبر للمجتمعات المحلية، ومع أن نقابات العمال والأحزاب السياسية تبدو وكأنها آخذة في خسران بعض من نفوذها، فإن أشكالاً بديلة من التنظيم الاجتماعي تتزايد قوتها. كما أن توفر تمويل ثنائي أو متعدد الأطراف للمنظمات غير الحكومية قد وسع نطاقها ومجال عملها كثيراً. وهناك الآن عدد من حكومات البلدان النامية يستخدم المؤسسات غير الحكومية لتقديم الخدمات، غير أن نظام علاقات "الراعي - الرعية" كان ينطوي على مسؤوليات خاصة لتوفير حد أدنى من الدعم للفقراء، أما الآن فمن المتوقع ألا يوجد هذا الحد الأدنى.

المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار:

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل فرد في أن يشترك في حكومة بلده. وتمكين المرأة من أداء دورها ونيلها الاستقلال الذاتي وتحسين مركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أمر ضروري لتحقيق الحكم والإدارة والتنمية الدائمة، على أساس من الوضوح والمساءلة في جميع جوانب الحياة خصوصاً أن عدم إشراكها يؤثر على عدة مستويات في المجتمع، من المستوى الشخصي إلى أعلى مستوى في الحياة العامة. لذلك فإن تحقيق الهدف المتمثل في اشتراك المرأة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار من شأنه أن يؤدي إلى توازن يعكس بصورة أدق تكوين المجتمع، وهو لازم لتعزيز الديمقراطية وتشجيع التطبيق الديمقراطي السليم. وتؤدي المساواة في عملية صنع القرار السياسي وظيفة مؤثرة يتعذر بدونها، إلى حد كبير، تحقيق الإدماج الفعلي لعنصر المساواة في عملية صنع القرار الحكومي. وفي هذا الصدد فإن اشتراك المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة يؤدي دوراً بالغ الأهمية في عملية النهوض بالمرأة عموماً. فاشتراك المرأة في عملية صنع القرار على قدم المساواة لا يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية البسيطة فحسب، وإنما يمكن عده كذلك شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة. فبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً

وإدخال منظورها في كافة مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام.

وعلى الرغم من الحركة واسعة النطاق نحو الأخذ بالديمقراطية في معظم البلدان، لا تزال المرأة إلى حد كبير ممثلة تمثيلاً ناقصاً في معظم مستويات الحكم، لا سيما في الهيئات الوزارية وغيرها من الهيئات التنفيذية، ولم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في الهيئات التشريعية أو في تحقيق هدف الوصول إلى ٣٠% من مناصب صنع القرار بحلول عام ١٩٩٥، وفق ما أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فنسبة النساء بين أعضاء الهيئات التشريعية ما زالت لا تتعدى ١٠%، وتقل نسبتهن عن ذلك الآن في المناصب الوزارية، عالمياً. بل إن بعض البلدان بما في ذلك البلدان العربية التي تمر بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية، شهدت انخفاضاً كبيراً في نسبة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية. ورغم أن المرأة تمثل نصف الناخبين على الأقل في جميع البلدان تقريباً، وأنها حصلت على الحق في التصويت وفي شغل المناصب في كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً، فإنها لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً على نحو خطير فيما يتعلق بالمناصب العامة. ذلك لأن أنماط العمل التقليدية للكثير من الأحزاب السياسية والهيكل الحكومية يمكن أن تظل بمثابة عقبات تحول دون اشتراك المرأة في الحياة العامة. وقد تتعرض المرأة للتنشيط عن السعي إلى شغل المناصب السياسية بسبب المواقف والممارسات التمييزية، ومسئولياتها عن الأسرة ورعاية الطفل باهظة التكلفة، ورغم أن الاشتراك في السياسة وفي مناصب صنع القرار في الحكومات والهيئات التشريعية يسهم في إعادة تحديد الأولويات السياسية، ويؤدي إلى إدراج بنود جديدة في جداول الأعمال السياسية من شأنها أن تظهر وأن تعالج ما للمرأة من اهتمامات وقيم وتجارب تتعلق بجنسها.

ولقد أثبتت المرأة تمتعها بقدر كبير من المهارات القيادية في المنظمات المجتمعية وغير الرسمية، وفي الوظائف العامة. لكن التنشئة الاجتماعية والقبول السلبية للمرأة والرجل، بما في ذلك القبولية عن طريق وسائل الإعلام، تؤكد استمرار

جعل عملية صنع القرار السياسى حكرأ على الرجل. كذلك فإن تمثيل المرأة تمثيلاً ناقصاً فى مناصب صنع القرار فى مجالات الفن والثقافة والرياضة ووسائل الإعلام والتعليم والدين والقانون قد حال دون أن يكون للمرأة أثر يذكر فى الكثير من المؤسسات الرئيسية.

ولما كانت المرأة محجوبة عن السبل التقليدية للوصول إلى السلطة، كهيئات صنع القرار فى الأحزاب السياسية ومنظمات أرباب الأعمال والنقابات، فقد تمكنت من الوصول إلى السلطة من خلال هياكل بديلة، لاسيما فى قطاع المنظمات غير الحكومية، حيث تمكنت من خلالها من وضع القضايا النسائية على جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية.

وكثيراً ما يبدأ عدم المساواة فى الحياة العامة بالمواقف والممارسات التمييزية داخل الأسرة، ويؤكد الخبراء أن تقسيم العمل والمسئوليات بصورة مجحفة بين أفراد الأسرة على أساس علاقات سلطوية لا تقوم على المساواة، يحد أيضاً من قدرة المرأة على إيجاد الوقت اللازم للاشتراك فى عملية صنع القرار فى المحافل العامة الأوسع نطاقاً وتنمية المهارات اللازمة لذلك الأمر. من هنا فإن اقتسام هذه المسئوليات بين الرجل والمرأة بصورة أكثر إنصافاً من شأنه أن يؤدي لا إلى تحسين نوعية حياة المرأة فحسب، بل يؤدي كذلك إلى تعزيز فرصها فيما يتعلق بتكييف السياسات والممارسات وتصميمها، بحيث يتسنى الاعتراف بمصالحها وتلبية احتياجاتها. خصوصاً أن أنماط صنع القرار على صعيد المجتمع المحلى، التى تعكس غلبة الذكور، تقيد قدرة المرأة على الاشتراك على قدم المساواة فى الحياة السياسية والاقتصادية. وهو أمر نجده على سبيل المثال فى منطقة الخليج العربى الذى طرأ عليه مؤخراً الكثير من التغيرات التى تنبئ عن تحسن ملحوظ فى واقع المرأة العربية داخل هذه المنطقة، وتؤكد على اتجاه الأنظمة العربية فى الخليج إلى العمل على توسيع مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ومنحها الحق فى الترشيح والانتخاب.

ويرجع بعض الخبراء ذلك إلى تأثير العولمة على المنطقة التي اختلفت فيها الأوضاع خاصة بعد الغزو العراقي للكويت، ودخول القوات الأجنبية إلى المنطقة واستمرار وجودها بنسق قيمي مختلف، فضلاً عن اتجاه الأنظمة في منطقة الخليج إلى تبني زيادة الانفتاح على الليبرالية الغربية.

كما يعلل البعض ذلك برغبة هذه الأنظمة في إعطاء صورة إيجابية عن نفسها أمام المجتمع الغربي الذي يدافع عنها عن طريق إرسال جيوشه وقادته لحمايتها، ويحتاج لسبب قوى يدعم مبررات قادة الغرب السياسيين في الحفاظ على أنظمة تنتهك حقوق المرأة.

وبرغم تحفظ بعض الأنظمة الحاكمة في الخليج، منها السعودية، على استخدام مواطنيها لشبكة الإنترنت بشكل مطلق، فإن ما يحدث ينبئ عن أن التطور قادم وأن الليبرالية الغربية تضرب بجذورها بقوة في المنطقة. وبرغم الصراع الحالي بين التيار المحافظ والتيار الليبرالي داخل بلدان الخليج، فإن الاتجاه الليبرالي يسير بخطى ثابتة تدعمه الأنظمة الحاكمة التي تعمل في ظل تعاون مع بعض الخبرات العالمية في مجال تدريب المرأة وتأهيلها لخوض التجربة السياسية كاملة.

على سبيل المثال، تم في قطر تشكيل لجنة برئاسة "الشيخة عائشة بنت خليفة آل ثان" للتنسيق مع بعض الخبرات الدولية لتدريب المرأة القطرية على المشاركة الانتخابية بعد أن تم منحها حق الانتخاب والترشيح مؤخراً. كما أصدر أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثان" قانوناً جديداً للمجلس البلدي يمنح المرأة القطرية حق الانتخاب والترشيح فيه، وهي خطوة تمثل تطوراً ملحوظاً في العمل على ازدياد مشاركة النساء بشكل إيجابي في مواقع السلطة واتخاذ القرار.

كذلك استطاعت الحركة النسائية البحرينية والتنظيمات الأهلية بها الحصول على بعض المكاسب، فمنذ الخمسينيات ومع حركة الإصلاح الاجتماعي السياسي التي قادتها هيئة الاتحاد الوطني كان للمرأة البحرينية حضور في التجمعات والمظاهرات

التي عمت البلاد للمطالبة بالإصلاح والوحدة الوطنية، وتعمقت هذه المشاركة عام ١٩٦٥، في الانتفاضة التي عمت البحرين، وركزت على مطالب أكثر عمقاً في التغيير والمشاركة الشعبية، وشهدت أول مظهر احتجاج علني للمرأة على الحجاب؛ إذ أحرقت المتظاهرات العباءة السوداء (رمز العزل والقهر الاجتماعي). وفي السبعينيات، وبعد أن طرحت السلطة السياسية فكرة التمثيل الشعبي من خلال المجالس النيابية (المجلس التأسيسي ثم المجلس الوطني)، صدر قانون أحكام الانتخاب عام ١٩٧٢، حيث حدد في أول نقاطه أنه "لكل بحريني من الذكور بلغ من العمر عشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب"، وبذلك سقط حق المرأة البحرينية في الانتخاب والترشيح، وفي إثر صدور هذا القانون بدأت الجمعيات النسائية بالتحرك وعقد اللقاءات والندوات، من أجل الضغط على الحكومة، لتأكيد حق المرأة السياسي، وتوج هذا التحرك برفع عريضة لأمير البلاد تدعو للاعتراف بحقوق المرأة السياسية.

كما لا تصدت الجمعيات النسائية وفئات كبيرة من النساء من مختلف القطاعات لمشروع (قانون الاختلاط في وزارات الدولة) الذي طرح من قبل الكتلة الدينية في المجلس الوطني ١٩٧٢، واستمرت المرأة في تأكيد حقها في المشاركة في صنع القرار السياسي حيث عبرت عن موقفها تجاه الأحداث التي تمر بالبلاد، ودعت من خلال عريضة وقع عليها معظم نساء البحرين إلى تفعيل الدستور والدعوة لانتخاب المجلس الوطني وحرية التعبير وإطلاق سراح المعتقلين وحصول المرأة على توفيقها السياسية، وما زالت الحركة النسائية مستمرة في المطالبة بتعزيز حقوقها السياسية.

كما لا تزال المرأة في الكويت تحاول الحصول على حقها الانتخابي الذي أقره لها مرسوم أميري، لكن صوتت ضده أغلبية نواب مجلس الأمة. كما حضرت في خلال شهر أكتوبر الماضي لأول مرة عشرون سيدة سعودية جلسات مجلس الشورى في الرياض، واستطاع هؤلاء السيدات متابعة المداولات من شرفة مطلة على قاعة الجلسات. وجاءت تصريحات رئيس المجلس "إبراهيم بن جبير" في تعليقه على هذا الحدث بأنه لا مانع من حيث المبدأ في حضور المرأة جلسات المجلس، وأقر أن المرأة

شريك للرجل، وإن حاول التأكيد على مراعاة الفروق في الواجبات الشرعية بين الجنسين بوصف ذلك أمراً معروفاً لكل مسلم.

وبرغم أن الخطاب السعودي في الكثير من الحوارات يحاول أن يؤكد على استمرار نهجه في قضية المرأة إرضاء للتيار المحافظ التقليدي الذي ما زال يهيمن ويسيطر وله قوة ونفوذ داخل البلاد، فإن الخطوات الحادثة - مهما كانت بطيئة - تنبئ عن حدوث تطور قادم لا محالة، خصوصاً أن منطقة الخليج بدأت تهتم أيضاً بفكرة التنمية والتطوير لمشاركة المرأة أيضاً في النشاط الاقتصادي وتدريبها على كيفية إدارة مشروعات اقتصادية.

على سبيل المثال لا الحصر تم إنشاء مركز دار تنمية الأسرة تحت مظلة مؤسسة قطر للثقافة والعلوم لتأهيل المرأة لعمل المشاريع الاستثمارية، وترأسه الشيخة موزة قرينة أمير قطر التي تقود التطور الذي يحدث للمرأة القطرية وتشجعه.

في النهاية نؤكد أن انخفاض نسبة النساء بين صانعي القرار الاقتصادي والسياسي على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي يدل على وجود حواجز هيكلية ومواقفية تتعين مواجهتها باتخاذ تدابير إيجابية؛ إذ إن الحكومات والشركات الوطنية وغير الوطنية، ووسائل الإعلام والمصارف والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، لا تستغل بشكل كامل مهارات النساء بوصفهن مديرات في المستويات العليا وبوصفهن مقررات للسياسة ودبلوماسيات ومفاوضات.

ويتوقف التوزيع المنصف للسلطة وصنع القرار، على كافة المستويات، على دور الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى التي تقوم بتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالجنسين وبإدخال منظور يراعي الفروق بين الجنسين في التيار العام لعملية وضع السياسات وتنفيذ البرامج، والمساواة في صنع القرار أساسية لتمكين المرأة. وفي بعض

البلدان أدى العمل الإيجابي لصالح المرأة إلى جعل نسبة تمثيلها فى أجهزة الحكم المحلى والحكومات الوطنية تبلغ ٣٣,٣ فى المائة وأكثر.

ولا تزال دراية المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية بطريقة عرض القضايا ذات الصلة بالمعاملة القائمة على المساواة بين المرأة والرجل فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى - غير كافية. وبصفة خاصة، لا تستخدم قواعد البيانات والمنهجيات الموجودة حالياً بما يكفى فى هذا المجال المهم؛ مجال صنع القرار.

وينبغى على الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، وهى تتصدى لمشكلة عدم المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق باقتسام السلطة وصنع القرار على كافة المستويات، أن تشجع على انتهاج سياسة نشطة علنية ترمى إلى إدخال منظور مراعاة الفروق بين الجنسين فى صميم كل السياسات والبرامج كى يتسنى بذلك تحليل أثرها على كل من المرأة والرجل، قبل اتخاذ أية قرارات.

وبالنسبة لدور الحكومات فإن عليها كذلك اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المرأة على قدم المساواة إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها عن طريق:

١. تشجيع الأحزاب السياسية على إشراك المرأة فى مناصبها القيادية بالنسب والمستويات نفسها المتاحة للرجل.

٢. حماية حقوق المرأة والرجل وتعزيزها على قدم المساواة، فى ممارسة العمل السياسى وفى حرية تكوين الجمعيات، بما فى ذلك العضوية فى الأحزاب السياسية والنقابات.

٣. مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية على التمثيل السياسى للمرأة فى الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء، فى تعديل هذه النظم أو إصلاحها.

دور الأحزاب السياسية:

(أ) النظر في دراسة الهياكل الحزبية وإجراءات إزالة كل الحواجز التي تتحيز ضد مشاركة المرأة تحيزاً مباشراً أو غير مباشر.

(ب) النظر في إدخال قضايا التمييز على أساس الجنس في برامجها السياسية، واتخاذ تدابير تكفل أن يكون بوسع المرأة المشاركة في زعامة الأحزاب السياسية على قدم المساواة مع الرجل.

دور الأمم المتحدة:

عليها مواصلة جمع البيانات الكمية والنوعية عن المرأة والرجل في مناصب صنع القرار ونشرها، وتحليل تأثيرها المتغير على عملية صنع القرار، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الذي حدده الأمين العام لتقلد المرأة ما نسبته ٥٠ في المائة من مناصب الإدارة ومناصب صنع القرار.

دور المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية والنقابات، والشركاء الاجتماعيين، ومنظمات المنتجين والصناعيين والمهنيين:

عليها بناء التضامن بين النساء وتعزيزه من خلال أنشطة الإعلام والتعليم والتوعية، وإقامة قواعد للبيانات عن المرأة ومؤهلاتها، وذلك لاستخدام هذه البيانات في تعيين النساء في المناصب العليا لصنع القرار والمناصب الاستشارية، ونشر هذه البيانات وتوزيعها على الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص والأحزاب السياسية وغيرها من الهيئات المعنية، وذلك بما يتفق وتشريعات حماية البيانات.

وعلى هؤلاء جميعاً توفير التدريب على القيادة واحترام الذات لمساعدة النساء والفتيات، ولإسima نوات الاحتياجات الخاصة والمعوقات، بما يزيد من احترامهن لذواتهن ويشجعهن على تقلد مناصب صنع القرار، وإنشاء نظام لتقديم

المشورة والتوجيه إلى النساء المفكرات إلى الخبرة، وبالخصوص لتوفير التدريب لهن، بما في ذلك التدريب على صنع القرار والتحدث أمام الجمهور وتوكيد الذات وكذا الحملات السياسية، وصنع آليات وتوفير فرص تدريب تشجع المرأة على المشاركة في العمليات الانتخابية والأنشطة السياسية والمجالات القيادية الأخرى.

ثالثاً عولمة العلم:

لم تعد عظمة الدول تقاس باتساع ما تستحوذ عليه من فضاء جغرافى واسع الامتداد، ولا بمقدار حصولها على أدوات النفوذ العسكرى وتفوقها فى التسلح المتطور. بل تقاس- بالإضافة إلى ذلك وقبله- بقدرتها على الإفادة من الشبكات الاقتصادية ومراقبتها، وتوجيهها لقنوات الإعلام والاتصال، كما تقاس بمقدار ما تملك من قدرات البحث والمؤهلات العملية للاختراع، وهذا ما يتوفر بتفوق وعلى تفاوت للمجموعة العلمية الثلاثية أو الثلاث (TRIAD): أمريكا الشمالية، وفى طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبى، واليابان.

وتقول الإحصاءات إن نفقات البحث- التنمية (R.D.) كانت تبلغ فى عام ١٩٩٢ على المستوى العالمى ٢٥ مليار دولار. وكان نصيب هذا الثلاث وحده منها ٨٢,٦% موزعاً كما يأتى:

أمريكا ٣٨,٥%

الاتحاد الأوروبى ٢٨,٣%

اليابان ١٥,٨%

وقد ساعدت أدوات التطور التكنولوجى على عولمة العلم بجعل معطياته وقواعده تتوحد، لكن الأرقام السابقة تجعلنا نتعرف على من يتحكم فى تطوير عولمة العلم ومن ثم من يسود العالم اليوم.

وفى الجزئية القادمة سوف نوضح تأثير ذلك على الرجل والمرأة، فى المجتمع الدولى خاصة الدول النامية، ومدى ما يتلقونه من تعليم وتدريب للتواصل مع العلم.

تعليم المرأة وتدريبها:

على الصعيد الإقليمى، حقق الإناث والذكور المساواة فى فرص التعليم الابتدائى باستثناء بعض مناطق أفريقيا، وبخاصة جنوب الصحراء الكبرى ووسط آسيا، حيث ما زالت مرافق التعليم غير كافية. وأحرز تقدم فى التعليم الثانوى حيث تحقق تكافؤ فرص الوصول بين الفتيات والفتيان فى بعض البلدان. وزاد قيد الفتيات والنساء زيادة كبيرة فى التعليم على جميع المستويات. بيد أنه على الرغم من مضى ما يزيد على خمس سنوات منذ أن اعتمد المؤتمر العالمى لتوفير التعليم للجميع -الذى عقد فى تايلاند عام ١٩٩٠- الإعلان العالمى لتوفير التعليم للجميع، وإطار العمل لتلبية احتياجات التعليم الأساسى، لا يزال هناك زهاء ١٠٠ مليون طفل، بينهم ما لا يقل عن ٦٠ مليوناً من الإناث يعانون من الأمية. وما زال ارتفاع مستوى الأمية فى معظم البلدان النامية، ولا سيما فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبعض الدول العربية، يشكل عائقاً خطيراً أمام النهوض بالمرأة وأمام التنمية.

ولا يزال التمييز فى وصول البنات إلى التعليم مستمراً فى الكثير من المناطق بسبب الأعراف، والزواج المبكر والحمل المبكر، وعدم كفاية لوازم التدريس والتعليم، والانحياز القائم على الانتماء الجنسى، والتحرش الجنسى، والافتقار إلى المرافق المدرسية الكافية التى يسهل الوصول إليها مادياً .. إلخ. وتتحمل الفتيات فى سن مبكرة للغاية أعباء العمل المنزلى، كما ينتظر من الفتيات والشابات أن يضطلعن بمسؤوليات التعليم والمسؤوليات المنزلية فى آن واحد، مما يسفر فى كثير من الأحيان عن أداء مدرسى ردىء وانقطاع عن الدراسة فى مرحلة مبكرة. وينطوى ذلك على عواقب بعيدة الأثر بالنسبة لجميع الجوانب الحياتية للمرأة.

ولا تزال المناهج ومواد التدريس متحيزة إلى حد كبير على أساس الانتماء الجنسي، ونادراً ما تهتم بالاحتياجات الخاصة للبنات والنساء. ويعمل ذلك على ترسيخ أدوار الأنثى والذكر التقليدية التي تحول دون نيل المرأة فرص المشاركة الكاملة والمتساوية في المجتمع. ويؤدي افتقار المربين، على جميع المستويات، للوعي بشئون الجنسين، إلى تعزيز أوجه عدم الإنصاف القائمة بين الذكور والإناث، من خلال تعزيز الميول التمييزية، كما أنه يضعف تقدير النساء لذواتهن، وإلى الآن لا تعكس الكتب المدرسية تجارب الحياة اليومية للمرأة والبنات، ولا تعطى العالمات التقدير الواجب. ولذلك وجب على الحكومات ما يأتي:

١. إنشاء نظام تعليمي يراعى الجنسين لكفالة تكافؤ الفرص التعليمية والتجريبية بينهما، ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في الإدارة التعليمية ووضع السياسات وصنع القرارات.

٢. القضاء على أوجه التباين في الوصول إلى جميع مجالات التعليم العالي، وذلك عن طريق ضمان فرص متساوية للمرأة في التطور الوظيفي، والتدريب، والحصول على الزمالات والمنح الدراسية، واعتماد إجراءات إيجابية عند الاقتضاء.

٣. وضع برامج لتعليم حقوق الإنسان تشمل البعد المتعلق بالتمييز على أساس الجنس، وذلك في جميع مستويات التعليم، ولا سيما بتشجيع مؤسسات التعليم العالي على أن تدرج- خصوصاً في مناهج العلوم القانونية والاجتماعية والسياسية على المستوى الجامعي وعلى مستوى الدراسات العليا- دراسة حقوق المرأة بوصفها إنساناً كما ترد في اتفاقيات الأمم المتحدة.

٤. تأمين التعليم غير الرسمي، وخصوصاً للريفيات، لتمكينهن من تحقيق الطاقات الكامنة لديهن فيما يتعلق بالصحة، والمشاريع الصغرى، والزراعة، والحقوق القانونية.

هذا، بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين إمكانية حصول المرأة على العلم والتكنولوجيا والتدريب المهني، عن طريق التعاون مع أرباب العمل والعمال، والنقابات العمالية، والمنظمات الدولية، وغير الحكومية، ومن ضمنها المنظمات النسائية ومنظمات الشباب، والمؤسسات التعليمية في :

أ. صوغ وتنفيذ سياسات للتعليم والتدريب وإعادة التدريب من أجل النساء، ولاسيما الشابات والعائدات إلى سوق العمل، من أجل إكسابهن المهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات الموجودة في سياق اجتماعي- اقتصادي متغير، توخياً لتحسين فرص حصولهن على الوظائف.

ب. تعريف الفتيات والنساء حقن في فرص التعليم غير الرسمي ضمن النظام التعليمي.

ج. تزويد النساء والفتيات بالمعلومات المتصلة بتيسر التدريب المهني وبرامج التدريب في ميدان العلم والتكنولوجيا، ضمن برامج التعليم المتواصل، وبالمنافع التي يمكن استمدادها منها.

د. تصميم برامج تعليمية وتدريبية للنساء العاطلات عن العمل، بغية تزويدهن بالمعارف والمهارات الجديدة التي تعزز فرص استخدامهن وتوسعها، مع تضمن ذلك عملهن لحسابهن، وتنمية مهارتهن في ميدان تنظيم المشاريع.

هـ. إتاحة المزيد من فرص التدريب في المجالات التقنية والإدارية وفي مجال الإرشاد الزراعي ومجال التسويق أمام العاملات في مجالات الزراعة والصناعة والأعمال التجارية والفنون والحرف، توخياً لزيادة فرص توليد الدخل واشتراك النساء في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وخصوصاً عن طريق المنظمات النسائية العاملة على مستوى القواعد الشعبية، ومن خلال مساهمتها في الإنتاج والتسويق والأعمال التجارية والعلم والتكنولوجيا.

رابعاً عولمة الإعلام والهوية الثقافية:

إن عولمة الاقتصاد والسياسة ونظم الحكم والإعلام والتكنولوجيا تفضي حتماً إلى عولمة الثقافة التي يراد لها أن تصبح نموذجاً فكرياً وحيداً ، وأن تكون مرتكزة في العقول والضمائر، بوساطة ما تبثه الأشرطة المتلفزة أو أشرطة الفيديو أو ما تبثه قنوات الفضاء التي تطرق البيوت وتفتح الأسر، وتقدمه بوصفه إحدى وسائل الإيضاح التربوي المعاصر.

لقد أصبح أغلب ثقافة اليوم هو محتوى ما يبت عن طريق هذه الشبكات، وأصبحت الثقافة تعكس ما يزخر به ذلك المحتوى من قيم وأفكار تمثل أخلاقيات من يشرفون على تلك الشبكات ويوجهونها. والكل يعلم أن النمط السائد في هذه الثقافة هو النمط الأمريكي، وعلى سبيل المثال فإن ٨٠% من حصيلة صناديق التذاكر في دور السينما البريطانية تأتي من عرض أشرطة أمريكية، تصل نسبتها إلى ٦٠% في فرنسا، بينما تصل نسبتها في ثلاث دول أوربية شرقية هي جمهورية التشيك وبولونيا وهنغاريا إلى ٩٠%، ناهيك عن الدول العربية. وكما تقول الإحصاءات فإن الإنتاج السينمائي الأمريكي كان يبلغ سنه ١٩٩٤ ٦٠% من الإنتاج العالمي، ومن المؤكد أن هذه النسب قد تنامت في السنوات الأخيرة. كما أن ٨٨% من معطيات "الإنترنت" تبث باللغة الإنجليزية مقابل ٩% بالألمانية، و ٢% بالفرنسية، و ١% يوزع على بقية اللغات الغربية.

وإذا عرفنا أن أكثر من خمس سكان العالم أميون؛ أي لا يعرفون القراءة والكتابة، وأن الأغلبية الساحقة من سكان العالم أميون حضاريون؛ أي لا يعلمون شيئاً عن تطورات الحضارة التكنولوجية والمعلوماتية، إما لأنهم لا يستعملونها بالمرّة، وإما لأنهم يكتفون باستعمالها في الحدود الدنيا، علمنا أن عولمة العالم في مجال الإعلام لا يفيد منها إلا القادرون على اكتسابها؛ أي أقلية نادرة بين البشر، وهو ما يتفق مع اتجاه العولمة الذي يقوم على حرية التنافس وتمكين الأفضل والأقوى.

في إطار التسليم بالأدوار الحاسمة التي تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والإعلامية في تشكيل النسق الثقافي والقيمي السائد في المجتمعات العربية، يبرز الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام والسياسات المرتبطة بها، لأسباب كثيرة، تتمثل في قدراتها الهائلة على التأثير المستمر متعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمة والأمية، علاوة على ما تتميز به وسائل الإعلام من طبيعة مزدوجة تساعد على نشر الأفكار والقيم المتناقضة في آن واحد وتروجها، فهي تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية، فتسهم بذلك في خلق أشكال جديدة من الوعي، أو تعمل على تثبيت القيم والرؤى التقليدية وتعميقها، فتسهم عندئذ في تزييف وعي الأفراد بواقعهم وذواتهم وأدوارهم الحقيقية.

وسائل الإعلام والنزعة الاستهلاكية:

كانت إحدى النتائج بالغة الأهمية لتكنولوجيا الاتصالات الجديدة ذلك الزخم الذي يسرته لتطوير وسائل الإعلام العالمية. فالكلمة المكتوبة، وعملية الطباعة والنشر في مجملها، آخذة الآن في الانتقال إلى الحوسبة. لكن التطورات الثورية الحقيقية قد تمت فعلاً في حقل التلفزيون والفيديو، فهناك الآن ما يزيد على ١,٢ بليون جهاز تلفزيون قيد الاستعمال في مختلف أنحاء العالم.

وفي مقدور التلفزيون أن ينشر المعرفة والتفهم. وحيث يتم إنتاج البرامج التلفزيونية محلياً تستطيع تلك البرامج أن تحسن كلاً من اللغة المحلية والثقافة الوطنية، والحفاظ عليهما. لكن هناك سيطرة لا تليّن من "ملوك وسائل الإعلام"، بسبب قلة عدد البلدان التي تنتج برامج للبث التلفزيوني في مختلف أنحاء العالم، فالولايات المتحدة تُصدر أكثر من ١٢٠,٠٠٠ ساعة من برامج البث التلفزيوني في العام إلى أوروبا وحدها، فضلاً عن أن إنتاج التجارة العالمية في البرامج ينمو بمعدل يزيد على ١٥% في السنة. وقد أثارت إمكانات التلفزيون من حيث تشجيع النزعة الاستهلاكية، وإضعاف القيم التقليدية، المعارضة في الكثير من البلدان خاصة الدول العربية، لكن الواقع أقوى من أن يقف أمام هذه التغيرات أية اعتراضات.

فى السنوات العشرين الماضفة؁ شهد العالم ثورة فى مفدان الاتصالات. ومع التطورات الحاصلة فى تكنولوجيا الحاسوب والأقمار الصناعية واستفءام الكابل فى الإرسال التلففزونى؁ تتزافد الإمكانيات العالمية للحصول على المعلومات وفتسع نطاقها؁ بما فهى فرصاً جففة لمشاركة المرأة فى مفدان الاتصالات ووسائل الإعلام فى مبال نشر المعلومات المتعلقة بها. ففء أن شبكات الاتصالات العالمية استفءمت فى نشر الأفكار النمطفة والصور المهفنة للمرأة لأغراض تجارية واستهلاكية ضففة. وإلى أن فتاح للمرأة إمكن المشاركة على قءم المساواة فى المستوفات التففنة والمتعلقة بصنع القرار فى مبالى الاتصال ووسائل الإعلام؁ بما فى ذلك الفنون؁ سفستمر فقءفمها بصورة مسفئة؁ وسفظل هناك دائماً نقص فى فهم حقفة الحياة التى فعفشها المرأة. ولوسائل الإعلام إمكانيات كففرة لتعزفز النهوض بالمرأة والمساواة بفن المرأة والرجل عن طرفق تصوفر المرأة والرجل بطرفقة ففر نمطفة ومتنوعة ومتوازنة؁ وتحترام كرامة الإنسان وقفمته.

التأففر السلبنى للإعلام:

إن هذا التطور الإعلامى وسفطرة دول كففرة علفه -كما فرف بعض البافففن- له جوانب سلففة؁ نففةة التحكم فى بعض الأفجاهات وفرض سفساسات لا تتفق وطففعة المرحلة الحالية؁ مما أثار كففراً من الأفنقادات التى وجهها البافففنون لأءوار الإعلام. فعلى سبفل المبال أثارف قضية صلة الاتصال بالوعى ومفءى تأففر الوسائل على تفكفل وعى الأفراد قلق البافففن وتساؤلاتهم؁ وأثارف اهتمام اللجنة الدولية لبحث مشكلات الاتصال؁ وتناول البافففنون تلك القضية بالبحث وأثاروا تساؤلات حول مفءى حق المتحكمفن فى وسائل الاتصال فى تفكفل وعى الناس؁ خاصة بعء التطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصال؁ وقد تفاوت آراء البافففن فى ذلك. لكن هناك إءانة شففة لوسائل الاتصال فى هذا المبال؁ رغم اتفاق مبال الآراء على أن وسائل الإعلام فهى المناخ الصالح للنفمة والتفففر؁ بما فقءمه من معلومات تتففع الأففتاح على الدول المتقدمة وتوسع آفاق الأفراد وتزفء حصفلة معلوماتهم وتفففر

طموحاتهم. خصوصاً أن الفكرة التي تسود العالم الآن أن وسائل الاتصال هي التي تشكل الرأي، حيث يجرى تقييم الرأي العام بشكل مستمر حتى يمكن لصانعي القرار تحقيق المواءمة بين أفعالهم والرأي العام كما يتم تقييمه حتى يمكن وضع استراتيجيات بهدف تغيير الرأي العام وجعله متفقاً مع قرارات أولئك الذين يحكمون، بل يصبح من الأمور المفترضة في المجتمعات الديمقراطية أن وسائل الإعلام تستطيع أن تؤثر - بل إنها تؤثر بالفعل - في الرأي العام.

ويشير الباحثون إلى وجهة النظر الماركسية التي تقرر أنه قد توجد في كل المجتمعات طبقة مهيمنة تتحكم في كل من وسائل الإنتاج الفكري والمادي، وتستطيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج الفكري الإشراف على تشكيل مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تخدم مصالحها، وأن عملية غسل المخ والتلقين أو التحويل الفكري هي تطورات أو استخدامات حديثة للسيطرة على عقل الإنسان والتحكم في سلوكه. هذا الهدف نفسه هو محور وسائل الاتصال بال جماهير جميعاً وإن اختلفت الوسائل في طريقة التحقيق وفي الدرجة لا في النوع والجوهر، وهذا ما أكدته ماركس وقرره من أن الطبقة تتحكم في قوى الإنتاج المادي وتستحوذ في الوقت نفسه على وسائل الإنتاج الفكري.

وإذا كانت الحكومات العربية، بدرجات متفاوتة، تعي دور وسائل الاتصال في توصيل المعرفة إلى الناس ونشر الثقافة بينهم وتعليمهم والإسهام في تكوين الذوق وتهذيبه وتقديم التسلية المفيدة للمتلقين، فإنها في الوقت ذاته ترى أن الراديو والتلفزيون بما لهما من فاعلية وقوة وتأثير يجب أن يتوجها في المقام الأول إلى دعم سياسات السلطة المتولية للحكم وتجهيزها والترويج لمؤسسات الدولة وإبراز إيجابياتها. فاهتمامها بالثقافة عرض طارئ وما تقدمه من برامج يكون في أحيان كثيرة غير ذي نفع، وفي أحيان أخرى يكون ضاراً بالمشاهدين ضرراً مباشراً. ويذكر أحد الباحثين العرب أن ما نشاهده حالياً من انحباس لإمكان الوعي في مجتمعنا العربي - الذي يبرز تحت نيران المفهوم السلعي للعلم والتنمية - مصدره ما يمارسه التعامل

الاستهلاكى مع التقدم والتصور الاستيرادى للتكنولوجيا من كبت للطاقات الإبداعية الذاتية ولجم للإسهام والمشاركة الحقيقية فى حل قضايا التنمية. وأن النظرية العامة التى تحكم هذه الممارسات تدين بالتبعية شبه الكاملة للنظريات الغربية فى الإعلام، مضافاً إليها السمات الخاصة بالواقع السياسى والاجتماعى فى الوطن العربى (سيطرة النظم الأوتوقراطية والفلسفات السلافية والنظرة الاستعلانية للجمهور بسبب انتشار الأمية والتخلف الاجتماعى)، فالإعلام العربى يقوم بدور أساسى فى عمليات الضبط الاجتماعى وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة، ولا يحترم عقلية الجماهير ولا يحرص على تلبية احتياجاته الإعلامية والاتصالية.

من ناحية أخرى وظفت وسائل الإعلام للتبشير بقيم الغرب وأخلاقياته بحسبانها المثل الأعلى الذى ينبغى أن يحتذى، وأدى هذا التوظيف الخاطئ للإعلام إلى أن سادت أفكار وأطروحات تدعو إلى تحويل عقائد الفرد وقيمه الأصلية إلى أوضاع عصرية وقيم غربية. وكان منطق الإعلام العربى هو حفز الدافع الفردى نحو الأهداف المادية لتحقيق حياة أفضل على النسق الغربى المادى، ونتيجة لذلك كان على الإعلام أن يشجع المزيد من التطلع إلى النمو الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة وزيادة المشاركة السياسية، ولم ينجز شيئاً من ذلك وانتهت ثورة التطلعات إلى إحباط وفشل ذريعين، وتعمقت أسباب الظلم المتمثلة فى ازدياد الهوة بين الأغنياء المستغلين والفقراء المسحوقين. وهذه المظاهر ما هى إلا مظاهر لواقع مر يتمثل فى انسياق صانعى القرار فى الوطن وراء إغراء النماذج العلمية والإعلامية الجاهزة بوصفها حلاً بسيطاً سهلاً يعفيهم من عناء اختيار الطريق الصحيح الكفيل بتوفير المقومات الفعلية، لإبداع سياسة علمية إعلامية وتكنولوجية تستجيب لحاجات المجتمع الفعلية، وليس لرغبة فى التقليد ومحاكاة نموذج التقدم اعتقاداً أن ذلك هو سبيل تحقيقه، وهذه الرغبة بالذات هى التى تقود إلى انعزال العلم والتكنولوجيا وتكريس التبعية.

وفى رأى أحد الباحثين أن مسألة التعريب والتغريب لم تقتصر على نقل أفكار ومذاهب نقبلها أو نرفضها، فإن نمطاً كاملاً من الحياة هو الذى يخترق أسوار

كل المعازل والوطنيات والهويات الثقافية والعائدية. إنه نمط هذا العصر الذى لا يستطيع أحد اختياره كما لا يستطيع رفضه، ولكن يمكن على الأقل تسليط بعض الضوء حتى لا يظل هذا العصر وحده يسكننا بأوهامه ومعاييره كما يشاء بل نحاول نحن أن نساكن فيه وعلى طريقتنا. وفي هذا الصدد يرى أحد الباحثين أن وسائل الإعلام بكل تأثيرها على تشكيل العقل العربى المعاصر استقالت من أداء وظائفها وأخلت الطريق أمام مهمة الترفيه، بل إنها فى كثير من الأحيان تقوم بدور بارز فى تزييف الوعى.

إن عواقب بث نتائج حضارية وإذاعتها ونشرها، سواء فى شكل رموز لغوية أو غير لغوية، قد تكون أدهى وأمر، خاصة وأن بنى مؤسسات المجتمع العربى مازالت مشروعا حضارياً لم يكتمل بعد. والمفارقة التى يعانى منها العالم العربى مفارقة تاريخية إعلامية علمية تكنولوجية، تتمثل فى أنه لم يحقق النموذج الكلاسيكى للتنمية فى وقت هو مضطر فيه إلى تحقيق النموذج الثانى أى الثورة الإعلامية والتكنولوجية. ولا سبيل إلى الخروج من هذا المأزق إلا بوضع سياسة إعلامية وعلمية نهضوية يوطرها مشروع حضارى متحرر يريد بناء مجتمع متقف؛ ذلك أن تنمية منظومة العلوم التكنولوجية العربية ودمجها العضوى بالمجتمع العربى يشكلان جزءاً رئيسياً من المشروع الحضارى لهذا المجتمع، وهى مهمة تاريخية لا بد له أن يعمل بإصرار وأناة على إنجازها. إن إثارة الوعى المعلوماتى فى الوطن العربى، واستنهاض همم النخبة السياسية وصانعى القرار والمتقنين العرب، لكى يرتفعوا إلى مستوى التحدى الذى يمثله عصر المعلومات بكل ما يتضمنه من تطورات خطيرة، ستحدد بدون أدنى مبالغة مصير الجنس البشرى فى القرن الحادى والعشرين والقرون التالية، وهى نقطة الانطلاق فى أى مشروع عربى وفكرى.

المرأة ووسائل الإعلام:

نتيجة للتطور الإعلامى ازداد عدد النساء العاملات فى قطاع الاتصال، بيد أن قلة منهن وصلن إلى مناصب على مستوى صنع القرارات أو عملن فى مجالس

الإدارة وهيئاتها التي تؤثر في سياسة وسائل الإعلام. ويتجلى عدم مراعاة الفروق بين الجنسين في وسائل الإعلام في التقاعس عن إزالة القوالب النمطية للأدوار.

ومن هنا لابد من تغيير الصور السلبية والمهينة للمرأة في وسائل الإعلام؛ الإلكترونية والمطبوعة والبصرية والسمعية. فوسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية في معظم البلدان لا توفر صورة متوازنة عن تنوع حياة المرأة ومساهماتها في المجتمع في عالم متغير. وبالإضافة إلى هذا، فإن منتجات الإعلام العنيفة والمهينة والإباحية تؤثر أيضاً بشكل سلبي على المرأة وعلى مشاركتها في المجتمع. والبرامج التي تعزز أدوار المرأة التقليدية يمكن أن تكون مقيدة. كما أن الاتجاه السائد في العالم أجمع نحو الاستهلاكية خلق جواً غالباً ما تُصوّر فيه الإعلانات والدعايات التجارية المرأة بوصفها مستهلكاً، وتُستهدف الفتيات والنساء من جميع الأعمار على نحو غير لائق، وهو أمر قد يزداد مع ازدياد الاتجاه الترفيهي في وسائل الإعلام.

ولذلك يجب زيادة مشاركة المرأة وتحسين فرصها للتعبير عن آرائها وصنع القرارات في وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة ومن خلالها. وعلى الحكومات:

(أ) دعم تعليم المرأة وتدريبها وتوظيفها بقصد تعزيز وصول المرأة، على قدم المساواة، إلى جميع مجالات وسائل الإعلام وفي جميع مستوياتها.

(ب) السعي إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في مجال تعيين الرجل والمرأة في جميع الهيئات الاستشارية أو الإدارية أو التنظيمية أو هيئات الرصد، بما في ذلك الهيئات المتصلة بوسائل الإعلام الخاصة والحكومية أو العامة.

(ج) تشجيع شبكات وسائل الإعلام النسائية والاعتراف بها، بما في ذلك الشبكات الإلكترونية وغيرها من تكنولوجيات الاتصال الجديدة بوصفها وسيلة لنشر المعلومات وتبادل وجهات النظر، ودعم المجموعات النسائية العاملة في جميع وسائل الإعلام ونظم الاتصال لهذا الغرض.

(د) اتخاذ تدابير فعالة أو إرساء مثل هذه التدابير، بما في ذلك سن تشريع ملائم ضد نشر المواد الإباحية، وضد التركيز في وسائل الإعلام على العنف ضد المرأة والطفل.

من جانب المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية لوسائل الإعلام:

(أ) تدريب المرأة على استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض الاتصال ووسائل الإعلام بشكل أكبر بما في ذلك ما يوجد على الصعيد الدولي.

(ب) إنشاء شبكات فيما بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والمنظمات المهنية لوسائل الإعلام، ووضع برامج إعلامية لها، بغية التعرف على الاحتياجات المحددة للمرأة في وسائل الإعلام، وتيسير المشاركة المتزايدة للمرأة في الاتصال، بما في ذلك ما يوجد على الصعيد الدولي دعماً للحوار فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب داخل هذه المنظمات، لتحقيق جملة أمور، منها تدعيم حقوق المرأة الإنسان.

(ج) تشجيع صناعة وسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب في مجال وسائل الإعلام، على أن تستحدث أشكالاً من وسائل الإعلام، باللغات الملائمة، ومن قبيلها الرواية والتمثيل المسرحي والشعر والأغاني، التي تعكس ثقافتها، واستخدام أشكال الاتصال هذه لنشر المعلومات عن قضايا التنمية والقضايا الاجتماعية.

الهوية الثقافية:

في أحدث دراسة لصمويل هنتجتون تحت عنوان (الغرب منفرد وليس عالمياً) بمجلة الشئون الخارجية في عدد شهري (نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٦)، يقول إن شعوب العالم غير الغربية لا يمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب، حتى وإن استهلكت البضائع الغربية وشاهدت الأفلام الأمريكية واستمعت إلى الموسيقى الغربية، فجوهر كل حضارة هو اللغة والدين والقيم والعادات والتقاليد، وحضارة

الغرب تتميز بكونها وريثة الحضارات اليونانية والرومانية والمسيحية الغربية والأصول اللاتينية للغات شعوبها والفصل المدنى والهياكل النيابية والحرية الفردية.

ويضيف قائلاً إن التحديث والنمو الاقتصادى لا يمكن أن يحققا التغريب الثقافى فى المجتمعات غير الغربية، بل على العكس يؤيدان إلى مزيد من التمسك بالثقافات الأصلية لتلك الشعوب، ولذلك فإن الوقت قد حان لكى يتخلى الغرب عن وهم العولمة، وأن ينمى قوة حضارته ويحفظ عليها انسجامها وحيويتها فى مواجهة حضارات العالم، وهذا الأمر يتطلب وحدة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ورسم حدود العالم الغربى فى إطار التجانس الثقافى.

وفى المقابل، هناك فريق من المفكرين يعتقد أن العولمة وجدت لتكون بديلاً لكل الانتماءات الأخرى، ويقف إلى جانب هؤلاء رجال الأعمال الذين يتبعون مصالحهم. لكن فريقاً آخر يمكن أن ننعتة بالفريق المتفائل يميل إلى الاعتقاد بأنه لا يوجد تناقض إطلاقاً بين العولمة والهوية، فهى تسير فى طريقها المعروف معتمدة على سياسة العلم بحيث يكون من حق كل واحد أن يحتفظ بهويته.

إن التساؤل الذى يفرض نفسه هو: هل تتسحب العولمة إلى شتى جوانب الحياة الإنسانية عن طريق عولمة الاقتصاد، وتهمش كل الهويات والخصوصيات القومية لتنتهى إلى فرض النموذج الوحيد للحياة؟

لا تعتقد الغالبية أن العولمة تستطيع أن تقدم أى نموذج ثقافى قادر على تهيمش الثقافات وإفراغ كل الهويات الثقافية من محتواها، ولا سيما الهوية الإسلامية والحضارية الأقوى صموداً فى هذا السياق. ذلك أن إنشاء ثقافة عالمية هو ضرب من الأوهام، لأنه إذا أمكن أن تتحقق عولمة للصناعة، أو عولمة للعلوم المادية، أو عولمة للإنتاج التكنولوجى، أو عولمة لوسائل الإعلام نفسها؛ فإن هذه العولمة تظل طبيعية، لأنها لا تمس فى الحقيقة سوى الجوانب المادية فى حياة الإنسان من إنتاج زراعى وصناعى، واستهلاك وتنافس فى مجال التكنولوجيا. وهى جوانب لا يختلف فيها إنسان

عن إنسان أو شعب عن شعب، لأن الهدف المادى والمعرفى يظل واحداً. أما الجوانب المعنوية فى حياة الإنسان من لغة وعقيدة ونوق وتراث حضارى فإنها جوانب تختص بها الثقافة، وتعبّر عنها الهويات الثقافية المختلفة؛ لأن الثقافة معناها التعبير عن الهويات المتعددة التى هى فى الوقت نفسه تعبير عن الحرية الإنسانية فى أعماق معانيها.

وحيث يفكر أحدنا فى أن يجعل من الثقافة ثقافة عالمية ومن وحدة العقل ووحدة مفهوميته منهجاً واحداً، فإن هذا معناه تغييب حرية الإنسان وتزييف هويته. وتحويله إلى طرف فى قطيع. وقد كان التاريخ الاجتماعى للإنسان، وبالنسبة لكل الحضارات، يكذب إمكان نجاح أى منطق يتجاهل التعددية أو ينكر التنوع، ولذلك فإن العولمة إذا اتجهت لهذا المنحى لن تحقق غير النتائج نفسها لحركات سابقة فى التاريخ.

وعندما تحاول الشعوب العربية أو الإسلامية اليوم حماية هوياتها فلن يتحقق لها ذلك إلا إذا استطاعت أن تحصن تلك الهويات الثقافية. بل إنه يتحتم عليها أن تنتقل للحفاظ على هوياتنا الثقافية - من موقع الدفاع إلى موقع المواجهة، بمفهوم العمل على نشر إشعاع ثقافتها وتعميق قيمها الروحية والدينية وسط الفراغ الذى تعانيه الأجيال، وذلك بوضع سياسات ثقافية شاملة توازى سياسات التنمية وتحتويها، مع دعم الفكر الحر الملتزم بتلك القيم الروحية العليا وسط التيارات المتطرفة التى تريد وأد قيمة الحرية الإنسانية نفسها. لأنه بقدر ما يتسع الفراغ الروحى وتهتز القيم الروحية ويشيع التطرف فى أى اتجاه ويسود النظام الاستبدادى، بقدر ما يكون المجتمع أكثر تطلعاً إلى من يخرج من مآهاته، ويدله على فطرته، وبهذا المنهج قد تتحول تحديات العولمة إلى استنهاض الإرادات نحو النضال من أجل استعادة حرية الإنسان فى أن يتوافق مع هويته، ويحقق فيها ذاته عن طريق الإبداع والتميز والاختلاف.

إن حماية حق التنوع الثقافى تقضى بتنمية التعاون الدولى فى ميادين التربية والعلوم والثقافة، فى إطار المواثيق والاتفاقيات القائمة التى تحكم عمل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وفى الوقت نفسه، فإن ممارسة حق التنوع الثقافى على

مستوى العالم لن تتم إلا إذا انتعش الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات ونما وتطور، وأدى إلى ترشيح قيم التوافق والتعاون والتعايش بين أتباع الحضارات، وإلى تدعيم التعاون الدولي في إطار المنظمات الدولية والإقليمية القائمة، التي تشكل في حد ذاتها المنظومة العالمية التي تجتمع حولها الشعوب والأمم والدول والحكومات، وهي التي يتفق عليها أتباع الأديان والثقافات والحضارات.

ولكى يكون الحوار والتفاعل بين الثقافات والحضارات، حواراً هادفاً مؤثراً، وتفاعلاً فاعلاً وبانياً، يجب أن يقوم على قاعدة الاحترام المتبادل، بالمعنى الأخلاقي الرفيع، وبالمدلول الحضاري السامي، كما يجب أن يقوم على قواعد اجتماع البشر على صحتها وسلامتها، وانعقد إجماع الإنسانية على اعتبارها القانون الذي يحكم المجتمع الدولي، حتى يكون الحوار والتفاعل الحضاري في هذا الإطار، مستندين إلى الشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولي، التي تشكل القواسم المشتركة بين جميع الشعوب والحكومات في عالمنا المعاصر، وهي المرجعية المتفق عليها؛ فقد جاء في المادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي:

١. لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامهما والمحافظة عليهما.

٢. من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته.

٣. تشكل جميع الثقافات بما فيها من تنوع خصب، وبما بينها من تباين وتأثير متبادل، جزءاً من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعاً.

خلاصة القول إن الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم هي القدر الثابت والجوهرى والمشارك من السمات والسمات العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، وتجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعاً تميز به عن الشخصيات القومية والوطنية الأخرى.

خامسا العلاقة بين الرجل والمرأة:

ثمة اتجاهان ديموغرافيان يتركان أثارا عميقة على معدلات الإعالة داخل الأسرة. ففي كثير من البلدان النامية يبلغ عدد السكان ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاما نسبة تتراوح بين ٤٥ - ٥٠%، بينما تتجه نسبة عدد كبار السن من السكان إلى التزايد في البلدان الصناعية. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة فإنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيمثل عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما ممن يعيشون في البلدان النامية نسبة ٧٢% من مجموع السكان، وسيكون أكثر من نصفهم من النساء. والمرأة هي الطرف الرئيسي الذي يقع على كاهله على نحو غير متناسب رعاية الأطفال والمرضى وكبار السن، بسبب عدم المساواة والتوزيع غير المتوازن للعمل المأجور وغير المأجور بين المرأة والرجل.

ويواجه كثير من النساء عوائق خاصة تنجم عن وجود عوامل معاكسة مختلفة بالإضافة إلى العوائق المتصلة بمسألة الاختلاف البيولوجي بين الرجل والمرأة. وفي أغلب الأحيان تؤدي هذه العوامل المعاكسة إلى عزل هؤلاء النساء أو تهميشهن، فينكر ما لهن من حقوق الإنسان ويفتقرن إلى الحصول على التعليم والتدريب المهني والعمل والإسكان وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي، أو يحرم من ذلك، ويستبعدن من عمليات صنع القرار. وتحرم هؤلاء النساء من فرصة مشاركتهن في مجتمعاتهن بوصفهن جزءا من تياره الرئيسي.

وكانت القوة المتنامية لقطاع المنظمات غير الحكومية، لا سيما منظمات المرأة والجماعات المنادية بالمساواة بين الجنسين واحدة من القوى الدافعة للتغيير. فقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور بالغ الأهمية في مجال الدعوة لتنفيذ التشريعات أو إنشاء الآليات التي تكفل تقدم المرأة. وأصبحت هذه المنظمات أيضاً جهات حافزة لاتباع نهج جديد للتنمية. وفي الآونة الأخيرة أقر عدد متزايد من الحكومات بأهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية، وأهمية التعامل معها من أجل إحراز التقدم. ومع ذلك لا تزال الحكومات في بعض البلدان العربية

تفرض قيوداً على المنظمات غير الحكومية مما يحد من قدراتها على العمل بحرية. وقد تسنى للمرأة، من خلال المنظمات غير الحكومية تقديم مساهمات مهمة وممارسة تأثير قوى في المحافل الأهلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وفي المناقشات الدولية.

ومنذ عام ١٩٧٥، تزايدت المعارف المتصلة بمركز كل من المرأة والرجل، وما زالت تسهم في زيادة الأعمال التي تهدف إلى تحسين وضع المساواة بينهما، وأمكن في عدة بلدان تحقيق تغيرات مهمة في العلاقة بين الرجل والمرأة، خاصة بعد تحقق تقدم كبير في تعليم المرأة وزيادة مشاركتها في قوة العمل المأجور. ويجرى بصورة تدريجية تجاوز حدود تقسيم العمل بين الجنسين إلى أدوار إنتاجية وأدوار إنجابية، وبدأ النساء يدخلن تدريجياً في مجالات العمل التي كانت حكراً في السابق على الرجال، كما بدأ الرجال يقبلون تدريجياً القيام بمسؤولية أكبر تدخل في نطاق المهام المنزلية، بما في ذلك رعاية الطفل. ومع ذلك فإن التغيرات التي طرأت على الأدوار التي تضطلع بها المرأة جاءت أكبر وأسرع بكثير من التغيرات التي طرأت على الأدوار التي يقوم بها الرجل. ولا تزال كثير من البلدان خاصة العربية، بعيداً عن قبول فكرة أن الفروق بين منجزات الرجال والنساء وأنشطتهم هي نتيجة تصورات اجتماعية لا فروق بيولوجية ثابتة.

وللمرأة دور حاسم في الأسرة التي تعد الوحدة الأساسية في المجتمع. وبرغم وجود أشكال مختلفة للأسرة في النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة؛ فإن المرأة تسهم بقدر كبير في تحقيق الرفاه للأسرة وفي تنمية المجتمع، لكن هذه المساهمة لا تزال غير معترف بها ولا تؤخذ في الحسبان. وينبغي الاعتراف بالأهمية الاجتماعية للولادة وللأمومة ولدور الوالدين في الأسرة وفي تنشئة الأطفال التي تستلزم تحمل الوالدين للمسؤولية، ويؤكد البعض أنه يجب ألا تشكل الولادة والأمومة والأبوة ودور المرأة في الإنجاب أساساً للتحيز، وألا تعوق مشاركة المرأة مشاركة كاملة في المجتمع.

وفى العقد الماضى، تزايد عدد النساء الفقيرات بنسبة تفوق عدد الرجال الفقراء، ولا سيما فى البلدان النامية. ومنذ عهد قريب صار تأنيث الفقر مشكلة لها خطرهما فى البلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوصف ذلك من النتائج قصيرة الأجل لعمليات التحول فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية هناك عوامل تعد هى الأخرى مسئولة عن هذه الحالة؛ وتتمثل فى: تصلب الأنوار الاجتماعية المحددة للجنسية، ومحدودية فرص وصول المرأة إلى السلطة والتعليم والتدريب والموارد الإنتاجية، فضلاً عن العوامل الناشئة الأخرى التى قد تفضى إلى عدم الأمان بالنسبة إلى الأسرة، ومن العوامل التى أسهمت فى هذه الحالة عدم جعل كافة عمليات التحليل والتخطيط فى المجال الاقتصادى تتضمن فى صلبها الأساسى منظورا يراعى نوع الجنس بصورة وافية للغرض، والتصدى للأسباب الكامنة وراء الفقر.

وفى حين أن الفقر يؤثر على الأسر فى مجملها، نظراً لتوزيع العمل والمسؤوليات على أساس اختلاف الجنسين، تتحمل المرأة قسماً غير متناسب من العبء، حيث تحاول إدارة دفعة شئون الأسرة المعيشية من حيث استهلاكها وحمايتها فى ظل ظروف ازدياد شح الموارد. وتشتد حدة الفقر بصفة خاصة بالنسبة للمرأة التى تعيش فى الأسر الريفية أو فى المناطق العشوائية.

العنف ضد المرأة:

يمثل العنف ضد المرأة عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام. والعنف ضد المرأة وينال من تمتع المرأة بحقوقها، وهى مسألة تثير قلق جميع الدول وينبغى معالجتها. وقد اتسع نطاق المعرفة بمسبباته (أى العنف) وآثاره، ومدى انتشاره والتدابير الرامية إلى مكافحته منذ مؤتمر نيروبي، وفى جميع المجتمعات، تتعرض النساء والفتيات بدرجات متفاوتة لإيذاء بدنى وجنسى ونفسى يتخطى حدود الدخل والطبقة والثقافة. ويرى البعض أن تدنى المركز الاجتماعى والاقتصادى للمرأة يمكن أن يكون سبباً ونتيجة على حد سواء لأعمال العنف ضد المرأة - الإنسان

ويعطل الحريات الأساسية أو يبطلها، كما أنه يمثل الإخفاق طويل الأمد في حماية تلك الحقوق والحريات وتعزيزها في حالة حدوث عنف ضد المرأة.

ويقصد بمصطلح (العنف ضد المرأة) أى عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه -أو من المحتمل أن يترتب عليه- أذى بدنى أو جنسى أو نفسى أو معاناه للمرأة، بما فى ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفى من الحرية، سواء حدث ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة. وبناءً على ذلك، يشمل العنف ضد المرأة ما يأتى، على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) أعمال العنف البدنى والجنسى والنفسى التى تحدث فى الأسرة، بما فى ذلك الضرب، والاعتداء الجنسى على الأطفال الإناث فى الأسرة وأعمال العنف المتعلقة بالبائنة (المهر)، وختان الإناث وغير ذلك من التقاليد الضارة بالمرأة، وأعمال العنف بين غير المتزوجين وأعمال العنف المتعلقة بالاستغلال.

(ب) أعمال العنف البدنى والجنسى والنفسى التى تحدث داخل المجتمع بوجه عام، بما فى ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسى، والتحرش الجنسى، والتخويف فى مكان العمل وفى المؤسسات التعليمية وفى أماكن أخرى، والاتجار بالنساء والإكراه على البغاء.

(ج) أعمال العنف البدنى والجنسى والنفسى التى تقترفها أو تتغاضى عنها الدولة، أينما تحدث.

كما تشمل أعمال العنف ضد المرأة التعقيم القسرى والإجهاض القسرى، والاستخدام الإكراهى/القسرى لوسائل منع الحمل، والانتقاء الجنسى قبل الولادة، ووآد الإناث.

وأعمال العنف أو التهديد باستعماله، سواء حدثت داخل البيت، أو فى المجتمع المحلى، أو اقترفتها الدولة أو تغاضت عنها، تغرس الخوف والشعور بانعدام الأمن فى نفس المرأة وتشكل عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية والسلام. ويمثل الخوف من العنف، بما فى ذلك التحرش، معوقاً دائماً أمام قدرة المرأة على التحرك ويحد من

إمكانية حصولها على الموارد ومزاوتها للأنشطة الأساسية. ثمة تكاليف اجتماعية وصحية واقتصادية مرتفعة بالنسبة للفرد والمجتمع تترتب على أعمال العنف ضد المرأة، ويمثل العنف ضد المرأة آلية من الآليات الاجتماعية الخطيرة التي ترغبها على أن تشغل مرتبة أدنى بالمقارنة بالرجل. وفي كثير من الحالات، يحدث العنف ضد النساء والفتيات في الأسرة أو داخل البيت، حيث يتم التغاضي عن أعمال العنف في كثير من الأحيان. وكثيراً ما يجري إهمال البنات الصغيرات والنساء، والاعتداء عليهن بدنياً وجنسياً، واغتصابهن من جانب أفراد الأسرة والأقارب، كما تحدث حالات إيذاء من جانب الزوج أو من غير الزوج دون الإبلاغ عنها، ومن ثم يصعب اكتشافها. وحتى في حالة الإبلاغ عن أعمال العنف تلك، كثيراً ما يكون هناك قصور في حماية الضحايا أو معاقبة الجناة.

ويرى البعض أن "العنف ضد المرأة مظهر من مظاهر علاقات القوى غير المتكافئة على مدى التاريخ بين الرجل والمرأة، مما أدى إلى سيطرة الرجل على المرأة وتمييزه ضدها والحيلولة دون نهوض المرأة بالكامل". والعنف ضد المرأة طوال أطوار حياتها نابع أساساً من الأنماط الثقافية، وبخاصة الآثار الضارة المترتبة على عادات أو تقاليد معينة، وجميع أعمال التطرف بسبب الاختلاف في العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين والتي تدنّي المرأة ترتبط بالضغط الاجتماعي، وبخاصة الخجل من شجب أعمال معينة ما برحت ترتكب ضد المرأة، واقتدار المرأة إلى سبل الحصول على المعلومات القانونية، أو المساعدة أو الحماية، وإلى القوانين التي تحظر بصورة فعالة أعمال العنف ضد المرأة، وعدم إصلاح القوانين القائمة، وعدم كفاية الجهود المبذولة من جانب السلطات العامة لزيادة الوعي بالقوانين القائمة وإنفاذها، وعدم وجود الوسائل التعليمية وغيرها لمعالجة مسببات العنف وآثاره. أما صور العنف ضد المرأة التي تنقلها وسائل الإعلام، وبخاصة تلك التي تصور الاغتصاب أو الرق الجنسي، وكذلك استخدام النساء والبنات بوصفهن سلعا جنسية بما في ذلك المواد

الاعلامية الإباحية، فإنها تمثل عوامل تسهم في استمرار انتشار ذلك العنف، مما يؤثر سلباً على المجتمع المحلي عامة، وعلى الأطفال والشباب خاصة.

وترى المؤسسات الدولية المعنية بالمرأة أن عدم وجود قدر كاف من البيانات والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن مدى انتشار العنف - يجعل من الصعب وضع البرامج ورصد التغيرات. ويؤدي الافتقار إلى الوثائق والبحوث المتعلقة بالعنف الأسري، والتحرش الجنسي، وأعمال العنف ضد النساء والبنات سرا وعلناً، بما في ذلك ما في أماكن العمل، أو عدم كفاية تلك الوثائق والبحوث، إلى عرقلة الجهود المبذولة لتصميم استراتيجيات محددة للتدخل. ويشير بعض خبراء المرأة إلى أنه اتضح من الخبرة المكتسبة في عدد من البلدان إمكان تعبئة النساء والرجال للتغلب على أعمال العنف بجميع أشكالها، وأنه يمكن اتخاذ تدابير عامة فعالة لمعالجة مسببات أعمال العنف وآثارها على حد سواء. وتمثل جماعات الرجال التي تعبئ جهودها ضد العنف القائم على نوع الجنس حليفاً ضرورياً من أجل التغيير، خصوصاً مع التغيرات العالمية الحالية التي تزيد العبء على الأسرة، وهو الأمر الذي قد يكون سبباً رئيسياً في استمرار العنف ضد المرأة بوصفها وسيلة من وسائل تفريغ الكبت الذي يعانيه الرجل من جراء البطالة وعدم قدرته على الاستقرار. ولذلك يجب اتخاذ إجراءات متكاملة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

ويلقى ذلك على الأطراف المعنية مجموعة من المسئور الأساسية. من جانب الحكومات، فإن المطلوب هو :

أ. النص في القوانين المحلية على عقوبات جزائية أو مدنية أو عقوبات ترتبط بالعمل أو عقوبات إدارية، أو تشديد هذه العقوبات من أجل المعاقبة على الأذى الذي يلحق بالنساء والبنات اللاتي يتعرضن لأي شكل من أشكال العنف، سواء حدث في المنزل أو في مكان العمل أو في المجتمع المحلي أو في المجتمع عموماً .

ب. تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع مراعاة التوصية العامة التي اعتمدها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الحادية عشرة .

ج. الترويج لاتباع سياسة نشطة واضحة ترمي إلى تضمين السياسات والبرامج المتصلة بالعنف ضد المرأة منظوراً يتعلق بنوع الجنس، والقيام، على نحو نشط، بتشجيع تنفيذ تدابير وبرامج تستهدف زيادة معرفة وفهم أسباب وتبعات وآليات العنف ضد المرأة، وذلك بين المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسات، ومنهم موظفو إنفاذ القوانين وموظفو الشرطة، والعاملون في الميادين القضائية والطبية والاجتماعية؛ وصوغ استراتيجيات تضمن للنساء من ضحايا العنف ألا يتكرر إيذاؤهن بسبب وجود قوانين أو ممارسات قضائية أو ممارسات في إنفاذ القوانين لا تقيم اعتباراً لجنسهن .

هذا، فضلاً عن توفير مراكز إيواء ممولة تمويلًا جيدًا وتقديم الدعم لإغاثة البنات والنساء الواقع عليهن العنف، فضلاً عن تقديم الخدمات الطبية والنفسية وغيرها من خدمات المشورة والمعونة القانونية المجانية أو ذات التكلفة المنخفضة، حيثما توجد حاجة إليها، وتقديم المساعدة المناسبة لتمكينهن من إيجاد سبل الرزق، وتنظيم حملات تثقيفية وتدريبية من المجتمع المحلي ودعمها وتمويلها من أجل زيادة الوعي بالعنف ضد المرأة بوصفه انتهاكاً لمتعة المرأة بحقوق الإنسان، وتعبئة المجتمعات المحلية من أجل استخدام مناهج تقليدية ومبتكرة قائمة على الوعي بالفروق بين الجنسين لفض الخلافات، وزيادة الوعي بمسؤولية وسائل الإعلام عن ترويج صور المرأة والرجل غير النمطية، فضلاً عن القضاء على أنماط العرض في وسائل الإعلام التي تولد العنف، وتشجيع المسؤولين عن محتوى وسائل الإعلام على وضع مبادئ توجيهية مهنية ومدونات لقواعد السلوك، وزيادة الوعي أيضاً بأهمية دور وسائل الإعلام في إعلام وتنقيف الناس بشأن أسباب ونتائج العنف ضد المرأة ونتائجه، وفي الحفز على مناقشة الموضوع مناقشة عامة، بالإضافة إلى تشجيع المنظمات غير الحكومية

والمنظمات المحلية وتدعيمها في جهودها لتشجيع التغييرات في المواقف والممارسات السلبية ضد البنات، ووضع برامج تعليمية ومواد وكتب مدرسية من شأنها تثقيف البالغين وتوعيتهم بشأن ما يلحق بالطفلة من آثار ضارة بسبب ممارسات تقليدية أو عرفية معينة، واتخاذ الخطوات الكفيلة بالألا تتخذ التقاليد والأديان ومظاهر ممارستها أساسا للتمييز ضد النساء.

سادسا حقوق الإنسان للمرأة

إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية حق بحكم المولد لجميع البشر، وحمايتها وتعزيزها هما المسئولية الأولى التي تقع على عاتق الحكومات. وتؤكد المواثيق الدولية أن جميع حقوق الإنسان - المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية - عامة وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ويتوقف بعضها على بعض، مثلما يبين ذلك إعلان عمل فيينا وبرنامجه. وأكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد أن حقوق الإنسان للمرأة والطفلة هي جزء غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان العامة وجزء لا يتجزأ من هذه الحقوق ولا ينفصل عنها. وتمتع المرأة والطفلة تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو أولوية من أولويات الحكومات والأمم المتحدة، هو أمر لا غنى عنه للنهوض بالمرأة.

والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق مذكورة بشكل صريح في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وتدرج جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان نوع الجنس على أنه أحد الأساليب التي لا يجوز للدولة أن تميز على أساسها .

وعد تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها هدفا ذا أولوية بالنسبة إلى الأمم المتحدة، وفقا لمقاصدها ومبادئها، ولاسيما هدف التعاون الدولي. وفي إطار هذه المقاصد والمبادئ يشكل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها شاغلا مشروعاً بالنسبة إلى المجتمع الدولي .

وقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد التزام جميع الدول رسمياً بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، ومراعاتها وحمايتها على الصعيد العالمي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا يقبل الطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات أي نقاش، وأشار إلى أن حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وهناك حاجة إلى بذل جهود مكثفة بغية إدراج المساواة في المركز وحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات ضمن التيار الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، ومعالجة هذه القضايا بشكل دوري ومنتظم في جميع الهيئات والآليات ذات الصلة. وهذا الأمر يستدعي جملة أمور؛ منها تحسين التعاون والتنسيق بين لجنة مركز المرأة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك مقررهما الخاصون المعنيون بمواضيع محددة والخبراء الاستشاريون المستقلون، والأفرقة العاملة، ولجنتها الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات، والمعنية بحقوق الإنسان، وجميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة. وهناك حاجة أيضاً إلى التعاون تعزيزاً لجهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وترشيده وتبسيطه وزيادة فعاليته وكفاءته، مع مراعاة ضرورة تفادي الازدواج والتداخل اللذين لا داعي لهما في الولايات والمهام .

ولا يقتصر واجب الحكومات على أن تمتنع فحسب عن انتهاك حقوق الإنسان للمرأة، بل عليها أن تعمل على تعزيز هذه الحقوق وحمايتها. (ومما يدل على الاعتراف بأهمية حقوق الإنسان للمرأة أن ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أصبحت أطرافاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) .

وينبغي أن يكون لكل شخص الحق فى المشاركة فى التنمية الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإسهام فيها والتمتع بها. خصوصا وأنه فى كثير من الحالات تعاني المرأة والفتاة من التمييز فى توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية. وفى ذلك انتهاك مباشر لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتؤكد المنظمات المعنية بالمرأة أنه على الرغم من ضرورة أن تستخدم المرأة على نحو متزايد النظام القانونى لممارسة حقوقها، فإن نقص الوعى بوجود هذه الحقوق، فى كثير من البلدان، يشكل عائقا أمام تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان وبلوغها درجة المساواة. وقد بينت التجربة فى كثير من البلدان أن فى الوسع تمكين المرأة وحثها على التمسك بحقوقها، بصرف النظر عن مستواها التعليمى أو مركزها الاجتماعى - الاقتصادى، وقد أدت برامج محو الأمية القانونية، واستراتيجية وسائل الإعلام، دورا فعليا فى مساعدة المرأة على فهم الصلة بين حقوقها والجوانب الأخرى من حياتها، وعلى إثبات أنه بالإمكان الاضطلاع بمبادرات فعالة من حيث التكاليف لمساعدة المرأة فى نيل تلك الحقوق. وأكدت على أن توفير التعليم فى مجال حقوق الإنسان أمر ضرورى من أجل تعزيز فهم حقوق الإنسان للمرأة بما فى ذلك معرفة آليات منع انتهاك حقوقها، كما أنه يجب حماية المرأة المهمة بالدفاع عن حقوق الإنسان. ومن واجب الحكومات أن تضمن تمتع المرأة التى تعمل بشكل سلمى وبصفة شخصية أو فى إطار منظمة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تمتعاً كاملاً بجميع الحقوق الواردة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أدت المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والمجموعات الداعية إلى مساواة المرأة دورا حافزا فى الترويج لحقوق الإنسان للمرأة، من خلال الأنشطة المضطلع بها على صعيد القاعدة الشعبية، والدعوة والعمل معا بوصفها شبكة ، وهى بحاجة إلى التشجيع والدعم من جانب الحكومات وإلى الوصول إلى المعلومات بغية الاضطلاع بهذه الأنشطة .

وقد طالبت الحكومات باتخاذ إجراءات فعالة لحماية المرأة منها :

١. التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والانضمام إليها وضمن تنفيذها حتى يتحقق التصديق عليها على الصعيد العالمى بحلول عام ٢٠٠٠ .

٢. الحد من نطاق أى تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو صياغة أى تحفظات من هذا القبيل بأقصى قدر ممكن من الدقة والتضييق، وضمن عدم تعارض أى تحفظ مع موضوع الاتفاقية والغرض منها، أو تعارضه بشكل آخر مع قانون المعاهدات الدولى؛ واستعراض التحفظات دورياً بهدف سحبها؛ وسحب التحفظات التى تتناقض مع موضوع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والغرض منها، أو التى تتعارض على نحو آخر مع قانون المعاهدات الدولى .

٣. وضع خطط عمل وطنية تحدد الخطوات الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما فى ذلك حقوق الإنسان للمرأة على نحو ما أوصى به المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان .

٤. وضع برنامج شامل للتعليم فى مجال حقوق الإنسان لزيادة وعى المرأة بما لها من حقوق الإنسان ووعى الآخرين بتلك الحقوق .

٥. حظر ختان الإناث، حيثما كان موجوداً، وتقديم دعم قوى للجهود التى تبذل فيما بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلى والمؤسسات الدينية للقضاء على هذه الممارسات .

٦. ضمان أن يكون للنساء نفس ما للرجل من حق فى أن يكن قاضيات أو محاميات، أو فى تقلد غير ذلك من وظائف المحاكم، وكذلك الحق فى أن تصبح المرأة ضابطة فى الشرطة وضابطة فى السجون والمعتقلات، بين جملة وظائف أخرى .

٧. ضمان تمتع جميع النساء وجميع المنظمات غير الحكومية بجميع حقوق الإنسان - المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما فى ذلك الحق فى التنمية - تمتعا كاملاً بما يتفق والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وسائر صكوك حقوق الإنسان، وحماية القانون الوطنى.

من جانب الأجهزة والهيئات والوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، جميع هيئات حقوق الإنسان .

ضمان إدماج المرأة ومشاركتها الكاملة بوصفها فاعلة ومستفيدة فى عملية التنمية، وإعادة تأكيد الأهداف المحددة للعمل العالمى من أجل المرأة، توخياً للتنمية الدائمة والمنصفة، التى ينص عليها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وتعزيز التعاون التنسيق بين لجنة مركز المرأة، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهيئات الأمم المتحدة المعنية برصد معاهدات حقوق الإنسان بما فيها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة، والمعهد الدولى للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عاملة فى إطار الولايات الخاصة بكثير منها من أجل تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وتحسين التعاون بين شعبة النهوض بالمرأة ومركز حقوق الإنسان .

سابعاً: العولمة والصحة العامة وتأثيرها على زيادة الضغوط الأسرية على المرأة :

الشركات عابرة الحدود والصحة :

بصرف النظر عن القدرة المالية للشركات عابرة الحدود فإن لها أيضاً نفوذاً بالغاً على التنمية الاجتماعية من خلال مخرجاتها الهائلة من السلع والخدمات، وبمقدور ذلك أن يعود بفوائد على صحة المستهلك وغذائه؛ إذ إن استثماراتها مسئولة عن تطوير عدد كبير من العقاقير الصيدلانية مثلاً وإنتاجها، وكذلك عن نواحى تقدم كبيرة فى

تكنولوجيا الغذاء . لكن حرية تلك الشركات في تسويق هذه السلسلة الضخمة من المنتجات تفتح بدورها الباب أمام إساءة استعمال تلك الحرية، فكثيرا ما تبيع شركات الأدوية البلدان النامية أدوية تم تحريم استعمالها في مواطن صناعتها هي. فهذه شركة ستيرلنغ ونثروب ومقرها الولايات المتحدة، مثلا، قد ثبت أنها تبيع إلى ٢٠ بلدا ناميا دواء *Dypyrone* رغم أنه تم تحريم استعماله في ٢٣ بلدا. وحتى حيث تكون الأدوية فعالة، إذا ما استعملت بطريقة سليمة، فإن إلصاق ورقة البيانات *Label* عليها بصورة غير صحيحة قد يجعل استعمالها خطيرا؛ وقد بينت دراسة حديثة أن نسبة الثلثين من أصل ٢٤١ دواء تصنعها الشركات عابرة الحدود التي مقرها الولايات المتحدة ويتم بيعها إلى الأقطار النامية تعاني من عيوب شديدة في ذكر البيانات، فهي تعجز عن تقديم المعلومات الضرورية للأطباء كي يصفوا الدواء بأمان، وبصورة فعالة .

كما تمثل المبيدات الحشرية خطورة كبيرة على الصحة، فالواقع أن ٢٥ % من جميع أصناف مبيدات الحشرات التي صدرتها الشركات عابرة الحدود من الولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات - كانت موادا كيميائية حرم استعمالها وتم إتلافها أو سحبها من الأسواق في الولايات المتحدة. وهذا سيئ جدا للعاملين في المجال الزراعي الذين يجدون أنفسهم مضطرين لاستعمال تلك المبيدات، لكن كذلك ضمن "دائرة السموم"، فالمبيدات نفسها تعود بالضرر على المستهلكين للمنتجات التي منعت فيها بلد المنشأ أيضا؛ وهذه شركة *FMC* الأمريكية، مثلا، قد ثبت أنها تصدر إلى دولتين من الأقطار النامية مبيدا تم منع استعماله في الولايات المتحدة، وهو يرش على محاصيل تتم معالجتها للتصنيع، ثم تستوردها الولايات المتحدة نفسها. ولربما كان بيع التبغ هو الأشد ضررا من غيره من أشكال التسويق الدولي، فلما ضيقت الدول المصنعة الخناق على توزيع السجائر، ردت شركات صناعة السجائر بزيادة تشجيع التدخين في الأقطار النامية، حيث إن التعليمات بخصوص ذلك متراخية تماما. فبين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ ارتفع تصدير السجائر من الولايات المتحدة بأكثر من الضعف، من ٦٤ مليار سيجارة إلى ١٨٢ مليار سيجارة .

وتشكل العولمة تهديداً للصحة العامة، حيث إن التوترات التي خلقها التكامل في الاقتصاد العالمي المتمثلة في فقدان الوظائف، وخفض الأجور، وتدنى مستويات السلامة، وسهولة الحصول على منتجات تدمر الصحة مثل التبغ والكيماويات الزراعية - قد أثرت تأثيراً كبيراً على الصحة البدنية والعقلية عند الكثيرين، ففي الاقتصاد العالمي، لم ترتفع أسعار بعض المنتجات الطبية والخدمات الطبية بفعل الخصخصة، بل إن نوعية العلاج المقدم قد تدهورت أيضاً حيث إن تراخي قيود التجارة والسوق قد سهل إغراق المجتمعات الغافلة بالأدوية غير الآمنة منتهية الصلاحية، وشجع الرفع المطرد للحواجز التجارية الذي سمح بتدفق السلع والخدمات في شتى أنحاء العالم، فما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ زادت التجارة العالمية في مجال الخدمات على سبيل المثال، بمعدل ١٢ % في السنة. لكن البلدان الصناعية استمرت في فرض حواجز جمركية وغير جمركية على الكثير من السلع التي تنتجها البلدان النامية. وحيث إن الشبكات الرئيسية في الإعانة الاجتماعية للدول النامية ومنها الدول العربية قد ضعفت، فقد تأثرت الصحة العالمية بحقيقة أن الكثير من العائلات والمجتمعات المحلية لم يعد قادراً على توفير نوع الرعاية الضرورية للوقاية من المرض والمساعدة على الشفاء منه .

إن تأثير ذلك كله سلبي على المرأة التي من حقها التمتع بأعلى المستويات الممكنة من الصحة البدنية والعقلية. والتمتع بهذا الحق أمر لازم لحياتها ورفاهها وقدرتها على المساهمة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة. والصحة هي حالة سلامة بدنية وعقلية واجتماعية كاملة، وليست وحسب انعدام المرض أو الإعاقة. وصحة المرأة تشمل سلامتها عاطفياً واجتماعياً وبدنياً، وهي تتحدد بالسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لحياتها، وكذلك بتكوينها البيولوجي الخاص. ومع ذلك فإن الصحة والسلامة لا يتوفران لغالبية النساء، وانعدام المساواة بين الرجل والمرأة وفيما بين النساء أنفسهن هو العائق الرئيسي أمام بلوغ المرأة أعلى المستويات الممكنة من الصحة في مختلف المناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية. وقد شددت النساء، في المحافل الوطنية والدولية، على أن المساواة، بما في ذلك المشاركة في المسئوليات

الأسرية، والتنمية والسلام، هي شروط لازمة لتمتع المرأة بالقدر الأمثل من الصحة طوال دورة حياتها .

وفى كثير من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، يؤدي انخفاض الإنفاق على الصحة العامة، وفى بعض حالات التكيف الهيكلى، إلى تدهور نظام الصحة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي خصخصة نظم الرعاية الصحية، دون توفير ضمانات ملائمة لحصول الجمهور على رعاية صحية يمكن تحمل تكاليفها، إلى تقليل مدى توافر الرعاية الصحية بدرجة أكبر. وهذه الحالة لا تؤثر فحسب بصورة مباشرة على صحة البنات والنساء؛ بل إنها تلقى أيضا بمسئوليات غير متناسبة على عاتق المرأة، التى لا يعترف غالبا بأدوارها المتعددة، بما فى ذلك دورها فى الأسرة وفى المجتمع المحلى، ومن هنا، فإنها لا تتلقى الدعم الاجتماعى والنفسى والاقتصادى اللازم .

ولابد من كفالة حق المرأة فى التمتع بأعلى مستويات الصحة طوال دورة حياتها على قدم المساواة مع الرجل. وتتأثر النساء بكثير من الأوضاع الصحية ذاتها التى يتأثر بها الرجال، وإن كانت المرأة تمر بها بصورة مختلفة. فشيوخ الفقراء والتبعية الاقتصادية بين النساء، وما يصادفنه من عنف، والمواقف السلبية من النساء والبنات والتمييز، ومحدودية ما يتمتع به كثير من النساء من سلطان على حياتهن الجنسية والإيجابية، والافتقار إلى التأثير فى عملية صنع القرار - هى من الحقائق الاجتماعية التى تترك أثرا معاكسا على صحة المرأة. فافتقار النساء والبنات إلى الغذاء، وكونه يوزع بصورة غير عادلة فى بعض الأسر، وعدم كفاية إمكانية وصولهن إلى المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحى وإمدادات الوقود، ولاسيما فى المناطق الريفية الحضرية الفقيرة، وقصور أوضاع الإسكان، تلقى جميعها بأعباء زائدة على كاهل النساء وأسرهن وتترك تأثيرا سلبيا على صحتهن، وسلامة الصحة أمر لازم لتمتع المرأة بحياة منتجة ومرضية .

والتمييز ضد البنات، الذى كثيرا ما ينشأ عن تفضيل الأبناء الذكور، فى الحصول على التغذية وخدمات الرعاية الصحية، يعرض للخطر صحتهن وسلامتهن فى الحاضر وفى المستقبل. كما أن الأوضاع التى تضطر الفتيات إلى الزواج والحمل

والولادة في وقت مبكر، إلى جانب الممارسات الضارة مثل ختان الإناث، تشكل مخاطر صحية جسيمة، وتحتاج الفتيات مع بلوغهن إلى الحصول على الخدمات الصحية والتغذية اللازمة، وإن كن لا يحصلن عليها في الغالب الأعم. وحصول المراهقات على المشورة والمعلومات والخدمات فيما يتعلق بالصحة والإنجاب لا يزال قاصراً أو معدوماً تماماً، وكثيراً ما لا يؤخذ في الحسبان حق الشابات في الخصوصية والسرية والاحترام. والمراهقات أكثر تعرضاً بيولوجياً واجتماعياً ونفسياً، من المراهقين، للإيذاء الجنسي والعنف والبغاء، مع انعدام المعلومات والخدمات، مما يزيد من خطر الحمل المبكر وغير المرغوب فيه. ولا يزال الحمل المبكر يعوق إحداث تحسينات في الوضع التعليمي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة في جميع أنحاء العالم.

والاضطرابات العقلية المتصلة بالتهميش، والافتقار إلى أسباب القوة، إلى جانب العمل الزائد والضغط وتزايد تواتر أعمال العنف الأسري، وكذلك إساءة استخدام الموارد، هي من بين المسائل الصحية الأخرى التي تشكل قلقاً متنامياً للمرأة. فالنساء في أنحاء العالم، وخاصة الشابات منهن، يزدن من استهلاكهن للتبغ، مع ما يتركه ذلك من آثار خطيرة على صحتهم وعلى أطفالهن. كما أن المخاطر الصحية المهنية تتزايد في أهميتها، حيث يعمل عدد كبير من النساء في وظائف منخفضة الأجور في سوق العمل الرسمية أو غير الرسمية في ظل أوضاع مرهقة وغير صحية، وهذا العدد مستمر في التزايد (كما سبق أن أوضحنا).

والمرأة، شأنها في ذلك شأن الرجل، ولاسيما في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة، تتعرض بصورة متزايدة للمخاطر الصحية البيئية نتيجة للكوارث البيئية ولتدهور البيئة. وإن كانت للمرأة حساسية مختلفة تجاه مختلف المخاطر وملوثات المواد البيئية، وهي تعاني آثاراً مختلفة من التعرض لها، ونتيجة لذلك يتعين اتخاذ الحكومات الكثير من الإجراءات لحماية المرأة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات أصحاب العمل والعاملين وبدعم من المؤسسات الدولية وهذه الإجراءات هي :

١. القيام بالتعاون مع المنظمات النسائية ومنظمات المجتمعات المحلية، بتصميم وتنفيذ برامج صحية تراعى نوع الجنس، وتشمل خدمات صحية مركزية، بحيث تلبي احتياجات المرأة فى جميع مراحل حياتها، وتأخذ فى الحسبان أدوارها ومسئولياتها المتعددة وما يتطلبه أداؤها من وقت، وتنوع احتياجات المرأة الناشئ عن الاختلافات فى السن والفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، وإزالة جميع العقبات التى تعترض تقديم الخدمات الصحية للمرأة .
٢. تمكين المرأة، طيلة دورة الحياة، من الاستفادة من نظم الضمان الاجتماعى على قدم المساواة مع الرجل .
٣. كفالة حصول البنات بشكل مستمر على المعلومات والخدمات الصحية والغذائية، بغية تيسير انتقالهن بشكل سليم من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب .
٤. وضع برامج وخدمات إعلامية لمساعدة المرأة على فهم التغيرات المتصلة بالتقدم فى السن والتكيف معها؛ والعناية بالاحتياجات الصحية للمسنات وتلبيتها، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء اللاتى يعتمدن على آخرين جسدياً أو سيكولوجياً .
٥. كفالة حصول الفتيات والنساء، من جميع الأعمار، اللاتى يعانين من أى شكل من أشكال الإعاقة، على الخدمات الداعمة .
٦. صياغة سياسات خاصة وتصميم البرامج وسن التشريعات اللازمة بغية تخفيف الأخطار البيئية والمهنية المرتبطة بالعمل داخل البيت، وفى أماكن العمل، وغيرها، والقضاء على تلك الأخطار، مع إيلاء الاهتمام للحوامل والمرضعات .
٧. إنشاء آليات لدعم المنظمات غير الحكومية، وبصورة خاصة المنظمات النسائية والجماعات المهنية وغيرها من الهيئات العاملة، من أجل تحسين صحة البنات والنساء، والمساهمة فى وضع السياسات الحكومية وتصميم البرامج، على النحو الملائم، وتنفيذها فى إطار القطاع الصحى والقطاعات ذات الصلة على جميع المستويات .

٨. دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال صحة المرأة، والمساعدة على إنشاء الشبكات الرامية إلى تحسين التنسيق والتعاون بين جميع القطاعات التي تؤثر في الصحة .

٩. تشجيع الرجل على تحمل نصيبه بالتساوي في رعاية الأطفال والعمل داخل البيت، وتقديم حصته من الدعم المالي لأسرته حتى وإن كان لا يعيش معها .

١٠. صياغة سياسات تشجيع الاستثمار في مجال صحة المرأة والقيام، حيثما يقتضى الأمر، بزيادة الاعتمادات المخصصة لهذا الاستثمار، وإعطاء أولوية أعلى لصحة المرأة واستحداث آليات لتنسيق وتنفيذ الأهداف الصحية الواردة في منهاج العمل والاتفاقات الدولية ذات الصلة، ضمانا لتحقيق التقدم .

في النهاية نؤكد أنه في ظل العولمة ينبغي زيادة قدرة المرأة على الإنتاج في البلدان النامية، لتمكينها من الوصول إلى رأس المال والموارد والائتمان والأرض والتكنولوجيا والمعلومات والمساعدة التقنية والتدريب؛ كي يتسنى لها زيادة دخلها وتحسين تغذيتها وتعليمها ورعايتها الصحية ومركزها داخل الأسرة. ويعد إطلاق سراح الطاقة الإنتاجية للمرأة أمراً حيوياً للخروج من دائرة الفقر، بحيث تستطيع المرأة أن تقسم فوائد التنمية وثمرات عملها بالكامل .

ولا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الدائمين إلا بتحسين المركز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والثقافي للمرأة، ويلزم تشجيع المنظمات غير الحكومية على المساهمة في تصميم وتنفيذ هذه الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية وتنفيذها. ينبغي أيضا تشجيعها على وضع البرامج الخاصة بها لاستكمال الجهود الحكومية. ويقتضى الأمر تشجيع منظمات المرأة والتجمعات النسائية على أن تعمل، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، للنهوض بالمرأة، وعلى الدعوة لتنفيذ منهاج العمل بوساطة الحكومات والهيئات الإقليمية والدولية، والعمل على تنفيذ ما جاء في إعلان بكين (سبتمبر ١٩٩٥)، الذي يشمل ما يأتي :

١. تكريس الجهود لمعالجة العقبات التي تقف أمام سبل النهوض بأحوال المرأة وتمكينها في جميع أنحاء العالم .
٢. العمل على تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة بوصفها أموراً أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم .
٣. النظر إلى حقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان .
٤. أن المساواة في الحقوق، والفرص، والوصول إلى الموارد، وتقاسم الرجل المرأة المسؤوليات عن الأسرة بالتساوي، والشراكة المنسجمة بينهما -أمور حاسمة لرفاهيتهما ورفاهية أسرتهما وكذلك لتدعيم الديمقراطية .
٥. أن القضاء على الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، وتوفير العدالة الاجتماعية، يقتضى إشراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تكافؤ الفرص، ومشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة على قدم المساواة بوصفهما صنوين في تحقيق التنمية الدائمة الموجهة لخدمة البشر.
٦. اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفلة، وإزالة جميع العقبات التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتمكينها .
٧. تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك توفير فرص العمل لها، والقضاء على عبء الفقر المستمر والمتزايد الواقع على المرأة، من خلال معالجة الأسباب الهيكلية للفقر، عن طريق إجراء تغييرات في الهياكل الاقتصادية، وضمنان تحقيق المساواة لجميع النساء بمن فيهن نساء المناطق الريفية، بوصفهن من الأطراف الحيوية في عملية التنمية .

المراجع

- ♦ موزة عبد الله المالكي، المرأة والتنمية : معالجة نفسية، الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٩ .
- ♦ الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، جنيف، الأمم المتحدة، ١٩٩٥ .
- ♦ المعهد العربي لحقوق الإنسان، المرأة العربية : الوضع القانوني والاجتماعي، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٦ .
- ♦ فؤادة البكري، الثقافة الوطنية بين الإعلام والعولمة، المؤتمر العلمي الأول لقسم الدراسات الإعلامية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩ .
- ♦ ليلى السيد، عولمة مصادر الإعلام وانعكاساتها على تدفق الأخبار، المؤتمر العلمي الأول لقسم الدراسات الإعلامية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩ .
- ♦ حسن عماد، أبعاد العولمة وإعادة هيكلة وسائل الإعلام : المؤتمر العلمي الأول لقسم الدراسات الإعلامية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩ .
- ♦ جلال أمين، العولمة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨ .
- ♦ منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقرير مسيرة الأمم، جنيف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ١٩٩٥ .
- ♦ منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقرير مسيرة الأمم، جنيف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ١٩٩٨ .
- ♦ أكاديمية المملكة المغربية، ندوة العولمة والهوية، المملكة المغربية، أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٩٧ .
- ♦ مركز قضايا منظمة العمل العربية، قانون العقوبات المصري، القاهرة، مركز قضايا المرأة، ١٩٩٨ .

- ♦ منظمة العمل العربية، العولمة وآثارها الاجتماعية، القاهرة، منظمة العمل العربية، ١٩٩٨ .
- ♦ البنك الدولي، التقرير السنوي عن التنمية، الولايات المتحدة الأمريكية، البنك الدولي، ١٩٩٦ .
- ♦ التنمية، منظمة الأمم المتحدة، حالات فوضى : الآثار الاجتماعية للعولمة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية، ترجمة عمران أبو حجلة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨ .
- ♦ منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، ندوة الأزمات الاقتصادية الراهنة في العالم، الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٨ .
- ♦ الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، جنيف، الأمم المتحدة، ١٩٧٩ .

United Nations, Day of General Discussion : Globalization and its Impact on the
Enjoyment of Economic and Social Rights. (Geneva : UN , 1999)

United Nations , Globalization and Economic Social Rights of Women (Geneva : UN,1999)

United Nations , Globalizations and The Human Rights . (Geneva : UN , 1999)

تعقيب

أ.د. أحمد يوسف أحمد(*)

أ.د. نيفين عبد المنعم مسعد(**)

اتفقت مع د. نيفين مسعد على أن أتولى التعقيب على بحث أمجد جبريل عن "العولمة والهوية الثقافية : دراسة حالة للوطن العربى"، بينما تتولى هى التعقيب على الأبحاث الثلاثة الأخرى فى هذه الجلسة. والواقع أنه بعد الثناء على جدية البحث والباحث، أود إثارة نقاط ثلاث أساسية بخصوص موضوع أمجد. النقطة الأولى أننى كنت أتمنى عند دراسة أثر العولمة على الهوية الثقافية استخدام المنهج التاريخي، والمقارنة بين التجارب التاريخية للأمم المختلفة لمعرفة كيف كان رد فعلها عندما تعرضت للتجربة الاستعمارية فى بداية هذا القرن. النقطة الثانية أننى اندهشت من عدم الاستعانة ببعض البحوث التجريبية التى تقيس أثر البث الأجنبى على الهوية العربية أو البث الإسرائيلى على الهوية الفلسطينية، وهى أبحاث محدودة لكنها تخلص إلى نتائج شديدة الأهمية. وفى هذا السياق يحضرني بحث تجريبى أجراه د. عبد الخالق عبد الله أثبت فيه أن طلاب دولة الإمارات الذين يرتدون "الجينز" أو يأكلون "الماكدونالدز" لهم مواقف قومية ويعدون الولايات المتحدة عدوا لهم؛ أى أن هويتهم لم تتأثر بنمط الزى أو نوع الطعام. النقطة الثالثة أننى كنت أود لو اشتملت دراسة أمجد على تحليل أثرين متعارضين للعولمة؛ أحدهما أثر تكاملى أو اندماجى فى تيار العولمة؛ والآخر أثر تفكيكى للهوية الثقافية بفعل تيار العولمة نفسه؛ بمعنى أنه رغم الدعوة للوحدة الثقافية أو لما يسمى الثقافة العالمية، فإنه قد يجرى تشجيع النزعات الثقافية شديدة الخصوصية لو كان فى ذلك ما يخدم مصالح القوى الكبرى. وشهدنا - ولا نزال - نماذج لهذا التيار التفكيكى فى المغرب بإحياء النزعات الأمازيغية، وفى جنوب السودان بإحياء عناصر الهوية الإفريقية غير العربية. وثمة مجلد ضخم صادر

(*) مدير معهد البحوث والدراسات العربية، وأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(**) أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

عن اليونسكو بعنوان " التنوع البشرى الخلاق " يحمل بين ثناياه هذه الرسالة : رسالة التفكير.

وإذا كان من غير المطلوب وأد مثل هذا التنوع، فإن من المهم تكوين منظومة ثقافية واحدة تسمح فى داخلها بالتنوع. هذا إلى أننى كنت أتوقع أن يناقش بحث أمجد قضية لا تقل أهمية عما أثاره من قضايا فى ورقته، هى قضية ثقافة السلام التى يجرى الترويج لها لترويض الهوية القومية فى مرحلة ما بعد التسوية. لكن فى كل الأحوال، فإن هذا لا يقلل من أهمية الورقة، وأترك الكلمة لـ د. نيفين للتعقيب على ما تبقى من أوراق.

فى الواقع نحن أمام ثلاث أوراق ثرية تعالج ثلاثة جوانب مختلفة لقضية العولمة الثقافية، والثقافة هى أهم أبعاد العولمة، وسوف أبدأ بورقة الخضر عبد الباقي عن " الحركة الإسلامية فى عصر العولمة "، وهى ورقة أختلف معها وأتفق. أختلف مع عنوان " الحركة الإسلامية "، وأتصور أن المقصود هو " الحركات الإسلامية "؛ لأنه ليست هناك حركة إسلامية واحدة أو موحدة، وقد استخدمت الورقة داخل المتن مصطلح الحركات الإسلامية، لذلك أرجو التوحيد. يتصل بذلك أننى لا أرى ما يراه الباحث عند تشخيصه الملامح العامة للحركات الإسلامية من أن هذه الحركات صارت أكثر " تنسيقاً وتعاوناً " فى ظل العولمة (ص ٤)، فما يدور على أرض الجزائر ومصر ودون الحديث عن أفغانستان لا يثبت هذا التنسيق، والملاحظ أن الباحث عاد لينقض رأيه السابق بنفسه عندما سجل أن من أهم المخاطر على الحركات الإسلامية فى عصر العولمة، اختلافاتها البينية (ص ١٣).

كذلك يعد الخضر أن من سلبات العولمة بالنسبة للحركات الإسلامية ممارسة هذه الأخيرة للعنف، فهل العنف وليد العولمة ؟ هل لأفكار سيد قطب فى مصر أو مصطفى أبو يعلى فى الجزائر صلة بالعولمة ؟ ثم إن الباحث فى تحليله لموقع الحركات الإسلامية على مستوى العالم الإسلامى كله، يميز بين حركات تمارس الحكم فى السودان وإيران وأفغانستان وأخرى خارج نظام الحكم. وأتصور أنه يفيد أكثر لو تم توسيع مفهوم مشاركة الحركات الإسلامية فى الحكم لينطوى على عضوية المجالس النيابية، وتشكيل الأحزاب السياسية، ودخول الوزارة؛ لأن مثل هذا المفهوم

المتسع للمشاركة كان سيسمح لنا بأن ندرس حالات أخرى كحالة اليمن أو حالة الأردن على سبيل المثال.

وأخيراً أختلف مع رأى الباحث حول خصخصة وسائل الإعلام واستفادة الحركات الإسلامية منها في ظل العولمة، فأنا أعد هذه الخصخصة ظاهرة لا تعرف إلا في أضيق نطاق على مستوى الوطن العربي. لأنه باستثناء لبنان وقطر (وهما حالتان خلافتان) لا نستطيع أن نتحدث عن خصخصة الإعلام العربي، وربما كان الباحث يقصد إتاحة وسائل الإعلام مساحة أكبر لممارسة حرية الرأي والتعبير، وتلك قضية أخرى. لكن حتى على هذا المستوى أذكر الباحث بقوانين النشر وعقوباتها المغلظة في مصر والأردن وحتى في لبنان. لكنى على صعيد آخر أتفق مع الورقة في طائفة أخرى من النقاط. أتفق معها في تشخيصها العام لسلبيات الحركات الإسلامية، وأجد في هذا التشخيص قدراً وافراً من الموضوعية والحياد. ومن تلك السلبيات موضع الإشارة، الموقف المضطرب للحركات الإسلامية من الديمقراطية، وهذا صحيح فهناك حركات ترفض الديمقراطية شكلاً ومضموناً، وترميها بالكفر، وأخرى تقبل منها وترفض، وثالثة تمزج بينها وبين الشورى فيما يعرف باسم الشورقراطية. ويتفرع عن هذا الموقف من الديمقراطية، ضبابية الموقف من الأقليات، وأحيالك هنا إلى كتاب الحريات العامة في الدولة الإسلامية للشيخ راشد الغنوشي الذي يناقش فيه الشروط الأربعة التي وضعها أبو الأعلى المودودي لممارسة الشورى وهي: الإسلام والذكورة والبلوغ والعقل أو الرشد، فهذه المناقشة تطلعننا على منهجين مختلفين في التعامل مع قضية الأقليات. كذلك هناك ضبابية مماثلة في الموقف من المرأة، واختلاف بين جماعات تدعو للمشاركة السياسية للمرأة وأخرى لا ترى خروج المرأة إلا للزواج أو القبر، وبين هذين النموذجين تنويعات كثيرة وأطياف متعددة. ولتقارن مثلاً بين وضع المرأة في إيران و التطورات الأخيرة لوضع المرأة في الكويت. وأتفق مع الورقة بالأساس فيما رصدته بامتياز من تناقض بين أفكار الحركات الإسلامية وممارستها، بخصوص قضايا من قبيل الموقف من الأقليات الدينية الإسلامية (في الخارج) وغير الإسلامية (في بلدانها)، وهناك الكثير من النماذج الأخرى المماثلة؛ منها مواقفها من منظمات حقوق الإنسان، وقبولها الدفاع عنها،

وتبنيها قضاياها فيما تنكر عليها في مواضع أخرى مرجعياتها العلمانية وتمسكها بما يسمى بالشرعية الدولية.

تبقى ملاحظة أخيرة على ورقة الخضر؛ تتعلق بضرورة تدقيق بعض معلوماتها. فلقد أشارت الورقة إلى وجود ميثاق مبادئ بين إيران وشبكة بن لادن عام ٩٨ (ص ٤) وهذا مشكوك فيه خصوصاً على ضوء وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة. كما أشارت الورقة إلى أن الولايات المتحدة دافعت عن الطائفة البهائية في إيران. فمن قال هذا؟ ولماذا الأقلية البهائية بالذات وهي ليست الأهم في إيران، فهناك الأقلية الكردية والأقلية البالوشية والأقلية العربية، ولكل منها امتداد في الدول المجاورة؟ لقد عدت إلى مصدر المعلوماتين السابقتين فوجدته كتاب بعنوان " دولارات الرعب " لريتشارد فيري، وهو ليس مصدراً موثقاً .

أنتقل إلى بحث السعد المنهالي عن " الأبعاد الثقافية للعولمة : دراسة حالة الإمارات "، وأحسب أن مشاركة فتاة إماراتية بهذا البحث الجاد إضافة مهمة تحسب لندوتنا. وأنا أثنى على تصنيف الباحثة لردود أفعال الدول إزاء العولمة، ما بين الرفض المطلق والقبول المطلق والموقف الوسط، فحتى أكثر المتحمسين للعولمة عندما أرادوا إثبات أن العولمة هي قدر العالم في القرن الحادي والعشرين، وجدوا أنفسهم وهم يرصدون مظاهر الانسياق وراء العولمة يكتفون بالإشارة إلى وقوف الصينيين في الصف أو تناول اليابانيين الوجبات السريعة، وهذا يعني أن الجانب الثقافي للعولمة لم يستطع أن ينفذ عند بعض الشعوب إلى أبعد من القشرة السطحية الرقيقة، وأحيل الباحثة في هذا الخصوص إلى العرض النقدي الذي قدمه أ. جميل مطر لكتاب توماس فريد مان " الكرز وشجرة الزيتون " في عدد يوليو ٩٩ من مجلة وجهات نظر. لكن على صعيد آخر، لا أحسب أن قياس آثار العولمة الثقافية على الإمارات من خلال دراسة تليفزيون أبو ظبي وإذاعتها وجريدة الاتحاد، قياساً كافياً خصوصاً أن السعد لم تتعرض لمواقف هذه الأجهزة والصحف من قضايا هي في صميم الحوار حول العولمة من قبيل وضع المرأة، أو التعليم، أو الفن، أو العلاقة مع الغرب ... إلخ. أتصور أن الباحثة كان بإمكانها أن تقدم إضافة حقيقية لو أنها قامت بتحليل مضمون البرامج الثقافية في الإذاعة أو التليفزيون الإماراتي، وتدرس أثر هذا

المضمون على الهوية الثقافية أو الانتماء الوطنى ... إلخ. وربما يمكن للباحثة تطوير دراستها فى هذا الاتجاه مستقبلاً. وأخيراً أشير إلى بعض الملاحظات الشكلية حول البحث، كما فى إشارة الباحثة إلى التمييز والخصوصية، أتصور أن المقصود فى الواقع هو التمايز وليس التمييز .

أما بحث هبة قاسم حول " أثر العولمة على قضايا المرأة "، فملاحظتى الأساسية بخصوصه هى أن الباحثة عيّنت فى المقام الأول برصد كل قضايا المرأة، وحاولت دراسة تأثيرها بالعولمة، رغم أن هذا التأثير قد لا يكون قائماً بالضرورة، ولذلك وجدنا فى الورقة قضايا نسوية لا شأن لها بالعولمة، كما وجدنا قضايا نسوية تأثرت بالعولمة لكنها غابت عن الورقة. ولا أريد أن أضع نفسى موضع الباحثة، لكننى أتصور أن الأثر الأهم للعولمة فيما يخص المرأة وقضاياها كان أثراً مزدوجاً؛ بمعنى أن العولمة أدت إلى تدويل الخاص وتخصيص العام. فقد أدت إلى تدويل الخاص من خلال المسائل المتصلة بعلاقة المرأة بالرجل، والأبوين بالأبناء من نطاق الأسرة الضيق إلى حيز الجماعة الدولية الواسع، وهى المسائل التى جرت مناقشتها فى مؤتمرات عالمية؛ مثل مؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة، ومؤتمر المرأة فى بكين. وفى السياق نفسه يمكن أن نتعامل مع محاولة فرض مصطلحات معينة (كمصطلح الجندر) وقضايا معينة (كقضية الختان) على أولويات الحركة النسائية فى الدول العربية، وكذلك على برامج كل المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان. كما أدت العولمة فى المقابل إلى تخصيص العام، وهنا يدخل كل ما أشارت إليه الباحثة من تأثيرات اقتصادية على وضع المرأة نتيجة برامج الإصلاح الهيكلى، وهى تأثيرات تتعلق بصفة ودية بفرص تشغيل المرأة، وبفرض شروط قاسية على هذا التشغيل. وأنا أحسب أن الجزء الاقتصادى فى ورقة هبة هو الأكثر تكاملاً مقارنة بالأجزاء الأخرى وخاصة الجزء السياسى، وأعتقد أن بالإمكان التركيز على هذا البعد من أبعاد قضية المرأة مستقبلاً، واستيفاء تأثيره بالعولمة، وفيه كثير يقال.

المحاضرة الختامية

الشباب العربي

و

تحديات العولمة

الشباب العربى وتحديات العولمة

أ.د. على الدين هلال*

قدم أ.د. أحمد يوسف أحمد، مدير معهد البحوث والدراسات العربية، الأستاذ المحاضر، محددًا ثلاثة أسباب رئيسية للاحتفاء به فى رحاب المعهد وفى إطار الندوة. السبب الأول أن المحاضر شخصية أكاديمية رفيعة المستوى، والسبب الثانى أنه تولى مؤخرًا منصباً تنفيذياً هو مسئولية وزارة الشباب، وهذا يعنى أن له رؤية لقضايا الشباب العربى، والسبب الثالث أن له صفه أسبق بكثير من توليه الوزارة، هى عمله لسنوات طويلة بالمعهد تخرج فيها على يديه طلاب علم كثيرون من شتى الدول العربية، وشارك مؤخرًا فى إعداد المخطط البحثى لمشروع " الحركة الصهيونية فى مائة عام : دروس الماضى وآفاق المستقبل " الذى يعكف المعهد حالياً على تنفيذه. كما يدين له المعهد بوقوفه إلى جانبه فى قضية الاعتراف بشهادته، عندما كان أ.د. على الدين هلال يشغل منصب أمين عام المجلس الأعلى للجامعات .

ومن بعد، ألقى وزير الشباب محاضرة، فيما يلي نصها :

تعود علاقتى بهذا المعهد إلى عام ١٩٦١، عندما دخلت القاعة التى نجتمع اليوم فيها، والتى تحمل اسم "ساطع الحصري"، ومنذ ذلك الحين وأنا أحتفظ بعلاقات مختلفة مع هذا المعهد الكريم الذى أحترمه وأحترم مديره.

والواقع أننى عندما دعيت إلى هذه الندوة سألت : ما هو هدفها ؟ ماذا تعنى رؤية الشباب للعولمة ؟ أى كيف تختلف هذه الندوة أو كان يجب لها أن تختلف عن عشرات الندوات حول العولمة ؟ لقد نظم المجلس الأعلى للثقافة مؤتمراً عربياً حاشداً فى عام ١٩٩٨ حول العولمة، وقبل أسبوعين نظم المجلس القومى للبحوث الاجتماعية

* وزير الشباب بجمهورية مصر العربية.

والجنائية ندوة عن العولمة. فهل هناك خصوصية لندوتنا هذه ؟ لا أكتمكم أننى عندما اطلعت على البحوث لم أجد فارقاً بينها وبين سواها فى تناول قضية العولمة/ البحوث جيدة، لكنها مسحية للكتب والآراء والأفكار المتداولة، من قبيل : حماية الأقليات، المرأة، التدخل الإنسانى .. ووجدت من المفارقة أن يتم تخصيص بحث للمرأة، بينما تخلو الندوة من بحث عن الشباب وأثر العولمة عليه. وتصورت أنه عند التخطيط للندوة كان يمكن تخصيص قضايا تهم الشباب بذاته، أو قضايا يكون للشباب فيها رأى مختلف رغم أنها تهم الجميع. وعندما اكتشفت أن الشباب يكرر الأسئلة والإجابات نفسها، دفعنى ذلك إلى أن أفكر فيما يمكن أن يكون هناك من اختلاف بين جيلين من المتقنين (الجيل الشاب والجيل الأكثر خبرة)، عندما يتناولان كلاهما بالتحليل موضوع العولمة، واستطعت أن أحصر فارقين أساسيين :

١- إن الجيل الأكبر سناً مهما امتد به العمر لن يرى كل تداعيات العولمة، لكن الجيل الشاب سيفعل. ومن ثم نحن نسأل : هل العولمة جيدة أم سيئة بمقاييس اليوم ؟ لكن الشباب فى العشرينيات عندما يتقدم به العمر ستكون له مقاييس أخرى يحكم بها ويحكم إليها .

٢- إن الجيل الأكبر سناً اكتمل نموه الثقافى، ومن ثم فإن قدرته على التغير محدودة؛ لأنه - إذا جاز التعبير - قد تقوّل. ومن ثم فإنه عندما يستقبل فكرة جديدة لا تغيّره بل يقوّلها ومن هذا المنطلق كنت أتصور أن يتحلى الشباب بجرأة أكبر، وقلق أكبر، وتساؤلات أكثر، فليس من المتصور أن يملك شاب فى عمر الخامسة والعشرين أو الثلاثين كل إجابات الأسئلة التى تعن له .

وفى هذا السياق، أريد أن أثير ثلاث قضايا تتصل بالموضوع :

١- نحن - المتقنين العرب - ننفق جهداً كبيراً فى خلافتنا حول العولمة وهل هى خير أم شر ؟ هل هى فى صالحنا أم ضدنا ؟ وفى الوقت الذى ننشغل فيه بهذا الأمر، فإن الأسئلة موضع الخلاف حسمت قبل عامين، بحيث لا تعدو إثارتها لها كونها

اجترارا. وواقع الأمر أن العولمة فيها جانب إجرائي حادث لا محالة كما في الجانب الاقتصادي المقنن بواسطة الجات ومنظمة التجارة العالمية، والجانب التكنولوجي الذي قد تقاطعه لكنك سوف تحكم على مواطنيك بالتهميش. ومن ثم فإن الأكثر جدوى من السؤال: " هل العولمة جيدة أم سيئة ؟ " السؤال : " كيف يمكن أن نتعامل مع الجانب الإجرائي للعولمة بسلبياته وإيجابياته ؟ " من السلبيات زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومن يعلمون ومن لا يعلمون، وتهديد الخصوصية الثقافية، ومن الإيجابيات آفاق جديدة للعلم والمعرفة .

٢- في القضايا الثقافية لا توجد حتميات، وهذا شأن الجانب الأيديولوجي للعولمة، فنحن لا نستطيع أن نناور في المجال الاقتصادي حيث توجد قوى هائلة تهيمن عليه، أما المجال الثقافي فهو الوحيد الذي يمكن أن يتحقق فيه الندية. وهذا المجال هو أقل المجالات عرضة للتغيير وأكثرها ارتباطا بالولاءات التحتية. فلقد ظل الاتحاد السوفيتي يحارب الأديان حربا منظمة طيلة سبعين عاما؛ فمنع تدريس الدين في المدارس بل وتهكم عليه، وأغلق دور العبادة وقصر دورها على استقبال زيارات رؤساء الدول، وفعل الشيء نفسه مع القوميات. فماذا حدث ؟ ثبت أن سبعين عاما مضت كأن لم تكن، فظل المسلم مسلما والأرثوذكسي كذلك والطاجيكي والشيشاني....إلخ.

وفي تركيا كانت هناك تجربة مماثلة؛ حيث قاد كمال أتاتورك حربا منظمة ضد الدين بدءاً من عام ١٩٢٣. لأن الولاءات التحتية من لغة ودين وقومية تتمتع بالاستمرار والاستقرار، وبطبيعة الحال فإن هناك مظاهر تسيب وانحلال لكنها لا تنصب على عموم الشباب، خاصة أنك في مجتمع لا يشكل فيه الشباب الجامعي أكثر من مليون ونصف مليون نسمة، بينما يبلغ إجمالي عدد الشباب ١٥ مليون نسمة. وهذا يعني ألا تتجاهل المخاطر المحتملة، لكن لا تبالغ فيها في الوقت نفسه، فالبعد الثقافي للعولمة فيه من الجهل أكثر من الحقيقة .

وفى هذا السياق، أشير إلى الواقعة الآتية : فقد كنت فى زيارة صباح اليوم لمعهد إعداد القادة، وسئلت من أحد الحضور : كيف نقاوم الغزو الثقافى ؟ وكانت إجابتى بأن طرح السؤال على هذا النحو طرح خاطئ. وذلك لأن الجماعات المتطرفة تشد الحكومة والإعلام لمناقشة أولوياتها، فعندما تطرح هذه الجماعات أن عمليات التجميل أو السياحة أو التعاملات البنكية حرام، وتبدأ الحكومة فى مناقشتها؛ فإنها فى الواقع ترقص على أنغام خصومها. هذا الشيء نفسه يحدث إذا أنت اهتمت بالرد على المقولات الثقافية للغرب. لكن المدخل السليم هو أن أحدد مكوناتى الشخصية الثقافية وأنميها؛ أى أن آخذ موقف المبادرة. ومن ثم أسأل نفسى : أى تنشئة اجتماعية نريدها لأبنائنا ؟ وأى فهم للدين ؟ وأى قدرات ثقافية ومهارات ؟ ولو كان لى أن أجيب؛ لاقتربت برنامجا من شقين : تقوية جهاز المناعة الوطنية والقومية والدينية وتطويره من خلال المعرفة بتاريخ الأمة والشعب والدين والفخر به، والانفتاح على العالم وتنقية ما يردنى منه، عبر فلتر جيد التصميم لا يسرب الغث ولا يسمح بمروره.

إن عالم العولمة تسوده المنافسة سواء داخل الوطن الواحد أو بين الدول والمجتمعات، ومن ثم فإن علينا أن نتساءل : ما هى القدرات والمهارات التى نملكها حتى ننميها ؟ والإجابة دائما ليست مريحة أو مطمئنة، طالما أن هناك دائما صفوة، لكن فى كل الأحوال علينا تأهيل أنفسنا بثقافة المبادرة فى عالم يتحرك بسرعة صوب اقتصاد السوق والقطاع الخاص والعولمة.

أختم بأن من الأهمية بمكان أن نتحلى بالقدرة على وضع المشكلة فى حجمها الحقيقى، والتمييز بين مشكلة يمكن أن تحل نفسها بنفسها، وأخرى يمكن إرجاء حلها، وثالثة تحتاج تدخلا سريعا حتى لا تستفحل. لكن من عيوب ثقافتنا العربية أن فيها أعظم من يؤدلج ويبنى أطرا ويسوغ مفاهيم تحليلية، لكن فيها قليلين ممن يخصصون جهدهم للإجابة على سؤال : كيف ؟ وليس : ماذا ؟. وكيف هى محك التقدم. أما لماذا فلا إضافة كبيرة ترتبط بها لأنك لا تختلف على حقوق الإنسان، أو المشاركة، أو المرأة، لكنك تختلف حول كيفية تحقيق ذلك فى السعودية أو الكويت أو البحرين .. إلخ.

لقد رفعنا شعار الوحدة العربية قبل أن يرفع الأوريون شعار وحدتهم. والشعار لا خطأ فيه، ولا عيب في القومية العربية، لكن تطبيقها يحتاج جهدا متصلا وإجراءات تتراكم يوما فشرا فسنة فسنتين. ويجب أن يتوازي مع هذا التقدير الموضوعي لحجم المشاكل وأبعادها، فخرنا بأنفسنا وثقتنا في قدرتنا على الإنجاز، فلن نتقدم أمة ننظر إلى نفسها نظرة دونية.

وفي أعقاب المحاضرة دار حوار مثمر بين أ.د. على الدين هلال والسادة الحاضرين، أداره أ.د. أحمد يوسف أحمد. وقد انصبت مداخلات الشباب حول آليات تحصين الذات والانفتاح على الآخر اللتين اقترحهما المحاضر للتعامل مع تحديات العولمة. وكانت أهم النقاط التي أثارت في هذا الخصوص :

١. تقوية جهاز المناعة الدينية والقومية والوطنية عبر التنشئة. وطرحنا الأسئلة الآتية : هل ستجرى التنشئة وتشكل الهوية على أساس ليبرالي أم قبائلي عشائري ؟ هل سيسود الحسم الأتاتوركي الذي وجه إليه النقد، أم سيكون الاحتكام إلى الديمقراطية ؟ وإلى أي مدى يمكن التزامها في الصراع السياسي على السلطة ؟ أم سيدمج التراضي والوئام ؟ وفي هذه الحالة، كيف تنشأ الكتلة الثالثة ؟ (عبد السلام طويل من المغرب) .

٢. كيف يمكن تطوير جهاز المناعة القومية في ظل ضرب المشروع القومي ؟ (سامي القرعان من الأردن) .

٣. إذا كان الانفتاح وتنمية المهارات والتنافس، جميعها أفكار قادمة من الغرب، فهل يعني ذلك أن في المنافسة إنهاء الذات ؟ (محمد الحميري من اليمن)

٤. كيف نوفق بين الانفتاح على العالم والحفاظ على الخصوصيات الثقافية ؟ وهل هناك أمل في مواجهة تحدي العولمة ؟ (شابة مصرية) .

٥. كيف يصوغ الشباب رؤية متكاملة للعولمة فى الوقت الذى ينشأ فيه قطاع منه فى مؤسسات تقليدية كالأزهر، وقطاع آخر فى مؤسسات تعليمية حديثة ؟ (محمد مختار من موريتانيا).

وفى تعليقه على النقاط والتساؤلات المثارة، ذكر أ.د. على الدين هلال الملاحظات الخمس الآتى :

١. إن مراجعة تاريخ الفكر السياسى والاجتماعى الغربى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر تكشف عن إثارة المناقشات والقضايا نفسها. فعندما وقعت الحملة العثمانية وعندما هزمت الإمبراطورية العثمانية طرح السؤال : ما علاقتنا بالغرب ؟ ووردت بخصوص هذا التساؤل المواقف الثلاثة نفسها الموجودة حالياً على الساحتين السياسية والفكرية. الأكثر من ذلك أن معهد البحوث والدراسات العربية أصدر لى فى عام ١٩٧٥ كتاب " التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث "، ناقشت فيه كيف نتعامل مع الغرب والحضارة الغربية ؟. القضية إذن ليست جديدة، وهناك محاولات سابقة للتفاعل معها جرت على أيدى خير الدين التونسي، وشكيب أرسلان، وناصر اليازجى، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وغيرهم كثيرون .

٢. إن العولمة لا تعنى الأمركة. ولقد كانت المرة الأولى التى استخدم فيها لفظ العولمة بوساطة اتحاد البريد الدولى فى السبعينيات من القرن التاسع عشر، عندما شغلت أوروبا فى حينه بأفكار العالم الجديد واختصار الحدود والمسافات بوساطة الطائرة والتلغراف والتليفون والبريد، وهو ما تواصل عبر الكمبيوتر و الفاكس والإنترنت. إن العولمة تعنى زيادة الترابط بين أنحاء العالم، أما أن تفيد دولة فى لحظة معينة من هذا التطور، فهذا لا يعنى بالضرورة استمرار الوضع إلى ما لا نهاية، وإلا كان معنى ذلك الخلط بين المؤقت والدائم .

٣. نحن لا نتفق جميعاً على رأى واحد، ويجب أن نقبل ذلك بصدر رحب. فلو شاء الله لجعلنا كلنا على دين واحد : إسلام أو مسيحية أو يهودية. لكن أساس حكمة الخلق والخالق هو التعدد والتنوع. فإذا كانت هذه هي سنة الخالق؛ فالأولى أن تكون سنة البشر. وبالنسبة لجهاز مناعة الفرد فإنه يتكون فى السنوات الأولى من عمره من خلال الأم فى الأسرة ثم الأب، وكثير من مشاكل التفكك مردها الأسرة. ثم يأتى بعد ذلك المسجد والكنيسة. لذلك يجب الحفاظ على كيان الأسرة العربية، ولا شبهة لدى فى هذا .

٤. قضية المرجعيات التى أثرت فى بعض مداخلتكم هى قضية الصفوة؛ قضية ٦ ملايين عربى هم مجموع المثقفين. وهؤلاء المثقفون افتعلوا قضايا ومشاكل؛ منها مشكلة العلاقة بين القومية والإسلام، بينما لم يطف هذا الموضوع بعقل أغلبية المواطنين العاديين الذين يعبرون ببساطة شديدة عن حميمية العلاقة بين العروبة والإسلام من خلال عبارة : النبى عربى. إذن لابد أن نميز بين المشكلات التى تعاني منها الصفوة وتلك التى تعاني منها الجماهير، وكذلك بين مشكلات الجماهير نفسها فمثلاً من الصحيح أن مصر هى رئيس المكتب التنفيذى لوزراء الشباب العرب، لكن ما يصلح لشباب مصر قد لا يصلح لغيرهم، وإن ظلت ثم توجهات عامة لكيفية التعامل مع قضايا الشباب العربى. فأنا مع ما ذكره عبد السلام طويل حول كتلة الوفاق .

٥. ليس من الصحيح أنه لا أمل لنا فى المستقبل، أو أن الأمل ضعيف ولا حيلة لنا، فلا بد أن نعمل ما فى وسعنا مع اعتراف بوجود معوقات. ومن المفروض أن تكون عيون الشباب على المستقبل لا الماضى وألا ينساقوا وراء دعاوى تخوين الخصوم السياسيين وتجريحهم على المستوى الشخصى. فالخلاف فى رأى ينبغى ألا يفسد للود قضية .

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية

٢٠٠٠ / ٨٨٩١

UNIVERSITÄT
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA



0326610